

| صيفه | كتاب الطهارة | كتاب الغضب |
|------|--------------------------------|------------|
| ١ | باب التيمم | ١٨٢ |
| ٧ | المسح على الخفيه ومواقف الصلاة | ١٨٩ |
| ٨ | اوقات اذانه | ٢٠٤ |
| ١٠ | صلاة السفر | ٢١١ |
| ١٤ | الجمعة | ٢١٦ |
| ١٦ | العيدين | ٢١٩ |
| ١٧ | الجنائز | ٢٢٠ |
| ٢٤ | كتاب الزكاة | ٢٢١ |
| ٢٧ | صدقة الفطر | ٢٢٨ |
| ٢٩ | كتاب الصوم | ٢٢٥ |
| ٥٠ | المناكح | ٢٢٨ |
| ٧٢ | السبع | ٢٤٠ |
| ٨٠ | النكاح | ٢٤٥ |
| ٩٦ | الطلاق | ٢٤٨ |
| ٩٨ | اللعان | ٢٥٠ |
| ٩٩ | الرصاص | ٢٥٦ |
| ١٠٢ | النفقة | ٢٥٩ |
| ١٠٥ | العدة | ٢٦٤ |
| ١١٥ | العاقبة | ٢٧٦ |
| ١٢٥ | الايام | ٢٧٨ |
| ١٤٤ | الامارات | ٢٨١ |
| ١٥٠ | الشركة | ٢٨١ |
| ١٥٨ | المضاربة | |
| ١٦٢ | والصرف | |
| ١٧١ | والرهن | |
| ١٧٨ | والشفعة | |
| ١٧٩ | والزبايح | |
| ١٨١ | والصدقة | |
| | والوصية | |

2164

بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الغضب
 في كتاب الزكاة
 في كتاب الصوم
 في كتاب النكاح
 في كتاب الطلاق
 في كتاب اللعان
 في كتاب الرصاص
 في كتاب النفقة
 في كتاب العدة
 في كتاب العاقبة
 في كتاب الايام
 في كتاب الامارات
 في كتاب الشركة
 في كتاب المضاربة
 في كتاب الصرف
 في كتاب الرهن
 في كتاب الشفعة
 في كتاب الزبايح
 في كتاب الصدقة
 في كتاب الوصية

بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الغضب
 في كتاب الزكاة
 في كتاب الصوم
 في كتاب النكاح
 في كتاب الطلاق
 في كتاب اللعان
 في كتاب الرصاص
 في كتاب النفقة
 في كتاب العدة
 في كتاب العاقبة
 في كتاب الايام
 في كتاب الامارات
 في كتاب الشركة
 في كتاب المضاربة
 في كتاب الصرف
 في كتاب الرهن
 في كتاب الشفعة
 في كتاب الزبايح
 في كتاب الصدقة
 في كتاب الوصية

من وور انا جابر امير خلافت ديني كاشا اولور و...
تصوف فو كاشا كاشا و...
بيان بوزن شيخ كاشا اولور ولايت حاكمه...
حاليا اولاد رقص حاكمه اعتقاد ايرلسه كاشا اولور...
بوسند

منغنه زمانك رقص وورن حاكمه خلافت ديني كاشا اولور...
رقص وورن ايرلسه طائفه سندن صوبه كاشا اولور...
بوسند

بركته منغنه زمانك رقص وورن حاكمه خلافت ديني كاشا اولور...
وصيحه ايشه وورن ايرلسه طائفه سندن صوبه كاشا اولور...
بوسند

كلام قديم وقرآن عظيم تفسيره قادر دكل ايرلسه...
حاكم الوقت ايشه ايرلسه طائفه سندن صوبه كاشا اولور...
بوسند

منغنه زمانك رقص وورن حاكمه خلافت ديني كاشا اولور...
وصيحه ايشه وورن ايرلسه طائفه سندن صوبه كاشا اولور...
بوسند

كلام قديم وقرآن عظيم تفسيره قادر دكل ايرلسه...
حاكم الوقت ايشه ايرلسه طائفه سندن صوبه كاشا اولور...
بوسند

منغنه زمانك رقص وورن حاكمه خلافت ديني كاشا اولور...
وصيحه ايشه وورن ايرلسه طائفه سندن صوبه كاشا اولور...
بوسند

الايضاح في الفروع...
اوله الحمد لله رب العالمين...
عليه السلام

وقف
كتاب الايضاح الفتاوى



تصنيف شيخ اوقبل الامام ركن الدين
قوام الاسلام مفتي الشرق والغرب
الى الفضل عبدالرحمن بن محمد الكواحي

وقف هذا الكتاب مرحوم مصلي افندي...
وشرط نظارته وقرانه في قراءه الواقف...
وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يرهق ولا ينقل...
منه حقه كغيره مصطفى افندي الشريفي...
افندي في سنة 1218



6837



كتاب الايضاح في الفروع...
اوله الحمد لله رب العالمين...
عليه السلام



الحمد لله رب العالمين
قال الشيخ الامام الاجل ركن الدين قوام الاسلام ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرماني اطال الله تعالى فاني لما طالعت تصنيف الشيخ ابي الحسن به القنوري رحمه الله الذي شرح مختصر الشيخ ابي الحسن الكرخي رحمه الله فوجدته على احسن تصنيف وصحته وتدريب ومسايل البوابه متجانسة الا انه شرحت على نهج السلف من التطويل والاقيص الطردن والعكس بحيث ان محل امل الكتاب ونشره لم يشرعت الى في معانيها وذكرتها لها عللا مواترة وسقته بالايضاح ثم سألني بعض اخواني ان اورد مسائلي هذا الكتاب واقتصر على الروايات المعتمدة عافزها من غيرها التقرب تناولها وحفظها فاجتته الي ذلك طالباً من الله تعالى جزيل الثواب **الطهارة** قال رحمه الله وفيه الوضوء ما نصه الله تعالى عليه وكتاباً غسل الوضوء والدين الى المرفق ومسح الرأس وعلى القدمين الى الكعبين فاقا كذا الوضوء وهو من قصاص الناصب الى اسفل الدن الى سحر الادنين وايصال الماء الى داخل العينين ساوطة وكذا ايصال الماء الى ما تحت سحر اللحية ساوطة وقال السامعي كذا اذا كان حشف اللحية ومسح ما يلاقي البشر الوضوء من اللحية واحد وروي الحسن عن ابي حنيفة وزفران وسحر من حيثة ثلثا اورد جاز وان مسح اقل من ذلك لم كره وقال ابو ان لم مسح شائفا اجزاء والخاص الذي مسح من العذار وسحر الادنين كغسله عند اني حشفه وهو قال ابو يوسف لا كح وما اسهر من الشعر عن الدفن لا كح اتصال الماء اليه عندنا وقال السامعي كح واقام من غسل المدين الى المرفق برذل المرفقان في الغسل عندها وقال رولاك غسلها وامام من مسح الرأس مقدرا بالناحية وذكره في ترتيب الرأس وقد في بعض اصحابنا سلك اصابع من اصابع اليد وقال ما كح غسل السحر يستوعب جميع الرأس وقال ابي في الغرض اني ما تناولت الاسم ولو اخذت

ولا اظن الماء ووضوءه اصابع اضعافا ولم يتركها اقل على قول من قد يثبته اصابع ولم كح على قول من قد بالريح حتى يستطرد بالامرار في ان مسح باصبع واحد قد ركب اصابع وامرهم كح حتى يبعدوا الى الماء بلبا وقال زفران يديه وامام طهارة المرفقين فالغرض فيها الغسل لا المسح بلا خلاف بين الفقهاء والكلام في الكعبين كالكلام في المرفقين والاختلاف مع زفران والكتب هو المعظم الثاني في الساق بلا خلاف **في بيان النية** في بيان النية والبرس وقال الشافعي هان والمولات من النية وقال مالك هي شرط والمولات ان يغسل وجهه بعد ركعة ساعة الدين بعد ركعتين ساعة الرجلين ومنها التيمم والسمية وغسل اليدين للمعيق من منام قبل ادخالهما في الماء ثلثا المضمضة والالتشاق بغلان في الوضوء وضوء في الجنابة وقال الشافعي هان بغلان فيها وتكرار الغسل ثلثا فيها لغرض غلة ثلثا سنة وتكرار مسح الرأس غير مستحب وانما السنة المسح الاحتياط وروي الحسن عن ابي حنيفة ان ادا مسح بلبا ماء واحد كان مستنونا وقال الشافعي السنة تكرار المسح بلبا مسح مياه ومسح الاذن ظاهرها وبالماء الذي يمسح به راسه سنة وقال الشافعي ياخذ لهما ماء وحيدا ثم المضمضة والالتشاق فيوض لهما ماء جديدا وروي س شجاع ان اذا اخذ عروة فضض واستنشق بها وغسل وجهه جاز واما خليلي الحية فدر روى ابو يوسف عن محمد بن ابي حنيفة ان ادا امر الماء على ظاهر اللحية اجزاء والتخليل ليس بمنع وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو سنة فاما تخليل الاصابع فسنة في قولهم جميعا والبدية بلبا من من باب الفضل **فصل في غسل الجنابة** يشتمل على فروضه ومسحونه وذكر ان يبداء بغسل يديه ثم بغيره ثم بوضوء وضوءه لا صلوة على ما بيننا الا عند من وروي الحسن عن ابي حنيفة ان لا يمسح براسه في وضوءه ولا يغسل رجله في وضوءه الماء على راسه وسائر جسده بلبا ثم مسح عن غسلة فيغسل قدميه واما الوضوء فيه ومن الاغتسال في الحوض والقاس ان يغسل جميع بدنه ويغطف ويستنشق وقال مالك عليه السلام بدنه وقول اه هان يغسل جميع بدنه

وجهه

يعني عن ذلك الذي يعقل عن ترك الحائض في الوضوء والغسل صبيحا كان
 او غيره وادنى ما يمكن في الغسل صلاه وفي الوضوء قد وان اراد ان يستنجي زاد
 في رطل او ان اراد ان يسبح على خفيه ولا يستنجي كفاه رطل واحد والله اعلم
باب في وجوب الوضوء وما خرج من السلس البول
 والذكر او فيج الماء من غائط او بول او ريح فغيبه الوضوء وكذلك في الاستنجاضة
 صحت بوجوب الوضوء وقال مالك لا وضوء فيه وفي المدي الوضوء وهو الماء الذي
 الذي يخرج عند الشهوة وكري في الودي الوضوء وهو الماء الابيض الذي يخرج
 بعد البول وكري الدودة والحصى اذا خرجت عن السيلين بوجوب الوضوء وكري
 الدخ الخارج من الدبر واقا السج الخارج من قبل المرأة وذكر الرجل فقد ذكر
 حمرانه صحت وقال ابو الحسن لا وضوء فيها الا ان تكون المرأة مفضاه فيستحب الوضوء
 وما وصل اليه من خارج صحت عاد فعند الوضوء هو الحنفية ودم الاستنجاضة
 صحت والمستحاضة هي التي لا يعنى عليها وقت صلوة والا والحديث الذي
 ابتليت به يوضئ فيه ويؤمنا لوقت لكل صلوة ويصلي ما شاء من الغرايض
 والنوافل وقال الشافعي يصلي بوضوئها وضوا واحدا وما شئت من النوافل
 ولا يصل فرضا اذا قضت من طهارة المستحاضة سطل يخرج الوقت حين
 الدخول حق ولو وضعت قبل النفل جاز لها اذا اظهر ولو وضعت في وقت
 الفجر لم تجز الاداء بعد طلوع الشمس وقال زفر بن قيس يدخل الوقت ويصلي مع
 سيلان الدم ومن برعاف او سلس بول او استطلاق بطن فهو كالاستحاضة
 في احكام العوض وما خرج من البدن من دم او مخرج او ما اشبه ذلك فهو صحت وضوء
 الوضوء وقال الشافعي لا تجب الوضوء الا في الخارج من السيلين وعلى هذا الاختلاف
 التي يجب من الوضوء اد املا الغم وان كان اقل منه فلا وضوء منه ولا الغم الا في
 ضبطه وقال زفر بن قيس في القي الوضوء وقال ابو حنيفة وخرج اقا بلخا
 ملا الغم فلا وضوء عليه وقال ابو يوسف فيه الوضوء وان قاء دما نقض الوضوء
 وان كان يسيرا فقول الى حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ينقض حتى يملأ الغم
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا قاء علقا من الدم لم ينقض الوضوء حتى
 يملأ الغم وان كان دايما نقض وان كان يسيرا ولو نزل الدم من اللسان الى موضع
 يلحق حكم الظاهر من الانف نقض الوضوء ولو نزل البول الى ثقبته الذكر لم ينقض

الوضوء

الوضوء ولو خرج الى القلف نقض والذي اذا خرج من رشح الى الاسكت ولو جلى
 السوط الى راسه رشح ولا وضوء فيه وروي عن ابي يوسف انه لو خرج من
 فيه فعليه الوضوء والدم الخارج من نفس الغم اذا غلب الرقيق نقض الوضوء
 وان كان البزاق غالبا لم ينقض وان استوى عاد الوضوء استحسانا واحتياطاً
 ومن الرجل الماء او المرأة الرجل لا ينقض الوضوء وقال مالك ان كان لشهوة
 نقض الوضوء وان كان لغير شهوة لم ينقض وقال الشافعي ينقض الوضوء
 في العجوة ومن الذكر لا ينقض الوضوء بحال وقال الشافعي ينقض اذا امتس
 بباطن الكفن من غير حائل وليس في منال عن بدني ولا موطى عليه وضوء ولا امرار
 ماء على موضع المنال يريد براد التوضاء قلم ظفره او حلق شعره والمحق
 بقوله او موطى عليه ان يطا بخاسه لا يلصق به شيء منه وان لصقت فعليه
 غسلها واذا ياشد الرجل امرأة مباشرة فاحشة يتجر واتسار وملاقات الغيب
 الفرج فعليه الوضوء في قول ابو حنيفة وابو يوسف احتسانا وقال محمد لا وضوء
 عليه ولو استيقظ فوجد على فراشه او في ذفره مذي يامه ماء ما هو في صورة المدي
 وهو سد كراحتا ما او لا تذكره وجب الغسل استحيانا في قول ابي حنيفة
 ومحمد في قول ابو يوسف لا تجب حتى يستيقظ انه متى ونظيره المسلس الفارة
 اذا وجدت في الثيمية وهو يوضئ منها فان كانت غير متنجية اعاد صلوة
 يوم وليلة وان كانت متنجية فثلث ايام وليا لها في قول ابي حنيفة استحيانا
 وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه ما لم يستيقظ انه يوضئ منها وهي فيها **فصل**
 النوم خارج الصلوة لا ينقض الوضوء الا ان يكون مضطجعا او متوركا فان نام
 قائما او على هيئة الركوع او الساجد لم ينقض الوضوء وذكر ابي شجاع انه
 اذا لم يكن في الصلوة نقض الوضوء قال هذا قوله ولم يقل به احد من اصحابنا
 وان نام قاعدا مستويا الجلوس فلا وضوء عليه وقال مالك اذا طال النوم
 فعليه الوضوء وان نام في صلوة قائما او ركعا او ساجدا فلا وضوء عليه وروي
 عن ابي يوسف انه اذا نجا النوم في حال السجدة نقض الوضوء وقال الشافعي
 النوم صحت في نفسه في الاحوال كلها وذكر الطحاوي انه اذا نام مستندا
 الى ما لا يزل سقط فعليه الوضوء وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا ينقض
 اذا كانت اليته مستوية في الارض ولو نام قاعدا فسقط لم ينقض وضوء حتى يستقر

ما يبطل منه الرجل الماء

ما يبطل النوم خارج الصلوة لا ينقض الوضوء الا ان يكون مضطجعا او متوركا فان نام قائما او على هيئة الركوع او الساجد لم ينقض الوضوء وذكر ابي شجاع انه اذا لم يكن في الصلوة نقض الوضوء قال هذا قوله ولم يقل به احد من اصحابنا وان نام قاعدا مستويا الجلوس فلا وضوء عليه وقال مالك اذا طال النوم فعليه الوضوء وان نام في صلوة قائما او ركعا او ساجدا فلا وضوء عليه وروي عن ابي يوسف انه اذا نجا النوم في حال السجدة نقض الوضوء وقال الشافعي النوم صحت في نفسه في الاحوال كلها وذكر الطحاوي انه اذا نام مستندا الى ما لا يزل سقط فعليه الوضوء وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا ينقض اذا كانت اليته مستوية في الارض ولو نام قاعدا فسقط لم ينقض وضوء حتى يستقر

نايما وروي عن أبي حنيفة انه اذا استقطط طال ما وقع جنبه ولم يأت به بطل وضوء
وفي قليل الاغتاء وأجوز وكثيرها الوضوء والعقوبة في كل صلو له ركوع وسجدة
ينقض الوضوء وقال الشافعي ليس بحرك ومادون العقوبة من الفؤ لا ينقض
الصلاة والوضوء والعقوبة وصلى الجبان وسجدة التلاوة لا ينقض الوضوء
والكلام الفاضل لا ينقض الوضوء وان كان في الصلوة ولا وضوء في اكل ما تمت
الترا ولم تنسه والحرك لا يفسد المصحف ولا الدرهم عليه القرآن ولا لباس
يمتد بخلافه **باب ما يجب الغسل المني اذا خرج على وجه**
الدخف والشهوة وجب الغسل وان خرج من غير شهوة بان حمل شيئا فسبق المني
فلا يغسل فيه وقال الشافعي يجب خروج المني على كل حال والابلاج في اهل البيه
اذا توارت الحشفة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به انزل او لم ينزل وقال
محمد في البكره اجتمع فيما دون الفرج فسبق الماء الى رحمها فجلت فعلها
الغسل والسجل والماء في الاضلام سواء والحيف في النفاس في وجوب الغسل
سواء حالة الطهر والنفاس موالدم الخارج بعقب الولادة وليس لقليلة
صدا اكثره مقدار باربعين يوما وقال الشافعي ستون يوما وقال مالك
سبعون يوما والحيف موالدم الخارج من الرحم نصير المرأة به بالغ غلب بالبدن
بها واقبله ثلثة ايام وعن ابي يوسف في الاماكي يومين واكثر اليوم الثالث في ذلك
ذكر محمد في النوازل وقال الشافعي يوم وليلة واكثر الحيض عشرة ايام فان زاد
عليها فهو استحاضة وقال الشافعي خمسة عشر يوما وان زاد على عشرة ايام فان
كانت مبتدأة فيضها عشرة من حين رأت الدم وما زاد استحاضة وكذلك في كل شهر
وروي عن ابي يوسف انه سوط الرجعة وثلثة ايام ولا يطأها زوجها حتى يصي
العشرة ولا يجوز لها ان يتزوج الا بعد العشرة ونصوم بعد الثلثة وقال
الشافعي في قول اذا طهرت باستحاضتها ردي يوم وليلة وفي قول الى سبعة
فان كانت المستحاضة غير مبتدأة وكانت لها عانة معروفة قبل ذلك
ردت الى ايامها وان كانت الحلة ترى الدم قبل الاستحاضة مرة ستا
ومرة سبعا ثم استحضت اصبرت في الصلوة والصوم وانقطاع الرجعة
بالاقل ولم يحل للتزوج ان يطأ حتى يمضي اليوم السابع احتياطا وكذلك في
التزوج بزوجه اذا حابوا والعشرة ثلثا اذا انقطع على العشرة او قبله

قال كل حيض والحامل اذا رأت الدم في ايامها فليس بحيض وقال الشافعي هو حيض الدم
الذي تراه المرأة حالة الطلق ليس بحيض تقوم ونضلي وروي عن ابي يوسف انه حزن
اكثر الولد فانه من الدم حينئذ نفاس وكذلك اذا انقطع حزن في عضو عضو اذا
حزن اكثر فانه نفاس والحائض لا تصوم ولا تنضلي وتنقض الصوم ولا تنقض الصلوة
ولا تنقل القرآن وكذلك الجنب والآية ومادونها في حكم القراءة سواء وقيد الطهارة
حرمة القراءة بالآية التامة اذا قصد التلاوة وان لم يقصد بها فلا لباس به قوله
الحمد لله رب العالمين وبكيدك للواحد والاثنين المسافر بالقرآن الى دار الحرب ولا
باس بالآية والآيتين وبكيدك قراءة القرآن في المغتسل والحمام واطلق محمد القراءة في الحمام
وقال ابي يوسف لا يترك الكافر ان يغسل المصحف وقال محمد لا بأس بذلك اذا اغتسل
ولا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت المصحف على الارض وقال محمد حياحي
ان لا تكتب ولا تطوف بالبيت الحائض ولا الجنب ولا بأس للجنب ان ينام ويجاوده
اهله قبل ان يغتسل واذا اراد ان ياكل فينبغي ان يتغضض ويغسل يديه **باب الماء**
الذي يجزئ للوضوء به كل ماء لم يخالط نجاسة ولم يذهب عليه شيء يزيل عنه
اسم الماء فالوضوء به جائز وكل ماء يتقيا حصول النجاسة فيه او غلب على طينا
لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا جاريا كان او ركنا والخد يد العظم مثل الماء الجاري
في رواية عن ابي يوسف لا نجس الا بظهور النجاسة منه وقال مالك اذا اختلطت
النجاسة بالماء جاز الوضوء به الا ان يتغير لونه او طعمه او ترك وقال الشافعي
فيما دون القلتين مثل قولنا واذا بلغ القلتين اضيق قول مالك فاذا كان الماء كثيرا
لا تخلص بعضه الى بعض فوقفت النجاسة في طرف منه جاز ان يتوضا من الجانب
الآخر واختلفوا في تفسير الخلو قال بعضهم اذا اغتسل فيه فلا تترك الطرف الآخر
باغتساله وروي عن محمد انه قد ربح في عشرة وعشر والصحى عن ابي حنيفة انه يوقت
منه شيئا وانما هو مولى الى غلبة الظن في خلوص النجاسة واذا اختلط الطاهر
بالماء لم يزل اسم الماء ولا رقبته فهو طاهر طهور سواء تغير لونه ام لا وان طهر
فمنه شيء حتى تغير مثل الباقي وغيره لم يجز الوضوء به الا ان يطهر بما يقصد
به المبالغة في النظافة كالاستئناس والصابون وان تغير لا اذا صار كالسويق
المحفوظ والماء المستعمل في البدن على وجه القربة طاهر غير طهور عند محمد
وطور وروي عن ابي حنيفة وروي ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجزئ نجاسة

وروي الحسن عن ابي يوسف قال لو كان الدم البقي والذباب او على البوري حاسة فصر عليه في الوضوء الطاهر
قال بعضهم ان كان ينجس الموضع النجس بجمرة المصلي لا يجوز والاصح ما جاز في الفتاوى

الحنيفة وهو قول ابي يوسف وروي عن ابي حنيفة انه جاز في حاسة غليظة واذا
كان المستعمل يتوضأ بالماء به مستعملا وقال زفر الشافعي لا يصح استعمال
اختلاف المشايخ المتأخرون قال الشيخ ابو بكر الرازي الماء
الدم المستفوح وذكره على ابي يوسف انما يصح مستعملا باصبعين اما باستعماله على وجه القوة
او برفعة الحديث وعند محمد لا يصح مستعملا اذا قصد اقامة القرينة واستدل
بمسئلة الجنب اذا انجس في البئر لطلب الدلو ان نجس طاهرا ويصير الماء مستعملا
عند محمد لانه لا يقصد اقامة القرينة وانك بعض اصحابنا اختلفوا وقالوا لا خلاف
ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء وانما الحكم فخر بالنجاسة في تكرار المسئلة
لما كان الفروع كما لو اغترف بكفة حتى قالوا لادخل راسه او شيئا من جده
صار مستعملا وذكر الطحاوي في فخره ان من يتعد بالماء صار مستعملا
ولو حمل على ما اذا كان حدثا وكذا ابو حنيفة وابو يوسف الوضوء في
المسجد وقال محمد لا بأس به اذا لم يكن عليه قدر **باب الاواني والابواب**
واذا وقعت النجاسة في الماء فان تغير وصف الماء لم يكن الانتفاع به كالماء
وان تغير الماء جازا لا انتفاع به مثل بل الطين وسق الدواب واذا اصاب
النجاسة موضعاً فان كانت عيناً مريبة فالطهارة موقوفة على زوال العي
ولا يضر قيام الاثر اذا لم يكن ازالته وان لم يكن مريبة فالطهارة موقوفة على
غالب الظن وقد رابثلث لان غلبة الظن يحصل عنده وموت ما ليس دم
سائلي في الماء لا ينجسه كالبقي والذباب والزنا بغيره قال الشافعي ينجس
الا فيما يتولد منه كدود الخ واما دم سائلي فما يعيش في الماء كالسمك والضفادع
والسحرة وغيره فموت لا ينجس الماء واذا وقع الادنى في الماء بعد الموت نجس
الا في المسلم اذا غسل ثم وقع ولو كان كافراً ينجس وان غشي واذا ماتت وقعت
النجاسة الماء بيرة في البئر نجس الماء وينزع كله الا ان يغلبه وشبهه ابو يوسف
ومحمد البئر بالماء الجاري من حب ان سب من جانب ويستخرج من جانب
ثم رجعا وقالوا يجب نزحها وروي الحسن عن ابي حنيفة في وضوء الحمام اذا
وقعت فيه نجاسة انها لا تستقر وهو كالماء الجاري واذا وقع الحيوان في البئر
ثم اخبر في حيا فهو طاهر ولا يجب نزح شئ كالادمي اذا كان طاهراً وقد استحي
وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ينزع عشرون دلو وان كان حدثاً ينزع اربعون

الحسن
وليكن دم البقي والذباب
شئ لا ينجس بدم
مستفوح في الاصل والنجس
الدم المستفوح وذكره
الحنيفة في فخره
في المروق والنجس
من الدم طاهر لان ليس
بمستفوح ولهذا احتج
تناوله وعن ابي يوسف
انه معفو عنه في الاكل
غير مستفوح عنه في الثياب
لنقد الاحتراز عنه
في الاكل دون الثوب نقل
عن الحنيفة

وروي الحسن عن ابي يوسف قال لو كان الدم البقي والذباب او على البوري حاسة فصر عليه في الوضوء الطاهر
قال بعضهم ان كان ينجس الموضع النجس بجمرة المصلي لا يجوز والاصح ما جاز في الفتاوى

وان كان جنباً ينزع كله ولو وقع فيه حيوان طاهر السور وما انفصل منه كالحمام
لم ينزع منه شئ وان كان طاهراً وبوله نجس كالسقاء اذا لم يلطخ من بيها وقفت
في الماء قالوا **الوصف** ينزع عشرون دلو او قال ابو يوسف ينزع جميعها
ولو كان الحيوان مكروه المستور كالسور والدجاجة الحلالة وسكان البيوت
ينزع منها دلو وان لم ينزع شئ فلا بأس به وكذلك الفرس على قول ابي حنيفة
واما الحيوان النجس كالكلب والخنزير والسمك ينزع الماء كله وقالوا في الكلب
اذا ابتلي وانفج منه على ثوب اكثر من قدر الدرع لم يكن الصلوة فيه وكذلك
الحمار والبغل اذا وقع في الماء ينزع جميعه وان مات الحيوان في البئر فما لا يعيش
فيه ولم يتغير عن حاله فما كان مثلي العرسان والسور والدجاجة ينزع اربعون
او خمسون والفارسان كقار والتلث كالحمامة وما كان مثلي الحدي فصاعداً
يجب نزح جميعه وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الاوز كالجدي وفي رواية
عنه انه كالدجاجة وروي عن محمد ان كل موضع وجب النزح لا ينقص عن عشري
دلو ولو اسفح شئ من هذه الاشياء او تنسخ نزح كله وكذلك قالوا في ذنب
الفارة يقع في البئر ينزع كله ولو وجب نزح الحج ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدر
ابو حنيفة في الغلبة شيئاً وانما يجعل فيه بغالب الظن وقال ابو يوسف ينزع مقدار
ما كان فيها وطريق معرفة ذلك ان يرسل قبضة في البئر ويغم على مبلغ الماء ينزع
منها دلو قطر كما استقص فينزح بقدر ذلك فمنه ينزع مائة وخمسون
والحمار مائة والمعتاد المتوسط وعن ابي حنيفة انه ينزع قدر ما يسح
صاعاً ولو جاء وابدأ يسح عشري دلو ابدلوه فاستقوا به جاز وهو اجب
الى ولو حفت البئر وبصب ماؤها عاد لم تظهر الا بالنزح في قول ابي يوسف
وقال محمد تظهر بالجفاف ولو ماتت فانه في جت ماء فان بقي في الحج من عسل البئر
قال ابو يوسف ينزع قدر المصبوب وعشرون دلو او قال محمد ينزع الاكثر مما كان
واجب ومن عشري دلو ولو صب الماء المستعمل في البئر وجب نزح الكل عند
ابي يوسف وقال محمد ينزع عشرون دلو قالوا ولو وقع عظم الميتة في البئر فان كان
عليه لحم او دسم نجس وان لم يكن عليه شئ لم ينجس واما عظم الخنزير فانه نجس على كل
حال ولو وقعت في البئر جرة او جرة من فخار خرجت قبل التقب لم ينجس فان وقعت

والظاهر جلد البع في طهره بالذكاة وكذلك جميع جملته بطهره بالذكاة
والظاهر وهو الصحيح من المذهب والظاهر في الذكاة ان الذكاة لا ينجس ولا يطهر
في الذكاة ينجس في الذكاة لا ينجس ولا يطهر في الذكاة ينجس في الذكاة لا ينجس ولا يطهر

ما كان له

يجعل في الماء
 فيطهر من قتل عن
 المحيط معلا صحي
 من الجلد

نجس ولو نزل في الماء حتى الدلو الأخير في البئر ولم يمتح عن راس البئر لم يظفر في قول ابو يوسف
 حتى ينجس عنها وقال محمد بن طاهر وذكر الحكم قول ابي حنيفة مروي عن ابي يوسف وليس
 بمشهور ولو ماتت الفان في ما يح كالهن ونحوه نجس وجاز الانتفاع به في غير
 الابدان وجاز بيعه وان كان جامدا يئلق وما حولها ويتفع بالباقي الاكل وغير
 ذكره اذا وجد الماء متغيرا لا يعلم بوقوع النجاسة جاز استعماله والله اعلم **باب**
الاسار الاسار على اربعة اوجه طاهر لا كراهية فيه كسور الادي ملما كان او
 كافر طاهر كان او جنبا او حائضا وكذلك سورا ياكل لحم من الدواب وطاهر
 مكروه السور وهو الهرة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابي يوسف لا يكره وقال ابو
 فهرة اكلت فارة وشربت من اناء فان كان على الفور نجس وان مكثت فانا
 فهو طاهر وقال ابو يوسف ومحمد نجس الماء وكذلك الدجاج الحلاء وسباع الطير
 وما يسكن البيوت من الحشرات كالقار والحيته والورع فاسارها مكروه واما النزع
 الثالث فهو النجس سقين كسور الخنزير والكلب فاما عين الكلب فهو نجس عند
 ابي يوسف ومحمد حتى لو وقع في بئر خبز حيا نجسها وان انفض فاصاب الثوب اكثر من
 قد للدم لم يكن ومحمد وعنه ابي حنيفة في الكلب ان وقع في الماء ثم خبز منه حيا ان
 لا بأس به واما سورا سباع البهائم كالاسد والذئب والنمر فهو نجس وقال الشافعي
 هو طاهر واما النفع المربح فهو مشكوك فيه وهو سورا الحمار والبخل واختلفوا
 في تفسيره وقال بعضهم المشك في طهارته وقال بعضهم المشك في طهارته والمحقق من المشك
 التوقف فيه وامتنع فيها فهو طاهر واما سورا الفرس فمنع ابي حنيفة روايتان ذكرهما
 الاصل ان لا بأس به وروي الحسن عنه كراهته اذا كان كثيرا فاحشا وعند ابي يوسف
 حتى طاهر واما سورا الفيل فقد روي عن محمد انه كسور السباع والله اعلم **باب**
الانجاس كل ما خبز من بدن الانسان مما يؤجب الوضوء او الغسل فهو نجس كالمخاط
 والبول والمني وغير ذلك وقال الشافعي المنى طاهر وكذا الذي يخرج من سائر
 ابدان الحيوان غير البوال والاوراث والاختسا كلها نجسة وقال زفر ومالك
 روث ما يؤكل لحم طاهر وخر والدجاج والاوز والبط نجس وذرق ما يؤكل لحم
 من الطيور كالحمام والعصفور طاهر وقال الشافعي نجس وذرق سباع الطير
 طاهر في قول ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد نجس البوال كلها نجسة وقال محمد
 بول ما يؤكل لحم طاهر وقال ابو حنيفة نجس لحمه نجسة لا يجوز الاكل ولا يبي

بجوز

والعظم
ما يطلب
ما يطلب
ما يطلب
مفليطه عنان
صنفه
نصف

والعظم

وروي عنه ابن الجوزي الا بالترتيب وهو قول ابن في ويجوز بالاجرة مرققا
او غير مرققا في قول ابن حنيفة وقال محمد بن شاذان ان يكون مرققا ولو وضو يديه
على صفة لا غبار عليها اجزاه عند ابن حنيفة وكذلك اذا ضرب يديه على ارض
ندبت ولم يعلق سده شئ وروي عن محمد بن لا يجزئ ولو يتيم بغبار يؤبه
او غير ذلك اجزاه في قول ابن حنيفة وقال ابن يوسف اخيرا ليس الغبار
عندي من الصعيد وقال محمد بن الاصل في المسافر اذا كان في طين وردغة
انه يلطخ يده فاذا جف فركه وتيم به وهذا قول محمد فاما عند ابن حنيفة
فلا يعتبر استعمال حرو من الصعيد وانما المعتبر ان يمسه وان لم يعلق بيده شئ
وروي عن محمد بن لا يجوز التيم بمراده الذهب والفضة والبورق والمالح
والمرقاد واللؤلؤ المرقق ولا يجوز التيم من مكان جسي يعلق يتيم فوضه اخبر
في ذلك المكان ويتيم جاز والتيم من الحدث والجنابة والحيض والنقاس سواء
وجوز للمسافر ان يطأ اهله وان لم يكن معه ماء ويجوز له ان يتيم اذا كان
معه ماء وهو خاف العطش ومن خرج من ممره لغرض سفر فلم يجد الماء جاز
له التيم وقد رجعهم المساء بينه وبين الماء بالميل وقال بعضهم اذا كان
حيث لا يسمع اصوات الناس ويجوز التيم للمريض اذا خاف زياد المرض
باستعمال الماء وقال الشافعي لا يجوز الا اذا خاف التلف والاقطع اليدين
اذا لم يقدر على من توضع يتيم ومكان ببعض اعضائه جاز فان كان الغالب
هو الصلابة غسل ما قدر عليه ومسح على الباقي وان كان الغالب المعذب
يتيم ويستطغ غسل الصلابة وقال الشافعي في الموضوعين يغسل ما قدر عليه
ويتيم وذكر في الاصل في الجوس في المصرا لم يقدر على الماء يتيم وصلى واعاد
وروي عن ابن حنيفة انه لا يتيم ولا يصلي وروي عن ابن يوسف انه يصلي
بالتيم ولا يعيد ولو حبس في السفر يتم وصلى ولا يعيد ولو حبس في مكان
جس فلم يجد ماء ولا تروا بانظيفا فانه لا يصلي في قول ابن حنيفة وروي
ابن يوسف والشافعي يصلي ثم يعيد وذكر في بعض نسخ الاصل قول محمد
مع ابن يوسف ويتم لصلاة الجنابة اذا خاف الفوت وروي عن ابن حنيفة
في الوالي انه لا يتيم ويتم لصلاة العبد اذا خاف الفوت ولا يتم لصلاة الجمعة
وان خاف الفوت وكذلك اذا خاف فوت الوقت ان توضع ولا يتم لسجدة

غبار

ما يطل

ما يطل

التلاوة ومن كان في المصطفى ان اغتسل تنفعا او مضمنا من شئ ابرر جاز له التيم
وقال ابو يوسف لا يجوز في المصروف خوضه في المصروف ويؤخر المسافر الصلوة الى اخر
الوقت اذا كان على طيم من وجه الماء وهذا استحياب وليس حكم وروي
عن ابن حنيفة وروي ابن يوسف انه صتم ويجوز التيم قبل الوقت وقال الشافعي لا يجوز
واذا غلب ظن المسافر ان بقدره ماء او ضربه وجب عليه الطلب الغلوة
وكونه ولا يجب الطلب بدون الاخبار او غلبة الظن وقال الشافعي
يجب الطلب في الاحوال كلها وروي عن محمد بن لا يبلغ في الطلب ميلا وان كان
بينه وبين الماء اقل من ذلك لم يجزه التيم وان خاف فوت الوقت وهذا قول
ابن حنيفة واذا وجد الماء يباح على التيم لزمه الشراء وان زاد على ثلثي
بما لا يتغابى الناس فيه يتيم ولا يلزمه الشراء واذا وجد المسافر مع رفيقه
ماء لم يجب الطلب في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف يجب الطلب وذكر ابو
الحسن في جامع في المصلي اذا وجد مع رفيقه ماء كثيرا لا يدري اعطيه ام
لا ان يعطى في صلوة فاذا فرغ سأل فان اعطاه توضع واعاد وان اباعت صلوة
فان اعطاه بعد ما ابا لم يقض ما مضى من صلوة وقال محمد بن في رجلين مواعدهما
انما يعترف به من البر ووعده صاحبه ان يعطيه الاناء قال نظر وان خرج
الوقت وكذلك الكاسي اذا وعد العاري ان يعطيه الثوب اذا فرغ من
صلوة لم يجز الصلوة غريبا وما يبطل الوضوء يبطل التيم وسئل اذا راي الماء
وان كان في ضلال الصلوة فانه يتوضا ويستقبل وقال الشافعي عفى في صلوة
وان راي الماء بعد ما قعد قد استشهد فسدت صلوة في قول ابن حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يفسد وعلى هذا الخلاف الماسح على الخنك اذا تقضى
وقت مسحه او نزح خفه جعل يسيرا وسقطت الجيرة عن برء والمستحاضة
وصاحب الحدث الدائم اذا ذهب الوقت وصلى الفجر اذا طلعت الشمس
وصلى الجمعة اذا ذهب الوقت ومتذكر الغائبة والامح اذا علم سور
والعاري اذا وجد المستتر والمومي اذا قدر على الركوع والسجدة والقاري
اذا استخلف اميتا وان كان سي من ذكر بعد خروجه من الصلوة لم ينظر
صلوة وان كان في الوقت ولو وجد سور حراما و صلوة فاذا فرغ توضع
به واعاد ولو وجد من الماء ما لا يكفي للوضوء يتم وليس عليه استعماله وقال الشافعي

المسافر

الحنفي

ما يطل

ما يطل

ما يطل

ما يطل

يستعمل ما قد علمه ويتم واذا طال بين وبين الله وسبح او عذره ولا يقدر على دفع
اوراقه بغيره وليس مما سبق به جاز لا يتم ويصل الميم مائتة من الفرائض
والنوافل وقال الشافعي لا يصلح يتم فريضتين والرجل والمرأة في ذلك سواء ويجوز
للمقيم ان يؤم المتوضئ في قول لي خيفة ولي يوسف وقال محمد لا يجوز فان صلى
المقيم بالمؤخرين فرائضهم الماء بطلت صلوة في قول لي خيفة وقال ابو يوسف
لا يبطل واذا وجب شئ من التيمم لم يوجب الماء فقد ذكر في الجامع الصغير قول ابي
خيفة انه موقوف ولا يتم وذكر في الاصل انه يستحب له ان يتم وروي نوح في
الجامع عن ابي خيفة انه رجح عن ذلك وقال يتم ولا يتوضأ وهو الذي استقر
عليه قوله وهو قول ابو يوسف ومالك والشافعي وقال محمد يجر بينهما وكان اهلنا
يقولون ان الوضوء بالنبيذ على اصولهم يجزى لا يصح الا بالنية كالتميم واختلفوا
في تفسير النبيذ قال بعض اهلنا مولا الذي التقى فيه التمر فصار حلو وم يشته
فلما المسكر فلا يجوز التوضئ به وقال ابو الحسن هو النبيذ الشديد المطبوخ المسكر
وروي الحسن عن ابي خيفة انه يجوز الوضوء بسدلتك معق وغير معق واذا
راى الميم سدلتك في ظلال الصلوة فعند محمد يعفى ثم يتوضأ به ويعيد كما في سورة
وعلى قول لي خيفة الاول يقطع وعلى قوله الثاني لا يقطع ولا يعيد واما النبيذ
الذي يبيد فلا يجوز الوضوء به وكذلك سائر الاشربة واليد اعلم **باب المسح على**
الخفين في وجع الميم بوقت يوم وليلة من وقت الحدث ووجع الميم اوله
ايام وليلتها وسطه ان يكون ملبوسا على طهران كاملة بهواء اكل الطهران
بعد اللبس او قبله حتى لو غسل رجله وادخلها في الحفم اكل الطهارة
حار المسح وكذلك اذا دخلها في الحفم غير طهران فافض الماء واصاب
الماء موضع الطهارة حار المسح وقال الشافعي السرطان يدخلها بعد حصول
الطهارة الكاملة حتى لو غسل احدى رجله وادخلها الحفم غسل الاخرى
فادخلها كالمسح عنده والمسح يصح بدون النية ويمسح من كل حركت
اوجب الوضوء بعد اللبس فاما الجنابة فلا يجوز فيها المسح واد البست
المسح احده الحفم مسلي في الوضوء لا مسح بعد هاجه وقال محمد مسح وينتدي
في المسح على ظاهر الحفم من قبل الاصابه الى الساق مرة واحدة ولو ابتداء
من قبل الساق الى الاصابه جاز وادني مؤخر المسح بله اصابه من اصابه

الرجل هكذا اعبره ليلوا الحفم والصبي من الرواية انه مؤخر باصابه اليد وقال
الشافعي يقدر بادني ما فطلق عليه اسم المسح ولو مسح باصبعه وحده قدر ثلث
اصابع لم كرو قال زفر كور المسح اذا اقام مسح عام من الإقامة والمقيم اذا
سار استكمل من مسح السور وقال الشافعي لا يستكمل واذا نزع خفيه بعد
المسح او احدهما غسل رجله فقط واذا لبس الحفم موقين فوق الخفين ثم نزع
احدهما انقضى المسح فيها وقال زفر لا ينقض مسح الحفم موق الباقي واذا نزع
القدم من الحفم الى الساق بطل المسح وروي عن ابي خيفة انه اذا نزع
اكتر العقب من موضع بطل المسح واذا انقضى قدر المسح خلو الحفم وغسل
القدمين فقط وقال الشافعي يعيد الوضوء واذا لبس الحفم موقين فوق الحفم
حار المسح علمها وقال الشافعي لا يجوز فان مسح على الخفين لم يلبس الحفم من
لم يمسح عليها ولا يمسح على شئ من اعضاء الوضوء كالحمامة والقلنسوة والحمار
والقنازين الا في الرجلين ولا يمسح على الجرد بين الا ان يكون مغليخ او جليدي
في قول لي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن زاذ كانا الخفين والخرق اليسر
لا ينجح جواز المسح وقال الشافعي ينجح والكبر عن المسح والكبر مقدّر بثلاثة اصابع
من الرجل اصغرها والخرق الماني من المسح هو المتفرج الذي بين ما تحتها فاما
اذا كان طولا لا يبتين ما تحتها فلا ينجح المسح ويجوز الخروق من واحد ولا
يخرج من رجلين والمسح على الجيرة والخرقة المربوطة على القصة وما اشبه ذلك
جائز اذا خاف زياد العدة ولو كان المسح عليه يضره جاز تركه المسح وان لم يخف
الضرر لم يتركه في قول لي خيفة ومحمد بن زاذ لا يمسح الا في حنيفة
الصبي من مذهب ان المسح على الجيرة ليس بفرض والله اعلم بالصواب
باب مواقيت الصلوة اول وقت الصلوة من طلوع
الشمس الى ان يغرب في الاقوال الى طلوع الشمس واول وقت الطهر
من حين نزول الشمس الى ان يحد الزوال ان يقوم مستقبل القبلة فاذا
مالت الشمس عن ساره فهو الزوال واخر وقت الطهر ان يصير ظل كل شئ
مثله رواية الحسن بن زياد عن ابي خيفة وهو قول لي يوسف ومحمد بن زفر
والشافعي وذكر في الطهر الاصل انه لا يدخل وقت العصر حتى يضر الظل قامين



ولم يمتنع لانه وقت التضرع وروي يوسف عن ابي حنيفة ان اذا صار الظل
 اقل من قائمتين خرم وقت الظهر واسفل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه
 قال ابو الحنفية الكوفي وهذه الرواية اصحها واول وقت العصر عند ابي يوسف
 ومحمد اذا صار الظل قائما وزاد عليها وذكر ابي سلمة عن ابي يوسف انه لم يمتنع
 الرباع والخلاف في اخر وقت الظهر خلاف في اول وقت العصر واخر وقت
 العصر ما تغيب الشمس واول وقت المغرب حين يغيب الشمس في اخر وقت
 حين تغيب الشمس قال الشافعي وقتها مقدار ما يصلي ثلث ركعات واول وقت
 العشاء حين يغيب الشفق واخر وقتها الى طلوع الفجر وتغير الشفق في قول ابي
 حنيفة وهو البياض وفي رواية اسديس وعنه انه الحمر وهو قول ابي حنيفة
 يوسف ومحمد والشافعي الا سغار بالفجر افضل وقال الشافعي الغلظ افضل
 واما الظهر في الصيف فالتأخير افضل والتجمل في الشتاء واما العصر فالتأخير
 في الايمان كلها افضل ما لم يتغير الشمس ويكره تأخيرها الى ان تغرب الشمس
 ويكره اذا صلى وقال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الغلظ
 فغير مكروه واما المغرب فيكره تأخيرها اذا غابت الشمس واما العشاء فاما
 خيرها افضل الى ثلث الليل في رواية وفي رواية اخرى الى نصف الليل واما
 في يوم الغيم يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء وقيل الجهر
 بين الصلاتين فعلا كعذر المطر جائز وذكر تأخير الظهر وتجعل العصر
 وتأخير المغرب وتجعل العشاء واما الوتر موقته اذا غاب الشفق الا انه
 ما لم يبق في العشاء عليه حتى لو صلى قبل العشاء لم يجزه الا اذا كان ناسيا
 وقول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وقتها اذا فرغ من صلوة العشاء
 فاما الكلام في الافضل فان كان لا يتق من نفسه بالاستتفاظ او تر
 اول الليل وان كان يتق فالافضل آخر الليل ووقت الجهر ووقت الظهر
 طر والله اعلم **باب الاوقات التي يكره فيها التطوع**
 هذه الاوقات خمسة ثلثة يكره فيها التطوع والخمس وذكر عند طلوع
 الشمس وعند قيام الظهيرة وعند الغروب الا عصر يومه يكره التطوع
 ولا يكره الغرض فيها واما بعد صلوة الفجر والعصر ولا يصلي فيها ركعتي

الطواف والصلوة المندوبة وقال الشافعي كروا له كالتسعين الزوايا
 والمندوب وركعتي الطواف ولا يجوز في الاوقات الثلثة صلوة الجفارة
 ولا سبحة التلاوة ولا يقضى فصا ولا يصلي تطوعا وروي عن ابي يوسف
 انه جازا الصلوة وقت الزوال يوم الجمعة ولو غابت الشمس في ظلال
 العصر انتمها ولو طلعت في ظلال صلوة الفجر استقبلها ويكره التنفل
 بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر وكذلك يكره التنفل اذا خرج الامام يوم الجمعة
 ويكره التنفل بعد غروب الشمس حتى يصلي المغرب ويكره لمن حضر المصلي
 يوم العيد التنفل قبل الصلوة ولو شرع في التنفل في الاوقات المندوبة
 اذا قطع لزمه القصاء في المشهور من الرواية وان سرع في الوضوء في
 النافلة لزمه القصاء ولو دخل في الاصرام على وجه منقح كان يكون لابساً
 او متطيّباً لزمه الاصرام سواء كان بالتلبية او يسوق اليه يدى والله اعلم
باب الاذان وسنن الصلوة وروي عن ابي حنيفة

في قوم صلوا في مسجدين غير اذان ولا اقامة انهم اخطوا والسنة وروي
 عن محمد بن ابي اذ اجتمع اهل بلدة على تركه الاذان قاتلناهم ولو ترك واحد
 ضربته وجبته وكذلك سائر السنن وقال ابو يوسف اذا امتنعوا من واحد
 اقامة الفرض فوصلوا الجمعة واقاموا الفريض واداء الركعات يقاتلون ولا يمتنع
 احد ضربته وجبته واما السنن فوصلوا العيد وصلوة الجماعة فاني امرهم
 واضربهم ولا اقاتلهم ولا ترجيح في الاذان عندنا وقال مالك والشافعي
 وذلك ان يبدى بالشهاتين تحفص بهما صوته ثم يرفع اليهما فيرفع بهما
 صوته والاذان والاقامة مثنى مثنى عندنا وقال الشافعي الاقامة فرادي
 ويترسل في الاذان ويكرر في الاقامة وان ترسل فيها او اصد اجزاء
 يستقبل القبلة في الاذان ويحول وجهه يمينا وشمالا في الصلوة والقبلة
 ولا يحول قدميه وان استدار في صومعته فلا بأس به وان لم يستقبل
 القبلة اجزاء ويكره وتجعل اصبعيه في اذنيه وان ترك لم يضر ويرفع صوته
 ولا يحد نفسه ولا يتكلم في الاذان ولا يرد السلام واجب ان يكون المودن
 على وضوء فان لم يكن لم يؤمر باللعان ولا بأس به وروي عن ابي حنيفة انه كره

السنة فنعان سنة الهدي
 وتاركها يستوجب كراشه
 واساءة والذواير وتاركها
 لا يستوجب اساءة
 كسب ابنه عليه السلام
 فلا اذان من سنن الهدي
 فالاذان من سنن الهدي
 فالاذان من سنن الهدي

ذلك فاما الاقامة فيكون تركه وضوء فيها ويكره ان يؤخذ او يقيم جنباً بالتعلق بالركبة
واجب الى ان يعاد وان لم يعاد لم يكره ولا يكره لو خذ الجماعة ان يؤخذ قاعداً
وان فعل لم يكره وان اذن لنفسه قلعه فلا بأس به ويجوز للمسافر ان يؤخذ
راكباً ويقيم نازلاً وروي عن لي يونس انه يؤخذ حيث كان وجهه وبزله الا
قائمة ومما في الخبر فظاهر الرواية انه يكره ان يؤخذ ركباً وروي عن لي يونس
انه لا بأس به ويجوز ان يؤخذ العبد والعزلة وللانثى والاولى ان
يكون بالسنة وعن لي يونس انه يكره ان يكون المؤذن قاعداً وان صلوا باذانه
اجازهم وقال لي يونس انه يكره ان يؤذن من لم يحتمل وان اذن جاز وان اذن
صبي او مجنون لا يعقل اعيد ذلك وان اذنت امرأه يكره ويحكم من حمل
جواز الصلوة بغير اذان وحمل الجواز في اصل الاذان وروي عن لي يونس
الاعادة في اذان الصبي والمجنون والملاة وليس على النساء اذان ولا اقامة
وقال الشافعي لا يرفع صوتها بالاذان في صلاة ان نسيها والتبصر اوجب الح
من الاعي والاذان في الصلوة الخمس والجمعة ولا اذان في الوقت والنوافل و
صلوة الاستسقاء والكسوف وصلوة الجنائز والعيدية ولا يؤذن لصلوة
قبل دخول وقتها وقال لي يونس والشافعي يؤذن لصلوة العجزة والضعف
الاخير من الليل وان صلى في بيته من غير اذان ولا اقامة فهو جائز وان اذن
فهو افضل وروي عن لي يونس حنفية في الجماعة اذا صلوا في منزل او مسجد منزل
بغير اذان ولا اقامة انهم اسأوا ولا يكره للواحد واما المسافر فيؤخذ
ويقيم ويكره له ترك الاقامة ولا يكره ترك الاذان وان اذن واحد واقام آخر
فلا بأس وروي عن لي يونس حنفية انه يكره ذلك وهو قول مالك والشافعي واذا
صلى اهل مسجد جماعة باذان كره تكرار الاذان والجمعة ويصلون وجرأنا
وروي عن لي يونس انه لم يكره تكرارها باذاناً اذ صلى في فاحيه من المسجد
ولم يقيم في مقام الامام الاول وان كان المسجد على الطريق فلا بأس بذلك
بالاتفاق ويفصل بين الاذان والاقامة بصلوة او قعدة واحدة الا في صلوة
المغرب خاصة في قول لي يونس حنفية فانه يفصل بالسكوت وقال لي يونس
ومحمد بن الفضل بجلسته خفيفة ومن فاتته صلوة واحدة فالتفت ان يعقبها باذان

علماء

واقامة

واقامة وان فاتته صلوات فان اذن لكل واحدة واقام فحسن وان اقتصر
على الاقامة واذن الاول فهو جائز وذكر الفضل من ترك الاقامة وذكره الاصل
انه لا يثوب في شئ من الصلوة الا الجهر وقال لي يونس لا بأس بالاعلام
في حق الامير وجميع الصلوة وروي عن لي يونس حنفية ان التثويب الاول كان في
صلوة الجهر ولم يكن في غيرها وكان الصلوة خير من النوم فاصدت الناس في
على الصلاة حتى على الفلاح مدينتين فانحسن ومن فاتته الجمعة صلى الظهر
منفرداً بغير اذان ولا اقامة وكذلك اهل السج والتسك والعبد والمهني و
المسافرون والله اعلم **باب** **التخري في استقبال القبلة**
التوجه الى القبلة من شرائط الصلوة فكل من كان يحضر الكعبة يجب عليه صلاته
عندها وان كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة لا غيرها وهو قول الشيخ لي الحسن
ولي بكر المازني واذا استبهرت عليه الجهة تحري في ذلك فان استبان له بعد
الفراخ من الصلوة انه اخطأ لم يلزمه الاعادة ويستوي في ذلك ان يكون
مصلياً الى عين القبلة او يسارها او مستديراً لها وروي عن محمد بن بيان
له الخطأ بركة انه لا اعادة عليه وهو الاقبح وقال لي بكر المازني يعيد وكذلك
لو كان بالمدينة وان استبان له الخطأ وهو الصلوة استدرك الى القبلة وام
الصلوة ولو كان بخربة من يستني بر من لم يجز الاجتهاد وقال لي يونس حنفية
ومحمد اذا اذى اجتهد به الى جهة فصل الى جهة غيرهما فصلوة فاسد
وان علم انه اصاب القبلة وقال لي يونس يجوز اذا اصاب ولا يجوز
تركه التوجه الى القبلة مع العلم بها الا عند الخوف على نفسه من عدو او
سبع او من ولا كد من يحول الى القبلة او يكون على خسيه في البحر والسماع
باب **افتتاح الصلوة** لا دخل في الصلوة الا بذكر مع النية
والتكبير ليس من الصلوة وانما الاداء يحصل عقبيه وقال الشافعي هو من
الصلوة وفايت الاختلاف يظهر وجواز بناء النفل على تحريم الغرض عندنا
خلافاً له وقال لي يونس حنفية ومحمد بن الفضل في الصلوة بكل ذكر يحصل به التعظيم
وقال لي يونس والشافعي لا يدخل الا بالتكبير وروي عن لي يونس حنفية انه كره
الافتتاح الا بقوله الله اكبر وان ذكر الاسم في غير صفة صح دخوله في رواية
الحسن عن لي يونس حنفية وفي ظاهر رواية الاصل اعتبر الصفة مع الاسم ولا يصح

الافتتاح بالماء وجه **بغير لفظة العربية** قول لي حنيفة وقال لي يوسف
 ومحمد لا يجوز اذا كان **سن العربية** واذا كان الموقت مع تكبيرة الامام جاز عند
 لي حنيفة ومحمد وزفر وقال لي يوسف لا يجوز الا بعد تكبيرة الامام **وروي عنه**
 ان الامام اذا امر بالتكبير صرف رجل خلفه فخرجه قبل فراغ الامام ثم خذه
 التيمية ويعيد **وروي عن لي حنيفة** ان المجمع المؤتم اذا افتتح بقوله الله قبل ان يقول
 الامام ما يكون دأخلا في الصلوة حتى يصح بذكر الله مع الامام ولا خلاف ان النية
 شرط لصحة الصلوة وتقدمها على التيمية جاز اذا لم يتخلل بينهما على غير الاتصال
 وروي عن لي يوسف من خذ من منزله يريد الغرض في الجماعة فلما انتهى الى
 الامام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة ان يجوز قال ولا اعلم احد من علماءنا خلاف
 ابا يوسف في ذلك وكله لطلحي اوي ان يكبر تكبيرة في المظنة بالنية وذكر ليس بشرط
 لازم والنية على ضربين فان كانت الصلوة فرضا او قضاء او نذرا فلا بد من
 التعيين بالنية وان كانت نقلا فيكفيه نية الصلوة ويرفع يديه بالتكبير حذرا
 اذنية ومحاذاي بابها مية **اذنية** وهو افتتاح التطوع قلعا مع القدرة
 على القيام في السجدة والحض والمؤتم محتاج الى نية الصلوة ونية الاقضاء والحاد
 الصلوتين شرط لصحة الاقضاء حتى لم يصح اقداء يصلي الظهر عصلي العصر لا
 من يصلي ظهرا من يصلي ظهرا يوم غير ذلك اليوم ولا اقداء المفترض بالمتنفل ويصح
 اقداء المتنفل بالمفترض وقال **الشافعي** يصح الاقضاء في جميع ذلك واذا اقتدي
 اصلنا فدين بصاحبه لم يجز وكذا من افسد صلوة فقضاها مقتديا بالمتنفل
 لم يجز ولو اشترك في نافلة فافسدها لم اقتدي اصرها بالاضافة للقضاء هو
 ولا يصح اقداء البايع بالصبي في الغرض وفي أي حال ادرك الامام دخل معه
 فان ادركه في التكون افتتح الصلوة قايما ولا يصح الا افتتاح الا في حالة القيام
 ثم يكبر ارضي لا لخطا وشاكره الامام في ذلك الفعل مع الذكر المنفرد فيه يسبح
 او تشهد وان كان بين السجرتين او حال رفيع الرأس من الركوع لم يذكر شيئا ولا
 يريد المسبوق في التشهد على قوله وان محمدا عبده ورسوله وقال بعض المتأخرين
 تكرار التشهد والساعة **باب ما يفعله المصلي في صلواته**
بفتح الفتح واذا افتتح الصلوة وضع يمينه على يساره كتبت السجدة وقال
 الشافعي يضعه على صدره ثم يقول سبحانك اللهم ومحمدك الي اخره اماما كان

او مؤتمنا وقال لي يوسف في الافتتاح اصلي ان نريد ان نفتح وجهي
 الى اخره ثم يتعوذ ان كان اماما او منفردا ولا يتعوذ اذا كان مقتديا ثم ياتي بالتسمية
 واختلفوا في انها هل هي من الفاتحة ومن راس كل سورة ام لا قال ابو الحسن لا اعرف
 هذه المسئلة بعينها عن متقدمي اصحابنا والامر بالا حقا **دليل على انها ليست**
 من السورة وقال الشافعي هي من الفاتحة ومن كل سورة فقال لي بوبكر المازني انها آية
 من القرآن انزلت للفصل بين السورة واجمع اصحابنا ان لا يجهر بها وقال الشافعي
 يجهر **واما الكلام في التكرار** قال لي يوسف عن لي حنيفة ان قال لا يتعوذ الا في
 اول ركعة ويقرا بسم الله في كل ركعة ولا يعيد قراتها في تكرار الركعة **وروي لي الحسن**
 عن لي حنيفة ان يقول عند الفاتحة في كل ركعة وان قرأها عند السورة فحسن وروي
 عن محمد بن اذاجم بين السورتان استبرأ بالقراءة ذكر على راس كل سورة وان جهر
 لم يترك ثم يقول فاتحة الكتاب وسورة في الجهر والجمعة وفي كل اولين من كل فريضة
 وان قرأ الفاتحة على سبيل التعيين ليس بغير محذور **وقال الشافعي** هو فرض لو تركه
 حرقا منها لم يصح صلواته فاما قدر القراءة فقد ذكر في الاصل عن لي حنيفة آية نافذة
وروي عنه انه ادنى ما يتناول الاسم وروي ثلث آيات قصار وهو قول لي يوسف
 ومحمد والقراءة في الاضرب سنة ان شاء قرا وان شاء سجد وان شاء سكت وقال
 الشافعي هو فرض في الاربع ولو تركه القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرمة ولم يكن عليه
 سجدتا السنه وان كان ساهيا لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات
وروي الحسن عن لي حنيفة لو سجد في كل ركعة ثلث تسبيحات اجزاه وقراءة الفاتحة
 افضل وان لم يقرأ ولم يسجد كان ميتا ان كان متعذرا وان كان ساهيا فعليه سجدتا السنه
 واذا فرغ من الفاتحة قال آمين والسنه فيه الاضفاء وقال الشافعي يجهر ويجهر
 بالقراءة في الجهر والمغرب والحشاء اذا كان اماما ولا يجهر فيها بعد الاولين وخفيهما
 في الظهر والعصر وان كان منفردا جهر ان شاء ويسجد بنفسه في صلوة الجهر قال لي الحسن
 يجهر بقدر ما يسمع اذنية ولا يزيد على ذلك ان شاء **واما الصلوات التي لا يجهر فيها** فالمغرب
 لا يجهر ويسجد اذنية ولا بد من ان تحرك لسانه والقراءة في الوتر واجبة في جميع ركعاتها
 وليس في سائر الصلوات قراءة سورة بعينها سوى فاتحة الكتاب ويكبر للركوع
 ولا يرفع يديه وقال الشافعي يرفع يديه عند الركوع ورفع الرأس منه ويضع
 يديه على ركبتيه في الركوع ويعرف بين اصابعه ويبسط ظهره ولا ينكس رأسه ولا يرفع

ما لا يرفع
 يديه في الركوع
 ولا ينكس رأسه

ما لا يرفع
 يديه في الركوع
 ولا ينكس رأسه

ما لا يرفع
 يديه في الركوع
 ولا ينكس رأسه

ما لا يرفع
 يديه في الركوع
 ولا ينكس رأسه

ويقول في ركوعه **سبحانك يا ذا الجلال والإكرام** لا يقول على التقوم إذا كان
 قائماً ولا الطمانينة رأساً رفع رأسه والطمانينة ليست برفع ولا يركب الحصى بحسب حيفته
 إذا طمانينة رأسه قليلاً راعى إلى تمام الركعة أقرب إلى القيام أجراً وإن كان إلى القعود أقرب
 لم يجز وقال الشافعي إذا نكس الطمانينة فسدت صلوة ورفع الرأس
 من الركوع وعوض إلى القيام ليس من الواجبات وروي عن أبي يوسف أنه واجب
 وهو قول الشافعي ويقول سمعته من حماد ويقول المؤمن ربنا كمال الحمد ولا يشترك
 أصهما الأرض وهذا النكس قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقولها الإمام
 في نفسه وإن كان منفرداً ففعل في حيفته روايتان في رواية يجر بينهما وفي رواية لا يجر
 وإذا أطمأن قايماً كبر ولم يرفع يديه وخر ساجداً ويسجد على جبهته وأنفه والنسبة
 في السجدة أن يسجد على الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقديمين وأما من السجود
 يتأدي بوضوح الجبهة والأنف والقديمين في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا
 يتأدي بوضوح الأنف إذا كانت جبهته على السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب
 وقال زفر الشافعي هو واجب ولو سجد على كونه عامته جاز ويضع يديه حذاء
 أذنيه ويوجه أصابعه نحو القبلة ويقعد على راحته ويبدئ بضعفه ويقعد
 في سجوده ولا يفتش ذراعيه ويقول في سجوده سبحان ذي العلى ثلاثاً يرفع
 رأسه ويكبر حتى يطمئن ثم يكبر ويخط للسجدة الثانية فيفعل كذلك والكل في الرفع
 بين السجديتين مقدار ما ينطق عليه الاسم وعند الشافعي الطمانينة فرض في ينفض
 على صدره وقدميه ولا يقعد وقال الشافعي تجلس في تقوم ولا تقعد على الأرض
 في قيامه إلا أن يستطع وأنجلس للتمتع بعد الركعة ليس برفع يديه عما دام يقعد
 صلوة وإن كان ساهياً فعليه سجدتا السهو وأما القعدة الأخيرة في جملته الفرض
 دون الأركان وقد فرض في القعدة مقدار قراءة الشهد وأما صفة القعدة فالنشدة
 في القعدة الأولى والثانية أن يفتش رجله اليسرى فيقع عليها وينصب اليمنى نصباً
 وقال الشافعي في القعدة الأولى مثل ذلك وفي الثانية كثر في رجله من الجانب الأيمن
 ويجلس على الأرض وتقعد المرأة ما سب ما يكون لها ويكون منتهى بصره في صلوة
 في قيامه إلى موضع سجوده وذكر الطحاوي وقال في ركوعه إلى أصابع رجله
 وفي سجوده إلى طرف أنفه وفي قعوده إلى حجره ولا يقي إذا جلس للتمتع وذكر
 بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه والشهد أن يقول التحيات لله والصلوات

إذا طمانينة

لا

والطمانينة إلى قوله عبده **سبحانك يا ذا الجلال والإكرام** من وأما هي من الواجبات
 في الأولى والثانية وقال الشافعي الشهد التحيات المباركة والصلوات الطيبات
 لله ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى فأمثل القعدة الأخيرة يزيد ما شاء وأما
 الصلوة على البتة فليس من الواجبات وقال الشافعي هو واجب وقال أبو الحسن
 الصلوة واجبة على الإنسان في العزلة واحدة إن شاء فعلمها في الصلوة أو سجدة
 في غيرها وعن الطحاوي أنه يجب عليه كما ذكر ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن ولا
 يشبه كلام الناس وإذا أراد السلام سلم عن عينه وعن يساره وأصابه لفظة
 السلم ليس بواجب عندنا وقال الشافعي هو واجب وأما التسليمة الثانية فقد
 روي عن محمد أنها تحية للحاضر والتسليمة الأولى للتحية والمخرج ولو سلم أولاً
 على يساره فإنه يسلم عن عينه ولا يعيد عن يساره وإذا سلم تلقا وجهه يعيد تحية
 عن يساره هكذا روي الحسن عن أبي حنيفة ويسلم المؤمن بعد الإمام في أصل الروايتين
 عن أبي حنيفة وروي أنه يسلم معه وينوي بالتسليم من عن عينه من الحفظة والرجال
 والنساء وعن يساره كذلك وإن كان الإمام في الجانب الأيمن نواهم وإن كان في الأيسر
 نواهم وإن كان حذاء نواهم في الجانب الأيمن والساعلم **باب ما يكره**
للمصلي أن يفعل في صلوة ينبغى للمصلي أن يخضع ويكون منتهى بصره
 إلى موضع سجوده ولا يرفع رأسه ولا يطاويه ولا يبعث بشئ من جسده أو ثيابه
 ولا يفرق أصابعه ولا يشبك بين أصابعه ولا يحل يده على خصره ولا يقبل
 الحصى إلا أن يسقيه مرة ولا يلتفت ولا يتبع ولا يترج الآمن عند ولا يتطلى
 ولا يتأوَّب ويدر المات بين يديه ولا يقاتل ويكره ذكر للمات ويكره أن
 يغض عينه ولا يروح ولا يرفق على حيطان المسجد ولا بين يديه على الحصى
 إلا أن يرفقه ويكره عداً أي والتبج في الصلوة في قول أبي حنيفة وقال أبو
 يوسف لا بأس بذكره أن يصلي الإمام على المكان والقوم أسفل منه أو يكونوا
 على المكان والإمام أسفل وذكر الطحاوي أنه لا بأس أن يكون مكان الإمام في
 من مكان الخوف الإمام بما لا يجره والقامة وإذا أتى الإمام وهو ركع له أن
 يركع دون الصف وان فعل ذلك جازت صلوة ومن أدركه القوم ركعاً
 إلى وعليه بالسكينة والوقار ولا يعمل ويكره أن يعطى فاه في الصلوة وأن يصلي
 عافياً شعره ويكره أن يمسح في شعره وتفسيره أن يمسح حوالى رأسه بالمسح

ويترك وسطه كهيئة الاسوار والباس بالصلوة على الطنائف والتبوء ويكره
 للمؤمن ان يسبق الامام فان فعل ذلك فادركه الامام جاز وقال زفر لا يجزيه قال
 فان رفع راسه قبل ان يركع الامام لم يجزه الركوع وكذا السجود ويكره ان يقرأ
 في الصلوة في غير حال القيام ويكره التسليم في الصلوة وتفسيره ان يجعل ثوبه
 على راسه وكيفية تسليمه ان يقرأ في جوارحه ويكره لبس الصلوات وذكر ان يجزى طري
 ثوبه ويخرجها من تحت يديه على احدى كتفيه اذا لم يكن عليه سراويل ولا لباس
 بالصلوة في ثوب واحد وان صلى في سراويل واحد اجزاء وقد ساء وان صلى
 في القميص الذي نشف ليس عليه غيره لم يجز واحدا لسان ان يصلي في
 ثوبين اذا روردا وان لبس قميصا ليس تحت زار وليس رداء او طيلسانا
 وروي عن علي ان الصلوة في السراويل يثبت اهل الحفا وفي الثوب الذي يتشم
 به البعد من الحفا وفي قميص وراة لجان الناس وحلهم وذكر ابن شجاع انه
 اذا كان في ثوب الا اذا روى ان رأى عورة نفسه من زينة لم يجز ولا لباس
 بان يسمح جبهته من التراب بعد الفراغ من الصلوة قبل ان يسلم وقال ابو يوسف
 احب الي ان يدعه ويكره النقع في الصلوة فان سمع فوقع لها في قول لي
 حنيفة وحمر وقال ابو يوسف لا يقطو الا ان يريد به التانيق ثم رجع وقال صلوة
 تامة وان اراد به التانيق واما النقع الذي لا يسمع فهو عزلة النفس ونقع
 ركبتة للسجود قبل ان يضع يديه وتكونان بفعل حال العندو اذا قام رفع
 يديه قبل ركبتيه والله اعلم

باب في قراءة فاتحة الكتاب وميقا معها شيئا فقد ساء قال
 ابو حنيفة اذا قرأ ثلاث ايات مع فاتحة لم يسئ وقد حسن وبأى لسان
 قرا اجزاء وان كان محسن العربية فقد ساء في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد لا يجزيه اذا كان محسن العربية والظاهر من قولهما انه اذا لم تحسن
 العربية يقرأ بالفارسية ومن اصحابنا من قال ان ابا حنيفة جوز ذلك
 جاز وروى عن في الكلى وكونها قائما ان سئل جميع القرآن فلا ومنهم من قال يجوز ان نقل
 ابو يوسف اذا اذ جميع ما يقرأ وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا دعا بالفارسية او قنت بالفارسية
 بالفارسية جاز وكذا اذا قرأ بالفارسية العربية فاصح فاستخلف من يقرأ بالفارسية
 اذا استخلف من يقرأ بالفارسية في صلاته ومن اصحابنا من جوز النقل الى الفارسية على قول لي حنيفة

حنيفة

ولم يجوز الى لغة اخرى قال ابو حنيفة الحسن والصفحة اذ يجوز النقل الى اى لغة
 كان والله اعلم **باب في صلاة النافلة** وفيها القنوت ويقرأ القنوت
 في الفجر قدر ثلثين آية الى ستمين سوى فاتحة الكتاب يربيه على قدر تفاوت الاي
 صغيرا وكبيرا واما الظهر ففي الاصل ان يقرأ في الجوف او في البيت ويقرأ في العصر بعشرين
 آية ويقرأ في المغرب في كل ركعة سورة قصية خمس ايات واما العشاء فيقرأ في الاخير
 بعشرين آية في كل ركعة وذكر في الحردان يقرأ ثلاثين آية في كل ركعة الظهر
 واما في المسح فيقرأ بقراءة واي سورة شاء واما الوتر فاقول فهو حسن
باب في السفر فرض المسافر في كل ركعة رباعية ركعتان
 وقال الشافعي فرضه اربع والمركعتان ركعة واذا صلى المسافر رجعا فان لم
 يقعد في الاولين فسدت صلوة وان قعدت صلوة وهو مسافر وادى السفر الذي
 يقصر فيه الصلوة اذا قصد مسيرة ثلثة ايام وروي عن لي حنيفة يومان واكثر اليوم
 الثالث وهو رواية عنهما ايضا والمعتبر في ذلك السير بالوسط ولا عبرة بالسرعة والابطال
 وروي عن لي حنيفة انه اذا سار في الماء يوما يكون على الثلثة ايام قصر وقال لي
 حنيفة اذا خرج الى مصر في طريق ثلثة ايام وامكنه ان يصل اليه من طريق آخر في
 يوم واحد قصر وقال الشافعي اذا كان بغير عرض لم يقصر ويقصر في سفره كدمام
 ينوالاقامة في موطن خمسة عشر يوما وقال **مالك** والشافعي اذا اقام
 اربع ايام وان شوي اقامة خمسة عشر يوما في موضع هو الحلي والحيرة لم يكن مقيما
 وكذلك كل موطن ليس فيه بيوت مديرو وقال ابو يوسف اذا كان هناك قمر
 متوطنون يسكنون السبي صار مقيما بمنزلة القرى وعلى هذا اذا دخل دار الحرب
 فتوى الاقامة لم يكن مقيما ظاهرا لا بيوست وروي عنه انه اذا غلبوا على بعض
 البيوت صاروا مقيمين وان كان في الاجبية والفساطيط فليسوا بقيمين ولو اقام
 من غير نية لم يكن مقيما وان اطلق ولو تولى المسافر الاقامة في موطنين خمسة
 عشر يوما في مكة ومنا او الكوفة والحيرة لم يصير مقيما ويقصر المسافر اذا خلت
 العرايا وكذا اذا اقام من سفر الى مصر لم يتم حق بيض العرايا ولا يصير
 مسافرا بالنية حق الخبز ويصير مقيما بالنية اذا كان في موضع يصلح للاقامة ولم
 يكن تابعا لغيره واذا سافر في الوقت في اقله او في آخره قصر اذا لم يكن منه
 مقدار الحجية واذا قصف في حال سفره صلوة فائتة في الاقامة صلى اربع ايام وان

قضى في حاله الاقامة صلوة فاتية في السفر قضى ركعتين ولو خرج من مصر مسافرا
ثم نوى الرجوع الى اهله فان كان بينه وبين مصر مسيرة ثلثة ايام قصر وان كان
اقل من ذلك لم يمسح ولا او طان ثلثة ووطن اقامة وهو الذي يستقر فيه الانسان
مع اهله ووطن سفر وهو البلد الذي يدخل المسافر ينوي ان يقيم فيه خمسة
عشر يوما ووطن سكنى وهو ان يقيم في محلة اقل من خمسة عشر يوما اما وطن
الاقامة سبيل بوطن مثله ولو استحدث في بلد اخر اهل فكل واحد منهما له وطن
وطن اصله فاما وطن السفر فيسبطله الوطن الاصلي ووطن مثله وسبيل بانسا
السفر قال الحسن اختلف الرواية عن محمد بن ووطن السفر فروي عنه ان
لا يعتبر وطن السفر الا اذا كان بينه وبين المصر الذي هو مقيم فيه ثلثة ايام فصاعدا
مثاله بغداد في حزنه الى القصر وهو المصنف بين بغداد وكوفة وانه لا يبلغ
مدة السفر ونوي ان يقيم خمسة عشر يوما فلا دخل القصر نوي ان ياتي الكوفة
فيقيم بها يوما ثم يعود الى بغداد وعمر بالقصر فان يتم الصلوة الى الكوفة بلا اختلاف
فاذا اقبل من الكوفة يعرض الى بغداد في هذه الرواية وروي بن سماعه عنه انه
لا يقصر ولو ان خراسانيا قدم الكوفة واقام بها شهرا ثم حزن الى الحيرة واقام
بها شهرا ثم حزن الى بصرى خراسان ومثلا بالكوفة يصلي بالكوفة ركعتين ولو انه لم
يقيم بالكوفة شهرا يصلي بالكوفة اربعاً ولو ان خراسانيا صحت قدم الكوفة فنوي
المقام شهرا ثم ارحل منها يريد مكة ثم ذكر حاجته الى الكوفة قبل ان سير ثلثة
ايام فعاد قال يقصر ولو ان كوفيا حزن الى القادسية ثم حزن منها الى الحيرة
ثم عاد من الحيرة يريد الشام من غير ان يدخل الكوفة فتمت بالقادسية فقلوبه الى
ان يرجع الى القادسية قبل ان يصلي الى الحيرة ويحل الى الشام صلى بالقادسية
اربعا ودخل المسافر في صلوة المقيم يذمه الاتمام سواء كان في اولها او اخرها وان
افسد الامام على نفسه كان على المسافر ان يصلي ركعتين وقال الشافعي يصلي
اربعا ولو اقتد المسافر عسافر فاصح الامام فاستخفى مقيما لم يلزم المسافر الاتمام
فلو لم يحدث ولكن نوي هو الاقامة اتم وهو المقوم جميعا ولو حزن من مصر مسافرا
وافتح الصلوة ثم اصح فعاد الى مصر وقضاهم رجع صلى اربعاً وكذلك لو نوي في خلال
صلوته ان يرجع الى وطنه ولا هو ناقتا المسافر بالمقيم بعد ذلك حاج الوقت ويجوز
اقتداء المقيم بالمسافر بعد ذهاب الوقت وكل من كان تبعا لانا يذم طاعته

يصير مقيما كاقامته كالملة مع زوجها والعبد مع سيده والجيش مع الامير واذا نوى المسافر
الاقامة في الصلوة اتم منفردا كان او مقفيا مسوقا كان او مدركا وان كان لاحقا ونوي
الاقامة لم يتم هذه الصلوة واذا صلى المسافر الظهور ركعتين وسها وسلم ثم نوي الاقامة
سقطت عنه سورتا السهوي لم يتم في قول لي حنيفة ولي يوسف وقال محمد بن يحيى
في اخره واذا اقتدي المقيم بالمسافر اتم المقيم ولا قراءة عليه فيما يقف اذا كان ادرك اول
الصلوة وسفر الطاعة والمعصية سواء رخصت القصر والافطار وقال الشافعي سفر
المعصية لا يفيها الرخصة وكذا في الملة اذا حجت مع غيره محرم وكذلك جواز الصلوة
على الملاحدة اذا خاف وكذلك جواز اكل الميتة عند الضرورة يستوي في ذلك قصد
المعصية والطاعة وتقصير كل صلوة هي البيع دون الركعتين والثلث والله اعلم
باب الصلوة على الرحا ويجوز التطوع على الدابة في الصحراء
مسافرا كان او مقيما اياها وجهت به وروي عن لي حنيفة ولي يوسف انه يطلق ذكر
للمسافر خاصة وذكر في الاصل في المقيم اذا حزن من مصر في سفين او ثلثة فله ان
يصلي على الدابة واستقبال القبلة في الابتداء ليس بواجب وقال الشافعي هو واجب
ونوي على الدابة ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع وينزل للمكتوبة والوتر
وركعتي الفجر في رواية عن لي حنيفة ولا يجوز لما شئ ان يصلي في حال مشيه وكذلك
الساج في البحر لا يصلي مع السياح ويجوز سجد التلاوة على الدابة بالاياء او التلاوة
وهو ركاب وان تلا على الارض لم يجز الاياء على الدابة ولو اوجب صلوة وهو ركاب
جاز ان يؤديها راكبا وذكر في الاصل لو نذر ان يصلي لم يجز ان يصلي على الدابة
وهذا مطلق كمثل الالتزام حال كونه على الارض او على الدابة ولما ابتدأ على الدابة
ثم نزل بنا لوانتد على الارض ثم ركب استقبل وروي الحسن عن لي حنيفة ولي يوسف
انه يستقبل في الوجهين ولا يجوز اقتداء الركاب بالارض اذا كان على الدابتين وروي
عن محمد انه اذا كان فاصفا واصر او قام الامام وسطهم جاز والساعلم **باب**
في المسئلة الاولى ان يخرج الى الشيطان امكنه فان لم يفعل وصلى في السفينة فان
كانت موقوفة في الشط وهي على قرار من الارض فصلى قائما جاز وان لم يكن مستقرا
فان كانت مربوطة ويمكن الخروج لم يجز الصلوة فيها وان كانت غير مربوطة جازت
فيها وان كانت سائرة ولو صلى قاعدا مع القدرة على القيام جاز في قول الحنفية
وقد اساء وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز قال محمد بن واصل على تحلة لا تشير جاز

وتوصل على غير ما ليس به **باب** وتوجه في السفينة الى القبل حيث كان **باب**
الصلوة في الماء والطين اذا كان في طين لا يقدر على النزول او في الدابة فان
 قدر على النزول نزل ونصلى قايما بايما اذا غجز عن القوم والسمود وان اوى
 على الدابة وهي تسير لم يكن اذا قدر ان يقفها وان تعذر الوقف جاز ويوجه الى
 العبد ان قدر عليه وان غجز سقط وان قدر على النزول ولم يقدر على السجود
 اوى قاعدا والساعلم **باب** **صلوة الجمعة** في الجمعة فريضة
 ولها شروط ان يكون ذكرا بالغ عاقل صلييا مقيما وقال ابو حنيفة الجمعة
 على الاخي وان وجب قايما وقالا **باب** **صلوة الجمعة** في الجمعة فريضة
 هؤلاء الجمعة اجزاء وكانت فرضه ولا يجوز الجمعة الا في المصر وخارجا منه قريبا
 نحو مصلى العيد واختلفت الاقوال في صفة المصر قال الحسن ما يقام فيه الحرد
 ويقضى الاحكام ومرواية عن ابي يوسف في الاملاء وعند اذا جتمع في القرية من
 لا يسعهم مسجد واحد بهم الامام جامعاً وقيل المصر ما يعيش فيه كل صانع
 بصناعته فمن كان حار في المصر لا يجب عليه دخول المصر للجمعة وقال الشافعي
 يجب على كل من سجد الذكاء ويجوز اقامة الجمعة بمنا في قول ابو حنيفة وابو يوسف
 وقال محمد لا تجزى والجمعة شرط وكذا السلطان والخطبة شرط وكذا الوقت
 لا يجوز تقديمها على الزوال ولا بعد خروج الوقت وقال ابو حنيفة لا تجزى
 الجمعة الا بجماعة وهم ثلثة سوي الامام وقال ابو يوسف ينعقد باثنين سوي
 الامام وقال الشافعي يعتبر اربعون رجلاً ويجوز امامة العبد والمسافر في صلوة
 الجمعة وقال زفر لا يجوز وتنعقد الجمعة باقتدا العبد والمسافر والموصى قال ابو
 الحسن واذا تعذر تحصيل اذن الامام لغيره وموت قبل اتيه غيره فلا باس
 بان يجزى الناس على رجل يصلي بهم ويجزى في الخطبة قليل الذك هو قوله الحمد لله
 في قول ابو حنيفة وقال لا يجوز الا اذا اتى بما سمي خطبة في العادة وقال
 الشافعي لا بد من خطبتين ولا يقول الخطبة وروي الحسن عن ابي حنيفة
 ان يخطب خطبة خفيفة بحمد الله ويثنى عليه ويشهد ويصلي على النبي ويحفظ
 الناس ويذكرهم ويقال سورة في الثانية كذلك يدعو مكان الوعظ ويكون
 قدر الخطبتين مقدار سورة من طوال الفصل ويستقبل القوم بوجه مستديرا
 العبد ويستقبل القوم الامام بوجههم وروي ان ابا حنيفة كان لا يستقبل

ان يلى ما

الامام حتى يفرغ المؤذن من الاذان فاذا اخذ في الخطبة الحرف اليد والطهارة
 من سنن الخطبة والخطبة صحيحة بدونها وقال ابو يوسف والشافعي لا يصح
 وتخطب الامام قايما ويكره الصلوة من حين يخرج الامام للخطبة الى ان
 يفرغ من الصلوة وكذا الكلام عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا باس
 بان تكلم قبل الخطبة وبعد ما لم يدخل الامام في الصلوة ويحتمل المستمع
 للخطبة ما يحتمل في الصلوة واختلف المتأخرون فيمن كان بعيدا من الامام
 لا يستمع فاختر محمد بن سلمة السكون وكان نصير بن يحيى يقول القرائن
 وقال ابو حنيفة اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة استمعوا ولم يصلوا
 وروي عن ابي يوسف انه يصلي الناس في نفوسهم ولا يصل يوم الجمعة في
 مصاجعة ولا يؤذن ولا يقيم في السجدة وغيره لصلوة الظهر واما اهل
 القرية ومن هو في موضع الجمعة عليه فينبغي لهم ان يؤدوا في الجماعة كما
 في سايا للصلوات ولا باس بصلوة الجمعة في موضعين وثلثة عند محمد
 اجاز ابو يوسف في موضعين دون الثلث اذا كان مصلا جانبا فيصير
 في حكم مصرين كخبره وبقراءة الجمعة بآي سورة شاء ولا يقصد سورة بعينها
 عدم قرائتها وفي اي حال ادركه الامام دخل معه واجزاء عن الجمعة وكذلك اذا ادركه
 في سجدتي السهم في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا تجزى الجمعة حتى
 تدرك ركعة وصلى الظهر اوى عن محمد وجوب القعود الاولي وصلى عنه المعلى
 انها لا تجب ويستحب لمن حضر الجمعة ان يديه ويمشي طيبا ان وجدته في
 يلبس من اصغر ثياب وان اغتسل فهو افضل وان شكه فلا باس به وقال ابو يوسف
 الغسل سنة الصلوة حتى لو اغتسل ثم احدث فتنوضا للصلوة لم يكن مقيما للسنة
 وروي عن ابي حنيفة مثله وقال الحسن الاغتسال للوقت فاذا اغتسل بعد
 طلوع الفجر فقام السنة واذا صلى الظهر في منزله قبل اذا الناس الجمعة
 سقط عنه فرض الوقت وقال زفر لا يجزى به ولو ان المعذور بسبب مرض
 او سفر ادى الظهر في منزله ثم سعى الى الجمعة انتقض ظهره وقال زفر لا يتقص
 ولو تذكر الفجر وهو يخاف ان يشتغل باداءه ان تغرب الجمعة ولا تغرب الظهر ادى
 الفجر وتلك الجمعة في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد يشتغل باداء الجمعة
 قال ابو حنيفة اذا صلى الظهر ثم توجه الى الجمعة انتقض ظهره ادرك الجمعة لا

وغير خطيب ان يصلي
 صلواتها بعد اجازها
 او الا فلا صلة نقل من امر
 صلواتها بكار صلوة
 الجمعة

وقال ابو يوسف ومحمد لا ينتقض حتى يكبر للجمعة واذا احدث الامام بعد الخطبة قبل
 التيمية فقدم رجلا فان كان شهيدا الخطبة او بعضها اجزاه وان لم يشهد شيئا من ذلك
 لم يجزه ولو كان احدث الامام بعد الدخول في الصلوة صح تقديمه وان لم يشهد
 الخطبة **باب صلوة العيدين** وحي صلوة العيد
 على من حج عليه الجمعة هكذا روى عن ابي حنيفة فهذا يدل على وجوبها وكبر
 في الجامع الصغير في العيدين كجتماع قال الاول سنة ووقتها من حين تبيض
 الشمس الى ان ينزل فان تركها في اليوم الاول في عيد الغطر من غير عند حتى
 زالت الشمس لم يصلي من الغد وان كان لعذر صلى من الغد فان تركها في الغد
 لم يصلي بعد فاما الاضحى فوقيتها من حين تبيض الشمس الى ان ينزل فان تركها
 لعذر او اخير عذر صلى في اليوم الثاني فان لم يفعل ففي اليوم الثالث فان لم يفعل
 فقد فات ولا يفعل بعد ذلك في صلوة العيد بما يصح به الجمعة الا الخطبة
 فانها يفعل بعد الصلوة وان تركها فقد اساء والتكبيرات في الغطر والاضحى سواء
 يبدى الامام فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ويكبر ثلثا ويقرأ ويكبر للمكفح
 فاذا اقام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلثا ويكبر بالمربعة فصارت التكبيرات الذوايد
 ستا ثلثا في الاولى وثلثا في الاخرة ويؤلى بين القرائتين وهو مروي عن عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه وبما اخذ اصحابنا وروى عن ابي يوسف سبعاً في
 الاولى وخمساً في الثانية ويبدأ فيهما بالتكبير ويثنى بالا استفتاح عقبة التكبيرة
 الاولى وقال ابو يوسف يتعوز عقبة الاستفتاح وقال محمد يرض
 عن التكبيرات ويرفع يديه في التكبيرات الذوايد في العيدين وقال ابو يوسف
 لا يرفع ويقرأ بآية سورة شفاء ويكبر بالقراءة ومن ادرك الامام وهو راكع فان
 ان كبر رفع الامام راسه كبر لا قسماً ولا ركع وان لم يحف فوقت الركوع فانه يكبر
 تكبيرات العيد في الركوع في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكبر واذا رفع
 الامام راسه قبل ان يتمها رفع راسه وسقط عنه ما بقي من التكبيرات واذا
 ركع الامام بعد فراغه من القراءة في الركعة الاولى قبل ان يكبر فانه يعود ويكبر
 وقد انتقض ركوعه ولا يعيد القراءة ولو تذكر بعد ما قرأ الفاتحة فانه يكبر في
 يعيد الفاتحة ومن ادرك الامام في الركعة الثانية ابتغى في التكبير وقضى الاول
 ويفعل ما يفعله عبد الله بن مسعود في ثابته يقرأ ثم يكبر وذكر ابو سلمة في نوادره

مع الامام الى التكبيرات
 الزوايد ولو خاف
 ان يفوته الركوع
 يكبر وركع

انه يبدا بالتكبير فيما يتقضى وقيل ما ذكره في الاصل قول محمد وما ذكره في النوادر قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان يوم العيد يوم الجمعة ياتي بهما ويكبر في ذهابه الى
 العيد يوم الاضحى ولا يكبر يوم الغطر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكبر
 واذا فانت العيد مع الامام لم يقضها ولا تطوع قبل العيد فان شاء تطوع بعد
 الفراغ من الخطبة ويسمع الخطبة ولا يجوز للحديث اذا خاف وقت الصلوة ان يتم ولو
 احدث الموعظة في خلال الصلوة وخاف ان اشتغل بالوعظة ان تقوته الصلوة مع
 الامام يتم وبنا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يتوضأ ولا يتم والله اعلم
باب صلوة الخوف صلوة الخوف مشروعة بعد الرسول
 صلى الله عليه وعند الحسن وهو قول ابو يوسف الاول لم يبق مشروعة ويصل بهم
 ركعتين ان كانوا مسافرين وان كانوا مقيمين صلى بهم صلوة الاقامة ويجعل الامام
 الناس طائفتين بازا العود ومع طائفة فيصل بهم ركعة ان كان مسافرا وان
 كان مقيما ركعتين وينصرفون الى وجه العود ثم ياتي الاخرى فيصل بهم بقية
 الصلوة ثم ينصرفون الى وجه العود ثم يعود بالطائفة الاولى فيعقب بقية صلواتهم
 بغير قراءة وينصرفون الى وجه العود ثم تعود الطائفة الثانية فيعقبون بقية
 صلواتهم بقية وقال ابو يوسف يجعل الناس خلفه صفتين وينفخ بهم الصلوة و
 يصل بهم فاذا سجد سجدة الاولى ووقف الثاني ثم سجد فاذا رفعوا وسجد
 من السجود سجدة الصلوة الثانية وتأخر الصلوة الاولى وتقدم الثانية وفعلوا
 في الركعة الثانية مثل ما فعلوا في الاولى وهو قول ابن ابي ليلى وقال مالك يجعل
 الناس طائفتين فيصل بطائفة ركعة وسجدتين ثم يصلون بقية صلواتهم
 ويسلمون وينصرفون الى وجه العود وتاتي الطائفة الاخرى فيصل بهم ركعة
 وسجدتين ويسلم ويقومون فيقولون صلواتهم وقال الشافعي مثل ذلك الا انه
 قال لا يسلم الامام ولكن ينظر فراخ الطائفة الثانية فاذا انقضى اسلم بهم ويصل
 الخبز بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة واذا اشتغلوا بالتضارب
 والمقاتل لم يصلوا على تلك الحالة فان امكنه ان يصل راكباً ولم يمكنه النزول
 صلى بالاياء وان قدر على استقبال القبلة لمعه الاستقبال وان تعذر سقط
 عنه ولو صلى بالاياء لم يلزمه الاعادة بعد نزول العذر في الوقت وخارج
 الوقت والمرجل يعمى اذا لم يتقدم على الركوع والسجود والراكب اذا كان مطوياً

لاباس بان يصلي وهو سائر وان كان طالبا بان لا يصل على الدابة والخوف من العدو
والسج سوا ذلك ولو سواد اظفاره عند افضل صلوة الخوف ثم بين غير ذلك اعادوا
الصلوة والله اعلم **باب في كسوف الشمس** **باب في كسوف القمر** وركعتان كسايه
الصلوة فان شاء واصلوا فرادي وان شاء واصلوا جملة مع الامام الذي يصلي
الجمعة وقال الشافعي يصل ركعتين كل ركعة بركوعين ولا يجزى بالقراءة في قول لم يحنف
وقال ابو يوسف يجر واختلف الرواية عن محمد ثم يكون الدعاء بعد الصلوة وليس فيه خطبة
ولا خروج ولا يصل الكسوف في الاوقات المنه عنها وروي الحسن عن ابي حنيفة
ان شاء صلى ركعتين وان شاء صلى اربعاً وان شاء اكثر من ذلك وقوله اكثر من
ذلك محمول على كسوف القمر والصلوة في كسوف القمر حسنة يصلون وخذلنا
وكذلك الصلوة عند الافراج والظلمة والله اعلم **باب في الاستسقاء**
وليس في الاستسقاء صلوة ولا دعاء مؤقت ولا خطبة ولكنه دعاء واستسقاء
وان صلوا وخذلنا فلا باس وهذا قول لم يحنف وقال ابو يوسف ومحمد يصلي
الامام بالجماعة ركعتين بلا اذان واقامة ويجزى بالقراءة ويخطب بعد ذلك ويؤتى
عن محمد انه يكبر وليس فيه تحويل رداً في قول لم يحنف وقال المحول الامام ولا حول
العامة ولا حزن في سبب من ان رفع يديه حسن وان لم يفعل وإشاراً باصبعين
وقال محمد واجب الى ان يخرج الناس الى الاستسقاء ثلاثاً وان لم يخرج الامام
واما الناس بالخروج خروجاً وان خرجوا بغير اذن حجاز ولا يخرج اهل الذمة في
الاستسقاء والله اعلم **باب في سجدة** **باب في سجدة** واذا صلى بمكة
صلى الى اتي جهات الكعبة شاء مستقبلاً لشيئ منها وان كان محضاً فاعنها غير
متوجه الى شئ منها لم يخرج وان صلوا جملة استداروا حول الكعبة ومن كان
منهم اقرب الى الكعبة من الامام فان كان في الجهة التي يصلي اليها الامام لم يخرج
وان كان في جهة اخرى جاز وان صلت امرأة الى جنب الامام فان كانت في الجهة
التي يصلي اليها الامام في تلك الجهة فسدت صلوة وصلوة القوم وان صلت
الى غير تلك الجهة فسدت صلوة من كان في جهة خاصة وسواء كانت الكعبة مبنية
او منهدمة وبوز الصلوة في جوفها وفوقها فان صلوا جماعة اسدوا خلف
الامام وينبغي لمن هو يوا جلة الامام ان يجعل بينه وبين الامام ستره ولو صلى وظهوره
الى ظهر الامام جاز ومن كان ظهره الى وجه الامام لم يخرج والله اعلم **باب في سجدة**

والمريض كالصحيح في فرض الصلوة الا كما حزن عنه او خاف من زياد المرض
وان حزن عن القيام صلى قاعداً يركع ويسجد وان حزن عن الركوع والسجود
صلى قاعداً بايما وتكبر السجود اخفض من الركوع وان حزن عن القعود جاز
صلى مستلقياً على قفاه ورجلاه الى القبلة وروي عن ابي حنيفة انه يصلي على
جنبه الا يمن ووجه الى القبلة جاز وان حزن عن الركوع والسجود وقرع في
القيام صلى قاعداً بايما وان صلى قائماً بايما اجزاه ولا يستحب له ذلك وقال
زفر والشافعي يصلي قائماً والايما يتعلق بالوجه فان حزن عن ذلك لم يصل
وقال زفر يوى بقلبه وقال الشافعي بقلبه وعينيه واذا زال العذر
قضا الا ان يكون مخملاً عليه وزايل العقل من المرض فان دام به اكثر من يوم
وليلة نيت صلوات لم يقض وان كان اقل من ذلك قضا وروي عن محمد ان
قليل الجوز كقليل الاغصاء ويفعل في صلوة ما يفعله الصالح من القراءة والسمع
والتمتع وان حزن عن ذلك تركه والمريض اذا فاتت صلوات قضاها
في حال الصلوة فعل كما يفعل الا صلياً وان فاتت في الصلوة ففقد في المرض
صلى قائماً واذا رفع الي وجه المريض وسادة او شئ فسجد عليه من غير
ان يوى لم يخرج وان كان يوى جاز واذا شرب في الصلوة وهو صحيح ثم عرض
لمرض بنا على صلوة على حسب الامكان وروي عن ابي حنيفة انه يستقبل
اذا صار الى الايما ولو شرب وهو معذور ثم صح فان كان الشرب بركوع
وسجود بنا في قول لم يحنف وروي يوسف وقال محمد يستقبل وان شرب
بالايما ثم قدر على الركوع والسجود فانه يستقبل وقال زفر سني وجلس للمريض
كيف شاء وروي عن ابي يوسف انه اذا افزع مريض واذا اراد ان يركع سار
حليه وقال زفر يفعل كما يفعل في التمتع والله اعلم **باب في صلاة التطوع**
وصلات التطوع ركعتان هذا هو المشهور واختلفت الروايات عن ابي يوسف
فروي انه اذا نوي اربعاً ثم افسدها قضا الاربع وان نوي اكثر من
من ذلك لم يلزمه وفي رواية يلزمه ما نوي من العدد وان كان مائة ركعة
ويلزمه في كل ركعة من الامة والذكر والفعل ما يلزمه في صلوة الفرض وقالوا
اذا قام الى الثالثة استفتح كما يستفتح في الابتداء واذا تكلم القعدة الاولى فالتين
ان ينسد صلوة وهو قول محمد وروى الاستسقاء ان لا ينسد وهو قول ابي حنيفة



في الآخرين وان تركه السورة في الاولين قضاهما في الآخرين ويجزئ هكذي ذكره الحام
 الصغير ولم يجعل سجودها او بالسورة خاصة وروي عن ابن حنيفة انه يجزئ بالسورة
 دون الفاتحة وروي عنه انه لا يجزئ بها وسجود السهو بعد السلام سواء كان
 عن نسيان او نقصان يكبر بعد سلامه الاول ثم يركع ساجدا ويسبح في سجده
 ثم يفعل ثانيا كذلك بشهد ويدعو بما احب وقال الشافعي يسبح بعد السلام
 ولو سها في سجود السهو فلا سهو عليه ولو سجد قبل السلام اجزاء وهذا رواية
 الاصول وروي عنهم انه لا يجزئ وان ادرك سجود السهو مع الامام فقد ادرك
 الصلوة ولو سها ما راكعاه سجدتان ولا سهو على من صلى خلف الامام وكذا
 اذا كان لاحقا لم يسبح فيما يقضي اذا سها وان كان مسبقا فسها فيما يقضي
 سجد وعلى الماصم اتباع الامام في السجود سواء كان خلفه في حالة السهو او
 دخل بعد ذلك وان كان مسبقا لم يسلم مع الامام وكذا يتابعه في سجود السهو
 فان لم يسبح مع الامام سجد في اخر صلوة استحسنه ولو ادركه في السجدة الثانية
 سجد معه وان ادركه في سجدة واحدة اتبع الامام فيها ولم يقض السجدة الاولى
 ولو ترك الامام سجود السهو فسيثانيا فلا سهو على الماصم ولو سها المسبوق
 فيما يقضي وقد كان سجد مع الامام للسهو سيثانيا وان سلم المسبوق حين لم
 الامام ساهيا بنى على صلوة وعليه سجود السهو ومن سلم عن يساره قبل
 سلامه عن يمينه فلا سهو عليه ولو سلم وعليه سهو ففعل ما يقضي الصلوة لم يسجد
 ولو طلعت الشمس بعد السلام او اجمعت لم يسبح واذا شك في صلوة ثم استيقن
 فان طال تفكره فان علمه سجود السهو وان لم يظن فلا سهو عليه وان شك ثلثا
 حتى ام اربعاً فان كان اقل ما اصابه استقبل الصلوة وان كان يعرض له كثير حتى
 قال ابو الحسن رحمه الله معناه اذا كان غالب حاله ذلك وروي الحسن عن
 حنيفة انه سئى على اليقين وحك ابو بكر الرازي ان الشك في ان كان الحج اذا كان
 كثيرا حتى كافي الصلوة وقال بعض اصحابنا ياخذ باليقين والله اعلم بالصواب
باب الحديث في الفاتحة اذا سبقه الحدث في الصلوة وقضاها
 وبنا اماما كان او منفردا ان ساما لم يفعل فعلا يثا في الصلوة الاما لا بد له
 كالشي والاعتراف من الاناء وان استقى ما لوضوء او تكلم او فعل فعلا سوى
 ما استقى فسدت صلوة وان استقبل الصلوة فربا فضل وان تعذر الحدث او فرقه

او غي عليه او جئت استقبل الصلوة وكنتك لو نام في صلوة فاحتلم او نظر الى الحة فانتل
 او تفك فانتل استقبل والذي ثبنا من الصلوة مع الحدث الذي سبقه فسدت
 صلوة ولو سبقه الحدث في اخر الصلوة قضا وبنا فان فعل ساما يفسد الصلوة
 فسدها بغير ولا اعادة عليه **والنقد** اذا نكضه تخيران شاء اتم في منزله وان
 شاء عاد الى مكانه فان كان ماموما عاد لا في الا ويقضي ما سبقه الامام بغير قرة
 وان اصاب المصل صحت بغير فعله بان شئ لسان استقبل في قول بغير حنيفة
 ومجرو واللبوس منى واذا سبقه الحدث فاصاب ثوبه غسل
 الثوب وبنا ويستحب من تحت ثيابه اذا احتاج اليه وان لسف لاسنى والله اعلم
باب الاستخلاف وكل موضع جاز البناء فلا امام ان
 يتخلف وما لا يصح معه البناء كالحديث الحمد فلا استخلاف فيه والامام الحدث
 على امامته ما لم يخز من المسير ويقوم الخليفة في مقامه ينوي ان يؤم الناس او يتخلف
 القوم غيره فان لم يتخلف الامام ولا القوم حتى خز من المسير فسدت صلوة القوم
 وثقنا الامام وبني وقال ابو حنيفة ولبوس منى اذا كانت الصفوف متصلة
 خارج المسير فاستخلف رجلا من الصفوف الخارجة بطلت صلوة القوم وقال
 محمد لا يتطيل ولو كبرا الامام يوم الجمعة وصده في المسير فليكن بكيرة من خان خارج المسير
 لم سجد الجمعة ولو قدم الامام رجلا على غيره وضوء ولم يعم مقاما سوى ان يوم
 الناس حتى قدم غيره صح الاستخلاف ولو لم يكن مع الامام الارجل واحد في امام
 نفسه قدمه الحديث ام لا ولو اقتدي رجل بهذا الامام الحدث قبل ان يخز من
 المسير صح دخوله وان كان انصرف ولو قدم الامام امرأة فسدت صلواتهم جميعا
 الرجال والنساء والامام والمقدمة وقال زفر صلوة المقدمة والنساء تامة ولو
 صلوا في غير مسير فاصح الامام في اوزة الصفوف كالحج عن المسير وان
 مضى الامام قدومه وليس بين يديه بناء ولا سترة لم يفسد صلواتهم حتى اوز
 من بين يديه مقدار الصفوف الى خلفه هكذي روي عن لبوس منى وان كان
 من يديه حايطا او سترة فاذا جاز وزها بطلت صلواتهم ولو ظن الامام انه
 اصح ثم علم انه لم يحدث وهو المسير رجوعا ثانيا وبنا وروي عن محمد بن لاسنى
 وان خز من المسير فسدت صلوة ولو ظن انه على غير وضوء او ان في ثوبه نجاسة
 فانقل وتحول عن القبلة فسدت صلوة وكذلك المقيم اذا راي شئ باظنه ماء

وتسليم الركعتين ساهيا على ظن ان ثم بين له ذكر صار حكمها وحكم الذي ظن انه
اصح سواء على الاختلاف الذي ذكرنا والله اعلم **باب** **الحث**
عليه الجماعة سنة لا يرضى لاصحابها عنها الا لعذر وقد مر الاختلاف
في الاعي اذا وجد قايلا في باب الجمعة قال محمد رحمه الله لا يجب على المتعذر ومقطوع
اليدين والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والشيخ الكبير الذي لا يقدر على المشي واذا
زاد على واحد في جماعة في غير جمعة ولو كان معه صبي يعقل كانت جماعة مؤهلة
فانته الجماعة جمع باهل في منزله وان صلى وصار حان والله اعلم بالصواب **باب** **من احق**
بالامامة الاولي بالتقديم الا علم بالسنة اذا كان محسن من القاعة ما يجوز به الصلوة
فان تساوى في ذلك فاكثرم قرأنا فان تساوى فاستتم قرعا وللعالم بالسنة اولى اذا
كان يجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غيره اوردع منه قال ابو يوسف اكره ان يكون
الامام صاحب بدعة ويكره للرجل ان يصلي خلفه اما الفاسق فانه يجوز الصلوة
خلفه ولا بأس بان يؤم الاعي ويكره امامة العبد وللزنا واما الاعرابي فان
كان عالما بالصلاة فهو كغيره ولا يجوز الامامة للصبي في صلوة الفرض وقال الشافعي
يجوز اذا احتلم حازوا ناضرا للاحتلام قال ابو حنيفة صد البلوغ بالسنة
ثمانية عشر سنة في الغلام وسبعة عشر في الجارية وقال ابو يوسف ومحمد خمسة
عشر فيهما والله اعلم **باب** **مقام** **الاداء** **على** **الامام** اذا كان مع
الامام رجل واحد او صبي يعقل الصلوة قام عزيمته وان كان معه اثنان قاما
خلفه وكذلك ان كان اصدها صبي وان كان معه رجل وامرأة اقام الرجل عزيمته للمرأة
خلفه وان كان رجلا وامرأة اقام الرجل خلفه للمرأة وراهما ولا يصح الرجال
مع النساء في حازاه المرأة للرجل في صلوة مشتركة بوجوب فساد صلوة الرجل
وقال الشافعي لا يفسد وافضل مكان المأموم حيث يكون اقرب الى الامام فاذا
تساوت المواضع فمن عين الامام اولى واذا قاموا في الصف تراصوا وسوا بين
مناكبهم وينبغي ان ينجس الى الصلوة وعليه السكينة والوقار وكذلك اذا كان
الامام في الركوع والله اعلم **باب** **الذكر في الصلوة**
ويكره ترك الاذكار المستحقة بربها الاستفتاح وتكبيرات الركوع والسجود
وتسبيحاتها وان عجز عن شئ في صلوة فذكر الله تعالى يريد به خطاب العبد
لأنه يجره عن فعل او يأمره به فسدت صلوة في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف

لا يفسد صلواته وان عجز عن الامام فسبح له فلا بأس به وكذا اذا سجد نيم غير انه في
الصلوة لم تقصد صلوة ولا يسبح للامام اذا قام الى الاخيرين ولا بأس بان يفتح
على الامام فان فتح على غير الامام فسدت صلوة وان في صلوة او تاووه فان
كان لذكر الجنة او النار فصلوة تامة وان كان ذلك لوجه او مصيبة فسدت
صلوة في قول ابو حنيفة وابي يوسف لا يفسد ما لم ينقل او فاذ قال ذلك فسدت
صلوة سواء كان من وجه او ذكر جنه وكذلك اذا سجد ولم يكن مدبرا اليه فسدت
صلوة عند ابو حنيفة وقال محمد في الاخيرين اذا لم يمكن من وجه لم يفسد صلوة
كالتفخي الذي هو مدفوع اليه وكل دعاء في الصلوة يشبه حديث الناس
بفساد الصلوة وما يشبه دعوات القرآن لا يفسد ولا ينبغي ان يسلم على المصلين
ولا يدرك المصلين السلام بكلام ولا اشارة واذا وقف المصل عند القاعة فعوذ بالله
من النار وذلك في التطوع فهو حسن واما الامام في صلوة الغراب فلا يفعل
ذلك وكذلك المأموم يستمع ويتبصع والله اعلم ذكرنا يا اورد فيه مسائل قد سبق
ذكرها والذي يخص به بالامامة اذا اعتقت في خلال الصلوة ورأسها مكشوف
احد من فباعها وبنى خلف الميتم اذا وجب الماء والحاري اذا وجب الاستروا وما
اشبه ذلك ولو صلى على غير طهارة وهو لا يعلم او توضعاء نجس او كانت عورة
مكشوفة او صلى في وضوء قبل وقتها او ترك فرضا من فريض الصلوة وهو لا يعلم فعليه
الاعادة والله اعلم **باب** **لزم الفرض خروج الوقت**
الاصل عند ابو الحسن ان وجوب الصلوة يتعلق بآخر الوقت واختلف قوله
فيما اذا صلى في اول الوقت ففي قول يعقوب فرضا يتبين ذلك الوقت للوجوب فيه
وفي قول توقف فيه فاذا بلغ آخر الوقت وهو من اهل الوجوب وقع فرضا وان
خرب من ان يكون اهلا كان نفلا وفي قول الواقفيين فاذا بلغ آخر الوقت سقط به الفرض
واختلف اصحابنا في حكم آخر الوقت فقال اكثرهم الوجوب سعلق بمقدار الترخية من
آخر الوقت وقال زفر يعبر اذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدى فيه الصلوة ومرة
الاختلاف يظهر في الحايض اذا طهرت في آخر الوقت والصبي سلع والكافر يسلم
والجوزع والمغني عليه يمينان والمسافر اذا نوى الإقامة والمقيم اذا سافر فعلى قول
اصحابنا يجب ويعبر بالفرض اذا بقي من الوقت مقدار ما يوجب فيه الترخية وعند زفر
لا يجب ولا يعبر بالفرض الا اذا ادرك من الوقت ما يمكن الاداء فيه فاذا اعترضت

فيما اذا صلى في اول الوقت

هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالاجماع والله اعلم **باب قضاء الغائبة**
ويقضى الغائبة اذا ذكرها الا في الاوقات الثلاثة على ما تمت ولا يصح صلوة وهو
ذكر لما فات وقال الشافعي مراعاة الترتيب ليس بشرط واذا كثرت
الغوايت سقط الترتيب وقال زفر لا سقط الترتيب ابدا واختلفوا في تحديد
الكثير فعند لي حنفية ولبى يوسف اذا فاتت ست صلوات ودخل وقت
السابعة سقط الترتيب وقال زفر اذا دخل وقت السادسة سقط وتسقط
الترتيب بالنيان وبضيغ الوقت ولو صلى بعد ذكر الغائبة اعاد فان صلى
بعدها ساقط في قول لي حنفية وقال لبي يوسف وجهر يصلي الغائبة ويعيد خمس
صلوات بعدها وان افتح الصلوة في اول الوقت وهو يتذكر ما قبلها واطال
حتى ضاق الوقت لم يحزم من العاجب ولو صلى وهو ذاكر للغائبة وهو يرى تحريمه
لزمته الاعادة وقال زفر لا يلزمه ولو كان المتركة صلوة الظهر فصلى العصر
وهو ذاكر له ثم صلى المغرب فصلوة المغرب صحيحة وعليه اعاد الظهر والعصر والله

باب فساد صلوة المأموم بفساد صلوة الامام
وتفسد صلوة المأموم بفساد صلوة الامام الا ان يكون المأموم اكمل فرضه
وضوءه ذلك اذا حدث الامام فاستخلف مسبقا فلما قعد قدر التمهيد ثم
قهقه او احدث متعذرا فسدت صلوة الخليفة وصلوة المقتدي
تامة وروى عن لبي يوسف ان صلوة المقتدي ايضا فاسدة وان كان الامام
اكمل فرضه والمأموم مسبوق ثم قهقه الامام او احدث متعذرا فسلوة
المأموم فاسدة في قول لي حنفية وقال لبي يوسف ومحمد لا تفسد ولو
حكلم الامام او حزم من المسهر لم يفسد صلوة المأموم في قولهم والله اعلم
باب اختلاف فرض الامام والمأموم لان يوم العريان
للأبسين والاصحاب العذر الدائم الاصحاء ولا الاثني القاري ولا الاخرس
المكلم ولا في الايام الموعى لمن يركع ويسير وقال زفر يجوز ولا تؤم الملة الرجل
ولو قتل احد ببعض من ذكرنا فصلوة الامام تامة وصلوة المأموم فاسدة
الا في فصل واحد وهو الاثني اذا ام القاري فصلوة الامام والقاري فاسدة
في قول لي حنفية وقال لبي يوسف ومحمد صلوة الاثني ومن لا يقول تامة القاري
اذا دخل في صلوة الاثني متطوعا لم يفسدها لم يلزمه القضاء عند زفر ولا رواية

في هذا الفصل عن لي حنفية ولو كان المأموم عريانا او صاحب عذر روا الامام لابس
صلوة صح اقتدا به ويوم العريان العزلة وكذلك صاحب الاعذار بقدر بعضهم
ببعض وان صلى العزلة وحدها فذلك اولى وان صلى جماعة قام الامام
وسطهم ويوم الماسح الغاسل ويوم القاعد الذي يركع ويسير قوما قياما
عند لي حنفية ولبى يوسف وقال محمد لا يؤم ومن لم يكن امامته في اول الصلوة
فاستخلف فيها فسدت صلوة الامام الاول والغوم والله اعلم بالصواب

باب الشك في الغوايت واذا شك في صلوتين تركهما من
يؤمن كالظهر والعصر تحري الصلوة وقضى الاول منهما في نفسه ثم الاخرى
فان لم يكن له اراد الاخذ بالثقة قضا واحدا منهما مبرهن في قول لي حنفية
وقال لي يوسف ومحمد لا نامر الا بالتحري وقيل لا خلاف في الحاصل لانه ذكر الاحتمال
على قول لي حنفية وذكر عدم وجوب الاعادة على قولها فابو حنيفة لا يوجب
ذلك واذ اشك في ثلث صلوات الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم
فقد اختلف المتأخرون في هذا فمنهم من قال سقط الترتيب لان ما بين الغوايت
يزيد على ست صلوات ومنهم من اوجب الترتيب ويعتبر ان يكون الغوايت
في نفس استالسقوط الترتيب فمن اسقط الترتيب يقول يصلي كيف شاء ومن
لم يسقط الترتيب يقول يصلي الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر
ثم الظهر فيصلي سبع صلوات واصل ذلك ان يعاد الغائبة اذا انفردت فانها
ثم ياتي بالثالث ثم يفعل بعد تلك الثالثة ما كان يلزمه في الصلوتين ولو ترك
العشاء مع ذكر صلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يصلي العشاء ثم يصلي
بعدها سبع صلوات ولو شئ صلوة من يوم او سجد من صلوة اعاد صلوة
ذلك اليوم كله بالاتفاق ولو نسي خمس صلوات من خمسة ايام لا يعرف
ايتهن هي اعاد صلوة خمسة ايام ولو شئ صلوة من عشرة ايام يغيد صلوة
عشرة ايام وهذا على قولها فاما قول لي حنفية الغائبة اذا كانت واحدة ثم
صلى بعدها ست صلوات فآزاد سقط الترتيب والله اعلم **باب سجدة**

التلاوة سجدت التلاوة واجبة وقال الشافعي سنة وموضع السجود معلومة
في القرآن والخلاف في موضعين عندنا سجدة التلاوة في سورة الحج واحدة
وهي الاولى وقال الشافعي فيه سجدتان واما سجدة سورة ص فهي سجدة

تلاوة وقال الشافعي سجدة شكر وقال ابو حنيفة سبها الشكر هي سجدة تلاوة
والتي يليها سجدة التلاوة طاهر كان او نجسا او جنبا وكذلك الساجد وكل
من يجب عليه الصلوة والاقضاؤها كالحائض والنفساء والصبي والمجنون و
الكافر فلا سجود عليه وبغيرها لا يلزمها ما يلزم الصلوة من طهارة الاضداد
والنجاس واللباس والمكان الذي يسجد عليه او قيامه او تقوده واستقبال
القبلة واذا تلاها على الارض لم يجزئ الايامها وان حثرتي واخطا القبلة جاز
والا تلاها على المرحلة وهو مسافر او كان مريضاً لا يستطيع السجود اجزاء الايام
استحساناً وذكر في اختلاف زفر ويعقوب انه اذا تلاها على الدابة ثم نزل
ثم عاد فركب جازباً لايمان في قول لي يوسف وحماد وقال زفر لا كربة ويكبر
عند الاخطا والرفع وروي الحسن عن لي حنيفة انه لا يكبر عند الاخطا وهو
رواية عن لي يوسف ويسجد فيها ولا يسلم وان تكلم في السجدة او قهقهة او اصرخ
متعمداً او اخطا فعليه اعادةها ولا وضوء عليه في القهقهة وان سبق الحدث
توضوا واعادها وفي اعادة الملة المصل في سجدة التلاوة لا يفسد عليه وان نوى
اماتها وكذلك في صلوة الجنائز وتقرأ سجدة واحدة واعادها مراراً في جلس
فعليه سجدة واحدة وان تلاها في جلسين فعليه سجدتان ولو تلاها فسيدهم
اعاد في جلس لم يسجد ولو تلاها في غير الصلوة ثم قام الى الصلوة فاعاد اجزاء
سجدة واحدة وان سجدها في غير الصلوة ثم قام الى الصلوة واعادها المزمعة
سجدة اخرى وكل سجدة وجبت عليه في الصلوة قبل او بعد خروجه قبل ان يسجد بها
سقطت عنه ولو تلاها في الركعة الاولى فسيدهم اعادها في الثانية فلا سجود
عليه في قول لي يوسف وقال حماد سجد استحساناً ولو سمع المؤذن سجدة من
الامام تابع فيها ولو سمع الامام من المؤذن لم يسجد واحداً منها في الصلوة ولا
بعد الفراغ في قول لي حنيفة ولي يوسف وقال حماد سجدان بعد الفراغ ولو سمعها
المصل من اجنبى سجد بها الفراغ وان سجد في الصلوة لم يجز ولم يفسد عليه صلوة
وروي عن لي حنيفة ولي يوسف انه يفسد ولو قرا السجدة وهو ركب ثم اعاد
بعدها سارفاً كان في الصلوة فعليه سجدة واحدة وان لم يكن في الصلوة فعليه
سجدتان ولو تلاها بالفارسية فعليه ان يسجد بها وعلى يسجد في قياس
قول لي حنيفة سواء فهم او لم يفهم اذا اخبر انها سجدة وقال لي يوسف يجب

على من يجب عليه من يفهم ولو تلاها بالعربية يجب على من سمع فهم او لم يفهم واذا
تلاها الامام على المني يوم الجمعة سجد بها معه من سمعها فاقا وجبت السجدة
في الاوقات التي يجوز فيها الصلوة فسجد بها في الاوقات المكره لم تجز
ولو تلاها في هذه الاوقات فسجد بها جاز ولو لم يسجد في تلك الساعة
وسجد بها في وقت اخر غير مكره جاز ولو قرا سجدة في الصلوة استأجر
بها وان شاء سجد معناه اقام ركوع الصلوة مقامها ذكر هذا التفسير لي
عن لي حنيفة وروي الحسن عن لي حنيفة اذا كانت السجدة في احدى سور
مثل الاعراف والجم او قريباته مثل بني اسرائيل وان شقت فركب حين فرغ
من السورة اجزئ سجدة الركعة عن سجدة التلاوة وان خروجه الى سورة اخرى
لم يجز وروي عن لي يوسف انه اذا قرا بعبادة السجدة مقدار ما يجوز به الصلوة
ثلث ايات فصاعد لم يجز الركوع لها وان كان اقل من ذلك اجزاه وذكر
في الاصل انه اذا تلا في الصلوة فاراد ان يركع بدلاً من السجدة جاز في القياس
وفي الاستحسان لا يجوز وبالقياض ناض ومن اصحابنا من قال هذا غلط
من الكاتب والصحيح انه يجوز استحساناً لا قياساً والله اعلم بالقول
باب تكبير التشريق تكبير التشريق سنة اجمع اهل العلم على العمل
بها والخلاف في وقتها فالشهور من اصحابنا يبتدئ من صلوة الجهر يوم عرفة
وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وروي عن لي يوسف انه يبدأ بعد
صلوة الظهور من يوم النحر واما الكلام في القطع فنحن لي حنيفة بقطع بعد صلوة
العصر من يوم النحر يكبر ثم يقطع وهو مذهب ابن مسعود وقال لي يوسف وحماد
يكبر الى صلوة العصر من ايام التشريق وهو مذهب علي وقال ابو حنيفة
لا يكبر الا في اداء بار الصلوة الملكوت بادئ وذكر اهل الملة مزار المقربين الاحرار
اذا صلوا في جماعة مستحبة وقال لي يوسف وحماد يجب على كل من يصل الفريضة
ولا يكبر في دبت صلوة العيد ولا تقوع ولا وتر ويكبر عقب الجمعة وروي
الحسن عن لي حنيفة ان المسافرين اذا صلوا جماعة فلا يكبر عليهم ولو اقتدي
المسافر بالمقيم كبر وينبغي ان يكبر عقب السلام قبل ما حصل به قطع الصلوة من
الكلام وغيره وقبل استدبار القبلة وان شئ التكبير حتى قام فذكر قبل ان
يخروجه من المسجد فينبغي له ان يكبره ولو شئ الامام التكبير حتى قام فذكر قبل ان يخرج

من السجدين فينقى له ان يكبر ولو شئ الاقام التكبير كبر القوم وبيد الحزم بالتكبير بالتلبية
ومن شئ صلوات من ايام الشريق فان ذكرها في ايام الشريق من تلك السنة قضاه
وكثر وان قضاه لم يكبر وكذلك اذا لم يقض حتى دخلت السنة القابلة
لم يكبر وروي عن ابن يوسف انه يكبر ولو ذكر فانيته في ايام الشريق لم يكبر والله اعلم
كتاب الجنائز اذا اخضر الانسان وجهه
في القبر على سق الايمن فاذا قضى عليه غرض وشق لجأه وسقط ان
يجعل وجهه ولا باس باعلام الناس والله اعلم **باب غسل الميت**
غسل الميت شربة ماضية كرا الميت ويوضع على تحت ويوضع على عورته خرقة
من الشرة الى الركبة ثم تقض وضوء للصلوة ولا يصفق ولا يستنشق ولا يوتر
غسل رجليه ولا ينسج راسه ويبدأ بما عني ثم يغسل راسه وحيت بالخط ولا يستخرج
شعره ثم يضيء على سق الايسر فيغسله بالماء القراح حتى ينفق ويرى ان الماء
قد خلص الي ما يلي الخت وقامت قبل ذلك بالماء فاغلي بالسدر فان لم
يكن كبر ثم يضيء على سق الايمن فيغسل مثل ذلك ثم تقعد ويسند اليك
فمعه فان سال من شئ مسحته ثم يغسل بعد المسح ولا يور الغسل ولا الوضوء
وقال الشافعي يعاد الوضوء والغسل مقدار شدة ثم ينشف ثوب بعد الغسل ولا
يوضع من شعره وظفره وهذا سبيل كل ميت مات بعد الولادة فان ولد ميتا لم
يغسل وروي عن علي حيفانه قال اذا استهل المولود سمى وغسل وضلع عليه
وورث وزدت عنه واذا لم يستهل لم يسم ولم يغسل ولم يرث واذا وجر الاكثر
من النساء غسل وان وصل النصف او اقل لم يغسل ولا يغسل الرجال النساء
ولا النساء الرجال الا ان تكون المرأة معتدة من الميت وامام الولد فلا
تغسل مولاها وقال زفر تغسله واذا ارتدت المتكوفة بعد موتة او قبلت
ابنه او طيئت بشبهة وروي الحسن عن علي بن يوسف انها لا تغسل وروي
ابن ابي مالك عنها انها تغسله واذا كانت الميت صبي لا يجامع مثله
ولا يستهل فلا باس بانه يغسل النساء وكذاي الصبية اذا كانت بهذه المثابة
غسلها الرجال والحرم وغير الحرم في ذلك سواء يريد به انه نظير يغسل
ويغسل وجهه وراسه والجوب والخصى مثل الغلى واذا كانت امرأة في سفره
وليس هناك غير الرجال فان كانوا اجانب نحوها من وراء الثوب وان كان

فهم ذورم حم تمها بين وكذلك الرجل اذا مات مع النساء فغسل به كما وصفتنا
واذا كان مع النساء رجل من اهل الذمة او مع الرجال امرأة ذميمة علم الذي والذمية
الغسل والصبي والصبية اذا كانا يعقلان فغسل في الغسل كالبالغ وان كانا لا يعقلان
لا وضوءا عند الغسل واذا اجتمع موتى المسلمين والكفار فان كان الاكثر
مسلمين غسلوا وكفون وضلع عليهم وينوي بالدعاء المسلمين وان كان الاكثر
كفارا لم يغسلوا ولم يضر عليهم ولا باس ان يغسل المسلم كل ذي رحم من من
الكفار ويكفنه ويدفنه من غير ان يرعى فيه السنة ولا يغسل عليه ليس على من
غسل ميتا وضوء ولا غسل وان غسل غسلة واحدة او غسلة في ماء جاز ولا
غرق في الماء او اصابه المطر فان ذلك لا يجزي عن الغسل والنية في غسله ليس
بشرط ولو كان الغاسل جنبا او حائضا جاز وروي عن علي بن يوسف انه كره للمحايض
والله اعلم **باب تكفين الميت** ويكفن من جميع ماله قبل الدين
والوصايا والموارث ومن لم يكن له فلكفه على من يحب نفقته الا المرأة لا يجب
كفنها على زوجها عند حروم من لم يكن له من ينفق عليه فلكفه في بيت المال واكثر
ما يكفن به الرجل ثلثة اثواب ازار ورداء وقيص وان ادرك في ثلثة اثواب
فحسن واكثر ما تكفن المرأة به خمسة اثواب لفافة وازار ودرع وحمار وخرقة
والغلام المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البالغ وان لم يراهق كفن في خرقة
ازار ودرع وان كفن في واحد اجزاء واقا السقط فانه يكفن في خرقة واحدة ما يكفن
به الرجل ثوبان ازار ورداء وللأمة في ثلثة اثواب ازار ودرع وحمار وروي عن
علي بن يوسف انها اذا كفت في ثوبين وترك الدرع والحمار والخرقة جاز ويكفن
الحرم مثل ما يكفن به الكلال فاما الشهيد فلا يكفن كفنا جديدا غير ثيابه بل يكفن
فيها ولا يغسل وتخرج عن السلاح والفر وكل ما ليس من جنس الكفن وان
اجوا ان يزيدوا شيئا فعلاوا حتى يبلغوا السنة والباس فيقضوا واذا لبس الميت
وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان قسم المال فهو على الوارث دون الغرماء
واصحاب الوصايا وان لبس بعد ما نفصح واخذ كفنه كفن في ثوب واحد
وسقدم في اجزاء كفن الميت وتراكم يسط اللقافة وهو لرد أطول لم يسط الا ازار
فوقه فان كان له قميص البسه وان لم يكن لم يضر ويوضع الخط في راسه وحيت
وساير جسده ويوضع الكافور على مساجده فان لم يكن لم يضر ولا باس بما سواه

باب غسل الميت الغسل

كفن الاصل ان يكفن

الغسل الذي لم يسله

الغسل الذي لم يسله

الغسل الذي لم يسله

الغسل الذي لم يسله

الطيب غير الزعفران والورش في حق الرجل وتشمنا قد اذ اخشى خروج شئ ثم يطفئ
الازار عليه من شئ الايسر على راسه وسائر جسده ثم يطفئ من قبل شقه اليمين
وكذا في حق المرأة وان خفت ان تنشق الكفان فلا لباس بان يعقد واما المرأة
فتبسط اللقافة والازار على ما بينتا ويلبس الحمار فوق الدرع والازار واللقافة
فوق الحمار والخرقة فوق الدرس والمبطر وسدل شعرها من الجانب تحت
الحمار ولا يجعل خلف ظهرها الكف الحريدي والخلق سواء وروي عن محمد
انه لا تكفن في الابرسيم والحريدي والمعصر والمزعفران ويكره للرجال ذلك
واصب الكفان الثياب البيض والساعلم **باب حمل الجنازة**
وسيرع بالجنازة وذكر ما دون الحجب والشيء خلف الجنازة افضل وان مشى امامه
كان واسعاً ويكره ان يتقدم الكل عليها فانه كان كلهم خلفها فلا لباس وتحمل الجنازة
من جوانبها الاربع فيبدل الذي يريد حملها بالمقدم الايمن من الميت فيحمل على عاتقه
الايمن ثم بالمؤخر الايمن ثم بالمقدم الايسر ثم بالمؤخر الايسر ويكره للمركب ان يتقدم
الجنازة ولكن يتاجر ولا لباس بالتقود اذا وضعت الجنازة ويكره قبله ولا
باس بالنكود في الجنازة والشيء افضل ويكره النوح والضياع في الجنازة ومثل
الميت فاما البكاء فلا لباس به واذا كان مع الجنازة نائحة او صابحة رجزت فان
لم يبرز فلا لباس بان يمشى معها ولا ينبغي للنساء كحهن في الجنازة ولا يقوم للجنازة
الا ان يبدل يمشي معها ولا ينبغي ان سح الجنازة بنار ويكره ان يحمل الصبي على الدابة
وعلى حيفة في الفطيم والرضيع لا لباس ان يحمل وطبق سدا ولونه ولا لباس باه محله راكب
على الدابة يزيه بباي الحامل له راكب ويطلق الصمت اذا تبع الجنازة ويكره رفع
الصوت بالنكر والساعلم بالصواب **باب الصلوة على الجنازة**
الصلوة على الميت من كراهه اذا اقام بها البعض سقط عن الباقيين ويصلي على
مسلم مات بعد الولادة الا البغاة وقطاع الطريق فانه لا يصلي عليهم وقال
الشافعي يصلي عليهم وكذلك الذي تقتل غلبة بالحق هكذا روي عن علي حيفة
وقال ابو يوسف وكذلك من تقبل على متاع يا حظه والمكابرون في المصر
بالسلاح واذا مات المولود في حال ولادته فان خرج اكثره صلى عليه وان كان
اقل لم يصلي عليه وروي عن محمد في السفط الذي استبان خلقه انه يصلي ويكفن
ولا يصلي عليه وقد روي عن علي حيفة انه لا يصلي ولا يصلي على ميت الامر واحد

وقال الشافعي يجوز ان يصلي ان يصلي والاصلي على صبي وهو على الدابة او على ايدي الرجال
حتى يؤمنح ولا ينبغي ان يصح من تحت جنازة حتى يصلي عليه والساعلم **باب التكبير**
على الجنازة ويكبر اربع تكبيرات يكبر الاولى ويكبر الله ويكبر عليه وروي
عن علي حيفة انه يستفتح بكبر الثانية ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم يكبر الثالثة
ويدعو الميت ثم يكبر الرابعة ولا يدعوا بشئ ويسلم تسليتين ولا يجهر بشئ
تما يقوله ويرفع يديه في اول تكبيرة ولا يرفع فيها بعدها وليس فيها دعاء
موقت ولا قرأة فيها وقال الشافعي يقرأ فاتحة الكتاب وروي عن علي حيفة
انه اذا صلى على صبي يقول اللهم اجعل لنا فرطاً واجعل لنا اجرًا وذخراً
وسئل محمد بن علي بطيل التكبيرة الاولى على غيرها فقال ليس فيها شئ موقت
والله اعلم بالصواب **باب مقام الامام من الميت** ويقوم عند
الصلوة بحذاء الصدر من الرجل والملا وروي الحسن عن علي حيفة انه يقوم
بحذاء الوسط من الرجل والملا كذلك الا انه يكون الى راسها اقرب وروي عن علي
انه قال يقوم من الملا بحذاء الوسط ومن الرجل مما يلي المراس واذا اجتمعت
الجنازة فالامام بالخيار ان شاء صلى عليها دفع واحدة وان شاء صلى على كل
جنازة صلوة على صفة واذا وضعت الجنازة فانه يجعل الرجل مما يلي الامام في
الصيلة بعدة والنساء مما يلي القبلة وان كان حراً ومملوكاً فكيف ما وضعت
اجزاك وروي عن علي حيفة انه يضع افضلها مما يلي الامام واسنمها
وان شاعلها صغاً واحداً واذا كبر الامام على جنازة ثم اي باخرى مضى
على الاولى ثم يصلي على الاخرى فان كبر الثانية ينوي بها فهي الاولى وان
كبر ينوي الثانية وصرها فهي للثانية فاذا فرغ اعادة الصلوة على الاولى
واذا حض الرجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضر مع القوم
فانه ينتظر في قول بي حيفة ويخرج حتى يكبر الثانية فيدخل معه فاذا فرغ
الامام كبر ما فاتة قبل ان ترفع الجنازة وكذلك لو كبر اثنين او ثلثاً وقال
لبي يوسف يكبر حتى حي فان كان الامام كبر واحدة لم يقض شيئاً وان
كبر اثنين قضى واحدة ولا تقضى تكبيرة الافتتاح واذا كان الرجل
القوم في الصف او حث بحه الدخول مع الامام فكبر الامام الاولى
ولم يكبر معه فانه يكبر ويدخل فان لم يدخل حتى كبر الامام الثانية فانه يكبر

ويقتضى الاولى بعد فراغ الامام ولو كبرا الامام اربعاً والرجل حاضر فان يكثر
مام يسل الامام ويقتضى الثالث فان سلم قبل ان يكبر لم يدخل وهو قول ابو يوسف
وروي الحسن بن عيسى حيفتانه لا يدخل بعد كبر الامام اربعاً والله اعلم
باب ما يصلى على الجنازة ويكره الصلوة على
الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيام الظهيرة فان صلوات في
اصهذه الاوقات لم يعيدوا ويكره بعد صلوة الفجر والعصر وان صلى
راكباً او قاعداً من غير عذر لم يجز استحساناً والقياس ان يجوز وان كان ولي
الميت مريضاً فصل قاعد او صلى الناس خلفه قياماً اجزاهم في قول أبي حنيفة
وابن يوسف وقال محمد بن حري الامام ولا حري المأموم ولو صليت امرأة على
جنازة الى جنب رجل لم تفسد عليه وتعتبر لصلوة الجنازة من الوضوء وطهارة
الثوب والمكان واستقبال القبلة ما يعتبر في سائر الصلوات واذا تذكروا
بعد الصلوة على الميت انهم لم يغسلوه وغسلوه واعادوا الصلوة عليه فان ذكرها
ذلك بعد ان دفنوه لم ينشوا عنه ولا تعاد الصلوة عليه وروي عن حماد بن عمار
مام لهيل التراب فان اهل التراب لم تحزن وتعاد الصلوة عليه فان دفن
بعد الغسل ولم يصل عليه صلى عليه في القبر مالم تنقض ثلثة ايام وروي عن محمد بن
مام يمتزق واذا وقع الشك لم يصل عليه واذا لم يكن الامام على طهارة اعادوا
الصلوة ولو كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صلى صلوة الامام ولا
تعاد الصلوة عليه واذا لم يجدوا ماء لغسل الميت تموى وصلوا عليه وان صلت
النساء جماعة على جنازة قامت الامامة وسطهن والله اعلم **باب ما من اوقاف**
بالصلوة على الميت وامام الحي يصل على الجنازة وغلب حيفته انه يصل
الامام اذا حضر والقاضي او والي فان لم يحضر واحد منهم قدّموا امام الحي
ثم الاقرب فالاقرب وتقدم امام الحي ليس بواجب ولكنه افضل فاما تقدم
السلطان فواجب ثم الاقرب فالاقرب فان تساوا فأكبر سنّاً وليس
لاصدها ان تقدم انساناً وان كان أكبر سنّاً الا باذن الاخر ولا اقرب ان
تقدم من ساء واذا كان للمرأة التي ماتت زوج وابن منه كره للابن
ان يقدم اباه قال ابو يوسف وله في حكم الولاية ان تقدم غير ابية فان كان
لها ابن من زوج اخر فلا بأس بان يتقدم على هذا الزوج ويتقدم من ساء وسائر

القباب اولي من الزوج وكذلك مولي العتاق وابن المولي فان تركت اباً وزوجاً
وابناً من هذا الزوج لم يكن للابن ان يقدم اباه الا برضا الجد ولولا ان اصح مولي
من الاجنبي وقال ابو يوسف اذا كان الاقرب غائباً كان يغوت الصلوة كخوة
فالا بعد اولي فان قدم الغائب غيره بكتاب كان للابن ان يمنع والميت
في المصر بمنزلة الصبي يقدم من يشاء وليس للابن الا بعد منعه وان قدم الاخوان
من الاب والام كل واحد منهما رجلاً فالذي قدمه الاكبر اولي ولا حق
للنساء ولا للصغار في التقديم والله اعلم **باب الدفن**
واذا انتهى بالميت الى القبر فلا يضره وتتراد خلفه ام شفع ويقول واضع
بسم الله وعلى صلاة رسول الله ويوضعه على شق الايمن من جهة القبلة
وسيقبل به القبلة عند ادخاله في القبر ويكره الميت ولا يشق له وحل تحفة
الكفن اذا وضع في القبر ويجعل عليه القصب واللبن ويسم القبر لا يبيع ولا يبي
بخصص ولا يطبخ وكره لبو حنيفة البناء على القبر فان يعلم بعلامة وكره ليوحي
ان يكتب عليه كتاباً ويكره ان يزد على تراب القبر الذي اخرجه منه ولا بأس برش
الماء على القبر وروي عن علي بن يوسف انه كرم ذلك ويسحق قبر الحلة ولا
يسحق قبر الرجل وذو الرحم المحرم اولي بادخال الحلة القبر من غير ولا يرفق
الرجلان او اكثر في قبر واحد فان احتاجوا الى ذلك قدّموا في التراب فضلها
وجعل بينهما خلجاً من الصعيد وان كان رجل وامرأة قدم الرجل على ايلي
القبلة والحلة خلفه واذا وضع غير القبلة او على سبيله فان كان قبل اهالة
التراب وقد سرحوا اللبني او الواذك وان اهيل التراب تنكرك فرك
وكره ابو حنيفة ان يوطأ القبر او تجلس عليه او يقضا عليه حاجته
ويكره ان يصلي عنده وعند أبي حنيفة قال لا ينبغي ان يصل على ميت
بين القبور وان صلوا اجزاهم والله اعلم **باب الشهيد**
ولا قتل الرجل في العسكر او غيره وهو يقا تلحق عدواً من الكفار او قطاع
الطريق او البغاة او قتل عدو فغتر نفسه او ماله او اهله او عن رجل من
المسلمين او اهل الذمة فهو شهيد ولا يغسل وبات اليه قتل فهو سواه
ويصل عليه وقال الشافعي لا يصل عليه واذا ارتش غسل واختلف
في تحديده فالخاضل ان الخروج اذا خرج عن حد القتلي وصار الى حال الدنيا

لسان باكل او شرب او يفتل او يوشى شئ من امور الدنيا تنقض ذلك معنى
 السهانة واما اذا صار في الضلوع ديناً عليه بمعنى الوقت وان بقي في
 مكانه لا يفتل فليس بمرتث وقال محمد بن ابي يومئذ هو مرتث ولم يحل
 الوصية ارتثا وقال في الروايات انه اوصى بمثل وصية سعد بن معاذ
 فليس بمرتثا واشاد في المحركة ولا الله به غسل وان كان الدم
 يخرج من عيده او اذنه فلا يشغل وان خرج من دبره او ذكره او انفه غسل
 وان كان الشريد جنباً غسل عند لحي خيفة وعندهما لا يغسل والحائض
 اذا ماتت بعد انقطاع الدم غسلت كالجنب سواء وان كان قبله فروي عن علي
 خيفة انها لا تغسل وروي الحسن عنها انها تغسل والله اعلم بالصواب
كتاب الزكاة الزكاة فريضة وذكر ليو الحسن انها على الفور
 وذكر في المنتقى انه اذا لم يترك حق حال عليه حلال فقد اساء وامر وروي
 عن محمد بن ابي يود الزكاة لا يقبل الشهادة وان التاخير لا يجوز وعنه
 بكالمازي انها يجب على التراخي وذكر ابن سريج عن اصحابنا مثل
 ذلك والله اعلم **باب زكاة الذهب** زكاة الذهب واجبة في الذهب
 والفضة مضروبة كانت او غير مضروبة نوي التجارة ام لا اذا بلغت الفضة
 مائتي درهم والذهب عشرون مثقالا واذا انقض نقصاناً يسيراً يدخل بين
 الوزنين لا يجب الزكاة وان كان كاملاً في حق غيره والمعتبر في الدرهم وزن بمو
 وهو ان تكون الحشرة وزن سبعة مثاقيل وقال ابو حنيفة لا شئ
 في الزيادة والفضة حتى تبلغ اربعين درهما وفي الذهب اربعة مثاقيل
 وقال ابو يوسف والشافعي يجب فيها زاد حساب وذكر ربع العشر والحلي فيه
 الزكاة سواء كان للرجال او للنساء وقال الشافعي لا تجب الا كان للنساء ويتم
 المذهب الى الفضة وتكمل اصل النصابين بالآخر وقال الشافعي لا يفي ثم قال ابو
 حنيفة يضم باعتبار القيمة وقال ابو يوسف ومحمد يضم باعتبار الاجزاء وروى
 اذا ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عند لحي خيفة
 وعندها لا يجب حتى يكون عشرة دنانير فيكون النصف من هذا النصاب
 والنصف من الآخر وروي الحسن عن علي خيفة مثل قولها وهو قول الاول والله
باب زكاة اموال التجار عوض التجارة تجب فيها الزكاة

فلا يغسل

وما سوى الاثمان لا يجب فيها الزكاة بدون طلب النجا اما بالتجارة او بالسوم فيها
 شام ولا بد من اعتبار الجول وكما ان النصاب يعتبر في ابتداء الجول وانتهائه
 ونقصانه فيما بين ذلك لا يعتبر وكذا نصاب السوم وقال الشافعي
 كما ان نصاب الساعة من ابتداء الجول الى انتهائه شرط وفي مال التجار يعتبر
 في آخره لا غير وقال ابو حنيفة المالك في يربيع اخر
 ربع عشر الحبيب او القيمة يعتبر القيمة يوم الوجوب وقال ابو يوسف
 ومحمد يعتبر يوم الاداء وصورته اذا كانت له ما يتا قفيز حنطة للتجارة
 وقيمتها ما يتا درهم في مال الجول ثم تراجمت القيمة وصارت مائة درهم
 فان اراد ان يترك من العين نكي خمسة اقفر وان اراد ان يترك القيمة نكي
 خمسة دراهم قيمتها يوم الوجوب وقال ابو يوسف ومحمد يؤدي درهمين
 ونصف يعتبر القيمة يوم الاداء والآخر الدين يجعلون للناس اذا ابتاعوا
 اعياناً للعمل بها في مال الجول عندهم فكل عين سقى الله في الحلي كالعصف
 والزعفران وما لم يترك ذلك ففيه الزكاة وما لا يبقى له الله في العين كالصاوي
 والاشنان لا يجب فيها الزكاة والآلات الصناعات التي يعملون بها وظرف
 الامتعة لا يجب فيها الزكاة واذا اشترى الناس المتجاوز والجلال فان
 كان شعها مع الدواب بجز الزكاة وان كان لحفظ الدواب بها فلا يجب فيها
 الزكاة واذا كان عليه دين عزل قدر الدين واذا زكاة ما بقي وعش الزكاة
 بقدر الدين وقال الشافعي الدين لا يمنع وجوب الزكاة وكل حق ليس له مطالب
 من جهة العباد كالندور والكفار حشو وجوب الحج فكذلك لا يمنع وجوب
 الزكاة واما النفقة لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يقض بها فاذا قضى منعت
 ولو ضمن درهما فاستحق المبيع بعد الجول لم يسقط الزكاة فاما دين الزكاة
 يمنع وجوب الزكاة عند ابو حنيفة ومحمد في الاموال الظاهرة والباطنة
 وصورته اذا كان له نصاب من الاثمان او السوم في مال الجول ووجب الزكاة
 ثم حال الجول ثانياً لم يجب الزكاة للجول الثاني وسواء كان يترك العين باه
 كان العين قائماً او في الذمة باستبدال النصاب وقال ابو حنيفة لا تمنع
 الزكاة وقال ابو يوسف اذا كان العين منعت الزكاة وان كانت في الذمة
 لم تمنع واذا هلك المال كله في الجول ثم استأنف الجول والذهب والفضة فيمال

او القيمة بيان



الي عروض التجارة واذا ابدل عرض التجارة بالآخر لا ينقطع حكم الحول واذا استبدل
الدرهم والدنانير جنسها او بغير جنسها لم ينقطع حكم الحول وقال الشافعي ينقطع
ولا يجب في مال الصيارفة عنده زكوة واذا استفاد ما لا يابث او هبة او شاة
وهي لا يبيد التجارة حالة الشراء ثم نوي ان يكون للتجارة لم يكن للتجارة حتى
سعيها وان كان للتجارة ونوي ان يكون للقيمة خرج من ان يكون للتجارة بالنية
فاما السابعة اذا نوي ان يجعلها معلومة او عاملة فان كان يرعاها لم
ينقطع حكم الزكوة فان ترك رعاها بطل واذا حال الحول على مال التجارة وهو عرض
قوة بابا وفي القيمة من الدرهم او الدنانير حتى اذا بلغت بالتقويم باصدها
نصابا ولم يتبلغ بالآخر قوم بما يبلغ النصاب وهذا قول لي حنفية وروي
عني يوسف انه يقوم بما اشتراها به وان كان وهب له فقبل ان ينوي
به التجارة قوتها على الاغلب من النقطة المصر الذي هو فيه وقال محمد
بقوتها بغالب نقد البلد على كل حال والله اعلم **باب تصريف الرجل**
في ماله بعد الحول ويسمع مال الزكوة بعد وجوب الزكوة نافذ وقال الشافعي
لا تنفذ بقدر الزكوة وفيما عدا ذلك فيه قولان واذا استبدل مال الزكوة
بغيره وجب فيه الزكوة تعرض لا تجب فيه الزكوة نحو ان يشترى عبدا للخدمة
فهو ضمان للزكوة سواء بقي العوض فيه او هلك ولو باع بعروض للتجارة
او بالدينارين لم يضر ضمانا وان جعله عوضا عاليا لم يضر وان تزوج عليه
او جعله اجرة او بدل صلح من دم عبد او خلع فهو ضمان في جميع ذلك ولو
باع بعرض للتجارة وحاليا فان كان من الحايات مما يتغاب الناس فيها
لم يضر وان كان فاحشا ضمن مقدار الحايات مما يتغاب الناس فيها
فقتل عبد خطاه فذبح به فالثاني للتجارة ولو قتل عبدا فصالح المولى
من الدم على العبداء على غيره لم يكن للتجارة ولو اشترى عسيرا ثم
لم يخل فهو للتجارة وكذلك الشاة اذا ماتت فذبح جلد لها كان الجلد
للتجارة والله اعلم **باب زكوة الفألة** واذا استفاد
الرجل من جنس نصاب الزكوة في حال الحول ضمنه الي ما عنده ويتركى اكل
حول الاول وقال الشافعي لا يضمن الا في الاولاد الارباح واذا كانت له خمس
من الابل سائمة وما يتادهم فسبق حول الصياعة فركها ثم باعها بدينارهم لم يضمن

للتجارة

عند
الي

الي ما عنده ويستأنف له حول في قول لي حنفية وقال لي يوسف ومحمد يضمن
واجمعوا اليه اذا ادي صدقة الفطر عن عبدا لخدمة ثم باع البعير وكذلك
اذا ادي عشر الطعام ثم باع ضم الي ما عنده واذا حال الحول على السائمة وهي
صامل لم يعتد بالحول ولا تجب الزكوة فيه والله اعلم
وليس فيما دون خمس من الابل زكوة وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي
خمس عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين ابنت فياض
وهي التي طنعت في السنة الثانية وفي ستة وثلاثين ابنت لبون وهي التي طنعت
في السنة الثالثة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طنعت في الخامسة
وفي ست وسبعين ابنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الي مائة و
عشرين ثم تسأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة
عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين ابنت فياض فاذا
بلغت مائة وخمسين ففيها ثلث حقائق ثم تسأنف الفريضة كذلك ابداء كلها
بلغت خمسين يستانف الفريضة وقال مالك والشافعي اذا زادت الابل على
مائة وعشرين دارا لا مراع على الاربعينات والخمسينات فيجب لكل اربعين
ابنت لبون وفي كل خمسين صدقة والشافعي خالف مالك في فصل واحد فقال اذا
زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون والله اعلم
باب صدقة البقر وليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت
ثلاثون سائمة ففيها يتبع او يتبعه وهي الحول الذي غنث له سنة وطمع في
الثانية وفي اربعين مسنة وهي التي طنعت في الثالثة واختلفت الرواية
عني حنفية فيما زاد على الاربعين ذكر في الاصل ان ما زاد لحساب ما مضى
فان كانت واحدة ففيها ربع عشر مسنة وزوي الحسن عني حنفية انه
لا شيء في الزيادة حتى يتبلغ خمسين فيكون فيها مسنة وربع مسنة وروي اسدي
عن وعن لي حنفية انه لا شيء في الزيادة حتى يتبلغ ستين فيكون فيها يتبعان
او يتبعان وهو قول لي يوسف ومحمد والشافعي واذا زاد على الستين
بغير الفرض فيه عشر عشر ابداء خلافا فتعبر عن النسخ الي المسنة ومن
المسنة الي النسخ ففي سبعين مسنة ويتبع وفي ثمانين مستان وفي تسعين
ثلثة اتبع وفي المائة يتبعان ومسنة هكذا ابداء وليس في البقر العواملي

وفي ستة واربعين
حققة وهي التي
طنعت في السنة
الرابعة

صدقة والساعلم **باب صدقة الفهم** وليس في اقل من الاربعين
 من الفهم صدقة فاذا كانت اربعين ففيها سائة الى مائة وعشرين فاذا زادت
 واحدة ففيها سائتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياء الى اربع
 مائة فيكون فيها اربع شياء في كل مائة سائة وذكر في الاصل عن ابي حنيفة
 انه لا يؤخذ الا الاثني فصاعدا والثنى ما مضى عليه سنة وطعن في السنة
 الثانية وروي الحسن عنه انه يؤخذ الجوز من الضان والثلث من المعز
 وهو قول ليعلى بن يوسف ومحمد بن السافعي ويجوز اخذ الذكر والاثنى والجوز الذي
 مضى عليه ستة اشهر واذا اشترى سائمة للتمارة وجبت زكوة التمارة
 وقال السافعي يزكيتها زكوة السائمة واذا اجتمع في النصاب نوعان الضان
 والمعز والبقر والجواميس والارباب والبعث اض وسطامن ذكر وفتر في المتعاقبات
 قتال هو ارفع الادون وادون الازفون والمتولد من الفهم والطبايعت في الام
 فكلت غنا وجبت فيه الزكوة وتكمل به النصاب وكذا المتولد من البقر
 الاهلي والوحشي وقال السافعي لا زكوة فيه **فصل في معرفة السائمة**
 السائمة هي الراعية التي يكتن بالمرعى وعن يدها ذك او كان الاغلب من شأنها
 ذكر والساعلم **باب صدقة الحملان والفضلان والعجاجيل**
 ليس في الحملان والفضلان والعجاجيل صدقة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال فيجب
 فيها ما يجب المسان وقال ابو يوسف فيها واحد منها وهو قول السافعي
 وتفسير ذلك خلت الرواية عنه في زكوة الفضلان روي عنه انه لا زكوة حتى
 تبلغ عدداً يجب فيها واحد منها لو كانت كباراً وهي مائة وعشرون فيجب فيها
 فصیل ثم لا يجب شئ حتى تبلغ عدداً يجب انسان من الكبار وهي ستة وسبعون
 وعلى هذا القياس مكي وفي رواية يجب في خمس منها الاقل من واحدة ومن
 سائة وفي العشرة الاقل من اثنين منها ومن سائتين وفي خمسة عشر الاقل من
 ثلث منها ومن ثلث شياء وفي رواية عنه ان في العشرة الاقل من واحدة منها
 ومن سائتين وهو الصحيح وفي رواية عنه يجب في الخمس خمس فصیل وفي العشرة
 خمساً وفي عشرين اربعة اخماس فصیل وفي خمسة وعشرين خصيل واذا اجتمعت
 الصغار مع المسان عدت بلافلاف وكان فيها ما في المسان اذا كان الواجب
 موجوداً ومثاله اذا كانت له مستتان ومائة وتسعة عشر جملاً اضرت المستتان

فان لم يكن

فان لم يكن فيها الامسنة واحدة اضرت عند ابي حنيفة ومحمد لا غير وقال ابو يوسف
 يؤخذ السنة ويؤخذ من معها جمل وعلى هذا القياس فصل البقر والابل والساعلم
باب صدقة السائمة واذا كان النصاب بين خليطين لا يجب
 فيه الزكوة وقال السافعي يجب اذا وجدت شرائط الخلطة وقال ابو يوسف
 اذا كانت سائمة مشتركة بين جليلين وبين اصدهما وبين اخر تسعة وتسعون
 سائمة فعلى الذي تم نصابه وذلك اربعون الزكوة وقال من لا يجب الزكوة والله اعلم
باب صدقة الخيل قال ابو حنيفة رحمه الله الخيل
 السائمة اذا كانت ذكوراً واناثاً ففيها الزكوة وتخير صاحبها فان شاء اعطى
 من كل فرس ديناراً وان شاء اعطى ربع عشر قيمتها واما الذكور الخالص
 الاناث الخالص ففيه روايتان في رواية يجب كما يجب في المختلط وفي رواية لا يجب
 وقال ابو يوسف ومحمد والسافعي لا يجب شئ والله اعلم **باب من وضع**
فيه الصدقة قال الله تعالى اغنا الصدقات للفقراء الآية وروي عن ابي
 حنيفة انه قال الفقير الذي لا سال والمسكين الذي يسال وهذا يدل على
 ان المسكين افقر وفاية ذلك يظهر في الوصايا واما العاملون فهم العمال
 الذين سغدهم الامام لجباية الصدقات فيعطونهم امرعلم منها وقال السافعي
 يعطونهم الثمن ولو هلك المال الذي في يدي العامل سقط حقه واجرد عن الزكوة
 وتحمل للعامل احده وان كان غنياً فاما المولف قلوبهم فهم قوم من المشركين كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم شياء ويتالفهم على الاسلام وقد سقط لوقوع
 الاستغناء عن تالفهم فاما المقاتل فهو عانة الكاتبين بالصدقة الغارمون
 فهم الذين لزمهم الدين وان كان في ايديهم مال واما قوله في سبيل الله قال ابو يوسف
 الماد به فقراء الخلاء وقال **باب من هو الحاج المنقطع** وقال السافعي يرفع
 الى الخازن وان كان غنياً واما ابن السبيل فهو المنقطع عن ماله ويجوز الدفع اليه
 وان كان له مال في وطنه واذا صرف اليه واصحح ان السافعي لا يجوز الا
 اذا صرف الي ثلثة من كل صنف ولا يعطى من الزكوة والداوان علا ولا ولداً
 وان سفل ولا يعطى زوجته ولا يعطى المرأة زوجها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يعطيه ولا ينفق الي عبده ولا مديرة ولا ام ولده ولا مكنته ولا يعرف
 في بناته مسجد وقطرة ولا يقفى بهما دين ميت ولا يقف عبداً ولا يجوز الزكوة

الا اذا قضى الفقير او يقضها من يجوز له قبض بولايت عليه كالأب والوصي
بقضاء للجنين والصبي وكذلك اقاربها اذا كانا في عياله وكذلك الاجنبي
الذي يعوله وكذا الملتقط يقبض للقطب ولا يعطيه منها غنيا ولا ولد غني اذا
كان صغيرا فان كان كبيرا فقيرا اجاز الدفع اليه وقال ابو حنيفة ومن جاز الدفع
الي امارة الغنى اذا كانت فقيرة وكذا البنت الكبيرة اذا كان ابوها غنيا
وروي عن ابي يوسف انه لا يعطى امارة الغنى اذا قبض لها بالشفقة ولا يجوز الصرف
الي عبد الغنى ومديره وام ولده ويجوز الصرف الي مكانه وروي عن ابي يوسف
انه يجوز صرف صدقة النقل الي الغنى ويجوز له الاخذ ولا يعطى كافرا ولو دفع
الزكاة الي فقير باجتهاد ثم تبين انه غني جاز عند ابي حنيفة ومحمد باتفاق
الروايات عنهما وقال ابي يوسف لا يحريه ولو صرف الي ابيه او ابنه ثم ظهر
له ذلك ذكرا في الاصل انه يجوز ذلك عند ابي حنيفة ومحمد وروي ابن شجاع
عن ابي حنيفة في الوالدين والولد والمروجة انه لا يجوز ولو دفع اليها شي
وهو يعلم ثم علم جاز على قول ابي حنيفة ومحمد على رواية الاصل وروي ابي يوسف
عنه انه لا يجوز ولو دفع الي ذمي ثم تبين انه مسلم جاز على رواية الاصل وروي ابي يوسف
عنه انه لا يجوز ولو دفع الي حرة جاز في رواية الاصل وروي ابي يوسف عنه انه لا يجوز
ولو دفع الي عبده او مكاتبه وهو لا يعلم ثم علم لم يجز في قولهم جميعا ولا يجوز ان يعطى
فقرا بني هاشم ولا اميرهم وبنو هاشم الذين يحرم عليهم الصدقة وهم آل عباس
والعقيل وآل جعفر وولد الحارث بن عبد المطلب وانما يحرم على هؤلاء
الصدقة الواجبة من الزكاة والعسور والنذور والكفارات فاما الصدقة
على وجه الصدقة والتطوع فلا بأس به وروي عن ابي يوسف انه يجوز صدقة
الاوقاف اليهم اذا استحوذوا الوقف ويجوز ان يعطى في الصدقة الواجبة
ما شاء من العروض وغيرهما من الدراهم والدنانير وقال المشافعي لا يجوز
اذا كان غير منصوص عليه واذا كان مال الزكاة مكيلا او موزونا فاعطى
من جنسه ما هو اجود منه وهو اقل من الواجب كيلا لا يخرج قدره من
الكيل مثاله اذا وجبت خمسة عليه خمسة اقفة من خضرة ردية فاعطى
قفيزين جيدين تبلغ قيمتهما قيمة خمسة اقفة لم يجز الاخر قدره من الكيل
ولكن الموزون على هذا فان كان المؤدي مثل الواجب الكيل ولكنه

منه هل يجوز دفع
صدق النقل للغني
ام لا

اردا منه سقطت عند الزكاة في قول ابي حنيفة وقال محمد يؤدي الفضل
وروي ابن سماع عن ابي يوسف انه اذا اعطى الفضة فان كان وزن
الفضة فيما دفع اقل لم يخرج حتى يعطى قدر النقصان فان يؤدي النهرجة
عن الجياد وان كان التفاوت لمعنى في الوصف فان يعطى الفضة
عن الخضوبة او الكرم عن المصوغ وقيمة المصوغ اكثر لصناعه جاز
وروي محمد عنه مطلقا انه يجوز من غير تفصيل وروي الحسن عن ابي حنيفة
ان الزكاة يجب في الدراهم النهرجة والتوف وفيما كان الغار عليه
الفضة اذا كانت ماتي درهم وان كانت ستوق لم يستلج للتجارة لم يجب
الزكاة حتى تبلغ ما يكون فيها من الفضة ماتي درهم وان كانت للتجارة فان
بلغت قيمتها ماتي وجبت الزكاة وكذلك الفلوس ولو ادي الدراهم
الجياد عن النهرجة والجياد اقل منها وزنا لم يخرج قدره وقال ابن جابر
بقدر القيمة وذكر في الجامع الكبير لو اعطى شاة سمينة تبلغ قيمتها
قيمة شاتين وسط جاز عشائين واذا كان له اناء فضة وزن مائتان وثمانين
ثلث مائة فان زكى من عينه تصديق بربع عشرة على الفقير فيشاركه
فيه وان ادي من قيمته عدل الي خلاف الجنس وهو المذهب ولو ادي
خمس من عين الاناء سقطت عند الزكاة في قول ابي حنيفة فان ادي
من الذهب ما تبلغ قيمة خمسة دراهم من عين الاناء لم يخرج في قولهم والنية
معتبرة في اخراج الزكاة ولو تولى ان يؤدي الزكاة فجعل تصديق اخر
السنه ولم يحضر لم يخرج فان افزها للزكاة فتصدق قال ارجوا ان كرهه ولو
تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة اجزاء عن الزكاة استحسن ابي يوسف
انه اذا نوى ان تصديق بجميع المال فتصدق شيئا فشيئا اجزاء وان لم تستبق
النية لم يخرج وضمن الزكاة ولو تصديق ببعض ماله لا ينوي الزكاة لم يخرج عن زكاة
ذلك البعض ويجب عليه ان يزكى الجميع في قول ابي يوسف وقال محمد سقط
عنه زكاة ما تصديق به ولو تصديق بخمس نوي بها الزكاة والتطوع
جازت من الزكاة في قول ابي يوسف وقال محمد يقوم من التطوع ولا بأس
بان يعطى الزكاة من له مسكن وخادم واثاث منزله وسلاحه وثياب
بدنه وكتب العلم ان كان من اهله وتحمل للفقير الكسوة اخذ الصدقة

مكان الفضة في

النية في

ويكره له الطلب وقال الشافعي لا يحل والله اعلم **باب زكاة الدين**
الدين على مراتب عندنا في حيفته فمنها ما يملك بغير فعله كالمراث
ولا زكاة فيه حتى يقبض وتحويل عليه الحول وكذلك الوصية ومنها ما يملك
ببلا عا ليس بمال كالدين والمهر وبديل الخلع والصلى عن دم العبد ومال
الكتابة ولا زكاة فيه حتى يقبض وتحويل عليه الحول ومنها ما هو بدل عن
مال ليس للتجارة كمنزعة عبد الخدمة وفيه روايتان في رواية الاصل اذا قبض مائة
درهم زكى لما مضى وفي رواية لا زكاة حتى يقبض ويحول عليه الحول قال وهو
الصحيح ومنها ما هو بدل عن مال التجارة كمن عبد التجارة وما استبد
والزكاة واجبة ولا يجب الاخراج حتى يقبض ويحول عليها وقال ابو يوسف
ومحمد المديون كلها سواء وهي سبب لوجوب الزكاة ويجب الاخراج بقدر
قليل لا كان او كثر الا الدية وبديل الكتابة فلهما ليسا بسبب حتى يقبض
وتحويل عليه الحول وهذا اذا لم يكن له مال غير الدين فاما اذا كان له مال فما
قبض فهو بمنزلة الغايبة الي ما عنده ولو تزوجها على سائمة باعيانها فالاختلاف
فيه كالاختلاف في الدين على ما ذكرناه **باب المال**
الذي يتقي ثم يقدر عليه قال اذا كان له على انسان دين فمضت
عليه احوال وهو جاد ثم اقر به لم يجب عليه زكاة ما مضى وكذلك المال المنصوب
وقال زفر الشافعي يجب الزكاة وان كانت له بيتة على الجاهل فم يقيم حتى
مضى الحول فقد روي عن محمد انه لا زكاة عليه وان كان القاضي يعلم بالدين
فعليه الزكاة ولو ان الخدم كان يقر في السر ويخفي في العلانية فلا زكاة فيه
وان كان له دين على معسر مقرب وجب له الزكاة وقال الحسن لا زكاة فيه
والفضالة والاسورة والمال المدفون في غير حرز وما اذا خفي مكانه فهو اموال
ضمار ولا زكاة فيها وان كان في حرز يجب فيها الزكاة وروي عن محمد فيمن
اودع رجلا لا يعرفه فهو بمنزلة الضار كالمدفون في المغارة وان كان يعرفه
ونسبه فهو كالمدفون في الحرز وان كان الدين على معسر قد فلسه الحاكم ففيه
الزكاة في قول لي حيفة ولي يوسف وقال محمد لا زكاة فيه والساعى بالصواب
باب هلاك مال الزكاة اذا هلك المال بعد وجوب
من غير حقدي منه باستهلاك سقطت الزكاة وقال الشافعي اذا فرط

ما يقبض

في الاداء بعد التمكن منه يضمن وكان ابو الحسن يقول اذا طالبه الساعى بالزكاة
فلم يدفع اليه حتى هلك ضعه وقال لي سهل النخاسي من اصحابنا لا يضمن
وهو اسر وقال حيفة ولي يوسف الواجب يتعلق بالنصاب دون العفو
حتى لو هلك العفو وفي النصاب بقي الواجب قال محمد وزرير يتعلق بهما
وذكر في الجامع الكبير اذا كان له اربعون من الابل فملك منها عشرون
في البقي اربع شياه عند لي حيفة وقال لي يوسف يجب عشرون حرزا
من سبعة وثلاثين حرزا من استلبون وقال محمد يجب نصف بنت لبون
ولو كانت له مائة واحد وعشرون من الغنم فملك منها احدى وثلاثون
وذكر في الجامع ان في الباقي شاة في قول لي حيفة وقال لي يوسف حرزا
من مائة واحد وعشرون حرزا من شاتين وروي لي يوسف غنم
حيفة مثل قولها قال لي الحسن وهو الصحيح ولو كانت له خمس
وعشرون من الابل فملك منها عشرة فقياس رواية محمد عن لي حيفة
انه يجب في الباقي ثلث شياه وعندهما ثلثة اخماسا بنت فياض واذا
كانت له مائة درهم قال الحول ثم ورث مائة وخمسة مائة ثم هلك نصفها سقط
نصف الزكاة ولو ربح في المائتين بعد الحول مائة ثم هلك نصفها لم يسقط
بقي والساعى **باب المال يكون لاصي والمجنون**
لا زكاة في مال الصبي والمجنون وقال الشافعي يجب وان كان الجنون اصليا
ثم افاق فعند لي حيفة يعتبر ابتداء الحول من حين الافاقة واذا طري
الجنون فلن اسقط سنته سقط وان كان اقل من ذلك لم يسقط وروي
عن لي يوسف انه اعتبر الافاقة في اكثر السنة وروي عنه انه اذا
افاق ساعة من الحول وجبت الزكاة وهو قول محمد والذي جئنا ويتفق
عنه الصبي وان ارتد عن الاسلام بطلت عنه الزكاة وكذلك
فيما مضى من الاحوال وهو مرتد فلا زكاة عليه وقال الشافعي الزكاة
لا تبطل واذا مات وعليه الزكاة سقطت بموته وقال الشافعي
لا تسقط واذا مات في خلال الحول انقطع الحول وقال الشافعي يبنى
الوارث عليه والله اعلم بالصواب **باب تقبيل الزكاة**
يجوز تقبيل الزكاة قبل الحول اذا ملكه نصيبا وقال مالك لا يجوز ولا يجوز التحمل

مسألة من ادى زكاة
بغير هل عظم الله

واذا ارتد ما

قبل ملك النصاب ولو ملك نصاباً واحداً وعلى زكاة نصب كثيرة جاز في قول علمائنا
 وقال من لا يجوز وإنما يجوز التجهيل إذا بقي النصاب في ملكه إلى آخر الحول
 أو بقي بعضه وكمل في الطريق فاما إذا هلك الكل ثم استعاد ما يتبعه من
 ما جلي عنها فلا يقرب الجلي في تمام نصاب واحد وبما أنه إذا جلي شاة
 من أربعين قال الحول وعنده تسعة وثلاثين فلا زكاة عليه وذكر في
 الزيادات أن كان صرف إلى الفخار وقعت نفلاً وإن كانت قايمة بعينها
 في يد الإمام أو الساعي وورثت شياء ما عتده قبل الحول أخوها
 ولو كان الكل قائماً في يد الجلي فأي شيء في يد الإمام وقع الجلي زكاة
 عن الكل وإن باعها الإمام لنفسه فممنها والمثل له وإن باعها ليقصد
 ببيعها زكاة عليه المثل وقال في الشافعي يملك النصاب بما جلي وإذا
 استسلف الإمام الزكاة فملكته في يوم لم يضر وإن دفعها للإمام إلى
 فقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز عز الزكاة وقال الشافعي يسترد
 الإمام إلا أن يكون سائر الفقير من ذلك المال ولو كانت عنده دراهم و
 دنانير وعرض فجعل زكاة جنس منها فملك جاز الجلي عز الباقي ولو
 كانت السوايم مختلفة أربعون شاة وخمس من الإبل فجعل شاة غرض
 النصابين ثم هلك في بيع المؤدي عز الباقي ولو جلي عشر الأرض بوقت
 الزراعة قبل النبات أو جلي عشرة النخل قبل أن تطلع جاز عز الباقي
 وقال محمد لا يجوز والله أعلم **باب ما جلي النصاب**
 وإذا امتلأ العاشر بمال الزكاة ووجد شرادها أخذ منه ربع العشر
 وكان ذلك زكاة ولا يأخذ من النصاب والعبد المأذون وكان له حصة
 أو لا يقول يؤخذ من المضارب ثم ربح ورجوع في المضارب ربح
 في العبد المأذون ولو امتلأ على العاشر ببعض النصاب وأخبر أنه
 غير مالك لتمامه لم يأخذ منه شيئاً ولا يأخذ من المسلم والذي في الحول
 أكثر من مرة واحدة فاما الحزبي فكلما عاد إلى دار الحرب ثم خرج إليها
 أخذ منه العشر وإذا ما الذي لم تجارة أخذ عشر عنها ولا يعسر التجار
 وإذا ادعى المسلم والذي أنه دفعها إلى عاشر آخر في تلك السنة فالقول
 قوله ويستحق على ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يستحق

وروي أنه لا يقبل قوله إلا أن يأتي بالبرأة وكذا إذا ادعى أن عليه ديناً
 أو لم يحول عليه الحول وكذلك الذي فاما الحزبي إذا قال على دين
 أو لم يحول الحول أخذ منه فأن كان معه ما ليس فقال هو لا أو لا دي
 أو صهاصت أو لا دي فالقول قوله وإن قال هم مدبرون لم يلتفت
 إليه ويؤخذ من أهل الحزبي مثل ما يأخذ من المسلمين إذا علم ذلك
 وإن لم يعلم أخذ منه العشر ويؤخذ من بني تغلب ضعف ما يؤخذ
 المسلمين وإذا امتلأ على العاشر بما لا يبقى حوله مثل الفاكهة وفواكهها يأخذ
 منه شيئاً في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يعشر وإذا عاد
 الحزبي إلى دار الحرب ولم يعلم بها العاشر ثم خرج ثانياً يأخذ بما مضى
 فاما المسلم والذي إذا امتلأ على العاشر فلم يعلم بهما ثم علم في الحول
 الثاني أخذ منهما والله أعلم **باب العاشر**

قال أبو حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجته الأرض مما يتغابيه النما
 قليلة وكثيرة فاما الحطب والقضيب والحشيش فلا عشر فيه
 وليس في التبن والسعف عشر وقال أبو يوسف ومحمد لا يجب
 في أقل من خمسة أو سق أو سق ستون صاعاً من الجوز والتمر
 ولا يجب في الخضروات والرقاب وروي عن أبي يوسف أنه أوجب في البصل دراهم وعشرة
 ولا عشر في المشايح كالحنا والورد والوسمة وروي
 عن أبي يوسف أنه أوجب في الحناء والورد التي لا تصلح للزراعة
 لربا البليغ وما استبه ذلك فلا عشر فيه وروي عن محمد أنه لا عشر
 في التين والأجاص والكمثرى والقفاح والخوخ والبنو والمشمش وروي
 عن أبي حنيفة أنه أوجب في التين والفسق وذكر في الأصل في قصب
 الدريرة الحشر وكذلك قصب السكر والحصر والكتان إذا بلغ
 القوطم والحب خمسة أو سق يجب العشر وفي قصب في الحصر
 والكتان على سبيل التبع ولا شيء في القنب ويجب فيه ولا يجب
 فيما هو من جملة الأدوية ويجب فيها هو من جملة الجوز ويؤخذ
 العشر من الأراضي العسرة إذا كان المالك مسلماً صغيراً أو كبيراً أو غنياً
 أو مكاتباً ولو اشتري الأرض عشر حاز وعليه الحراج في قول أبي حنيفة

ما يطلب
 في كل جريب بصل
 للطاب خمسة دراهم وفي
 الجريب الكرم عشرة
 دراهم وفي أرض
 الزعفران والبستان
 بقدر ما يطبق إلى نصف
 الخارج مقدار الطاقة
 والبستان كل هو طافيه
 ما وسطه لا شيء في
 الأشجار التي لا تثمر
 الحناء شيء فإن كان
 الكزبرة شيء فإن كانت
 كرم نقل من أرضها في
 الفناء لا شيء ولا في
 من الخلد

وقال ابو يوسف يضاعف عليه العشر وقال محمد بن عيسى وعنه واختلفت
 الرواية عن محمد بن يوسف في موضع هذا العشر فذكر في السير انه يوضع موضع العشر
 هذا كرواية اخرى انه يوضع موضع الخراج واذا اشترى المسلمون ارضا
 عشرية ففعلوا عشرتها في قول ابي حنيفة بن ابي يوسف وقال محمد بن عيسى
 ولو اسلم المسلمون ارضا او باعها من مسلم لم يتخير العشران في قول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف يتخير في عشر واحد في قول ابي حنيفة من ذبح
 فعليه العشران وروي الحسن بن علي بن حنيفة ان عليه الخراج ولو باع المسلم
 من الذبيبة ارضا عشرية فاجزها مسلم بالشفقة فعليه العشر
 وما لا يدخل في الكيل كوا القطن والزعفران فعند ابي يوسف يعتبر قيمته
 ففي العشر ابلغت قيمة خمسة اوسق من اذني ما يوسق وقال محمد
 يعتبر خمسة اعدادا علما يقدر به ذلك الشيء في القطن خمسة اجمال
 وفي الصل خمسة افرق وفي الزعفران خمسة امثال وما يستقته السماء او سقى
 سيقا في العشر وما سقى بغرب او دالية او مائية فعليه نصف
 العشر واذا سقى في بعض السنة سيقا وفي بعض ابدالية فالمعبر هو
 الاغلب ولا يجتمع والخراج في ارض واحدة وقال الشافعي يجتمعان ولو اشترى
 ارض عشر او خراج للثارة فيها العشر او الخراج دون زكاة القارة وروي
 عن محمد بن ابي حنيفة في العشر والزكاة في الايجاب ولو استاجر ارضا عشرية
 فالعشر على رب الارض في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن
 العشر على المستاجر واما المستجير اذا زرع فعليه العشر وروي ابي
 المبارك عن ابي حنيفة انه اوجب على المعير واما الخاص اذا زرع
 فان تقصت الزراعة الارض عن المقتضى وعلى رب الارض العشر وان
 لم يتقص فلا عشر على رب الارض والله اعلم **باب ما يفي**
بعضه الى بعض مسائل هذا الباب تفريعات مذهبية واذا
 اخرجت الارض العشرية جوبا فختلفت ولم يبلغ كل نوع منها
 خمسة اوسق فعلى ابي يوسف في ذلك ثلث روايات احدها لا يجب
 شئ حتى يبلغ كل صنف نصابا وفي رواية كل نوعين الا يوزعوا صدها
 بالارض متغاضلا كوا انواع الحنطة يفي البعض الى البعض وما يوزع

بالاخر متغاضلا لا يفي وهو قول محمد بن عيسى عن ابي حنيفة في وقت
 يفي بعضه الى بعض وان اختلف اجناسه وان لم يدر في وقت واحد
 لم يفي وقال ابو يوسف اذا كان للرجل ارض فختلفت في رسايق فلفظة وان
 كان العامل واحد يفي ويأخذ وان اختلفت العمال لم يكن لاصل المعاملين
 مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المالك فيما بينه وبين الله تعالى فاطب
 بالاداء واذا اخرجت الارض المشتركة خمسة اوسق ففيها العشر وروي
 الرواية عن ابي يوسف وروي عنه انه لا يجب وهو قول محمد والله اعلم
باب ما يجب لصاحب الارض
 ويؤخذ العشر من جميع ما اخرجت الارض ولا يجتب لصاحب الارض ما انفق
 من سقي وحجارة واجرة حافظ وما هلك من المال بعد وجوب الحق
 بغير فعل المالك سقط عنه تقدره وعندنا هلك من النصاب في
 من يعتبر النصاب ووقت الوجوب عند ابي حنيفة عند ظهور الثمر وعند
 ابي يوسف عند الادراك وعند محمد عند استحكامه وبصفتة وحصوله
 في الخطابى وغرة هذا الاختلاف على قول ابي حنيفة يظهر في الاستهلاك
 فاذا يستهلك بعد الوجوب يكون مضمونا عليه وما كان قبله فلا وعندنا
 يظهر في حق هذا الحكم وفي حق تكميل النصاب وقال ابي حنيفة ما اكل من الثمرة
 او اطعم صنف عشره عن ابي يوسف انه لا يفي ولكنه يعتبر في تكميل الاوسق
 والله اعلم **باب معرفة ارض العشر** ارض العرب
 كلها عشرية وهي من عذيب الى مكة وعدن الى ابي هريرة في اقصا اليمن
 وارض السواد كلها خراجية وهي من عذيب الى حلوان وكل ارض
 فتمت عنوة وقسمت بين المسلمين فهو ارض عشرية وكذلك كل ارض
 اسلم عليها اهلها وكل ارض فتمت واقرا اهلها عليها او صالحهم
 فهو ارض خراج وما احياء المسلمون والله **باب ما يفي**
 كان من حيز ارض العشر فهو عشرية وان كان من حيز ارض الخراج فهو
 خراجية وقال محمد بن ابي حنيفة ارض العشر في عشرية وان كان بقاء الخراج
 فهو خراجية والله اعلم **باب زكاة العسل**
 العشر واجب في العسل ان كان في ارض العشر وان كان في ارض الخراج فلا

ملا
 وقت وجوب العشر

عشر فيه وقال الشافعي لا يجب فيه شيء ثم عند أبي حنيفة يجب في قليله وكثيره
وروي عن أبي يوسف إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أو سبعة فففيه العشر وروي أنه
قدرة خمسة أمنا وروي أنه قدره بعشر فرب وقال محمد إذا بلغ خمسة أراق
ففيه العشر وما يبق من المعدل والفاكدة في الجبال ففيه العشر في قول أبي حنيفة
وقول أبي يوسف لا يجب والله أعلم **باب العتق**
الركان ما يستخرج من الأرض ثلثة أنواع منها ما ينطع بالذار كالذهب
والفضة والكنز والبرصاوي وفي خمسة الجنس وقال الشافعي في الذهب
والفضة ربع العشر والثاني ما كان مائعا كالغار والنفط ولا شيء فيه ويجب
الخامس في الموضع الذي يتأق فيه الزراعة والثالث ما ليس بما يج ولا يسطع بالنار
كالجص والنفرة والياقوت والغيرونج فلا شيء وأما الرقيق ففيه الخمس في قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا خمس فيه وأما المدفون ففيه الخمس والمسلم
والذي والصبي والعبد والمكاتب فيما يجرون من المعدن والركاز سواء وأما
الحجر المستامن إذا عمل بغير إذن الإمام لم يكن له شيء وإن كان عمل بأذنه
فله ما سطر وإذا وجد المسلم المستامن في دار الحرب كثر في دارهم رقه عليهم
وإن وجد في الصلح فهو له ولا خمس فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر
كالعبر واللؤلؤ في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ففيه الخمس والذهب
والفضة إذا استخرجت من البحر فلا شيء فيها وقال أبو حنيفة
ومحمد إذا وجد ركازا في دار فهو لصاحب الحظ وقال أبو يوسف هو للواجد
والخمس واجب بلا خلاف ولو وجد في داره معدنا فهو له ولا خمس فيه في قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد هو لصاحب الملك وفيه الخمس وكذلك الجبل
في المعدن إذا وجد في أرضه في ولاية الذكوة من الأصل وفرق في الجامع الصغير
بين الأرض والدار فأوجب في الموجود في الأرض الخمس ولم يوجب في الدار والله أعلم
باب صدقة الفطر ولا يجب صدقة الفطر
الأعلى حر مسلم غنى والغنا هو أن يكف بضائبا أو قيمته قيمة انصاف
فاضلا عن مسكنه وأثاثه وثيابه على نحو ما يعتد به في الصدقة وقال الشافعي
يجب على الفقير إذا كان يكف فك زيادة على قوت يومه وقال أبو حنيفة
وأبو يوسف يجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان له مال ويؤدي الولي

من مالها وقال محمد لا يجب في مالها وإنما يجب على الأب إذا كان غنيا وروي
عن محمد في بلغ مجونا أن الصدقة على أبيه وإن كان مفقرا من جن لم يجب
على أبيه ولا عليه ويخرج عن نفسه ورقيقه ومعتقه وأمهات
أولاده وعن مالك الكفار وقال الشافعي لا يؤدي إلا غير المسلم ويخرج
عن ولده الصغير إذا كان فقيرا ولا يخرج عن الكبير العاقل وإن كان في عياله
وقال الشافعي إذا كان ذمنا مفسرا فهو بمنزلة الصغير ولا يخرج عن
أبيه وإن كان في عياله ولا عن زوجته وعن أبي يوسف أنه لو خرج
عن زوجته وأولاده الكبار لم يكن هم في عياله إخراجهم وإن لم يأمروه
ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن رقيق مكاتبه ولا يجب على المكاتب أيضا
معتق البعض عند أبي حنيفة بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة الحر والله أعلم
فصل في قدر الواجب قال أصحابنا نصف صاع من بر
أو صاع من تمر أو شعير وقال الشافعي صاع من بر فأما الزبيب
فقد ذكر في الجامع الصغير نصف وروي عن أبي حنيفة أنه صاع وإما دقيق
الحنطة وسويقها فهو كالحنطة ورقيق الشعير وسويقه كالشعير وقال
الشافعي لا يجوز وروي عن أبي يوسف أنه قال الدقيق أحب إلي من الحنطة
والدراهم أحب إلي من الدقيق ويجوز أداء القيمة في جميع ذلك وقال الشافعي
لا يجوز وكوزان يعطى ما يكف عن أحد جماعة من المساكين ويعطى ما يكف
عن جماعة مسكينا واحدا فإن شاء فرق وإن شاء جمع والصاع مائنة
ارطال بالعراق عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي
خمس ارطال وثلاث وهو صاع أهل المدينة وروي عن أبي حنيفة أنه إذا
وزن مائنة ارطال وأدي حاز وقال محمد لا يجوز الأكيلا وذكر الطحاوي
أن الصاع مائنة ارطال فيما يسوي كيله ووزنه وهو الحدس والزبيب
وإذا كان المعبد بين الشريكين فلا صدقة على واحد منهما وقال الشافعي
عليهما وإذا كان عدد من العبيد بين شريكين فلا صدقة عليهما عند أبي حنيفة
وأبو يوسف وقال ومحمد يجب على كل واحد منهما حصته بالقسمة من العدد
لو قسم **فصل في وقت الوجوب وقته بعد طلوع الفجر الثاني**
من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك فلا وجوب ومن ولد أو أسار قبله وجب

منه وما اوجب الغسل الا ان يكون عن فكر ونظر اقاماً وصل الى الجوف فانه يطر
عند لي حنيفة سواء كان من الغم او الحقة وما وصل الى الجوف او الدماغ من
غير الخارق نحو ان يصل من جراحة فانه يطر عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
لا يطر واما التي فان لم يلا الغم يطر وروي الحسن عن لي حنيفة نصاً
وذكر في الاصل انه يطر من تنجيس اذ املاء الغم وان كان بفعله افطروا
عليه يطر وان قاء بلغم لم ينقض الصوم في قول لي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
ينقض ولا كفارة في التي وان ذرعه التي ملاء الغم ثم عاد بغير فعله لم ينقض
صومه في قول ابو يوسف وقال محمد ينقض وان كان اقل من ملاء الغم فعاد بغير فعله
لم ينقض بالاتفاق وان عاده فكذلك في قول ابو يوسف وقال محمد ينقض وان
تقيماً متجداً اقل من ملاء الغم لم ينقض صومه في قول لي حنيفة وروي يوسف اي
استقوا وان اعاد فمضى لي يوسف روايتان واذا وصل الذباب الى جوفه لم يطر
وهذا استحسان وان قطع برمج فان نزع لم يطر وان بقي الصبح فطره واما الغبار
والدخان وطعم الادوية اذا وجد في خلقه لم يطره ولو ابتلع ما بين اسنانه لم يطر
وعزى يوسف انه اوجب القضاء في الكفارة وقال زفر يجب القضاء والكفارة
ولو حو ريقه في فمه ثم ابتلع لم يطره ولو وصل الى الدماغ السعوط والاقطار في الاذن
افطر ولو استعط لبلاخ في نهاره لم يطره والحيض والنفاس يبطل الصوم وكذلك
الانزال عن مباشرة وكذلك التقييل او المباشرة اذا انزل وكذا لو التقي
الختان لم ينزل ولو انزل عن تفكر ونظر تبطل صومه ولو اتحل لم يطره وان
وجد طعمه في خلقه ويكره ان يزوق او يعض ولا يطره الا ان يصل الى جوفه
ولو ثاب فوقعت قطرة ماء في خلقه او صب في خلقه وهو نام او كان
مكرها فسد صومه وقال الشافعي لا يفسد في المكره وقال زفر لا يفسد
في الذلج والله اعلم **باب العذر الذي يجوز فيه**

الرج ما

بالت

الفطر الصوم للمسافر افضل والفطر رخصة ولو سافر بعد دخول رمضان جاز
له الفطر ومن افطر لعذر وهو يقدر على القضاء او تركه في باقي عمره
فعليه القضاء على التراخي ولو اخر قضا رمضان حتى دخل رمضان اخر فلا فدية
عليه واذا خافت الحامل والمرضع على انفسهما او على ولدهما جاز الفطر
وعليهما القضاء دون الفدية واما الشيخ الثاني فيطر ويغذي يطعم عن كل يوم

مقدار صدقة الفطر والسفر الذي سمح الفطر ما شئ القصر والمريض الذي
يبيح الفطر ما يخاف منه المصحة او زيادة المرض واذا استدلم السفر والمريض
حتى مات فلا قضاء عليه ولو زال العذر بالصحة والاقامة وجب القضاء
وان مات ولم يسم فعله ان يؤصي ان يطعم عنه لكل يوم مسكين ويعتبر من الثلث
فان لم يؤص وتزوجوا جاز وان لم يتزوجوا لم يلزمهم وقال الشافعي يلزمهم ولو صح
المريض اياماً مات لم يسم القضاء بقدر ما صح وذكر الطحاوي هاهنا
خلافاً والقبيح ان لا خلاف هاهنا وانما الخلاف في المريض اذا نذر
صوم شهر فان مات قبل ان يصوم لم يلزمه شيء وان صح يوماً لم يسم
ان يؤصي بجميع الشهر في قول لي حنيفة وروي يوسف وقال محمد يلزمه بقدر ما
صح ولو اغمى عليه شهر رمضان او بعضه فعليه قضا ما اغمى عليه ولو جرت
رمضان كله فليس عليه القضاء ولو افاق في شيء منه قضا ما مضى وقل
الشافعي لا يجب القضاء ولا فرق بين الجنون الطارقي والاصلي ومن
اصحنا من فرق فقال بان الجنون الاصلي اذا افاق في بعض الشهر لم يلزمه
قضا ما مضى وهو رواية عن محمد وروي عن لي يوسف انه يجب القضاء
استحساناً واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في خلال الشهر لم يلزمها قضا
ما مضى ولا قضا اليوم الذي زال فيه الصبا والكفر وروي عن لي يوسف
انه اذا زال قبل الزوال فعليهما القضاء وان كان بعد فلا قضاء ولو اغمى
عليه في ليلة من رمضان او في يوم منه فاقاق قبل الزوال ونوي ذلك اليوم
اجزاه وكذلك الجنون والله اعلم **باب الصوم المتتابع**
كل صوم او جنبه الله تعالى او نطق عليه الرسول صلى الله عليه وسلم تجزى الا ان كان
من صوم الظهار والقتل وكفارة الفطر وكفارة اليمين واما قضاء رمضان وصوم
المتع به وكيف ما كان ولو نذر صوم شهرين لم يطر بهما المرة في صوم
قضاوه خاصة ولو اوجب شهر متتابعاً غير متعين فافطر يوماً استقبل واذا
حاضت المرأة في صوم الشهرين لم ينقطع التتابع واما في صوم كفارة اليمين
يستقبل وروي عن محمد انها لو صامت شهراً لم يطر بها حاضت ثم ايست من الحيض
استقبلت وروي عن لي يوسف انها اذا حبلت في الشهر الثاني سنت ولو نذر
صوم سنة متتابعة فافطر في يوم العيد وايام التشريق لم يجب الاستقبال

باب ما يكره في الصوم ويكره مضغ العلك
ولا تيفط قبل هذا اذا كان معي نافعاً اذا كان عليك نام ولم يجد قنبره يظفر
ولا يابس للمرة ان يضع لحيه اطعاماً اذا لم يجد منه بذا ويكره ان يزوق شيئاً
بلسانه ولا يابس بالسواك الدطب والميا يس وان يغرم في الماء وقال الشافعي
يكره في اخر النهار وقال ابو يوسف يكره البلول ولا يكره الاخضر ولو سافر نهاراً
فلا ينبغي له ان يظفر اذ دخل مصر يوي فيه الاقامة كره ان يظفر وان كان
يكره ان لا يظفر دخول المصر حتى تغيب الشمس فلا يابس بالظفر ولا يابس للصائم
ان يقبل او يباشر اذا من على نفسه ما سوى ذكره روي الحسن عن علي بن حنيفة
انه كره المعانقة والمباشرة والمصافحة وقال ابو يوسف يكره ان يعضض
لغير الوضوء ولا يابس للوضوء وكره لبس حنيفة الاغتسال والاستنشاق وصبت
الماء على الرأس والتلفف الثوب وقال ابو يوسف لا يكره ولا يكره الحجامه
للصائم ولو شرب في الصوم على ظن انه عليه ثم يتبين انه ليس عليه فالاولي
ان يعضض فيه وان افطر فلا قضاء عليه وقال زفر جيب القضاء وذكر الطحاوي
في الصلوة المظنون ان في قول لي حنيفة مثل قول زفر ولا يابس بقضاء رمضان في
العشر ويستحب تحجيل الافطار اذا غربت الشمس
كل من سقط عنه الصوم لعذر في اول النهار ثم زال العذر يؤثر بالصوم شبهها
بالصائم كالحائض فطر والصبي ببلع والكافر يسلم والجون ينيق والمسافر يقيم
وقال الشافعي في الحائض اذا ظهرت لا يلزمها الامساك ولو كانت طاهراً في اول
النهار ثم حاضت لم تجب الشهة والله اعلم **باب ما يكره في الصوم**
التي يكره فيها الصوم اجموعوا على كراهية الصوم في العيدين وايام
التشريق ولوصام في هذه الايام كان صائماً مشيماً وقال الشافعي لا يكون
صائماً ولو نذر صوم هذه الايام صح نذره وقال زفر والشافعي لا يصح
نذره وروي بن المبارك عن علي بن حنيفة انه لا يلزمه بالنذر شيء وهو رواية
عن علي بن يوسف عنه ولو شرب في صوم هذه الايام ثم افسده لم يلزمه القضاء
في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ونحوه يجب القضاء ولا يجوز صوم المتعة
في ايام التشريق ويكره ان يصوم يوم الشك بنية من رمضان ولا يكره بنية
التطوع ولا يابس بالصوم قبل رمضان بيومين او ثلثة وقال ابو يوسف

وانه

نقله

كانوا يكرهون ان يسعوا رمضان صائماً خوفاً من ان يلحق بالفريضة وورد
النهي عن صوم الوصال وهو ان يصوم ولا يفطر ونهى عن صوم الصمت
وهو ان لا تكلم ولا يابس بصوم يوم الجمعة وقال ابو يوسف جاء حديث
في كراهية الا ان يصوم يوماً قبله او بعده ويكره صوم يوم النور والمهرجان
اذا تعمد وعليه يوسف انهم كانوا يستحبون صوم ايام البيض وكره بعضهم
توقيت الصوم والله اعلم **باب الكفارة** بالكفارة بالافطار في نهار رمضان ويجوز القضاء
معها وان وطئ في الدب فعليه الكفارة وروي الحسن عن علي بن حنيفة
انه لا يجب وان اتى بهيمة فلا كفارة عليه ويجب عليه القضاء ان اتزل
ولو اكل او شرب على وجه التعدي او التداوي فعليه القضاء والكفارة
وقال الشافعي لا كفارة وان ابتلع حصة وما اشبهه فعليه القضاء
ولا كفارة وان ابتلع جوزا يابساً او لوزة فلا كفارة عليه وكذلك اذا كان
عجيناً او ابتلع دقيقاً وان فصح حنطة فعليه الكفارة وان ابتلع اهلحة
ففيه روايتان وان اكل الطيب الارمني ففيه الكفارة ولو ابتلع لوزة رطبة
او بطيخة صغيرة فعليه الكفارة وليس كذلك الجوزة الرطبة وروي عن علي بن
انه اذا مضغ الجوز اليابس او اللوزة حتى وصل المضغ الى ما في جوفها ففيه
الكفارة ولو اكل كافوراً او مسكاً او زعفراناً فعليه الكفارة ولو اصابه جنبا
في رمضان فصومه تام ولو طلع الفجر وهو موقف فزجر مع الطلوع او كان
يشرب الماء فقطعه او التقى اللقمة فصومه تام وقال زفر يفطر في الجماع
دون الكل وعلى هذا الاختلاف الناسي اذا تذكر فزجر مع الذكر
وان طلع الفجر وهو خالط فبقي فعليه القضاء ولا كفارة عليه وكذلك
اذا جامع ناسياً فذكر فبقي وروي عن علي بن يوسف انه اذا بقي بعد طلوع
الفجر فعليه الكفارة وان بقي بعد الذكر فلا كفارة وسقط الكفارة بالشبهة
نحو ان يتسبح على ظن ان الفجر لم تطلع فاذا هو طالع ولو اكل او شرب او جامع
ناسياً او ذرعه التقى فظن ان ذلك يفطر فاكل بعد ذلك متعمداً فعليه
القضاء ولا كفارة عليه وقال محمد الا ان يكون بلغه الخبر ولو احتج
فظن ان ذلك يفطر فاكل فان لم يبلغه الخبر الوارد فيه او بلغه وعك

استغنى سأن خبر من فعلية الكفارة وإن لم يبلغه النسخ أو استغنى فافتى بالنظر فلا كفارة عليه وروي عن أبي يوسف أنه إذا أفطر الحديث فعليه القضاء والكفارة ولو لمسلم أو قبلها فظن أن ذلك فطره فافطر بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إلا إذا تأول حديثاً أو استغنى فقيهها وإن أخطأ الفقهاء أو كان الحديث خطأ ولو دهن سأن به فظن أن ذلك فطره لم يعتبر طهره سواء استغنى أو لم يستغنى وكذلك لو اغتاب إنساناً فظن أن ذلك فطره لم يعتبر طهره ومن أصبح في رمضان لا ينوي الصوم فأكلى أو شرب فلا كفارة عليه وقال زفر يجب الكفارة وقال أبو يوسف إن أكل قبل الزوال فعليه الكفارة وإن أكل بعده فلا كفارة وروي الحسن بن علي حنفية فيمن نوى قبل الزوال ثم جامع في بقية يومه أن لا كفارة عليه وإن طأ وعت المرأة في الجماع وجبت الكفارة وقال الشافعي في أحد قوليه لا يجب ولو أفطر رمضان واحداً فعليه كفارة واحدة إلا أن يكون كفر غير الأول فيلزمه كفارة أخرى وقال الشافعي يجب لكل يوم كفارة ولو أفطر في رمضان فاستهوى ران عليه لكل فطر كفارة وإن لم يكفر وقال محمد بن يونس كفارة واحدة ولو أفطر في ثلثة أيام من رمضان فلعنت لا أقل ثم للثاني ثم للثالث كذلك فاستحقت المرقبة الثالثة فعليه كفارة لليوم الثالث وإن استحقت الثانية أيضاً فعليه كفارة واحدة لليوم الثاني والثالث وكذلك إذا استحقت الأولى خلعت الثانية والثالثة فلا شيء عليه والله أعلم **باب الشهادة على روية**
اللال إذا غم على الناس هلال رمضان أكلوا عدة شعبان ثلثين يوماً ثم صاموا وكذلك إذا غم عليهم سؤال أكلوا ثلثين يوماً ثم أفطروا ولو شهد شاهد عدل مسلم بروية هلال رمضان وفي السماء علة قبلت الشهادة رجلاً كان أو امرأة أو عبداً أو حرة أو حروداً في قذف تائباً وقال الشافعي في أحد قوليه لا يقبل إلا شهادتان رجلين وأما شهادة الفطر فيعتبر شهان رجلين ولا بد من اعتبار العدالة وأما شهادة الحرود في القذف فمن أبي حنيفة روايتان وبصل سهران واحد على واحد وإذا لم يكن في السماء علة لا يعمل إلا شهادتان من يقع العلم بشهانه وذكرى أن تكون بالجماعة وإن ورد الواحد من خارج المصر لم يعمل في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي

منه

منه

انها

انها جعل وكذلك هلال سؤال إذا كانت السماء صحيحة قبل الأقل الجماعة وروي الحسن بن علي حنفية أن الواحد إذا أخبر بروية الهلال فيسفي أن يصوموا لا يفطروا إلا مع جماعة المسلمين وروي عن محمد بن يحيى الجدة ويفطر قال ولا اثمهم المسلم أن يتجمل يوماً مكان يوم ولو صاموا بشهانه شاهدين أفطروا تمام الحق بلا خلاف وأما هلال ذي الحجة ذكر أبو الحسن أنه هلال سؤال قال وروي عنهم أنه هلال رمضان ولا عبرة لمروية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهو للمسلم المستقبل وقال أبو يوسف إذا كان قبل الزوال فهو ليلة الحاشية ولو صام أهل مصر تسعة وعشرون يوماً وفيهم مريض لم يمس فعليه قضاء تسعة وعشرون يوماً فإن لم يعلم هذا الرجل ما صنع أهل مصر صام ثلثين يوماً ولو صام أهل مصر ثلثون للمروية وصام أهل بلد تسعة وعشرون يوماً للمروية فعلى هؤلاء قضاء يوم وهذا إذا لم يكن بين البلدين تفاوت لا يختلف المطالع فإن كان يختلف لم يلزم أحد من أهل البلدين حكم البلد الآخر وإذا رأي الواحد الهلال فلم يسئل القائل شهادته فعليه أن يصوم فإن أفطر في ذلك اليوم فلا كفارة عليه وقال الشافعي يجب الكفارة ولو أكل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر إلا مع الإمام وأما علم بالصواب **باب ما يجب عليه من كفارة** وإذا استخرج في صوم التطوع ثم أفسده أو ضد عليه فعليه القضاء وقال الشافعي لا قضاء عليه وبكره الخروج إلا بعد روي عن محمد بن أحمد أنه إذا دعاه أخ له إلى الطعام فهذا عذر يفطر ويقضي وإذا نذر صوم شهر أو أيام لزمه الوفاء إن شأ فرق وإن شاء تابع وإن كان عتيق وقتاً فافطر يوماً منه فعليه قضاؤه وعليه كفارة يمين إن أراد يميناً وقال أبو يوسف لا تجزئ القضاء والكفارة وما أوجب به بالنذر صامه أصل في الواجب من نوعيات المريض لم يجب بالنذر في الرواية المشهورة وروي عن أبي حنيفة وأبو يوسف أنه يجب ولو نذر صوم رجب فدخل الوقت وهو مريض لا يستطيع الصوم إلا بضد أفطر وقضا وكذلك إذا كانت امرأة فصارت نفسها في هذه الحنة ولو مات الموجب قبل دخول الوقت فلا قضاء عليه وكذلك إن أدركه الوقت وهو مريض ثم مات قبل أن يبرأ فإن برأ فعليه القضاء ولو قالت المرأة لله على أن أصوم يوم حضي أو قال الرجل في يوم فداكل فيه فلا شيء عليهما ولو قال لله على أن أصوم اليوم الذي تقدم فيه فلا شيء ففيه يوم أكل فيه أو حاضت المرأة فلا شيء

عليها في قول محمد وقال ابو يوسف يجب القضاء ولو قدم ليلا لم يجب شئ ولو قدم بعد
الزوال فلا شئ عليه عند محمد ولا رواية عن ابو يوسف في هذا الفصل ولا يصوم
المائة بطوعا بغير اذن زوجها فان كان صيامها لا يضرب بان كان صائما او
مريضاً فلها ان تصوم وليس له منعها ولا يجوز للعبد والمذنب والامة وام الولد
ان يصوموا بغير اذن المولى وان لم يضرب بالمولى وللزوجة والمولى ان يطرأ اذا كان
السروخ بغير اذنه وتبقى المائة اذا اذن لها الزوج او بانت منه وتبقى العبد
اذا اذن له المولى او اعتق والاجير الذي استأجره للخدمة لا يصوم تقوفاً
الا باذن المستأجر اذا كان الصوم يضربه في الخدمة وان كان لا يضرب فلما يصوم
بغير اذنه وابنت المملوك وقربانته يتقوا بغير اذنه والله اعلم بالصواب

باب الاعتكاف سنة مشروعة من شرط
الصوم وقال الشافعي ليس بشرط وهو ضربان تطوع وهو ان يشرح فيه واجبا وهو
ان يوجب على نفسه ولا يصح الا في مسجد الجماعة وروي عن علي حنيفة انه لا يصح
الا في مسجد يصلي فيه الصلوات كلها ولا يعتكف المائة الا في مسجد بيتها ولا حرم
من المنزلة وهذا لبيان الافضل فاخرجه واعتكفت في مسجد الجماعة جاز وقال
الشافعي لا يجوز في مسجد بيتها ولا حرم المعتكف من معتكف لئلا ولا نهاراً
الاما لا يند له منه من البوالة والغايط والخروج الى الجمعة وقال الشافعي سئل بالخروج
الى الجمعة ولا حرم لاكل وشرب ولا الهياذة مريض ولا للصلوة الجذابة ويبني ان حرم
الى الجمعة عند الاذان فيكون في المسجد مقدار ما يصلي اربعاً او ستاً قبل الجمعة
وروي عن علي حنيفة مقدار ما يصلي قبلها اربعاً ويجزئها اربعاً وقال محمد اذا كان
منزله بعيداً حرم حين يرى انه سلع المسجد عند المنزلة وما قام في المسجد الجامع
يوماً وليلاً لم يتقص اعتكافه ويكره ذلك واذا انهدم المسجد الذي هو في
او اخره منه فدخل مسجد اخر من ساعته صح استحسانه والقياس في الاكره ان يفسد
ولو حرمه لغير حاجة ساعة ففسد اعتكافه في قول علي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم ولا باس للمعتكف المتطوع ان يعود
منه أيضاً وهذا على الرواية التي لا تقدر الاعتكاف اذا كان تطوعاً ولا حرم
على المعتكف شئ سواه كالحكم بالصوم الا الجماع في الليل والمباشرة والتقبيل
والتمس انزل او لم ينزل والناسي والذاكر في ذلك سواء والجماع والمباشرة

مقارباته بيان

ما ساء

مع الانزال يفسد الاعتكاف والتقبيل والتمس بدون الانزال لا يفسد ولكنه
حرم وان فطر فانزل لا يفسد اعتكافه ولو انتقل من مسجد الى مسجد من غير
عذر لم يتقص اعتكافه في قول علي حنيفة وعندهما لا يتقص وليس للمراة ان
تعتكف في بيتها في غير مسجد يربى الموضع الموعود للصلاة واذا اعتكفت فيه
لم حرم الا الحاجة واذا اذن لامرأته في الاعتكاف لم يكن له ان يمنعها
او ياتيها في الامة اذا اذن لها كره له الرجوع ولا يكون الاعتكاف في ليل
لانها رعد والله اعلم **باب ما يوجب الاعتكاف**
ساعة من نهار وان قل في رواية الاصل وهو قول محمد وروي الحسن عن علي حنيفة
انه لا يكون اقل من يوم ولو نذر اعتكاف يوم تدخل المنيعة قبل طلوع الفجر واقام
فيه الى ان تغرب الشمس ولو نذر اعتكاف ليلة لا يلزمه شئ وان نوي
اليوم منها لم يصح خيته وروي عن ابو يوسف نصف انه يلزمه ولو نذر يومين
او ليالين او اكثر دخل فيه الايام والليالي ونوي عن علي يوسف ان ابدل
الاعتكاف لا يكون بالليل ويلزمه متتابعاً ولو اوجب الاعتكاف في وقت
مفتين ولم يعتكف قضا ولو نذر اعتكاف ثلاثين يوماً وقال عيسى بن النخعي
في رواية عن ابيه ان يغفره ولو قال ثلثون ليلة ونوي بالليل خاصة لم يلزمه
شئ وان قال شهراً ونوي الليل دون النهار والنهار دون الليل
لم يصح الا اذا صح به فقال شهراً بالليل فحينئذ يصح والله اعلم بالصواب

كتاب المسكن **باب المسكن** **باب المسكن**
في العمارة من حجة واحدة ولا يجب الا على حر بالغ عاقل صحيح الجوارح
وقد مر فضل الاعي والمقعد في باب الجمعة ولا يجب له الا بوجود
الزاد والمراحة وهو ان يكون عنده فضل عن المسكن والمخاض واثاث البيت
وشياه قدما يكرى به سبق فحل او راس زامله وقد رقت ذاهباً
وجامياً وان امكنه ان يمشي او يكرى عقبه فليس عليه الحج واغايشت
المراحة في حق من جدد ملة فاما اهل مكة ومن حولهم يجب عليه
اذا قدر خيراً راحله ولابد ان يجد طعام عياله مدة زهابه ونجته
على ما هو المعتاد وذكر ابن شجاع اذا كانت له دار لا يسكنها وعبد

المسكن ساء

لا يستفهمه كسب عليه ان يبيع ويخرج به ويحرم عليه الزكاة اذا بلغ نقابا
وان لم يكن بيع منزله وان يشتري بثمنه دارا او ثوبا منها او يخرج بالفضل
لم ينج عليه ذلك وان اخذ به فهو فضل واما امن الطريق فقد روي
بن شجاع عن علي حنيفة انه شرط الوجوب كالزاد والمراحلة ومن
اصحابنا من جعله شرط الاداء وثمة الاختلاف في وجوب الوصية
فمن جعله شرط الوجوب لا يقول بوجوب الوصية ومن جعله
شرط الاداء يقول بوجوب الوصية وقال ابو الحسن الحجج بحكم على الفور
وذكر بعض اصحابنا ان هذا قول لبني يوسف وقال محمد بن علي الترخي وروى
قول الشافعي وذكر بن شجاع عن علي حنيفة انه اذا وجد ما يخرج به وقد
قصد التزويج ولا يتزوج وقال لبني يوسف اذا كان عنده درهم وليس
له مسكن ولا خادم ولا قوت عياله ما يزيد على الذهاب والرجوع
فالحج لازم له وان صرفه في شئ اخر اثم ولو مكث في اول السنة قبل ان يخرج
اهل بلده الى الحج فهو في سنة من صرف ذلك الى ما يشاء وكل من سقط عنه
فرض الحج مع ذلك اجراه اذا كان حرا بالغاً صليح العقل نحو الفقير والرمي
ولا بد من وجود الحرم في حق المرأة سائمة كانت او حرة اذا كان بينها وبين
مكة مسيرة ثلاثة ايام وان كان اقل من ذلك لم يعتبر وقال الشافعي يجوز
لها ان تخرج في رفقته ومعها سائمة شققت واختلافهم في كون الحرم شرط
الوجوب او شرط الاداء كما اختلافهم في امن الطريق واذا وجدت حرماً لم يكن
للتزويج ان يمنعها في الفرض وان لم يمنعها في النقل وقال الشافعي له ان
يمنعها في الفرض وصفة الحرم من لا يجوز له مناكحتها على التأييد بقراءة
او صهره ما او رضاع او صهره واكثر والعبد والمسلم والذمي سواء الا ان يكون حراً مسلماً
يعتقد اباحتها فلا يسافر معه وكري المسلم اذا لم يكن مأموراً لم يسافر
معه ولا عبدة بالصبي الذي لم يحنم والحنون الذي لا ينفق ويكتم المرأة
ان ينفق على حرمها ليحجبها ولا يجب عليها ان يتزوج لم يخرج بها وكل من
كان معذوراً كالزمن فعليه ان يحجبها اذا قدر عليه فان دام بها العذر والى
الموت جاز عنه وان لم يحجبها واما الفقير اذا حج عنه ودام به الفقير
الى الموت لم يحجب ولم يفهم من حج الفرض والمعتصوب اذا دلل له الطاعة

ان

لم يلزمه فرض الحج وقال الشافعي اذا دلل الابن الطاعة لابعه يلزمه ويجوز نقل
الحج عن الصبي والزمن والله اعلم **باب وقت الحج**
قال الله تعالى الحج اشهر معلومات والمراد به وقت الحج والمراد بالاسم سؤال
ود والقبول وعشر من ذي الحجة وعزى يوسف ان يوم الخميس من الاشهر
واذا قدم الاحرام بالحج على الاشهر ينقض ويكره التقديم وقال الشافعي
ينقض عمره ولا يجوز ان يغسل شيئاً من اعالي الحج من طويق او سعي قبل اشهر الحج
ووقت العمرة السنة كلها ويكره ذلك في يوم عرفة وايام التشريق وروى عن علي
انه لا يكره الاحرام بالعمرة يوم عرفة قبل الزوال والله اعلم **باب الحوائط**
صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وقت لاهل المدينة دار الحليفة واهل
الشام الحنيفة واهل نجد قرق واهل اليمن بلعم وقال هن لاهلهم ومن
من علمهم من غير اهلهم من اراد الحج والعمرة وروى انه وقت اهل الحجاز
ذات عرق وتقدم الاحرام قبل الميقات افضل اذا كان عند نفسه ان لا يقع
في الخطور وقال الشافعي الاحرام من الميقات افضل وكل من قصد مكة من طريق
غير مسلك احرام اذا احاد اميقات من هذه الحوائط ولو جاوز واحد من اهل
المدينة الى الحنيفة فاحرم فلا باس واحب الي ان يحرم من ذي الحليفة ومن كان من
اهل الحوائط ومن دونها الى الحرم فينقطن في الحج والعمرة الحلى الذي هن الحوائط
والحرم وميقات اهل مكة في الحج والحرم ووقتهم في العمرة الحلى والله اعلم بالصواب
باب التلبية واذا اراد الاحرام اغتسل او تيمم ماء والغسل
افضل وان لم يلبس بواجب ويلبس ثوبين جديدين او غسليين ويتطيب ويهجن
بماء وهو قول اصحابنا في المشهور وروى عن حماد انه كره ان يتطيب بطيب
سوى عنده بعد الاحرام ثم يصلي ركعتين ثم يلبس في دبر صلوة او يجد ما يستوي
على راحلته والا فضل ان يلبس عقيب العسلوة والتلبية ان يقول ليتكن
اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ان الحمد والنعم لك والله لا شريك
لك والسنة ان ياتي بها ولا ينقص منها فان زاد عليها فهو حسن ولا يصير دخلاً
في الاحرام بحر دانية صق يضم اليها التلبية او سوق الردى وقال الشافعي يصير
حرماً بحر دانية ويصير دخلاً في الاحرام بكل ذكر يقصد به التعظيم سواء كان بالقبول
او بالحسنة وروى عن علي يوسف انه لا يكون حرماً الا بالتلبية واذا لم يزل



اولا افراد فهو كما نوى وان لم تكلم والا صحت ان يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي
وتقبله متى كذلك اذا اراد العمرة وحدها واذا قرن قدم العمرة على الحج في الذكر
واذا التفت ينوي الا حرام ولم تحضر نية في الحج ولا عمرة منفى في ايها شاء ما لم يطف
بالبيت فاذا طاف بالبيت شوطا واحدا كان احرامه عمرة وكذلك لو لم يطف
حتى جامع او احصر كانت عمرة ومن كانت عليه حجة الاسلام واحرم حجة لا ينوي
فريضة ولا تطوعا فهي عز حجة الاسلام استحسانا واذا قلنا الهدي وتوجه معه
وهو يريد الحج فهو حرم وان لم يلحق بساكنة ولا يكون حرم بالتحلل والاستحار
ولو قلنا هديه وبجئته ولم يتوجه معه لم يزد ذلك لم يكن حرم حتى يلحق
هديه ويتوجه معه الا هدي المنفعة فانه يصير حرم ما صحت توجهه وان لم يلحق بالبدنة
استحسانا ويتحقق ما نهى الله عنه من الرفث والفسوق والجبال والرفث
والجماع والفسوق والمعاصي والجبال ان يجادل رفيقه ولا يقتل الصيد ولا
يشتر اليه ولا يدل عليه ولا يلبس قميصا ولا قباء ولا سراويل ولا خفين ولا
عمامة الا ان يكون لا يجادل الخيلين فيقطعهما استغنى اسفل الكعبين ولا ثوبا فيه
ورس او زعفران الا ان يكون غسيرا لا ينقض ولا يغطي وجهه ولا راسه وقال
الشافعي يجوز للرجل يغطي الوجه ويكبر من التلبية ما استطاع في اداء الصلوة
وكما علا شرفا او هبط واديا وبالا سهار ويرفع صوته بالتلبية ولا ياحذ من
شعره ولا من ظفره شيئا والساعى **باب ما يفعله الحاج**
بعد احرامه واذا قدم مكة فلا يصبر لئلا دخلها او نهارا ويتنفل المسير ويبدا
بالحج فيستقبله ويكبر ويهتلي ويرفع يديه والافضل ان يقبل الحج ان امكده ويستلمه
من غير ان يودي اصدا ثم ياصغر عن يمينه فيطوف بالبيت سبعة اشواط يرمل
في الثلث الاول ويمشي في الاربعه من الحج الى الحج ويكون طوافه من وراء الحطيم
فان زحم الناس في الرمل فانه فاد او جد فرح رمل ويستلم الركن اليماني قال محمد
في الاصل وان تكلم يضربه ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث يلتزم عليه من
بيدي بالصفا فيصعد المسير وهي واجبة عندنا وقال الشافعي سنة لم يعودا للحج فيستلم
عليه حتى يشاهد **م** كثر في الصفا والمروة فيفعل ذلك سبعة اشواط يبدا بالصفا ويختم بالمروة
الكعبة ويمشط المروة **م** ويسعى في بطن الوادي في كل شوط وذكر الطحاوي انه يبدى في كل شوط بالصفا
والسعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي ركن فان كان

مع اي باب شاء
بيدي بالصفا فيصعد المسير
عليه حتى يشاهد
الكعبة ويمشط المروة

حرمها بعمرة ولم يسبق هديا حل بالحلق والتقصير والحلق افضل وان ساق الهدي
اقام حراما ولم يقصر للعمرة وان كان حرمها لم ينج فعل مثل ما ذكرنا
واقام على احرامه وان كان قارنا بدا بالطواف ويسعى للعمرة ويسعى للحج كما وصفتنا
وقال الشافعي القارن يطوف طوافا واحدا ويسعى سعة واحدة ويقوم بمكة
حراما فاذا كان يوم التروية راح الى منابعد الزوال واقام بها الى ان تطلع
الشمس يوم عرفة وان كان متمتعاً ساق الهدي او لم يسبق احرام بالحج وهو
متوجه الى منابعد ما حل من الاحرام بالحج فهو افضل ويؤخر طواف الحج والسعي
الي يوم النحر وروي الحسن عن علي حنيفة انه اذا احرم بالحج يوم التروية او قبله
فان شاء طاف وسعى قبل ان ياتي منابعد افضل الا ان يكون اهل بعد
الزوال يوم التروية والرجل والمرء في ذلك سعة الا في اربعة اشياء ليس عليهم
رمل وسعى في بطن الوادي ولا طلق عليها ويعطى راسها وتلبس الحيط
وقيل لا يستلم الحجر اذا كان عنده جمع واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج الى
عرفات واقام بها فاذا زالت الشمس اغتسل ان احب وتخطب الامام
بعد الزوال خطبتين قائما يصلي الظهر والعصر في وقت الظهر باذان و
اقامتين **وقال** ابو حنيفة لا يجوز الحج بين الصلوتين الا مع الامام
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز لكل من وقف بعرفة وقال زفر الصلوة مع الامام
يعتبر في العمر دون الظهر ولا تطوع بينهما الامام ولا المأموم فان تطوع فعل مكرها
وبعد الاذان للعمر اذا تطوع الامام في قول لي حنيفة ولي يوسف وقال محمد لا يعيد
واذا فرغ من الصلوة راح الى الموقف مع القوم وافضل ذلك ان يقف راكبا وترفع
اليدي بسطاً يسبق الداعي يديه وجهه وليس له دعاء موقت ويأتي
في موقفه ساعة بعد ساعة وكذلك في الحج الفاسد والقران يقطع التلبية مع اول
حصة فاجما المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحج وقال محمد فايت الحج اذا تحلل بالعمرة
يقطع المله حتى ياض في الطواف وان كان قارنا فانه الحج يقطع حتى ياض في
الطواف الثاني ويقطع المحصر المله اذا ادخ هديه ولو صلت الحاج قبل ان يرى
جمرة العقبة قطع المله وانما البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطع المله في قول
لي حنيفة ومحمد وروي عن لي يوسف انه يلبي ما لم يحلق او يزوال الشمس
يوم النحر واذا زالت الشمس ولم يرم جمرة العقبة روي الحسن عن علي حنيفة

حرمها

ان يلبى حين يرمى بحجر العقبة الا ان تعيب الشمس فحينئذ يقطع البلدة وروي
عن محمد بن يونس حتى يمضي ايام النحر وقال ابو يوسف اذا زالت الشمس
ولم يرمي قطع واذا دخل قبل المرمى قطع البلدة اذا كان دم قران او منقعة
وروي عن محمد بن لا يقطع ولو وقف جنباً او نحو ذلك من غير طار وكذا اذا شئ
الطار والعصر وعرفه كل ما وقف الا بطن غرة فاذا غربت الشمس دفع
الامام بالناس ولا يدفع احد قبل غروب الشمس فان خاف الزحام دفع
قبل الامام وكانوا يلقون اجزاء والا فضل ان يقف في مقامه والى اعلم
باب معرفة وقت الوقوف بعرفة
حين تزول الشمس من يوم عرفة الى طلع الفجر من يوم النحر وسواء كان عالماً
بها او جاهلاً نوى الوقوف او لم ينو واذا التمس على الناس هلال ذي الحجة
فتبين ان ذلك اليوم كان يوم النحر كان وقوفهم صحيحاً او حرم تماماً استحساناً
ولو قفوا يوم التروية لم يكن لهم قال محمد ولو شهد عند الامام شاهداً من عشية
عرفة بروية الهلال فان امكنه الوقوف في بقية الليل مع جماعة الناس او اكثرهم
فعل وان كان خلافهم يعمل تلك الشهادة ووقف من الغد ولو وقف واحد
راي الهلال لم يجزه وقوفه وعليه ان يعيد مع الامام وكذلك لو شهد عنده
شاهداً فردت شهادتهما من قبل انه لم يكن بالاستمارة غلته فوقف بشهادتهما
قوم لم يكن والله اعلم **باب الدفع من عرفة واذا**
غربت الشمس دفع الامام والناس عنهم المسكنة حتى ياتوا المزدلفة
فان دفع على غروب الشمس حتى حاور عرفة فعليه دم وقال الشافعي
لا شئ عليه ولو عاد الى عرفة قبل ان يدفع الامام سقط الدم عنه وان عاد
بعد غروب الامام من عرفة سقط الدم في رواية الاصل وروي بن شجاع
عن ابي حنيفة ان الدم سقط عنه ما بقي المزدلفة فيزل حيث شاء ولا
ينزل على جادة الطريق ثم يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الامام المغرب
بجماعة ثم يتبعها العشاء ولا يعيد الاذان والاقامة وقال زفر يصليها
باقامتين ولا تنطوع بينهما بشئ فان تنطوع او تساغل بشئ اعاد الاقامة
ولو صلى المغرب والعشاء وحده اجزاء والا فضل ان يصلي مع الامام بالجماعة
فاذا أصبح صلى الفجر وغلس ووقف الناس وراء الامام او حيث يشاءوا

وان استطاعوا ان يكون موقفهم عند الجبل الذي يقال له قرة ففعلوا ويدعوا
الله تعالى ويرفع يديه يستقبل بهما وجهه سبطا وهذه الوقفة من جملة
الواجبات وان تركها من غير عذر فعليه دم وان كان به عذر وخاف
الزحام فلما باس ان يتجمل بلبيل ولا شئ عليه والميتقة بالمزدلفة سنة
وليست بواجبة ومن وقف على اى وجه كان واجزه لم يدفع الامام
قبل طلوع الشمس ولو صلى المغرب قبل ان ياتي المزدلفة فعليه اعادتها ما
لم يطلع الفجر في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف كرهه وقد استأوا
كان يخشى ان يطلع الفجر قبل ان يسير الى المزدلفة صلى المغرب وكذلك
صلى العشاء الاخر في الطريق بعد دخول وقتها فهو على ما بيننا في صلوة
المغرب والله اعلم **باب الدفع من مزدلفة**
يدفع قبل طلوع الشمس فياتي منها فيرمي بحجر العقبة سبع حصيات مثلي
حصا الكذف واذا وقف للمرمى جعل مناعاً بينه والكعبة عرساً له ووقف
حيث يرى موضع الحصاة وبات شئ رى من الحجر والطعن اجزاء ولا يقف
عندهما ولا يرمي يومئذ غيرها وحلق ان كان منفرداً وان كان قارناً
او متتبعاً ذبح ثم صلق واذا كان من الغد رى الجمار الثالث بعد ذوال
الشمس يبدأ بالتي يلي المسير الحنيف ثم بالوسطى ثم بحجر العقبة ويقف
عند الجحيتين الاولين ويرفع يديه بالدعاء وكذلك يفعل في اليوم الثاني
فاذا رى فله ان ينفر من منان احب وان اقام رى في اليوم الثالث
وله ان ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر ولا يرمي
يوم النحر حتى تطلع الشمس ويمتد وقت الرمي الى غروب الشمس في
قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف الى وقت الزوال ولو اضر الى الليل رماه
ولا شئ عليه وان اضر الى الغد رماه وعليه دم في قول ابي حنيفة واما
اليوم الاول من ايام التشريق والمثاني فلا يدخل وقت الرمي حتى يزول
الزوال الشمس في الرواية المشهورة وروي عن ابي حنيفة انه لو رماه قبله
جاز واما اليوم الرابع فقال ابو حنيفة يجوز قبل الزوال وقال ابو يوسف
ومحمد لا يجوز وبأذن الحصى من اى موضع شاء الا من عند الجحيرة وان اذن من الجحيرة
اجزاء ويكره واذا رى بحجر العقبة وصلح كل شئ الا النساء فحرم الدوى

ايضا من التتميل والتمس فاذا طاف بالبيت صل له النساء والله اعلم بالصواب
باب الزياره واذا حلق يوم النحر جبال طاف
طواف الزياره في ذلك اليوم او من الغدا ومن بعد الغدا وافضل هذه الايام
اولها فان اخر فعليه دم في قول لي حنيفه وقال لي يوسف وحمد لا يجب
شيء وقال لي حنيفه الحلق يخص بزمان وهو ايام النحر ويحلق وهو الحرم وان
اخره عز الزمان او فعل في الحلق فعليه دم وقال لي يوسف لا يخص بزمان ولا
بمكان وقال محمد يخص بالمكان ولا يخص بالزمان ولو كان سعي في طواف القدوم
لم يسعي في طواف الزياره وان كان لم يسبح سعيها هنا واذا طاف طواف الزياره
رجع الى منابت بها ويكره ان يقدم ثقله قبل ان ينصرف واذا انصرف الى مكة
نزل بالابطح واذا اراد ان يصح طواف الصدر وهو واجب ولا يسعي
ولا يصل في المطواف واذا طاف طواف الزياره على غير وضوء او جنباً وقع
معتداً ابيه عندنا وقال الشافعي لا يعتد به وان طاف محذراً او اكثره فعليه
دم وان طاف جميعه او اكثره جنباً فعليه بدنه واذا طاف ولم يكلق حتى جامع
فعليه دم وكذلك اذا طاف اربعة اشواط لم يجمع لزمه دم وتحلل بوجود اكثر
الطواف وقال الشافعي لا تحلل وان بقي شوط واحد وان جامع بعد الوقوف
بجرقة قبل الطواف لم يفسد حجته وعليه بدنه وقال الشافعي يفسد حجته فان
جامع جماعاً اخر فعليه شاة مع البدنة وان كان الجماع الثاني على وجه الرفض
فلا دم عليه للثاني وان لم يطف طواف الزياره حتى رجع الى اهله فعليه
ان يعود بذلك الاحرام وهو حرم في حق النساء ابداً ما لم يطف ولا تجزئه
البدنة وكذلك ان طاف ثلثة اشواط وان طاف جنباً فعليه
ان يعود باحرامه مستقبلي فان لم يعد وبعت بدنة تجاز ولو طاف محذراً
او طاف اربعة اشواط فان علا وطاف جازواً بعت بالشاة فهو افضل
وان كان بمكة فالاعانة افضل والله اعلم **باب طواف**
الصدر طواف الصدر واجب على الحاج اذا اراد الخروج من مكة
وليس على المعتمر طواف الصدر وقال الحسن طواف الصدر واجب
عليه ولا يجب على مكة واهل الواقيت ومن دونهم وقال لي يوسف اجب
لتي ان يطوف الكتي وليس على الحايض والنفساء طواف الصدر ولا شئ

اهله

عليها

عليها بتركه ولو نوي الإقامة بمكة ابداً فان كان ذلك قبل ان يحل المنفل الاول
سقط عنه طواف الصدر وان كان بعده لم يسقط في قول لي حنيفه
وقال لي يوسف سقط الا اذا كان شريح فيه ويطوف للصدر سبعاً
ثم يأتي مقام ابراهيم فيصل عليه ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها
ثم يأتي الملتزم وهو بين الحكي والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبث
بالاستار ساعة يدعو ثم يخرج ومن تفرقت الطواف حج مالم تجاوز الميقات
فان جاوز لم يرجع فان عاد بعمرة ابتداً بالحج ثم طاف طواف الصدر ولو
طاف للصدر ثم اقام بمكة ستعي فليس عليه ان يعيد وروي علي حنيفه
انه اذا طاف ثم اقام الى العسافا حجت الى ان يطوف طوافاً آخر والله اعلم
باب من الطواف الطواف اربعة طواف القدوم
وهو سنة وطواف الزياره وهو ركن وطواف الصدر وهو واجب وطواف
الغرة وهو ركن فيها وكل من وجب عليه طواف من هذه الوجوه واتي به في وقته
وقع عنه نواه او لم ينو ونوي به طوافاً اخر مثاله الحرم بالحج اذا قدم مكة وطاف
وقع عن الحج وان كان حاجاً وقع عن طواف القدوم وان كان قارناً كان الطواف
الاول عن الحج والثاني عن الحج وكذلك في طواف الزياره اذا تفرق المنفل الاول
ثم طاف فهو للزياره وان كان بعد ذلك فهو للصدر ولو طاف لا ينوي
الطواف هارباً من سب او طالباً للغريم لم يعتبر ذلك وليس كالطواف بعرفة
وبالـ لي حنيفه ومحمد يكره ان يحج بين السبوعين من الطواف يصلي
بينهما وقال لي يوسف لا يكره اذا انصرف عنه ثلث او خمس او ما اشبه
ذلك والله اعلم **باب الطواف جنباً او علي**
غير وضوء قدمت انه اذا طاف جنباً او علي غير وضوء يعيد ولا شئ عليه
الا ان يؤخر عز وقته في قول لي حنيفه ولو طاف جنباً ثم اعاد قال الحسن
الثاني حبر الاول وقال ابو بكر المرازقي الاول تنفسح والثاني هو المعتمد
ولو طاف محذراً فلم يخلو في ان الاعادة لرفع النقصان وان لم يعد فعليه ان
كان جنباً بدنه وان كان علي غير وضوء فعليه شاة واما طواف الحرم فان كان
محذراً فعليه شاة وكذلك ان كان جنباً اكتفى بالشاة استحساناً ولو طاف
للصدر جنباً فعليه شاة وان كان محذراً فعليه صدقة ولو طاف وفي ثوبه من الخلاء

أكثر من قدر الدرهم كره ولم يكن عليه شيء ولو كان منكشف العورة قدر ما لا يجوز
الصلوة معه أجزاء الطواف وعليه دم قال محمد بن طاف تطوعاً على شيء من
هذه الوجوه فاحب الي ان يعيد ان كان بمكة وان كان رجع الى اهله فعليه
صدقة ولو طاف منك سائياً اخذ عن يساره في الطواف كره له ذلك ولم يكن
عليه شيء ولو طاف راكباً من غير عذر فعليه دم وقال الشافعي لا يجب
شيء ولو طاف داخل الحج فعليه ان يعيد الطواف وان اعاد على الحج وحده
جاز وقال الشافعي لا يعتد به ولو افتح الطواف من غير الركن جاز مع الكراهية
عند بعض مشايخنا وروى عن محمد انه لا يعتد بذلك القدر حتى يصير
الي الحج والله اعلم **باب فوات الحج** لا يفوت الحج الا بفوات
الوقوف الذي يتينا وفات الحج تحلل بعلى العرة وعليه الحج من قابل ولا دم
عليه وقال الحسن والشافعي يلزمه دم ولو كان قارناً طاف للعمة وسعاً
ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسى وتخلو ويطلق عنه دم القرآن وقال لي حنيفة
ومحمد سقى في احرام الحج ويحل عندنا فعال العرة وقال ابو يوسف تنقلب
واحرامه احرام العرة وان كان متمتعاً ساق الهدي بطلت متعته وضيق
بهديه ما ساء وليس على فائت الحج طواف صدره والله اعلم **باب التمتع**
القران افضل من التمتع ثم الافراد في المشهور من الرواية وروى عن علي حنيفة
ان الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي الافراد افضل من الكل والقران
المجوبين احرام العرة والحج وكذلك اذا دخل حج على عمره قبل ان يطوف لها
اربعة اشواط والتمتع ان يحج بين افعال العرة او اكثرها واحرام الحج في اشهر
الحج من غير المأتم باهله وقال الشافعي انما يكون متمتعاً اذا احرم بالعمة في
الاشهر وعندنا لا عبرة بالاحرام وانما العبرة بالافعال ولو دخل عرفة فقصاها
وتحلل واقام بمكة حتى دخلت عليه الاشهر فاحرم بعرة اخرى لم يكن متمتعاً
ولو حرم من مكة وجاوز الميقات ثم عاد حرم بالعمة لم يكن متمتعاً الا اذا
رجع الى اهله في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو متمتع ولو حرم
قبل دخول اشهر الحج ثم فعل ذلك فهو متمتع في قولهم والامام والصحيح بين
الحج والعمرة سطل التمتع وذلك ان تصرف الى اهله بعد ما ادى العرة
ثم يعود والامام الفاسد لا يتحلل التمتع ذلك ان يكون ساق هدياً للتمتع

ثم اعتمر وانصرف الى اهله ثم عاد وهذا قول لي حنيفة وابو يوسف وقال محمد
سطل التمتع ولو اهل المعقر بالحج بعد ما طاف للعمة اربعة اشواط كان
متمتعاً وليس لاهل مكة ولا لاهل المواقيت تمتع ولا قران وقال الشافعي
هو والا فاقى سواً وان حرم المكي الى الكوفة مقبلاً صح قرانه ولا يكون
المكي متمتعاً حال وان ساق هدياً للتمتع من الكوفة وتفسير حاصري
المسجد الحرام الدين لا تمتع لهم ولا قران من كان من المواقيت وما بعدها
الي مكة **باب** وقد ذكرنا ان الكوفي اذا لم يباهل ثم عاد
الي مكة بعرة وحجة كان متمتعاً ولو لم يخلق للعمة صق الم يباهل ثم حج من عامه
قبل ان ياتي اهله فهو متمتع واذا احرم المكي بعرة ثم احرم بالحج قبل ان يطفئ
للعمة رفض العرة فان طاف للعمة واكثرها ثم احرم بالحج مضى فيها ولو طاف
للعمة اقلها ثم احرم بالحج رفض الحج في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يرفض العرة وكل من لزمه رفض العرة لزمه دم وكل من لزمه رفض الحج فعليه
دم لرفضها فعليه عمة وحجة مكانها فان احرم بالحج من سنة فلامعة عليه ولو احرم
بجنتين او عشرين لزمته جميعاً في قول لي حنيفة وابو يوسف وقال محمد والشافعي
يلزمه احديهما ثم قال ابو حنيفة لا يصير رافضاً لاحديهما حتى يشترطاً
الي مكة وروى حسن بن سدي الطواف وقال ابو يوسف يصير رافضاً عقيب
الاحرام واذا انقضى القارن الى عرفات قبل طواف العرة صار رافضاً للعمة
في اصدي الروايتين عن لي حنيفة وفي رواية اخرى وهو المصحح لا يصير رافضاً
حتى يقف وهو قول لي يوسف ومحمد وعلى التمتع دم اذا وجد ذلك فانه دم
شك يجوز الاكل منه وقال الشافعي هو دم صر لا يخل للنعق التناول منه فان
لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسعة اذا رجع كما نصق الله تعالى في كتابه ولو صل
بعد ما احرم بالعمة جاز وقال الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج والا فاضل ان
يصوم ما قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة فان مضت ولم يصم سقط الصم
وعاد الى الهدي فان لم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم للتحلل ودم
للمتع قبل الهدي دم للمتع ودم للتحلل قبل الهدي وقال الشافعي لا يفوت
الصوم وما صوم الحبيبة فيجوز اذا فرغ من افعال الحج وان لم ينصرف الى اهله
ولا يجوز قبل افعال الحج ولم يقدر على الهدي في خلال صوم الثلثة او بعدها

قبل يوم الفريضة الهدي وسقط حكم الصوم ولو وجد الهدي بعد ما حلق قبل ان
 يصوم السبعة فلا هدي عليه ولو لم كل حتى مضت ايام الحرم وجد الهدي فصم
 تام ولا هدي عليه **باب** الحرم هو الذي اهل مكة
 او بعمرة ثم منع من الوصول الى البيت بمرض او عذر او غير ذلك وقال الشافعي
 لا احصار الا بالعدو والواجب هو الهدي بنص الكتاب وذكر شاة او بقرة او
 بدنة او شكتى بقرة او بدنة والمبدنة افضل ودم الاحصار موقت بالحرم
 وقال الشافعي يحرم الموضع الذي اخضر فيه ولا حلق على الخضر في قول لمحمد
 ومحمد وقال ابو يوسف عليه الحلق وان لم يخلق فلا شئ عليه وقال ابو يوسف
 بكر المرازي انما لا تجز الحلق على قولها اذا كان الاحصار في غير الحرم واذا لم
 يجد الحصر هديا اقام حراما حتى يذبح او يطوف كما يفعل فائت الحج ولا يكون
 الحج محصرا بعد الوقوف بعرفة ولا يكون حصر في الحرم اذا امكنه الطواف وقيل
 لابي يوسف اذا كان بمكة عدو غالب يمنعه من الطواف فهو محصر كما في حق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولو اخصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التشريق فعليه
 ترك الوقوف بالمزحلة حتى يذبح او يطوف طواف الزيارة وعليه
 لتأخير دم ولتاخير الحلق دم في قول لمحمد حنيفة واذا بعث الحصر بالهدي ثم زال
 الاحصار فانه امكنه ان يذبح الهدي والحرم لم يضره التقية ولو قدر على ان يذبح
 الهدي دون الحج لم يلزمه الحلق وان قدر على ادراك الحج دون الهدي فالقياس
 ان يلزمه الحلق وفي الاستحسان لا يلزمه وهذا التقسيم على اصل في حنيفة
 منصور فلما على قولها فلا يجوز قبل يوم النحر ولا يتصور هذا التقسيم في الحج وانما
 يتصور هذا التقسيم في العمرة وفي الحج فان دم الاحصار عنده لا يتوقف وعندها
 يتوقف بايام النحر وانما يتصور هذا التقسيم في العمرة واذا احصر القارن فعليه
 دمان ولو بعث بهدي واحد لقتل من الحج لم يخل من واحد منهما وقال محمد
 اذا سرفت نفقته فان قدر على الشئ لم يكن محصرا ولو عجز عن الشئ لم يخل
 وقال ابو يوسف وان قدر على الشئ للحال وخاف ان يعجز جاز له التخلل واذا
 احرم المرأة بحجة تطوعا فمنعها زوجها فهو محصر ولما ان يخلها بها هو من
 المحظورات الاحرام ثم يذبح ذلك ولا شئ التخلل بقوله وحلت لك وكذلك اذا حرم
 بحجة الاسلام وليس معها حرم فهو محصر ولا يخلها هني الا بالهدي واذا احرم

العبد او الامة بغير اذن المولى فله ان يخلها بغير هدي ويجب القضا اذا
 اعتق واذا اذن المولى لعبد في الحج واحرم كره له ان يخله فان حلقه لم يكن
 على المولى دم وكذلك لو احرم باذن المولى ثم احصر لم يجب على المولى دم ولكن
 يجب عليه الدم بعد الاعتاق ولو حج عن غيره فاحصر كان دم الاحصار على الامة
 وهذا قول لمحمد بن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجب على الحاج وروي عن
 ان المولى اذا اذن لعبد في الحج واحرم لم يكن له ان يمنعه فان باعه من احد
 كان للمشتري ان يخله وقال زفر ليس للمشتري ان يخله وقال محمد بن
 للمولى ان يخله اذا اذن له ولا يكره للمشتري ولو ان الامة المزوجة اذن
 لها بغير اذنها لم يكن للمخرج ان يمنعهما والله اعلم **دخول**
 بغير اصرام موقوف في النسك او غيره وقال الشافعي لا يلزمه الاصرام الا اذا
 لوي النسك ومن كان اهله في الميقات جاز له دخول مكة بغير اصرام واذا
 دخل الا فاقى مكة بغير اصرام فعليه بدخوله مكة بغير اصرام اما حجة واما عمر
 ولو اصرم بالحج وبالعمر ولم يرجع الى ميقات فعليه دم وان اقام بمكة حتى
 قوتل السنة ثم اصرم بحجة قضا لما لم يضره سبب الجاوزه جاز ولو كان حين جاوز
 الميقات غير حرم عاد الى الميقات فاصرم بحجة الاسلام او عمر كانت
 عليه اجزاء عما يجب عليه لدخول مكة بغير اصرام استقانا وقال زفر
 لا يجزيه ولو قوتل السنة ثم اصرم بحجة الاسلام لم يجز عمره دخول مكة بغير
 اصرام وكذلك لو اصرم بعمره منذورة في السنة الثانية لم يجزه ولو دخل مكة
 بغير اصرام ثم خرج فعاد الى اهله ثم عاد ومكة فدخلها بغير اصرام وجب
 عليه كل واحد من الدخولين احرام فان احرم بحجة الاسلام عن الدخول الثاني جاز
 اذا كان في سنة ولم يجز عن الدخول الاول ولو جاوز الميقات لا يبيد دخوله
 مكة وانما يريد بيتان في عامين وغيره فالحاجة فلا شئ عليه فان بدله ان يدخل
 مكة فاحصر بغير اصرام فله ذلك وروي عن ابو يوسف انه قيد بما اذا نوي الإقامة
 فهم خمسة عشر يوما والله اعلم **باب** اوزة ابيات
 بغير احرام واذا جاوز الميقات وهو يريد الحج او العمرة غير حرم فان عاد فحرم



سقط عنه الدم ولو لم يعد وعلى بعد الاحرام علاخان يطوف سوطاً او يدي فيستلم
الحرم عاد فليست يسقط الدم ولو لم يفعل ولكن عاد الى الميقات حرماً لمجاوز
فان لم يسقط عنه الدم وان لم يلبس يسقط وقال ابو بصير يسقط ويحرم يسقط
عنه لم ولو لم يلبس وقيل زفر لا يسقط عنه في الوجهين فان قدم وقد فاته الحج فحل
بافعال العزم ولا يرجع الى الوقت وسقط عنه الدم ولو جاوز الميقات ثم قرأ
فليسه دم واحد والله اعلم **الحجاء في** اذا
جامع قبل الوقوف بعرفة في الغزاة فسد الحج ويلزمه هدي تحريم فيه الشاة
وقال الشافعي يلزمه دمه وعضى في الاصنام وعلى جمع ما لم يعلم في الحج الصحيح
وتجنب ما يجنب فيه ولا يفتقران الرجل في الحلة فان خافا معاودة بيتهم
لهما ان يفترقا وقال زفر والشافعي يفترقان فان جامع جماعاً افر قبل الوقوف
بعرفة فعليه شاة وقال محمد لا شيء عليه للثاني الا ان يكون كغزاة الاول ولو نوي
بالثاني الرض فعليه كفارة واحدة ولو وطئ في مجلس واحد مرتين فالقياس ان
يلزمه كفارتان وفي الاستحسان يلزمه كفارة واحدة ولو جامع بعد الوقوف بعرفة
لم ينسججه وعليه بدنة ويستوى فيه الوطئ عن نسيان وعذر وقال الشافعي
جامع الناس لا ينسجج واما الوطئ في الدبر لا ينسجج في احدى الروايتين
عن ابن خنيفة ورواية اخرى ينسجج ولو قتلها ولو اتي بهيمة لم ينسجج
وعليه دم ان انزل وان لم ينزل فلا شيء عليه واذا جامع المحقرة بعد ارضي في
جلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السج واذ جامع
القارن قبل الوقوف والطواف للحرة فسدت الحج والجمعة وعليه لكل واحد منهما شاة
ولو كان طاف للحرة اربعة اشواط ولم يقف فسد حجهم ولم تنسد عمرته ولو جامع بعد
الوقوف قبل الطواف لم ينسجج ولا عمرته وعليه للحج بدنة وللحرة شاة وكل موضع فسدت
الحجة او العزم سقط دم القران وعليه شاة واذا جامع الحلال او المعتز في اداء الفرج
فانزل او لم ينزل او قبل او لم يسجج لم ينسجج حرامه وعليه شاة والرجل والملا في
ذلك سواء وكذلك ان جوعت نايعة او مكهة او كان الجامع صبيّاً او جنوناً
وروي عن محمد بن جابر وهو قاتل الحج انه عصى وعليه دم وقضا القاييت وروي
عن محمد بن طاف للزيارة جنباً او غير وضوء او طاف اربعة اشواط طاهر ثم جامع

النساء

النساء قال القياس ان لا يلزمه شيء وفي الاستحسان اذا طاف جنباً لمع ثم عاود
ان يلزمه دم ولو كان على غير وضوء ثم وطئ لم يلزمه به شيء سواء عاود او لم يعود وروي
عن محمد بن طاف اربعة اشواط من طواف الزيارة لحذف الحجر في طوافه ثم جامع فعليه
بدنة ولدي لو فعل ذلك في طواف الحج فسدت عمرته والله اعلم
الحج من اللبس ويحكم عليه باللبس الخطي اذ البسه على الوجه المعتاد ولو اتمه
بالسراويل او السج بالقيس فلا بأس به ولا يبرر عليه اللبس ان ويكره ان يحل الاثار
او يعقده ولو اذ دخل منكبه في المعقاة ولم يدخل يديه في الكفتين حاذر قال زفر
لا يجوز ولا يلبس الجوربين ولا باس بان يستطيل بالفسطاط ولو لبس ثوباً الى الليل
فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه فدية وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وذلك
نصف صاع من برة وكذلك كل صدقة في الاحرام غير مقدرة التي قتل القملة والجراحة
وكذلك لو غطي راسه فصاعداً يوماً فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه
صدقة وروي عن محمد انه لا يجب الدم حتى يعطى الاكر من راسه ولو جرح الحرام
اللباس كله والحفن والحمامة فعليه دم واحد وسواء كان ناسياً او ذاكراً ولا بأس
شدت الرميان والمنطقة ولا بأس ان يلبس الحرام الحزن والقصب ويلبس الحلة الحديد
وما شئت وقال ابو بصير لا ينبغي ان يتوسد ثوباً مصوغاً بالزعفران ولا ينام عليه
ولا بأس يتحتم بعامة ولا يعقدها واذا لم يجد خفين قطيع الخفين اسفل الكعبين
واذا لم يجد الاثر رفق السراويل واقتدر به وان لبس ولم يعقده فعليه دم وقال الشافعي
لا شيء عليه وروي عن محمد بن الحارث اذا حمل على راسه شيئاً قال ان كان من لباس الناس
فهو كالحرم يغطي راسه وان كان لا يلبس فهو احابه او عدل برفقاً لا شيء عليه وقال محمد
في الحرم اذا اضطر اذ البس قيض فليس يقيض قال عليه كفارة الضرورة والملاضطر
الى مصطبه راسه فليس عمامة وقيضاً فعليه كفارة غير كفارة الضرورة وكل ما هو
مخطور الا حرام اذا فعله لعذر فعليه اى الكفارات شاء كما نقض الله تعالى فدية
من صيام او صدقة او نسك والنسك هو الشاة والصيام ثلثة ايام والصدقة
اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من برة واذا فعله من غير ضرورة
بعين في الدم ولو لبس قيضاً للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قيضاً اخر
وليس قلنسوة لغير ضرورة فمضى اليوم فهو على ما بينا يريد به انه في اللبس كفارة
الا اضطر او فمضى قلنسوة كفارة غير الا اضطر ولو لبس قيضاً بعض اليوم

الى الطعام وان شاء صام وذكر الكرمي عن محمد بن كذا وذكر الطحاوي عن ان الخيار
الي الحكمين فيما يوجبان من الهدي او الطعام او الصيام وهو قول الشافعي والكفاية على
التخيير وقال زفر على الترتيب اولاً الهدي ثم الطعام ثم الصيام والاطعام بدلاً
عن الصيد صلو قتل ظلياً قوتهم الصيد بالطعام وقال الشافعي هو بدل عن الظير
يجب شاة ثم يقوم الشاة ولو اختار الصوم يقوم المقتول بالطعام ثم يصوم كل نصف
صاع يوماً فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع كان خيراً ان شاء صام
عنه يوماً وان شاء اخر 2 طعاماً ولو اختار الهدي ففضل عنه شاة كان قتل ظلياً
يزيد قيمته على شاة ولا سلع تلك الزيادة هدياً فهو في الزيادة خيراً ان شاء
صرف الى الطعام او الصوم ولا يقوم في الجزاء على اللحم الا قيمته لحمه وان يكون ماريماً
صيوماً او حلاًماً بجنى من المواضع وما لا يؤكل لحمه كالسباع لا يجر زبه دمها وينقض
عنه وقال زفر يجب بالغاً ما يبلغ ولا يجوز صغار النعم في الجزاء الاعلى وجه الاطعام
وقال محمد والشافعي يجوز والخاطي والعامد في العايه والمبتدي سواء ولو دل
حرم على صيد او حلاً لأفضاده المدلول فعلى الدال الجزاء وقال الشافعي لا شيء
عليه ولو دل على صيد في الحرم فقد روي عن يوسف وزفر ان فيه الجزاء ولو دل
حرم على صيد وكذب المدلول ثم دله آخر فصدقه وقتله فالجزاء على الثاني ولو امر
رجل حرمًا بفعل صيد فامر المأمور اخر فالضمان على الثاني ولو دل حرم على صيد
فقتل ثم اخذه المدلول فلا جزاء على الدال واذا اشترى بغير صيد او كسره فعليه
قيمتة تصدق به وان كان في البيضة فرخ ميت فعليه الجزاء كانه قتله حياً وما
قتله بسبب فان كان متعدياً او مريداً للصيد ضمن ثوان نصب شبكة
او حفيرة وان لم يكن شئ من ذلك فلا جزاء عليه ثوان ضرب فسطاطاً
فتعقل به صيداً ولو احرى وفي مكة صيد لم يزل ملكه عنه وقال الشافعي يزول
ويجب عليه ان ساء لئلا كان في يده ولا يجب اذا كان في بيته ولو هلك في حال
الامساك فعليه الجزاء ولو ارسله انسان من يده فعليه ضمانه في قول لمي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب واذا اصطاد الحرم صيداً فارسله حرم من يده
فلا شئ على المرسل ولو قتله في يده فعلى الحرم الجزاء بالاصطياد ويرجع بذلك
على القاتل وقال زفر لا يجب ولو صلب الحرم الصيد فعليه ما نقص ولو جرحه جرحاً
كحبه من ان يكون صيداً اخر فقطع الرجل فعليه جميع الجزاء ولو قلع سن ظهي فبنت

بالطعام م

واذا اشترى ساء

فلا شئ عليه في قول لمي حنيفة وقال ابو يوسف عليه صدقة ولو ضرب بطن
ظبية فالقتل جنيماً ميتاً وماتت فعليه قيمتها ولو قتل ظبية حاملاً فعليه
قيمتها حاملاً ولو اصاب صيداً كبيراً على وجه الاحلال والرفض فعليه جزاء
واحد واذا قتل الحرمين صيداً فعلى كل واحد جزاء كامل وقال الشافعي
عليها جزاء واحد ولا يؤكل ما ذبح الحرم من الصيد وهو بمنزلة الميتة وكذلك
ما ذبحه الحلال في الحرم وقال الشافعي كل ما ذبحه الحرم لغیره ولو ادي الحرم
الجزاء اكل من الصيد المقتول وجب عليه اخراجه قيمته ما اكل في قول لمي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا شئ عليه وكل للحرم اكل لحم الصيد اذا لم يكن له
صنع فيه والله اعلم **قتل الصيد**
قتل صيد للحرم الا ما استثناه رسول الله صلى الله عليه فان قتله فعليه
الجزاء الاطعام لحرمي في صيد الحرم ولا تحريم الصوم وقال زفر حرمي الصوم
واقا الهدي فغیره روايتان ولو قتل الحرم صيداً في الحرم لم يجب عليه لاجل
الحرم شئ ويجب عليه ما يجب على الحرم يعني لو قتل الحرم حرمه حرمه وذا
استترك حلاً لان على قتل صيد في الحرم فعلى كل واحد نصف قيمته وان كانا
اكثر قسم الضمان بينهم على عدد حرم وان استترك حرم وحلال فعلى الحرم
جميع القيمة وعلى الحلال النصف وان كان القاتل مع الحلال من لا يجب عليه
الجزاء كما هو وصني وجب على الحلال ما حصه من القيمة ولو اصاب
حلال صيداً في الحرم فقتله في يد حلال اخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل
ويرجع الاخر على القاتل بما ضمن ولو دل حلال حرمًا او حلاً لا على صيد الحرم
فلا شئ عليه الدال وقال زفر على الدال الجزاء وهو رواية عن ابو يوسف
ولو قطع شجرة في الحرم مما لا ينبتة الناس او احسن حشيشاً فعليه قيمته
ذلك تصدق به وما ينبتة الناس فلا ضمان في قطعه وكذلك ما لا ينبتة
الناس اذا انبتة الناس كشجر الاراك وام غيلان فلا ضمان في قطعه ولو
نبت شجر ام غيلان في ارض رجل فقطعه فعليه جزاؤه ويجب قيمة ارضي
لما اكل الارض واما الادخر فقد استثناه رسول الله صلى الله عليه فيجزاؤه
ولا باس ياخذ كاه الحرم وما جرح من الشجر فلا ضمان فيه والمعتبر اصل الشجر
لا فرعها فان كان اصله في الحرم فهو من شجر الحرم وان كان بعضه في الحل وبعضه

في الحرم لم يخالضه ولورى طائفا على غصن فالمعبر مكان الصيد لا اصل الشجر
والمعبر في الصيد قراية لا راسه ولو كان نائما فخلت قراية في الحقل ورأسه
في الحرم لم يكن اخذه ولا رعى في الحرم في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا بأس
به ولو ادخل صيدا من اكل الى الحرم وجب ارشاله ولم يخرج سعه وقال الشافعي
يجوز ولو ذبح فعليه الجزاء ولو ارسل كلبا في الحقل على صيد فاتبه الكلب واخذه
في الحرم لم يكن على المراسل شيء ولا يؤكل ولو رعى صيدا في الحقل فعليه الصيد فخرج
السرهم به في الحرم كان عليه الجزاء قال وهذا قول أبي حنيفة فاعلموه هذه المسئلة
مستثناة عن اصله ولو ارسل على ديب في الحرم فاصاب في الحرم صيدا و
نصب له شبكة فوقع فيه فلا شيء عليه وان اخرج ظبيا من الحرم فادى الجزاء
ثم ولدت فمات اولادها لم يضمن شيئا ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير او بعد
فليس بحرام ولكنه يكره هذا المصنع فان باعه واستعان ثمنه في الحقل كان له ذلك
كذلك اذا قطع شجر الحرم كره له الاستفاح به فان باعه حازه للمشتري الا انشا
به ولا بأس باخراجه حماره الحرم وترايه الى الحقل والله اعلم

في عتق العتق ومن قد رعى على الحج ببدنة لم يخرج بان يخرج عنه غيره وان كان
عاجزا لا يزول مثلي الزمان والعتق جائز ان يخرج عنه وان كان يزوجا زواله
كالعتق والحج فان استمر الى الموت حكم بعتقه موقع العتق ولو اخرج
الصبي رجلا لم يخرج بمكره عن الحرة ولو مات وعليه فرض الحج فان اوصى ان
يخرج عنه حج عنه من بلد وان احب الهادى ان يخرج عنه حج وارسلوا ان كره
ذلك ان شاء الله واذا اخرج الحج فمات في بعض الطريق واوصى ان يخرج
عنه قالا — أبو حنيفة حج من بلد وقال أبو يوسف ومحمد من حيث
يبلغ وقال أبو يوسف ومحمد اذا اقام في بعض البلاد حتى تجزئت السنة
فاوصى بالحج حج من بلد ولو اوصى ان يخرج عنه من غير بلد حج لما اوصى
ولو اوصى ان يخرج عنه مال مسمى فان كان ذلك مبلغ الحج من بلد حج وان كان
لا يبلغ فالتقياس ان سفل الوصية وفي الاستحسان يخرج من حيث يبلغ
ولو قال جوا عني ثلث مالي وذلك مبلغ حج عنه حج ان شاء في سنة واحدة
وان شاء في كل عام حجة والتخييل افضل ولو كان للموصي وطنان حج عنه من
اقرب الوطنين الى مكة وعن أبي يوسف في ما قدم الركن تحفة الموت

فاوصى بحج عنه من مكة وان اوصى بالقرابة قرب من الركن واذا حج من غير
بلد فان كان ذلك على مقدار ما يخرج ويصبح قبل الليل جاز ذلك وما
فضل في يده الحاج بعد النفقة في ذهابه ورجوعه رده على الورثة ولو
اجحوا من لم يخرج عن نفسه جاز وقال الشافعي لا يجوز ولو اجمعا مرة جاز ويكره
ذلك وكذلك لو اجمعا عبدا او امته باذن المولى جاز ويكره ولو اوصى بالحج
فتلوه عنه رجل لم يكره وكذلك اذا حج عن الشيخ الكبير بغير اذن لم يكره
ولو اوصى بالحج عنه مال مسمى فلم يبلغ الا ماشيا وقال رجل ان اجمعه
ما شيئا جاز وقال محمد لا يجوز وان اجمعا من حيث يبلغ ركبنا جاز وروي
الحسن عن أبي حنيفة ان اجمعه من بلد ما شيئا جاز وان اجمعه
من حيث يبلغ ركبنا جاز والدعاء الذي يلزم المأمور من اصابه فظهور
الاحكام والمقران فهو على المأمور ولو افسد الحاج بالجماع قبل الوقوف
ضمن ما اتفق من مال الحج خرج عنه قبل ذلك وما بقي فهو في ماله وان
فاته الحج صنع كما يصنع فائت الحج ولم يدفع النفقة ولم يرض المأمور
في الطريق لم يخرج ان يدفع النفقة اتي غيره الا ان يكون الحج اذن له في
ذلك ولو اوصى الحج ان يخرج عنه مبلغ فلم يبلغ النفقة من بلد لم يخرج عنه
من حيث يبلغ ولو اجمعا عن الميت من يؤدى الحج ويقيم بمكة
جاز ولا فضل ان يجوا من لذهب ويرجع والله اعلم بالصواب

في ائمة الخلفاء من غير

خالفوا واذا امدوا بالافراد حجة او عمرة ففقرت فهو مخالف ضامن
في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد يخرج عن الميت
استحسانا ولو امدوا بالحج فاعتزل حج من ماله فهو مخالف في قولهم
ولو امدوا ان يعتزل فاعتزل حج عن نفسه لم يكن في الفاء والنفقة في
مقدار مقامه للحج في ماله وقال محمد اذا حج عن الميت
فطاق للحج وسعى ثم اضاف اليها عمرة عن نفسه لم يكن في الفاء ولا حج
بينهما على هذه الصفة ثم وقف بجرفة ورفض العمرة لم يبلغه ذلك
ولو امدوا رجلا اكل واحد حجة فاحرم بالحج عنهما لم يقع عن واحد منهما
ولو امدوا حج عن احدهما لا ينويه بعينه فله ان يجعلها لغيره شاء في قول

ان كان عتقا

ومحمد وقال ليعيوسف يفر عن نفسه ولوم يعين غار حها حتى طاف
 سوطا لم يكنه ان يعين عن احدها ولو احرمت عن البوي فله
 ان يجعل عن ايها شاء ولو حج المأمور ما شيا فقد خالف ولو حج
 على حمار كرهت ذلك والحمل افضل وان اقام بمكة بعد ذلك
 فكانت اقامة معتادة فالنقطة في مال الميت وان لم يكن معتادة
 فالنقطة في ماله ولو عزم ان يقيم زيادة على القدر المعتاد عزم
 على الخروج عادت نقطة في مال الميت الا ان يكون الحرام مازا
 فلا تعود النقطة ابدا ولو تجل الاحرام فدخل حراما في شهر رمضان او
 بعده فانه سقط من مال نفسه الى عشر الاضحى ولو انفق المأمور
 من ماله ومال الميت فان كان من مال الميت يبلغ الكرا او عامة النقطة
 فهو جائز والا فهو ضامن والله اعلم **باب**
 كل من وجب عليه دم فهو شاة او شركه يفترض في بدنة او بقرة يكون
 فيها سبع سابع وسبعة ولا يجوز الشركة في الدم الا اذا اراد باكمل جهه
 القرية فان اراد بعضهم اللحم لم يحز وقال الشافعي يجوز
 وان اختلفت وجوه القرية جاز وقال زفر لا تنضم الشركة حتى سقط
 وجوه القرية والهدي من البقر والابل والغنم والبدن من الابل
 والبقر خاصة ولا يجوز في جميع ذلك الا التي فصلت من الابل والبقر
 والغنم الا ان يكون جنعا عظيما من الضان ولا يجوز في الهدي الا ما
 يجوز في الاضاحي مما يكون سليما من العيوب ولا يجوز ذبح سبي من ذلك
 الا في الحرم والله اعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله اجمعين
بسم الله الرحمن الرحيم
 قال علماء ائمتنا رحمهم الله كل مكيل قبل نجسه او موزون قبل نجسه
 لا بد من اعتبار المائلة بينهما كيلا او وزنا سواء كان مطعوما او
 غير مطعوم نحو الجوز تقابل نجسه او الحديد يقابل نجسه او ما اشبهه
 ذلك وقال الشافعي رحمه الله لا يروى الا في المطعومات قال ولو باع
 مره مرقى او حنفه كفتن او قنطرة تنفاح حتن فالبيع جائز عندنا
 وقال الشافعي لا يجوز ولو وجد احد الوصفين اما الجنس والكيل حرم

النساء ومثاله اسلام الثوب الهروي في الهروي لا يجوز لوجود اصداف صغين
 وهو الجنس وكذلك اسلام الكيلانت في الكيلانت والموزونات
 في الموزونات وان اختلفا جنسا نحو اسلام الحديد في المصاص وما اشبهه
 ذلك الا في مسئلة واحدة وهو اسلام الدراهم والدنانير في الموزونات
 فانه يجوز وقال الشافعي لا يحرم النساء هذا الباب الذي ذكره لبيان الاجناس
 المختلفة والمقربة ثمار الخل كلها جنس واحد وان اختلفت اقسامها وكذلك
 ثمره كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب والكمثرى ويجوز بيع الكمثرى
 بالتفاح متفاضلا وكذلك الحديد والمصاص والصفر كل واحد
 من ذلك جنس يجوز بيع اصدافها بالآخر في اللحم معتبرة باصولها فالبقرة
 والجواميس جنس واحد لا يجوز بيع اصدافها بالآخر متفاضلا وكذلك
 الابل وكذا الغنم ضانها ومغزها جنس واحد ويجوز بيع لم الغنم
 بلم البقر متفاضلا وقال الشافعي لا يجوز والالبية واللم ليس جنس واحد
 يجوز بيع اصدافها بالآخر متفاضلا وكذلك شحم البطن والالبية جنسان وشحم الجنب
 من جنس اللحم وهو مع الالبية وشحم البطن جنسان مختلفان والقطن والكتان جنسان
 وكذلك غزلهما وكذلك الصوف مع الشعر جنسان وكذلك غزلهما ولا يجوز
 بيع غزل القطن بالقطن متساويا وروي عن يونس انه يجوز بيع لم الطير
 بعضه ببعض متفاضلا وان كان من نوع واحد لانه لا يوذ في العادة والحل
 دهن الشيراز مع الزيت جنسان واذا كان اصلها واحدا واختلف المضاف
 اليه كانا صنفين كالبنفسج مع الحنظل ويجوز بيع قفيز سم من بقعيزين
 سم غير مرقى والزبارة بارا الداركة وقال ليعيوسف انما يعتبر بالذات
 اذا كانت ردية في وزنه بحيث لو خلص نقص والشباب بخمس باصولها
 وصفاتها وان جمعها الاسم كالهروي والمروقي والمروقي الذي ينسج
 ينغداد جنس غير الذي ينسج بخاسان والله اعلم **باب**
 لا بد لصحة السلم من بيان جنس السلم فيه كقولنا سلم من نوع كقولنا
 برقي وبيان صفة كقولنا جيد وردني وبيان قدر في الكيلانت بالكيل
 والموزونات بالوزن والمعدودات بالعد والاصل شرط لازم لصحة وقال
 الشافعي ليس بشرط وتقدر الاجل الى المتعاقدين واعلام قدر راس المال شرط

وتقدر الاصل شرط
 بيان جنس السلم
 بيان نوع السلم
 بيان صفة السلم
 بيان قدر السلم

فالمقدرات عند حيفته وان كان مشاراً اليه في قول لي حيفته وقال لي يوسف
ومحمد لا يثبت معرفة القدر بعد التعين ولو كان رأس المال نقداً جازوا
يحرف عدد ذرعيته ولا قيمة وبيان المكان الذي يوفيه شرط لصحة في قول
لي حيفته اذا كان له حمل وموئنة وقال لي يوسف ومحمد اذا لم يتعين مكانا
تعيين العقد ولو اشترى حنطة في السواد يجب تسليمها حيث
واما ما حمل له ولا موئنة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة انه يسلم حيث
لقيه وروي انه يتعين مكان العقد وهو قولهما وقبض رأس المال في
الجلس شرط سواء كان عناء او ديناً ولا يجوز ان يفترقا ولهما اولا صحتها
خياراً للشرط ولوا فترقا بعد القبض فاستحققت الدراهم اجاز المسقة
جانه ولا ينسب هذا خياراً للشرط وتصح الكفالة والحالة والارتهان
بين المال وقال بقول لا يجوز فان فارق رتب السلم المسلم اليه قبل القبض
بطل العقد وان كان الكفيل والاحتال عليه في المجلس ولا يضرهما افتراق
الكفيل والاحتال عليه اذا كان المتعاقدان في المجلس ولو اذ به رهناً
فان افترقا والرهن قائم انتقض العقد ولو هك في المجلس مضى العقد
على الصحة ولو اذ بالسلم فيه رهناً فهدك الرهن صار مستوفياً ولا يجوز
للمسلم اليه ان يري رتب السلم من رأس المال فان ابراه وقبل رتب السلم اليه
بطل عقد السلم فان رد البراء لم يبطل ولا يجوز ان ياذ برأس المال شيئاً اخر
هو من غير جنسه ولو اعطاه من جنسه اجود او ارد او رضى المسلم اليه
بالاردي جاز ولو اعطاه اجود من حقه اضر على الاخذ وقال زفر
لا يجزى ولا يجوز الاستبدال بالسلم فيه فان ابراه من المسلم فيه جاز
ولو تقايلا عقد السلم جاز ورد رأس المال ولو اقاله في البعض واخذ
البعض جاز ولو استبدل برأس المال شيئاً بعد الاقالة لم يجز استحقاقا
وقال زفر يجوز وهو القياس فاما السلم الفاسد يجوز الترف
في رأس المال والا لا يستبدل عنه قبل الاسترداد والصرف بمنزلة السلم
فان تقايلا عقد الصرف - بما لا يستبدل عنه ويجب قبضه في مجلس الاقالة
حق لو افترقا من غير قبض بطلت الاقالة ومن جملة شروط السلم ان
يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين الحل وقال الشافعي

المعتبر

المعتبر وجوده عند الحل لا قبل ذلك ولا السلم فيما هو موجود الى حلول السلم فلم يقبض
حق انقطاع السلم صحى على حاله ورتب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء
انتظر وجوده ولا يجوز السلم في الدراهم والدينارين وكذلك لا يجوز السلم في الجوز
وقال الشافعي يجوز وما لا يعرف قده من الاولى والمصنوعات لا يجوز السلم فيه
وجوز في النقديات ولا يجوز السلم في شئ احملاً ولا او قاراً وكذلك
لا يجوز السلم في جلود الابل والبقر والغنم ورؤسها ويجوز السلم في الثياب
والنسيط والبقاري وما استبه ذكر استحقاقا بعد ان يشترط ذراعاً معلومة
وضيف معلومة وصنعية معلومة ويحتاج الى بيان الوزن في ثياب الحرير
والديباج ولو شرط في السلم مكيلاً لا لا يحرف تخوان يقول بهذا الزنيل وبوزن
هذا الجوز لم يجز ولو كان بيع عيني لم يجز ان يقول بعثت منك هذا الزنيل من هذه
الضفة او بوزن هذا الجوز جاز في المشهور من الرواية وزوي عن ابي حنيفة
انه لا يجوز ولو اسلم في سبعم ختلفين ورأس المال مكيل او موزون لم يجز حتى
يتبين خصة كل واحد منهما من رأس المال حتى يقرر لي حيفته وان كان رأس
المال من غير المكيل والموزون لم يحتج الى التفصيل وقال لي يوسف ومحمد
يجوز في ذلك كله واسلم في طعام بقعة بعينها فان كان لا يفقد طعامها
غالبها جاز السلم منه وان سمي ما يجوز ان يفقد لم يجز وكل معدود تباين
احاده لم يجز السلم كالبطيخ والتمران واذا لم يتفاوتت اصادة جاز السلم
وبين تفاوتت جملة كالبعض والجوز جاز السلم وقال زفر لا يجوز السلم في
المبييض والجوز عديداً ولو اسلم اليه قبل ديناً عليه لم يجز فان لم يتفرقا
حتى يقدروا في المجلس صح ولو اسلم اليه درهم على ثالث لم يصح السلم فان
فقدته في المجلس ولو اسلم ديناً وعيناً فافترقا جاز في خصة العين وبطل
في خصة الدين ولو اسلم مكيلاً في مكيل او موزون او سناً في جلسه وغير جنسه
بطل العقد في جميعه في قول لي حيفته وقال لي يوسف ومحمد يجوز في خصة
الموزون وضلاف الجنس وعلى هذا الاختلاف اذا جمع بين حير وعبد في
العقد وبين لكل واحد منهما ثلثا فالعقد فاسد في الكل في قول لي حيفته
وعندهما يصح في العبد وان لم يسلم لكل واحد منهما ثلثا بطل الكل بالاتفاق
وذكر الحسن بن علي حيفته يوسف في بيع جارية في غنقها طوق فضة بالفتح

لسان البيع باطلا في الجح في قول أبي يوسف الاخير فيجعل له الحسن رجوعه
في هذه المسئلة رجوعا في جميع المسائل ويجوز السلم في الشجر والالبان ولا
يجوز السلم في اللحم في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويجوز اذا سمي مكانا
معلوما من الشاة وذكر أبو الحسن انه يجوز علي قول أبي حنيفة اذا كان
شروطه العظم ولا يجوز السلم في السمك الطري والمالح وقال أبو يوسف
يجوز في المالح اذا سمي وزنا معلوما في السمك الصغير وعبانة الاصل مفضل
في هذه المسئلة قال **الصحيح** من المذهب ان السمك الصغير يجوز
السلم فيه كليا وفي الكبار وزنا واثقان ولا فرق بين المالح والطري وقال
أبو يوسف ومحمد لا يجوز وروقا بينه وبين الله والله اعلم
في عقد السلم واذا كان رأس المال عينا فاستحق
او وجد به عيبا فرده بطل السلم ولو كان رأس المال غير عيني فقبضه
ثم وجد زيوفا او ستوقا او مستحقا فرده واحدا بدله في المجلس جاز ولو
افترقا فوجده زيوفا فانه يجوز به حاز وان رده بطل العقد في قول جميع
وزفر وقال أبو يوسف ومحمد اذا استبدل في مجلس الرذجاز ولو وجد
بعضها زيوفا فزدها فالقياس ان يتقضى العقد بقدره قليلا كان او كثيرا
وقول زفر ولكن ابا حنيفة استحسن في اليسير فقال يردّها ويستبدل في
ذكر المجلس واختلفت الرواية عنه في كثير الكثير ففي رواية اذا زاد علي
الثلث فواكثر ومادونه قليل وفي رواية اذا بلغ النصف وفي رواية
اذا زاد على النصف قال ولو استحق شيئا منه ووجده ستوقا انتقض
العقد بقدره قليلا كان او كثيرا في قولهم جميعا ولو وجد البعض بنهرجة او
مستحققة فاختلغا فقال رجب السلم هذا ثلث رأس المال وقال المسلم اليه
هو النصف فالقول قول رجب السلم مع يمينه ولو كانت ستوقا او قصاصا
فاختلغا في مثل ذلك فالقول قول المسلم اليه والله اعلم
السلم اذا وجب على رجب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد
لم يصرف قصاصا بالسلم وكذلك اذا وجب بعقد جرم لم يصرف قصاصا لئلا يشترى
ادب السلم من السلم اليه سبب الخطه مثل السلم ولو وجب عليه بقبضه
لئلا غصب منه كراجه فلو سلم او استقرض منه صار قصاصا ولو غصب

كما

كرا قبل العقد وهو قائم في يده حتى خلى السلم فجعله قصاصا سلكا بحضرتهما
او لم يكن ولو كان اكثر وديعة عند رجب السلم قبل العقد وبعده فجعله السلم اليه
قصاصا لم يكن قصاصا الا ان يكون اكثر بحضرتهما او يبرح رجب السلم فغلب
به ولو غصب منه كراجه بالعقد قبل حلول السلم حل صار قصاصا ولو كان
الغصب واقعا قبل العقد فلا بد من ان يجعله قصاصا ولو غصب منه بعد
عقد السلم كراجه من السلم لم يصرف قصاصا الا برضاء المسلم اليه وان كان
اردا لم يصرف قصاصا الا برضاء رجب السلم ولو امر رجب السلم المسلم اليه ان
يكيل السلم في غراب رجب السلم ففعله لم يكن قبضا حتى يكون بحضرة رجب
السلم وكذلك لو طحنه بامر رجب السلم لم يصرف قابضا به ولو اشترى طعاما
بعمينه فامر البايح ان يكيل في غراب المشتري او يطحنه ففعل صار قابضا وذكر
في الصرف انه اذا دفع الى صايح ففتوا سوان يريه من عند نفسه شيئا ففعل
قال بعض له ما زاد ولم يذكر هل يصرف قابضا ام لا والظهور انه يصرف قابضا بالخلط
واذا اشترى طعاما مكايلا لم يحزن ان يتصرف فيه وان قبض حتى يكيله وان
كان البايح ابتاعه وكالة من بايحه بحضرة المشتري لم يحزن له ان يقتصر على ذكر
الكيل ولا يبيع ولا ياكل حتى يكتله ثانيا وكذلك لو اشتراه موازنته في الموازنات
فاما المحدثات فهي اعادة الحدة في رواية وفي رواية لا يجب وصح الفتوى
هذه الرواية ولو اشتراه جازفة لم يحزم الي الكيل ولو استقرض الطعام بكيل وسلم
الي راس السلم حتم الي اعلى الكيل ولو شرط رجب السلم القبض في مدينة او قرية تحب
سلم اليه في ذلك الموضع فواجب وليس لرجب السلم ان يقر مكانا ولو سلم في
غير ذلك المكان الذي شرطه فلرجب السلم ان ياتي فلي اعطاه على ذلك جازا لم يحزم
له ان ياذن الاضروكن يقر رجب السلم ان سأل ردا الاضروكن فيه حتى يسلمه
حيث شرط قال الا ان يري انه لو قال استقطت حتى في التسليم في ذلك البلد
لم سقط والله اعلم **الاختلاف في السلم اذا**
اختلغا في قدر رأس المال او صفته او جنسه فاختلغا وكذلك في جانب السلم فيه
اذا اختلغا في جنسه او قدره او ذرعا السلم فاختلغا ولو اختلغا في المكان
الذي شرط تسليم السلم فيه فالقول قول المسلم اليه ولا يتي القان في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف ومحمد يخلو لهما ولو اختلغا في اصل الاجل فان كان المدي لا اجل

دب المسلم بالمسلم اليه فكره القول قول رب المسلم ولو ادعى المسلم اليه وانكره المسلم
فالقول قول المسلم اليه والعقد صحيح استحيانا في قول لي حيفته وقال ليوسف
ومحمد القول قول رب المسلم والعقد فاسد ولو اتفقا على اصل الاجل فاختلغا في
مقداره فالقول قول رب المسلم مع عينه وان اقاما البيئتين فالبيئتين بنية
المسلم اليه ولو اتفقا على ان الاجل شر فقول رب المسلم قد مضى وقال المسلم اليه
لم يضي فالقول قول المسلم اليه وان اقاما البيئتين فالبيئتين بنية المسلم اليه ايضا
باب الاختلاف في راس المال الاصل ان عند لي
حيفته ولي يوسف اذا وقع الاختلاف وقامت البيئتان ان يقضى مسلم واحد
الا ان تعد فيقضى مسلمين وقال محمد يقضى مسلمين وبيانهم اختلاف افعال
اصهار راس المال دينار وقال الاخر درهم او قال اصهار حنطة في موزون وقال
الاخر شعير واقاما البيئتين قضى بنية المسلم اليه في قول لي حيفته ولي يوسف
وقال محمد يقضى بالبيئتين ويجعل مسلمين وكذلك اذا اختلفا في قدر راس المال
فادعى اصهار عشرة والآخر عشري او في وصفه نحو ان يدعى اصهارا عله والآخر
قدر سد واقاما البيئتين قضى بنسب المسلم اليه ولا يقضى مسلمين في قول
لي حيفته ولي يوسف ولو قال اصهارا اسلمت اليك هذا العبد في كثر حنطة
وقال الاخر لا بل هذا العبد وهن الامة في كثر فانه يقضى بنسب واحد بالاتفاق
ويكون البيئتين بنية المسلم اليه ولو قال رب المسلم اسلمت اليك مائة درهم في كثر
حنطة وقال الاخر اسلمت لي مائتين في كثر حنطة واقاما المسلمان ببيع
في كثر في قول لي حيفته ولي يوسف فتوجب المسلم اليه في اثبات زيادة
راس المال ويؤخذ بنسب رب المسلم في اثبات زيادة المسلم فيه وقال محمد يقضى
مسلمين مائة في كثر كما ادعى رب المسلم ومائتين في كثر كما ادعى المسلم اليه
والله اعلم **باب اللفظ الذي يقع فيه البيع**
لا يتعقد البيع الا بلفظين يعتبر بهما في الماني نحو ان يقول اصهارا بعت ويقول
الاخر اشتريت وكذلك كل لفظ لودي معناه ولو قال البايع ابيعك او
قال المشتري بعني فيعقد البيع وانما جواز الشكاح استحيانا اذا قال
زوجتي فقال زوجت وبيعته البيع بلفظا للتعاطي بدون لفظ الايجاب
والقبول يتعقد في حساسات الاشياء وفيما جرت العادة بين الناس ومما

بيئته

حر العتق

ومما جرت العادة فيه لا يتعقد بالتعاطي وليس لواحد من المتعاقدين فسخ العقد
في المجلس ولا بعد افتراقهما الا برضا الاخر وقال الشافعي ثبت لكل
واحد منهما خيار المجلس والله اعلم **باب معرفة المبيع من الثمن**
المشترى يبيع بعض المبيع اذا اوجب البايع في شيئين فقبل فاصهما لم يبيع
وكذلك لو قال بعتك هذا العبد فقال قبلت في نصفه لم يبيع الا ان يرضى
الاخر في المجلس نحو ان يقول بعتك هذين الثقبين بدينار فقبل المشتري
قبلت فاصهما فيرضى به البايع وانما يبيع مثل هذا اذا كان للبعض الذي
قبله المشتري حصة معلومة من الثمن نحو ما ذكرنا من المثال في الثقبين فاما
اذا كان الثمن ينقسم باعتبار القيمة نحو ان اضاف العتق الي عبدتي او ثوبتي لم يبيع
العقد اذا قبل المشتري في اصدها وان رضى به البايع ولو ورد المبيع في الايجاب
فقال هذا بانية وهذا باني فللمشتري ان يسل في ايها شاء ولو خاطب المشتري
رجلين فقال اشتريت منك هذا العبد بالف فاجاب اصهارا يمين جوابا
للمشتري وكذلك لو خاطب البايع رجلين فقال بعتكما هذا العبد وهذين
العبدتين فقبل اصهارا وخيار القول لا يرد وهو على المجلس وقال الشافعي
هو على الغور والله اعلم **باب معرفة المبيع من الثمن**
ما يتعين بالعقد فهو مبيع ومما يتعين فهو ثمن الا ان يقع على لفظ المبيع فالدرهم
والدينار اثمان ابداء والاعيان التي ليست من ذوات الامثال مبيعة ابداء والكيلات
والموزونات والعدديات المتقاربة بين مبيع وثمن فان قابلها الدرهم والدينار
فهو مبيعة وان كان مقابلتها عين فلان كان من الملال والموزونات معينة
فهو مبيعة ايضا وان كانت غير معينة فان استعملت استعمل الاثمان فهو ثمن
نحو ان يقول اشتريت منك هذا العبد بكذا كذا حنطة ونصف وان استعملت
استعمال المبيع كان سلما نحو ان يقول اشتريت منك كذا كذا حنطة بهذا العبد
فلا يبيع العقد الا بطريق السلم والغلويس بنزلة الدرهم والدينار في ثمنها يتعين
بالثمين وكان لبوا الحسن يقول الدرهم والدينار يتعين في العقد واليتعين
في التسليم ويباع المبيع الذي ينقل ويحول قبل القبض لا يجوز وقال ابو حنيفة وليوسف
يجوز بيع العتق قبل القبض وقال محمد والشافعي لا يجوز ويجوز التصرف في
الاثمن قبل القبض وقال الشافعي ان كانت عسما لم يحل التصرف فيه وان تكن

معينة ففبه قولان وهلاك المبيع قبل القبض يوجب الفسخ ولا يجوز بيع ما
ليس عند الانسان في غير السلم ويجوز المشترا ان يمن ليس عنده ولو اشترى
بفلس ففسدت قبل القبض بطل البيع في قول لي حيفته وقال ابو يوسف
ومحمد لا تطل ثم قال ابو يوسف يجب على المشتري قيمتها يوم العقد وقال
محمد يترقي قيمتها اخر ما ترك الناس المعاملة بها وما لا يكال ولا يؤزن
لا يجوز ان يكون ثمنًا دينًا الا الثياب الا وصفت وضرب لها اجلافانها
يكون ثمنًا ويجوز البيع استحسنًا والمكيل والموزون اذا ذكر في الدفعة
ثمنًا فلا بد فيها من بيان مكان التسليم في قول لي حيفته كما في السلم وعندها
يتعين مكان العقد وذكر الطحاوي انه يجوز التصرف في العرض قبل
القبض قال — وهذا هو الصحيح انه يجوز قبض المبيع
للبايع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان حالًا وان كان مؤجلًا لم يكن
له ذلك ولو كان نقصه حالًا ونقصه مؤجلًا كان له حبسه حتى يستوفي الحال
ولو بقي من الثمن شيء فليس كان له حبس جميع المسح ولو باع شيئين صفقة واحدة
وسعى لكل واحد منهما ثمنًا فنقد المشتري حصه اصددها كان للبايع حبسها حتى
يقبض حصه الاخرى كذلك لو ابراه من حصه اصددها ولو دفع بالثمن رهنًا
او كفيل به كفيل لم سقط حق البايع من الحبس ولو احوال المشتري بالثمن
على انسان او احوال البايع رجلا على المشتري سقط حقه في الحبس في قول
لي يوسف وقال محمد اذا احوال المشتري البايع على انسان لم يسقط حق
البايع وان احوال البايع رجلا عليه سقط حقه ولو وقع البيع عينا بدين
او دينًا بدين سلمًا معًا ولو كان المبيع غايبا عن حضرتهما كان للمشتري
ان يمنع عن التسليم حتى يحضر المبيع ولو هلك المبيع في يد البايع قبل التسليم
هلك من مال البايع وكذا اذا دخله عيب كان في ضمان البايع و
تسليم المبيع هو ان يتخلى بينه وبين المبيع على وجه يتمكن من قبضه من
غير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن وقال الشافعي التخلية ليست
بقبض ولو كان الثمن مؤجلًا فلم يقبض المشتري حتى حل الاجل كان
له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبايع منعه ولو اجله بالثمن سنة غير معينة
فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالاجل سنة من حين يقبض المبيع

فقد الت

في قول لي حيفته وان كانت سنة بعينها صار الثمن حالًا وقال ابو يوسف
ومحمد الثمن حال في الوجهين ولو كان في المبيع خيار لها او لا حدها والاجل
مطلق فابتدأه من حين يتسلم العقد واما في خيار المروية فالاجل يعتبر
من حين العقد ولو اصدت المشتري في المبيع عيبًا او احدث البايع بامره
فهو قبض من المشتري ولد كذلك لو اعتقه المشتري او دبره او اقر
ان الحارثية ام ولد له فهو قبض من المشتري وكذلك لو فعله البايع بامر
المشتري ولو رزق المشتري او اقر عليه بدين لم يكن قبضًا منه استحسانًا
والقياس ان يكون قابضًا وهو رواية عن ابو يوسف ولو وطئها الزوج في يد البايع
فهو قبض في قولهم جميعًا ولو اعار البايع من المشتري او اودعه لم يكن له ان
يستره بلا خلاف في المشهور من الرواية وعزله يوسف ان للبايع ان
يستره بمنزلة الرهن ولو اعار المشتري البايع او اودعه او اجره لم يكن
قبضًا ولو جنى رجل على المبيع فاختر المشتري ابتاعه الجاني خرج عن ضمان
البايع في قول لي يوسف وقال محمد هو في ضمان البايع حتى يقبض ولو
اسلم المشتري العبد في حصة صار قابضًا ولد كذلك لو اعاره
البايع او اودعه ولو امر المشتري البايع ان يعمل في المبيع عملاً فان كان
ذلك العمل لا ينقضه مثل العساة والغسل باجر او بغير اجر لم يضر به
قابضًا والاجرة واجبة وان كان ذلك العمل مما ينقضه فهو قبض واذا
باع المبيع من هو في يده فان كان المبيع الموجود قبل العقد فهو انفسه
صار قابضًا به والعقد ودخل في ضمانه سواء كان المبيع حاضرًا او غايبًا
تحت بيع المخصوص من الغائب ولو كان في يده عارية او ودعة او رهنًا
لم يضر قابضًا به والعقد الا ان يكون خفزة او يرجع اليه فيمكن من القبض
والتوكيل بالقبض والتسليم صحيح ومص الوكيل منزلة قبض الموكل وقال ابو يوسف
اذا استعار المشتري من البايع جوالق وامره ان يكسل فيه فان كانت
الجوالق بعينها صار المشتري قابضًا بالمكيل فيه وان كانت بغير عينها
فان يقول اعزني جوالق وكله فيه فان كان المشتري حاضرًا فهو قبض
وان كان غايبًا لم يكن قابضًا وقال محمد لا يكون قابضًا مع الخيبة في الوجهين
حتى يقبض الجوالق فيسلمه اليه ولو استقرض من رجل حنطة فذرع اليه

عز انزل ليلته فيه ففعل لم يكن قابضاً بنزلة السلم ولو اشترى منه كرا بعينه
وله على البايح كرهين فاعطاه جوالقا فقال كلهما فيه ففعل فهو قابض سواء
كان الدين اولاً او المبيع في قول لي حنفية وقال محمد ان كان المعين اولاً
ثم الدين صار قابضاً لكليهما وان كان الدين اولاً ثم المعين لم يكن قابضاً للدين
وكان قابضاً للمعين فكانا شريكين فيه ولو باع قطناً في فراش او حنطة
في سبيل وسلم كذلك فان كان المشتري لا يتمكن من القبض الا بعد الفرائش
ودق السبيل لم يصير قابضاً ولو باع الثمرة على الشجرة وسلمها كذلك صار
قابضاً وعليه هذا قالوا بان اجرة سقف الفرائش ودق السبيل على المبيع واجرة
صداد الثمرة على المشتري واجرة الكيال والعذان والذراع والمعداد على البايح
اذا باعه مكايلة او موازنة واجرة الناقد على المشتري واجرة العذان على
البايح وروي عن محمد انه جعل اجرة الناقد على الذي عليه الدين الا ان
يقبض دينه ثم يدعى انه من غير نقده فيكون الاجرة عليه والله اعلم بالصواب
باب قبض المبيع بغير اذن البايح اذا قبض
المبيع بغير اذن البايح كان للبايح ان يسترده منه حتى يستوفي الثمن ولو
تصرف المشتري في ذلك تصرفاً يلحق القبض بان باع او وهب او رهن
او اجر او صدق نفق المتصرف وان كان لا يلحقه الفسخ كالعتق والتدبير
والاستيلاء لم يملك البايح رده اليه ولو نقده الثمن فوضعه البايح
زيوعاً او ستوقاً او مستحقاً او وجد بعضه كذلك كان للبايح ان
يمنعه فان كان قبضه المشتري بغير اذن البايح بعد ما نقده الزيف
او الستوق فللبايح ان ينقض قبضه وان كان تصرفه فيه المشتري نقض
تصرفه ولو قبضه بامرهم وجد الدراهم المقبوضة ريوفاً لم يكن للبايح ان
يسترد وقال زفر له يسترد هو قول ابو يوسف الاول بنزلة الرهن
ولو وجد المقبوض رصاصة او ستوقاً او مستحقاً كان له ان يسترد المبيع
وعلى هذا الحكايت اذا ادي بدل الكتابة فعتق ثم وجد المولى المقبوض
زيوعاً او مستحقاً مضى العتق ولم يفسخ ولو كان رصاصة او ستوقاً لم يفتق
وعلى هذا اذا حلف ان لا يبارق عرمة حتى يستوفي حقه فقبضه زيوعاً او
مستحقاً فالزيف والاستحقاق المالك يبرئ في يمينه ولم يحنث وحنث

في الستوق

في الستوق والرصاص ولو كان المشتري تصرف فيه مدح او اصاره او رهن
والمقبوض رصاص فلا سبيل للبايح عليه اذا كان قبض بامر او اذا كان
المشتري اثنان فقد اصدها حصته فله منع المبيع حتى يستوفي ما
على الاخر فان غاب اصدها لم يجبر الحاضر على تسليم كل الثمن فان
اختار ذلك وادي كل الثمن وقبض العبد لم يكن متبرعاً فيما نقد له
ان يحبس عن الشريك الغايب حتى يستوفي ما نقد عنه فله ذلك
في يده قبل ان يحبس عن الشريك رجع عليه نصف الثمن وهذا قول لي حنفية
ومحمد وقال ابو يوسف هو متطوع في حصته وروي عنه في النوادر
انه يدفع نصف الثمن ويأخذ نصف المبيع واذا اختلف البايح والمشتري
في قبض المبيع فالقول قول المشتري مع يمينه وكذلك اذا قبض
بعضه فاختلفا في قدر المقبوض ولما اختلفا في قبض الثمن فالقول قول
البايح ولو قال البايح للمشتري قطعت يده فصردت قابضاً وقال
المشتري للبايح انت قطعت وانفسخ المبيع فيها لم يقبل قول واحد منهما
على صاحبه وتجعل كانهما ذهبت باقية فان اختار المشتري اخذه يأخذه
بجميع الثمن بعد ان يحلف كل واحد منهما على دعوي الاخر وان اختار رده
حلف المشتري وصدده ولا يحلف البايح ولو كان المبيع مما يكال او
يوزن فذهب بعضه فقال البايح للمشتري انت اكلته وقال
المشتري للبايح مثلي ذلك فهو على بيتي يجعل كانهما ذهبت باقية
فان اختار المشتري اخذه اخذ بما بقي بعد ان يحلف كل واحد منهما
على دعوي الاخر وان اختار رده حلف المشتري وصدده فان اقام
احدهما البينة قبلت بدينته وان اقاما البينة فالبينة بينة البايح والله
اعلم بالصواب

باب قبض المبيع

ما يفسد به المبيع انواع منها جهالة المبيع او غش اذا كان يتعذر
مع التسليم فان كان لا يتعذر لم يفسد العقد كجهالة كيل الصبر مع
ومن ذلك ان يكون المبيع حرماً او غشاً في المبيع بالخمر والمبيع المختار
وبيع اللحم الصيد ومن ذلك بيع الموهون والمستاجر واختلفت عبارات
الاصل في هذه المسئلة فقال في موضع البيع فاسد وقال في موضع البيع موقوف



وهذا هو الصحيح ومن جملة المفسد ان يشترط فيه شرطا وفيه منفعة لاضر من
الناس لا يوجبها العقد نحو ان يشترط منفعة للبائع فيقول يفتي عن ان
اهب لك او اقضك او علي ان يقضني او علي ان يقض فلان او علي
ان يفتي العبد او تدسه ومن جملة ذلك بيع الطير الذي طار
من يده وبيع الابن والسكنى في الماء اذا كان السكنى مملوكا وبيع المتعصب
من غير الغاصب اذا كان الغاصب منكرا ولا يفسد عليه ومن جملة
ذلك بيع ما ليس عند الانسان وبيع ما لم يقض وبيع الدين من غير
من عليه الدين ومن ذلك صفقتا في صفقة نحو ان يقول ابيعك هذا
على ان يدعني هذا وكذلك بيعان في بيع نحو ان يقول بعتك بعتك
خطة او بعتك شفع و لذلك شرطان في بيع نحو ان يقول ان اعطوني
الثلث حالا فبكذا وان كان موقفا فبكذا وبيع الاوصاف من الحيوان
فاسد كبيع الالية من المشاة الحية وبيع نتائج الغرس والدين في الفرض
وكذلك ما لا يعض من غير الحيوان الا بضر كبيع ذراع من ثوب
ونوي في عتر وان لم يكن في تعريضه وشيخه ضرر جاز كبيع عشرة دراهم من
هذه النقعة ولا يجوز بشرها باع باقلى مما باع قبله المقتض الثمن وقال الشافعي
يجوز واليه اعلم

الفاسد في البيع الفاسد منعقد والمالك موقوف على وجود
القبض وقال الشافعي لا ينعقد واذا كان العوض مالا قيمته لم يملك بالقبض
نحو البيع بالمتينة والدم والرج وقال ابو يوسف و لذلك اذا قال بعت
بغير ثمن لم يثبت الملك وان قبض ولو باعته وسكت عن الثمن يثبت الملك
اذا اتصل بالقبض في قول ابو يوسف ومحمد وروي عن محمد اذا قال ابيعك
بما تدعى ابلى في ارضك او بما شرب من ماء يبرك انه يملك بالقبض وكذلك
لو باع عبدا بجارية من جوارى البائع او بجارية من جوارى المشتري
ولم يفسدها مملوكا فقبض ولو قال ابيعك بالكعبة لم يملك بالقبض هكذا
روي عن ابو يوسف واذا كان اصنا له دين مديرا او مكاتبا او ام ولد يملك
بالقبض وما قبضه بغير اذن البائع في البيع الفاسد فهو كالم يقبض وهذه
الرواية هي المشهورة وذكر في الزيادة ان يثبت انه اذا قبضه المشتري

كصحة

بخرصة ولم ينهه انه سب الملك وجعله فظيرا للقبض في باب الهبة والله
اعلم بالصواب **باب الشروط التي يفسد**
البيع قد مر انه اذا شرط ما لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاضر ان العقد
فاسد ولو شرط شرطا ليس فيه منفعة لاضر لم يفسد العقد هكذا
روي عن علي حنيفة ومحمد وعن ابو يوسف ان البيع فاسد ولو باع على ان
المشتري مقي باع فالبايع احق بثمنه فالبيع فاسد وكذلك لو شرط
ان يهبها القلان او يكلمها او يدبرها ولو شرط ان لا يسعها من فلان ف
البيع فاسد في قول ابو يوسف ولو شرط ما يقتضيه العقد نحو ان يشتري امه
على ان تحرمه او يعشها او تترك الدابة لم يفسد البيع ولو اشترى ذغلا
على ان يدره البائع جاز اسقانا والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر ولو شرط
على المشتري ان يعطيه بالثمن كفيلا او رهنا والكفيل حاضر فقبلي او كان الرهن
متمما جاز اسقانا وقال محمد ان لم يس الكفيل والحال عليه فهو فاسد وكذلك
اذا كانا معصين وهما غائبان فافترا قبل حنوزهما لم يفسد البيع ولو حضر
قبل الافتراق فقبلا صح ولو شرط ان يحيل البائع غريبا له على المشتري
او يرضى المشتري الثمن لعزم البائع فالبيع فاسد ولو شرط ان يرهن
بائن رهنا مجهولا فالبيع فاسد الا اذا استفقا على نقى الرهن في المجلس
او نقل المشتري الثمن حالا ولو شرط الرهن كتر حنطة جيدة جاز وان لم
يغيبين ولو شرط رهنا معينا وقبل المشتري البيع على ذلك ثم امتنع
من تسليم الرهن لم يبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان تدفع الرهن
او قيمته او يفسخ العقد وقال زفر يبر على تسليم الرهن واذا احتج بالعقد
الصحيح ساقط هذه الشروط المفسدة التحقت وفسد العقد في
قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يلحق والله اعلم بالصواب

باب تعريف المشتري في البيع الفاسد
فيكره للمشتري ان يتصرف فيما اشترى سوا فاسد ابتليك او انتفاع
فان تصرفه منه كالمبيع وما اشبه ذلك فقد تصرفه ولم يفسخ الا في الاجارة
خاصة ولو زوجها المشتري فان ذلك لا يمنع الفسخ ولو اوصى بالعبد
ثم مات بطل حق الفسخ ولا يفسد هذا الوارث ولو قطعت يده واخذ

الارض او كانت جارية فولد تحت او ارض الثمر فان البيع يفسخ وتزد الزيادة
على البايع ولو قطع الثوب وخاطه او طنه وجشاه بطل حق الفسخ ولو
صبح الثوب فقد روي عن محمد ان البايع بالخيار ان شاء اخذه واعطاه ما زاد
الصبح فيه وان شاء ضمنه قيمته ولو زال ملك المشتري ثم عاد على حكم الله
الاول عاد الفسخ وان يرد عليه خيار روية او خيار شرط او بيع بقبض
قاضي ولو عاد حكم ملك مبتدأ لم يثبت الفسخ ولو بني المشتري فيها بنا
بطل حق الفسخ في قول ابي حنيفة ولبو يوسف الاخير وفي قوله الاول وهو
قول محمد لا يبطل والمقبوض في البيع الفاسد مفقود بالقيمة فيما لا مثل له وبالمثل
فيما له مثل ولو باعه عبدا بشرط ان يعتقه فالبيع فاسد في المشهور من
الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة ان البيع جائز وهو قول الشافعي ولو
اعتقه صح العقد ولزمه الثمن استحيانا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد عليه القيمة وروي بن شجاع عن ابي حنيفة ان المشتري اذا اعتقه
قبل القبض جاز واياهما فسخ البيع قبل القبض ففسخ جائز على صاحبه اذا
كان تخلف منه واذا قبض المبيع فكل بيع لا يصح حذف المفسد عنه مثل البيع
بالخمر والخنزير فهو على ما ذكرنا من قبل المصنف وان كان ذلك الشرط
الفاسد يقبل الحذف فعند ابي حنيفة ولبو يوسف لكل واحد من المتعاقدين
الفسخ والى **محمد بن جابر** الفسخ من له منفعة في الشرط
صح وان فسخ الاخر لم يفسخ ودللت بحوزة الشرا بابل الى الخطا ولد للمصنف
الخيار الفاسد ولو تعيب المبيع في يده البايع فللبايع ان يرضه وارثه من المشتري
ولو آجرا لمشتري العبد سلمت الاجرة له فان كان ادعى الضمان قبل العقد طابت
له الاجرة وان كان قبل اذا كان لم يطب له ولو كانت جارية فولدت ارضا وولدها
في الرقصة بالولد والله اعلم **باب في البيع**
اذا شرط الاجل في المبيع المعين فسد العقد وان كان الثمن دينارا بالاجل المعلوم
فمجايز والاجل المجهول فاسن والاجل المجهول ان يبيع الى الحصاد والدياس
وقدوم الحاج او الى الخطا او الى اليزور والمهرجان اذا كان المتعاقدان لا يعرفان
وقتها او جهدها او ذلك الى صوم النصارى وفطيم وان كانا دخوا في الصوم
فاجل الى فطيم جاز ولو شرط اجلا معلوما بشرط ان يبيع اياه بالقيمة فهو جائز فاجل الاجل
فيما ليس له حمل ومونة وماله
يطالبه ابن شاذ

ما يظلم

عما يظلم
والمقبوض في البيع
الفاسد مفقود بالقيمة

وماله حمل ومونة لم يطالبه الا بالقيمة ولو لم يذكر في الثمن اجلا فسد العقد
في قول محمد اصدى الروايتين عن ابو يوسف وروي عن ابو يوسف القياس
ان يجوز العقد ولكن استحسن فيما له حمل ومونة ان يفسد العقد وما ليس
له حمل ومونة ان يطالب به حيث شاء والله اعلم **باب في البيع**
يقع على شئ فصار على خلافه اذا وقع العقد على جنس فوجده
من جنس اخر فالبيع باطل بخلاف بيع ثوبا على انه هروي فاذا هروي
او فصا على انه ياقوت فاذا هوي زجاج ولو كان المبيع من ذلك الجنس الجنس
الا انه يخالف في المصفة فان كان تغاوتا فاحصا فالبيع باطل ايضا بخلاف
يقول بيعت منك هذا العبد فاذا هوي جارية وقال فزجائز والخيار
للمشتري ثابت ولو قال بيعت منك هذه النجعة فاذا هوي صناع او هذه
الاتان فاذا هوي ذكر فالبيع جائز والخيار للمشتري ولو اشترى ثوبا
على انه عشرة فوجده زائدا سلم للمشتري وان كان ناقصا فالخيار
للمشتري ولد للمصنف لو اشترى قلب فضة على انه مائة درهم بعس
المصنف فان زاد سلم له وان نقص كسر ولد للمصنف ان شرط البكارة فوجدها
ثيبا فله الخيار ولو شرط الشيا فوجدها بكرها فهي للبائع ولا خيار للبائع
فيه ولو قال بيعت منك هذه النجعة فاذا هوي معز او قال هذه الاتان فاذا
هي ذكران فالبيع جائز ولو باع فضة بعس او ذهبا بذهب فاذا دت
فالزيادة للبائع ولا خيار للمشتري فيه ولو كان يبيعه ضد بخوان يبيع قلبا
على انه مائة مائة درهم فوجب العلب زائدا فالبيع فاسد مكان المبرأ
ولو كان القلب خلاف الجنس فوجده زائدا فالبيع فاسد على ما شرط فاكل
سالم للمشتري ولو وجده انقص تخير ولو باع نقرة فضة على انها مائة درهم
بذهب فوجب النقرة زائدة لم تسلم له الزيادة ولو قال ابيعك هذا الثوب
القر او الخرفكا او الحما فان كان السد من القر واللحم من غيره فالبيع
باطل وان كان اللحم مما شرط فالبيع جائز ويحق للمشتري واما الخردا
كانت اللحم حرا والسد من غيره فيبني ان يثبت الخيار للمشتري لان الخرد
لا يوجد الا على هذه الصفة ولو باع حصة على ان تظهر ننتها كذا وبطانتها
كذا وحشوها كذا فان وجدها الظهارة كما شرط والبطانة والحشوي

له

د

خلافه فالبيع جايز والمشتري بالخيار وان كانت الظهارة من غير ما شرط
فالبيع باطل ولو قال ابيعك هذا الثوب على انه ابيض فوجده مصبوغا
بعضه او باعه دارا على انه لا بنا فيها فاذا فيها بنا او رصا على انها
بيضا فاذا فيها حبل فالبيع فاسد وقال محمد في بناءين رجلين
والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء لغير شريكه لم يحز ولو باع
دارا على ان بناها اجر فاذا اهلها فالباع فاسد ولو باع ارضا على ان فيها
بنا فاذا لا بنا فيها او قال ستغلها وعلوها فلم يكن لها علوا او قال
بعتكها باجدا عنها وابوابها فلم يكن ذلك فهو بالخيار ان شا اخذ
بجميع الثمن وان شاء ترك ولو وجد فيها بابين او جديعين فلا خيار
له ولو قال بعتكها بما فيها من الاجراع والابواب والحطب والنجل
فلم يجد فيها شئ من ذلك فلا خيار له ولو اشترى ثوبا على انه
مصبوغ بعضه فاذا هو مصبوغ بزعفران فالبيع فاسد ولو كان
لو شرط حنطة في جوالق فاذا هو دقيق او شرط الدقيق فكان خبزا
فالبيع فاسد وروي عن محمد اذا باع سائة على انها ميتة فاذا هي ذكية
فالبيع جايز في قولهم جميعا والله اعلم **باب ما عرفت**
حكم الشرط انما سدد مما يترتب عليه بيع الا بقت
فاسد وروي الحسن بن علي حيفته ان البيع جايز قال لبالحسن الان
يرضى المشتري في الا بقت ان تنظر حتى يكتنه التسليم وهذا خلاف ظاهر
الروايات وكذلك لو باع الموهون او المولجر وثبت حق النسخ
للمشتري اذا لم يعلم ان ما اشتراه رهن او مولجر ولو طالب المستاجر
او المارته بالنسخ فلا حق للمستاجر في ذلك واما المارته فيجوز ان يقال
له المطالبة بنسخ البيع ولم ينزل لبالحسن هذه المسئلة ولو باع جنعا
في سقف او ذراعاً في ثوب او حلية من سيف لا يخلص الابصر
فالبيع فاسد وكذلك لو باع نصف ذراع لم يدرى وكذلك
لو كان بين رجلين فباع احدهما نصيبه من غير شريكه ولو رضى البائع
بقطع الجذع وقطع الذراع وحصل الذراع اذا كان كله فلم يشتري ان
ينسخ ذلك قبل ان يفعل ولو فعل البائع قبل ان ينسخ المشتري لم ينسخ

العقد ولا خيار له ولو اشترى بطحا او دمانا او شيا مختلف فيه الصغير
والكبير وسمى عدد الذي اشترى بدرهم والحمد اكثر مما سمي فان ذكر لا يجوز
فان عن ذلك وتراضيا به فهو جايز وانما وقع البيع على هذا المذول
حين تراضيا وكذا اذا اشترى من هذا اللحم ثلثة ارطال بدرهم لم يحز فان
عزله وسله اليه جاز ولو اشترى اللحم كله كل رطل بكدي فالبيع فاسد
في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد البيع جايز ولا خيار له وروي
عن محمد انه اذا قال زن لي من هذا الحنب او من هذا الحنجر رطلا بكدي
فوزن له جاز ولا خيار له وان اشترى ثوبا من حراب لم يحز فان عزله
وسله اليه ورضى به جاز ولو باع سياترا حدة نازده ولم يعلم ما
اشترى به فالبيع فاسد حتى يعلم المشتري محار او دمع وهذا رواية
من رستم عن محمد وروي ابن سماعه ان البيع جايز وتاويله اي هو موقوف
بدلالة ما فسر انه لو هلك ذلك الشيء او باعه فالبيع فاسد وتذكره قيمة
وكذلك لو اشترى برفقة ولم يعلم ذلك وقال ابو يوسف ان مات
المبايع قبل ان يرضى المشتري وقد قبض او لم يقبض انتقض العقد ولو قبض
الجارية فاعتقها او باعها قبل العلم او ماتت فاعتق والبيع جايز وعليه
القيمة واما عتق بعد ما علم براس المال فعليه الثمن ولو كان عتق عليه حكم القرائة
او لم يكن علم بالثمن حين قبضه فعليه القيمة والله اعلم **باب**

بيع الموهوم والتباعد بيع كل ذي نائب من المتباعد وذي قلب
من الطير جايز معلما كان او غير معلم في رواية الاصل وقال الشافعي
لا يجوز بيع الكلب والنمر والاسد وبيع الغنل جايز واما القرد فقد اختلفت
الروايات عن لي حيفته وروي عن محمد انه يجوز بيعه واما الحوم المتباعد
فقد ذكر في الاصل انه لا يجوز بيعها وروي عن لي حيفته انه يجوز اذا دبح
واما جلود السباع والحمر والبغال فما كانت مذبوحة او مدبوحة
جاز بيعها وما كان بخلافه لم يحز واما الشعور والعصب وغير ذلك
فحوان البيع سى على الظهارة فما كان طاهرا جاز بيعه وما لا فلا واما جلد
الخنزير فلا فلا تقبل الدباغ ولا يجوز بيع شعره وجوز للخازن الانتفاع
به وشعر الادمي طاهر ولا يجوز الانتفاع به وروي عن محمد انه يجوز الانتفاع

به ولا يجوز بيع هوام الارض كالحيّة والعقرب والودج ولا يجوز بيع شئ مما يكون
 في البحر كالصفدع والسرطان وغيره الا السمل ولا يجوز الانتفاع بها ولا يجوز
 بيع الخيل في قول لي حنيفة ولي يوسف الا اذا كان في كوارثها عسل فاشترى
 الكوارث بما فيها من الخيل وقال محمد بن جعفر بن زياد الخيل اذا كان مجموعاً وانكر
 لبوا الحسن على ابو يوسف جواز البيع مع العسل وقال ابو حنيفة يجوز بيع
 دود القن اذا كان معه قرد ولا يجوز على الانفراد وقال محمد بن جعفر واما
 برد المدود فلا يجوز بيعه في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن جعفر ولو باع
 قمرًا او غيره بشرط ان يصير او يطير بشرط ان يبي من المواضع البعيدة او
 كسًا نطاحًا او ديكًا مقاتلاً او جارية مغنيّة فالبيع فاسد في قول لي حنيفة
 واحادي المروايتي عن محمد وروى عن محمد انه اذا باع قمرًا على انها يصوت
 فصوت جاز ولو باع جارية على انها مغنيّة على وجه التري من العيب
 فهو جائز وقال ابو يوسف اذا اشترى كلبًا او فهدًا واشترط ان يعمل
 فهو جائز وهو رواية عن محمد وروى عن محمد انه لا يجوز ولو باع بريدًا على
 انه هلال فالبيع جائز ولو باع شاة على انها حلوب او على انها
 حليب عشرة ارطال فالبيع فاسد وللدلالة لو اشترى على انها يصح
 بعد ثلثي فالبيع فاسد ويجوز بيع السرحين والبحر والانتفاع به واما المعادن
 فلا يجوز الانتفاع بها مالم تملك بالتراب وقال ابو حنيفة كل شئ افسد
 الحرام والغالب عليه الحلال فلا باس بان يبيعه وبين ذلك والآثار
 بالانتفاع به كالفارة يقع في السمن والحجين وما كان الغالب عليه
 الحرام لم يجز بيعه ولا هبته وكذلك الزيت اذا وقع فيه ودل
 الميتة فان كان الزيت غالبًا جاز بيعه وان كان العسل غالبًا لم
 ويجوز بيع البربط والطبل والنهار والديف والمزرد والشطرنج في قول
 لي حنيفة ومن كسر ضفدته وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
 بيع ذلك ولا ضمان على متلفه والله اعلم **باب ما يكره**
 قد حرّم بيع الخمر والخنزير والميتة وما ذبح الحرام من الصيد وما ذبح
 الحلال في الحرام من الصيد وللدلالة في المحرمات وغير الكتابي
 وما تركت التسمية عليه عمدًا وكذلك في الصبي الذي لا يعقل

والخنون واما ما ذبح اهل الكتاب فهو حلال ولا يجوز بيع الكاتب والمدير ومقتق
 البعض وام الولد وقال الشافعي يجوز بيع المدير واولاد الامام من ذلك بمنزلة
 الاصول وللدلالة الولد المشتري في حالة الكتابة والولدان واما من سواه
 من ذوي الارحام فلا يدخلون في الكتابة ويجوز بيعهم في قول لي حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يجوز قال ابو الحسن في الجامع ويفضون كلهم في الجنائيات
 والغصب والبيع الفاسد كما يفيض غيرهم من العبيد الا ام الولد فانها لا يفيض
 الا بما تضمن به الحرة من الجنائيات وذكر في الجامع الصغير ان المدير لا يفيض
 بالبيع ويفض بالغصب واما ام الولد فلا تضمن بالبيع ولا بالغصب ولا الاعتاق
 في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد جالها وصالح المدير سوء وضمن
 بالغصب والاعتاق ولا يجوز بيع الكلا في ارضه والماء في بيرة ونهره
 وكذلك بيع الكاه في الارض وكذلك بيع الصيد في ارضه لم يرض
 ولو ساق الماء الى ارضه ولحقه مونة حتى حزن الكلام بمخر بيعه وقال الحسن
 في الجامع الصغير انه في دية الجوسي وكل شئ يعملونه وهو عندكم دكاه كالخقيق
 والضرب حتى يموت فانه يجوز البيع بينهم عند لي يوسف ولما استهلكها مسلم
 ضمن القيمة وليس كالميت حنف الفه وقال محمد هو والميت حنف الفه سؤل
 من قال لي حنيفة يجوز بيع الاشربة الحرمه كلها الا الخمر وعليه مستهلكها الفضل
 هو قال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها وروى
 الحسن عن لي حنيفة في الصغير اذا ذهب ثلثه واشتد له لا يجوز بيعه بخلاف
 المختصف والله اعلم بالصواب **المقدّم على**
البيع قد مر من اصل لي حنيفة ان البيع اذا كان
 في حقه واحدة ففسد في البعض ففسد الكل وعندها يفسد بقدر الفسد
 واذا كان الفسار بسبب الافتراق لا يفسد في نفس العقد فانه سطل بقدرها
 خاصة وذلك ان يسلم عشرة دنانير في شئ خصة دين عليه وخصة نقد وكذلك
 في باب الصرف اذا قبض البعض دون البعض ففسد بقدر ما لم يقبض خاصة
 ولو جمع بين امة اشتراها ولم يقضها وغيرها فباعها جاز البيوع في التي كانت
 في دين وقال في البيع باطل فيها ولو اشترى عبدًا ثمنه ثمنه نقد وخمسة دنانير
 فلان او تخمسة اتي العطاء ففسد في الكل والله اعلم بالصواب

ولا الاعتاق

شيتين

والحتم

باب بيع الحبل وما في معناه قد مر ان

بيع الحبل لا يجوز ولد للـ بيع الدين في الضرع ولما بيع الصوف على ظهر الشاة فالمشهور انه لا يجوز وروي عن علي بن يوسف انه جوز بيعه وذكر محمد بن علي في الصلح انه لو صالح على ظهر الشاة فانه يجوز ولا يجوز بيع اللؤلؤ في الصدق وروي عن علي بن يوسف انه يجوز ولو باع الدر في البطم الصحيح انه لا يجوز ولد للـ بيع النوى في التمر وصل السهم وزيت الزيتون وان سلم البايع ذلك الى المشتري لم يخرج ولا يثيبه هذا الحد في المسقف ويجوز بيع الخنطة في شئها ولو باع بين الخنطة دون الخنطة لم يخرج ولو باع جملة واستثنى منها شيئاً فان استثنى ما جاز افراجه بالعقد جاز الاستثناء وما لا يجوز اذا بالعقد لا يبيع استثناءه كالمواشاة استثناء من الشاة ولو اشترى صدق او سمكة فوجد فيها الواح فله للمشتري ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤة فله للبائع وروي عن علي بن يوسف انه قال كل شئ يوجد في حوصلة الدابة ما ياكله فهو للمشتري وان كان من غيره فهو للبائع والله اعلم

بيع المبيع قبل القبض كل عرض ملك بعقد ينفخ العقد بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه كما يبيع والاجر وبديل الصلح اذا كان مبيعاً وما لا ينفخ العقد بهلاكه فالنصف فيه جائز قبل القبض كالمهر وبديل الصلح عن دم المهر وما يجوز بيعه قبل القبض فله ذلك لا يجوز اجارته ولو وهب او تصدق به او اقرضه او رهنه من غير بيعه لم يخرج في قول ابو يوسف وقل محمد بن جهم وكذلك الوصية به لغيره ولو رهنه من البايع او وهبه منه لم يصح بالاتفاق ولو ان المشتري وهب للبائع فقبله البايع انتقض البيع ولو باعه من البايع فقبله لم يفسد هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول ولو قال المشتري للبائع جده او جده لنفسه فقبل فهو تنقض في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا قال جده لا يكون تنقضا ولو قال جده لي لم يكن تنقضا بالاتفاق وان باعه لم يخرج بيعه ولو قال المشتري للبائع اعتقه فاعتقه البايع فعتقه جائز في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف اعتقه باطلاً والتصرف في الاثان والديون سواء التصرف والسلم جائز قبل القبض وكذلك التصرف في الديون المدونة والمقبوض به عيناً كان او ديناً واذا اشترى طعاماً كايلاً او موازاة لم يخرج التصرف فيها لا بعد

انما استثنى من بيعه ما لا ينفك عنه

من الهبات

الكيل والقبض ولما اشترى شراً فاسداً فقبض بغير كيل ثم باعه وقبض المشتري فالبيع الثاني جائز وانما يعتبر اعادة الكيل في البيعين الصويين ولا يشترى مكايلاً بآباء بغيره فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة وروي يوسف فانه كالمكايلاً الاناء ورضي به المشتري بعد الكيل جاز وباعه المشتري بعد ذلك قبل ان يبيع الكيل جاز وقال ابو يوسف اذا اشترى طعاماً مكايلاً وباعه فجازة ثمان للمشتري لا يتصرف فيه الا بعد الكيل وقال محمد لا يحتاج الى الكيل وقال محمد اذا قبض الكيل فقبض ثم باعه قبل الكيل جاز والله اعلم بالصواب

الاحتكار الاحتكار مكره ومكروه ويشترى من يبيع وذلك بغير بالناس وكذلك اذا اشترى في مكان قريب محل طعامه الى ذلك الموضع وذلك الموضع صغيراً وهو غير مكره وان كان مكره لا يضر به فلا بأس ولد ذلك قال ابو حنيفة يفي تلقى الجلب اذا كان لا يضر باهل البلد فلا بأس ولو جلب طعاماً من مكان بعيد فليس باحتكار ولد للـ لو زرع ارضه وادخر طعامه فليس بمحتكر قال محمد بن جهم المحتكر عليه البيع والا بأسه وعلي قول أبي حنيفة ينبغي ان لا يجزى واذا خاف الامام ان يهلك على اهل المصراخذ الطعام من المحتكرين وفترت فاذا وجد وارادوا مثله والاحتكار في كل ما يضر بالعامه في قول ابو يوسف وقال محمد لا احتكار بما يتقوت به الناس واليه ايم والله اعلم

التحريم التحريم هو العقد الذي ينسب لضرورة امر فيبيع كالمذفرح النية وانه كحل على ثلاثة اضرب احدها ان يكون في نفس المبيع وهو ان يقول لرجل اني اظهر اني بعت داري منك وليس يبيع في الحقيقة وانا هن تلمح ويشهد على ذلك ثم سح في الظاهر فالبيع باطل وهذا صورة بيع المهادل والثاني ان يكون التلمح في المبدل نحو ان يتفق في السراة الثمن الف ويتبايعان في الظاهر بالعين فالثمن هو المذكور في السر ويصير كأنها هن لا بالزيادة وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة ان الثمن هو المذكور في الظاهر والثالث ان يتفق في الباطن ان الثمن الف درهم ويظهر البيع بمائة دينار قال محمد المقياس ان سطل العقد وفي الاستحسان ان يبيع بمائة دينار وامضى النكاح اذا ذكر في الست

وهو بيان مطلبه

الف درهم واظهر في العلانية مائة دينار فالواجب مهر المثل وقال محمد
في بيع المأكلة اذا اجازها جاز وان اجازها اضرها لم يحن ولو قبضه فاعتقه
لم يحن اعتقاعه ولا يشبه هذا المشتري من المكرة ولو انتفعا ان يقر
سح لم يكن فاقرا بذل — فهو باطل ولا يجوز باجارتها ولو ادعى احد
المأكلة لم يقبل قوله ويستخلف الآخر وان اقام سبه قبلت سبه والله اعلم
باب بيع بيو حنيفة قال ابو حنيفة يجوز بيع
بناء بيعت منه ولا يجوز بيع الارض وقال الشافعي يجوز بيع ارض الخراج
جائز يريد به ارض المسواد ولد لل — ارض القطيعه يجوز بيعها وهي
اقتطعها الامام لتقوم وضرم بها وبيع ارض المزارع عات والاجارات
والاجازات ان يبيع
اصدا ارض فورها
او اجاز له صاحب
الارض فورها
حاشية

والا اجازات ان يبيع
اصدا ارض فورها
او اجاز له صاحب
الارض فورها
حاشية

فقال لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي يملكها والله اعلم
باب بيع صيد الحرم فان كان المتبايعان ضالين وهما في الحرم
والصيد في الحل جاز ذلك في قول لي حنيفة وقال محمد لا يجوز ولو
احرم وفي يد صيد لغيره فباعه ما لكة وهو ضال جاز ويحرم على التسليم
وعليه التسليم الخ ان تلف ولو وكلهم ضالا لا يبع صيد فباعه قال لي
جائز في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد البيع باطل وعليه هذا
الاصل اذا وكل رجل رجلا لبيع صيد ثم اضره الامر وباع الغاموس
جائز في قول لي حنيفة وعندهما البيع باطل ولو اشترى ضلال من صيد
صيدا لم يقبضه حتى احرم اضرها انتقض البيع بمنزلة ما لو اشترى
عصيرا فخر قبل القبض والله اعلم **باب بيع**
التمرة والذروع جائز اذا كان موجودا وان كان قبل بدو صلاحه اذا لم
يشترط الترك وقال الشافعي ان شرط القطع جائز وان اطلقت العقد لم يحن
ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد وللدليل ان لو باعها بعد بدو

التمرة

الصلاح وشرط الترك فالعقد فاسد ولو تناهى عظمها فاشترى بشرط الترك فالبيع
فاسد في قول لي حنيفة وابو يوسف وقال محمد يجوز استئصالا ولو اشترى
مطلقا وتركه فان كان لم يتناه عظمه فان كان الترك باذن المبيع جاز وطاب
له الفضل وان كان بغير اذنه نقضت باذنه داته وان تناهى عظمه تصدق
بشيء ولو اخرجت الشجرة في مدة الترك شرة اخرى فهي للبائع فان صلى البائع
جاز ولو اخلط الجادث بالموجود حتى لا يعرف فان كان قبل التخلية فسد
البيع وان كان بعد التخلية فيما سري كان فيه والقول قول المشتري في قدر
ذلك ولو اشترى ثمرة بذا صلاح بعضها وصلاح الباقي يتفاوت
وشرط الترك جائز عند محمد وان كان يتاخر اذراك البعض تاخيرا كثيرا
فالبيع جائز فيما ادركه ولم يحن في الباقي وما تروى من الروح بعضه بعد بعض
كالبطيخ والبادنجان جاز بيع ما ظهر ولم يحن بيع ما لم يظهر واذا اراد ان يعقد
عقدا جائزا باع الاصل بما فيه من الثمرة فيما يتولد بعد ذلك كحدث على ملك
المشتري والله اعلم **باب شرط الخيار في**
البيع مقدار ثلثة ايام او اقل ولا يجوز الزيادة عليها في قول لي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد يجوز اذا كانت المدة معلومة واذا كان الخيار للمبايعات
اضرها لزم البيع من جهته والاخر على خياره وشرط لا يورث وقال
الشافعي يورث ولو مضى وقت الخيار لم يبع ولو اضر صاحب الخيار
بغير محض من الاخر جاز وان نقص لم يحن في قول لي حنيفة ومحمد وعند
ابو يوسف والشافعي يجوز ولو هلك السلعة في يدي البائع قبل
القبض انتقض البيع ولو هلك في يدي المشتري تم البيع وله المثل وان
الخيار للبائع انتقض البيع ولزم المشتري القيمة ولو شرط الخيار اكثر من
ثلثة ايام فالبيع فاسد في قول لي حنيفة وزفر والشافعي فان اجاز
البيع الذي له الخيار في الثلث او سقط الخيار بوجه او بوقت العبد
او اعتقه المشتري او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز
في قول لي حنيفة وعليه المثل وقال زفر والشافعي العقد فاسد وعلى هذا
الاختلاف اذا باع بشرط الاجل الى الحصاد والدياس ثم حصد بعد ذلك
صاحب الاجل قبل ذلك الوقت فالعقد صحيح واختلف اصحابنا في العبار

ان هلك المبيع في المشتري



عن هذا ذهب اهل العراق الى ان العقد فاسد وارتفع الفساد كذا في الشرط
 وذهب اهل خراسان الى ان العقد موقوف فاذا مضى حروم من اليوم الرابع
 فسد العقد وذكر ابو الحسن علي حنيفة نصاً ان البيع موقوف على اجاره
 المشتري في المدة وان ثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة ولو شرط الخيار
 ولم يتيقن وقتاً فان اسقط المشتري الخيار في الثلث او مات المشتري
 او صدق بالسلعة عيب جاز البيع على قول بي حنيفة وزوي عن علي بن يوسف
 انه يبر على ان يمضي او يفسخ وقال محمد بن ابي اسحق فاسد ومضى اجازة بولي
 للبائع ففسخ العقد اذا كان الخيار للمشتري غير موقت وانما ذلك
 الى المشتري ولو كان الخيار في قدوم فلان او مهب الريح فابطل الخيار
 لم يجز البيع على قول بي يوسف ولو شرط الخيار في السلعة او في الثمن جاز
 ولو كذا بالعقد خياراً صحيحاً مع الالتحاق وان كان الخيار فاسداً
 فسد به العقد في قول بي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان الشرط
 فاسداً بطل الشرط ولو باع بشرط الخيار الى الغد الى الليل دخلت
 الغاية فيه في قول بي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يدخل الغاية فيه
 ولو باع عبداً على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فابيع جائز
 وقال زفر والسافعي لا يجوز ولو شرط اربعة ايام لم يجز في قول بي حنيفة
 وابو يوسف وقال محمد بن حمزة وضابطها بيع يمنع زوال ملكه عن البيع وقال
 السافعي في ارض اقواله ثبت الملك واذا كان الخيار للمشتري فعند
 ابي حنيفة نحن في البيع من ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري وقال
 ابو يوسف ومحمد يدخل في ملك المشتري وسواء على هذا اذا باع عبداً جارية و
 شرط الخيار للبائع العبد بقي العبد على ملكه وحزبت الجارية من ملك مشتري
 العبد ولم يدخل في ملك البائع في قول بي حنيفة حتى لو كانت الجارية بنت
 المشتري لم تعتق ولو كانت زوجته لم يفسد النكاح خلافاً لما ولو اعتق
 البائع العبد فعتقه عتق وانقض البيع ولو اعتق الجارية فعتقها عتق
 ولزم البيع ولو اعتقها معاً فعتق عتق فيهما وانقض البيع وعليه قيمة
 الجارية في قول بي حنيفة واما المشتري لا يفسخ عتقه في الجارية ولا في
 العبد ولو باع بشئ والمدة بشرط الخيار فابطل البائع المشتري من الثمن

او اسد

او اشترى به منه شيئاً او ساومه فذلك اجازة للبيع ويصح ابراه وذهب
 ولو اشترى بالثمن شيئاً من غيره لم يصح الشراء ولم ينعقد ولو كان البائع
 قبض الثمن فتصرف فيه لم يكن ذلك اجازة للبيع ولو كان الخيار للمشتري
 فابراه البائع عن الثمن لم يصح الا براه في قول بي يوسف وروي عن محمد
 انه اذا اجاز البيع فعد الا براه ولو كان الخيار للبائع فاخرجه من ملكه
 او دبره او كاتبه او اجره او رهنه او خاطب على غلبته او على ما عنده
 من بيعه فهو نقض للبيع وكذلك اذا كان الخيار للمشتري ففعل
 شيئاً من ذلك كان امضا للبيع وكذلك لو عطشها او قبلها بشهوة
 وله الا براهها الشهوة في الفسخ او نظير شهوة فهو امضا للبيع ولو فعله
 البائع والخيار له كان نقضاً للبيع ولو نظر الى الفسخ بغير شهوة لم يكن اجازة
 ولو قبلت الامة المشتري كشهوة لزم العقد في قول بي حنيفة وكذلك
 في خيار المروية وكذلك في خيار العيب وكذلك المطلق اذا
 فعلت ذلك كان رجعة وهو صدي الرواسن عن ابو يوسف وروي
 عنه انها اذا فعلت احتلاسا وهو كاره لم يكن رجعة ولا اختياراً
 في البيع وقال محمد لا يكون فعلها اجازة للبيع ولا سب الرجعة
 به وقال محمد اذا ابتذلت والنوح كاره ثم تركها وهو يقدر على الاقضاء
 فهو رجعة واختيار للبيع وقال ابو حنيفة في الامة اذا قبله لشهوة انما
 يلزم العقد اذا اقر المشتري انها فعلت لشهوة واذا كان الخيار للمشتري
 والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرفع لزم العقد وبطل الخيار
 سواء كان بفعل البائع او بفعل غيره وهذا قول بي حنيفة وابو يوسف وقال
 محمد لا يلزم كناية البائع ولو حدث به عيب في يدي البائع والخيار
 له فهو على خياره والمشتري الخيار ولو كان العيب حاداً بفعل البائع
 انتقض العقد ولو كان الخيار للمشتري فحدث في يده عيب يجوز
 ارتقاعه كالمضن فهو على خياره وليس له ان يفسخ الا ان يقع العيب
 في الثلث ولو ركب الدابة في نظر الى سيرها او لبس الثوب نظر الى قدته
 فهو على خياره ولو ركبها الحاجة او سفل وحمل عليها فهذا رضاً ولو قضى
 صاف الدابة او اذن من عرفها فليس هذا رضاً ولو زدجها او نزعها

و

فهورضاً ولو حمل عليها علقالها فهورضاً ولو كان شاة فليها وشرب لبنها
 فهورضاً ولو سكن المشتري الدار واسكنها رجلاً باجر او بغير باجر او رم منها
 شيئاً او اصدق فيها بئناً او حصصها او طينها او هدم منها شيئاً فهورضاً
 للبيع ولو كان فيها ساكن باجر فباعها البايح بربضاه وشرط الخيار للمشتري
 فترك المشتري واستاذ العله فهذا رضاً ولو كان في الارض حرس
 فسقاه او حصده او فضله منه شيئاً فهورضاً ولو سقام من نهو هادوايه
 او شرب فليس رضاً ولو اشترى رجلاً فظن فيها البايح والخيار
 له فهو نقض للبيع وان ظن المشتري ليعلم مقدار ظنهما والخيار لم يسقط
 خياره ولو ركب المشتري الدابة ليسقطها او يجرها على البايح فالقياس ان
 يكون رضاً وفي الاستحسان لا يكون رضاً وخيار الشرط ينفع تمام الصفقة
 وكذلك خيار الدوية وكذلك عدم القبض وخيار الحبيب لا ينفع
 تمام الصفقة ولو كان الخيار للبايح والمبيع مقبوض فذلك بعضه او كله
 انسان فللبايح ان يبرأ البيع في قياس قول لبي حنيفة ولبى يوسف وقال
 محمد اذا كان ما يتفاوت فهلك واحد منه انتقض البيع وليس للبايح ان
 يبرأ في الباقي وان كان مكيداً او موزوناً او معدوداً غير متفاوت فهلك
 بعضه فللبايح ان يلزمه البيع فيما بقي ولو استهلك مستهلك المبيع في يدي
 المشتري فللبايح ان يلزمه البيع وياخذ الثمن في قول لبي حنيفة ولبى يوسف
 الاول وقال لبي يوسف بغير ذلك ليس للبايح ان يلزمه الا برضا المشتري
 ولو هلك اصل العبد في يدي البايح لم يكن له ان يلزم المشتري العبد الباقي
 الا برضا ولو تخيب في يدي المشتري كان له ان يلزمه البيع فيه وان شاء
 فسخ العقد وضمنه ما انتقض واذا كان الخيار للمشتري فولدت الجارية
 في يده او اعترفت الخلد فقد لزم العقد وان كانت الزيادة في ذات
 البيع كالسمي وما يشبهه امتنع الفسخ ايضا في قول لبي حنيفة ولبى يوسف
 وعند محمد لا يمنع ولو اشترى عصيراً ففقر قبل القبض فالبيع كماله في
 قول لبي يوسف وذكر محمد في الاصل ان البيع باطل قال **لبي الحسن**
 معناه للمشتري ان يبطله واستبدل على هذا التاويل بما اذا صار
 خلا قبل الفسخ يكون له ان ياحظه ولو بطل العقد لم يكن له حق الاضطرار

اذا تخير

اذا تخير مدة الخيار للمشتري او كان الخيار للبايح في كل حكم الملاك سواء
 ولو تباعح الذميان تخيراً بشرط الخيار للمشتري فاسم المشتري قبل ان يتخار
 وقد قبض الخرج بطل البيع في قول لبي حنيفة وعندهما يلزم العقد ولو كان
 الخيار للبايح فاسم بطل البيع ولو اسلم المشتري لم يبطل البيع ولو لم يتقابضا
 فاسم اصدحا بطل البيع وكذلك لو كان البيع بائناً والله اعلم بالصواب
باب الرجل يبيع لغيره ويشترط الخيار
 اذا باع الاجر الوصف او المضارب او الشريك او الوكيل وشرط الخيار
 لنفسه او للذي عاقده فهو جائز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار ثم البيع
 وبطل الخيار في قول لبي يوسف وقال محمد ينتقل الاجازة الى الصبي
 وليس للقاضي ان يبرأ ان يفسخ واختلفت الرواية غنى في معنى
 مدة الخيار وقال في اصدى الروايتين يلزم العقد وفي رواية للثمن الاجازة
 ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فجز في الثلث المبيع في قولهم وكذلك
 الماذون اذا جرح عليه المولى في الثلث بطل الخيار ولو اشترى الاب او
 الوصي شيئاً بدين في الذمة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي حان العقد عليها
 والصبي بالخيار ان شاء اجاز وان شاء فسخه ولو اشترى عبداً واشترط
 الخيار لثالث فهو جائز والعاقلة والذي شرط له الخيار ايها سبق الاجازة
 وبالقبض صح وان فسخ اصدحا واجاز الاخر معاً فالفسخ اولى وقال
 زفر لا يجوز البيع بهذا الشرط ولو وكل رجلاً بيع عبده وامره ان يشترط
 الخيار للامر فباع ولم يشترط لم يجز البيع ولو شرط الخيار للامر كما شرط
 فليس له ان يبرأ وامره بالشرط لم يشترط الخيار للامر فاشتره بغير
 خيار فهو لانه له دون الامر والله اعلم **باب**
البيع في حصة واذا اشترى شيئاً على انه بالخيار
 في اصدحا باص في ايها شاء بشئ معلوم ويرد الثاني فهو جائز في التوقيف
 والثلث ولا يجوز في اكثر من ذلك وهذا استحسان والقياس ان لا
 يجوز وهو قول الشافعي وذكر في الاصل اذا كان شرط الخيار ولم يشترط
 فيه مدة معلومة وذكر ابو الحسن انه لا يبرأ من خيار معلوم وكذلك
 حكاة الطي اوي عن محمد وهو الصحيح ولو وقع البيع على هذا فقبض المشتري



فاضدها ملك المشتري ملك مضمون عليه بالتمتع واصدها ملك البايح امانة
فيده ٥ ولو تصرف المشتري في اصددها تصرفا يبطل الخيار او احدث
فيه ما يلزمه البيع على ما مر لنزح المشتري منه ورد الاخر على البايح و
وكذلك لو احدث باصددها عيب ٥ ولو احدث العيب بهما او تصرف
المشتري فيهما وفيها خيار فهو على خياره ورد الذي لم يكر ولا يلزمه
ارش النقصان استحقاقا والقياس ان يرد مع نصف ارش النقصان
٥ ولو ماتت مع المزمع نصف من كل واحد منهما ٥ ولو مات المشتري
في الثلث فقد لزم البيع في اصددها بغير عيب وللوارث خيار التعيين ٥
ولو كان البيع فاسدا فقبضها فاضدها مضمون عليه بقيمته والاخر امانة
في يده فان ماتت مع المضمون نصف قيمة كل واحد منهما ٥ ولو لم يقبض العبد
في البيع الصحيح فمات اصددها فهو بالخيار في الباقي ولذلك اذا حدث
باصددها عيب ولو كان الخيار للبايح فهو مثل خيار المسري في القياس
والاستحسان فان قبضها المسري فله اصددها فالمسري امين
في الملاك ولو اسرى عبيدين وشرط الخيار في اصددها بعينه فان كان سبي
الغن جملته فالبيع فاسد ولو سبي لكل واحد غنا جازا البيع والله اعلم بالصواب
باب خيار الروية رويته سراجا لم يره جازي للمسري
الخيار اذا رآه وقال الشافعي لا يجوز ٥ ولو باع شيئا لم يره البايح صح
البيع ولا خيار له في قول لي حيفته الاخير وكان يقول اولا له الخيار
٥ وخيار الروية غير موقت ٥ وهذا الخيار لا يورث بمنزلة خيار
الشرط ٥ وما يبطل به خيار الشرط من دعوى او تصرف يبطل به
خيار الروية الا انه ليس له ان يرد قبل الروية ويجوز له ان ينسخ
وان لم يره ٥ ولو اعقبه المسري او دبره لنزح البيع ولذلك
اذا علق به حق العبر كالا حارة والمهن والبيع ٥ وروي عن علي بن
انه اذا باع فرد عليه عيب نقضا او فك المهن او انقضت مدة
الاحارة لم يفسخ خيار الروية ٥ ولو باع بشرط الخيار له او ساوم به او وهبه
ولم يسله فان كان ذلك بوجوب الروية يبطل خياره وان كان قبل الروية فهو
على خياره ٥ ولو هلك في يده شيء منه بطل خياره وكذلك لو شرب

لبن الشاة حتى انقص سقط خياره ٥ ولو اشترى عينا بدين فالخيار
للمشتري ولا خيار للبايح ٥ ولو ابتاع عينا بعين فلكل واحد منهما
الخيار ٥ ولو اجاز الذي له الخيار في البعض دون البعض لم يكن والخيار
على حاله ٥ ولو اعرض بعضه على بيع لم يكن اجازة عند لي بن يوسف وقال
محمد سطل خياره ٥ ولو كان المسري اس لم يكن لاصدها ان يرد في قول
لي حيفته وقال لي بن يوسف ومحمد يرد ولا يجوز نقض البيع
بدون محض من البايح وقال لي بن يوسف يجوز ٥ ولو راى البيع فقبضه
بوجوبه كان رضاه له ولو وكل وكيله بالقبض فقبض بعد ما رآه لنزح العقد
وبطل خيار الروية في قول لي حيفته وقال لي بن يوسف ومحمد هو على خياره
وذكر القندوري انه لو اسرى على انه بالخيار فوكل وكيله بقبضه
بعد ما رآه فهو على هذا لاختلاف ايضا واجمعوا ان خيار العيب
لا يبطل بقبض الموكل ٥ ولو ارسل رسولا بقبضه فالمرسل على خياره
ما يكون روية بعضه كروية كل في الباطل
الخيار ٥ واذا اسرى مكيلا او موزونا من جنس واحد في وعاء واحد
او اوعيه بعد ما راى بعضه فليس له خيار الروية وان كان فتلغا
فهي على خياره ولذلك العبد والساب والدواب ولذلك الهز
والبيض والمعين في العبد والامة المنظر الى الوجه والمنظر الى غيره من
الجسد لا يبطل الخيار وان كان ثوبا فنظر الى ظاهره مطويا فلا خيار
له وان كانت ثيابا فلا بد وان نظر الى ظاهره مفرقا فلا خيار
الدار وسابا المقار اذا راى ظاهره فلا خيار له ٥ واما الدواب
فالصحيح انه يرد مقدمها ومخرجها وان كانت شاة فنيه فلا بد من
النظر الى خضعها وان كانت شاة لم فلا بد من الجس والله اعلم بالصواب
باب استعانة العيب في الارض اذا اسرى شيئا معصا في الارض
كالحجر والبصل فله الخيار اذا راى جميعه وان رضى ببعض فهو على خياره
في قول لي حيفته وقال لي بن يوسف ومحمد اذا قلح شيئا استد به على الباقي
في عظمه فرضى به المشتري فهو لازم ولو قلح المسري كله بغير اذن البايح
او بعضه سقط خياره ٥ وقال لي بن يوسف اذا اختلف البايح والمشتري

في القلع فقال المسري اخاف ان قلعت لا يصلح لي ولا اقدر على الرد وقال
البائع اضاف ان قلعت لا يرضى به قال من تطوع بالقلع جاز وان تساحا
على ذلك فسخ القاضى والله اعلم **باب شراء الامعي**
سرا الامعي وبيعه جاز وهو بمنزلة البصر الذي لم يرد بقلبيته وجيبه
بمنزلة النظر من الصحيح فيما جسد في المشهورات الشتم وفي المذوق الذوق
واما الثوب فلا بد من صفته وبيان طوله ورفته واذ اسري
التمن على رؤس الخيل بقية الصفة وكذلك العفار وقيل يامش الحايط
والنيان وروي عن يونس ان يوقف في كل مكان او كان بصيرا فراه
حصل له العلم ولو وصف لم ابصر فلا خيار له ولو اسري البصر
ثم عي انتقل الخيار الى الصفة والله اعلم **باب الاختلاف**
في السوية واذا اختلف البائع والمسري في رؤية ما اشترى فالقول قول
المشتري مع يمينه ولو اراد المسري ان يردده فقال البائع ليس هذا
هو الذي بعثك وقال المسري هو ذلك فالقول قول المسري ولذلك
ان اختلفا مثل ذلك في خيار الشرط ولو اختلفا في الرد بالعيب
فالقول قول البائع والله اعلم **باب العيوب التي جاز البيع**
مطلق العقدة يقتضي سلامة من العيب فان وجد به عيبا ينقض القيمة
كالشغل والهشم والاولاني والسخ والترو في العقار فله الرد ولذلك
لو تراءى البائع من قبله ما يكون في المعنى كالسرقة والاباق ولو علم
به عند المشتري فليس له ان يرد وكذلك لو تراءى البائع من قبله ما علم
باب العيوب واذا اسري مكيلا او موزونا او
معدودا او شيئا واحدا فوجد ببعضه عيبا قبل القبض او بعد فلو
بالخيار ان شاء اخذ اذ كل وان شاء رده وكذلك لو اسري
زوج خف او مصراع باب فوجد باصدها عيبا قبل القبض او بعده لم يملك
رده وصره ولو اسري عبيدين او ثوبين وقضهما ثم وجد باصدها
عيبا كان له ان يسك الصحيح ويرد العيب وقال زفر الشافعي ليس
له ذلك الا ان يرددها ولو قال المسري انا امسك جميع المبيع واخذ
النفق لاني فليس له ذلك والاستحقاق بمنزلة العيب في جميع ما يتناه

ولو اشترى ثوبين فوجد بهما عيبا قبل القبض فقبض المبيع وهو يعلم به فهو رضاء
ويلزم ان يرد ولو قبض الصحيح منها او كانا مغنيتين فقبض احداهما لم يكن ذلك
رضى في قول لبي يوسف والله اعلم **باب معرفة العيوب**
كل ما يوجب نقصان الثمن في عادات التجار فهو عيب والحبل في الجارية عيب
وفي البراءم زيادة في الثمن ليست بعيب الا ان يشترط اليكارة في ردها
لفوات الشرط وعدم الختان في الجارية والغلام ليس بعيب اذا كانا
حليين او كانا مولدين صغيرين وان كانا كبريين فهو عيب وضيق الحروف
في المصحف او في بعضه عيب وان كان في الجارية عيب وليس بعيب
في الغلام الا ان يكون قد منعا على ذلك وان كانت الجارية ولدا الرثا فهو
عيب وليس بعيب في الغلام والسدة والبول في الفراش في حالة المصفر
قبل ان ياكل وصره ويشرب وصره ليس بعيب وبعد ذلك هو عيب
مادام صغيرا ولذلك الا باق فاذا بالغ فهو عيب اخر يسوي الذي
كان حق لوابق او سرق في يدي البائع ثم فعل عند المسري بعد البلوغ لم يكن
له رده فاما الجنون فهو عيب واصد حاله الصغير والكبير ولو وجد
المملوك على غير الاسلام فهو عيب ولو اسري البصري غيبا على طائفة
نصارى فاذا اختلف مسلم فليس بعيب والتروخ للامنة عيب ولذلك
لو اسري غيبا فوجدته ذاروجة فهو عيب ولو كانت الجارية معتدة
من طلاق رضى فهو عيب وان كان الطلاق باينا فليس بعيب
والاحرام في الجارية ليست بعيب وان كانت الجارية حرة الوطى على المسري
برضاع او صهر به فليس ذلك بعيب وان كان على العبد ذين
او في رقبته حناية فهو عيب ولو اشترى جارية فوجد بها الحسن
طحا فليس بعيب الا ان يكون شرط ذلك في ردها ولو اشترى
ولم شرط ذلك وهي تحسن فنسيت في يد البائع ردها والله اعلم **باب ما**
يجوز له ان يرد اذا لعب المبيع عند المسري ووجد به عيبا
اخر كان عند البائع لم يكن له ان يردده ولكن يرجع بنقصان العيب وقال ما
لك يردده ويترد اربش العيب ولو صدقت به عيبا سهاويا او حدث بفعل
المسري او وطى المشتري الجارية او قبلها الشهوة كان له ان يرجع بالنقصان

وليس له ان يردّها وقال المشافى وطى المشتري لا يمنع الرد بالعيب
وان كان النقصان بفعل اجنبى او وطئها فوجب العزم لم يكن له ان يردّها
ويرجع بنقصان العيب وكذلك ان حدث غاصم المبيع كالولاء الثمر
وذلك قائم او استهلكه اجنبى كان للمسري ان يرجع بالنقصان وليس
للبايع ان يارض المبيع وكذلك لو صبح المسري الثوب بعصفر
او زعفران او بنى الحرضه بنار صبح بالنقصان وكل موضع كان الارش
محمدا ولم يكن للبايع خيارا لاسترداد ثوب الزيادة والارش والصبح والبناء
ثم تصرف المسري بغيره فخرجت السلعة عن ملكه بالمبيع او الاعتراف فالارش
باقى على حاله وما كان البايع متحررا منه بين الاسترداد ودفع الارش فو
العيب الحادث فاذا اتى بالمال والمسري عن ملكه بالمبيع او بالاعتاق وهو عام
به لم يرجع بالنقصان واذا وجب الرجوع بالارش قومت السلعة صحيحة
وقومت وبها العيب فما انتقص فلو خصص العيب والله اعلم **باب**
ما يمنع الرجوع بالارش اذا علم المسري بالعيب ثم عرض على بيع او ساق
فبورصنا به وانه كان لا يعلم فتصرف فيه تصرفا اخرجه عن ملكه بالمبيع او الهبة
فليس له ان يرجع بالارش وان تعيب السلعة على ملكه فله ان يرجع بالنقصان
الا فى الكتابة خاصة ولو اعتقد رجوع بالنقصان استحقاقا ولو اكل الطعام
او لبس الثوب حتى انتفض او هلك لم يرجع بالنقصان فى قول لى حنيفة
وقال لى بن يوسف ومحمد يرجع ولو اكل بعض الطعام لم يرد ما بقى
ولم يرجع بشئ من النقصان فى قول لى حنيفة واختلفت الروايات عنهما
فى زهارة يرد ما بقى ويرجع بالارش ما اكل وروى انه لا يرد الباقي
وكن يرجع بكل الارش ولو باع بعض الطعام لم وجد بالباقي عيبا
لم يرجع بالنقصان فى قولهم جميعا ولو ما انتب الجارية او هلك الثوب
رجع بالنقصان وان كان بفعل غيره فوجب النقصان لم يرجع بالارش
ولو اسرى دارا فبناها مسرى ثم اطلع على عيب لم يرجع بالارش
ولو اسرى ثوبا فكفن به ميتا فان كان المسري وارث الميت
وقد اشترى بشئ من التركة رجع بالارش ولو اسرى ثوبا فكفن به ميتا فان
كان الاسرى وارث الميت ولو اسرى ولو بخر بالتكفين اجنبى لم يرجع

بارش العيب ولو اخذ في المبيع عن ملكه ثم فسح ذلك الملك بالرد بالعيب
فان كان قبل القبض كان المسري بمنزلة من لم يبع سوا كان بقضا او بغير
قضاء وان كان بعد القبض فان كان بقضاء قاض كان له ان يردّه على الاول
وان كان بغير قضاء لم يردّه ولم يرجع بنقصان العيب وان رده عليه خيار
رؤية او شرط رد على البايع ولو وهبها وسلم ثم رجع فى الهبة بقضاء
او بغير قضاء فله ان يردّها وقال زفر اذا رجع بغير قضاء فليس له ان
يرده ولو فعل المعبد لم يرجع بالنقصان وروى عن لى يوسف فى غير المشهور
انه يرجع كما فى الموت واذا ادعى المسري عيبا بالمبيع ظاهرا فان كان
عما لا يحدث مثله كالا صبح الزايدة والناقصة فان القاضى يقضى بالرد
اذا طلب المسري وان كان عيبا حدث مثله كالقروح والامراض
فان انكر البايع ان يكون عنده فالقول قوله مع يمينه يستلزم البتة لقدياره
وسله وما به هذا العيب الا ان يقيم المسري اليقينة ولو كان عيبا لا يشاهد
كالسرقة والاباق والجنون فان حذر البايع العيب اصلا فلا خصومة بينهما
صق يقيم المسري السب على وجود العيب فان طلب المسري يمين
البايع على ذلك استلزم بالله ما يعلم ان به هذا العيب الذى يمينه
المسري ودل على الحامع الدران عند لى حنيفة لا يستلزم وان
كان العيب فى الباطن مما لا يطلع عليه الرجال كالشوة والحبل وما شبه
ذلك فانه يرجع الى قول المشافى ينظر اليه امراه مسلمة فاذا اشتردت
بالعيب ثبتت الخصومة بشهادتين ولما يرد المبيع فى المشهور الرواية فى قول
المشهور من قول لى يوسف ومحمد وروى عن لى يوسف انه يردّها بقوله
وان كان العيب مما لا يقف عليه الا اطباء فانه يرجع الى قول اسن سليلين عدلين
وان كان البايع نائبا عن غيره فالوكيل والشريك والمضارب والخصومة
تلتزمه ان كان من اهل ذلك لم يرجع به على من وقع العقد له واما المكاتب
والماذون والخصومة معها ولا يرجعوا على المولى ولكن ساع الماذون
فيؤيدون الدين المكاتب واما القاضى والامام اذا عقدا حكم الولاية
او امينهما لم يلزمهم الخصومة وان كان العاقد صبيّا مجرورا او عبدا مجرورا
فلا خصومة فخرها وانا الخصومة مع الموكل واذا رد على الموكل بينت قامت

على عيب او بئول يرد على الموكل وكذا اذا ارد عليه بقراره بالعيب
ودلـ العيب لا يحدث مثله رُد على الموكل وان كان كدث مثله يرد
على الموكل حتى يقيم البينة ان هذا العيب كان عند الموكل وان قبله الوكيل
تغير قضاء لنم الوكيل خاصة سواء كان ذلك العيب كدث مثله
اولا تحدث واما المضارب والشريك فقبولهما يلزم صاحبه والله
اعلم بالصواب **باب البراءة من العيوب**
كهاه واذا باع شئاً على انه بري من كل العيب صح البيع وثبت البراءة
من كل عيب وقال الشافعي لا تنفع البراءة وعلى هذا اختلاف الابرار
الحقوق المبرولة ويبرئ في هذه البراءة الموصود والحادث قبل القبض في قول
لبي يوسف وقال **هو زفر لا يدخل فيه الحادث ولو شرط**
انه بري من كل عيب به لم تصرف الى الحادث في قولهم جميعاً وكذلك اذا
خص بضمان العيب صح التخصيص ولو كانت البراءة عامة فاختلفا
في العيب فادعى المسري ان حادث وقال البايغ كان يوم العقد
فالفول قول البايغ في قول محمد وقال زفر والحسن القول قول المسري
ولو كانت البراءة من كل عيب بها فاختلفا على نحو ما دلرنا فالقول قول
المسري ولو ابراه من عيب واحد سمي فوجد سحيتين وقد فخذت
رده لموت او صرحت عيب بعد لبي يوسف الحار الى البايغ
وقال **هما الخيار الى المسري** برص نقصان عيب ايها شاء ولو ابراه
من كل غاييله روي غزلي حنفية ان الدار في الجوف في العادة وما سوي
ذلك سمي مضاً وقال لبيوسف يتناول الكل والله اعلم
باب بيع المكبأه او زهره اذا قال بعثك
قفيزاً من هذه الصبرة او بعثك هذه الحنطة على انها قفيز لنم البايغ
في قفيز واحد فان نقص من ذلك القدر والمسري بالخيار ان شاء
اخذ ذلك حصته وان شاء تركه ولو قال بعثك هذا الطعام على انه
كز كل قفيز بكذا فوجايزه ولو قال ابيعك هذه الصبرة كل قفيز او قفيزين
او ثلثة بكذا فالبايغ جايز في قول لبي حنفية في القدر الذي سمي من عدد
القفيزان وقال لبي يوسف ومحمد يجوز في الجميع ولو كان المسري فوضي

من

ب

بفليس للبايغ ان يفسخ في رواية محمد بن حنفية وفي رواية لبي يوسف عنه انه
لا يجوز العقد فيما زاد على العقب الا بتراضيهما وعلى هذا كل مكيل او موزون
ومعدود غير مختلف ولو اشار الى نوعين حنطة وسعير فقال ابيعك
هاتين الصبرتين كل قفيز بدرهم صح العقد على العقدين منهما في قول لبي حنفية
وعند لبي يوسف يجوز في الصبرتين فان كان المبيع معدوداً اختلف
كالعبد والشياب والغنم فقال ابيعك هذه الدرهم كل ثوب بدرهم او كل
شاة بدرهم فالبيع باطل في جميع ذلك في قول لبي حنفية ولا يصح العقد
في واحد منه ولو قال ابيعك هذا القطيع على انه خمسون رأساً وهذه
الدرهم على انها خمسون ثوباً لكل واحد من ذلك بكذا فالبيع جائز
ولو كان سمي الثمن حنطة واحدة ثم وصل المبيع زائداً على ما سمي او ناقصاً عنه
فالبيع فاسد ولو سمي لكل واحد غنماً فان كانت زائدة فالبيع فاسد
وان كانت ناقصة فالبيع صحيح حصته وقال بعض اصحابنا ان هذا قولهما
فاما على قول لبي حنفية فالبيع فاسد في الكيل وذكر في الاصل مطلقاً
من غير خلاف واليه ذهب اكثر اصحابنا والمسري بالخيار وان كان المبيع
شئاً في تعيينه ضرراً كالثوب فقال ابيعك كل دراهم بدرهم فالبيع باطل
في الجميع ولا يجوز في ذراع في قول لبي حنفية وكذا الارض والدار وعندها
يصح العقد في الجميع ولو قال ابيعك هذه الدار على انها كذا دراهماً
كل ذراع بكذا فالبيع جائز فان وجهه زائداً فالمشترى بالخيار ان شاء
اعطى حصة الزيادة وان شاء تركه وان كان ناقصاً سقطت حصته والمسري
ايضاً ولو لم يسم لكل ذراع ثمناً فقال ابيعك على انها الف ذراع فوجدها
زائدة سللت له المناحة وان كان ناقصاً يجبر ان شاء اخذ بكل الثمن وان
شاء تركه والله اعلم **باب الملائحة**
بيع بمثل الثمن الاول وزيادة والتولية بيع بمثل الثمن الاول من غير زيادة
واذا اشترى ثوباً فباعه ملائحة فان كان ما استراه به له مثل حارسوا
جعل المزخ من جنس المال او من غيره اذا كان غير معلوماً وان لم
يكن المبدل في العقد الاول من ذوات الامثال فباعه ملائحة من لا يبدل
ذلك المبدل فالبيع باطل وان كان يملكه فهذا علي وجهين ان يباعه بزوج درهم

اوسى مكيل موصوف جاز وان باعه بربح ده يا زده فالبيع باطل ولا يشتري
ثوباً بعشرة فاعطى بها ديناراً او ثوباً فاس المال العشرة ولا يشتري
ثوباً بعشرة خلاص نقداً لبلد فباعه بربح درهم فالعشرة مثل ما نقد والربح
نقد البلد ولو نسب الربح الى راس المال فقال ابيعك بربح ده يا زده فالربح
مع جنس الثمن واذا زاد البايع في راس المال في البيع المراكحة او التولية
قال ابو حنيفة كط قدر الحناية في التولية وتحير في المراكحة ان شاء
اخذ بجميع المذكور وان شاء ترك وقال ابو يوسف كط الحناية في التولية وفي
المراكحة كط الحناية وحصلها من الربح وقال محمد ثبت له الخيار في الموضعين
ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك ولو هلك المبيع او صدم به ما يبيع
الفسخ عند ظهور الحناية سقط ضاربه ولا سئى له في قول ابو حنيفة ومن
المشهور من قول محمد واذا حط البايع عن المشتري بعض الثمن باعه مراكحة
بما بقي بعد الحط ولد له لو حط عنه بعد ما باع حط ذلك عن المشتري
الثاني مع حصته مع الربح واذا زاد المشتري البايع في الثمن جاز له ان
يسعه مراكحة على الاصل والزيادة ولا يشتري ثوباً بعشرة فباعه باثني عشر
ثم اشترى له بعشرة باعه مراكحة ثمانية في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف محمد
يسعه مراكحة على عشرة والساعلم باب ما حكر في السلفه
فما يجب ان يبين واذا حدث في السلعة عيب في يد البايع والمشتري
بافه سماوية جاز له يبيع مراكحة بجميع الثمن ولا يبين وقال زفر لا يسعه
مراكحة حتى يبينه واذا كان الحادث من فعله او بفعل جنبيه لم يبيع
مراكحة حتى يبينه ولذلك لو حدث في المبيع غا وهو قائم في يده كالنمر
والولد والبصوف او هلك بفعله او بفعل جنبيه لم يسعه مراكحة حتى يبينه
ولو كان هلك بافه سماوية جاز ان يسعه مراكحة ولا يبينه ولو اسفل الدار
والارض جاز ان يسعه مراكحة من غير بيان ولو اسري جارية ثيباً فوطئها
جاز له ان يسعه مراكحة ولو كانت بكرام يسعه مراكحة حتى يبينه ولو
اسري نسيه لم يسعه مراكحة حتى يبينه ولو اسري من انسان يدين عليه
كان له يسعه مراكحة على قدر الدين ولو صالح من الدين على ثوب لم يجز له ان
يسعه مراكحة حتى يبينه وقال ابو حنيفة اذا اسري من لا يقبل شهادته لم يجز

لما ان يسعه مراكحة حتى يبينه وقال ابو يوسف ومحمد لما ان يسعه مراكحة ولو اسري
من عبده او مكاتبه لم يسعه مراكحة بالاتفاق حتى يبينه والساعلم باب

ما لم يترك ان يبينه يسعه في بيع المراكحة كل ما حوت عادة

التجار بالزامهم المتاع من قصاره او قطره او غسل او قتل او صبغ او اجرة
سمن او اوكراً فلا يبين بان يضمن راس المال ويقول قام على بكذا ولا يقول اشترته
بكذاه ولد له لو كان مضارباً يضمن ما انفق على الرقيق في طعامهم وكسوتهم
وما لا يملك منه بالمعروف ولا يضمن ما انفق عليهم امره طبيب او حجام او دوا
ولا يضمن ما انفق على نفسه في سفره ويضمن اجرة سايق الغنم ولا يضمن اجرة
الراعي ولا جعل الابق ولا ما انفق على الرقيق في حقيل صناعته او قرار
او شعره ولو ضارب في الثمن ما لا يجوز ضمه ثم علم به المشتري فهو بالخيار والله

اعلم بالصواب **باب** **بعضها اشتري مراكحة**

اذا كان المبيع جملة ما يكال او يوزن او يحد غير متغايير كان للمشتري

ان يبيع بعض تلك الجملة مراكحة وان كان فثمنها ما يكال ولا يوزن فان

باع بعضها مستاعاً مراكحة جاز وان باع بعضها معصاً فان كان الثمن

جملة لم يجز وان سمي لكل واحد ثمناً جاز يسعه مراكحة على ما سمي في قول

ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا يجوز له وروي عن علي بن يوسف

اذا زاد في الثمن زيادة لا يتغايير فيها التجار فاني لا احب ان يسعه

مراكحة حتى يبينه ولو اسري رجلاً مكلاً او موزناً او محدوداً

لا يتغاييرت واقتسماه جاز لكل واحد منهما ان يبيع حصته مراكحة

ولو كانت الجملة فثمنها واقتسماهما لم يجز لاصدها ان يسعه حصته مراكحة

والسلم عشرة دراهم في قبيبين ووصفهما بصفة واحدة وقبضهما لم يجز ان

يسعه اصداهما مراكحة في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز والله

اعلم بالصواب **باب** **بيع المواقعة** المواقعة

بيع بمثل الثمن الاول مع نقصان معلوم والاصل فيه ان يضمن قدر الوضعية الى

راس المال ثم يسقطها من الجملة ويكون ما بقي ومثاله اذا اشترى ثوباً بعشرة

فباعه بوضعية ده يا زده فانك تفعل كل درهم من راس المال اصد عشرراً

فيكون الجملة مائة وعشر فيسقط منها عشرة فتصير جملة الثمن تسعة دراهم واحراً

من احد عشر حراً من درهم وعلي هذا القياس كرى الباب والله اعلم بالصواب
باب الاستبراء واذا استتري جارية وجب على
المشتري ان يستبرئها خيضة اذا كانت من خيضة ولا يجوز له ان يطأ
ولا ان يقبلها ولا يمسها بشهوة ولا ينظر الي غورتها وان كانت
من لا خيضة لصغر او كبر استبرأها بشهر وسواء في ذلك اذا كان بايعها
يطأها او يكون من لا يطأها ولد له قال ابو حنيفة في الجارية اذا
كانت بكرًا انه يجب الاستبراء ويؤى عن يوسف انها اذا كانت
بكرًا وقد جاز علم المشتري انها لم تقطع لم يجب الاستبراء ولو ملك
جارية بشرأ او ميراث او وصية في حنت قبل القبض خيضة لم يعتد بها
في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف يعتد بها ولو انقطع الجيوش بعد
قال ابو حنيفة ولبي يوسف لا يطأها حتى يمضي مدة لو كانت حاملاً
لقهر الحبل ثلثة اشهر وقال ابو حنيفة ربعة اشهر وعشرة ايام
ثم رجع فقال شهران وخمسة ايام وقال زفر سبتان ولو ملك جارية
فوضعت حملها بعد القبض لم يكن عليه استبراء وان وضعت قبل القبض
وجب الاستبراء ولو استتري جارية لها زوج او هي معتدة من زوج فقبضها
ثم طلقها الزوج فلا استبراء عليه ولو انقضت العدة قبل القبض لم يعتد
بها وقال ابو يوسف يعتد بها ولو تزوج جارية وكان المزوج يطأها
لم يكن على الزوج استبراء في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف يستبرئها
بخيضة استحسناته ولو اسرى هذه الجارية المزوجة انسان وقبضها
ثم طلقها الزوج قبل الدخول والخلو فلا استبراء على المشتري في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجب عليه ولو كانت عتقة لم يعتد
او ارتدت عن الاسلام ثم اسلمت او زوجها فطلقها الزوج قبل الدخول
فلا استبراء عليه ولو اشترها وهي جوينة في حنت ثم اسلمت احرقت
ملك الخيضة ولد له لو كانت مسلمة فكاستها قبل الاستبراء حانت
في حال كذا بتها لم يعتد بها في قول ابو حنيفة ولد له لو استتري جارية
حرمة في حانت في حال احرامها ولو اسرى اختين فوطئ احدهما لم يخل
له الاخرى فان احرز التي وطئها غرملكه او زوجها جاز له ان يطأ الاخرى

ولو اسرى

ولو اسرى جارية شراً فاسداً وقبضها لم يطأها وان حانت فان استبرأها
بعد ذلك شراً صحيحاً لم يعتد تلك الخيضة ولو ان المشتري اقال
البائع في البيع الصحيح قبل القبض فلا استبراء على البائع استحسناته في
قول ابو حنيفة ولبي يوسف ومحمد وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة
ان عليه الاستبراء وهو القياس ولو استتري جارية على ان ذبح الخيار
ثم نقض البيع فلا استبراء على البائع في قول ابو حنيفة وعندهما يجب الاستبراء
على البائع ولو كان الخيار للبائع لم يجب الاستبراء في قولهم جميعاً
والله اعلم **باب البيع كحدث فيه الفاسد**
كل زيادة تولدت من نفس المبيع كالولد والثمر واللبن فهي مبيعة فان
حدث قبل القبض كانت لها حصة من الثمن على اعتبار القبض فان
ورد القبض على الاصل والزيادة قسم الثمن على الاصل يوم العقد وعلى
الزيادة يوم القبض وان احدثت هذه الزيادة بعد القبض كانت
مبيعاً تبعاً ولا حصة لها من الثمن اصلاً وقال الشافعي الزيادة ليست
بمبيعة وانما يملك على الاصل كالكسب وله حكم الزيادة في يدي
البائع هلكت بغير سنن ولا خيار للمشتري الا في ولد الحارثية خاصة
ولو تلف البائع الثمن المتولد من المبيع قبل القبض سقط حصة من الثمن
يقسم على الاصل يوم العقد والنا يوم الاستهلاك ولو استهلك الثمن اجنبى
ضمن قيمته وكانت مع الاصل مبيعاً ولا خيار للمشتري الا في ولد الحارثية
ولو استهلك البائع الثمن بطلت حصته على ما بينا ولا خيار للمشتري
في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الخيار ولو اسرى ارضاً
تخلها فانثرت التخل لم يستهلك البائع الثمن فان عند لي يوسف ياخذ
الثمن الحصة من التخل وعند محمد ياخذ الثمن والتخل والحصة من الارض وبيانه
اذا كانت الارض مساوي الفأ والثمن مساوي الفأ فان عند لي يوسف
يقسم الثمن نصفين على الارض والتخل ثم ما اصاب التخل يقسم نصفين
فيستقط المربع وعند محمد يقسم اثلاً ثانياً فيسقط الثلث وما حدث من
الثمن بعد القبض فلا حصة له والله اعلم **باب الزيادة**
في المبيع الزيادة في المبيع والتمتع جاز ويلحق بالاصل العقد وقال زفر والشافعي

لا يلحق باصل العقد ولا يثبت ثمنه وان كانت الزيادة مفسدة للعقد التحقت
باصل العقد ايضا وفسد العقد في قول لي حيفته وقال ليويسف ومحمد النعم
الزيادة وسوا في ذلك قبل القبض وبعده ولو اشترى عبد بن بلفهم
فزاده المسري مائة درهم جازت الزيادة وانقصت على قيمتها وكذا
لو سمي لكل عبد ثمن على حدة ولو زاد في العشرة واحدا فان الثمن ينقسم على اثنين
ولو اشترى عبد بن صفقة واحدة بلف فخط عن المسري مائة كان الخط نصفين
والخط خالف للزيادة واذا صار بالمبيع مما لا يجوز العقد على ان يعتق
المسري او يستولد او يدبسا ويكون عميرا فخر او حرص المشتري على ملكه
ثم زاد فالزيادة جازية في قول لي حيفته واما ليويسف ومحمد
لا يجوزوه وعلى هذا الاختلاف اذا زاد الزوج في مهر المرأة بعد موته وان
اجنبي في المبيع فان زاد بامر من تريد جاز كانه زاد بنفسه وان كان بغير
امره وقعت الزيادة على رضى من زيد عنه فان اجازها جازت وان ابطلها
بطلت الا ان يضمن هذا التلايب الزيادة فحينئذ يجوز ولا توقف على رضا العاقد
وذكر في الجامع الصغير اذا قال ببع عندك من فلان بلف على اني ضامن
للمائة اخري من ثمنه ففعل جاز وهذه المائة زيادة من جهة الخاطبة
والغزو اذ اصل المتعاقدين فلم يقبل الاخر حتى افترقا بطلت ولو اشترى
عبداً بجارية وتقا بضا فلهما احداهما زاد احداهما صاحبه فالزيادة
جازية في قول لي حيفته ولبع يوسف واجمعوا ان الخط بغير هلاك
المعقود عليه حايذ ويصح الزيادة من الورثة كما تضح من العاقدين
قال محمد اذا اشترى جارية وقبضها فماتت في يده فزاد
المبايع المشتري جارية اخري فالزيادة جازية ولو زاد المشتري
المبايع لم يجز والله اعلم **باب ما يكره من التيقن**
بين الاقرب كل من اجتمع في ملكه ملكان صغيران او صغير وكبير
وبينهما رحم محرم باى سبب كان شراكا او ميراث او سبب لم يجز التفريق
بينهما في البيع حتى يبلغ الصغير ولو فرق بينهما فباع احدهما جاز البيع
وانتم وقال ليويسف البيع باطل في الولدين خاصة ويجوز في الاخيرين وقال
المشافعي البيع باطل في جميع ذلك واذا اجتمع مع الصغير عدد من اقاربه

في ملك واحد فقد روي عن لي يوسف انه لا يفرق بين واحد منهم
اختلفت جهات القراية كالجمعة مع الحالة او انقصت كالحالين
والاخيرين وكذلك لا يفرق بين وبين الابعد وان وجد الاقرب
كالاب مع الجد وقال محمد في الزيادة اذا اجتمع الابوان لم يفرق بين
وبين واحد منهما وجاز التفريق فيما سواهما واذا اجتمعت القرايات
غير الاب والام فان كانت الجهات فتلتف كالم الاب وام الام والحالة
والجمعة لم يفرق بين وبين واحد منهم وان كانوا من حرية واحدة كالام والام
والحالة لا تجاز بيعهم الا واحد منهم ويجوز بيع البعيد اذا وجد من هو
اقرب منه ولو تعلق باصدها حق لم يكره التفريق وذلك ان ملحق اصدها
دين فيجب سعه او يحل اصدها مدح بالجمانية وروي عن لي حيفته انه يستحب
الغذاء لذلك لو اسرها وقبضها ثم وجد باصدها عيبا ردا للمبيح خاصة
وقال ليويسف يرد هاهنا ولا يكره عتق اصدها ولا كذا بته ولو باع اصدها
شما العتق يكره عند لي حيفته وقال محمد لا يكره ولو قال المسري ان
اشتريتك فهو صريح ان لا يكره البيع بالاتفاق والصغير الملاحق اذا
بيع باختياره لم يكره ذلك والله اعلم **باب الاقالة**
قال ليويسف الاقالة فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق ثالث وقال
ليويسف الاقالة بيع اذا عقد فجعل فسخا وقال محمد هو فسخ الا اذا
تقدر فجعل بيعا وقال زفر هو فسخ في حق المتعاقدين وغيرها وبيان
اذا تقايلا العقد ثمن زائد على الثمن الاول او ثمنين اخر صحت الاقالة
في قول لي حيفته بالثمن الاول ويلغو ذكر الزيادة وذكر جنس اخر واذا قدر
ان يجعل فسخا بان صدقت زيادة بغير القبض بطلت الاقالة في قول لي
لنقد الفسخ بسبب الزيادة وبيان اعتباره عقداً جديداً في حق ثالث
تظهير سائل منها انه اذا سلم الشفع الشفعة ثم تقايلا العقد كان للشفيع
ان ياخذ بالشفعة واعتبرت الاقالة عقداً جديداً في حقه ونظاير
هذا كثير واما بيان مذهب ليويسف انها اذا تقايلا بغير زائد او
جنس اخر صحت الاقالة بما سمي كالبيع الجديد وكذلك الزيادة الحادثة
بعد القبض لا ينجح الاقالة ومق تعد ان يجعل بيعاً جديداً بان كان البيع

فتقايلا قبل القبض اعتبرته الا قاله فسيحاً واما بيان مذهب حمزة
يعتبره فسيحاً كما قال ابو حنيفة واذا انقضى باعتباره فسيحاً بان ذكر
جنساً اخر او زاد في المقدار اولدت الجارية ولذا اعتبره سبيحاً جديداً
ويبين على هذا اذا قضى للمشتري بالشفقة فطلب منه المشتري ان يسلم
الشفقة بزيادة على الثمن الاول او بخمس اخر كان تسليمها بالثمن الاول
في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف يكون تسليمها سبيحاً وقول الا قاله على المثل
وصحح الا قاله بلفظين احدهما فيترتب عن المستقبل كونه يقول اقلني فيقول
اقلت وقاله لا يقوم الا بلفظين فيترتب بهما عن الماضي وصح
الا قاله كان المبيع قابلاً او بعضه ولا يعتبر قيام الثمن ولو باع عينا بعين
وتقابضاً ثم هلك احدهما فتقايلا صححت الا قاله والله اعلم بالصواب
باب بيع اهل الذمة كل بيع جائز بين المسلمين
جائز بين اهل الذمة وما يبطل بين المسلمين بطل بين اهل الذمة الا
الحزب والخزير فلان بيعهم في ذلك جائز وفي حقهم ولو تباع الذميان
خزراً او خنزيراً لم اسلم او اسلم احدهما جازا لم يبيح قبض الثمن او لم يبيح
واذا اسرى الذي عبداً مسلماً جازوا جبر على بيعه وقال الشافعي
لا يجوز شراؤه وعلى هذا الاختلاف اذا اسرى متخوفاً ولو اسرى
كافر من كافر عبداً مسلماً شراً فاسداً اجبر على رده ويبرأ المبيع على
ابيعه ولو اعتقه الذي جاز ولو دبره جاز ويبيح المدبر في قيمته و
لدلالة ان كاساً فاستولدها ونوجح الذي ضرباً ولو كانت بها
جازت الكتابة ولا ينقضه ولد له الذي اذا ملل شقماً
من عبد مسلم فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان احد المتعاقدين
مسلياً والآخر ذمياً لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم
ذمياً ببيع الحن او بشراها جاز في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد لا يجوز ولو اقضى النصارى نصرانياً خيراً لم اقض المسلم سقطت
الحن ولو اسلم المستقرض فقد روي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان الحن سقط
وليس عليه قيمتها وروي محمد وزفر وعاصم عن ابي حنيفة ان عليه قيمة
الحن وهو قول محمد والله اعلم **باب الاختلاف في بيع**

في بيع اهل الذمة
في بيع اهل الذمة
في بيع اهل الذمة
في بيع اهل الذمة
في بيع اهل الذمة

اذا اختلف المبيع والمسرى في المبيع او في الثمن تخالف في المبيع ما باع
بالف كما ادعاه المسرى وخلف المشتري ما اشتراه بالفين كما في ادعاه
المبيع لم يفسخ البيع بينهما وانهما فكل عن العيب لانه دعوى الاخره وبها
سمن المسرى في قول ابو يوسف الا خيره هو قول محمد وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة وايهما اقاما البينة قبلت بيئته وان اقاما البينة
فالبينة بينة المبيع ولو كانت السلعة هالكة في يدي المشتري او
خرجت عن ملكه او صارت كالحال لا تقدر على الرد بالعيب فالقول
قول المشتري مع يمينه ولا تخالفان اذا كان الثمن ديناً في قول ابو حنيفة
وقال ابو يوسف وقال محمد والشافعي يتخالفان ويبرأ ان القيمة ولو
اختلفا بعد هلاك الجارية في يد المسرى فادعى المبيع ان الثمن عين وهو
هذا العبد وادعى المسرى ان الثمن دين او ادعى المسرى ان الثمن عين
وادعى المبيع ان الثمن دين لم ينظر الي دعوى المبيع وانما ينظر الي دعوى
المشتري فان اقر بالدين فالقول قوله وان اقر بالعين تخالفان ولو تخالفا
وقد هلك احد العوضين في يدي الاخر رد مثله ان كان مثلياً وقيمتان
لم يكن له مثله ولو اشتري عبدين فمهلك احدهما لم يفسخ البيع
المسرى ولا يتخالفان في قول ابو حنيفة الا ان يرضى المبيع ان ياخذ الباقي
ولا ياخذ من ثمن الهالك شيئاً يتخالفان وقال ابو يوسف القول
قول المشتري في حصة الهالك ويتخالفان ويبرأ ان في المقيام وقال محمد
يتخالفان فيهما ولو اختلفا في الاجل فقال المبيع حال وقال المسرى
الي شهر او قال هذا الي شهر وقال الاخر الي شهرين فالقول قول المبيع ولا
تخالفان وقال زفر والشافعي يتخالفان والله اعلم **باب ما باع باقلاً**
ما باع باقلاً متبايعاً اذا باع شيئاً بنقد او نسيئة ثم اشتراه باقلاً مما
باع قبل نقد الثمن لا يجوز خلاف الشافعي وان اشتراه بخسراً جاز الا ان
يكون احدهما درهم والآخر دينار والثاني اقل من الاول فيكون البيع
فاسداً استحسننا والقياس ان لا يفسده ولا يجوز لو كيل المبيع ولا المضارة
ولا الشريك له في التجارة ان يشتري ولو اشتراه والد المبيع او ولده او من
لا تقبل شهادته لم يجز في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز

في الثمن

ولو باع المدبر والمكاتب لم يكن للمولى ان يشتري باقل منه ولو وكل البايح
رجلاً بان يشتريه له فاستراه فابيع جاز في قول لي حنيفة وقال لبريد بن
هو مشتري لنفسه وقال محمد هو مشتري للامير سوا فاسد ان ولو قبض الثمن
ثم اشترى باقل جاز وكذلك لو اصدت بالسلعة عيب ولد لك
اذا اخرجت السلعة من ملك المشتري فاشترها من المالك الثاني
جاز ولو مات المشتري فاستراه البايح من وارثه باقل لم يجز ولو
باعها المسري فعاد اليه بملك مستأنف جاز للبايع ان يشتري باقل
ولا يجوز ان يبيع سلعة بشئ حال ثم يشتريها بذلك الثمن الى اجل
ولو باعها باجل ثم اشتراها باجل اكثر من ذلك لم يجز والله اعلم **باب**
المبيع بغيره عليه قبل القبض المسري اذا جنى على المبيع فبوقا بض
فان مات في يدي البايح من تلك الجنابة مات من ملك المسري سوا
منعه البايح او لم يمنع ولو مات من غير الجنابة فان كان البايح لم يمنع
فروى مال المسري وان كان منعه لزم المسري حصة العيب وبطل عنه
ثمن ما بقى وحل جنابته لها قدر معلوم من دية الحر فهو مثل ذلك من قيمة
العبد وان كان البايح جنى على العبد بطل من الثمن بقدر ذلك ولو كان
المسري فيه وكذلك لو اختلف قبل القبض سقط كل الثمن وقال الشافعي
يجب عليه القيمة ولو جنى البايح واختار المسري اخذه فلم يقض
حتى مات من الجنابة او غيرها مات من مال البايح وبطل الثمن غير المشتري
ولو قبض المسري مات من جنابة البايح او غيرها سقطت عنه حصة جنابة
البايع ولم يمتد ما بقى من الثمن ولو جنى عليه المسري بعد جنابة البايح
كان المسري قابضاً لما بقى ولم يمتد ثمن ما بقى ولا جنابة له فان بدا المسري
بالجنابة قبل قبض البايح الثمن ثم جنى البايح فالمسري بالخيار ان ساقط
وسقط عنه حصة جنابة البايح وان تركه ولو مات العبد في يد البايح
بعد الجناسين كان المسري قطع يده ثم قطع البايح رجله من خلاف ثم مات
في يدي البايح من الجناسين فعلى المسري حصة اثنان الثمن وبطل عنه ثلاثة
اثنان الثمن ولو بدا العبد من الجناسين لزم المشتري ثلثة ارباع الثمن وبطل
عنه الربع وهو بالخيار ولو جنى البايح او لا ثم المسري فلا خيار للمشتري

فان مات

فان مات العبد من الجنابتين فعلى المسري ثلثة اثنان الثمن وسقط عنه
حصة اثنان ولو جنى على العبد اجنبى لزمه من القيمة قدر نقصان الجنابة
والمسري بالخيار ان شاء اخذه واتبع الجاني وان تركه فان اخذه
تصدق المسري بازيد من القيمة على الثمن اذا كان ما حكم على الجاني من
جنس الثمن فان جنى المسري ثم الاجنبى لم تصدق بشئ مما اخذ
من الجاني ولو كان الثمن مقبوضاً والعبد في يدي البايح ففي عليه
البايع سقط عنه المشتري حصته فان كان المشتري صفى او لا ثم جنى
البايع لزم البايح من القيمة ما يلزم الاجنبى ولو كان البايح جنى او لا
ثم جنى المسري فأتلف كناية البايح سقط الثمن وما تلف بسرايه
جنايته فعليه القيمة والله اعلم **كتاب** **الكناح**

لله التمام
قال ابن عباس رضي الله عندهم الله تعالى سبعة بالنسب وسبعة
بالسب اما النسب فالام والنبت والاخت والعمة والحالة وبنات
الاخ وبنات الاخت واما السب فالام والاخت من الرضاع
وام المرأة والمهنة اذا دخل بالام وحصيلة الابن ومنكحة الاب والجمع
بين الاختين فان تزوج اختين معاً فسد نكاحهما فان تزوج احدهما
بعد الاخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها ان لم يكن
دخل بها فان كان دخل بها فعليها المدة ولها الاقل مما ستمها ومن مهر
مثلاً ولد للام المدخول في حل بكاح فاسد ولد للام في الاجارة
الفاسدة وقال زفر بن محمد مهر مثلاً واخرة المثل بالغاما بلفظه
وموجب العدة من حين يفرق بينهما وقال زفر من اخروطن وطبها حتى لو
كانت حاضنة بعد العطن قبل التفريق ثلث حيض فقد انقضت العدة
ولا مهر امرأته حتى تنقضي عدة اختها ولا يلزم لها ان يجمع بين ذواتي رحم
وكل امرأتين لو كانت كل واحد منهما ذلة والاخرى اثنى لم كل الكناح
بينهما لم يخرجهما ولو جاز لخاصة منهما ان يتزوج بالاضى فالجمع جائز
فالجمع بين المرأة واسد زوج كان لها من قبل وقال زفر لا يجوز الجمع بينهما
والوطئ كل شئ في التحريم حلاله وحرامه حتى لو وطئ ام امرأته او ابنتها

حرمت عليها مائة وكذلك اذا نفي بامارة حرمت عليها مائة وابتها وكذلك
 المنفي بها حرمت على اصول الذاني وفروعهم وقال الشافعي الزنا لا يتعلق به
 التحريم والتسبب بشهوة يتعلق به من التحريم ما يتعلق بالوطئ ولذلك النظر
 الى الفرج بشهوة يتعلق به التحريم وقال زفر لا يحرم النظر وله في المتى قولان
 ولا يجوز للرجل ان يتزوج امرأة تعتد امرأه من غيره من اى وجه لزمته العدة
 ويجوز لصاحب العدة ان يتزوجها اذا لم يكن هناك مانع غير العدة ولا
 يجوز لمان يتزوج باخت المعتدة منه ولا ذات فروع منها ولا اربعاً ما دامت
 هذه في العدة وقال الشافعي يجوز اذا كانت المعتدة من طلاق باين او ثلثه
 وقال ابو حنيفة لا يزوح الامة في عبده الحرة وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز في عدة الميونة ويجوز له ان يتزوج اخت امته التي وطئها واخت
 ام ولد له وقال مالك لا يصح النكاح ولا يجوز ان يتزوج اخت ام ولد له
 في عدة ام الولد ويجوز ان يتزوج اربعاً في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 يجوز نكاح الاخت والاربعة وقال زفر لا يجوز نكاح الاربع والنكاح الاثني
 وقال ابو حنيفة ومحمد يجوز ان يتزوج امرأة حامل من الزنا ولا
 يطأها حتى تضع وقال ابو يوسف وزفر لا يصح النكاح وقال ابو حنيفة
 في الحبيبة اذا هاجرت الي دار الاسلام مسلمة جاز تزوجها ولا عدة عليها
 وقال ابو يوسف ومحمد لا عدة فان كانت حاملاً فعن ابو حنيفة روايتان
 روي ابو يوسف عنه ان يجوز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهو
 اختيار اكثره روي محمد عنه انه لا يتزوجها ولا يجوز وطئ
 كافة بكاح ولا ملك بين الا للتأبيات واما الصائيات فقال
 ابو حنيفة كغيرها من وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وانكى الكفار
 بعضهم من بعض جائزة ولا يجوز ان يتزوج امته على حرة والحرة والعبد
 في ذلك سواء وقال الشافعي يجوز للعبد ولا يجوز ان يتزوج ملك
 عنه ولا ما ملك منها شقصاً وكذلك الملة لا يتزوج من ملك
 منه شقصاً ولو ملك احدها صاحبه او بعضه جود النكاح فسد النكاح
 ولو اسرى المادفن او المذنب زوجته لم يفسد النكاح وكذلك الكاتب
 لو ملك زوجته لم يبطل النكاح ولو اراد ان يتزوجها بعد الملك يملكه

ولو زوج ابنته من مكاتب لم يفسد النكاح حتى يعزى وقال الشافعي
 يبطل النكاح ومعتق البعض عند اني حنيفة بمنزلة الكاتب اذا
 اسرى زوجته لم يفسد النكاح وعندها تفسده والمدة لا يجوز نكاحها
 مع احد ولد ذلك المرتب لا يجوز نكاح احد والده اعلم بالصواب
باب النكاح الذي ينفذ به النكاح عقد
 النكاح ينعقد بلفظين يعبر بهما عن النكاح قوله زوجت وقول الآخر قبلت
 وينعقد ايضاً بلفظين يعبر بهما عن المستقبل فوان يقول زوجني فيقول
 زوجت وينعقد بكل لفظ يصلح لتكلم الا عيان خوالهته والعدة
 ولفظ التليك وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج
 واما القطة الاحارة لا ينعقد بها النكاح على قول لي بكر الرازي وروي
 الحسن انه ينعقد واما العصية لا ينعقد بها النكاح وعزى الى الحسن انه لو قال
 او صيت لك بابنتي الان ينعقد النكاح واما القطة الاحلال لا ينعقد
 بها النكاح والمتعة عقد باطل ولو تزوج امرأة مدة معلومة فالنكاح
 باطل وهي المتعة وقال زفر النكاح جائز موبد والشرط باطل ولو قال
 تزوجت فلانة كخضرة شاهدي فيلغها ذلك فاجازت لم يجز في
 قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز ولو ارسل رسولاً او كتب
 اليها كتاباً فان سمع السهود كلام الرسول وقراءة الكتاب جاز
 ذلك والله اعلم بالصواب **باب النكاح في اولياء النساء**
 اولياء الصغيرة في النكاح العصبية واعتبار الترس فيهم فوالا اعتبار في
 باب الارح فان لم يكن ثم عصبة وكان في القلبية من الرجال او النساء
 من يدرى الزوجية وليس ثم اقرب منه فالنكاح جائز في قول ابو حنيفة
 وهو المشهور وروي الحسن عنه انه لا يزوح الصغيرة الا العصبية وان زوجها
 غيره لم يجز ولم يتقل رثا الا ان يجيزه العدة وهو قول ابو يوسف ومحمد
 ولا ولاية للصغير والمجنون ولا للمكافر على المسلم ولا للمملوك على الحر او على
 مملوكه واذا اعدم الاولياء فالولاية الى الامام والحاكم والقاسق تزوج
 وثبت كالعبد وقال الشافعي لا ولاية للقاسق ولا للعبد المجرب الا اقرب
 فان غاب الاقرب عنه منقطعة جاز لا بعد ان يزوح وقال زفر لا يجوز

وقال الشافعي يزوجه السلطان واختلعا في تحريم الغينة المنقطعة
فالتصحيح ان القوافي اذا كانت قصي في السنة غير مرة فليست بمنقطعة
وان كانت لا تصلي الامرة فهي منقطعة واذا اجتمع المجنون اب واب
فالابن اولى في قول لي يوسف وقال محمد الاب اولى وعلى هذا الاختلاف
الجد مع الابن واما الجد والاخ فهما سوكن في قول لي يوسف ومحمد وعند
لي حنيفة الجد اولى ونزوح المجنونة كما نزوح الصغيرة وقال من اذا
طرد المجنون لم يجز تزوجها ولا ابن ان نزوح الام المجنونة وقال الشافعي
لا يجوز الا ان يكون من قبيلة ومولي المعتاق من جملة العبادات

وقال مالك الشوط هو الاعلان ونكاح السراج اذا حضر الشهود وينقد
النكاح حفرة الفاسق وقال الشافعي لا ينعقد وينعقد بشهادة الاعي
والخروج في القدر ولا ينعقد بشهادة العبد والصبي والمجنون وكذلك
لا ينعقد نكاح المسلمين بشهادة الكفار واذا نذر المسلم الذميمة بشهادة
الذميين جاز في قول لي حنيفة ولي يوسف وقال محمد لا يجوز وينعقد بشهادة
رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد ولا يذم من سماع الشهود كلام المتعاقبين
واذا كان العقد موقفا فالعقد حضور الشهود عند العقد دون الاجازة والله

باب في تزوج البالغة
المعاقلة اذا زوجت نفسها او وكلت غيرها او زوجها فزوجها فزوجها
فالنكاح جائز لانم اذا كان من كونه المثل في قول لي حنيفة ولي يوسف الاول
ثم رجع وقال لا يجوز الا ان يجيزه الولي او الحاكم وهو قول محمد ولو زوجت نفسها
بأذن الولي جاز في قول لي يوسف ومحمد وقال الشافعي لا ينعقد النكاح
بعبارتها اصلا وقال لي يوسف اذا زوجت نفسها كفوا فامتنع الولي
من الاجازة فان القاضي يجيز العقد في قول لي حنيفة يوسف وقال محمد
ستانف العقد ولو وصفت نفسها من غير كفوا كان لا وليا ان
لغير قوا ولو قصرت عن مهر مثلها كان لا وليا حق الاعتراض وقال
لي يوسف ومحمد ليس للاولياء حق الاعتراض بذلك ولا يجوز لاحد

اجبار البالغة على النكاح بكر كانت او ثيبا وقال الشافعي لا اب اجبار
البكر ولو زوج الابنت البالغة بغير اذنها لم يجز الا ان يحرم يقول
او فعل يدل على الرضا من مكينها نفسها او مطلقا لبتها بالمر والتفقت
ولو زوج البكر وليها فسكت فمن رضا منها ولو زوجها غير الولي او
ولي غيره اقرب منه فالسكوت ليس برضا ولو بلغها الخبر فضحكت
فهو رضا منها ولو بكت فعلى لي يوسف روايتان في رواية لا يكون رضا
وهو قول ولو زوجها وليا كل واحد من رجل فبلغها فاجازتها بطلا
ولذلك لو سكنت في احدي المرأتين عز محمد وفي رواية ليس
ببر ولا اجازة والامر موقوف واذا استعمرت البكر قبل العقد
فسكت فهو اذن اذا كان الساذن وليا ولو استأمر هذا الولي في التزوج
من رجل فقالت غيره اولى لم ين دلت اذنا والواضحة به بعد العقد
فقالت ذلك كان احازمه ولو قال الولي اني ازوجك فلانا او فلانا فسكت
فايها روج جاز ولو سعى جماعة مخالفا قال ازوجه من حراني او من بني عي فان
كانوا اخصون فهو اذن وان كانوا لا يخصون امكن اذنا ولو زوجها الولي
فقالت لم ارض ولم اذن وادعى الزوج رضاها فالقول قول المرأة ولو كانت
بكر فادعى الزوج السكوت وادعت هي الردة فالقول قولها وقال زفر
القول قول الزوج ولا يبين عليها في قول لي حنيفة وقال لي يوسف ومحمد
يستخلف المرأة على ذلك ونقض بالنكول والله اعلم

جواز النكاح على الصغيرة يجوز للولي تزوج الصغيرة وان كانت ثيبا
وقال الشافعي لا يجوز تزوجها اذا كانت ثيبا وذكر بن سماع عن محمد
ان القياس في الاب ان يسلمها الخيار اذا بلغت ولكنها استحسننا
في الاب واذا زوج اليتمة اخوها او عمها جاز النكاح وقال الشافعي
لا يجوز وقال لي حنيفة ومحمد يثبت لها الخيار اذا بلغا وقال لي يوسف
لا يسب واما الحاكم اذا زوج فلها الخيار في ظاهر رواية الاصل وروي
عن ابني حنيفة انه لا خيار لها ولو زوجها الصغيرة او الصغيرة غير الاب
واجب ثم بلغا فان كانت بكر فسكت عقيب بلوغها بطل خيارها
وان كان ثيبا لم يبطل خيارها الا بالقول او الغفلي الذي يستكمل به على

من السكوت على النكاح

المكسب

الرضا وكذلك الغلام اذا بلغ لم يكن سكوت رضاه ولا يكون هذه الفرقة
 الا عند القاضي ولا سبه هذه الامت بغير طلاق اذا اعتنقت فاختارت
 نفسها يكون فرقة بدون قضاء القاضي وهذه فرقة بغير طلاق ولا امر
 على الزوج اذا لم يدخل بها وكذي الصبي اذا بلغ فاختار الفرقة ولو كان
 دخل بها وجب لها المهر المسمى والله اعلم **باب معرفة**
البكر قيل ان السكوت جعل اذنا في حق البكر دون الثيب والاب لم يقض
 مهر البكر بغير اذنها ما لم ينه عن ذلك وليس له قبض مهر الثيب وكل
 من زالت بكارتها بوطئ يتعلق بثبوت النسب فيعتبر في أحكام الثيب
 وان زالت بكارتها بالزنى قال ابو حنيفة زوج كما تزوج
 الابكار وقال ابو يوسف ومحمد والسافعي تزوج كما تزوج الثيب ولو
 زالت بكارتها بوطئ او ظفيرة او جنايه ففي حكم الابكار في قولهم
 جميعا والله اعلم **باب معرفة الابكار الكفاة**
 معتبرة في باب النكاح من خمسة اوجه احدها الحرية والعبد
 لا يكمن كفو المحرم وكذا المتفق يكون كفو المحرم الاصلية والثانية النسب
 فقريش بعضهم اكفاء لبعض ولا يكون العرب القريش والعرب
 بعضهم اكفاء لبعض والموالي بعضهم اكفاء لبعض وقال محمد الا ان يكون
 امرا مشهورا والثالث المال والمعتبر فيه القدرة على المهر والمنفقة
 ولا يعتبر فيه الزيادة على ذلك والم الرابع الدين وروي عن محمد انه قال
 الفسق يوشى في سلب الكفاة اذا كان مستحقا به ويسحر منه فلما اذا
 لم يكن مستحقا به فلا يقدح في الكفاة وروي عن علي بن يوسف ان الفسق
 المسهر لا يقدح في الكفاة واذا كان معلنا فقدح والخامس اسلام الاباء
 فمن كان له اب واحد في الاسلام لا يكون كفو المحرم له ابوان ومن كان
 له ابوان كان كفو المحرم كان اكثر اباءه واما الكلام في الصلابة فلم يعتبر
 ابو حنيفة واعتبر ابو يوسف فقال لا يكون الهايك كفو للصبي في الجوهري
 ولو زوجت نفسها غير كفو فلا وليا حق الاعتراض ولو زوجها
 احدا الاوليا من غير كفو سقط حق الباقيين في قول ابو حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف والسافعي لا سقط والله اعلم **باب الوكالة**

فالقبض لا يكون كفو
 للحرية وكذا الحق
 لا يكون كفو للحرية

في النكاح الوكالة في النكاح جائزة ويجوز بالرسالة وبالكتابة ولو خاطب عن كل
 جانب رجل ليس بولي ولا وكيل مع العقد موقفا على اجازة الزوجين
 وقال الشافعي لا يصح ولو عقد العقد واحد وهو ولي الصغيرين او كان
 وليا من الجاسين او زوج وليته من نفسه مع العقد وقال الزهري لا ينعقد النكاح
 بالواحد وقال الشافعي لا يكون يجوز اذا كان وليا لها ويجوز اذا كان وليا له
 ولو تزوج امرأة بغير امره ثم فسخ الزوج قبل ان يحل الزوج مع الفسخ في قول ابو حنيفة
 الاخير بمنزلة البيع وفي قوله الاول لا يصح وهو قول محمد وروى محمد في الجامع
 الكبير على اصله فقال العاقبة في الفسخ على اربعة اوجه منها ما لا يملك الفسخ
 بالقول والفعل وهو المتزوج بالعقد الذي لم يؤمر به اذا فسخ لم يصح فسخه
 ولو تزوجها اختها كان الثاني ايضا موقفا ولم يفسخ الاول والثاني
 انه يملك الفسخ بالقول ولا يملك الفسخ بالفعل بخلافه بان يزوجه
 امرا بعينها فزوجها اياه وظابط عن جانب المرأة اجنبى فانه يملك الفسخ
 قبل ان يجيزه المرأة بالقول ولا يملك الفسخ بالفعل حتى انه لو زوجها اختها
 لم يفسخ النكاح الاول والثالث انه يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول بخلاف
 تزوجه امرا بغير امره ثم ان الفسخ وكله ان يزوجه امرا فزوجها اختها يفسخ
 الاول ولو قال فسخي لم يفسخ والم الرابع ان يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا
 بخلافه بان يزوجه امرا بغير امره فزوجها ففسخها ففسخها ففسخها ففسخها
 الفسخ بالقول ولذا لو تزوجها اختها انفسخ العقد الاول والله اعلم
باب المهر المهر لا يكون الا ما هو مال او ما
 يوجب تسليم مال فان سمي في العقد مالا كل ما يملك بالعقد مضمونا بالمسي
 وان لم يسم كان مضمونا بمهر المثل حتى لو ماتت عنها قبل الدخول او دخل بها
 وجب مهر المثل وقال الشافعي لا يبيح المهر والمقدر بعشرة دراهم
 او ما يبلغ قيمة عشرة وقال الشافعي هو غير مقدرة وان سمي لها اقل من
 عشرة دراهم تحت عشرة وقال الزهري التسمية فاسدة وهما مهر المثل ولو سمي
 ما ليس بمال بخلاف تزوجها على طلاق امرا اخري او عتق عن قصاص فلها مهر المثل
 فان سمي لها مالا او ضم اليه ما ليس بمال فطلاق والعفو فان في مهرها فلها
 المسمى لا غير وان لم يسم بمهرها تمام مهر المثل وان لم يسم مالا بخلاف شرط الطلاق

العقد

اخرى فليس لها الا المسمى ولو تزوج المسلم مسكينة على خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها ولو تزوجها على مهر صحيح وارطال من خمر فلها المسمى ان كان يبلغ عشرة ولا يبلغ مهر المثل ولو تزوجها على ثوب قيمة ثمانية ولم يقبض حتى صارت قيمة عشرة فلها الثوب ودرهلي وروي الحسن بن علي بن حنيفة ان في الثوب وما ليس من ذوات الامثال تحبتر القيمة يوم التسليم وفي المكيد والموزون يعتبر القيمة يوم العقد وهذا اذا لم يكن الثوب معينا في العقد ولو شرط تعليم القرآن مهر لم يصح ولو تزوجها على ان تخدمها سنة لم يكن ولو تزوجها على ان يرضي عنها سنة لم يكن على رواية الاصل وروي سماعة انه يجوز وقال ابو حنيفة ولبى يوسف اذا تزوجها على خدمة سنة فلها مهر المثل وقال محمد لها قيمة خدمته ونكاح المتعار من عقد ودخل واحد من المراتين مهر مثلها وصورة الاخرى وقال الشافعي النكاح باطل والله اعلم **باب** **دخول البهائم** اذا تزوج امرأة على ذبابة او ثوب فلها مهر مثلها بالغاميل ولد للاب اذا تزوجها على داره ولو تزوجها على عبد او او ثوب هروي فالتسمية صحيحة ولها الوسط من ذلك والنكاح بالخيار ان شاء اعطاها الوسط وان شاء اعطاها القيمة وقال الشافعي لا يصح التسمية الا ببيان الوصف ولو تزوجها على كراخنة ولم يصف فان شاء اعطى كراخنة وان شاء اعطى القيمة وروي الحسن بن علي بن حنيفة انه يجبر على تسليم الكراخنة ولو سعى دخل وسطا اجر على التسليم ولو تزوجها على ثوب موصوف فقد ذكر في الاصل انه بالخيار ان شاء سلم وان شاء سلم قيمة وروي الحسن بن علي بن حنيفة انه يجبر على التسليم وهو قول نضر وروي الحسن بن يوسف انه ان ضرب اجل اصبر على التسليم وان لم يضرب اجل لم يجبر ولو سعى احد شئين معينين نحو ان يزوج على هذا العبد وعلى هذا العبد او على الف او الفين فالتسمية فاسدة وحكم مهر المثل وقال ابو يوسف ومحمد المهر اذا دونها عند الجمع اذا تزوج بها على احد عيين فان كان مهر المثل مثل ادونها فقيمة فلها الادوية الا ان يرضى الزوج بالارفع وان كان مثل الارفع فلها الارفع الا ان يرضى المرأة

بالادوية

بالاذن وان كان فيما بين ذلك فلها مهر المثل ولو تزوجها على صدق فان حكم مهر المثل او اكثر فلها ذلك وان حكم بالاقل فلها مهر مثلها الا ان يرضى المرأة وعلى هذا القياس اذا شرط حكمها فان حكمت لمهر المثل او اقل فلها ذلك وان حكمت بالاكثر فلها مهر المثل الا ان يرضى الزوج ولو تزوجها على بنت وحاجم فلها جهار سب ووسط عما حكم به النساء واما الخادم الوسط فهو السند به في عرف زمانهم وقال ابو حنيفة قيمة الوسط اربعون دينارا وقال ابو يوسف ومحمد هو على قدر غل السهم ورحمه ولو صالحت زوجها على اقل من قيمة الوسط نقدا ونسيئة فهو جائز وان صالحت على اكثر من قيمة ابطلنا الفضل والله اعلم **باب**

مهر فوجد على خلاف ما سمي اذا تزوج امرأة على عبد معين او دت من خل او شاة ذكية فوجد العبد حرا والخل خمر والشاة ميتة فلها مهر المثل في جميع ذلك في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف لها مثل ذلك العبد عبد ومثل ذلك الدن خل ووسط ومثل تلك الشاة ذكية وقال محمد في الحر والميتة كما قال ابو حنيفة وفي الخمر كما قال ابو يوسف ولو حج بين حر وعبد او خل وخمر فقد روي ابو يوسف عن ابو حنيفة ان لها الحلال المشار اليه لا غير وفي رواية اخرى سلح مهر المثل وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الخمر لو كان عبدا ولو سعى حراما واسنا الحلال فلها المشار اليه في ظاهر قول ابو حنيفة وروي الحسن بن علي بن حنيفة انه يجبر مهر المثل ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر وقيمة الطرف عشرة دراهم فعن محمد في ذلك روايتان احداهما انه يجب لها الدن لا غير والاخرى انه يجب لها مهر المثل والله اعلم **باب** **اذا تزوج امرأة على الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة او على الف ان لم يخرجها من البلد وعلى الفين ان اخرجها فالنكاح جائز والمعتق في المهر الشرط الاول فان وفي فلها المسمى على ذلك وان لم يصف فلها مهر المثل لا ينقص عن الاول ولا يراى على الاكثر في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان والله اعلم**

المدة بين نفسها بمهرها ان يرضى المرأة

الزوج من الدخول بها حتى يوفيهما جميع المهر وليس للزوج ان يمنعهما من
السفر والخروج من منزله وزيارة اهلها حتى يوفيهما المهر ولو خرجت لم يكن
له ان يسترد ما اعطى وان كان المهر موجلاً لم يكن لها ان تمنع نفسها
وقال ابو يوسف سف احراً لها ذلك وقال ابو يوسف اذا كان بعضه
حراً وبعضه مؤجلاً فله ان يدخل بها اذا اعطاها الحال وقال ابو حنيفة
اذا صل الاجل فليس لها ان تمنع ولو دخل الزوج بها او خلا بها رضاهما
كان لها ان تمنع حتى يوفيهما الزوج المهر في قول ابو حنيفة الاخير وقال
ابو يوسف ومحمد ليس لها ذلك ولو كان المهر جالاً فخرته مرة
فلها ان تمنع في قول ابو يوسف ولو جردت المهر المتبعض زيفاً او
سوقاً او استردت بالمهر ساقاً فسقط بعد القبض فلها ان تمنع نفسها
في قول ابو يوسف وليس هذا كالبائع على قول ابو يوسف فانه ذكر في البيع
قول ابو يوسف الاول انه يسترده والساعلم **الاختلاف**

في المهر اذا ادعت المرأة المهر المفقود وادعى الزوج الفاقح الفا ويبدأ بيمين
الزوج في قول ابو حنيفة ومحمد حكم في ذلك غير المتثل فان كان مثل ما قال
الزوج او اقل فلها ما قال الزوج وان كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر
فلها ما ادعت وان كان فيما بين ذلك فلها مهر المتثل وقال ابو يوسف
القول قول الزوج الا ان ياتي بشئ مستلزم وهو ان يدعى انه تزوجها
بمال يتزوج مثلها مثله وذكر في الحسب الخلاف في الفصول الثلاثة وقال
ابو بكر المراتي الخلاف في فصل واحد وهو اذا لم تشهد مهر المتثل
واصد منها فاما اذا كان يشهد لاحدهما فالقول قوله من غير خلاف
وان ادعى الزوج ان المهر هو هذا العبد وقالت المرأة هذه الجارية
فالكلام فيه كالكلام في الالف والالفين الا في فصل واحد هو انه اذا كان
مهر مثلها مثل قيمة الجارية او اكثر فلها قيمة الجارية ولو طلقها قبل الدخول
بها فلها نصف الالف في قولهم جميعاً واملى في المسئلة الجارية والعبد
فلها المتعة الا ان يبني بدفع نصف الجارية وكذلك ان اختلفا
في طعام بينهما فقال الزوج تزوجت على هذا الطعام بشرط انه كسوف قال
الملة لا بشرط انه كسوف ولو كان المهر ديناً فاختلفا في جنس او صفت

اول نوعه او درعه ان كان مذوراً فهو بمنزلة الاختلاف في الالف والالفين
ولو كان المهر شيئاً بعينه فاختلفا في وصفه او فيما يجري مجراه فالقول قول
الزوج ولا يتخلفان وما كان القول فيه قول الزوج فلهما الاختلاف
في قيمة القول فيه ايضاً قول الزوج ولو ادعى احداهما الف درهم
والاخر مائة دينار فهو كالاختلاف في الالف والالفين والله اعلم بالصواب

المهر يربى او ينقص في يدي الزوج او المرأة

واذا اختلفت الزيادة في يدي الزوج فان كانت من نفس المهر كالمهر
والتمرا او بدلاً عن الحرة وكالارث والمهر فذلك كله مهر بنصف مع
الاصل بالطلاق قبل الدخول ولو كان كسباً قال ابو حنيفة ان ذلك
ليس بمهر وهو ملك المرأة سواء طلقها قبل الدخول بها او لم يطلقها وقال
ابو يوسف ومحمد يتنصف الكسب مع الاصل ولو اجر الزوج المهر فالاجرة
له وتصدق بها وان حصلت الزيادة في يدي المرأة من نفس المهر زيادة
منفصلة كالولد والتمرا فان ذلك يمنع التنصف بالطلاق قبل الدخول
وعلى الملة نصف قيمة الاصل يوم قبضت وقال ابو يوسف الاصل
والزيادة وكذلك لو ارتدت او قتل ابن زوجها قبل الدخول
بها كان عليها رد القيمة يوم قبضت وروي عن ابو يوسف في المدة
والقبيل انه يجب عليها رد الاصل والزيادة وان ازدادت في يديها
كالسمن والجمال ثم طلقها قبل الدخول وجب عليها رد نصف القيمة يوم
قبضت في قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد بن سفيان الاصل
مع الزيادة ولو هلكت الزيادة ثم طلقها كان لها نصف المصدق
ولو حدثت هذه الزيادة في يدي المرأة بعد الطلاق او المدة نشأ
صق في الزيادة بمنزلة المتبعض حكم العقد الفاسد واما الكسب
الحاصل في يدي المرأة قبل الطلاق فذلك سالم لها وياخذ الزوج نصف
الجارية **فصل في النقصان** واذا انتقص في يدي

الزوج بفعل اجنبى فالملء بالخيار ان شاءت اخذت واتبعت
الخيار بالارث وان شاءت اخذت من الزوج القيمة يوم العقد واتبع
الزوج الخيار بالارث وان انتقص باقة سماوية فهو بالخيار ان شاءت

أخذت ناقصاً ولا شئ لها وإن شئت أخذت القيمة يوم العقد وهذا
إذا كان العيب فاحشاً فامّا إذا كان العيب سيراً فلا خيار لها
وإن كان النقصان بفعل الزوج فالملة بالخيار إن شئت أخذت
وضمنت النقصان وإن شئت أخذت القيمة يوم العقد وهذا هو
المشهور من الرواية وروى عن علي حنيفة أنه لا ضمان عليه في الأرض
وهو بمنزلة الألف السماوية ولو جنى المهر على نفسه فغير روايتان أحدهما
أنه كالألف السماوية والأخرى أنها في حكم جناية الزوج وإن كانت
الجناية بفعل المرأة صارت قابضة بالحياة ويدخل في ضمانها والله
فصل ولو كان النقصان في يدي المرأة فإن كان بفعل اجنبي ثم طلقها
فالأرض والأصل لها وعليها نصف القيمة يوم قبضته ولو كانت
حنائية الاجنبي بعد الطلاق أخذ الزوج نصف الصداق وهو
بالخيار في الأرض أن شاء أخذ من الجانب نصف ذلك وإن شاء
أخذ من الملة وإن كان النقصان بألف سماوية قبل الطلاق فالزوج
بالخيار أن شاء أخذ نصفها ناقصاً ولا شئ له وإن شاء ضمنها
نصف قيمتها يوم القبض وإن كان ذلك بعد الطلاق فللزوج
أن يأخذ نصفه ونصف الأرض وإن كانت الحناية بفعلها بعد
الطلاق فبفعلها نصف الأرض إن كانت بفعل قبل الطلاق فالزوج
بالخيار أن شاء أخذ نصفها لا شئ له من الأرض وإن شاء أخذ
نصف قيمتها يوم القبض وقال زفر بن يحيى نصف الأرض وإن
كانت الجناية بعد الطلاق بفعلها نصف الأرض إن كانت بفعل
المهر ففي كافة السماوية ولا ضمان عليها وإن كانت الحناية بفعل
الزوج فهي كجناية الاجنبي والله أعلم **باب**
السمعة إذا تزوج الملة ككاحاً صهيئاً في الظاهر وتقاضت
على أنه سمعة ورأى النكاح جائزاً ولو جعل السمعة في المهر فاستقنا
في السران المهر مائة وأظهر ما يتين فالمهر ما يتين ولو قال في السر
نظر النكاح بمائتين ومائة منها سمعة فالمهر مائة ولو استقنا في
الباطن أن المهر الف درهم وأما يظهر أن مائة دينار سمعة فلهما مهر

ولو تزوجها

ولو تزوجها في الباطن تزويجاً قاطعاً لم يظهر غير ذلك في العلانية
لم يلزمها الظاهر والله أعلم **باب**
ولا يجوز للعبد والمكاتب والمدبر أن يتزوجوا بغير إذن المولى ولد ذلك
معتق البعض على قول أبي حنيفة ولد ذلك الأمة والمكاتب والمكاتب
المدبرة وأم الولد لا يصح نكاحهم بغير إذن المولى وللمولى أن يحرر
عبدته على النكاح وروى عن علي حنيفة أنه لا يجبر وهو قول السافعي
فأما المكاتب والمكاتب فلا يجوز للمولى تزويجها بغير رضاها وكل
مهر وجب للأمة معتق ودخول فهو للمولى وأما المكاتب ومعتق
البعض فالمهر لها وأما المهر من المهر باذن المولى يباع فيه
وأما المكاتب والمدبر فيسعيان فيه وما لزمهم بغير إذن المولى أشعول
به بعد المعتق وليس للأب والوصي والشريك والمضارب والمأذون
أن يتزوجوا العبد فاما الأمة فيصح تزويجها من الأب والجد والوصي
والمكاتب والمفاوض والقاضي وأما شريك العنان والمضارب
والمأذون فلا يملكون تزويج الأمة في قول أبي حنيفة وخبر وقال أبو
يوسف يملكون وقال أبو يوسف إذا تزوج الأب جارية ابنة من
عبد ابن سنان وقال زفر لا يجوز له ولو تزوج العبد والأمة بغير
إذن المولى ثم أجاز المولى النكاح قبل الدخول أو بعده جاز ولم يلزمه
الأمر واحد استحسنناه ولو تزوجت الأمة بغير إذن المولى
ثم خرجت عن ملكه فإن حل فرجها للمالك الثاني انفسخ وإن لم يحل
للثاني فأجاز الثاني جاز وكذا العبد إذا تزوج بغير إذن المولى
ثم خرج عن ملكه إلى ملك غيره فللثاني أن يحرر وقال زفر لا يجوز
بإجازة الثاني ولد ذلك الأمة إذا تزوجت بغير إذن المولى
فلم يخرج حق مادته فإن ورث من محل له وطهرها بطل النكاح الموقوف
وإن ورث من لا محل له وطهرها لم يحل أن يرث جماعاً أو يرثه ابنه وكانت
الميت يطلها للموارث فللمواريث الإجازة ولو تزوجت بغير
إذن المولى وطهرها الزوج ثم باعها المولى من رجل صحته الإجازة
من الثاني ولو تزوج العبد والأمة بغير إذن المولى فاعتقتهما

جاء النكاح ٥ ولو لم يعتقه ولكن اذن له في النكاح لم يجز ذلك العقد
الا بالاجازة ٥ واذا اذن للعبد ان تزوج لم يفسد النكاح امرأه واحدة
ولو قال تزوج ما ست من النساء اذن تزوج ما سى ٥ ولو اذن
له في النكاح مطلقا فتزوج امرأة كذا فاسدا ودخل بها لم يفسد في الحال
في قول لبي حنيفة وقال لبي يوسف ومحمد بن نوح الى ما بعد المعتق ٥ ولا يجوز
نكاح الامه على الحرية فان جمعهما في عقدة فهو نكاح الحر وبطل نكاح الامه
واذا اعتقت الامه فلها الخيار وقال الشافعي ان كان الزوج عبدا
فلله ٥ وان كان حرا فلا خيار لها ٥ واذا تزوجت المكاتبه باذن
المولى لم تعتقت فلها الخيار وقال في خيارها ٥ ولو طرد الرق
على النكاح لم تعتقت ٥ فلها الخيار كالحريه اذا تزوجت ثم سببت
فاعتقت ٥ والمسلة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقا بدار
الحرب ثم سببا فاسلاما لم تعتقت الامه فلها الخيار في قول لبي يوسف
وقال محمد لا خيار لها وعلى هذا الاختلاف قال لبي يوسف يجوز ان يثبت
خيار المعتق مرة بعد اخرى نحو ان يعتق فختار زوجها ثم تزوج الزوج
ثم سبى معتق فختار نفسها وقال محمد ست خيار واحدة وخيار المعتق
ثبت لها مادامت في الجلى الذي يعلم بالمعتق فيه وكان لها الخيار
واذا اختارت نفسها كانت فرقة بغير طلاق ولا يفتقر هذه الفرقة
الى حكم الحاكم والله اعلم **باب**
كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين اهل الذمة وما حرم على
المسلمين من المعتق فانها مقسمة في حقهم فافسد بين المسلمين لغقد
سقط كالنكاح بغير شهود ونكاح المعتدة فهو صحيح في حقهم في قول لبي حنيفة
حق انهما لو اسلما بقران على ذلك وقال في النكاح فاسدا وقال
لبي يوسف ومحمد في النكاح بغير شهود كما قال لبي حنيفة وفي نكاح المعتدة
من الغير كما قال في قرانها لا بقران عليه بعد الاسلام ٥ فاما نكاح الحاكم
والجوهين حتى شوه ونكاح اخيتين فهو فاسد بالاجماع في حقهم هكذا
ذكره القندوري ثم قال لبي يوسف يفرق القاضي بينهما اذا علم بذلك
سواء افعوا اليها او لم يفعوا وقال محمد ان ارضى احدهما حكما ورفع الامر

الى القاضي

الى القاضي يفرق بينهما وقال لبي حنيفة لا يفرق بينهما ما لم يترافعا اليها
ولو طلق الذي امرته ثلثا او خالعهما ثم اقام عليها فانه يفرق بينهما
وان لم يترافعا ٥ ولو تزوج الذي الذي يسعى ان لا مهر لها مع ذلك
ولا شئ لها وان اسلمت في قول لبي حنيفة وقال لبي يوسف ومحمد
لها مهر مثلها ٥ ولو كانا حريين وتزوجها على ان لا مهر لها لم يجز
المهر بالاتفاق ٥ ولو تزوج الذي الذي يسعى وسكت عن المهر فلها مهر مثلها
في ظاهره رواية الاصل قال لبي الحسن قياس قول لبي حنيفة ان لا يفرق
بين حاله السكوت والنفي ولا يجزى المهر الا اذا سعى ٥ ولو تزوجها على
ميته او دم فلها مهر مثلها ودخول الحامع انه لا يجزى شئ ٥ ويجوز
المنابة بين اهل الذمة وان اختلفت شرائعهم ٥ واذا اسلمت المرأة
في دار الاسلام عرض على الزوج الصغير الاسلام فان اسلم والا فرق بينهما
وان كان الزوج هو المسلم فان كانت المرأة كتابية اقر على النكاح وان
كانت جوسية او وثنية عرض عليها الاسلام فان سلمت والا فرق
بينهما وقال الشافعي ان كان قبل المدخول يتجلى الفرقة وان كان بعد
المدخول يتاجل الى انقضاء ثلث حيض ٥ ولو اسلم احد الزوجين
في دار الحرب فان الفرقة يقف على مضي ثلث حيض فاذا مضت
وقعت الفرقة ٥ واذا عرض القاضي الاسلام على المرأة فابست وفرق
بينهما كما كانت فرقة بغير طلاق ولو فرق بينهما بآبنا الزوج غير الاسلام
فهي فرقة بطلاق في قول لبي حنيفة ومحمد وقال لبي يوسف فرقة
بغير طلاق ٥ ولو اراد الزوج غير الاسلام في فرقة بغير طلاق في قول
لبي حنيفة ولبي يوسف وقال محمد في فرقة بطلاق والله اعلم بالصواب
باب المهر الذي يجوز بين اهل الذمة ٥
واذا تزوج الذي ذمته على حن او خنزير فهو مهرها المسمى ٥
فان اسلم او اسلم احدها فان كان الحر والخنزير عسفا في العقد فلها
ذلك وليس لها غيره في قول لبي حنيفة وقال لبي يوسف ومحمد لا يجزى
الخنزير والخنزير بعد اسلام احدهما واجمعا على انه اذا سعى الخنزير او الخنزير
دينارا في الذمة لم يجز لها غير ذلك ولم يكن لها ان يقبض وقال لبي حنيفة

سحب لها في الحرة القيمة وفي الخنزير مهر المثل وقال لبيد بسف لها مهر المثل
في الخنزير والخنزير سواء كاجبيه او بجبيه عينيه وقال محمد لها القيمة وفي ذكر
كله وان كان المرء مقبوضا قبل الاسلام فلا شئ لها والله اعلم
باب نكاح اهل الذم قال الحزبي
والذي سوا في احكام النكاح ٥ واذا تزوج الكافر بخى شوة او باختين
ثم اسلم فان تزوج من في عقدة واحدة بطل نكاحه وان تزوج من في عقد
متفرقة صح نكاح الاربع الاول وبطل نكاح الخامسة وكذلك الحكم
في الاختين ان تزوجهما في عقد من صح نكاح الاولى وبطل نكاح الثانية
وان كان في عقدة واحدة بطل نكاحهما وهذا قول لبي حنيفة ولي يوسف
وقال محمد والشافعي يختار من الجنس اربعاً ومن الاختين واحدة سواء
تزوج من في عقدة واحدة او في عقد متفرقة ٥ ولو تزوج الحزبي بارج
شوة ثم سبى من بطل نكاح الكل سواء تزوج من في عقدة واحدة
او في عقد متفرقة على قول لبي حنيفة ولي يوسف وقال محمد يختار
سبى فاما عند الشافعي فقد بطل نكاحه بالسبى ٥ واذا خرجت المرأة
مسلمة وتزكت زوجها في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا الزوج
اذا خرج الى دار الاسلام مسلماً وتركها كافرة في دار الحرب وقال الشافعي
لا يقع الفرقة فان كان المزوج هو الذي خرج الى دار الاسلام فلا عدة
عليها في قول لبي حنيفة وقال لبيد بسف ومحمد يجب العدة ٥ ولو خرج
اصدها ذمياً وقعت الفرقة ولو خرج الى ايماناً لم يقع الفرقة ٥ وان
سبى الزوجان معاً لم يقع الفرقة بينهما وقال الشافعي يقع الفرقة ٥ ولو
سبى اصدها بانت منه واذا ارتد احد الزوجين وقعت الفرقة
بينهما الحال وقال الشافعي ان كان قبل الدخول تجل الفرقة وان كان
بعد الدخول تناخا الفرقة الى مضي ثلث حيض ٥ واذا ارتد الزوجان
معاً لم يقع الفرقة بينهما استئناً والقياس ان يقع الفرقة وهو قول
زفره واذا انتقل الذي من دين الى دين لم يتعرض له وقال الشافعي
لا يمكن من القل عليه ولكن على الاسلام او العود الى دينه الاول
فان لم يفعل حتى مضت ثلث حيض وقعت الفرقة بينه وبين مكوثه

والله اعلم **باب القسم** القسم بين النساء الحاربات
سواء كن مسلمات او كتابيات وسوى في ذلك الكتابية والمسلمة ٥
والامة مع الحرة فللمحرة نيمان وللاممة يوم واحد ٥ واذا سافر فلا قسم
عليه والمريض في القسم كالصحيح ٥ والبكر والثيب في القسم سواء ٥ واذا
وضعت المرأة بركة القسم جاز فان رجعت بعد ذلك بطلت القسم فلها
ذلك والله اعلم **كتاب الطلاق** قال الشافعي
الله عنه احسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته واحدة في طهر لم يجامعها
من ثم يتركها حتى يتقضى العدة ٥ ولو طلقها ثلثاً في طهر لم يجامعها
السنة وقال مالك طلاق السنة ان يطلقها واحدة ويتركها حتى يتقضى
العدة وقال الشافعي الجح بين الثلث مباح ٥ واما السنة في الوقت
هوان يطلقها طاهر من غير جماع او صاملاً قد استبان حملها ٥ ولو طلق
امرأة التي لم يبدل بها في حالة الحيض لم يكن مكروهها وقال زفر يكره ٥ واذا
كانت المرأة مدخلاً بها وهي لا تحيض لصفر او كبير طلقها مقشاً واحدة
وان كان عقيب الجماع ولد للـ الحامل وقال زفر يفصل بين الطلاق
والجماع في الآية والصغيرة بالاشهر ٥ واذا طلق الصغيرة والايصة
تقليقة ثم انه اراد ان يطلقها اخرج للسنة فصل كل طلاقها بشهر وكذلك
الحامل في قول لبي حنيفة ولي يوسف وقال محمد وزفر لا يطلق
للسنة اكثر من واحدة ٥ والحرة المسلمة والامة والكتابية في وقت الطلاق
للسنة سواء ٥ وطلاق الامة تقليقتان وعدتها حيضتان سواء كان
النزوح صراً او عبداً وقال الشافعي اعتبار عدد الطلاق استئناً بالرجال
دونه النساء واذا كانت الامة من لا تحيض فعدتها شهر ونصف ٥ واذا
طلق الحرة ثلثاً للسنة وهي من تحيض فقد بقي من عدتها حيضة وان كانت
عدتها بالشهر بقي عليها شهر ٥ وعدة الحامل ان تضع حملها في المطلقة
والمتنقي عنها زوجها ٥ واذا طلق امرأة واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر
فله ان يطلقها في ذلك الطهر في قول لبي حنيفة وزفر وقال لبيد بسف
واحسن لا يطلقها وعلى هذا الخلاف اذا راجعها بالقبلة والملاصقة
وعلى هذا اذا نسها بشهوة ثم قال لها في حال الملاصقة انت طالق ثلثاً

للسنة يقع عليها ثلث تطليقات على التعاقب ٥ واذا طلقها ثم رجعا
 بجاء قبلت منه جاز له ان يطلق اخري وقال ابو يوسف لا يطلق
 ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وظهرت قبل مضى شهر فله ان يطلقها
 اخري في قولهم جميعا ٥ ولو طلقها وهي من ذوات الحيض الا ان لم تستفله
 ان يطلقها اخري حين ساس وقال ابو يوسف لا يطلقها حتى يحض
 شهر ٥ ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وظهرت قبل مضى شهر فله ان
 يطلقها اخري في قولهم جميعا ولو طلق امراته في حالة الحيض فالأفضل
 ان يرجعها فان رجعها ثم اراد ان يطلقها فقد ذكر في الاصل انه اذا طهرت
 ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وذكر الطحاوي انه يطلقها في
 الطهر الذي لم يحضه وقال ابو الحسن ماذكرة الطحاوي قول ابو حنيفة
 وما ذكره في الاصل قولهما والله اعلم **باب في التطليق**
الذي يقع به طلاق السنة ٥ اذا قال الرجل لامرته وهي مدخول بها
 انت طالق للسنة وقعت تطليقة ان كانت طاهرة من غير جراح
 وان كانت حائضا او جامعا لم يقع للحال شيء حتى ياتي وقت السنة
 ولو قال انت طالق ثنتين او ثلثا للسنة وقع على الشرط الذي بيننا وقال
 ابو يوسف اذا قال انت طالق طلاق السنة او طلاق العدة او طلاق
 العدة او طلاق الدين او الاسلام فهذا كله للسنة ٥ وللدلالة اذا
 قال احسن الطلاق واجمله ٥ ولو قال انت طالق عدليه او سنه
 وقع للسنة في قول ابو يوسف ولو قال حسنة او جميلة وقع للحال وذكر
 محمد في الجامع الكبير اذا انت طالق تطليقة نسيه او عدالة او حسنة او جميلة
 وقع الطلاق للحال ٥ ولو قال انت طالق تطليقة للسنة لم يقع للحال
 اذا كانت حائضا او كانت في طهر جامعا فيه فصل الخلاف بين ابو
 محمد في قوله انت طالق سنة فجعله ابو يوسف بنزلة قوله انت طالق
 للسنة وفرق ابو يوسف بين قوله سنة وبين قوله جميلة او حسنة ومحمد
 جعل ذلك وصيا للواقع فيقع على كل حال والله اعلم **باب في ما**
من دلالة محتملة او متفرقة ٥ اذا قال انت طالق ثلثا للسنة
 ونوي الوقوع للحال وقعت لذلك وقال زفر بن نعيم باطلة ٥ واذا قال

قله

انت طالق

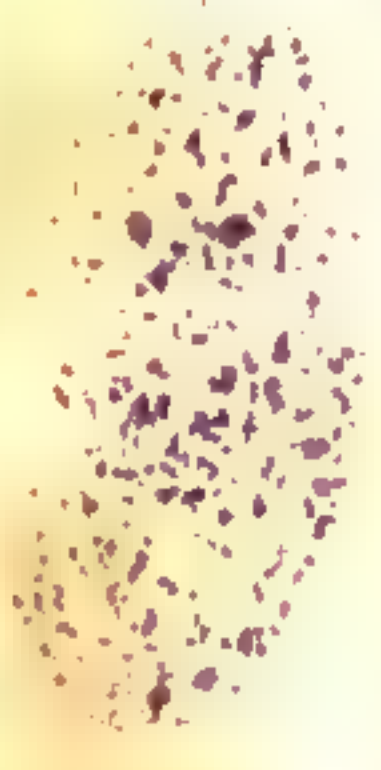
انت طالق للسنة ونوي ثلثا فهي ثلث في ثلث اطهاره ولو اراد واحدة
 باينته لم يكن باينة ولو اراد ثنتين لم يكن ثنتين ٥ ولو اراد بقوله طالق واحدة
 وبقوله للسنة اخري لم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق للبدعة ونوي
 ثلثا فهي ثلث وروي عن محمد انها واحدة ملك الرجعة ٥ ولو قال لها
 وهي لا تحيض انت طالق للمشهور فهي طالق عند كل شهر واحدة ٥ ولو قال
 لها انت طالق للحيض وهي من تحيض وقعت عند كل حيضة تطليقة ٥
 وان كانت من لا تحيض لم يقع شيء والله اعلم **باب في**
الدخول ٥ واذا طلق امراته ولم يدخل بها فلا عنة عليها ولا قل
 له الانكاح مستقبلي ولو قال لها انت طالق ثلثا وقع الثلث وكذلك
 لو قال انت طالق ثنتين ٥ ولو كرر لفظ الطلاق بحرف العطف فقال
 انت طالق وطالق او وطالق او ثم طالق او ذكر غير حرف العطف فقال
 طالق طالق بانته بالاولي ولم يقع عليها المأينة ٥ ولو قال انت طالق
 طالق ان دخلت الدار بانته بالاولي ولم يتعلق الثانية بالدخول
 ولو كان معطوفا فقال انت طالق وطالق ان دخلت الدار او فطلق
 ان دخلت الدار تعلقتا جميعا بالدخول ولو قال انت طالق ثم طالق
 ان دخلت الدار فعند أبي حنيفة يقع عليها واحدة للحال وبس
 بها فطل ما بعد ذلك من الكلام وقال ابو يوسف ومحمد يتوقف
 الكل على الشرط فاذا وجد الشرط وقع على سبيل التعاقب ان كانت
 مدخولا بها وان وجد الشرط قبل الدخول بها وقعت تطليقة واحدة
 ولو قدم الشرط ثم ذكر اجل بعده فقال ان دخلت الدار وانت طالق
 وطالق او فطلق تعلقت الكل بالشرط فاذا وجد الشرط وقعت الاولي
 ثم الثانية ٥ وان كان غير مدخول بها بانته بالاولي ولم يقع الثانية
 في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع الكل معا سواء كانت
 مدخولا بها او لم يكن ٥ ولو قال ادخلت الدار فانت طالق ثم طالق
 ثم طالق تعلقت الاول بالدخول خاصة ووقع الذي بعده ان كانت مدخولا
 بها وان لم يدخل بها وقعت الثانية ولغت الثالثة وهذا قول أبي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد يتعلق الكل بالشرط ويقع الثلث على سبيل التعاقب

او فطلق
 في المشتكيات من طلاق
 انما انما الغير المدخول به
 ثلثا فله ان يتزوجها
 بلا تحليل واما قوله
 فان طلقها فلا محل له
 بعد حتى تزوجها
 ففي حق المدخول
 قول الشيخ

وروي عن يوسف انه اذا قال انت طالق استغفر الله ان دخلت الدار
او سبحان الله دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضا ويقع
عليها الحال وللدلالة اذا نكح او ساعلى من غير سعال حسيه
ولو قال لها قبل الدخول انت طالق اصد عشرين وقع الثلث وقال في
يقع واحدة ولو قال اصد عشر وقع الثلث في قولهم ولو قال واحدة وعشر
وقعت واحدة ولو قال واحد ومائة واحدة والفاك انت واحدة
في رواية الحسن بن علي حيفة وقال يوسف يقع الثلث ولو قال واحدة
ونصف وقعت عليها مائة ولو قال نصفاً واحدة وقعت واحدة
عند محمد ولو قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
طلقت واحدة ولو قال قبلها واحدة او بعدها واحدة او مع واحدة او
معها واحدة وقعت شتان وروي عن يوسف اذا قال معها واحدة
يقع واحدة والله اعلم **باب الطلاق المجبي**
صح الطلاق ربي واحدة كانت او سى وصرح الطلاق ما استعمل
اللفظ له ولا يثبت في غيره ولا يحتاج الى النية ولو قال انت طالق
ونوي به طلاق من وثاق لم يدين في القضا ويدين فيما بينه وبين الله
ولو اراد انها طالق من العمل لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى وروي عن
انه يدين ولو صرح وقال انت طالق من وثاق لم يقع في القضا سقى
ولو قال انت طالق من هذا العمل وقع الطلاق في القضا ولا يقع فيما بينه
وبين الله ولو قال انت اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة فذلك على النية
الا ان يكون جواباً لمسئلة الطلاق ولو قال انت مطلقة وحففة فذلك
على النية وروي عن محمد بن قيس قال لامرأة كفي طالقاً او اطلقى قال اراه
واقعاً وكذلك لو قال لامرأة كوني حرة او لامرأة كوني حرة او اعتقي
ولو قال انت طالق ونوي اكثر من واحدة لم يقع الا واحدة وقال الشافعي
يقع ما نوي ولو قال انت طالق الطلاق وبه ثلثا كان ثلثا وان نوي
ثنتين لم يصح ولو قال اردت بقولي انت طالق واحدة وبقولي الطلاق
اخرى صدق ولو قال انت طالق طلاقاً ولا نية له وقعت واحدة وان
نوي ثلثا قبلت وروي عن علي حيفة انه لا يكون الا واحدة وقال اعندي



واستبري ربحك وانت واحدة فهذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى ان
الواقع بها ربي ولا يقع بها اكثر من واحدة وهي في معنى الكتابات
الاقتضاه الى النية او دلالة الحال ولفظه السراج والفرق من الكتابات
محتاج الى النية وقال الشافعي صريحاً والطلاق البائن ضربان احدهما
ان نصف الطلاق باليمين كقوله انت طالق باين او طالق طام يقع به
طلاق باين عندنا وقال الشافعي يقع واحدة رجعية والوجه الثاني
سايه كتابات الطلاق وانها باين عندنا وقال الشافعي رواجع وروي
عن يوسف اذا قال انت طالق للبدعة ونوي باينة كانت باينة
ولو قال انت طالق اقيم الطلاق فهو ربي في قول يوسف وقال محمد هو
باين وروي عن محمد اذا قال انت طالق للبدعة او طلاق السطان انه ربي
ولو قال يا مطلقة وقع الطلاق عليها ولو قال اردت به الشتم دين
فيما بينه وبين الله ولم يدين في القضا ولو قال اردت طلاق زوج كان
لها قبل ذلك ذين في القضا ولو قال انت طالق طالق او طلمتكم
طلقتكم او قال انت طالق قد طلمتكم ثم قال عنت الاولي ذين فيما بينه
وبين الله تعالى ولم يدين في القضا ولو قال انت طالق فقال له رجل ما قلت
فقال طلمتها او قلت هي طالق فهي واحدة في القضا واذا نوي بلفظة
الكناية الثلث كان ثلثا وان نوي ثنتين كانت واحدة وقال في يقع
شتان ولو قال لنزوجة الامه انت باين بيني ثنتين كانت ثنتين
ولو طلق منكوحته الحرة واحدة ثم قال انت باين بيني ثنتين كانت
واحدة والكنايا **ت** ينقسم الى ثلثة اقسام قسم لا يدين
في القضا اذا قال لم انكح الطلاق في حالة الغضب او في حال مذكرة
الطلاق ودلالة قوله امك بيدك واختاري واعتدي والقسم
الثاني يدين في القضا في حالة الغضب ولا يدين في حال مذكرة الطلاق
ودلك كل لفظ يصلح للشتم وهي خمسة الالفاظ انت خلية وبرية وبنة
وباين وصرم وروي عن يوسف انه زاد فيها اربعة الالفاظ لا سبيل
لي عليك وفارقتك وخليت سبيك ولا مكل عليك والقسم الثالث
ما سوى ذلك من الكتابات ولا يدين من النية كقوله حبلك على غاربك



واذهب وخليت سبيك والحق باهلك واستبري وتقنع ونزوح وانطلق
 واستقل وقد وهبتك لاهلك سوا قبلوها او لم يقدوها وروي عن علي حنفية
 اذا قال وهبتك لاهلك او لا يبيك او اهلك او لا يزوج في طلق اذا نوي **هـ** ولو قال
 وهبتك لاهلك او اختك او ما اشبه ذلك فليس بطلاق وقال ابو حنيفة اذا
 قال لست لي امه او ما انا بنو جلي ونوي الطلاق يكون طلاقا وكذلك
 اذا سئل الرجل اك امه فقال لا وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون طلاقا
 ولو قال والله ما اشترى بامه لم تكن طلاقا ولو قال لم اتزوجك لم يكن
 طلاقا وروي عن علي حنفية اذا قال لا حاجتي فيك ليس بطلاق وان نوي
 وروي عن محمد اذا قال افلي يري به الطلاق كان طلاقا ولو قال فسخت
 النكاح بيني وبينك نيوي الطلاق فهو طلاق **هـ** ولو قال وهبت لك طلاقك
 نيوي ان يكون الطلاق في يديها لم يدين في القضا وروي عن علي حنفية
 انه لا يقع به الطلاق ولو اراد ان يطلقها فقالت هب لي طلاقا اي اعرض
 عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضا **هـ** ولو قال اعرضت
 عن طلاقك او صفيت عن طلاقك نيوي الطلاق لم تطلق ولو قال تركت
 طلاقك او خليت سبيل طلاقك نيوي الطلاق وقع **هـ** ولو خيرها فاختارت
 نفسها فهو طلاق باين **هـ** ولو كتب طلاق امارة في كتاب او لوح او حائط
 او ارض وكان مستتبيا لم يقع حتى يني **هـ** ولو لم يكن الكتاب مستتبيا
 او كتب في الهواء لم يقع شيء وان نوي **هـ** ولو كتب على سبيل الخطاب و
 الرسالة فانه يقع الطلاق ولا يصدق في الحكم ولو كتب على هذه
 الوجوه ولم يعلفه بشرط وقع عقيب الكتابة **هـ** ولو كتب وقال اذا وصل
 كتابي اليك فاستطلق لم يقع حتى يصل **هـ** ولو قال اذكر الطلاق
 منه وانقد الكتاب وقع الطلاق ان بقي فيه ما سمي كتابا او رسالة
 وان لم يبق منه كلام يكون رسالة لم يقع وان وصل اليها والله اعلم بالصواب
باب الرجعة **هـ** واذا طلقها طلاقا رجعا
 فله ان يراجعها ما دامت في العدة **هـ** واذا انقطع الدم ولم يفتسل
 فهو على وجهين ان كان حيضها عشا فقد انقطعت الرجعة بانقطاع
 الدم وان كان حيضها اقل من عشرين تنقطع الرجعة حتى يفتسل او يمضي

وقت الطلق وقال الشافعي لا اعرف جولا اقل معنى محصيا فانقضا العدة **هـ**
 وان كانت مسافرة فتمت **هـ** سقطت الرجعة في قول علي حنفية وروي يوسف
 الا اذا صلت به وقال محمد سقطت الرجعة **هـ** واما الكتابة فالرجعة تنقطع
 بانقطاع الدم **هـ** ولو اغتسلت المعتدة وبقي عضو واحد فالرجعة قائمة
 وان كان اقل فلا رجعة **هـ** ولو تركت المفضضة والاستنشاقي قال محمد
 سين من زوجها ولا تحل للزوج **هـ** ولو اغتسلت بسور حمار فقد انقطعت
 الرجعة ولا تحل للزوج **هـ** والاشهاد على الرجعة من باب الانتخاب
 دون الحتم وقال الشافعي هو شرط **هـ** لازم وليس في الرجعة مهر ولا عوض
 واصح دلالة ان يعلمها بالرجعة وان لم تعلم جازت الرجعة **هـ** ولها جامعها
 في العدة او لسمها بشهوة او نظر الي فرجها لشهوة فهو مراجع قال ولي الشافعي
 ليس بمراجع **هـ** ولو نظر الي دبرها موضع الجماع لشهوة لم تكن رجعة في قياس
 قول علي حنفية ويكره ان يراها متحده اذا لم يرد الرجعة وكذلك يكره التتيل
 والتمس بغير شهوة **هـ** والطلاق الرجعي لا يحرم العطى وقال الشافعي يحرم **هـ**
 وتعليق الرجعة بالشروط باطل **هـ** ولو قال في العدة كنت راجعتك وكذبت
 فالقول قوله ولو قال ذلك بعد انقضا العدة فالقول قولها ولا يبي عليها
 في قول علي حنفية وقال ابو يوسف ومحمد عليها اليمين **هـ** ولو قال راجعتك فقالت
 بيمينه لم انقضت عدتي فالقول قولها في قول علي حنفية مع اليمين فان نكحت قضى
 بالنكول ويصح الرجعة وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الزوج والله اعلم بالصواب

باب تشبيه الطلاق بالزواج
 اذا قل انت طالق كالف فان نوي ثلثا قبلت وان نوي واحده او لم يكن
 له نية فهي واحدة باينة في قول علي حنفية وروي يوسف الاخير وقال
 محمد هي ثلث ولا يدين في الحكم ولو قال واحدة كالف فهي واحدة ولا
 يكون ثلثا وان نوي في قولهم **هـ** ولو قال انت طالق كعد دالف او ثلث
 فهي ثلث في القضا **هـ** ولو قال انت طالق مثل عدد كذكي لسي لا عدد
 له كالشعر والخر وما اشبه ذلك فهي واحدة باينة في قول علي حنفية
 وقال ابو يوسف رجعية **هـ** ولو قال انت طالق عدد شعر راحق او عدد
 ما على ظهر كفي من الشعر وقد حلق ظهر كفه طلقت واحدة **هـ** ولو قال عدد



لهذا استطلق
منه فتاوي

الشرعية وكذا في التمسك

شعر راسي وعد شعظركني وقد حلق طلقت ثلثان ولو قال انت طالق
مثل الجبل او مثل حبة الخردل فهي واحدة باينة في قول لي خيفة وقال يوسف
رجعته ولو قال مثل عظم الجبل او مثل عظم كدى و اضاف الي صغير او
كبير هي واحدة باينة وان نوي ثلثا قبلت ولو قال طالق هكذا
واشار باصبع واحدة فهي واحدة وان اشار بسنن في ثلثان وكذا الثلث
والعتر في العدد المتشور من الاصابع دون المقبوض ولو قال انت
طالق مثل هذا وأشار بثلاثة اصابع فان ثلثا قبلت وان نوي واحدة
المطلقة تطلق في العدة
الطلاق الصريح يقع على المطلقة مادامت في العدة سواء كانت العدة من
طلاق باين او رجعي وقال الشافعي المتعده لا يلحقها الطلاق واما الفاظ
الكنايات التي تنفي البينة فانها لا يقع على المتعده وما هو في حكم
الصريح وهو قوله اعتدي واسبري رحلك وانت واحدة فانها يلحقها
اذا قال لها اعتدي لم يقع شئ ولو قال منكوحته ان دخلت الدار فانت
باين او حرام ثم ابانها ثم دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها تطليقة
بالشرط وقال زفر لا يقع ولا يقع على باين طهار ولا لعان وان اتى منها
ثم ابانها وانقضت مدة الايلاء وهي في العدة وقع عليها الطلاق وكل فرقة
لوجب التحريم مؤبداً فان الطلاق لا يلحق المرأة وكذلك اذا اشترى منكوحته
لم يلحقها الطلاق ولد له لو قال منكوحته وهي امه انت طالق السنة
ثم اشترها ثم جاء وقت السنة لم يقع شئ فان اعتقها ثم جاء وقت السنة
وقع عليها الطلاق واذا ارتد الرجل ولحق بدرا الحرب لم يقع على المرأة
طلاقه فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها واذا
ارتدت المرأة ولحق بدرا الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت
قبل الحيض لم يقع طلاق الزوج عليها عند لي خيفة وقال ليون سفتي
واسم اعلم **باب الطلاق بالفارسية** **الفارسية**
اذا كان فيها لفظ مستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق
بالعربية وان كانت اللفظة يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو بمنزلة الكنايات
العربية ولفظة التخليه كناية بالعربية ومعناها بالفارسية صريح

والخيفة

قال ليون خيفة في فارسي قال لامرأة بهشتم او بهشتم اررني قال لا يكون
طلاقاً الا اذا نواه فان نواه الطلاق ولم يبق لبينة ولا عدد اخر واحدة
ملك الرجعة وان نوي ثلثا قبلت وان نوي بايناً فصارت
هذه اللفظة ملحقه بكنايات العربية من حيث اعتبار اصل
النية وصحة نية الثلث ولم يلحقه في حق صفه البينة اذا لم يبق
البينة واسم الفارسي بين العربية والفارسية من وجه اخر فقال
لو قال في حال مذاكرة الطلاق خيلتك انه يكون طلاقاً وتعين بدلالة
الحال ولو قال بالفارسية في حال مذاكرة الطلاق او في حالة الغضب
بهشتم لم يقع حتى ينوي واما ليون سفتي بقول اذا قال بهشتم
اررني فهذا صريح الطلاق في الفارسية ولو قال بهشتم فان كان
في حال الغضب او مذاكرة الطلاق فواحدة يملك الرجعة
ولو نوي بايناً او ثلثا فهو كما نوي وقال محمد الطلاق
بالفارسي المدي لا يدين قوله اررني بهشتم فاما اذا قال بهشتم
فانه يدين اذا لم يكن ذكر الطلاق ولا جواب وجوابه مثل جواب
ليون سفتي واما زفر فقد اعتبر بمنزلة لفظة العربية في جميع الوجوه
واسم اعلم بالصواب **باب الحل بجعل امرأته**
بيدها اذا قل لامرأة امرأك بيدك نوي الطلاق فان كانت تسمع
فامرهما مادامت في مجلسها وان لم تسمع فامرهما بيدها اذا علمت
به او بلغها فان كانت غائبة فان اطلق الكلام كان لها الخيار في المجلس
الذي علمت به ولو جعل الامر اليها موقتاً بوقت فان بلغها مع بقا
شئ من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل
العلم فلا خيار لها ولو علمت فقالت اخترت نفسي بانك بواحدة
وان كان الزوج اراد ثلثا فهي ثلث وان نوي سن او واحدة او لم يكن
له نية في العدد فهي واحدة وليس للزوج ان يرجع عز ذلك ولا ان
ينهاها ولا يبطل بقيامه عن المجلس والامر اليها مادامت في مجلسها
وان تطاول فان عادت بطل كذلك ان كان وحدها كلام او فعل

يكون ترك الجواب او اعراضاً عنه ان يدعو بطعام او ما اشبه ذلك
وكذلك ان كانت قاعدة فقامت ولو كانت قائمة فقعدت لم يطل
خيارها ولو ركت بطل خيارها ولدل ذلك اذا كانت على دابة فانتقلت
الي دابة اخرى ولدل ذلك اذا كانت سارية او كان في محل فلم يجر على
الغور وكذلك اذا ابتدأت الصلوة وان كانت في صلوة الغرضية
لم يطل خيارها حتى يخرج من الصلوة وان كانت في تطوع لم يطل خيارها
حتى يقوم الي الاخرى وان امتسكت او اغتسلت او جامعها زوجها
او قامت من مجلسها بطل خيارها وان لبست ثوباً او اكلت شيئاً سيراً او
كانت متكئة فقعدت او كانت قاعدة فانتقلت او سجدت او رأت سناً
قليلاً او قالت ادعوا شهوداً الي اشهدهم او ادعوا الي من استشير
لم يطل خيارها وليس لها ان تختار لامرأة واحدة ولو قال امرئ بيدك
كلما شئت فلها ان تختار نفسها كلما شئت في ذلك المجلس وغيره حتى
يسل ذلك فان استوفت تلك تطبيقات لم عادت الي بعد زوج فلا خيار
لها ولو قال امرئ بيدك اذا شئت او متى شئت فلها ان تختار نفسها
مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولو اختارت زوجها امرئ
من يدها وقال لي حنفية ومحمد اذا قال امرئ بيدك هذا
المشتر في اختارت زوجها او قالت لا اختار الطلاق حزن الامر
من يدها في جميع المشهور وقال ابو يوسف لا يبطل خيارها في مجلس اخره
ولو جعل امرها بيدها فقالت انت علي حرام او انت مني باين او
اضافت ذلك الي نفسها فهي طالق ولو قال انت باين او حرام
ولم يقل مني فهو باطل ولو قالت انت مني طالق لم يقع شيء ولو
لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقاً فليس شيء الا ان يكون في حال غضب
او مذاكرة الطلاق فلا يدين في الحكم ولو ادعت المرأة نية الطلاق
او انه كان في غضب او مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع اليمين ويقبل
بينه الملة في اثبات صالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا يقبل سها
في نية الطلاق الا ان يقوم البينة على اقراره بذلك والله اعلم بالصواب

باب الخيار اذا قال لها اختاري فربما نزل الامر باليد
في جميع ما ذكرنا الا في وجه واحد وهو اذا نوي بالامر باليد ثلثاً صريحاً
القول لم يقع الا واحدة واختياره على المجلس باجماع الصحابة فان اختارت
نفسها فهي تطليقة باينة ولو خيرها فاختارت لم يقع الطلاق
الا اذا كان في كلام الزوج او كلامها ذكر نفس المرأة او المطلق
الاختيار غير ان يقول اختاري نفسك او اختاري تطليقة واختاري اختياري
او يكف سبي من ذلك في كلام المرأة او ما يكون كناية عن ذلك فاما
اذا قال اختاري فقالت اخترت لم يقع شيء ولو قالت اخترت
الي او اي او اهلي او الازواج وقع الطلاق استقساناً والقياس ان لا يقع
شيء والله اعلم **باب الطلاق بالمشية** اذا قال انت
طالق انت شئت فهو مثل الخيار الا ان الطلاق واحدة رجعية وهو على المجلس
وكذلك اذا علمت بفعل من افعال القلب نحو قوله ان احسنت او هويت
او اردت او رضيت فهذا يقتصر على المجلس وكذلك اذا قال ان كنت
حسني او عصمتي وكذلك اذا قال ان كنت حبيراً يعذبك الله
او ما اشبه ذلك فقال تانا احب العذاب وقع الطلاق عليها وكذلك
اذا قيد بالقلب فقال ان كنت حسني بقلبك او حبيراً بغيرك انت
بقلبك فاخبرت بذلك كادته وقع الطلاق في قول لي حنفية وليي
وقال محمد لا يقع ولو قال لها طلق نفسك ان شئت فقال شئت مبيع
ولو قال لها طلق نفسك فهذا على المجلس ولو نوي بقوله طلق نفسك ثلثاً
فقد صار الثلث في يدها ولو قال طلق نفسك ثلثاً ان شئت فشئت
بشيء او واحدة لم يقع شيء ولو قال طلق نفسك واحدة او اثنتين ان شئت
فطلقت نفسها ثلثاً لم يقع شيء في قول لي حنفية وقال ابو يوسف
يوقع ما جعل اليها ولو قال طلق نفسك ثلثاً فقالت طلقك نفسي واحدة
وقع وقال ابو يوسف اذا قال طلق نفسك فقالت انت لم يقع على قياس
قول لي حنفية وعندها يقع تطليقة رجعية وذكر في الجاهل الصغير
قول لي حنفية انه يقع ولو قال طلق نفسك فقالت اخترت نفسي
لم يقع ولو قال اختاري فقالت طلقك نفسي وقع ولو قال امرئ بيدك

فقطليقة او اختاري قطليقة فهي قطليقة رجعية والله اعلم **باب الرجل يجعل امرأته موقتة** اذا قال امرئ بيديك يوماً او شهراً او سنة فلها الامتناع في تلك الساعة الى استكمال المدة التي ذكره ويكون الشهر هنا بالايام ولو عرفت فقال هذا الشهر وهذا اليوم او هذه السنة كان لها الخيار في باقي اليوم والشهر والسنة ويكون الشهر هنا على الهلال وسواء علمت في اول الوقت او لم تعلم ولو قال اذا قدم فلان فامرئ بيديك فقدم فذلك اليها في مجلس علمها وروي عن علي بن يوسف اذا قال امرئ بيديك هذا اليوم فهذا على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان على جلسها وروي عنه اذا قال امرئ بيديك الى راس الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر ولو قالت اخترت زوجي سطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف خذ الامر من يديها في الشهر كله وقد ذكر هذه المسئلة في باب الامر باليد على عكس ما ذكرنا هنا الا ان وضع المسئلة امرئ بيديك شهراً او قال امرئ بيديك اليوم وجرد غدا فلها ان تختار نفسها بعد غدا ذكره في الجامع الصغير ولو قال امرئ بيديك اليوم وامرئ بيديك غدا فهذا ان اردت ردحت في اليوم وبقي في الغد وقال ابو يوسف اذا قال امرئ بيديك هذه السنة فاخترت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها خيار في باقي السنة قال ابو يوسف وقياس قول لي حنيفة ان ثبت لها خيار في كل واحد من طلقها ورجعها واحدة ولم يكن دخلها ثم رجعها في تلك السنة فلها الخيار في كل واحد وقال ابو يوسف لا حصار لها والله اعلم

باب الطلاق **مدل** **او غير مدل** اذا وقع الطلاق على امرأة قبل ان تزوج بها فالطلاق باطل ولو قال لاجنية ادخلت الدار فانت طالق فزوجها فدخلت الدار لم يقع ولو قال لها ان تزوجتك فانت طالق فزوجها وقع الطلاق وقال المسائي لا يقع ولو علق طلاق امرأة بالشرط صح وان لم يفسخ الى الملك ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق فابانها والقضت عدةها ودخلت الدار اخلت اليهين ولم يقع بالطلاق

ولو علق بشرطين نحو قوله ان كلمت زيداً او عرافانت طالق فابانها فكلت احداهما ثم رجعها فكلت الاخر وقع الطلاق وقال زفر لا يقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلاناً فلا بد من اعتبار الملك عند وجود الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بهام دخلت الدار وهي في المدة لم كلمت عمر او هي في المدة طلقت والله اعلم بالصواب

باب حجب طلاق المرأة بعض التطبيقات او بعض المدة اذا اضاف لطلاق الى جزء معين يعتبر به عن جميع البدن وقع الطلاق نحو ان تقول نفسك طالق او زوجك او بدتك او رسك او عنقك او وجهك او راسك او فرجك ولو اضاف الى جزء شايخ نحو ان تقول نصفك او بعضك وقع الطلاق ولو اضاف الى جزء معين لا يعتبر به عن جميع البدن كاليد والرجل والاصبع وما اشبه ذلك لم يقع الطلاق وقال زفر والمسائي يقع ولو اوقع بعض بطليقة وقعت قطليقة كاملة ولو قال انت طالق واحدة وربع او ثلث وقعت ثنتان ولو قال انت طالق واحدة ونصفها وقعت واحدة ولو قال لاربعة سنة بنتكن قطليقة طلقت كل واحدة واحدة وكذلك اذا قال بنتكن قطليقتان او ثلث او اربع ولو قال بنتكن خمس قطليقات طلقت كل واحدة ثلث ولو قال بنتكن سبع قطليقات طلقت كل واحدة ثلثا ولو قال لاربعة اشركت سكن في قطليقتين فهو بمنزلة قوله سكن قطليقتان ولو طلق امرأته قطليقتين ثم قال للاخري اشركك في طلاقها وقعت عليها بطليقتان والله اعلم

باب الاستثناء في الطلاق اذا قال انت طالق ثلثا الا واحدة وقعت ثنتان ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر واذا كان الاستثناء منقطعاً بسكنة او كلام ولم يبق شر او حر كلسانه بالاستثناء صح اذا تكلم بالحروف سواء كان مسموعاً او لم يكن وروي عن علي بن يوسف ان التنفس لا يقطع الاستثناء واما كلمة الاستثناء ان شاء الله اذا وصلت بالكلام ترفع حكمه اي تصرف كان واذا جمع بين يمينين فقال انت طالق ان دخلت الدار وعبدتي صحت ان

فلا تأن شاء الله قال لبيوسف يعود إلى الجدة الثانية واليهود الأولى
 حالها و قال محمد بن نصر إلى الكل و لو قال أنت طالق وعبد يحر
 أن شاء الله انصرف إليها بلا خلاف ولو قدم الاستئذان قال أن شاء الله
 أنت طالق فهذا استئذان صحيح في قول أبي حنيفة ولبيوسف وقال محمد هذا
 استئذان منقطع والطلاق واقع في الحقة ويدين فيها بين وبين الله تعالى
 أن كان أراد به الاستئذان و لو قال أن شاء الله وأنت طالق كان
 استئذاناً باطلاً بالاتفاق و لو قال أنت طالق أن شاء الله أو أنت طالق
 فإن شاء الله لم يكن استئذاناً كذا روي عن أبي يوسف و لو قال
 أنت طالق ما شاء الله فهو استئذان وكذا إذا قال لا أن شاء الله
 ولو ضم مع مشيئة الله مشيئة غيره كان استئذاناً و لو قال أنت طالق
 أن شاء زيد فالطلاق موقوف على مشيئته في المجلس الذي يعلم به ولو
 مشيئته من لا يعلم مشيئته كان نقول أن شاحج بريل أو الملايكة أو الشيا
 طين كان استئذاناً وبطل الكلام و لو قال أنت طالق ثلثاً وثلثاً أن
 شاء الله وقع الثلث ولغا الاستئذان في قول أبي حنيفة وقال لبيوسف
 ومحمد الاستئذان جائز وعلى هذا الاختلاف إذا قال أنت طالق ثلثاً وواحد
 أن شاء الله و لو قال أنت واحد ثلثاً أن شاء الله فالاستئذان صحيح
 في قولهم جميعاً والله أعلم **باب الرجل يوقع عند**
من الإطلاق ثم يتشكى بعضه استئذاناً لكل من الكل باطل
 و لو قال أنت طالق ثلثاً الواحدة واحدة و وقع الثلث وبطل
 الاستئذان في قول أبي حنيفة وقال لبيوسف يصح استئذان الأولي و
 والمتأسر وبطل في الثالث ويقع واحدة و لو قال أنت طالق واحدة
 وواحدة وواحدة الاثلاث باطل الاستئذان ولذا لو قال الواحدة
 و لو قال أنت طالق أسى وأسى الأسى صح الاستئذان و وقع ثلثان
 في قول لبيوسف ومحمد وقال زفر يوقع ثلث و روي عن محمد إذا قال أنت
 طالق أسى وأسى الاثلاث قال هي ثلث ولذا إذا قال أنت طالق
 أسى وأرجعاً الاثلاث و لو قال أنت طالق واحدة وأسى الاثلاث وقع
 الثلث في قول لبيوسف ومحمد و لو وقع أكثر من ثلث لم يستثنى كان الاستئذان

من جمل الكلام لا من جمل الثلث التي حكم بوقعها نحو أن تقول أنت طالق عشر
 الأسعاً وقعت واحدة و لو قال الاثنتان وقعت ثلثان و لو قال الا
 سعة وقع الثلث والله أعلم **باب الاستئذان من**
الاستئذان إذا قال أنت طالق ثلثاً الاثلاث الواحدة وقعت واحدة
 ولذا إذا طالق ثلثاً الاثلاث الأسى الواحدة وقعت واحدة قال أنت
 والله أعلم **باب الغاية والظرف** إذا قال أنت طالق
 ما بين واحدة إلى ثلث أو من واحدة إلى ثلث فهي طالق أسى في قول أبي
 حنيفة يدخل فيه الظرف الأول ولا يدخل فيه الظرف الثاني وقال لبيوسف
 ومحمد يقع الثلث يدخل فيه الظرفان وقال زفر يقع واحدة ولا يدخل فيه
 الظرفان وهو القياس و روي عن أبي يوسف لو قال أنت طالق ما بين
 واحدة وثلث فهي واحدة و لو قال ما بين واحدة إلى اثنى عشر واحدة
 إلى واحدة فهي واحدة عند أبي حنيفة وعندهما يقع ثلثان وعند
 زفر لا يقع شيء و لو قال من واحدة إلى أسى وقعت واحدة في قول
 أبي حنيفة وعندهما يقع ثلثان وقياس مذهبهما أن يقع الثلث
 وكذا روي عن أبي يوسف إذا قال أنت طالق أسى إلى أسى يقع ثلثان
 و لو قال أنت طالق واحدة في أسى أو في ثلث وقعت واحدة يقع
 المضروب لا غير وقال زفر يقع ما يقضي الضرب في العدد عند الناس
 و لو أراد بكلمة في مع وقع العدد أن كانت مدخولاً بها أو غير مدخول
 بها والله أعلم **باب طلاق الكره وما في معناه**
 طلاق الكره واقع عندنا و قال الشافعي لا يقع و طلاق السكران واقع
 إذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مذهب أصحابنا وكان لبيو الحسن
 يختار أنه لا يقع وهو قول الطحاوي وأحد قولي الشافعي و لو أكره
 على شرب الخمر عند الضرورة فسكر فإن طلاقه واقع و روي عن محمد
 إذا شرب النبيذ أو شرب الخمر فصدع قال عقده بالصداع دون
 الشرب لم يقع طلاقه و طلاق اللاعب والهازل بواقع وكذلك
 الرجل يريد أن يتكلم بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق لازم والطلاق
 والعقاق سوا في جميع ذلك في المشهور و روي عن أبي حنيفة أنه فرق

مطلق

الطلاق

اليمين صلفه لها فان صلف لها حجة
عزها حق بين فان وكل اصدبها
فاني ايطاها ع

الدخول بها فعليها رد نصف ما قبضت وليس عليها رد عين المقبوض
ولو كان المهر عبداً أو سوطاً في الذمة أو ثوباً أو سوطاً فلهما ثم طلقها
قبل الدخول فعليها رد نصف المقبوض ولا تقود الي الزوج نصف المهر
ولو سمي الف درهم ثم زادها بعد العقد مائة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها
نصف الف وبطلت الزيادة وروي عن أبي يوسف إن لها نصف الزيادة
أيضاً وكذلك إذا لم يسم في العقد شيئاً ثم رض لها بعد العقد أو فرض الحاكم
ثم طلقها قبل الدخول فلها المتعة وقال أبو يوسف يجب نصف المفروض والمتعة
واجبة للمطلقة قبل الدخول إذا لم يسم لها مهرًا وإنها مستحقة لكل مطلقة
قال — بطحن والمتعة يُعزى كالمالة وقال أبو بكر الرازي هي على
قدر حال الرجل ومهر المثل على قدر حالها والنفقة على قدر حالها وهذا
قول أبي يوسف وقال — أبو حنيفة ولبي يوسف المتعة لا تزيد على نصف
مهر المثل ولا تنقص من حصة دهر والمتعة ثلاثة أثواب — درع وحمار
وملحفة وكل فرق تنجات من قبل المرأة فلا متعة لها وإن كان من قبل الزوج
فلها المتعة ولو خيرا امرأة فاختارت ففرقة من قبل الزوج وكل فرقة
من قبل الزوج بعد الدخول ينقض فيها المتعة إلا أن يترد أو ياتي بالإسلام
فإن ساعلم **باب ما يفسق به جميع المهر** المهر قياك
بالدخول وبالخلوة الصحيحة وهي أن لا يكون مانع من الوطئ وقال الشافعي
لا يتيك بالخلوة وتفسير الخلوة الصحيحة أن لا يكون ثم مانع حقيقي نحو أن
يكون هناك ثالث أو يكون أصهارا مريضاً منع الجماع أو المانع الشرعي منع
صحة الخلوة وذلك أن يكون أصهارا صليها في رمضان أو حرماً ما تحب فريضة
أو نافلة أو يكون حائضاً واختلفت الرواية في صوم غير رمضان ذكر
لأبي الحسن أن التغفل كالقصر والصحيح أن صوم التطوع والقضاء والنذر
لا يمنع صحة الخلوة ولو ضلها في مسير أو طريق أو صحرا فليس بخلوة
ولو ضلها في قبة أو رضى المستتر فهي خلوة ولو ضلها على سطح لا حجاب
عليه فليس بخلوة ولو كان معها في البيت أعي أو نائم أو امرأة أجنبية فليس بخلوة
وكذلك لو تزوج امرأتين فخلوا بهما فليس بخلوة ولو كانت ثم أمة كان محمد
يقول بفسخ الخلوة ثم رجع والصبي الذي يعقل كالرجل وإن كان لا يعقل فهو خلوة

صحيحة والمجنون والصبي ولو فست الحرة نفسها فلها المهر فقال الشافعي
لا يجب ولو كانت أمة فقلها المولي فلها مهرها في قول أبي حنيفة وقال
يجب للمولي ولو قبلت الأمة نفسها فغن أبي حنيفة روايتان في رواية
لا يجب وفي رواية يجب وهو قولها ولو تأكد المهر لم تسقط وإن جات
الفقة من قبلها واحدة واجبة في الخلوة الفاسدة ولو خلا بها وهي
رتقا فلها نصف المهر ولا عدة عليها وكذلك — ضلوة المبيض
ولو خلا بها وهي جرب فلها المهر وعليها العدة في قول أبي حنيفة وقال
لبي يوسف ومحمد لها نصف الصداق قال — لبطحن والعدة
واجبة على قولها وقال لبي يوسف إن كانت تترك فعلها العدة
وإن كانت تترك فعلها العدة عليها ولو جات بولد بينها وبين ستة أشهر
إلى تمام سنتين لمعه النسب ووجب جميع الصداق والحضي كالعينين
يتأكد المهر بالخلوة ويجب الحدة والله أعلم **باب هبة**
الصداق إذا وهبت المالة الصداق قبل القبض للزوج ثم طلقها
قبل الدخول بها فلا شيء له عليها وقال زفر والشافعي ترجع نصف
المصنف ولو قبضت المهر وهو عين ثم وهبت للزوج لم يرجع عليها شيء
فلو كان المهر دراهم أو دنانير أو مكيلة أو مؤنونا في الذمة رجع
عليها نصف المقبوض ولو قبضت النصف وهبت له الباقي ثم
طلقها قبل الدخول قال أبو حنيفة لا يرجع عليها شيء وقال لبيوسف
ومحمد يرجع نصف المقبوض ولو كان المهر جارية فولدت بعد القبض
أوجبت عليها ووجب الارش وتعتب ثم وهبت له ثم طلقها قبل الدخول
رجع عليها نصف القيمة ولو كانت الزيادة في بدنها فوهبت له
ثم طلقها كان له أن يضمها في قول أبي حنيفة ولبي يوسف ومحمد
ليس له أن يضمها ولو باعته المهر أو وهبته على عوض ثم طلقها
رجع نصف القيمة ويعتبر القيمة يوم البيع ولو كانت قبضت ثم باعت
اعتبرت يوم القبض والله أعلم **باب الخلع** الخلع
طلاق باين وقال الشافعي فسخ ولو قال لامرأة خالعتك بيوى الطلاق
فهو طلاق وإن نوي ثلثا قبلت ومطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق ببعض

صق لوقال لغيره اخلع امارتي فلعها بن يرضى ثم يبعث ولو خلعها على الف درهم
 ثم قال لم انو بد لك طلاقاً لم يصح في الخلع فيفتقر الى الايجاب والقبول
 ويعتبر في جانب الزوج يثناً وتعليقاً للطلاق بقبولها حتى لم يصح رجوعه
 ولم سطل بقيامه من المجلس ولم يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت
 غائبة فاذا بلغها فلها خيار القبول في جلسها وتصح التعليق بالشروط
 والاضافة الى الاوقات فان يقول اذا جاعد فقد خالعتهك بالف
 او اذا قدم فلان فقد خالعتهك كان القبول اليها بعد في الوقت وقدم
 فلان واما في جانب الملة فيعتبر بالقبول في باب البيع يصح رجوعها
 قبل قبوله ويبطل بقيامها عن المجلس بقيامه ولا يتوقف حال غيبة
 الزوج ولا يجوز التعليق منها بشرط ولا اضافة الى وقت وينبغي علي
 هذا ما قال لبعضه اذ خالعها بشرط الملة لنفسها خيار اجاز
 وقال لبعضه سفي ومحمد لا يكون له واذا كان النشوز والكراه من الرجل فجا
 لعها جاز في الحكم ولزم وهو مكروه وان كان النشوز من قبلها حل له
 اخذ العوض ويكره اخذ ما زاد على ما اعطاها وان كان ما صلح ان
 مهر فاخلع عليها يزول لا يبر الزوج فيه بين اعطا العين او قيمته كترك
 الحيوان المطلق فكذلك يثبت لها الخيار ولو خالعها على خمر او
 حنظل يردم او ميتة يثبت الفرقه ولا شئ على الملة ولا يرد سناً
 من المهر ولو خالعها على ما في بطون غفها او جاريته من ولد
 او على ما في ضروعها من لبن او على ما في النخل من ثمر وشارت
 اليه فان كان هناك شئ فهو له وان لم يكن ردت عليه ما استحققت
 بعقد الشكاح وقال الشافعي المخل واللين لا يصح ذكرها بدلاً له ولو قالت
 على ما في يدي او سبي من متاع فان كان هناك متاع فهو له وان لم يكن
 رجع عليها بالمهر ولو قالت على ما في بطون غف او ضروعها او على
 ما في نخلي او سبي او يدي ولم يرد على ذلك فلان كان هناك شئ اخذ
 وان لم يكن له فلا شئ له ولو قالت على ما ينم نخلي او ثلث غف او
 ما رثت العام او اكتبه او ما استغل من عقاري فقبل وقعت الفرقه
 وعليها ان يرد ما استحققت من المهر وجد ذلك له ولو اخلعت

على ما في رها

في
 ما
 في
 ما
 في
 ما

على ما في يديها من درهم او دنانير او فلوس فان كان في يديها ذلك فهو له
 وان لم يكن فعليها ثلث وزنا من الدرهم والدنانير وعدد آمن الفلوس
 والخلع جاز عند السلطان وغيره والطلاق على ما في يديها من الخلع في
 احكامه الا ان بدل الخلع اذا بطل بنى الطلاق بايثنا وكان الطلاق على
 عوض لا قيمة له بطل العوض ويكون الطلاق رجعيًا ولو خلعها على
 حكة او على حكمها او حكم اجبن فالتسمية فاسدة ومهرها يحكم على ما
 في الشكاح ولو خلعها او تباريا سقط كل حقي تعلق بعقد الشكاح فان كان
 قبل الدخول ولم يدفع المهر لم يكن لها المطالبة بشئ وان كانت قبضت
 المهر لم يكن للزوج عليها شئ في قول بعض حنيفة وقال لا يسقط
 فيها الاما سمية في المباشرة كما قال بعض حنيفة وفي الخلع كما قال محمد
 واذا قالت لزوجها طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة وقعت
 بغير شئ وقال لبعضه سفي ومحمد يصح ثلث الالف ولو قالت طلقني
 واحدة بالف فطلقها ثلثا وثا وثلث في قول بعض حنيفة والاحب
 كل الالف ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال المثلث طلق ثلثا بالف
 وقعت على قبولها في قول بعض حنيفة فان قبلت جازوا الا بطل وعندها يقع
 الثلث واحدة بالف واستان دعوى شئ وحكي لبعضه عن يوسف انه
 رجع اليه في قول بعض حنيفة في هذه المسئلة ولو قالت طلقني وكذا الف فطلقها
 فلا شئ له وقال لبعضه سفي ومحمد له الالف والساعلم
الايلاء الايلاء هو اليمين على ترك وطى المنكوسة اربعة اشهر او اكثر
 ولا يصح عداقل من ذلك ولو جامعها في مدة الايلاء لم يمتنع الكفارة
 واذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانتهت منه بتطبيقه وقال الشافعي
 اذا مضت اربعة اشهر يقال للزوج اما ان تبقى اليها او تطلقها فانامدة
 الايلاء لامة شهران فاذا مضت هذه المدة فالحكم فيها كالحكم في الحرة
 وقال الشافعي هي كمدة ايلاء الحرة ولا يكون الايلاء الا بالخلف على الجماع
 في الفرج خاصة وروي عن محمد اذا خلف لايسر ذلك لا يكون ايلاء
 واذا مضت اربعة اشهر بانتهت بتطبيقه ثم اذا مضت اربعة اشهر اخرى
 وهي في العدة لم يقع عليها شئ ولو تزوجها بعد في اربعة اشهر مضت

اذا

منها

اربعة اشهر ارضي بعمله تزوج بانته بتطبيقه وكذا في الكرة الثالثة ولو
عادت اليه بعد تزوج فمضت اربعة اشهر ولم يطأها لم يقع شئ وقال انه
يكون مؤلماً ابداً كلما تزوجها ولو اتي منها ثم ابانها ثم مضت اربعة
اشهر وهي في العدة وقعت الارضي بالايكلاء والله اعلم بالصواب
باب النبيين التي يكون الحالف بها مؤلماً
اذا حلف باسم من اسماء الله تعالى كقوله والله فويين وذلك
اذا حلف بصفة من صفات الذات كقوله وعز الله وعظمتته
قدرته وكان القياس في قوله وعلم الله ان يكون عينا وفي الاستحسان
لا يكون عينا واما صفات الفعل فالحلف لا يكون عينا لقوله وضنا
الله وغضبه وسخطه والفاظ القسم الاولى والمثولة وكلمة قوله
وايم الله ولحم الله او اقسم بالله او اشهد او اشهد بالله وقال انه
اذا لم يذكر اسم الله لا يكون عينا ولو قال عهدي بالله او ميثاقه او دمت
فويين ولو قال ان قربتك فان ابري من الاسلام او يهودي او نصري
فويين وقال الشافعي لا يكون عينا ولو قال ان قربتك ففعلت عيبي
او كفارة عيبي او حجة او عرة او هدي او صدقة او صيام او اعتكاف فهو مؤلماً
ولذلك اذا قال ان وطنك فعبي صرا او فلانة طالق ولو قال ان قربتك
ففعلي ان اُصلي ركعتين او اعز ولم يكن مؤلماً في قول أبي حنيفة وبي يوسف
والله يصير مؤلماً ولو قال ان قربتك فلذلك على صوم شهر كما
فان كان ذلك الشهر محض قبل مضى الاربعة الاشهر فليس مؤلماً وان كان
لا محض الاربعة الاربعة فهو مؤلماً ولو قال انا منك مؤلماً وعني به
الايجاب فهو مؤلماً وان عني به الحرس بالكذب دين فيما بين وبين
الله تعالى ولم يدين في الحكم ولو قال ان قربتك فانت على حرام نوي به
الطلاق فهو مؤلماً وان نوي اليمين فهو مؤلماً ايضا في قول أبي حنيفة وقال
لبي يوسف وخمد لا يكون مؤلماً حتى يقر بها ولو قال ان قربتك فانت
على مثل امرة فلان وقد كان فلان اتي من امرة فان نوي الايلاء كان مؤلماً
وان لم ينو لم يكن مؤلماً ولو اتي من امرة ثم قال الارضي قد اشركت في الايلاء
بها كان باطلاً ولو قال لامرأة انت على حرام ثم قال لامرأة ارضي قد

اشركت

قد اشركت معها كان مؤلماً منها ولو قال ان قربتك فلك ملوك امك
فيما استعمل فهو حراً وكل امرة انت زوجها في طالق فهو مؤلماً في قول أبي حنيفة
وخمد وقال لبي يوسف لا يكون مؤلماً ولو حلف لا يجامعها فهو مؤلماً وكذا
اذا حلف لا يقر بها او لا يباضعها او لا يغتسل منها وكذا لو قال
قال ان اشركت او اصبحت منك يريد به الجماع وكذا اذا قال ان
وطئتكم او قصصتكم وهي بكر ولو حلف لا يمسها او لا يبايعها
او لا يقر بها فاشهرها وقال لم اعز الجماع فهو مصدق في التقضاء وقال
محمد اذا قال ان اجمع راسي ورأسك وعني به الجماع فهو مؤلماً وان لم
يعن ما يمين على ان يجتمعا على فراش ولا مرفعة ولو قال والله لا
اقربك سنة الا يوماً لم يكن مؤلماً وقال زفر يكون مؤلماً ولو قال والله
لا اقربك فمكث يوماً ثم قال مثل ذلك لم يكف فمكث يوماً ثم قال مثل ذلك
انعقدت ثلاث ايلات وان لم يكن مدخولاً بها فمضت اربعة اشهر
من الايلاء الاول فبانتم تزوجها عاد الايلاء عقيب التزوج
فلو قربها كانت عليه تلك كفاراته ولو قال كلما دخلت الدار
فبوالله لا اقربك فدخلت الدار ثلث مرات انعقدت ثلث ايلات
فان كانت مدخولاً بها فمضت اربعة اشهر من وقت كل دخول وهي في
العدة وقعت بتطبيقه ولو وطأها لم يلزمه الا كفارة واحدة والله اعلم بالصواب
باب النبي على ضربين احدهما بالوطئ والآخر
بالقول عند الجح والقادر على الوطئ لا يكون فيه الا الجماع والعاجز عن الوطئ
حصة كالمريض الذي لا يقدر معه على الجماع من جانبته او من جانبها
او يكون صغيرة لا يلح مثلها او رتقا او يكون بينهما مسافة لا يقدر على
قطعها في مدة الايلاء او يكون ناشرة محمودة في مكان لا يعرفها او يكون
مجهوساً لا يقدر على ان يدخلها عليه فالنفي في جميع ذلك بالقول وذلك
ان يقول صبي اليها او راجعتها او ما شبه ذلك من الالفاظ الدالة
على الرجوع عما عزم عليه والاشهاد ليس بشرط لازم عليه وانما هو من باب
الاحتياط ومن شرط النفي بالقول ان يتم الجح وينتصر حتى ينفى المدة فان
صح في المدة بطل النفي بالقول والجح من طريق الحكم غير معتبر وهو ان يكون

وقال الشافعي يصح ولا يصح ظهرا والصبي والمجنون ولا يلحق المظاهر
بباطن الظاهر منها ابدان كالحج ولا مذهب بين ولا بعد زوج حتى يكفر
كذلك لو ارتدت وسببت بعد الحاقه ولو كفر بعد ما بان
منه او بعد ما تزوجت جاز وصرح الظاهر ان انت على كظهرائي
فهذا اظهر من نوي او لم ينو وكذلك ان شئت عضوا منها وهو عور به
عن الحج او صرا ساجعا وان ذكر عضوا لا يعبر به عن الحج كاليد والرجل لم يثبت
الظهار وقال الشافعي يكون مظاهرا ولو شبه امرأة بعض من امه
فان كان لا يجوز النظر اليه كالنظر والغاي فهو ظاهر وكذلك اذا وقع التشبيه
بذوات الحرام كالعمة والحالة والاضت وكذلك لو شبهها بمن حرمت
عليه بالمصراع او بالصهر ببيك ام امرأة وام الاب فلو شبهها بامرة زنا بها
ابوه او ابنته فهو مظاهر في قول لي يوسف وقال محمد لا يكون مظاهرا وعلي
هذا الاختلاف لو ان حاكمها حكم بجواز كحاحها لم ينفذ في قول لي يوسف
وقال محمد ينفذ ولو قبل اجنبية لشهوة او نظر الي فوجها لشهوة ثم شبه زينة
بما بينهما لم يكن مظاهرا في قول لي حيفته ولا يشبه هذا العظمي وقال ابو حنيفة
يكون مظاهرا ولو شبهها بمن قل له في حال كاحت المرأة وامرأة لها زوج
او جوسية او مرتدة لم يكن مظاهرا ولو قال انا منك مظاهرا او ظاهرت منك وعني
الايجاب فهو مظاهر ولو قال انت مني كظهرائي او عدي او معي فهو
مظاهر ولا ينبغي للمرأة التي ظاهرها ان تدعى بقرنها حق تكفر ولها ان
يها ليه ويحكم حتى يكفر ولا ينبغي له ان يباشر ولا يقتل ولو قال اردت
بالظهار الاخبار كاذبا لم يصدق في الحق وكلها لا تصدق الحكم فكذلك
المائة لا يسعها ان تصدق ولو قال اظاهر من اربع شوة فعليه لكل واحدة
كفارة وللدلالة اذا ظاهرها من امرأة مرارا في مجلس او في السر فعليه لكل
ظهار كفارة الا ان يكون عني الظهار الاول اذا كان في قلب واحد واحد
وطبق المظاهر ينبغي ان يستغفر ولا يعود حتى يكفر ولو ظاهرها من امته وام
ولده لم يكن ظاهرا ولا يكون المائة مظاهرة من زوجها وروي عن لي يوسف
انه يلزمها كفارة الظهار قال الحسن يلزمها كفارة اليمين ولو ظاهرها
منها مدة معلومة يوما او شهرا ثم مضى الوقت بسقط الظهار وقال الشافعي

الظهار

٩٣
الظهار لا يقع قتله ولو قال انت على كاتي فانه يرجع الي نيته فان اراد
الكراهة فليس بشئ وان اراد الطلاق او الظهار او الايلاء فهو كما نوي
في قول لي حيفته وقال لي يوسف هو كاتم وقال محمد هو ظهار ولو قل
انت على حرام كاتي فهذا على نيته فان لم يكن له نية كان ظهارا ولو قل
انت على حرام كظهرائي لم يكن الا ظهارا وان نوي به الطلاق في قول
لي حيفته وقال لي يوسف ومحمد اذا نوي به الطلاق كان طلاقا وروي
عن لي يوسف انه يلزمه الطلاق والظهار جميعا والله اعلم بالصواب
باب كفارة اظهاره الكفارة تجب بالظهار والعود
جميعا والعود عندنا هو العزيمة على ان يظاهرها وقال الشافعي هو
العزم على الامساك بخا حاق لو سكت عن طلاقها عقيب الظهار
ثبتت العود وقال بعض اصحاب الظواهر العود ان يكر
لفظ الظهار ولو عاد ثم بدا له ان لا يظاهرها سقطت الكفارة فكانها
كثرت عندنا غير مستقرة ولهذا سقط بوجوه وموتها وقال الشافعي اذا
سكت عن الطلاق عقيب الظهار استقرت الكفارة والكفارة ما ذكر
الله تعالى في كتابه فتحرير رقبة من قبل ان يقياسا فمن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين من قبل يقياسا فمن لم يجد فاطعم ستين مسكينا
فوجب على هذا الترتيب وحك تقديمها على المسسوق والملك يجوز
ان يظاهرها قبل الاطعام فلو اعتقت بعض الرقبة ثم وطئها فعليه ان يستقبل
عتق الرقبة في قول لي حيفته ولو جامعها في خلال الصوم جماعا يفسد
الصوم استقبل ولو جامعها ليلا او نهارا ناسيا للصوم استقبل
صومه في قول لي حيفته وقال محمد وقال لي يوسف والشافعي عني
فيه ولو جامع في خلال الاطعام لم يلزمه الاستقبال ولا حرى الرقبة
الحية ولا لا الحظوة المجد والحجلين او اليد او الرجل من جانب
واحد او مقطوع الابهامين وتجزع الحظوة والمقطوعة اليد والرجل
من خلاف ومقطوعة الاذن ولا يجوز الحنسا ولا الضم استحسننا
وكذا يجوز مقطوع الاذنين وذاهب الحاجبين وشعر اللحية وامام مقطوع
الشفقتين اذا كان يقدر على الاكل جازنه ولا يجوز ساقط الاسنان

ولا يجوز ان يولدوا المدبر ويجوز ان يكتب لهما بدل الكتاب
وقال الشافعي لا يجوز ولو ادي شام بدل الكتاب لم يجز ولا يجوز ان يعق
عن كفارة عبد اعلى مال ولو اعتق عبداً مشتركاً بينه وبين غيره ثم
ادى الضمان فاعتق الباقي لم يجز في قول لي حنيفة وعندهما يجوز
اذا كان معسراً ولو كفر بالاطعام كان الواجب فيه ما هو الواجب
في صدقة الغطرين ويجوز ان يصر الى مساكن اهل الذمة وقال ليعق
لا يجوز ولا يجوز ان يعطى فقرا اهل الحرب وان كانوا مستامين ويجوز
اعتاق الرقبة الكافرة وقال الشافعي لا يجوز والله اعلم **باب**
الرجل يطلق امرأته ثلثاً متى حل له واذا طلقها ثلثاً متفرقا
او مضمماً شيئاً او بدعياً حرمت عليه حق تنكح زوجها غيره نكاحاً
صحيحاً وجماعاً الصبي والجنون يحللها للزوج الاول وكذلك الصغير
المطلقة ثلثاً بمنزلة الكبيرة ولو طلقها ثلثاً فتزوجت باخر ثم طلقها
ثلثاً قبل الدخول ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للاولين ولو طلقها
الزوج الثاني في حيض او نفاس او اصرم حلت للزوج الاول واذا تزوجت
النصار بنية النكاح ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلثاً وكذلك
لو كان الزوج الثاني عبداً او مدبراً او مكاتباً تزوجوا بلذن المولي
ودخلوا بها حلت للاول وكذلك لو كان مسلولاً لجامع ولو كان
قموماً لم يحل للاول فاهملت وولدت حلت للاول وصارت محصنة عند
لي يوسف وقال زفر والحسن لا تحل للاول ولا يكون حصنه ولو تزوجت
ومن قصدها التحلل ولم يشترط ذلك نقول حلت للاول ولو شرط الا
جلال بالقول وانه تزوجها كذلك فالنكاح صحيح في قول لي حنيفة
وزفر وحل للاول ويكره ذلك للثاني والاول وقال ليعق يوسف النكاح
النكاح الثاني فاسد ولا تحل للاول ويكره ذلك للثاني والاول وقال
ليعق يوسف النكاح الثاني فاسد ولا تحل للزوج وقال محمد النكاح الثاني
صحيح ولا تحل للاول واذا انكحها ثلثاً الى زوجها الاول وقالت
تزوجت زوجها ودخلت في واقعت عدتي جائز ان يتزوجها
ويصدقها اذا كانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة وقال

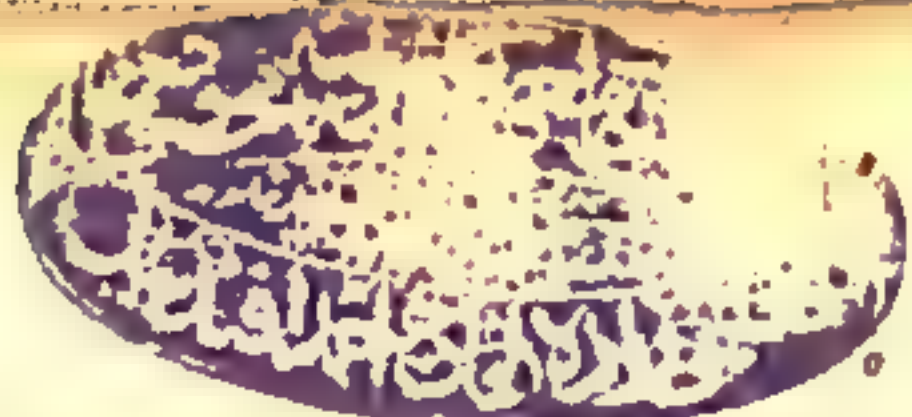
الحسن زباد اذا تزوجها ولم يخبره سبي ثم قالت ان تزوج او تزوجت
ودخلت وكذبها الزوج فالقول قول المرأة في ذلك ولو كان الزوج
هو الذي قال لم تزوج او لم يدخل بك الثاني وقالت المرأة لا بل كان ذلك
فالقول قولها ونفس النكاح ولها عليه نصف المسمى لم يدخل بها واكمل
ان دخل بها والدخول في النكاح الفاسد لا يحللها وكذلك ان كان
النكاح الثاني فتلغاف في فساده لم تحل به عندهم فيفسده واذا اطلق في
الامة بنتين لم تحل حتى تنكح زوجاً غيره ووطئ المالك لا حلها للزوج
الاول ولما اشترطها للزوج لم تحل بمكاليهين وقال لي حنيفة ولبيد
اذا اطلقت امرأة تطليقة او تطليقتين ثم عادت اليه بعد زوج عادت
بثلث تطليقات وقال محمد والشافعي لا نؤثر الزوج الثاني والله اعلم
باب **الطلاق في المرض** واذا اطلق المريض لم يفسد طلاقاً
رجعياً ورثت ما دامت في العدة ولو طلقها بائناً او ثلثاً مات
وهي في العدة ورثت وقال الشافعي لا تدرث واذا انقضت عدتها مات
لم تدرث والمعتبر هو المرض الذي يكون موصفاً ويكون صاحب فراش فاما
اذا كان مجي ويذهب في حوائجه وهو مع ذلك ثم فهو بمنزلة الصحيح ولو طلق
المحضور والواقف في صف القتال او المجوس في حذر او قصاص فهو بمنزلة الصحيح
ولو قدم ليقول او بارز وخرج عن الصف فهو كالمريض وكذلك المرأة اذا اضر بها
الطلاق فهو في حكم المريض ولو قام من مرضه بعد ما طلقها فكان على ويذهب
ويقيم للصلاة ثم نكس فعاد الى الحالة الاولى فمات لم تدرث وقال زفر تدرث
ولو جاءت الغفلة من المرأة في مرضها او في حال ما طلقها براءة او غيرها
ورث الزوج منها ولو طلقها ثلثاً وهو مريض ومما لا يتوارثان ثم صار الى
حال يتوارثان لم تدرث بخلاف ان يكون اضرها عبداً فمعتق او تكون المرأة كتابية
فتسلم ولو طلقها ثلثاً قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة فلها
الميراث ولو ارتدت في عدتها ثم اسلمت فلا ميراث لها وكفر فرقة
جاءت من قبل المرأة في مرضه فانها لا تدرث وكذا لو طلقها بسواها ولو علق
الزوج في صحة او مرضه طلاقاً بفعلها ولها منه يد ففعلت ذلك لم تدرث
وان لم يكن لها منه يد مثل كلام الارب والام والصلوة والصيام واقضا الدين

فعلت وهو مريض فانها تبت في قول أبي حنيفة ولبي يوسف وقال محمد
لا تبت اذا كانت اليمين في الصفة وروي عن أبي يوسف انه اذا غلق
يدخلها الدار وبها حاجة الى الدخول فلها الميراث ولو غلق
يحيى من الشهر في حالة الصفة او بفعل اجنبى وذلك الفعل للبدن من فعل
في المص لم يهيد فارتاه ولو جعل طلاق امارة الى اجنبى في الصفة فطلقها
في المص فان كان التقويض عليه وجه لا يملكه فوان يملكه لم يثبت وان ملك
عنه ورثت ولو جبا معها ابنه مكرهة او مطاوعة لم تترث ولو آتت منها
وهو مريض فانقضت مدة الايلاء وهي في العدة ورثت ولو كان الايلاء في حالة
الصفة لم تترث ولو قد نفها في المص ولا عنها ورثت وان كان القذف
في حالة الصفة واللعان في حالة المص ورثت في قول أبي حنيفة ولبي يوسف
وقال محمد لا تترث ولو ارتدت المرأة وهي مريضة وماتت في العدة فلزوجها
الميراث ولو انتدت وهي صحيحة لم تترثها الزوج واذا ارتدت الزوج ورثت
مادامت في العدة وان كان الزوج صحيحاً واذا اختارت امرأة العين نفسها
في مرض الزوج فلا ميراث لها فلو طلقها في المص وحام المص به أكثر من سنتين
ثم جاءت بولد بعد مائة بشهر فلا ميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد
وقال أبو يوسف لها الميراث ولو قال في صحته لامين تحت احدكما طلاق
ثنتين فاعتقا ثم اختارا ان يقع على احدهما في المص فلا ميراث لها
ولو كانت احدهما صر فاعتق المولى الامة وبين الزوج الطلاق فيها فقد
ذكر محمد في الزيادات انها لا تل له الا بعد زوج ولها الميراث ولم يذكر
خلافاً وذكر بن سماعه ان هذا قول أبي يوسف الاخير فأتاني قوله الاول
وهو قول محمد الطلاق رضى ولها الميراث ولو قال ان لم افعل كذا فانت
طالق ثلثاً فلم يفعله حق مات ورثت ان كان دخلها وان ماتت هي
ورثها والله اعلم **باب** **فرقة العينين** **هـ** ويؤجل
العينين سنة فان وصل اليها والا فرق بينهما ويكون طلاقاً بائناً ولها
المهر كاملاً وعليها العدة ولو اختلف الزوج والملا في الوصول اليها
فان كانت ثيباً فالقول قول الزوج مع يمينه وان كانت بكراً فخطب اليها
النساء فان قلن هي بك ففرق بينهما وان قلن ثيب فلقول قول الزوج مع يمينه

ويجوز

لوجزى الواحدة العدة والثلثان احوط ٥ واذا اقرا نكح لم يصل اليها اجله
القاضي صلاً من حين ترافعهما ولا تحتب على الزوج ما قبل ذلك
ولو وصل اليها مرة فلا خيار وروي عن أبي يوسف انه اذا خيرها الحاكم فقامت
من قبلها قبل ان يختار سيئاً او قيمت مكرهة بطل خيارها بمنزلة كحر الزوج
وفي ظاهر الرواية انها سقي فتارة ما لم يطل او تات بما يدل على الابطال ٥
ولو قامت معية بعد الاجل مطاوعة في المضاجعة وغيرها لم يكن هذا رضاً حق
بقول رضى ٥ واذا أجل العين فايام الحيض وشهر رمضان فحسب عليه
ولا يجعل له بدل وروي عن أبي يوسف انه اذا مرض احداهما مرضاً لا يستطيع
الجماع معه فان كان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان الثلث لم تحتسب
عليه وجعل له مكانها بدل وكذا الخيبة وهذا اصح الروايات عنه
وروي عن محمد انه قد ربال شهر ٥ وقال لبيد يوسف اذا جئت المرأة بحجة
الاسلام لم تحتسب على الاجل بعدة الحج وان حج هو احتسب عليه وقال محمد
اذا خافته وهو محرم أجل سنة بعد الاصرام ولو خافته وهو ظاهر فان كان
يقدر على الاعتق أجل سنة من حين الحصومة وان كان لا يقدر رعى ذلك أجل
اربعة عشر شهراً ولو ظاهر بعد ما أجل لم يرد الى المدة شأنه ولو وصل الى المرأة
لاخري لم سطل الاجل في حق هذه ولو كان الزوج محوياً لم يوجب وضعت المرأة
للحال ٥ وان كان خفياً أجل ٥ ولو تزوجت وهي بقلم كاله فلا خيار لها ولو
تزوجها ووصل اليها مرة ففارقته ثم تزوجت ولم يصل اليها فلها الخيار
ولو كانت المرأة رتقا والزوج عيى فلا خيار لها ولا ترد المنكوسة بعد
فيها من حذام او برص او جنون او رتقا او قرن وقال الشافعي ترد بعد هذه
العيوب الخمسة ولو وجدت المرأة بالرجل شأن من هذه العيوب لم يثبت
لها الخيار في قول أبي حنيفة ولبي يوسف وقال محمد يثبت لها الخيار في
الجفنة والجذام وكذا عيب لا يكتنحها المقام معه الا بضرر فكذلك ٥
واذا فرق الحاكم بينهما بسبب العنة فجات بولد ما بينهما وبين سنتين
لمنه الولد فان قال كنت وصلت اليها ابطل الحاكم الفرقه كذا روي عن
أبي يوسف ولو كان الزوج محوياً ففرق بينهما فجات بولد يثبت النسب
ولم تبطل الفرقه ٥ ولو اقام البينة لم اقراها قبل الفرقه ان وصل اليها بطلت

الفقة ولو اوقت هي بذلك لم يطله ولو كان الزوج صغيراً لم يرجل ويتنظر
 بلوغه وإذا كان زوج الأمة عيسياً فاختار إلى المولى في قول أبي حنيفة وبني سيف
 وقال زفر الحارثي لها وإذا استأغل الزوج بالصوم والصوم أو اشتري
 جارية فقد روي الحسن بن علي حنيفة أنه يقسم لامرأته يوم وليمة من أربع وذكر
 أبو بكر الرازي أن المراجعة بالقسم إنما ثبت حال مشاراة الزوجات فإن
 لم يكن له زوجة غيرها لم يقسم لها والله أعلم بالصواب **كتاب**
اللعان اللعان لا يثبت إلا بين الزوجين الحرتين البالغين غير المحرمين
 في القذف إذا كانا مسلمين وقال الشافعي كل من كان أهل اليمن فهو
 أهل اللعان ولو تزوج امرأة كاهناً فاسداً فقتلها لم يلاعنها وقال الشافعي
 يلاعنها كان بوليده وإذا قذف الأخرى امرأة فلا لعان بينهما وإذا كانت
 المرأة أمة أو كافرة أو غير عفيفة فقتلها فلا لعان ولا حد وكذلك
 إذا كان القاذف ميتاً أو مجنوناً وكذب الزوج نفسه وجب الحد ولو
 صدقته المرأة فلا حد ولا لعان ولو طلقها ثلثاً لم يجب حد ولا لعان ولو
 طلقها ثلثاً لم يجب حد ولا لعان ولو كانت المرأة حرة عفيفة مسلمة عاقلة
 بالغة والزوج كافراً أو عبداً أو ذمياً أو قذيف فعليه الحد ولو كان الزوج
 حراً مسلماً عاقلاً غير ذمياً أو قذيف والمأة كافرة أو أمة أو مجنونة أو صغيرة
 أو زانية فلا حد على الزوج ولا لعان ولو كانا ذميين في قذف فعليه الحد
 وإذا وطئت المرأة بشبهة فقتلها اجنبى لم يجب عليه حد ولو قذفها الزنى
 لم يكن عليه لعان وقال أبو يوسف أصير يجب الحد واللعان وصغته
 اللعان بغير ولد كما نفق استدعى في كتابه وروى عن أبي حنيفة أنه
 يحتاج إلى لفظ المراجعة وهو أن يقول فيما ربيتك به من الزنى وقال المحققون
 إذا ذكر بلفظ المغالبة واستأركني وإذا لم يلعان بينهما لم يقع الفرقة حتى يفرق
 الحاكم بينهما وقال زفر الحارثي بلعانهما وقال الشافعي يقع الفرقة
 بلعان الزوج وقال أبو حنيفة ومحمد إذا فرق الحاكم بينهما فهو تطلق
 باينة وقال أبو يوسف وزفر هي فرقة بغير طلاق وليست الحرمه على التابيد
 الحرمه المراضع وهو قول الشافعي وعلى هذا إذا كذب الملا عن نفسه أو صارت
 المرأة بحال لم كانت عليه في الابتداء لا لعان بينهما كالزنا من المرأة وما أشبه



ذلك جازله أن يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لهم وإذا أخطأ الحكم
 ففرق بينهما بعد وجود أكثر اللعان من كل واحد منهما وقعت الفرقة وإن كان
 قبله لم يقع ولما أخطأ الحكم فبدا بالامأة قبل الزوج فانه يصيد اللعان على المرأة
 فإن لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة ولو اتعاند الحكم ولم يفرق حتى
 عزل أو مات فإن الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة
 وبني سيف وقال محمد لا يستقبل ولو طلقها ثلثاً أو طلاقاً بايناً بعد
 القذف فلا حد ولا لعان وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو كان الطلاق
 رجعيّاً لا عن وافي الزوجين أبان يلتعن حبس حتى يلتعن وقال الشافعي
 لا يلتعن منهما ما لم يعلم بأب **اللعان بنتي الولد**
 وإذا أجات زوجة الرجل بولد فقال لم تلد به فلا لعان بينهما ولو أقر بالولادة
 أو شهدت للقائه قال ليس بابني لا عز وفارق بينهما والتم الولد أمه وقال
 أبو حنيفة أنه إن يتيه ما لم يظهر منه ما يكون اعترافاً أو دلالة عليان من
 قبل يتيه أو ابتاع متاع الولادة أو بعض من المدة ما يفعل به العادة
 وقال أبو يوسف ومحمد يعتبر مدة النفاس أربعين يوماً وعلى هذا الغالب
 من امرأة إذا لم تعرف بالولادة حق قدم فهو على الاختلاف الذي مر وروي
 عن أبي يوسف أنه إذا قدم قبل الفصل فهو مقدر مدة النفاس فإذا قدم
 بعد الفصل فليس له أن يتيه ولو تهنى بولد حرة فسكت فهو اعتراف وروي
 عن محمد أنه فرق بين ولد الحرة وولد الأمة فقال إذا تهنى بولد الأمة فسكت
 لم يكن اعترافاً بخلاف ولد النوجة الحرة وكل من ثبت باقراره أو بطريق
 الحكم لم يسف باللعان وبيانه ما روي عن أبي يوسف في رجل جات امرأة
 بولد فنفاهم لا عنهما حتى قذفها اجنبى بالولد فثبت نسب الولد ولا
 يلاعن بينهما ولو تهنى ولد زوجته وهما من اللعان بينهما لم يسف وكذلك
 لو كان العلوق في ضالة اللعان بينهما صارت بحال يتلاعنان كأن كانت
 أمة أو كتابية حالة العلوق فاعتقت أو أسلمت فإنه لا يلاعن ولا يتيه
 النسب ولو تهنى ولد حرة فصدقت فلا حد للحد على الزوج ولا لعان وهو
 انهما لا يصدقان على التهنى ولو جات بولد في بطن واحد فارق بالاول
 ونفى الثالث العلوان ويلاعنها ونفى الاول باقرار الثاني حد ولو نفاهما

ثم ماتت اصحابها او قتل منهم الولدان وجعل اللعان في قول لي يوسف وقال محمد لا سئل
ولو ولدت اصحابها ميتة ونفاهم لا عز ولم يولد له ولد ولدت ولداً فنفاه ولا عن
القاضي بينهما ورفق ثم جاءت بوليد بعد يوم لنفاهم وبني اللعان في حق الفرق
ولو قال الزوج هما انماي فلا حد عليه ولو قال ليسا بابني كانا ابنيه ولا حد
عليه ولو قال كذبت باللعان وفيها قد فيها به حد ولو طلق امراة طلاقاً
رجعياً ثم جاءت بولد لاقل من سنتين يوم نفاهم ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين
يوم فاقربه فقد بانته منه ولا حد عليه ولا لعان في قول لي حنيفة ولي يوسف
وقال محمد هذه رجعة وعلى الزوج الحد ولو كان الطلاق بايناً والمستهة عاها
ثبت النسب بسبب الولدين في قول لي حنيفة ولي يوسف وقال محمد لا ثبت
نسب الولدين ولا حد ولا لعان واسد اعلم **باب نفق الحمل** اذا
نفق حمل امراة فليس بتاذف ولا لعان في قول لي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف
ومحمد اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر لاعنها وان كان لاكثر لم يلزم
واجب اصحابنا انه لا ينتفى نسبهم لولدها واسد اعلم **باب الشهادة**
في اللعان اللعان بنزلة الحد لا يثبت الا بما يثبت به الحد بالشهادة علي
الشهادة ولا بشهادة الشامع الرجال ولا بكتمان القاضي الي القاضي
ولو شهد عليها بالزنى اربعة واصدع زوجها ولم يكن الزوج قد فثبت
شهادتهم واقيم الحد عليها وقل الشافي لا يقبل شهادة الزوج عليها
ولو قدفها الزوج اولاً وجأ بثلاثة يشهدون سواء هم فم قدفة كحدون
وعلى الزوج اللعان ولو جأ هو فثلاثة يشهدون وانها زنت ولم يعدوا فلا
حد عليها ولا عليهم ولا لعان على الزوج ولو شهد معه ثلثة عريان حدوا
وعلى الزوج اللعان ولو ادعت المرأة على الزوج انه قدفها وهي كحد لا يقبل
في ذلك الا شهادة رجلين عدلين ولا يقبل وكالة الواحد منهما في اللعان
واما العكالة في اثبات القذف بالشهود في رواية في قول لي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف لا يجوز **فصل** اذا نفق ولد زوجته يلاعنها
ويقول الرجل اشهد بالله اني لم الصادقين فيما ريتك بمن نفق الولد وكذا
في جانب المرأة ولو قدفها بالزنى وبني الولد وذكر في اللعان الامرين فاذا
فرغ من ذلك فرفق القاضي بينهما ولم يلد له ولد وروي عن لي يوسف ان القاضي

فرق بينهما ويقول الزمة امته واخرجته من نسب الاب واسد اعلم بالصواب
باب الحضانة واذا اختص الصغير ابواه مع بقا الكمال
او بعد الفقة فالام اولى بهما لم يتزوج فان ماتت الام او تزوجت فام الام
اولى ثم ام الاب ثم الاخوات من كانت لاب وام ثم الاخت لام ثم الاخت لاب
وفي رواية عن لي حنيفة ولي يوسف وفي رواية الخالة اولى من الاخت
لاب وبنات الاخوات يقدرن على الحالات والحالات اولى من البنات
واولادهن كانت لاب وام ثم من كانت لام ثم من كانت لاب ثم البنات
على هذا الترتيب وبنات الاخ اولى من الحالات والبنات وبنات
الاخت لا حق لهن في الحضانة وبنات الاخت اولى من بنات الاخ و
اما بنات العم والخال والعمة والخالة فلا حق لهن في الحضانة والام والجدتان
احق بالغلام حتى يستغنى عنهما فياكل وصده ويشرب وصده وقال محمد
حتى يتوضا وصده يريد به الاستنجاء واماً الجارية فالام احق بها حتى
تقضى وروي عن محمد حتى سلع صا المشقة ومن لا اولاد لها من النساء فلا حق
لها في الغلام والجارية والغلام اذا استغنيا بانفسهما ومن تزوج
من هو الابن اجنبى من الصبي سقط حقه في الحضانة وصار كالميت
ولو تزوجت بذي رحم لمحم من الصبي لم سقط حقه كالجدة اذا كان زوجها
خداً الصغير والام اذا تزوجت بعم الصغير ولو تزوجت باجنبى ثم بانته
من زوجها عاد حقه واذا استغنى الغلام بنفسه وبلغت الجارية فها
العصيان اولى بهما بعدد الاقرب فالاقرب ثم الجد على ترتيب
الميراث **فصل** ولا حق لابن العم في حضانة الجارية وقالا محمد كل من
لم يبق النسب كالاخ من الام والخال واب الام فلا حق لهن في الولد وروي
عنه انه يثبت الحق ومن كان عصيته لا يؤمن عليها الفسقة ومخاتته
لم يكن له فيها حق **فصل** لي حنيفة لا حق للعصبة الا ان يكون
على دينه والصبي اليهودي اذا كان له اخوان احدهما مسلم والاخر يهودي
فاليهودي اولى ولا حق للامه ولا ام الولد في الحضانة الولد له واهل الدية
بنزله اهل الاسلام ولا حق للمردة في الولد واذا بلغت الجارية مبلغ
النسأ فان كانت بكرًا كان لاب ان يرضيها الي نفسه وان كانت ثيباً

فلاصحة فيها الا ان تكون غير مأمونة وآت الغلام اذا عقل واجتمع رايه
واستغنى عن الاب فان كان مأمونا فلا صلح له وان كان غير مأمون كان له
ان يضمه الي نفسه وليس عليه نفقة الا ان تنطوح والله اعلم **باب**
المدة التي يخرج بولدها الى بلد اخر اذا كانت الموجبة قايمة فلزوج
ان يمنعها من الخروج وان كانت مبتوتة فارادت ان يخرج بولدها الى بلد اخر
وقد وقع النكاح فيه فلها ذلك وان وقع النكاح في غير فليس لها ذلك
ولو ارادت ان تنقله الى حيث وقع النكاح وليس ذلك بيدها فليس لها
ذلك في رواية الاصل وذكر في الجامع الصغير ان المعتبر مكان النكاح ولو
ارادت ان تنقله الى بلد اخر في غيرهما من المسافة ما قدر الاب علي
المطالبة في يومه ويوضح بالليل فلها ذلك ولو ارادت ان تنقله الى قرية
قد سمى من المصرف فلها ذلك ان كان النكاح وقع ثم وان لم يكن اصل النكاح ثم
فليس لها وان كانا من اهل السواد فارادت ان تنقل الى قرية غيرها فلها
ذلك اذا كان النكاح وقع ثم وان كان النكاح في قرية اخرى فليس لها ذلك الا ان
يكون القري قريتا بعضها من بعض وليس للمراة ان تنقل الولد الى دار الحرب
وان كان النكاح وقع ثم ولا خيار للصبي والصبية وقال الشافعي في غير الغلام
اذا عقل الحرة والله اعلم **باب** **الرضاع** الرضاع سبب
من اسباب التحريم كالنسب والصهرية فالرضعة ام الرضيع واولادها
اخوة له واخواتها خالاته وامهاتها صلاته لا يجوز له ان يتزوج سياترهن
وكذلك ان كانت الرضعة استافاخ المصضة حال الرضعة ولا يجوز
للرضيع ان يتزوج بمن ارضعته المصضة ولا بولدها والتحريم ثبت من جانب
الرجل وهذا الذي تسميته الفقهاء لبن النخل وبيان ان المدة اذا وضعت ثلثين
حدث من لبن فذلك الرجل اب الرضيع وللدلالة لو كان له رجل امرأتان و
حملتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا فقد صار اخيرا لاب فان كانت
احدهما انثى لم يحل النكاح بينهما وان كانا اثنتين لا يحل الجمع بينهما واخوات
الزوج عمات الموضع لا يحل له مناهن ويحرم مناهة اولادهن وام الزوج
جدته ولا يحل لهذا الرضيع ان يتزوج امرأة وطبيها الزوج ولا يحل للزوج ان يتزوج
امرأة وطبيها الموضع والرضاع الموجب للتحريم ما كان في حاله الصغير دون الكبير

وقليل

وقليل الرضاع وكثيره سواء في اثبات التحريم سوى وقال الشافعي لا يثبت
الا تحريم رضعات وقال ابو حنيفة يثبت حكم الرضاع في الصغير الى ثلثين
شهرًا وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي الى سنتين وقال في ثلث سنين
ولو نطم الرضيع في مدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضاع علي
قول من يري الرضاع في تلك المدة واذا سقط المصبي او اضره فهو سوى
ويثبت الحمة وكذلك المبكر اذا تركها لبن يعلق الحكم به ولبن الميتة
والحيه سواء في التحريم وقال الشافعي اذا حلب اللبن بعد الموت لم يتعلق به
او في احليله او في جايته او آمة لم يثبت الحمة ولو خلط الطعام باللبن
فمست النار حتى نضج لم يتعلق به التحريم وكذلك اذا لم تسته النار في
الطعام هو الغالب وان كان اللبن غالبًا والطعام يستبين فيه لم يثبت الحمة
في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت الحمة ولو خلط اللبن
بالدوا او الدهن او السد فان كان اللبن غالبًا يثبت الحمة وان كان الدوا
غالبًا لم يثبت الحمة ولو اخلط اللبن بالما فان كان اللبن غالبًا يثبت الحمة
وان كان الماء غالبًا لم يثبت وقال الشافعي اذا افطر مقدار خمس رضعات
في جيب ما شرب منه الصبي يثبت الحمة واذا خلط اللبن بلبن المشاة
فالمعتبر الاغلب منهما ولو خلط لبن امرأتين الحمة لاغلبهما في قول ابو حنيفة
وابو يوسف وقال محمد بن زبير يثبت منها ولو ارضعت امرأة صبيًا
حرم عليه من عدم من اولادها ومن تآخروا يتعلق به التحريم في النسب
في الرضاع الا في مسلتين احدهما لا يجوز للرجل ان يتزوج اخته من النسب
ويجوز في الرضاع والاخرى انه لا يجوز ان يتزوج ام اخته في النسب ويجوز في الرضاع
واما اخت اخيه فيجوز له الرضاع والنسب ويجوز له ان يتزوج برضعة ابنه و
كذلك سايب فحارم اب الصبي يجوز له ان يتزوج بالمصضة ويجوز للرضيع ان
يتزوج بابنت اخت امه من الرضاع وابنت اخيه وللدلالة من جانب
المصضة ولو تزوج امرأة فطلقها قبل الدخول بها لم يحل له ان يتزوج امها من
الرضعة وكذا لا يتزوج ابنتها اذا دخل بها ولم يطلق امه ولها ابن منه
فتزوجت وجلت من الثاني فارضعت صبيًا قال ابو حنيفة التحريم من الاول
دون الثاني حتى تضع فاذا وضعت فهو من الثاني دون الاول وقال

لبعين سيف هو من الثاني اذا جلت منه وقال محمد هو منها ولا فرق في التحريم حجت
بين المضاع الطاري والمقدم وبينه اذا تزوج رضيعه فارضعته امه
حرمت عليه كذلك لو تزوج رضيعتين فارضعتهما امه معاً او واحدة
بعد حرمتا عليه ولهما نصف المصداق ويرجع الزوج على المضغة ان
تعدت الفساد وان لم يتعد لم يرجع وقال الشافعي يضمن مهر المثل في العرجين
ولو كن ثلثا فارضعتهن واحدة بعد اخرى حرمت الاوليان والثالثة
امه ولو ارضعت الاولى ثم ارضعت الثانية معاً حرمن عليهن ولو كن
اربع صبيات فارضعتهن واحدة بعد الاخرى حرمن عليه ولو تزوج صغيرة و
كبيرة فارضعته الكبيرة الصغيرة بانثا ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول
وللصغيرة نصف المهر والحكم في الرجوع على الكبيرة على ما مر ولدان يتزوج
بالصغيرة ولا يتزوج بالكبيرة ابداً ولو تزوج كيرة وثلاث صبيات فارضعتهن
واحدة بعد الاخرى حرمن عليه ولو تزوج كيرتين وصغيرتين فعدت الكبيرتان
الي احدى الصغيرتين فارضعتهما احدى بعد الاخرى ثم ارضعها الثانية
بانت الكبيرتان والصغيرة الاولى والثانية امه ولها حدي الكبيرتين
ارضعتهما واحدة بعد اخرى ثم ارضعت الكبيرة الاخرى الصغيرة واحدة
بعد اخرى فان كانت الثانية بدأت بالتي بدأت بها الاولى بانثت
الكبيرتان والصغيرة الاخرى امه ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة
الاخرى بن جميعاً ولو كانت كته لسه وصغيرة فارضعته ام الكبيرة الصغيرة
او اختها بانثا ولو ارضعتهما معاً الكبيرة او خالتهما لم تبين واحدة وكذلك
لوطلق الكبيرة ثلثا ثم ارضعت الصغيرة اخص المعتدة في عدتها بانثت
الصغيرة ولو تزوج ابنه الصغيرة امه لها ابن فبانت منه برة ثم اسلمت
فتزوجها رجل فجلت منه فارضعت بطنها ذلك الصبي الذي كان
زوجها حرمت على زوجها الثاني ولو تزوج ام ولده من مملوك له صغير
فارضعت له ابن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها ولو تزوج صغيرة
وطلقها ثم تزوج كره فارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة ثلثة او بلس غيره
حرمت عليه ولا يعمل في المضاع الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وان
كان الخبر ثقة فالاولى ان يستزهر عنه ولا يجب عليه ذلك والله اعلم

كتاب النفقة

اذا لم يطالبها بالنفقة فان طلبها فامتنعت ليعتق في مهرها فلها النفقة
ايضاً وان كان اوفاها المهر او كان مؤجلاً او وهبته منه فلا نفقة لها وان امتنعت
عن المقله وان كانت صغيرة تجاع مثلها فهي كالكبيرة وان كانت لا تجاع مثلها
فلا نفقة لها والا الشافعي لها النفقة ولو كان الزوج صغيراً
وهي ليرة فلها النفقة ولو كانت مريضة فلها النفقة اذا لم يخل بينه وبين
ان يرضعها اليه وان امتنعت من ذلك فلا نفقة له ولو كانت جرسية
في دين قبل النفقة فان كانت يقدر ان يخل بينه وبين نفسها فلها
النفقة وان لم يقدر على الوصول اليها فلا نفقة لها ولو فرض لها النفقة
ثم مرضت او حبست لم تبطل نفقتها اذا كانت جرسية في دين لا
يقدر على الاداء وان قدرت على الاداء لم تفعل فلا نفقة لها وهذه
رواية عن علي بن يوسف ودر في الجامع الكبير وفي الاصل انها اذا حبست
فلا نفقة من غير تفصيل والدليل لو هرب بها هارب لم يستحق النفقة
وذكر في الاصل في الرق والمريضة ان لها النفقة وروي عن علي بن يوسف
انه لا يلزم المفق مالم يس بها فان يس بها فليس له ان يرضعها وعليه المفق
وذكر في الاصل اذا دخل بامرة ثم صارت مريضة او صارت معقوبة
او اصابها بلاء فلها النفقة ولو جئت حجة الاسلام فان كان قبل ان تسلم
نفسها فلا نفقة لها وان كان الزوج يس بها ثم جئت مع حرم فلها النفقة
في قول أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها وقال بوعبيد سيف
يفرض لها نفقة الاقامة دون السفر ولما قامت هناك مدة لا يحتاج اليها
بطلب نفقتها ولو طلب من الزوج نفقة مدة المذهب والحي لم يكن لها
دليل ولكن يطيها نفقة شهر فلذا عادت احدث ما بقى وقال
محمد ان حج الزوج معها فلها النفقة واذا ابو الحوي الامه ست الزوج
فلها النفقة كذي المدبرة وام الولد وان لم يفعل فلا نفقة لها وهذا
غير واجب على الحوي والبيتوتان يخل بينهما وبين زوجها في منزله ولا يخل
وان بواها ثم بدله ان يستحرمها فله ذلك ولو بواها فكانت نصراني
الحوي في الاوقات وتخدم من غير ان يستحرمها لم سقط نفقتها وان ا

تزوجت المكاتبه باذن الولي فهي كالحرة ولا احتاج الي البينة واذا تزوج العبد
بأذن الولي فالنفقة دين في كبسه ورقبته يتبع فيها الا ان يفديه الولي فان
مات ذلك ولم يوجد الولي بسى وان كان من كانت النفقة في قيمته قال وهذا
ليس بصحيح وانا الصريح ان تسقطه واما المدبر وابن ام الولد فتعلق
بأكسابهم واما المكاتب فتعلق بكبسه مادام مكاتباً فاذا عجز بيع فيها
واما معتق البعض فهو بمنزلة المكاتب في قول لي حنفية والمسكني تجب
النفقة والذي في نفقة زوجته كالمسلم فان تزوج الذي كان منكم طلبت
النفقة فان القاضي يقضي بها عند لي حنفية وعندها لا تقضي ولا
يجب على المسلم في نكاح واسد وفي عدة منه سكني ولا نعمة وان كانت العدة
من نكاح صحيح فلها السكني والنفقة اي فرق كانت بطلاق او بغير
طلاق باين او غير باين وقال الشافعي لا يستحق المتبعة النفقة
الا ان يكون حاملاً ولا نفقة لام الولد في حالة العدة والساعلم بالصواب
باب قدر النفقة قلنا ليوالحسن رحمه الله يفرض النفقة
على قدر يسار الزوج وذكر الخصاص انه يعتبر حالهما وان كانا موسرين
جب نفقة اليسار وان كان الزوج معسراً جب نفقة الاعسار وان كان موسراً
والمرأة معسرة جب النفقة اذ من نفقة المؤسرات ويعتبر في ذلك ما يكتفيها
بالمعروف وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة وقال الشافعي على المعسر
مندان وعلى المتوسط مد ونصف وعلى المعسر مد وان كان لها خادم فرض
عليه نفقة الخادم اذ في الكفاية وقال لي حنفية ومحمد لا يفرض الاكثر
من خادم واحد وقال ابو يوسف يفرض لخادمين وان كان الزوج معسراً
لم يفرض عليه نفقة الخادم في رواية الحسن عن لي حنفية وقال محمد يفرض ان كان
لها خادم واذا اختلفت اليسار والاعسار فالقول قوله محبس والبينة بينة
المائة قال محمد ويفرض على المعسر القوت ليس فيه فصل تقوم الدفق بقدر
وما يكفيها وما لا يلبسها من الاطام والدرهم ولا تقدر النفقة بالدرهم
واما الكسوة فعلى حسب العادة ولا تقدر المعسر ديناً وتسقط بعض
النفقة الا الحكم الحاكم او بتراضيهما وقال الشافعي تقدر ديناً واذا غاب
الرجل واخضعت المرأة رجلاً في بيده ودعيته للزوج او مضاربة او دين درهم

او ثمانية او طعام او ثياب من جنس كسوتها وهو مقر بالامانة والزوجيه
او كان الحاكم يعلم ذلك وص لها في ذلك المال تنقتهما واخذ منها كفيلاً
وقال زفر لا يفرض وان كانت الوديعه والدين من جنس اخرجت نفق وكان
ليو حنفية يقول او لا يقضي نفقة على الغايب وهو قول ابراهيم ثم رجع الى
قول شريح وقال لا تقضي ولو طلبت من القاضي ان يسمح ببيتها على النكاح
وفرض النفقة على الغايب ويأمرها بالاستدانة لم تجبها الي ذلك في قول
ابي يوسف وقال زفر يجبرها الي ذلك فاذا حضرت الزوج اعادت البينة
ونقضت الاستدانة ويقضي بالنفقة في الوديعه للمزوجة والا ولاد
الصغار والكبار المزمع والاناث والمالدين ولا يفرض لمن سوام نحو
الاخ وغيره ولا يفرض للمرأة بمهرها ولاديتها من الوديعه ولا يبيع في النفقة
عروضاً ولا عقاراً واذا امتنع الزوج من الاتفاق لم يجسأول مرة
وكبره وان حبس ان عادت وكذلك في سائر المدين وان اذ ادعى
من عليها الدين الاعسار وانك صاحب الحق وكل مال هو بدل غرمال حصل
في دينه كمنع البياع عادت وبذل العروض فانه لا يصدق في الاعسار
وكذلك مال من ينفق كدين الكفالة والمهر وما سوي ذلك فالقول
قوله في الاعسار واذا حبسته الحاكم شرين او ثلاثة سال عن امره فان لم يظهر
له مال اقرح عنه ولا تجزبه الا بخضرة عن يمينه او كيداً واذا اخرجت يمينه
فبين الغريم من الملازمة وان كان مؤسراً ادا محبس وان ادعى
الزوج الاتفاق وانكرت المرأة فالقول قولها مع اليقين واذا كان المنفق
معسراً قضى نفقة امته ويأمرها بالاستدانة ولا يفرض سها وقال
الشافعي يفرق بينهما اذا طلبت النفقة واذا امرها بالاستدانة كانت
القاعدة ان يحل الغريم على الزوج وان لم يرض بذلك وندب الامر
الاستدانة ليس لها ذلك واذا صالحت المرأة زوجها على نفقة شهر
فمضت مدة كان لها ان يطالبه بنفقة ما مضى غائباً كان الزوج في هذه
المدة او حاضر فان مات الزوج قبل ان يعطيهما لم يحكم في مالها بالنفقة واذا
على الزوج لها نفقة مدة ثم مات اصدقها قبل مضى المدة لم يرجع عليها ولا في
تركها في قول لي حنفية وابي يوسف وقال محمد يرفع عنها حصه ما مضى

مع اختلاف الدين إلا الوالدان والولد والزوجة والجدة إذا كان الأب ميتاً
استحسن أن ولدوا على أبيان بامان لم يجب التفق على الابن ولا يجب
على العبد تفق ولده الصغير ولا على الخنثى تفق ولده الملوكة وإذا
وجبت التفقة فيرض الماكل والمشرب والملبس والسكنى والمصراع
وخادم المنفق عليه أن كان ولا يجبر إلا على إرضاع الولد فان لم يوجد
من يرضعه أجبرت الأم على ذلك — والأم أو ولي بالارضاع فان
أرادت على ذلك أجراً مع بقاء النكاح لم يكن لها ذلك ولو استأجرها
على إرضاع ولده من غيرها جاز وأما المبتوعة المعدودة فغيره وإتيان
وإذا انقضت العدة فالتمس الاجرو قال الأب أنا خذ من يرضعه
باقلى من ذلك فله ذلك — وإذا جازت الجارية المشتركة بولي فادعاه
المولى ان تنفق الولد عليها وعلى الولد إذا كبر تنفق كل واحد
منهما والله اعلم بالصواب **كتاب العدة المدة**
بالحيض يجب على المطلقة وبالفراق عن الكاح الفاسد بعد الدخول
وبالوطئ شبهة النكاح — والشهور بدل عن الحيض فيمن لا حيض لصغير
أو كبير أو فقد حيض — ويجب على المتوفى عنها زوجها إذا كانت
حايلاً أربعة أشهر وعشراً ويستوي في ذلك الدخول وعدم الدخول
ولا يجب هذه العدة إلا في النكاح الصحيح — وأما وضع الحمل فنقض به
كل عدة وعدة أم الولد ثلث حيض إذا اعتقها مولاه أو مات عنها
وقال الشافعي حيضة واحدة وكذلك المنكحة نكاحاً فاسداً يعتد
ثلث حيض يستوي فيه الموت والطلاق — فأما عدة الأم فإن
كانت بالحيض فيضنتان وإن كانت بالأشهر فشهر ونصف وفي
الوفاء شهران وخمسة أيام وإن كانت حاملاً فوضع الحمل — وإذا جازت
العدة بالشهر والطلاق والوفاء فان انفق ذلك في غرة الشهر
اعتبرت الشهر بالأهلة وإن انقض الحد من ثلثين يوماً
وإذا انفق ذلك في خلال الشهر فعند أبي حنيفة وأحمد والرواسن
عزى يوسف يعتبر في ذلك عدد الأيام من بعض يوم في الطلاق
وفي الوفاء مائة وثلثين وعند محمد وأحمد والرواسن عزى يوسف



تحتسب الشهر الأول بالأيام ويكمل من الشهر الأخير وباقي الشهر
بالأهلة — ويؤى عزى يوسف فيح إلى في بعض الشهور أنه يعتبر بالأيام
حتى يكمل مائة وعشرين يوماً وقال غيره يعتبر بالأهلة ناقصاً كان
أو تاماً — وإذا كانت المعتدة حاملاً فولدت ولدين انقضت
العدة باخرهما وقيل في الرجعية إذا ظهر منها أكثر الولد بانته
ولا تحل للأول احتياطاً — وإذا سقطت سقطت تبين بعض خلقه
انقضت به العدة وإن لم يتبين لم ينقض — ويجب على الكتانية
إذا كانت تحت مسلم ما يجب على المسلمة الحرة والامة كالامة
وإن كانت تحت ذمي ولا عدة عليها في موت — ولا فرق في قول أبي
الان يكون حاملاً فيمنع من التزوج إذا كان ذلك كذلك في دينهم
وقال ابو يوسف ومحمد عليها العدة — ولا عدة على المهاجرة في
قول أبي حنيفة وقالوا ك — فان جاز الخروج مسلماً وتركها في دار
الحرب فلا عدة عليها في قولهم جميعاً — والخلوة الصحيحة تؤجب العدة
في النكاح الصحيح حقيقة وهو ممنوع طلق الشرح يجب العدة كما لو كان
أصدها صائماً أو حرماً أو كانت حايضاً وكل خلوة لا تكن معها الوطئ
كلوة المبيض المدنف أو الصغيرة والصغيرة فلا عدة — وإذا طلق امرأة
ثلثاً في مرض الموت ثلثاً أو طلاقاً بآيائاً مات قبل انقضاء العدة
فورثت اعتدت بأربعة أشهر وعشراً فيها ثلث حيض في قول
أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليها بل حيض ولدت لكل معتدة
ورثت يريده إذا ارتد الخراج ثم قتل أو مات في المدة ورثت
وعليها من العدة ما بيننا على الاختلاف — وإذا كان الطلاق جميعاً
في صحة أو مرض فعليها أربعة أشهر وعشراً وقد بطل عنها الحيض
في قولهم جميعاً — وإذا ماتت الصبي غراملة وهي حاملاً فعدها أن تضع
حملها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها الشهر
وإن كان الحمل حاداً فعدها الشهر في قولهم قال ابو الحسن
العدة سقطت بوضع حملها ظاهر كان عند الموت أو غير ظاهر والذي
لا سقطت به العدة هو الحادث وذكر ابو الحسن في جامعته وإن حملت

هذا هو الذي في كتابها
 من كتابها في النكاح

التي عدتها الحيض بعد الطلاق حملاً حادثاً فعدتها ان تضع حملها وان كان
 لاكثر من سنتين اذا علم انها حملت بعد لزوم العدة ٥ واذا بلغ المرأة طلاق
 زوجها او موته فعليها العدة من يوم مات او طلق والده اعلم بالصواب
باب انتقال العدة ٥ العدة سقطت بالاقراء
 المقر والمنصوص عليه الحيض وقال المشافعي الاظهار ٥ والحدتان
 اذا وجبتا من جنس واحد ناديا عدة واحدة كالملقة اذا تزوجت في
 عدتها فوطيها الثاني وفرق بينهما ولد للـ اذا كانا من جنس كالمتقي
 عنها اذا وطئت شبهة تداخلت واعتدت بما رأت من الحيض في
 الاشهر وقال المشافعي عصى في العدة الاولى فاذا انقضت
 استأنفت الاضري **فصل في انتقال العدة الصغيرة** اذا اعتدت
 بعض الشهور ثم رأت الدم اسقلت اليه مبتوتة كانت او رجعه والائنة
 اذا اعتدت ببعض الشهور ثم رأت الدم اسقلت اليه ولو اعتدت
 حيضة او حيضتين ثم آيسست اسقلت العدة بالشهور ولو طلق الامة
 ثم اعتقت فان كان الطلاق رجعيًا اسقلت الي عدة الحرايول كان
 باينام نيتقى وقال المشافعي نيتقى فيها ولما المطلقة اذا مات عنها
 زوجها فان كان الطلاق رجعيًا اسقلت الي عدة الوفاة وان كانت
 مبتوتة فان كانت لا تدرى لم نيتقى الي عدة الوفاة وان كانت
 تدرى فقد ذكرنا الاختلاف ٥ وكل من حملت في عدتها فالعدة
 ان تضع حملها والمتقي عنها زوجها اذا حملت بعد موته فعدتها الشهور
 ثم جات بوليد لاكثر من سنتين حملنا امرها على انها تزوجت بعد انقضاء
 العدة ٥ واذا زوج بعد الاعتاق فعدتها عدة الحرايول وان طلقها
 او لأم اعتقها الحولي فان كان الطلاق رجعيًا اسقلت الي عدة الحرايول
 وان كان باينام سقل ٥ واذا انقضت عدتها ثم مات الحولي فعليها
 ثلث حيض فان مات الحولي والمزوج ولا يعلم انها ماتت او لا فان كان
 بين موتهما شهران وخمسة ايام او اكثر فعليها اربعة اشهر وعشر اشهر
 ثلث حيض وان كان اقل من شهرين وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر
 لا يجزئ فيها الحيض فان لم يعلم بم موتهما ولا انها ماتت ولا فعليها اربعة

اشهر وعشر اشهر فيها في قول لي خيفة وقال استكمل فيها ثلث حيض
 وعلى هذا اذا تزوجت ام الولد بخير اذن الحولي ودخل بها الزوج ثم مات
 الزوج والحولي ولا يدري ايها ماتت او لا ولم ين موتها فعليها اربعة
 في قياس قول لي خيفة وفي قول لي يوسف يجب عليها ثلث حيض في اربعة
 اشهر وعشر فان علم ان بين موتهما ما لا يحيط فيه حيضتين فعليها اربعة
 اشهر وعشر فيها حيضتان ٥ ولو حاضت حيضتين بين موتهما فعليها
 اربعة اشهر وعشر فيها ثلث حيض ٥ واذا اشترى البطل زوجته
 ولها من ولد فاعتقها فعليها ثلث حيض حيضتان من النكاح كحسبها
 ما احسب المكنى حرة وحيض من العتق لا يجتب فيها فان كان اتاها
 قبل الشراء ثم اسراها حل له وطبها فان حاضت ثلث حيض قبل العتق
 ثم اعتقها فلا عدة عليها من النكاح وقوله ثلث حيض وقع اتفاقا والمعتبر
 ان تحيض حيضتين ٥ واذا اشترى المكاتب زوجته ثم مات وترك
 وفا فاديت الكتابة فسد النكاح وعليها من العدة حيضتان واذا
 كانت ولدت منه فعليها ثلث حيض حيضتان من النكاح والعتق
 وحيضة من العتق خاصة وان لم يترك وفا ولم تلد منه فعليها شهران
 وخمسة ايام فان كانت ولدت منه سعت وسعي ولدها على نجومه
 فان عجزا فعدتها شهران وخمسة ايام وان ادبيا قبل مضي شهرين
 وخمسة ايام فعليها ثلث حيض مستلفه من يوم الا استكمل فيها
 شهرين وخمسة ايام من يوم مات المكاتب وروي عن محمد فيها اذا ترك
 وفا مثل ما ذكرنا فيها اذا لم يترك وفا وترك ولدا واذا تزوج المكاتب
 ابنت مولاة ثم مات الحولي ثم مات المكاتب وترك وفا فعليها عدة
 الوفاة وان لم يترك وفا فعليها ثلث حيض ان كان قد دخل بها وان لم
 يدخل بها عدة عليها والده اعلم **باب ما يلزم المعتدة**
في عدتها ٥ والمعتدة من الطلاق لا يخرج من بيتها ليلا ولا نهارا
 فاما المتقي عنها زوجها فلا بأس بان يخرج بالنهار لحاجتها ولا يثبت
 في غير منزلها قال محمد لا بأس بان تعقب عن بيتها اقل من نصف الليل ٥
 ويعتد المعتدة في المكان الذي كان تسكنه قبل مفارقة الزوج وقبل موته ٥

فيها

ولو طلقها زوجها وهي غايبة كان عليها ان تعود الي منزلها فيعتد فيه
واذا اضطرت الي الخروج فلا بأس بدلالة خزان خافت سقوط
منزلها او ان يغار على متاعها او يكون باجرة ولا تخد ما ترد يد فيه فلان
قد رمت على الاجرة لم يتقبل وان انتقلت لم تخرج عن المكان الذي
انتقلت اليه والمتوفى عندها زوجها سكن في بيت زوجها
ان كان يكفيها حصتها في سر عن ليس يحرم وان كان نصيبها لا يكفيها
او خافت على متاعها فبذاعذر والطلقت ثلثا او جميعا او بابينا
او ساير ووجه الفرقه التي توجب العدة من النكاح الصحيح سواء
والجوسية ادا سلم زوجها فلا شك في لها ولا نفقة الا ان تحتاج الزوج الي
حفظ ما يه فيسكنها واذا قبلت ابن زوجها فلا نفقة لها ولا شك في
واذا اختارت المعتقة نفسها او امرأة العين الفرقه فلها السكنى و
السعة وان كانت العدة امه او مدبره او ام ولد او مكاتبه فلها ان
تخرج في جمع ذلك وللدلالة مع السعة على قول لبي جمع وان
كان المولى بها الامه لم يخرج مادام على ذلك الى ان يخرجها المولى وروي
عن محمد ان لها ان يخرج وان لم يأمها المولى واما المكاتبه فلها ان تخرج الا ان
كسبها الزوج لحفظ ما يده فان اسلمت في العدة او اعتقت الامه لزمها
بما بقي من العدة ما يلزم الحرة المثلثة واما الصغيرة فلها ان تخرج بغير
الزوج فان كان الطلاق رجعيًا كان للزوج ان ينعها وان اغمس
ام الولد فلها ان تخرج وروي عن يونس في النضائي اذا طلق النصرية ان
لها السعة ولا سكنى لها والله اعلم **باب ما يجب المعتقة**
في عدتها الموعى عنها زوجها يلزمها الاحداد في عدتها
وتدلل المبتغته وقال الشافعي لا احداد على المبتغته والاصح
ان يثبت الطب والدهن والكحل وليس الطب والمصفر وما يرفع
برعقان ولا عنسطة ولا يترين ولا يلبس حليًا ولا يسوف ولا يلبس
قصًا ولا خراطة يترين به وروي عن يونس سف انها يلبس العصب
والخراطة الحاجة وان لم تكن لها الا ثوب مصبوع فلا بأس ان يلبسه
ولا يقصد به الزينة ولا احداد على الكافرة ولا على الصبية وتجب على الامه

والكاتبه

والكاتبه ولا يجب على المطلقة الرجعية ولا احداد في عدل
ام الولد وللدلالة في العدة من الشكاح الفاسد والله اعلم
باب المطلقة يتأخر في عدتها قد مر
ان المطلقة الرجعية لا تخرج من منزلها حتى تسقى عدتها فان
سافر بها الزوج لم يخرج ايضا والسفر بها ليس برجعة ويستوي فيه
سفر الخ وغيره وقيل لا يخرج للزوج ان يسافر بها والسفر
رجعة ولو طلقها وهي حرة فقد صارت كالحرة ولو سافر بامرأة
ثم طلقها في بعض الطريق فان كان بينها وبين ممرها التي خرجت
منه اقل من ثلث ايام رجعت الي ممرها وان كان ثلث ايام فصاعدًا
وبينها وبين مقصدها امل من ثلث ايام مضت على سفرها وان كان
بينها وبين ممرها ثلث ايام والي مقصدها لدلالة المكان
الذي هي فيه لا يصلح للاقامة فان سأت مضت وان شأت
رجعت فاذا وصلت الي مكان يصلح للاقامة فيه اقامت في قول
لبي حنيفة وان كان موضع الطلاق يصلح للاقامة فيه اقامت فيه
لم كرها ان تخرج حتى تسقى عدتها في قول لبي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد ان تخرج اذا كان معها حرم والله اعلم **باب المعتقة**
مق بلحق بنسب ولدها اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثره ستان
واذا طلق امرأة ثلثا بابينا جات بولد ما بينها وبين سنتين
يثبت النسب وان جات به لاكثر من سنتين لم يثبت النسب واما
المطلقة الرجعة فثبت نسب ولدها ما بينها وبين سنتين ولم يغير
الزوج مراجعًا وان جات به لاكثر من سنتين يثبت النسب وصار
مراجعًا والصغيرة اذا ادعت حملًا في مدة العدة فالحكم فيها كما
حكم في الكبير وان لم تدع الحمل ثم جات بولد لاقل من تسعة اشهر
يثبت النسب وان جات به لتسعة اشهر فصاعدًا لم يثبت النسب
في قول لبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يثبت اذا كانت مبتغية الي
سنتين وان كانت رجعية بسبب النسب اذا جات لاقل من سبعة
وعشرين شهرًا واما المتوفى عنها زوجها فثبت نسب ولدها الي

ستين وقال من اذا اجابت به بعد انقضائة الوفاة لسته اشهر
لاست النسب واذ اقرحت المعتدة بانقضائة عدتها ثم جابت بولده
لاقل من ستة اشهر بالنسب وان جابت به لتقام ستة اشهر لم يثبت
وقال الشافعي ما لم تزوج والمتوفى عنها زوجها اذا كانت صغيرة
فجابت بولد بعد مضي عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر ثبت النسب
فصل المرأة اذا احادت بولد وانكح المروءة الولادة بسبب شبهتها
امراه ثقه وقال الشافعي لا سبب الا بشهادة اربع شيوخ واما المعتدة
اذا احادت بولده وانكح المروءة الولادة ولم يكن الجبل ظاهرا ولا اقر الزوجه
بالجبل فان النسب لا سبب الا بشهادة رجلين وامراتين عند
لبي حنيفة وقال لبي يوسف ومحمد سبب بشهادة امرأ
واحدة ولو علق طلاقها بالولادة وقد كان الزوج اقربا للجبل او كان
الجبل ظاهرا فالقول قول المرأة في الولادة وان لم تشهد لها قابلية في قول
لبي حنيفة وحكم بوقوع الطلاق عليها وقال لبي يوسف ومحمد لا يقع
حتى تشهد القابلة واول المدة التي تصدق الحرة في انقضائها العدة
فيها شهران في قول لبي حنيفة وقال لبي يوسف ومحمد تسعة وثلاثون
يوما واما الامة فعلى قولها تصدق في احد عشر يوما وعلى قول لبي
حنيفة على الوجه الذي خرجه لبي يوسف تصدق في اربعين يوما
على الوجه الذي خرجه الحسن بن زياد على اصل لبي حنيفة تصدق في خمسة
وثلاثين يوما واما النفس اذا كانت حرة وقد كان الزوج علق الطلاق
بالولادة فعلى تخرج لبي يوسف على قول لبي حنيفة لا تصدق في اقل
من خمسة وثلاثين يوما وذكر المقدوري ان هذا رواية محمد واما على
رواية الحسن فيعتبر مائة يوم واما على قول لبي يوسف لا تصدق في اقل
من خمسة وستين يوما وقال محمد اربعة وخمسون يوما وساعة واما
اذا كانت امة فعلى رواية محمد عر لبي حنيفة لا تصدق في اقل من خمسة
وستين يوما وعلى رواية الحسن خمسة وسبعين وعند لبي يوسف
سبعة واربعين يوما وعند محمد ستة وثلاثين يوما وشاعة والله اعلم **كتاب**
العتاق الغلط العتاق ضربا باصريح وكناية فالصريح لفظة الحرية

والعتق وهما لفظان موضوعان لا يمتزجان فيهما النية ويثبت العتق سواء
كان اخبارا كقولك اعتقتك وحررتك او كان علي سبيل الصفقة كقولك
انت حر او عتقت او كان على سبيل المذخر كقولك يا حر ويا عتقت واذ
قال انت مولاي او ناداه فقال يا مولاي عتق ولا يحتاج الى النية
ولو قال عتقت به اذ حر من العمل او مولاي في الدين لم يصدق في القضا
ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال انت حر لوجه الله عتق
ودر محمد اذا قال انت حر لوجه المظلم عتق ولو قال انت حر من
عمل كذا او انت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضا ولو قال وهبت
لبي نفسك او بعته منك نفسك عتق قبل او لم يقبل نوي او لم ينو
وقال لبي حنيفة اذا قال وهبت لك نفسك اي وهبت عتقه على معنى
ان لا اعتقه لم يصدق وروي عن لبي يوسف اذا قال انت مولاي فلان او عتقت
فلان عتق في القضا ولو قال اعتقت فلان فليس بشيء ولو قال راسك
حر او بدنتك حر عتق وان اضاف الى جزء شايح اقتصر على ذلك القدر
ولو اضاف الى جزء معين لا يعتبر به عن جميع البدن لم يفتق وقال الشافعي
بعتق والله اعلم **باب** **اللفظ الذي لا يقع به العتق**
الا ان ينوي اذا قال لعبده لا سبيل لي عليك او لا ملك لي عليك او خليت
سبيلك او خرجت عنك فان نوي به العتق عتق وان لم ينو لم يفتق
وروي عن محمد اذا قال لا سبيل لي عليك لا سبيل المولا فهو حر في القضا
ولا يصدق انه لم يرد ولو قال لا سبيل المولا دين في القضا وروي
عن محمد اذا قال نسبك حرا او ولدك حر فان كان يعلم انه نسى لم يفتق
وان لم يكن نسى فهو حر ولو قال لعبده انت لله لم يفتق في قول لبي حنيفة
وقال لبي يوسف اذا نفي العتق عتق ولو قال انت عبد الله لم يفتق بالاجماع
وقال لبي يوسف اذا قال جعلتك لله فان نوي العتق عتق وان لم ينو
مات ولم ين او كان دللي وخفية لم يفتق وروي عن لبي يوسف اذا قال
لامته طلقتك ينوي العتق عتق ولو قال فزك على حرام يريد به العتق
لم يفتق وروي عن لبي يوسف اذا قال لامته الف نون سجح او قال لنزحت
الف نون ياطا القلام قاف محهاه هي اقال ان نوي به العتق عتق

والطلاق وقع وهو منزلة الكناية والله اعلم **باب ما لا يقع به الحرة وان نكح** اذا قال لا سلطان عليك ونزوي به العتق لم يعتق وروي عن محمد اذا قال لعبده اذهب حيث شئت او تفجره اي شئت يزيد به العتق لم يعتق ولو قال لامته انت طالق او ذكر شيئا من كنايات الطلاق فحرقه سمي او حرمتك او انت خلية او برة او اختاري فلخارعت وهو ينوي العتق في جميع ذلك لم يعتق وقال الشافعي يعتق واذا قال لعبده راسك راس حر او بدنك بدن حر لم يعتق ولو نوي فقال راسك راس حر عتق ولو قال ما انت الا مثل الحر لم يعتق ولو قال ما انت الا حر عتق وروي عن يونس اذا قال كل مالي حوله عبيد لم يعتق والله اعلم **باب العتق بدعوى** **النسب** اذا قال هذا ابني او هذه ابنتي او هذا غي او خالي عتقه ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق في رواية الاصل وروي الحسن انه يعتق ولو ذكر شيئا من ذلك على وجه المندح قوله يا بني لم يعتق وان قال يا مولاي عتق وقال لا يعتق ولو قال يا مالكي او يا سيدي لم يعتق وقال محمد اذا كان اسم العبد حرجف لدلالة فناداه يا حر لم يعتق **ولا** لو خيفه اذا قال لعبده هذا ابني ومثله لا يؤلد لمثله او قال هذا ابني ومثله لا يلد مثله عتق وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق وان كان مثله يؤلد لمثله وهو معروف النسب عتق في قولهم جميعا والله اعلم **باب التدبير** التدبير اثبات العتق عز بدمنه وان عتق معلق بطلاق الموت ولو علق عتق بوجه بصفة حران يقول ان مت من مرض كدي او غم اليه معق كتمل ان يوجد ويحتمل ان لا يوجد فليس بدبير بيعه ولا يثبت احكام التدبير فيه ولكنه ان مات كما قال عتق والتدبير سب بصرح اللفظ فحوله دبرتك وبلفظة ايمن فحوله ان مت فانت حر وبلفظة الوصية التي توجب له رقبة او بعضها او لو قال انت حر في موتي او مع موتي فهو مدبر ولد لا لو ذكره كان الموت الهلاك او العفاة ولو قال بلفظة الوصية او صلت لك يعقبك

او بربتك



او بربتك او تنسك فالكل سوء وهو وصية بالعتق وكذلك اذا قال له صيت لك سلت مالي وروي عن يونس فيما اوصى لعبده بسهم من ماله قال يعتق بعد موته ولو اوصى له كمن ولم يعتق واذا صح التدبير لم يجز بيعه ولا هبته ولا اخراجه من ملكه الا الى الحرية وقال الشافعي يجوز وكل تصرف يجوز ان يقع في الحر كالاجارة والاستخدام والوطئ لم يمنع في التدبير يجوز كتابة المدبرة وتزوجها بغير رضاها ولا يجوز رهنه وثبت العتق بالموت وما هو في معناه حران يزيد ويلحق بدار الحرب ولقضى القاضي بلحاظ ولد للمسلم المستامن اذا اشترى في دار الاسلام عبدا ودبره ولحق بدار الحرب فاسترق عتق مدبره وعتق المدبر المطلق والمقيد من الثلث واكساب المدبرة واشهادها ومهرها للمولي وولد المدبرة ينزلتها ولا المدبر الذي دبره لا يتقل عنه وصورته مدبرة بين اثنين جانت بولد فادعاه احدهما سنة نسبه وغم نصيب شريكه والاولا بينهما ولد للمسلم المدبر من شركين اعتق احدهما وهو سر صرح عتق ولم يتعين الاول ولو قال انت مدبر على الف فقبل فهو مدبر والمال ساقط ولو علق عتقه بوجه شرط آخر حران يقول ان مت انا وفلان فان مات المولي او لام لم يعتق وان مات الاخر جده وان مات فلان او لا فقد صار مدبرا وقال ابو يوسف اذا قال انت حران مت او فلت فليس بدبير وقال زفر هو مدبر وروي الحسن عن علي حنيفة اذا قال اذا مت ودفت او غللت او كفنت فليس بدبر وان مات وهو في ملكه استحسن ان يعتق من الثلث ولو قال انت حر بعد موتي ان شئت فالشبهة الى العبد سماعه وان كان نوي بالمشية بعد الموت فليس للعبد مشية حتى يموت المولي فان مات فشا عند موته عتق من الثلث قلا لوبك المازي يجب ان لا يعتق حتى تعتقه الورثة وروي عن محمد اذا قال لغيره اذا مت فاعتق عبيدي هذا ان شئت او اذا مت فامر عبيدي ببيدك ثم مات فشا في المجلس او جده فلان يعتق ولد لا ان قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان شئت فشا بوجه موته

بالحبس او بعده فقل وجبت الوصية ولا يعتق حق يعتق الورثة او الوصي
او القاضى ولد للسلطان لو علق من شبيه العبد بعد الموت لم يقيد بالحبس
وروي عن علي بن يوسف اذا قال لعبد انت حر بعد موتى بشهر فليتنع
ولا يعتق الا ان يعتق وقال جرد القياس ان يكون باطلا لا تري انه
لو جنى قبل الشهر دفع بالحناية ولو كفنه دين بيع فيه ولكنهم استحسنوا
فجعلوه وصيه بالعتق ولو قال انت حر قبل موتى بشهر فليس بمدبر
فاذا مضى شهر قبل ان موت المولى وهو في ملكه فهو مدبر عند علي خيفة
وزفر وقال ابو يوسف ومحمد وليس بمدبر ودرهذه المسئلة والجامع
الكبير وقال لا اجعله مدبرا ويجوز بيعه ولم يذكر فيه خلافا وحكى عنها
في النواصير انه يصير مدبرا وروي الحسن بن علي خيفة اذا قال اذا مضى
الي سنة او عشر سنين فانت حر فليس بمدبره ولو قال اذا مضى الى امة
سنة ومثله لا يعيش الى ذلك الوقت في الغالب فهو مدبر وروي
عن محمد اذا قال انت مدبر بعد موتى فهو مدبر الساعة ولو قال انت
حر بعد موتى على الخاف قاله بول بعد الموت وقال ابو حنيفة
ومحمد اذا قال كل مملوك امك فهو حر بعد موتى فما كان في ملكه فهو مدبر وما
يستفيدة يعتق من الثلث من غير مدبر وقال ابو يوسف لا يدخل
فيه ما يستفيدة وحنايان المدبر على المولى يلزمه الاقل من ارشها
ومن قيمته ولا يضمن في جناية اكثر من قيمة واحدة وان كثرت والله اعلم
باب الاستيلاء اذا استولاد مملوك له كلها او بعضها
فهي ام ولد ولد للسلطان اذا نسب من غير ما لكها شك او ظن
بشبهة ثم ملكها فهي ام ولدها من ملكها وان ملك ولدها منه عتق
وقال الشافعي لا يصير ام ولده ولو جات بولد بعد ان ملكها من
زوج او وطئت بشبهة فالولد بمنزلة الام يعتق بموت السيد
ولو ولدت جارية من رجل ولدا لا يثبت نسبه منه بان زنى بها
ثم ملكها ولدها لم تقهر ام ولدها وجاز بيعها وعتق الولد عليه ولو
ولدت ولدا قبل ان يملكها ثم ملك الولد والام لم يثبت الحكم في الولد
وجاز بيعه قاله من فلا يجوز بيعه ولا انت نسبه ولده مملوك

من ماله لجمعها او لبعضها الا ان يدعى سوا كاري بطاها او لا وقال الشافعي
اذا وطئها است نسب لولدها وان لم تدع وما فيها بينه وبين الله تعالى
فان كان وطئها وحضنها ولم يغزل عنها يلزمه ان يعترف به وان يدعى
وان غزل عنها ولم يحضنها جاز له ان يغيبها وقال ابو يوسف اذا كان
وطئها ولم يغزل عنها فاحب الي ان يدعيه وان لم يحضنها وقال محمد احب
الي ان يعتق ولدها واستقيم بها فاذا ماتت اعتقها وسوا كان الولد
الولد ميتا او حيا او سقطا فلا سببان بعض خلقه فهو بمنزلة الولد
الحى وان لم يسن شي من خلقه فادعاه المولى ثم تقام ولده وقال
ابو يوسف سفا اذا كان حمل هن الجارية منى او ملى بطنها من ولد منى ثم قال
بعد ذلك لم يكن حاملا وانما كان تركا وصدقته الامة فهي ام ولده
ولو قال ما في بطنها منى ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ركبا وصدقته
الامة لا تقهر ام ولده ولا يجوز اخراج ام الولد عن ملكه الا الى الحرية ويعتق
اذا ماتت من جميع المال وما ولدت من ولد نفسه ثابت من المولى
ولده نفيه من غير حكم والكلام في كيبغيا النفي قد مر في المطلاق واذا حرم طيها
بان وطئها ابوه او ابنه او وطئ هو امها او بنتها لم يلحقه نسب الولد
الذي جات به بعد التحريم الا ان يدعيه ولو حرمت بالحيض والنفاس
او الاحرام او الصوم فان سب ولدها نسبت منه ولو زوجها المولى ثم
جات بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم تست النسب منه
ولد للسلطان اذا كان النكاح فاسدا ودخل بها فله المولى من الاستمتاع
والتصرف ما يكون له من المدبره واذا كانت ام الولد بين اسي جات
بولد احرم بلس نسب من اصدها الا ان يدعيه فان ادعيه بلس
منها ولد للسلطان لو ادعاه اصدها بلس منه والله اعلم بالصواب
باب العبد بين رجلين فيعتق احدهما
نصيب الاصل في هذا الباب ان الاعتاق على قول الى خفة تجزى
في حالة اليسار والاعسار وقال ابو يوسف ومحمد لا يعضى في الحالين
ومق اعتق بعض عتق جميعه وقال الشافعي ان كان من سيرا لا يجزى
وان كان محسرا يجزى حتى لو اعتق احد الشريكين نصيبه وهو محسر

بقى نصف الاخر على ماله يتصرف كما كان يتصرف من قبل ولا يري
التحجج الي طريق السعاية وقال ابو حنيفة اذا اعتق احد الشريكين نصيب
وهو مؤسر فليتركه ثلث خيرا است ان شاء منه قيمة نصيبه فلا
ادعي الضمان ماله نصيب الشريك وكفى في هذا النصيب بين الاعتاق
الاستسعا وكان الولا كله له وان شأ الساكت استسعا في نصيبه
وان شأ اعتقه وكان ولاء بينهما وقال ابو يوسف ومحمد اذا اعتق احدهما
نصيبه عتق كله فان كان المعتق مؤسرا فليسساكت حق التضمين لا غير
ولا سعاية على العبد وان كان مؤسرا فعلى العبد السعاية في نصيب
الساكت وهو حر عليه دين والولا للاول على كل حال ولو اعتق سهمها
من عبده فالباقي على ماله كسخرجه الى الحرية اما الاعتاق او با
لسعاية وقال ابو يوسف ومحمد عتق الكل ولا سعاية عليه وقال ابو حنيفة
في عتق بين ثلثة اعتق اصدع نصيبه ثم اعتق اصدع الباقي نصيبه فليسساكت
ان يضمن المعتق الاول وليس له ان يضمن الثاني فان اختار تضمين الاول
انتقل الملك في نصيبه اليه وكفى به بين الاعتاق والاستسعا وليس
له ان يضمن المعتق الثاني وان شأ الساكت اعتق او استسعا وعندهما
يعتق العبد كله حين اعتق الاول ولم يبعه اعتاق الثاني وبقى لها
حق التضمين ان كان مؤسرا والسعاية ان كان مؤسرا وحده اليسار ان يكون
مالكا المقدار قيمة ما بقى ولا يعتبر ما يعتبر في حصة الصدقة وتعتبر قيمة
العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق وللدلالة حال المعتق
في يساره وعشره فان كان مؤسرا وقت الاعتاق وجب الضمان
ولم يسقط بالعسر الطاري وان كان مؤسرا حينئذ فليسره بعد فلا ضمان
والاعتق ببعض منزلة المكاتبة حتى يودي السعاية اما الي المعتق
اذا ضمن او الي الساكت اذا اختار السعاية وكانت السعاية واجبة
عليه على كل حال في قول ابو حنيفة ولا يرث ولا يرث رجب ولا يجوز
شهادته ولا تزوج الا اسي الا انه اذا جاز عن السعاية ولا يرث في الرق
ولو كان العبد بين جماعة فاعتق اصدع نصيبه فاختار بعض الشركا
الضمان وبعضهم السعاية وبعضهم المعتق فلم ذلك وكذلك ويوي

لما شئت

لومات بعض من لم يعتق وله ورثة فاختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان
فلم ذلك وروي الحسن بن علي حنيفة انه ليس لهم الا ان يضمنوا او يستسعوا
قال الحسن فان اعتق بعضهم كان العتق باطلا الا ان يجمعوا على العتق فلا
فاذا اجمعوا عتق علي الميت والولا له حتى تنتقل الي الذكور دون الاناث
ولو اختار الذي لم يعتق ضمانا للمعتق ثم اراد ان يبيع ذلك فله ذلك
ما لم يقل الذي اعتق الضمان او حكم به الحاكم وهذا مروي بن سماعه وذكر
في الاصل انه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل
ولو اختار السعاية لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضي العبد به
ام لا في المولى بين جميعا ولو مات العبد قبل ان يختار الذي لم يعتق
شأ فله ان يضمن المعتق في احدي الروايتين غرض حنيفة في رواية
اخرى ليس له ان يضمنه وعندهما الضمان واجب على سبيل التكم ولو
اختلفا في قيمة العبد يوم الاعتاق فالقول قول المعتق ولا حكم الحال
ولذلك ان اختلفا في حال الاعتاق يوم الاعتاق في اليسار والاعسار
فالقول قول المعتق ولو اعتق اصدعها نصيب صاحب لم يعتق شئ
بالاتفاق ولو اعتق احدهما نصيبه من جارية حامل لم يضمن المعتق
من قيمة الجارية شأ وللدلالة كل من عتق بعثت امه اذا كان المعتق
مالكا كما في مسند ومسلم عتق الرهن فاما الجارية الموصى بعتها
لم يمل وحقها الا اذا اعتق صاحب الرقبة الام عتق الحمل وضمن
قيمتها واذا كان شريكا للمعتق صبيا او جنينا فلوليه من الخيار
ما ذكرنا غير الاعتاق فان اختار الولى السعاية فالولا للصبي
وللدلالة الشريك مكاتب او ما دونه الا ان الولا للولي
فان لم يكن للصغير ولي نصيب الحاكم له فيما يختار ما هو الاصل فان لم
يكن فالامر موقوف حتى يسلح ولو صالح الذي لم يعتق على اكثر
نصف من قيمة المراه او دنائير والفضل باطل ولو صالح على عرض
قيمتها اكثر من قيمة جاز الصلح ولو اعتق المريض نصيبه ثم مات
من مرضه لم يوصد الضمان من تركته ولكن العبد يبيع الشريك في قول
ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يوصد الضمان من تركته ولو جاز

الضمان في حالة الهبة ثم مات اخذ من تركته بالاتفاق هـ وقال ابو يوسف
في عبيدين بين رجلين قال احدهما اصدكاص وهو فقير ثم استعنى واختار
ايقاع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته يوم البيان وكذلك
لو مات قبل الخيار ضمن ربع قيمته كل واحد منهما وقال محمد بن جعفر
القيمة يوم يكلم بالعتق هـ ولو قال احدهما ان دخلت الدار فانت
حر فالمعتق في قيمته وطال المعتق في اليسار والاعسار يوم الدخول
والله اعلم **باب العبد يكون بين رجلين**
فيشهد احدهما على صاحبه بالعتق هـ واذا شهد احد الشريكين
على صاحبه انه اعتق وانكرا الاخر فلا ضمان على المشاهد ويسعى العبد
لهما في قيمته في قول لي حنيفة فاما على قولهما فالسعاية في نصيب المنكر
واجبة على كل حال واما نصيب المشاهد فان كان الشريك المذكر
مؤسرا فالسعاية واجبة له وان كان مؤسرا فلا ضمان له ولا سعاية
ولو اعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيب جاز في قول لي حنيفة
والولا بينهما وكذلك اذا استسعا واما على قولهما والولا موقوف
في نصيب المشاهد هـ ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه سعى العبد
لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول لي حنيفة واما على قولهما فان
كانا مؤسرين فلا سعاية لواحد منهما وان كانا مؤسرين سعى العبد
لكل واحد منهما وان كان احدهما مؤسرا والاخر محسرا يسعى للمؤسر
ولم يسعى للمحسر وهذا بعد ان حلف كل واحد منهما على دعوى
صاحبه وهو عبد حتى يسعى لهما في قول لي حنيفة وعندهما
هو حر عليه دين هـ ولو ان عبدا بين رجلين حلف احدهما بعتقه
انه دخل الدار وحلف الاخر انه لم يدخل فقد عتق نصف العبد
وسعى في نصف قيمته بينهما مؤسرين كانا او محسرين في قول لي حنيفة
وقال ابو يوسف ان كانا مؤسرين كذلك وان كانا مؤسرين
فلا سعاية عليه اصلا وان كان احدهما مؤسرا والاخر محسرا يسعى
للمؤسر في ربع قيمته ولم يسع للمؤسر وقال محمد ان كانا مؤسرين
سعى في قيمته بينهما وهو بمنزلة شهادة كل واحد منهما على صاحبه

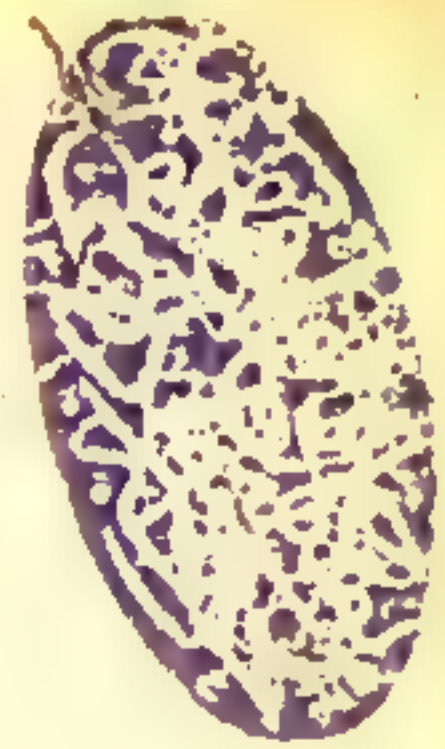
انه اعتقه هـ ولو ان عبيدين بين رجلين قال احدهما لا اصد المعبدين انت
حر ان لم يدخل فلان هذه اليوم وقال الاخر للعبد الاخر انت حر ان
دخل فلان هذه الدار اليوم فحق اليوم ولا يرد ان دخل الدار
ام لا قال محمد قياس قول لي حنيفة ان يسعى كل واحد منهما في جميع قيمته
بينهما وقال ابو يوسف يسعى كل واحد منهما في ثلثه ارباع قيمته ولعق
كل واحد منهما ثمانا وروي عن لي يوسف في عبيدين رجلين زعم احدهما
ان صاحبه اعتقه منذ سنة وانه اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتقه
وانما اعتقته انت اليوم ولي الضمان عليك فلا ضمان عليه ولو لم يقر على
نفسه بالاعتاق ولكن قامت البينة عليه انه اعتقه امس فهو ضمان
لشريكه والله اعلم **باب الرجل يفتق احد عبديه**
بغير عيئه اذا اعتق الرجل احد عبديه لا بعينه صح وثبت للولي
خيار التعيين وذكر ان عند لي يوسف للمعين حكم الانشاء وعند محمد
له حكم البيان وسواء قال احدكما صرا او قال هذا حر او هذا هـ واذا اخام
العبدان الى الحاكم اضربه على ان يرفع على احدهما فاذا اختار وقع العتق
عليه حين اختار وهما قبل ذلك بمنزلة العبيدين مادام خيار المولى
قائما هـ ولو مات احدهما تعين الباقي للعتق وروي عن محمد انه قال
فمن قال احد هذين ابني او احدي هاتين ام ولدي فمات احدهما
لم ينعن القايم للمرية والاستيلاء ولو مات المولى قبل البيان
عتق من كل واحد نصفه ولا خيار للموارث ولو باع المولى احدهما
او رهنه او دبره او كاتبه او استولد احدهما او باع ولو شرط الخيار لنفسه
او للمشتري او باع بيعا فاسدا وسلم او لم يسلم او ساوم او وصى
بهما او امر او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا
مد لك كله اختيار لتعيين العتق في الاخر هـ وروي عن محمد ان اليهين
اذا كانا بنتا ساقا على الحرية الجمولة تعتق بوجود الشرط تعين الاخر
وقال لي حنيفة اذا وطق احدهما لم يكن وطيه بيان للعتق
في الاخرى وقال ابو يوسف ومحمد يكون بيان هـ وروي عن لي يوسف
ان التقييل والنظر للشهوة الى الفسخ كالوطق ولو استقدم احدهما لم يكن

اختياراً في قولهم جميعاً ولو اعتق أحدهما بعينه ثم قال أردت به ذلك
 العتق فالقول قوله ولو باعهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما ولو باعها
 (وتصدق بهما أو تزوج عليهما فانه يبرع على البيان في أحدهما
 ويجوز الصدقة والامهار في الآخر ولو لم يعين حق مات بطل
 فيهما ولو أسيرها أهل الحرب كان للمولي أن يوقع العتق على أحدهما
 ويكون الآخر لأهل الحرب فان لم يعين المولى حق مات بطل
 ملك أهل الحرب فيهما ولو اشتراها رجل من أهل الحرب فله المولى
 أن يوقع العتق على أيهما شاء وأما الآخر لحقه من الثمن ولو اشتري
 أحدها فاختار المولى عتقه عتق وبطل الشراء ولو باعها من رجل
 صفقة واحدة وسلمها إليه فاعتقها المسري أجبر البايع على البيان
 وإذا بين في أحدها عتق الآخر على المسري وله القيمة فان مات
 البايع قبل البيان يقال للمورثه بينوا فإذا بينوا عتق الآخر على المسري
 وإن لم يعتق المشتري ومات البايع لم يسع العتق فيهما حتى يبيع
 القاضي البيع فيهما وروى عن علي بن يوسف فيمن كان له ولد أعبد
 فقال أصعبيدي حر قالها ثلثا عتقوا ولو قال أحدهم حر وكتر
 دلل ثلثا عتق وأصحهم والله أعلم **باب الحاية**
يكون بين حليين فيا في بولد فيدعيأ به واحداه
 جارية مشتركة بين رجلين علق في ملكها ولد لدت فادعاه أحدها
 بالنسب وصارت الجارية أم ولد له وملك نصيب شريكه
 بالقيمة مؤسراً كان أو محسراً ومن العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئاً
 وروى عن علي بن يوسف أن المدعي إذا كان محسراً سعت أم الولد
 ولو كان المملوك قبل الشراء المسلة كالأمر كما ذكرنا في شات
 النسب وضمان قيمة الأم فاما الولد فهو بمنزلة عبد بين شريكين
 اعتق أحدهما والولا بينهما ولا عقر عليه ولو حملت الجارية في ملكها
 فادعياه معاً فهي أيبهما والجارية أم ولد لهما وقال الشافعي يرجع
 ذلك إلى قول القاض ولا يضمن وأما من قيمة الأم شيئاً وكذلك
 إن كانت الأم بين ثلثة أو أكثر فالحكم في حقهم على ما بينا في الأسس فبقول

في قول لي خيفة وقال أبو يوسف لا يثبت لأكثر من اثنين وقال محمد يثبت
 من ثلثة ولا نسب من أكثر وأما كانت الأنصبا مختلفاً للمدعي
 والزوج والثلث فالحكم في حق الولد لاختلف وأما الاستيلاء فثبت
 في نصيب كل واحد نصيبه ولو كان أحد الشريكين حرًا والآخر عبدًا
 فادعياه بدعوة الحر أو لي ولو كان أحدهما مسلماً والآخر ذمياً فالولد
 للمسلم وروى الحسن بن علي خيفة وزفرانها سق ولو كانت
 بين حر ومكاتب فالحق أو لي ولو كانت بين عبد مسلم وحر كافر
 فالحر أو لي ولو كانت بين ذي ومرد فالمدعي أو لي فان سبوا أحد
 الشريكين بالدعوة في هذه الفصول فهو له كما يثبت أن كان وذكر
 في الأصل إذا كانت بين مكاتبين مكاتبه المكاتب وحده
 ضمن نصف قيمتها وقال أبو يوسف نصيب الشريك في الكفا كان
 يستقيها كل واحد منهما يوماً فان عجز كان له أن يبيعها وإن عتق
 ملك نصيب الشريك بالقيمة وروى عن محمد بن جليل اشتريا
 زوجة أحدهما فاحت بولد بعد شهر بالنسب من الزوج
 وإن لم يبعه وعليه نصف قيمة الأم ولا يضمن قيمة الولد ولو اشتري
 أضوان أمه حاملًا فاحت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة
 الولد ولا يعتق على غيره بالقرابة والله أعلم **باب دعوى**
الأب ولد جارية ابنه إذا ولدت أمة الممل فادعاه
 أبوه يثبت شبهة منه ادعى شبهة أم لا صدق الأب في ذلك
 أم لا وهذا إذا كانت في ملك الأب من وقت المملوك إلى
 حين الدعوى ونصيب الجارية أم ولد له ويضمن قيمتها للأب مؤسراً
 كان أو محسراً ولا عقر عليه وقال الشافعي والسلفي يجب العقر
 ولا يضمن قيمة الولد ولو وطئها فتكاح صحيح أو فاسد بالنسب
 ولم تنصر الجارية أم الولد ولا يملكها وعتق المملد على أخيه بالقرابة
 فان ملك الأب الجارية صارت أم ولد له ولو كانت الجارية
 أم ولد للأب أو خدبة فاحت بولد فتفاه الأب وإن ادعاه الأب
 لم ينسب النسب من الأب وقال محمد في كتاب الدعوى إذا كانت

الامة كمال لا يتقبل الى الاب بالقيمة فالدعوى باطلة ويضن الاب العقرو روي
عن علي بن يوسف في ولد المدبرة انه ثبت النسب من الاب وعلى الاب قيمة
وعليه العقر وهو مولي لا خيه ولا ثبت نسب ولدا ام الولد فان صدق
الابن الاب في ولد المدبرة وام الولد بعد ما نفاه ثبت النسب من الاب
وعنى في قوله لي حيفته ومحمد ويكون الولد لابن ٥ ولو ادعى ولد مكاتبته
ابنه لم يجز الدعوى ولو خرجت الجارية عن ملك الابن لم جازت بولد بعد
ذلك يوم فادعاء الاب فدعوى باطلة ولذلك اذا كان العلق
في ملك الاجنبي لم الاشتراها الابن لم تقم دعوة الاب وكذلك لو علفت
في ملك الابن وولدت في ملكه وخرجت عن ملكه فيما بينهما وكذلك لو كان
الاب كافرا مسلما او عبدا فاعتق ٥ ولو كان الاب معتوها فاقاق فالتقياس
ان لا تقم دعوة ويجوز في الاستحسان ولو ارتد الاب فادعى فدعوى موقوفة
عند لي حيفته وعندها يصح وقال محمد لو كان الجد نصرانيا
وابن الابن مثله والاب مسلم لم تقم دعوة الجد ٥ واذا انقطعت ولادة
الاب بالمعت او الرق او الكفر صحت دعوة الجد اب الاب بنزلة دعوة
الاب ٥ ولو كان الاب معتوها من حين الخلق الى حين الدعوى فدعوى
الجد مقبولة فان افاق المعتوه لم ادعى الجد فدعوى باطلة ٥ ولو كان الاب
مرتدا فدعوى الجد موقوفة في قول لي حيفته فان قبل الاب على الرحمة او
مات صحت الدعوى وان اسلم بطلت في قول لي حيفته وعندها دعوة
الجد باطلة ٥ واذا كانت الجارية بين الاب والابن فادعاء معا
فدعوة الاب اولى وقال سفيان فربها سواء ويضن كل واحد للاخر نصف
العقر وروي عن علي بن يوسف في جارية بين رجل وابنه وجده في مات بولد
وادعاء معا فالجد اولى وعليهما مهر تام لجراد اصدقهما الجد انهما وطبها
فان لم يصدقهما فلا شق عليهما ولا يل هذه الجارية للجد وان كذبهما الجد
في العلق وليس هناك لابن اذا ادعى انه وطني جارية ابوه فكذب ابوه انها لا تحرم
عليه والله اعلم **باب الجارية يكون بين جليلين فيفق**
احدهما انهما ام ولد لصاحب ٥ واذا كانت الجارية بين جليلين فاق
احدهما انهما ام ولد لصاحب فان ابا حيفته قال سطل من الشاهد في رقبتهما

موسى كان المشهود عليه او محسرا او خدام المنكر يوما ويرفع عنها يوما هو
قول لي يوسف الاخير وقال محمد شىء لحوال في نصف قيمتها المنكر وهي حرة
اذا ادت ولومات المشهود عليه سمعت لورثته في حصته الميتم
وثبت نصف الولد للميتم ويؤقف نصف الولد فان جازت بولد فقال احدها
هو ابن شريكى وانكر الشريك فالجواب في الام كما سبق واما الولد فيحقق
ويصح في نصف قيمته المشهود عليه ٥ ولو كان نجارا بين شريكين
ادعى احدهما ان شريكه دبرها وانكر الشريك فان ابا حيفته قال الشاهد
بالخيار ان شاء دبرته يوما والاخر يوما وان شئ استسعى في نصف
قيمتها فسعت ليد يوما وخدعت الاخر يوما واذا ادت في عتقت
سعت للاخر وان شئت تركها كذلك وخدعت كل واحد يوما وهذا
قول لي يوسف الاخير الا في تبعضا لتكبير وقال محمد شىء الساعة
ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالتدبير كان لكل واحد منهما ان
تستسعي في حصته وان سأت تركه على حاله في قول لي حيفته ولو شهد
كل واحد منهما على صاحبه بالاستيلاء فلا سبيل لواحد منهما على صاحبه
ولا على الامة موسري كانا او محسرين وعند لي يوسف ومحمد الجواب
في التدبير كالجواب في الاستيلاء ٥ وروي عن علي بن يوسف في عبد بين
رجلين قال احدهما للاخر هذا ابني وابنك او قال هو ابن وابني وصدق
الاخر فهو ابن المقر خاصة دون المصدق وكذلك قال محمد في الصبي
الذي لا يعقل ٥ قال محمد ولو قال هو اسك وسكت لم قال هو ابني معك
فان موقوف فان صدق صاحبه في كونه اسك نسب نسب منه وانك
ذلك فليس بابن واحد منهما في قياس قول لي حيفته وقال محمد اذا كذب
صاحبه فهو ابن المقر وعلى هذا الاختلاف كل من اقربا نسب لاشان لم ادعى
بعد ذلك لنفسه تقم الدعوة في قول لي حيفته سواء صدق ذلك
الغيبا وكذبه وقال محمد اذا كذب ذلك الغير صحت دعوة
قال محمد فان كان هذا الغلام يعقل فالمرجع الي تصديقه وكذلك اذا
ولد هذا الولد في ملكها فالجواب ما ذكرنا من الاختلاف والام ام الولد
لن نسب النسب منه ٥ ولو اشترى رجلا جارية في مات بولد في ملكها



لستة اشهر فصاعداً فادعى احدهما ان الولد ابنه وادعى الاخر ان الجارية
لستة وحرست الدعوتان معاً صحت دعوته مدعى الولد وبطلت
دعوة مدعى الام ويضن مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها
وكسب الجامع الكثير ان هذا قول الجميع وروي بن سماعه عن يونس
ان لا شئ على مدعى الولد من قيمة الام والعقر فان كذب الاخر نفسه
بسبب له الضمان فلا يوافق هذا القول اقسى ولو ادعى
ولد مكاتبته ثبتت شبهة صدقة الام ام لا ولا ضمان على المولي في قيمة
الولد وعليه العقر ان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر من يوم كانت
وان جاءت لاقل من ستة اشهر فلا عقر عليه ولو ادعى ولد جارية
مكاتبته وقد علمت في ملك المكاتب فهو موقوف على تصديق المكاتب
فان صدق ثبتت شبهة وعليه قيمته يوم ولد وروي عن يونس ان المولي
يصدق من غير تصديق قال محمد ولو اشتري المكاتب امة حاملاً او
عبداً صغيراً فادعاه المولي لم يحجز دعوته وان صدق المكاتب ثبتت
النسب ولم يعتق والله اعلم **باب ملأ ذي النعم**
الحرم واذا ملأ ذارحم من عتق عليه صغيراً كان المالك او كذا
عاملاً او مخوناً وقال الشافعي لا يعتق بالملك الامن له ولاد وصفته
ذي الحرم الحرم كل من حرم نكاحه على سبيل التابيد لاجل النسب فاما
الحرم بلارحم لا يوجب العتق نحو ان ملأ زوجه ابنة او ابنة فتكون الحرم
من قبل المصاهرة دون النسب وكذا الحرم بلا حرم كبنى الاعمام والاخوال
ويستوي في جهات الملك والوالامن عتق عليه واهل الاسلام واهل
الذمة في ذلك سواء ولو اعتق الحرني عبداً حريباً في دار الحرب لم يعتق
عند لي حيفته ومحمد وقال ابو يوسف يعتق وكذا المسلم اذا اعتق
عبداً حريباً في دار الحرب وكذا الحرني لو ملك ذارحم من
من في دار الحرب لم يعتق ولو ملك شقشقا من ذي رحم حرم منه عتق
قدم ملكه في قول لي حيفته وعندها يعتق الكل ولو اشتري العبد
المادون دارحم حرم من سيده وليس عليه دين في عتقه وان كان علي
العبد دين في عتقه في قول لي حيفته وعندها يعتق ولو اشتري

المكاتب ابن مولا لم يعتق في قولهم ولو اشتري المكاتبه انبها الذي ولدته
من سيدها عتق ولو ملأ الرجلان ابن احدهما بشري او حبه
او عقد من العتق عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه للشريكي في قول
لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد يضمن اذا كان مؤسراً وعليه هذا الاختلاف
اذا وهب نصف العبد لقتبه او باعه منه لم يكن على السري ضمان للبائع
في قول لي حيفته وعندها يضمن ويستوي في ذلك الحكم بين ان يكون
الشريكي الاجنبي علماً بان شريكه قريبه ام لا وروي عن يونس
ان الاجنبي اذا كان يعرف ذلك عتق ويسعى للاجنبي وهو قول لي حيفته
وان كان لا يعلم فهو بالخيار ان تقص البيع وان سأمضى عليه وذكر في الجامع
الصغير اذا اشتري نصف عبد ثم اشتري اب العبد المضاف الباقي
وهو موقوف على سري بالخيار سري له عبد من شريكين اعتقه احدهما وروي
عن يونس في عتق سري نفسه هو واجنبي مولاة والبيع باطل في حصة
الاجنبي وروي عنه اذا قال ان ملكك من هذا العبد سأمضى
فاشتراه الخالف وابوه صفقة واحدة عتق على الاب ولو قال ان اشتريت
بعضه فهو حر فادعى رجل اخر انه ابنه ثم اشترياه عتق عليهما ولو خلف
الرجل بعثت عبدان ملك منه سأم اشتراه هو واخر كان ليوالحن يقول
لا اعرف الرواية في هذه المسئلة وقال ابو بكر المدي هو على الاختلاف
ولو ورثا عبدان وهو قريبي احدهما لم يضمن لشريكه شأ في قولهم والله اعلم
باب الرجل يعيق كاهلوك يملك اضافة
العتق الي الملك صحيح وقال الشافعي لا يبيع ولو قال كل مملوك امك فلو
حر ولا نية له فهذا على ما يكون في ملكه يوم قال ذلك ولا يبيع ما
يستقبل ويعتق ما كان في ملكه من ذكر او انثى وعتق المدبر والمديرة
وام الولد وولدها ولا يعتق المكاتب الا انه يعينه وروي عن يونس
انه لا يذل منه من كان مكاتباً يوم حلف ولو كان مملوكاً يوم حلف لم صار
مكاتباً دخل وقال ابو يوسف لا يذل في ذلك مملوك بينه وبين اخر ويذل
في المجهون والمديون واما عبيد المادون اذا لم يكن عليه دين
فلا يخلون عند لي حيفته وروي يونس في قول محمد يعيق فان لم ينس وان كان

شاه

عليه دين في خط لا يعتق وان نوي ولا يدخل في ذلك رجل يملك ثوران
يكون مؤصلاً بالملوك كدي اذا قال ان اشترى بيت مملوكين فبما حران
فاشترى ام حاملاً لم يعتقه ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك فهو
حر لم يعتق حملها ولو قال عتقت الذكور دون الاناث لم يعتق
في القضاة ولو قال كل مملوك املكه اليوم دخل فيه ما كان في ملكه
وما استغيد في يومه وكذلك لو قال هذا للشرا وهذه السنة
ولو كل مملوك املكه الساعة فهذا على ما في ملكه ولا يعتق ما استغيد
في ساعة تلك ولو رعى الساعة الزمانية التي يذكرها المنهون
صُدق في ذلك ولم في المصنف عن هو في ملكه وقال محمد في الجمع
الكثير اذا قال كل مملوك املكه غداً فهو حر ولا نية له عتق ما اجمع
في ملكه في غداً ومن هو في ملكه للحال ومن يملكه غداً وقال ابو يوسف
يعتق ما استغيد في الغدا لا غير وعلى هذا الاختلاف اذا قال
املكه راس الشهر وراس الشهر الليلة التي يهل فيها الهلال ويومها
وروي عن ابو يوسف اذا قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر وعلى
ما يملكه يوم الجمعة ولو قال كل مملوك لي حر يوم الجمعة فهذا على ما كان
في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه اذا جاء غداً
فهذا على ما في ملكه في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الي ثلثين سنة فهذا
على ما استغيد في الثلثين من حين حلف ولم يدخل ما كان في ملكه
وعلى هذا اذا قال الي سنة او قال سنة او ابداً او الي ان اموت
فهذا باب واحد يدخل فيه ما استغيد دون ما كان في ملكه ولو قال
اردت نقول سنة ان يكون ما في ملكي للحال مسدداً اما سلب
دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاة ولو علق بشرط
فقال كل مملوك املكه ان دخلت الدار وقدم الشط فهذا الاول
سواء سلف ما كان في ملكه ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك
املكه يومئذ فهو حر فهذا على ما في ملكه عند وجود الشط ولو قال
كل مملوك اشترى به فهو حر ان كلمت فلاناً فهذا على ما شره قبل الكلام
ولو قدم الشط فقال ان كلمت فلاناً فكل مملوك اشترى به فهو حر فهذا على

ما يشترى بعد الكلام ولا يدخل فيه ما قبله ولو قال كل مملوك اشترى
اذا دخلت الدار فهو حر فهو على ما يشترى بعد الدخول ولو قال
ان دخلت الدار فكل مملوك يومئذ فهو حر عتق ما كان في ملكه حين
دخل سلف دخلها لئلا او نفاراً وروي عن محمد اذا قال كل جارية
اشترى بها الي سنة فهي حرة عتق ما اشترى حين ما اشترى الي سنة
ولو قال كل جارية اشترى بها فهي حرة الي سنة فاشترى جارية لم يعتق
حتى يتم السنة واذا قال لعبد او المكاتبة كل عبد اشترى به
او املكه فما استغيد فهو حر عتق ومملوك مملوكاً لم يعتق في قول
ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يعتق ولو قال الحر
لامه حرة اذا ملكتك فانت حرة فانتدت وسببت مملوكها
لم يعتق في قول ابو حنيفة وعندهما يعتق ولو قال المعبدة على عتق
نسي او اطعام مساكين لزمه ذلك وكان عليه اد اعق واسه اعلم

باب الرجل يعتق اولاده الامته اذا قال لامته

كل تلدينه فهو حر فهذا صحيح وعتق ما ولدته في ملكه ولو قال كل ولد
تلدينه في ملكي فهو حر فهو صحيح سواء كانت الجارية في ملكه ام لا ولو قال
ما في بطنك حر عتق ما في بطنها فانجابت بوليد لاقل من ستة اشهر
ثبت العتق ولو قال لعبد يملكه او لا يملكه كل ولد يولد كذا
فهو حر فان ولد له من امه يملكها الخالف يوم حلف عتق ان ولدت
في ملكه وان لم يكن الامه في ملكه يوم حلف بطلت اليمين ولو قال
لامته اذا ولدت ولداً فهو حر فولدت ولداً ميتاً فولدت
ولداً حياً عتق الي في قول ابو حنيفة وعندهما لا يعتق وقال محمد
في الاصل اذا قال اول عبد يدخل علي فهو حر فادخل عليه عبد
ميت لم يعتق الي ولم يذكر خلافاً والصحيح انه بالاتفاق ولو قال
لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة فولدت غلاماً
وجارية وتصادقوا انهم لا يديرون ايهم اول قال الغلام عبد ويعتق
من الجارية والامه كل واحدة نصفها ولو قال ان كان اول ولد تلدينه
غلاماً فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدت غلاماً وجارية

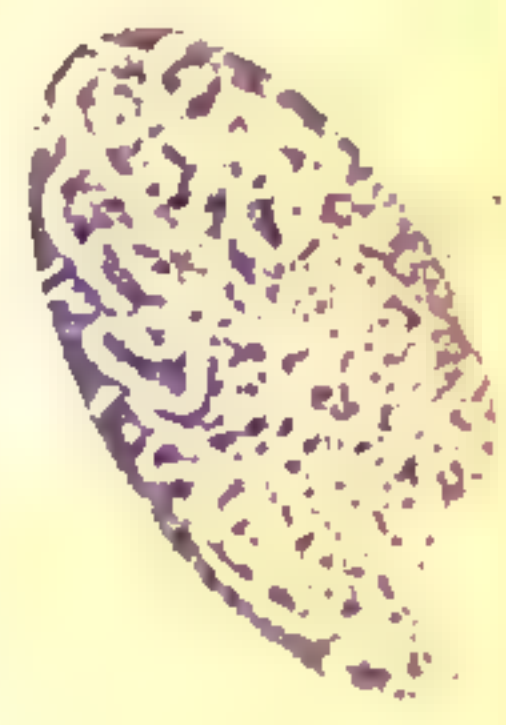
لا يدرون انهما اول فاليت قال انت حرة على كل حال والعبد عبد علي
كل حال ولعتق نصف الام والله اعلم **باب** **المعتق على**
مال ٥ اذا قال لعبد ان اديت الى الف فانك حرة او متى اديت
او اذا اديت فهذا ليس بكاتب وله ان يبيعه ولو ادي المال قبل ان
يبيعه اجبر المولى على قبوله ويعتق وقال سنف لا يجزى على القبول
وتفسير الاجبار ان العبد اذا احضر المال حيث تمكن المولى من قبضه
وخلى بينه وبين المولى انزل المولى قابضاً وكذا الاجبار في قبض
شايير الحقوق وذكر في الاصل اذا قال ان اديت الى فهذا على المجلس
ولو مات المولى قبل ان يودي بطلت اليمين ولو ادي العبد
من مال اكتبه قبل هذا القول عتق ورجع عليه المولى بمثله ولو اكتبه
بعد هذا القول لم يرجع المولى عليه وما زاد علي ذلك فهو للمولى
ولو جأ ببعض الالف اجبر على القبول ٥ ولو كانت هذه امه فولدت
ثم ادت لم تعتق ولدها ولو حط المولى ساء لم يعتق باء الباقي
ولو باعه ثم اشتراه فاذا اها اليه عتق وكجبر على القبول في قول ابو يوسف
وقال محمد في الزيادة لا يجزى على القبول وان قبل عتق وكذلك
لو رد عليه خياراً وعيبه ٥ ولو قال لعبد في مرضه اذا اديت لافاً
فانت حرة وقيمتها الف فاذا اها من مال اكتب بعد هذا القول عتق
من جميع المال استحساناً وقاله فريق من الثلث وهو القياس ولو قال
انت حرة على الف تودها الي يوماً كل شهر كذا فهي كناية والله اعلم
باب **المعتق الذي يتعقب قبول قبل الحيا**
اذا قال لعبد انت حرة على الف درهم او الف او على ان لي عليك
الف او على الف تودها او على ان يطيني الف او على ان كسبي بالف
فقبل العبد فهو حرة ساعة ما قبل وما شرط دين عليه وكذلك
لو اعتقه على طعام موصوف او شئ من المكين والموزون معلوم الجنس
والوصف والقدس ولو كان العوض شيئاً بعينه صحت التسمية فان ابي
الملك ان كان لم يفسخ العقد وعليه قيمته ٥ ولو كانت امه فولدت
ولدت بعد القبول ثم ماتت الام لم يكن على الولدان بيع مما كان على الام

١١٤
قال والمستسعى على حربي كل من يسعي لتخليص رقبته فهو في حكم المكاتب
عند الحى حينة ومن سعى في بدل رقبته الذي لزمه بالعتق او في
قيمة رقبته لاجل بدل شرط عليه او لدين بدت في رقبته فهو
بنزلة الحرة في احكامه نحو العبد المهرور يعتقه الراهن وهو مقس
والعبد الماذون اذا اعتق وعليه دين والامة يعتقها سيدها
على ان يتزوجها ثم ابت فانها تسعي في قيمتها وهي بنزلة الحرة ٥
ولد للـ اذا قال لعبد انت حرة على قيمة رقبتي فقبضه فهو بنزلة
الحرة ولو ابر المولى المكاتب من مال الكتابة فلم يقبل فهو حرة وعليه
ان يودي الكتابة واذا ذكر الحسن ولم يذكر الصفة فعليه الوسط
من ذلك وان لم يسم جنسه فقال انت حرة على ثوب فقبل عتق وعليه
قيمة نفسه ولو استحق العوض ولم يكن معيناً في العقد فعلى العبد مثله
وان كان عيناً في العقد وهو عرض او حيوان رجع على العبد بقيمة نفسه
في قول ابو حنيفة ولى يوسف وقال محمد يرجع بقيمة المستحق ٥ ولو باع
العبد من نفسه على عرض كان له ان يبيع العوض قبل القبض ولو اختلف
المولى والعبد فيما وقع به العتق فالقول قول العبد والبيينة بينة
المولى ٥ وان كان العتق معلقاً بالاداء اختلفا فيه واقاما البيينة
فالبيينة بينة العبد ٥ وقاله ابو حنيفة اذا اعتق نصف
عبده على عوض فقبل عتق نصفه بالعوض ويبقى في نصف قيمته
وهو بنزلة المكاتب وقال ابو يوسف ومحمد يقيق كله ولا سعاية
عليه ٥ ولو قال لعبد انت حرة على الف انت حرة على مائة دينار
فقال العبد قد قبلت عتق وكان عليه المالاى وكذلك في الطلاق
هكذا ودر محمد في الزيادة وقال ابو يوسف القبول على الكلام
الاخير والله اعلم **باب** **الخيار في العتق** ٥
اذا اعتق وسطاً الخيار فالوسط باطل وكذا الطلاق فان كان بعض
فان شرط الخيار للنزوح او للمولى لم يصح وان شرط الخيار للعبد او للمالك جاز
فان اردت المالة او العبد بطل العقد والصلح من دم العبد على مال
بنزلة حلال من الجاهل ٥ ولو فسخ القاتل لزمته الدية استحساناً

والقياس ان سطل المعقود والله اعلم **باب الاستثناء**
 في الحق اذا قال لعبيده انتم احرار الاسام صح الاستثناء وان
 بعض استثنى الحق صح عدلى حيفته وعندها لا يصح وقال محمد اذا قال
 غلاماي حران سالم وبيع الابريعا صح الاستثناء ولو قال سالم
 حر وبيع الابريعا بطل الاستثناء ولو قال سالم حر وبيع حر الابريح
 بطل الاستثناء ولو قال انت حر وحران شاك الله بطل الاستثناء في قول
 لبي حيفته وعندها لا يطل وروي عن محمد بن رجل له خمسة من الرقيق فقال
 عشرة من ماليكي الا واحدا احرار عتق خمسة وقال ماليكي العشرة احرار
 الا واحدا عتق اربعة منهم والله اعلم **كتاب الايمان**
 الايمان ثلثه يمين تكفر ويدين لا تفكر ويدين يبرح وان لا يؤخذ الله
 بها صاحبها اما اليمين التي تكفر فهي اليمين على امر في المستقبل اما المنع
 النفس عن الاحاد او الحث عليه وهي اليمين المعقودة التي نص الله
 تعالى في سورة المائدة وهذه اليمين على ثلثة اضراب منها ما يجب
 الوفاء بها كاليمين على الاحاد الطاعات وترك المعاصي ومنها ما
 يجب الحث فيها كاليمين على فعل المعاصي وترك الطاعات ومنها
 ما يختص بين اليمين والحنث كاليمين على الافعال المباحة واما اليمين
 التي لا تكفر فهي اليمين على امر في المعاصي يتعد الكذب فيه فهي الغفوس
 ولا كفارة فيها وقال الشافعي يجب الكفارة واما اليمين الثالثة
 فهي الغفوس ان كلف على شئ في الماضي على ظن انه لذلك وهو
 خلافه وقال الشافعي اللغو هي اليمين التي يقصدها سؤا كان في الماضي
 او في المستقبل وهذه الاقسام تنافي في اليمين بالله اما الحلف
 بالطلاق والعتاق فما يكون على امر في المستقبل فهو تعليق وما
 يكون على امر في الماضي والامر بخلافه فهو تنخيير سؤا كان يعلم خلاف
 ذلك او لا يعلم ولذلك **الحلف بالنذر والله اعلم باب اللفظ**
 الذي يجب الحنث وخيه الكفارة قد مر في باب الظهار
 الحلف باسم الله وصفاته وبيان حروف القسم ولو قال الله او لعن الله
 او ايم الله او ايمين الله فهو يمين ولو قال وامانة الله ودمي الاصل

انه يكون يميناً وروي عن علي بن يوسف انه لا يكون يميناً وكذا صلى المطاوي
 عن اصحابنا ولو قال ووجه الله فهو يمين وروي الحسن عن علي حيفته انها
 ليست بيمين اذا قصد بذلك الجاهد وروي عن محمد انه اذا قال لا اله الا الله
 ففعل كذبي او سخر الله فليس بيمين الا ان ينوي بكلامه اذا
 قال بسم الله ولو قال وبسم الله فهو يمين وكذلك اذا قال ومكوثي
 الله وجبروته وروي الحسن عن علي حيفته اذا قال لله على ان لا اكلم فلانا
 انها ليست بيمين الا ان ينوي والله اعلم **باب القسم**
والشهادة والحلف اذا قال احلف او اهلط بالله او اقسم او
 اقسم بالله او اشهد او اشهد بالله او اعمم او اعمم بالله او قال على يمين او
 يمين لله او قال على دمه الله او عيثة او عهد فهو يمين ولو قال هو
 يهودي او نصراني ان فعل كذاي او ما اشبه ذلك فهو يمين وقال الشافعي
 لا يكون يميناً ولو قال هو يهودي او نصراني ان كان فعل كذاي لمشي قد فعله
 فهذا الغفوس ولا تكفر ولا يصير بكافراً او قال **الحلف**
 يصير كافراً وروي عن محمد اذا قال اليت لا افعل كذاي فهو يمين ولو قال
 عصت الله ان فعلت او عصمت في كل ما افترض على فليس بيمين والله اعلم
باب الحلف لغير الله الحلف بغير الله تعالى معصية
 قال ابو حنيفة لا يحلف الا بالله مجرداً بالتحديد والاخلاص ولو قال ودين
 الله او طاعته او شرايعه او حدوده او عبادته او قال بانبيائه و
 ملائكته او قال وعرض الله او وبيت الله او بالكعبة او بالصلوة او بالصيام
 او بالقرآن والمصحف او سورة من القرآن فليس بشئ من ذلك بيمين
 وذكر في الاصل فمن حلف بركة الله او غصبه لا يكون يميناً ولو قال بحق
 الله لم يكن يميناً في قول لبي حيفته ومحمد واحدي الرواديين عن علي بن يوسف
 وروي عنه انه يكون يميناً ولو دعا على نفسه بالخضب واللعنة لم يكن
 يميناً ولو قال وسلطن الله فان اراد به القدرة كان يميناً وان اراد المقدرة
 لم يكن يميناً والله اعلم **باب تكرار اسم الله ما يمكن**
يميناً او يمينين قال محمد اذا دخل بين اسمين حرف عطف كانا يمينين
 وان كان بغير حرف العطف كان على سبيل المصفة والتاكيد وروي الحسن

الاول فان عفي ان عتق عبده معلق بدخول الدار لم يدين في القضاء وذكر
 في الجامع الكبير رجل لأمارة ان قتال لاهديهما انت طالق ان دخلت فدخلت
 الاولى الدار طلقنا ثلثا ولوقال انت طالق وطالق وطالق لابل هذه وقع
 على الاخير لابل هذه فان دخلت الاولى طلقت وسعت طلاق الثانية بالقول
 ولوقال ان تزوجت فلانة فهو طالق لابل عدي مرعدة الساعة وروي
 عن ييوسف فيمن قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق
 لابل هذه انت طالق ان كملت وقع على الاخير واحدة وعلى الاولى ثلثه
 ولوقال لامرأة هذه الدار ان كملت فلانا لابل هذه كان هذا على الكلام
 لا على الطلاق ولوقال ان كملت فلانا فانت طالق لابل هذه طالق
 فهذا على الطلاق ولوقال عمر طالق ثلثا ان دخلت الدار وزينب
 طالق واحدة ان كملت فلانا ان شاء الله انصرف الاستثنا الى الاخير
 في قول ييوسف وقالا محمد لا يستثنى على اليمين ولو لم
 يعطف احدي المجلسين على الاخرى بحرف العطف فان الاستثنا يقتض
 بالجملة الاخير وروي عن ييوسف فيمن قال عمر طالق ادخلت
 الدار وزينب طالق فم يمين واحدة يتعلق طلاقها بالدخول وكذلك
 لو قال عمر طالق ان شئت وزينب طالق ان شئت الله ولوقال
 كل امرأة تزوجها فهي طالق ان دخلت الدار فدخل الدار ثم تزوج
 لم يقع فان دخل الدار ثانيا وقع ولوقال كل امرأة تزوجها الي ستة
 فهي طالق ان كملت فلانا فهذه على ما تزوجها في المدة سواء كان
 قبل الكلام او بعده ولو بدرا بالكلام فهذا على ما بعد الكلام والثبوت
 وغير المتقويت سواء علم بالبار **لو اذا جعل**
 شرط اذا قال لامرأة انت طالق لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل
 ولوقال انت طالق لو خسر خلتك سوف ارجعك وقع الطلاق الساعة
 وهذا ليس بيمين وانما هي عده وروي عن ييوسف اذا قال انت
 طالق لو دخلت الدار كطقتك فهذا رجل حلف على طلاق امرأة ليطلقها
 ان دخلت الدار فهو بنزلة قوله عدي مر لو دخلت لاضر بك فهذا
 حلف يهتف عبده ليصير بها ان دخلت الدار فادخلت الدار في مسألة



الطلاق لانه ان يطلقها فان ماتت هي او مات هو فقد قامت المشط
 في اخر جزء من اجز الحية فيقع الطلاق والله اعلم بالبار **لو اذا جعل**
 لو اذا جعل شرطه اذا قال لامرأة انت طالق لولا دخول الدار
 فهذا استثناء لا يقع الطلاق عليها وكذلك لو قال لولا مهر ك
 على **فصل** روي عن ييوسف فيمن قال ان تزوجت فلانة
 او تزوجت فلانة فهي طالق فاليمين العقدت بالقول الثاني والقول
 الاول لغو ولوقال انت طالق ان تزوجت ان تزوجتك لغا
 الكلام الثاني ولوقال اذا تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فاليمن
 هي اليمين والا قول لغو وقال محمد في رجل قال في دار واحدة ان دخلت
 هذه الدار فعدي مر ان دخلت هذه الدار فاليمن ان لا يثبت
 حتى يدخل دخلين ولكن استثنى ويخش بدخلة واحدة وروي
 عن ييوسف انه اذا قال ان تزوجت وان تزوجت فانت طالق
 لم يقع الطلاق حتى يزوجها امرين ولوقال انت طالق ان تزوجت
 فان تزوجت فهذا على تزويج واحد ولوقال ان تزوجت فانت طالق
 وان تزوجتك طلعت لكل واحد من الزوجين **فصل** فيما حر
 فخرج المشط وروي عن ييوسف فيمن قال انت طالق ادخلت الدار
 فهذا امرانه دخل الدار واكد باليمين فان لم يكن دخل طلقت
 ولوقال انت طالق لا دخلت الدار فهو كقوله انت طالق ان
 دخلت ولوقال انت طالق دخلت الدار طلقت الساعة ولو
 قال انت طالق وان دخلت الدار فهي طالق ولوقال انت طالق
 الساعة وان دخلت الدار كانت طالق الساعة واحدة واذا دخلت
 الدار طلقت اضري ولوقال انت طالق لدخولك الدار طلقت
 الساعة وكذلك لو قال كيفتك ولوقال كيفتك او في كيفتك
 لم تطلق حتى تحيض ولوقال ان دخلت الدار انت طالق فانها
 تطلق الحال وان عفي التعليق ذين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين
 في القضاء وروي عن ييوسف انها لا تطلق حتى يدخل الدار وروي
 عن ييوسف فيمن قال ان دخلت هذه الدار خرجت منها

من المشط

فانت طالق فاصطلها انسان وهي كارهة وادخلها ثم خربت ثم دخلت
ولم تخ 2 وقع الطلاق وكذلك القيام والقعود والصوم والافطار
وكذلك لو قال لامرأة ان تزوجك وطلقتك فعبدي حرفطقتها
واحدة باينة ثم تزوجها عتيق عبده ولو قال اذ خضت وطهرت
فانت طالق فطهرت من الحيض ثم خاضت لم يقع الطلاق
حتى تظهر ولد للـ الحبل والولادة والذرع والحصاد
وكل شئ في العادة ان سعت اخذ الامر بين الاخرين فيه
الترتيب والله اعلم باب **الابا اذا جعله**
مشتطاه اذا قال انت طالق ان خربت الاباذني او برضاي
او جعلني فهذا على كل مرة فان عني به مرة واحدة دين في القضاء
في قول لي حنيفة ومحمد واحدي الروايتين عن لي يوسف وروي
عنه انه لا يدين في القضاء ولو قال الا ان اذن او حق اذن
فاذن مرة سقطت اليمين ولو قال الاباذني فلان فانت الخلف
عليه بطلت اليمين في قول لي يوسف ومحمد وقال ابو يوسف هي
على حالها ولو اذن لها من صحت لا تسمع لم يكن اذنا وان خربت
حنث في قول لي حنيفة ومحمد ولم يحنث في قول لي يوسف وحكي بن
شجاع انه لا خلاف في هذه المسئلة وانما الخلاف في الامر الا بالاسلمن
حكي الخلاف في الاذن ولو اذن لها وهي نائمة فهو اذن ولو ان
رجلا قال لعبده ان خربت الاباذني فانت طالق حر ثم قال اطع فلانا
في جميع ما يامرك فامره بالخروج فخرج فللوي حانث ولد للـ لو قال
المولي لفلان ايذا لم في الخروج فاذن له فخر 2 حنث وكذلك لو قال
دلل الرجل ان معلاك قد اذن لك ولو قال المولي قد اذنت
له في الخروج فبلغ ذلك المصل لم يحنث ولو قال المولي ما امرك
فلان به فقد امرتك فاللوي حانث ولو قال ان فعلت كذا
فقد اذنت لك لم يكن اذنا وروي عن لي يوسف اذا قال ان خربت
الابا مكي فالامر ان يسمع بنفسه او برسوله وان اشهد فمأ على ذلك
لم يكن له وهذا خلاف الاذن على اصله ولو قال اذنت لك

الدهل او ابدا او كلما شئت فهو اذن لها في كل مرة وكذلك لو قال اذنت
عشرة ايام كان لها ان تخرج في العشرة ما شئت ولو عصمت ونهيات
للخروج فقال الزوج دعوها تخرج ولا نية له لم يكن اذنا وان نوي الاذن
ثبت بطريق الدلالة ولو قال لها في غيبه اخرى ولا نية له كان علي
الاذن الا اذا نوي اخرى حتى تطلق ولو قال عبده حر ان دخل هذه
الدار الا ان ينس فدخلها ناسيا ثم دخلها ذكرا لم يحنث ولو قال
ان دخل الا ناسيا فدخلها ناسيا ثم دخلها ذكرا حنثه وروي
عن محمد اذا قال الا ان يامر فلان فهذا على ميت واحدة ولو قال الا ان
يامرني به فلان فلا بد من الامر في كل مرة وروي عن محمد اذا حلف لا يخرج
الا بعلمه فاذن لها فخرت بعد ذلك وهو لا يعد له قال هو جاز 5
ولو حلف على امرئة ان لا تخرج الا باذنه او حلف المولي على عبده او
سلطان حلف رجلا ان لا تخرج من الكوفة الا باذنه ثم بانته الملة وخر 2
العبد من ملك المولي وعزل السلطان فقد سقطت اليمين ولا تقود
وان عادت الغلاية للزوج والمولي والسلطان ولد للـ صاحب الدين
اذا حلف المطلوب لا تخرج من البلدة الا باذنه فاليمين مسقيدة حال قيام
الدين فان سقط الدين ثم عاد لم يعد اليمين وعلى هذا العامل اذا حلف
رجلا ليرفعن السكك داعر بعلمه في حله فلم يعلم صق عزل سقطت اليمين
ولم تعد ابدا ولو ان الحالف علم ببعض ذلك فاخر رفعه صق عزل حنث
في يمينه ولم ينفعه رفعه ذلك الا ان يعنى ان يرفعهم اليه على كل حال
ولو حلف لا تخرج امرئة من هذه الدار ولا عبده فبانته الملة وخر 2 العبد
عن ملكه ثم خربا حنث في يمينه ولا يدين في القضاء اذا نوي التقيد بحال
قيام المروجة والملك ولو اراد حث الملة او عبده ان تخر 2 فقال انت
طالق ان خربت فكفت عز ذلك سقطت اليمين وكذلك
لو نض ليضرب عبده فحلف رجل ان ضربته فهذا على تلك الضربة
وتسمى هذا بين الفوره **فصل** في عني يوسف فيمن
قال لامرأة ان دخلت هذه الدار ولم تعطني ثوب كذا فانت طالق
فدخلت الدار قبل الاعطاء طلقت ولو قال ان تعطني ودخلت لم يقع

حق بجمع الامران فان دخلت الدار ولم تقطع الثوب حتى مات احداهما
او هلك الثوب فقد اجتمع الامران فيحتمل ولو قال والله لا تدخلين
ولا تقطين فايهما فعلت وروي عن علي بن يوسف فيمن قال والله لا اشترى
بهذا الدرهم غير اللحم فاشترى بنصفه لحم بنصفه خبز لم يحنث
في القياس وفي الاستحسان يحنث ولو قال والله لا اشترى به
الا ثلثة ارطال لم يحنث في بعضه لحم اقل من ثلثة ارطال وبعضه غير
لحم يحنث ولو قال لا اشترى الا لحما لم يحنث وهذا هو وجه القياس ولا
فرق بين كلمة الا وغيره ولو قال لرجلين والله لا تبيتان الا في
بيت فبات احدهما في بيت والاخر في بيت يحنث ولو قال الا
في هذا البيت لم يحنث وقال محمد بن جابر قال ان كنت ضربت هذين
السوطيين الا في دار فلان وقد ضرب واحد في داره وواحد في غيرها
لم يحنث ولو قال ان لم يكن ضربت هذين السوطيين في داره والمسئلة يحنث
فصل في النحر روي عن علي بن يوسف اذا قال استطلق او
والله لا ضرب هذا الخادم اليوم فضربه في يومه فقد بتر في يمينه ولم يقع الطلاق
وان مضى اليوم قبل الضرب يحنث ويكره ان يقع الطلاق او يمين نفسه
اليمين ولو قال في ذلك اليوم اخترت ان اوقع الطلاق لزيد وطلعت
اليمين ولو اختار التزام اليمين وابطل الطلاق فان الطلاق لا تبطل
ولعمرات الخادم قبل الضرب فهو خير بين الكفارة والطلاق ولو كان الرجل
هو المبيت فقد وقع الحنث او الطلاق وقدمات قبل ان يمين فلا يقع الطلاق
ولها الميراث وهذا التحريم من حيث المتدين ولا يجبره القاضي على تركه
ولذلك لو قال انت طالق او علي حجة لم يجزه الحكم
ولو قال انت طالق ثلثا او فلانة على حرام يعين اليمين لم يجزه القاضي
حق تنقي اربعة اشهر فاذا مضت قبل ان يقرب احده القاضي علي
ان يقع طلاق الابلا او الذي تكلم به قال في الجامع اذا قال والله
لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار فايها دخل يحنث ولو قال
لا ادخل هذه الدار ابدا او لا ادخل هذه الدار الا في اليوم فان دخل
الاولي يحنث وان لم يدخلها ولم يدخل الا في اليوم يحنث

وان دخل الاخير في اليوم بربه وعزلي محمد بن فيمن قال عبده ان لم يدخل هذه
الدار اليوم فان لم يدخل اليوم دخل هذه قال هذا ليس باستثنا واليمين
عليها لها **فصل في النحر يكون على الفور او على التراخي**
عن محمد بن فيمن قال لغيره ان ضربي ولم اضربك فهذا على الفور قال ولم يكن
على وجهين على قبل وجعد والمعتبر معاني كلام الناس والظاهر انه على
الماضي كانه يقول ان ضربي بغير فحازة وحمل المستقبل وهو ان يكون ضرب
الحالف فحازة فاذا انواه صح ولو قال ان كلمتني ولم احبك فهو على المستقبل
او على الفور ولو قال كل جارية اشترتها فلا اطأها فهي حرة فهذا على
الوطئ ساعة يشترى ولو قال فان لم اطأها فهذا على ما بينه وبين
الموت ومق وطئها بربه وعزلي يوسف فيمن قال لغلामه ان لم تأتني
حق اضربك فاه فلم يضربه قال مقضيه بربه وعزلي فيمن قال ان لم ست
اليوم عبدا فاعتقه فعلى كذاي فاشترى عبدا او وهبه لم اشترى اخر
فاعتقه قال اليمين على العبد الاول وحنث وروي انه قال عنه اذا قل
ان مت ولم اضربك فكل مملوك لي حرة فمات ولم يضربه لم يعتق ولو قال ان لم اضربك
ومات اعتق في اخر جرم ومن اجرا حرة وان قال ان لم اضربك حق اموت
لم يعتق ولو قال ان لم اضربك فيما بين وبين ان اموت فلم يضربه حق مات
لم يعتق وقال في الزيادات اذا قال ان لم اخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك
بكذي فاضربه ولم يضربه المولى عليه حق مات لم يحنث وكذا اذا قال
ان لم اتك حق حودي لم يحنث ولو قال لغيره ان لم اتك حق تقصيف مالي
ففارق قبل ان يقصيف فهو حانت ولو قال عبده حر ان لم اضربك حق دخل
الليل او حتى يسف لك فلان فان اقلع عزك لل قبل الثاني يحنث
ولو قال ان دخلت دارك فلم اجلس فهذا على التعقيب وقوله فلم تاتي فيه
امور مشبهة قد يكون على الابد وعلى الفور وقد يكون قبل وجعد
المعتبر معاني كلام الناس او يوجد منطق يستدل عليه ولو قال ان
دخلت هذه الدار وهذه الدار وكذا فاي الدارين دخل يحنث وكذلك
لو اخرجنا او وسط ولو قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت
هذه فاي يمين على ان يدخل احدي الاوليين والثالثة والله اعلم **باب في**

اذا جعلت ظروفا اذا قال انت طالق والدار او في مكة طلقت
وان لم تكن في الدار والى مكة ولو قال انت طالق في امس او في العام الماضي
وقع الحال ولغت الاضافة وكذا اذا قال انت طالق في هذا الوقت او في
هذه الساعة ولو اضافة الى وقت في المستقبل نحو قوله في غد او في الشهر الاتي
لم يقع حتى ياتي الوقت ولو قال انت طالق في دخولك الدار او في خروجك
فهذا شرط ولو قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالقا
ولو قال انت طالق في صومك فهو طالق اذا طلع الغي اذا نوت الصوم
ولو قال في صلواتك لم تطلق حتى تترك وتسلم ولو قال في حيضك او في
ظهورك فان كان موجودا وقع والاتق ف على وجوده ذكر الجملع اذا
قال انت طالق في ثلثة ايام طلقت حين تكلم ولو قال في ثلثة ايام
لم تحسب بهذا اليوم الذي تكلم فيه فاذا طلع الغي من اليوم الرابع طلقت
ولو قال في مضي ثلثة ايام لم تطلق حتى يكون مثل تلك الساعة من اليوم
الرابع ولو كان حلف ليلافه على ان يمضي ثلثة ايام وليلاها الى الساعة
التي حلف ذكر في الجملع اذا قال ان شئت في المسجد والمعتبر كون
الشام دون المشتعوم واما في القتل والضرب وما اشبه ذلك نراي
حال الخلل وروي عن علي بن يوسف اذا حلف لا يدل على صيد في الحرم فالمعتبر
كون الصيد في الحرم والله اعلم **باب الشطط كحل على مضاه**
دون لفظه قال محمد اذا حلف ليفرن امرأة حق فعلها او يرفع
ميتة فهذا على اشد الضم وقال الشافعي الايمان محرمة على الحقايق
ولو حلف ليفرنها حتى يموت عليها او يتول فهذا على الحقيقة ولو قال
ايضربني كل حق وباطل فهذا على المشكايه حتى وباطل ولا يعتبر الصوت
على الغورا الا اذا نفي ولو شكافض به ثم شكاف في ذلك الشئ مرة اخرى
فليس عليه ان يضربه للشكايه الثانية ولو حلف ليقبض الف مرة وقال
عيني ان ابي على نفسه بالقتل ذتين في القضا وعلي بن يوسف فيمن قال
قاله ان اضربك حتى اربك لاجيا للميتة فهذا على الضرب الجميع
ولو حلف انه سمع فلانا تطلق امرأة الف مرة وقد سمعه طلقها ثلثا ذتين
فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك ان حلف انه لقي فلانا الف مرة واراد به

كثرة

كثرة اللقادون العدد ذتين والله اعلم **باب الرجل حلف فينوي**
التخصيص اذا قال ان اكلف ونوي طعاما بعينه يذتين في القضا ولا فيها
بينه وبين الله تعالى ولو قال ان اكلف معا ونوي شادون شق دين
فيما بينه وبين الله تعالى وعلي بن يوسف فيمن قال لم اجل قائم والله لا اكلف هذا
الرجل ينوي مادام قائما كانت نيته باطلة ولو قال لا اكلف هذا القيام يعني به
مادام قائما ذتين فيما بينه وبين الله تعالى وعلي بن يوسف حلف ان لا تزوج
امراة ونوي كوفيه لم يقع نيته ولو نوي حبشه صحت نيته فمخرج تخصيص الجنس
ولم يجوز تخصيص الوصف واجرى الحسيه جري الجنس ولو قال لا اتزوج
امراة على وجه الارض ينوي امراة بعينها ذتين فيما بينه وبين الله تعالى
ولو قال لا اشري جارية وعني مولدة فنيته باطلة ولو حلف ان لا يتزوج
النساء فهذا على الواحدة وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فهو على
الاقل وان نوي الكل صحت نيته والله اعلم **باب الشطط كحل**
الحالي والا مستقبل اذا قال ان حلفت وهي حايض او مرضت وهي
مرضية فهذا على المستقبل وان نوي ما حدث من الحيض والمريض فهو
على ما نوي ولو قال ان حلفت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حايض
فاذا دام حتى انشق الغر طلقت بعد ان يكون تلك الساعة تمام الملت او زائدا
عليها وان كان لا يعلم كحضا فهذا على المستقبل وكذلك اذا قال ان حلفت
او صدعت ولو قال للصبي ان صحت طلقت حتى سكبت وكذا اذا قال
ان ابصرت او سمعت وهي بصيرة وسمعت قال واما القيام والتعود و
الركوب والسكنى فهو على ان يكث ساعة بعد بين واما الدخول والخروج
والجل فهذا على ما تحقق في المستقبل ولو قال انت طالق ما قمضي او ما لم
كلمني وهي حايض او جلي فهي طالق حتى سكبت الا ان يكون ذلك حين سكوة
بان لم يكن موجودا ثم وجد مع سكوة فلان نوي ما هي فيه من الحيض والجل دين في
الحيض فيما بينه وبين الله تعالى ولم يذتين في الجبل والله اعلم **باب**
الحلف على التزوج علي بن يوسف فيمن قال ان تزوجت امراة بعد
امراة فهي طالق وتزوج امراة ثم امراة طلقت واحدة من الاخرين والخيار
اليه ولو تزوج امراة في عقد ثم امراة طلقت الاخير ولو قال ان تزوجت

امرين في عقدتهما طالق فتزوج لما طلقت ثنتان منهن والبيان اليسوي
 حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج حبيبة حنث ولو حلف لا يتزوج استه المصفر
 فامر رجلاً فزوجها او زوجها الفضولي فاجاز فهو حانث في قول الحنفية
 وروى عن محمد انه لا حنث وكذلك الحلف على الامه ولو حلف لا يتزوج
 انثاه كبراً فامر رجلاً فزوجها فاجاز لا ينكح وروى عن محمد فيمن
 تزوج امرأة بغير اذنها حلف لا يتزوجها فبناها فزويت لم تحنث وروى
 عن محمد فيمن حلف لا يتزوج فلان بالكونه فزوجها ابها بالكوفة ثم اجازت
 ببغداد تحنث في يمينه وروى عن محمد فيمن حلف لا يتزوج فصار معتقاً فزوجها
 ابوه انه تحنث ولداً الملة اذا حلفت ان لا يتزوج نفسها وزوجها وبل
 بامها او بغير امها فاجازت او كانت بكرًا فزوجها الحلي فسكت في
 حانثه وهذه الرواية في الفتاة المتقدمة وكذلك لو حلف لا ياذن
 لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت فهو حانث وروى عن علي بن يوسف
 انه لا حنث ولو حلف لا يسلم لفلان شقة فبلغه الشرا فسكت لم تحنث
 ولو حلف لا يؤخر عن فلان حقه شهراً فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر تحنث
 وهذا قول الحنفية واسماعيل

الحلف على اليمين

بعد اليمين - عوفي يوسف اذا عطف على يمينه بعد سكوت ما يوسع
 على نفسه لم يسمع كالاستئذان وان كان فيه استدراك على نفسه صح وبيانه اذا
 قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق فسكت سكنته ثم قال وهذه لامرأة
 اخرى دخلت الثانية في اليمين وكذلك اذا قال وان دخلت هذه
 الدار ولو قال وهذه الدار الاخرى لم يسمع ولم يجر فقال هذه طالق ثم قال
 وهذا بعد ما سكنت طلقت الثانية ولداً العتق والله اعلم بالصواب

باب الحلف باليمين والفساد

اذا حلف لا يهب لفلان شيئاً فوجبه له ولم يقبل حنث وقال زفر لا تحنث
 حتى يقبل ويقض وكذلك الصدقة والحلي والعمارة والمعطية وامّا
 القرض فليس بقرض حتى يقبل في قول محمد واحدي الرواية عن علي بن يوسف
 وروى عنه انه تحنث وروى عن علي بن يوسف اذا حلف لا يستقرض فاستقرض
 ولم يقض فهو حانث فاما الحلف على البيع والاجارة وكل عقد فيه

بدل فانه لا حنث بدون القبول واذا وجد حنث سواء كان العقد صحيحاً او
 فاسداً ولو باع بالميتة او الدم لم تحنث ولو باع بيعاً في خيار للمبايع او للمشتري
 حنث في قول محمد لم تحنث في قول الحنفية فاما الحلف على النكاح و
 الصلوة والفعل الذي يتقرب به الى الله فهو على الصحيح دون
 الفاسد ولو قال ان كنت تزوجت او صليت فهو على الصحيح و
 الفاسد الا اذا نوى به الصحيح خاصة ولو حلف لا يصلي لم تحنث
 حتى يقيد الركعة بسجدة ولو حلف لا يصلي صلوة لم تحنث حتى يقيد ركعتين
 وعن علي حنث فيمن حلف ليسمع ام ولد او هذه الجارية الحرة او هذا الحر
 المسلم فباعهم بغير يمينه وقال ابو يوسف في الحر المسلم كذلك فلما
 في ام الولد والحره فاليمين على الحقيقة ان يرد انفسها فيسح ولو حلف
 لينكح هذه المرأة اليوم ولها زوج فهذا على النكاح الفاسد ولو حلف
 لا يصلي لم تحنث حتى يقيد الركعة بالسجدة ولو حلف لا يصلي صلوة لم تحنث
 حتى يصلي ركعتين ولو حلف لا يصلي الظاهر لم تحنث حتى يشهد
 بعد الاربع ولو حلف لا يصوم صوماً او يوماً لم تحنث حتى يصوم يوماً
 ولو حلف لا يخرج او لا يخرج حتى لم تحنث حتى يطوف اكثر طواف الزيارة فان جلع
 فيها لم تحنث ولو حلف لا يعتق فطاق اربعة اشواط حنث والله اعلم

باب الرجل يحلف ان لا يخلع

ان سبت فانت طالق فليس هذا حلفاً وانما هو محرم وكذلك اذا
 قال ان حضنت حيفة فليس يحلف وهو تفسير للطلاق السني وكذلك
 اذا قال انت طالق للسنة ولو قال ان حضنت فهذا حلف ولو قال انت
 طالق غداً او لاس الشهر فهذا اضاف وتولي يمين ولو علق على الخد
 او طلوع الشمس او ما اشبه ذلك فهو يمين وقال المشافعي اذا حلف
 بما قدس على الامتناع منه فهو يمين وان لم يقدر لا يكون يميناً وروى
 عن علي بن يوسف اذا قال انت طالق في غير الحاج او دح الناس فهو يمين
 ولو قال في الاضحية لا يكون يميناً ولو حلف لا يخلع بطلاق عمر والحلف
 بالخلف بطلاقها ان يدخلها في الجزاء ان يقول بعد اليمين ان دخلت
 زينب الدار فخرج طالق ولو ادخلها في الشوط فقال ان دخلت عمر

الدار فزنيب طالق فهذا حلف بطلاق زينب دون عمر ولو قال ان حلفت
بطلاقك فانت طالق وكثر ثلثا وقعت تطليقتان وانفقدت الثالثة ان
كانت مدخولا بها وان اعاد القول مرة اخرى وقعت الثالثة **فصل**
فيما ينقطع الاستثناء عن يمين يوسف اذا قال ان خرجت من الدار فانت طالق
فاعلى الاباحه وان شاء الله فهذا صحيح ولو قال اعلى واذهبى انقطع الاستثناء
ويبقى على قول يمين حلفت ان لا يصح الاستثناء في الفصلين ولو قال انت
طالق ثلثا يا زانية ان دخلت الدار لم تطلق الا بال دخول وذكر في الجامع
انه لا لعان ولا حد وروي بن سماعيل عن محمد بن عيسى اللعان وروي
عن يمين حلفت اذا قال لغير المدخول بها انت طالق يا زانية ثلثا طلقت
ثلثا ولم يجب حد ولا لعان وقال ابو يوسف هي طالق واحدة وعليه
الحث ولو كانت مدخولا بها وقع الثلث وقال ابو حنيفة
وليعيب يوسف اذا قال لغير المدخول بها انت طالق ان دخلت الدار
فانت بعد قوله انت طالق قبل قوله ان دخلت الدار لم ينقطع الطلاق
وكذلك لو قال انت طالق ثلثا قبل ان يقول ثلثا بطل الكلام ولو قال
انت طالق يا عمر فانت قبل ان يقول يا عمر فالطلاق واقع **فصل**
اذا قال ان دخل دارى هذه احد او كسب دابتي ففعل الحالف حنث
ولو قال ان فعل دابتي احد او ضرب غلامك احد ففعل الحالف
عليه حنث وكذلك اذا خاطب انسانا فقال ان لبست هذا
القميص احد فعبده حر فلبس الحلو ف عليه لم تحنث وان لبس الحالف
حنث ولو قال ان مس هذا الداس احد واسار الي راسه لم يدخل الحالف
فيه ولو قال ان كلم غلام عبد الله بن محمد احد فعبده حر فكله الحالف وهو
غلام حنث **فصل** رجل طلق امراة فقال اخر مثل على فذلك
او قال على مثل هذا الطلاق في طلق لم يلزم الثاني ولو حلف
رجل بطلاق امراة لا يدخل الدار فقال اخر على مثل ذلك فان اراد
بهذا الايجاب اليمين كان عينا كما قال والله لا طلقها فان مات احدهما
حنث ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال اخر على مثل ذلك
ان دخلت فدخل الثلث لم يفت عبده ولو قال الاول الله على عتق

فانت



نسيم ان دخلت الدار وقل الثاني على مثل ذلك ان دخلت
التم الاول والثاني ولو قال كل مال لي هدي فقال اخر وعلى
مثل ذلك لزم الثلث ان يهدي جميع ماله سق كان اقل من مال الاول
او اكثر الا ان يعنى مثل ذلك قدره فيلزم ذلك القدر
ولو قال رجل كل مال امك الي سنة فهو هدي فقال اخر على
مثل ذلك لم يلزم شئ وذكر في الاصل فيمن قل على المشي
الي بيت الله وكل ملوك لي حر وكل امرأتي طالق ان دخل الدار فقال
اخر على مثل ذلك ما جعلت على نفسك ان دخلت فدخل
الثاني لزمه المشي ولم يلزمه الطلاق والمعتاق قال الا ترى انه
لو قال على طلاق امرأتي فان الطلاق لا يقع عليها ولو قال الطلاق
على واجب او لازم فالحاصل من مذهب يمين حلفت انه لا يقع وروي
عن يمين يوسف انه اذا نوى به الطلاق وقع وروي عن محمد بن يعقوب
في قوله لازم ولا يقع في قوله واجب **فصل** روى يمين يوسف
فيمن قال امراة زيد طالق ثلثا وعبده حر وعليه المشي الي بيت الله
ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم فقد حلف بذلك ولو لم يقل نعم
ولكن قال قد اجزت ذلك فهذا لم يحلف على شئ ولو قال
اجزت ذلك على ان دخلت الدار او انصت نفسي ذلك
ان دخلت الدار لزمه ولو قال امراة زيد طالق فقال زيد اجزت
او رضيت او انصت نفسي لزمه الطلاق ولو قال ان بعث هذا المملوك
من زيد فهو حر فقال زيد قد اجزت او رضيت ثم اشتراه لم يفتق
ولو قال ان اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر فقال زيد نعم ثم
اشتراه عتق عليه والله اعلم **باب الحلف لاحد**
فلان بكلام اذا حلف لا ابتديك بكلام فالتقيا وسلم وكل واحد
على صاحبه معام تحنث الحالف وكذلك لو قال ان كلمتك قبل ان
تكلمف ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمف او حق تكلمف فكلما معام تحنث
عند يمين يوسف وقال محمد تحنث وعلى هذا الاختلاف سايل لا فعال نحو
ان يحلف لا يدخل هذه الدار حق يدخلها فلان والله اعلم بالصواب

باب الحلف على الاكل والشرب اذا حلف لا ياكل
 فالاكل ان يوصل الي جوفه ما يتاقي فيه المضغ والهضم سواء مضغ ثم يبلغه او
 ابتلع غير مضغ واما الشرب فان يوصل الي جوفه ما لا يتاقي فيه الهضم
 في حال وصوله كالخمر والنبيذ واللبن ولو حلف ان لا ياكل شئ لا يتاقي فيه المضغ
 بنفسه فاكله مع غيره وهو ما يؤكل كذلك حنث وان حلف لا ياكل
 هذا اللبن فاكله يرا او غير حنث ولو حلف لا ياكل هذا العسل فاكله
 لدلله حنث ولو صب عليه ماء ثم شربه لم يحنث في قوله لا اكل وحنث
 في الشرب ولو حلف لا ياكل هذا الخبز فجفده ودقه ثم شربه لم يحنث وان
 اكله قبله لا حنث ولو حلف لا ياكل هذه البيضه او الجوزة فابتلعها
 حنث ولو حلف لا ياكل غنبا او مائنا فجعل عصفا وري شعله وابتلع
 ماء لم يحنث في الاكل ولا في الشرب ولو عصر ما المعنب فلم يشربه و
 اكل قشره وحصره فانه يحنث وروي عن علي بن يوسف فحين حلف
 لا ياكل مائه قص مائه لم يحنث وكذلك روي عن محمد بن حلف
 لا ياكل سكر فجعله في فيه وجعل يتلعه ماء حتى ذابت فليس هذا بالاكل
ف والذوق ان يوصل الشئ الي فيه ويجد طعمه سواء قطع
 او افلن عني بالذوق الاكل باليد في القضا وسوا كان مأكولا او مشروبا
 وروي عن محمد بن الذوق على حقيقته الا ان مقدمه كلامه وان يقول تجد
 عندي اليوم فحلف لا يذوق في منزله طعاما فهذا على الاكل ولو حلف
 لا يذوق الماء فيمضض المصولة لم يحنث **ف** والطعام ما
 اكل بنفسه او كان معتادا ان يؤكل مع غيره كالخيل والخيث وما اشبه
 ذلك والنبيذ ليس بطعام وقال ابو يوسف الخمر بمنزلة النبيذ هو شراب
 وقال محمد هو طعام وحقيقته الطعام ما يتطعم ولكن يخص في الحرف بعض الاشياء
 فان السعوط وما اشبه ذلك لاسمي طعاما واسما علم بالصواب
باب الحلف على شئ في غير حاله
 اذا حلف لا ياكل هذا الكفت فصار سيرا او ليس فصار طبيا او قرا او لا
 ياكل من هذا اللبن فاتخذ منه جبنا او اقطا او لا ياكل من هذه البيضه فاكل
 من فرج من منها او لا يذوق هذا الخمر فصار خلا لم يحنث في جميع ذلك

ولو حلف

ولو حلف لا ياكل هذا الخمر فاكله بعد ما صار كيشا حنث وكذلك لو حلف
 لا ياكل هذا الشاب فاكله بعد ما صار شيخا حنث وكذلك لو حلف
 لا ياكل هذه البيضه في امعها بعد ما صار دتماءة ولو حلف لا ياكل
 من هذا الدقيق فاكل من خبزه حنث الا ان ينوي ان لا ياكل الدقيق
 بعينه فلا يحنث ولو حلف لا ياكل من هذه الخطة فاكل من خبزها
 او سويقها لم يحنث في قول لي حنثه وقال ابو يوسف ومحمد يحنث
 وذكر في الاصل عنهما ان اليمين يقع على ما يصنع الناس وهذه اشارة
 الي انه لا يحنث باكل الخطة وذكر في الجامع عن علي بن حنيفة انه لو اكل
 الخطة حنث وقالوا لو اكل الخبز ايضا حنث فهذا اسر الى انه يحنث
 باكل الخطة واما السويق فقد ذكر في الاصل قول ابو يوسف مع ابي حنيفة
 انه لا يحنث وقيل انه غلط وقيل ابا يوسف فصل بين الخبز والسويق قد
 ولو حلف لا ياكل عتقا فاكل رطبيا فيه بئر يبر حنث لا اتفاق ولو حلف
 لا ياكل رطبيا فاكل بئرا مذنبا او حلف لا ياكل بئرا فاكل رطبيا فيه بئر
 حنث في قول لي حنثه ومحمد وقال ابو يوسف لا يحنث **ف**
في هذا المعنى في غير الاكل اذا حلف لا يدخل دارا بعينها فدخلت
 او بنيت في موضعها دارا اخرى او لم يبق فدخلها حنث ولو حلف
 على بيت بعينه فهدم سقطت اليمين ولو حلف على فسطاط او قبة
 فقلع وضرب في موضع آخر فدخله حنث ولو حلف لا يجلس الي هذه
 الاستطوانة او الحايطة سقطت اليمين بالنقض ولم يعد بالبنائنا شئا
 وكذلك لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكتب به لم يحنث
 وكذلك لو حلف على مبقص او سكين او سيف مسل ثم صبح مثله ولو
 ربح مسمار المبقص او مضاب السكين او عاذه مسمارا اخر او مضابا
 اخر حنث ولو حلف على قميص لا يلبسه او قبا او جبة او قلنسوة او خنجر
 فنقض ذلك ثم اعاد فانه يحنث ولو حلف على سفينة لا يركبها فنقضها
 ثم ركب الخشب لم يحنث ولو حلف لا يلبس سقاه خربعها فنقضت
 وعزلت وجعلت سقاه اخرى فلبسها لم يحنث ولو حلف لا يدخل
 دارا فهدمت وجعلت بوستانا او حماما او مسجدا لم يحنث وكذلك

لوجعل القيص جنته ولو حلف لا يتقاضي هذا المصنف فلعنه ثم الف ورقه فقل
فيه حنث ولو حلفت المرأة لا تلبس هذه المخفة في طجانها وجعلت
درعاً فلبسها لم تحنث وان اعيدت لمخفة فلبستها حنثه وروي
عن محمد بن حنفية حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه فدخل ذلك الموضع
الذي زيد لم تحنث ولو حلف لا يدخل مسجد ابني فلان فزيد في المسجد
فدخل في ذلك الموضع الذي زيد حنثه واسما علم **باب**
الحلف على شيء فيضرب عليه غيره اذا حلف لا يذوق
من هذا اللبن فضب فيه ماء فان كان اللبن غالباً حنث وان كان مغلولاً
لم تحنث وضرب يوسف الغلبة فقال ان كان يستبين لونه او طعمه فهو
الغالب وان كان سقاً لم يعلم الغالب لم تحنث في القياس وقال محمد
يعتبر غلبة الاجزاء ولو اختلط الحلو فغلب عليه نجسه كاللبن اذا اختلط
بلبن آخر قال ابو يوسف هو كالجنسين يعتبر الغالب في ذلك
وقال محمد تحنث وان كان مغلولاً ولو حلف لا ياكل سمناً فاكل سويقاً
ملقوثاً بسمن فان كان اجزاء السمن سيرة السويق ووجد طعم حنث
وذكر في غير الاصل وقد عاين عصر سال السمن ولو حلف على قدح
من ماء زمزم لا يشرب منها شاة فصبي ما اخر حتى صار مغلولاً
حنث عند محمد ولو صب في بر أو حوض عظيم لم تحنث ولو حلف لا يشرب
هذا الماء العذب فصب في ماء ملح فغلب عليه فشربه لم تحنث وكذلك
لو حلف لا يشرب لبن ضار فخلط بلبن الحلو ولو حلف لا يشرب
لبن هذه الشاة وهي مخز في لظها بلبن ضار حنث ولا يعتبر الغلبة
ولو حلف لا يشترى رطباً فاشترى كباسة بسرفيهار طبتان او
او ثلثه لم تحنث ولو اشأ الى الرطب الذي في الكباسة لا يشترى
فاشترى الكباسة حنث ونظيره اذا حلف لا ياكل ما في يد فلان
يعني من طعام او لم قدح الحالف الى الحلو فغلب عليه لم يقطي والقي فيه
قطعة من كرش واكل الحالف من الحرق فان كان ما التقى فيه لا يطعم
وحده لم تحنث وان كان مثل ذلك قطع حنث ولو اكل الحالف من حواء
او من مرقه حنث واسما علم **باب** **الحلف على الاكل**

يقع على بعضه او كله اذا حلف لا ياكل من ثمر هذا البستان
او من هذين الرعيفين او من لبن هاتين المشاتين فاكل بعض ذلك
حنث ولو قال لبن هاتين المشاتين لم تحنث حتى يشرب من لبن كل
شاة ولو كان اللبن مخلوفاً حلف لا يشربه فان كان تقدر على شربه مرة
واحدة لم تحنث بشربه وان كان لا يقدر حنثه ولد له الحلف على
اكل الطعام ولو قبض ديناً فوجد درهمين زائفين حلف لا يأخذ منهما
فاخذ احدهما حنثه وعز محمد بن حنفية حلف لا ياكل من هذا الجور فهذا
على بعضه ولو حلف لا ياكل هذه الدمانه فاكلها الا حبة او حبتين حنث
استحساناً وان ترك اكثر من ذلك مما لا حرك في الحرف ان يتركه الاكل
لم تحنث ولو حلف لا يبيع لم هذا الجور فباع بعضه لم تحنث ولو حلف
لا يشترى من هذين الرجلين لم تحنث حتى يشتري منهما ولو حلف لا يتزوج
النساء او لا يكلم بني آدم فهو على الواحد وان نوي الكل دين في الحنث وروي
عن ابن يوسف انه لا يدين واسما علم **باب** **الحلف على الاكل**
في كسب فلان ان كسب ما صار له بفعله كاخذا المباحات او يقبوله
في العتق فاما الميراث فلا يكون كسباً ولو حلف لا ياكل من كسب فلان
فاكسب الحلو فغلب عليه وماتت وورثه رجل فاكل الحالف حنث ولو انتقل
الى غيره بشرأ او وصيته لم تحنث وكذلك لو حلف لا ياكل ما يشترى
فلان فاشترى لنفسه او لغيره حنث ولو باع الحلو فغلب عليه من غيره
بأمر المالك لم تحنث وكذلك لو حلف لا ياكل من ميراث فلان
فاثارت الحلو فغلب عليه ماتت وارثه ورثه غيره لم تحنث وكذلك لو حلف
لا ياكل مما رزق فلان فباعه فاكل حنث وان رزق المسري وزرعه
الحالف لم تحنث ولد له الحلف على ما صنع فلان او غيره او يشبه
ففعل ذلك لم يباع لم ينتسح بالبيع الا اذا انقص وعزل ولو حلف
لا يسري بولاً فمسه فلان فمسه لم يباع حنث وعزل بول يوسف فمسه حلف
لا ياكل من هذه الدراهم ومن ثمن هذا العبد فاسري طعاماً فاكل حنث
ولو ابدلها بغيرها واشترى بالبدل لم تحنث ولو حلف لا ياكل من ميراث
ابنه شاة فاشترى مما ورثه طعاماً فاكل حنث ولو اشترى بالميزان

شأوا سري دلد السى طعاما فاكلهم كنهت وروي عن علي بن يوسف
انه اذا لم يمين اليراث وقال لا اكل ميراثا يكون للفلان فكيف ما غيره
واكله كنهت وروي عن علي بن يوسف اذا حلف لا يطعم فلانا ما وردت
من اسف فرقت درهم فاسري بها طعاما فاطعمه كنهت ولو ردت طعاما
فان اطعمه كنهت وان اسري به طعاما فاطعمه لم كنهت وروي عن محمد
اذا حلف على درهم لا ياكلها فاشترى بها دنانيرا او فلوسا ثم اشترى
فاكله كنهت ولو اشترى عرضا ثم اسري دلد العرض طعاما
لم كنهت وروي عن محمد اذا حلف لا ياكل من طعامك وهو سبع المطعام
فاشترى منه فاكل كنهت ولو قال لا اكل طعامك هذا فاكله اكل
لم كنهت في قياس قول أبي حنيفة وحي يوسف وعند محمد كنهت ولو حلف
لا ياكل من طعامه فاكل من طعام مشترك بينهما كنهت وروي عن يوسف
فيمين حلف لا ياكل من علة امضه فاكل من ثمن العلة كنهت وان نوي
دلد نفس ما خرج من الارض دين في المقضا وذكر في الجامع فيمين
حلف لا ياكل من هذه الثقلة شئا فاكل من ثمنها او خمارها او طعمها او
بشرها او دبسها كنهت وان اخذ من الدين ناطقا او مسدا لم كنهت
ولو حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل من زنببه او عصيره لم كنهت ولو
حلف لا ياكل من هذه المشاة فاكل من لبنها او سمها لم كنهت والله اعلم
باب الحلف على ما ينفى الى غير ملكه
اذا حلف لا ياكل طعام فلان او لا يدخل داره فهذا على ما يكون في ملكه يوم
يفعل ولا يعتبر يوم الحلف ولو حلف لا ياكل زوجة فلان او صديقة فهذا
على ما يكون يوم حلف ولا يكون على ما يستقبل وروي عن علي بن يوسف ان
ما يستدام من الملاك كالدار والعبد والثوب فالمعتبر يوم الحلف
ولو حلف لا ياكل عبد فلان هذا انباء علم كنهت في قول أبي حنيفة وحي
وقلا محمد كنهت الا ان دعني مادام ملكا فلان ولو حلف
لا يركب دابة فلان ولا يلبس ثيابا فهذا على ثلثه ولو اراد الجميع لم يدين
في المقضا وروي عن علي بن يوسف انه اذا كان مما يخض في اليمين على الجميع وان
كان لا خضر الا كتاب حنت بالواحدة ولو حلف لا يتزوج ابنة فلان فلهت

له سب فتزوجها لم كنهت ولو قال شئ للفلان او شيئا من بيته كنهت
ويلزمه اليمين في قول أبي حنيفة ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل
دارا يسكنها فلان يملك او اجارة او عارية كنهت وعن محمد اذا حلف
لا يدخل دارا للفلان فدخل دارا قد احرقها من غيره لم كنهت ولو حلف
لا يدخل حانقا للفلان فدخل حانقا قد احرقه فان كان الحلو في عليم
لمحانقا لم يملك لم كنهت وان كان لا يعرف له سكنى حانقا والله اعلم
باب الحلف على ما ينفى الى غير ملكه
كلها فاكله الا الرمان والعنب والمطبخ في قول أبي حنيفة وقال أبي يوسف
ومحمد كل دلد فاكله والمطبخ من الفاكهة قال محمد والثمر فاكله
والعنب اذا صار عتقا والعنب اذا صار زبيبا والمان اذا صار
حنافليس بفاكهة والقثا والخيار والجور والباقي والمطبخ ليس بفاكهة
وعن محمد سدر المسروق البشرا الاحمر فاكله وعن علي بن يوسف ان اللوز والعناب
فاكهة والجوز من الفواكة وعن محمد ان الياض منه ليس بفاكهة وعن محمد
اذا حلف لا ياكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة المطبوخة فهذا
على المطبخ وان اكل الياض لم كنهت وان كان في غير وقتها فهذا
على الياض وهو استحسن والله اعلم
باب الحلف على ما ينفى الى غير ملكه
اذا حلف ان لا ياكل لحما فهذا على الحيوان الذي يعيش
في البر حرمه وغير حرمه طيحا كان او مشويا او صعبا فاما لحم ما
يفيش في الماء كالسمك وغيره فانه لا كنهت ولو اكل ما يكون في
الجوف من الكرس والكلب كنهت الا شحم البطن وهذا على عرف زمانهم واما
شحم الظهر فهو من اللحم وللدلالة طوم روس الحيوان ولو حلف لا يشري
لحما فاشترى راسا لم كنهت وليس هذا كالحلف على الاكل ولو حلف
لا ياكل شحما فاكل شحم الظهر لم كنهت في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ومحمد كنهت وروي عن محمد فيمين امر رجلان ان يشترى له شحما فاشترى
شحم الظهرا انه لا يجوز على الامر والالية ليست سمي ولا لحم والله اعلم
باب الحلف على ما ينفى الى غير ملكه
كالرق والخل والعسل وما لا يصطبح به كاللحم والحب وليس باهام

وهو قول أبي يوسف في رواية الاصل وروى عنه ان ما ياكل من الخبز كالماء وغيره
فما دام وروى عن محمد انه قال الخبز المادوم الذي يثرد ثردا في المرق
وغیره حتى يهیر یا بعا له وان ثرد في الماء فليس بمادوم
والطبيخ منطلق على اللحم الذي يجعل في الماء ويطبخ ليسهل اكله ولا ينطلق على
غيره الا اذا فوي ولما اكل قليلا يابس او لو بالامرق فيه فليس بطبيخ والطبيخ
يقع على اللحم والمرق وقال بن سماعه يكون على الشحم ايضا ولو طبع ارضا
بودل او عرسا بودل فهو طبع وان كان سمن او زيت فليس بطبيخ
والسواء على اللحم خاصة ولا يدخل فيه السمك المشوي ولو حلف لا ياكل
من طبع فلا نه قضى له قدر اطعمها غيرها لم يحنث
الحلوا عندهم كل حلوا ليس في جنس خاص فوا الحصر والمسل والسكرفاما
العنب والمهان والاحاص فليس ياكلوا والمرج الى عادات الناس
والبيض على بيض الاوز والدجاج دون السمك لان بيوت
ولو حلف لا ياكل راسا فهذا على روس البقر والغنم عند أبي حنيفة
وعندها على روس الغنم ولو حلف لا ياكل خبثا فهذا على الجوب التي ياكل
في العادة ولو عين ساء بعينه يصدق في القضا ولو حلف لا ياكل خبثا
فهذا على خبث الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف في ذلك البلد اتحاد
الخبز منه ولا يدخل فيه اللوزنج والقطايف ولو حلف لا ياكل تمرا
فاكل حشفا حنث ولو حلف لا ياكل بقلان اي صنف اكله حنث
وان اكل بصلام حنث وعن أبي يوسف فيمن حلف لا ياكل حراما فاحنث
الى اكل ميتة فاكل منها لم يحنث قال ابو الحسن وهو عندي قول محمد
وروي بن مسلم عن محمد انه حنث قال محمد ولو اشترى بدينار عصب
طعاما لم يحنث والحرام ما كان حراما بعينه لا الحق الادى
والعشا عبارة عن الاكل الذي يقصد به الشبع
في العادة والمعتبر هي العادة في كل بلدة وما يتعارف عدا والخذ
من طلوع الفجر الى الزوال والعشا من الزوال الى نصف الليل والسموم
ما بعد نصف الليل الى طلوع الفجر ومقدار العشا والخذ ان ياكل اكثر
من نصف الرجل الشبع ولو حلف ليا تينه عدة فهذا بعد طلوع الفجر

الانصف

الي نصف النهار والتصي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى
الاكبر وروى عن محمد انه حلف لا ياكل الى السحر قال هو اذا دخل ثلث
الليل الاخير والمسامسان احدها اذا زالت الشمس والاخر اذا غابت
فاذا حلف بعد الزوال لا يفعل حتى عسى فهذا على غيبوبة الشمس والله اعلم
اذا حلف لا يشرب من دجلة او من الفرات لم يحنث عند أبي حنيفة
حتى يكره فيه كرمعا فياخذ ما بينه وقال ابو يوسف ومحمد اذا
شرب بانا او بيده او كرم حنث ولو شرب من نهري خذ منه لم يحنث
في قولهم ولو قال لا اشرب من ماء الفرات فكمح في نهري خذ من الفرات
حنث ولو حلف لا يشرب من ماء دجلة فهو كقوله لا يشرب من دجلة
وروي عن محمد فيمن حلف لا يشرب من نهري فخرى ذلك الزهر
الى الدجلة فاخذ قدحا من ذلك الماء فشربه لم يحنث ولو حلف
لا يشرب من هذا الجب فهو على الاختلاف الذي من في الدجلة
ولو حلف لا يشرب من ماء هذا الجب فشرب منه بانا حنث في قولهم
ولو جعل ذلك الماء في جب آخر لم يحنث ولو حلف لا يشرب من
هذا البير او من ما بها فاستقى فشرب حنث ولو حلف لا يشرب
من ماء المطر فمذت دجلة من المطر فشرب لم يحنث ولو شرب من
ماء وادي سأل من المطر لم يكن فيه ما قبل ذلك او شرب من ماء مطر
مستمتع حنث والله اعلم
اذا حلف على امر في المستقبل ودل لا يتصور لم ينعقد
في قول أبي حنيفة ومحمد كاليوم في الماضي لقوله لا يشرب الماء الذي في
هذا الكفن ولا ما فيه وقال ابو يوسف ينعقد سواء كان متصورا
ام لا ولو حلف على مس السماء او تحريك الحجر ذهب فهذا متصور
فينعقد بعينه وتجب الكفارة ولو حلف ليقتلن فلانا وهن ميت
فان كان لا يعلم بموته فهو كسنة الكفر على الاختلاف وان كان
يعلم بموته ينعقد بعينه ويلزمه الكفارة ولو وقت فقال لا اشرب
الماء الذي في هذا الكفن اليوم ولا ما فيه لم ينعقد بعينه وعند أبي يوسف

مطلوع

ينمقد وكنش قبل غروب الشمس ولو قال لا اشترى الما الذي في هذا الكف
وفيه ما فانصب حنث في قولهم ولو كان وقت وقتا فانصب قبل الوقت
لمكنش في قول لي حنثت ووجد وقال لي يوسف كمنش فاختلفت
الموايادت عن في حال الحنث ففي رواية كمنش للحال وفي رواية يتوقف
الي آخر الوقت وعند لي حنثت ووجد يتوقف الي آخر الوقت اذا انعقد
وعلم هذا الاختلاف اذا حلف لا يكلم فلانا حتى ياذن له فلان او لا
افارقك حتى تقطيني حتى فانت فلان قبل الاذن او برك من المال
ثم فارق فاليمن ساقط في قول لي حنثت ووجد وعند لي يوسف
كنش وعلى هذا اذا حلف ليوفيه ماله اليوم فابراه الطالب فان
اشترى الحالف ماله ساقط في ذلك اليوم فهو بائع في قولهم والله اعلم
الحلف على ان لا يفعله غيره
قال لي يوسف ووجد اذا حلف لا ياكل من طعم فلان فاكل ما طعم هو
وغیره حنث ولو قال لا اكل من قدر طعم فلان لم يكن حنث ولو قال لا
اكل من زمان اشتراه فلان فاشتراه مع غيره حنث ولو قال من زمانه
لم يكن حنث ولو قال لا الی من شبع فلان فنسج فلان مع غيره حنث
ولو قال نوباً من شبع فلان لم يكن حنث ولو قال لا اكل غنيماً لفلان فاكل
رغيفاً مشتركاً بينه وبين غيره لم يكن حنث ولو عقد اليمن على الجز حنث
والخايز هو الذي يضرب الجز في التنوير بيده دون الذي يجنيه
ويهيئه والطايع هو الذي يؤقد النار دون الذي ينصب القدور
يصب الما ويلقى الابار بيده ولو حلف لا يلبس من غزل فلان فلبس ثوباً
من غزلها وغزل الآخر حنث ولو قال لا الی من غزل فلان فلبس ثوباً
الا ان ينوي لبسه جعینه ولو قال لا الی من غزل فلان فلبس ثوباً
اكثر من غزلها مشتركاً لم يكن حنث ولو حلف لا يكسر غريباً لفلان فكسر
مشتركاً بينه وبين غيره لم يكن حنث وروي عن لي يوسف اذا حلف لا ياكل
طعاماً لفلان فاشترى طعاماً فاكل منه الحالف لم يكن حنث وكذلك لو حلف
لا ياكل من ماله شيئاً فاشترى به درهم مشتركاً بينهما لم يكن حنث والله اعلم **باب**
ما يشترط في الحلف اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلان

نقطع

نقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازار او سراويلاً حنث وما دونه
فلا ولد له الما اذا حلفت لا يلبس ثوباً فلبست خماراً لم يكن حنث اذا
لم يبلغ مقدار الازار وان بلغ ذلك حنث وان لم يتربطه المعورة وكذلك
العامة على هذا ولو حلف لا يلبس من غزل فلان لم يكن حنث في التكة والزن
واللبنة وروي عن لي يوسف انه اذا رفع في ثوبه شبراً في شبر حنث
ولو حلف لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس ثوب خمر حنث وان لبس لبساً
سداه قطن فان كان سمي ثوباً حنث والا فلا حنث ولو حلف لا يلبس
ثوباً من شبع فلان فنسج علماً به فان كان فلان يعمل بيده لم يكن حنث وان
كان لا يعمل حنث ولو حلف لا يلبس قميصاً او سراويلاً فان تربطه او
تقم لم يكن حنث ولو اشار الي القميص او السراويل او العامة فعلى اي حال لبس
حنث ولد له الما بقى العامة على العائق ولو حلف لا يلبس
حريراً فالعبرة للمحردون السداه ولو حلف لا يلبس قميصين فلبسهما
متفرقا لم يكن حنث حتى يلبسهما معاً ولو عيّنهما بالاشارة حنث مجتمعاً
كان او متفرقا ولو حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعاً من حديد او خفين
او قلنسوة حنث ولو حلف لا يلبس سلاحاً فقلد سيفاً او سكب قوساً
او ثرساً لم يكن حنث ولو لبس درعاً من حديد حنث ولو حلف
لا يلبس قطناً فلبس ثوب قطن حنث وان لبس قنباً ليس بقطن حنث
قطن لم يكن حنث الا ان ينوي ولو لبس ثوباً من قطن وكتان حنث وروي
عن لي يوسف فيمن حلف ليقطع من هذا الثوب قميصاً او سراويلاً فقطعه
قميصاً ولبسه لم يقطع من القميص سراويل بتر في يمينه ولو حلف ليقطع
من هذا القميص قبا وسراويلاً فقطعه قبا لم يقطع منه سراويلاً حنث وعن
محمد حلف لا يلبس هذا الثوب فقطعه سراويلاً فلبس سراويلاً بعد سراويل
قال لا حنث وعن لي يوسف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب فاتخذ قلنسوة
فلبسها لم يكن حنث ولو قطع قميصاً ففصل منه رقعة صغيرة حنث ولم
يقتد به ولو اتخذها جوارب ولبسها لم يكن حنث والله اعلم **باب الحلف**
على الكلام اذا حلف لا يكلم فلانا ابداً فهو على الابد في اي وقت وكل
حنث ولا يدين اذا نوي شيئاً دون شئ ولا حنث حتى يكون كلاماً مستقبلاً

بعد اليمن منقطعاً عنها فان كان موصلاً لم يحث نحران تقول ان كانتك فانت
طالق فادهي او وادهي الا ان يريد بهذا كلاماً مستأنفاً وان كان في الحال
ما يدل على التخصيص كانت خاصة نحران تقول كلم لي زيد اليوم في كدي فقال
واسه لا اكله فهذا يختص باليوم وان حلف لا يكلم فلانا فتدي الحالف بالخوف
عليه او فتح عليه بالقراءة لم يحث وكدي لو كان الحالف اماماً فسلم وكذلك
لو حلف لا تكلم فضلي لم يحث استخساناً ولو مته الحالف على جماعة فسلم
عليهم حث وان نوي القوم دونه لم يدين في القضا خاصة ولو بنه الحالف
الحلوف عليه من النوم حث وان لم ينتبه ولو دق عليه الباب فقال من
هذا حث ولو كانا في مكانين فدعاه او كلمه فان كان مثله سيمع حث
وان كان في موضع لا يسمع للبعد لم يحث ولو كلم غيره وهو يقصد ان يسمع
لم يحث ولو حلف لا يكلم امرأة فدخل الدار وليس فيها غيرها فقال من
وضع هذا او ابن هذا حث ولو قال ليت سحر من فعل كدي لم يحث واسا علم
باب الحلف على الكلام الموقوت اذا حلف
بالليل لا يكلم فلانا يوماً فهذا من حين حلف الى ان تغيب الشمس من الغد
وكذلك لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلاً فانه يجنب من حين حلف الى طلوع
الغري ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوماً فانه كسب الى مثل تلك الساعة
التي حلف من الغد وعلى هذا الخلاف اذا حلف في خلال الليل لا يكلمه ليلته
ولو قال في بعض اليوم لا اكله اليوم فهذا على باقي اليوم ولو قال لا اكله اليوم
ولا غد فهو على بقية اليوم وعلى الغد ولا تدخل الليلة التي بينهما ولو قال
لا اكله اليوم وغداً دخلت الليلة المحللة وروي عن يوسف انها لا تدخل
ولو قال لا اكله يوماً ولا يومين فهذا على يومين ان كلمه في اليوم الثالث لم يحث
في رواية الجامع الكبير وعنه يوسف وخدان هذا مثل قوله لا اكله بلثة ايام
ولد له لو قال يوماً و يوماً فهذا على مثل حلفه على يومين قال يوسف
اذا قال يوماً و يوماً دخلت الليلة المحللة واذا قال اليوم وغداً لم يدخل
الليلة المحللة واذا قال واسه لا اكله يوماً والله لا اكله يومين واسه لا اكله
بلثة ايام فاليمين الاولى من حين فرغ وانقضت على اليوم الاول بلثة ايام
واليوم الثاني عليه عينا ان واليمين الثالثة عليه عليه يمين واحد وعنه

فيم

فيم قال لا اكله اليوم سنة او شهراً فعليه ان يدع الكلام في ذلك اليوم
كلما دار في الشهر او السنة ولو قال في السبت لا اكله اليوم عشرة ايام فهذا
على سنتين ولد له لو قال لا اكله يوم السبت يومين فهو على سنتين
ولد له لو قال ثلثاه ولو قال لا اكله يوماً ما او يوم السبت يوماً
فله ان يجعله اي يوم شاء واي سبت شاء وعنه اذا قال لا اكله يوماً
من يومين ولا يتيه له فكل يوم بين يومين وهو على يوم من ساعة حلف
ولو حلف لا يكلمه زماناً او حيناً او الزمان او الحين ولا نية له فهذا على
سنة اشهر في قولهم وان نوي شأ فهو على نوي من قليل او كثير في قول
لي حيفته وعنه يوسف انه لا يدين في القضا فيما دون ستة اشهر
ولو حلف لا يكلمه دهرًا او الدهر قال ابو حنيفة ان كانت له نية
فهو على ما نوي وان لم يكن له نية فما ادري ما الدهر وقال ابو يوسف ومحمد
اذا قال دهرًا فهو على ستة اشهر واذا قل الدهر فهو على الابد ومن
اصحابنا من قال لا خلاف في الدهر انه الابد وانما يوقف ابو حنيفة على
سبيل التكرار ولو قال يوم ادخل هذه الدار فكذا فدخل ليلًا او نهارًا حث
وان نوي النهار خاصة دتين في القضا وعنه يوسف انه لا يدين ولو قال
ليلة افعل كذا فهذا على الليل خاصة وذكر في الجامع الكبير فم حلف
لا يكلمه الجمعة فله ان يكلمه في غير الجمعة وكذلك لو قال جمعة او الجمع وعنه
يوسف انه يدخل ما بين الجمعة فيه بنزلة قوله لا اكله اياماً يدخل فيه
الليالي وقال ابو حنيفة اذا حلف لا يكلمه الجمع فهذا على عشرة جمع ولو
قال الايام فهذا على عشرة ايام ولد له الشهور او السنين انه
لا على الابد وفي الايام على سبعة ايام وفي الشهور على اثني عشر شهراً
ولو قال اياماً فهذا على بلثة ايام في قولهم في رواية الجامع وذكر في الاصل
قول لي حيفته انه على عشرة ولو قال لا يكلمه على اقل من شهر
ولو قال ملثاً فهو على شهر واكثر وان نوي اقل من ذلك لم يدين في القضا
ولو قال اياماً كثيرة فهو على عشرة في قول لي حيفته و يوسف ولو قال كدي
وكدي يوماً فهو على احد وعشرين يوماً ولو قال نصف عشر يوماً فهو على
ثلثة عشر ولو قال غمراً فهو مثل الحين والزمان ولو قال لا اكله المشت

فاول ذلك اذا لم يمس الناس الحش والغبور واخر ذلك اذا القوها في البلد
الذي حلف فيه والحق في خلاف ذلك والربيع آخر الشتاء ومستقبل
الصيف الى ان يمس العنب والحب فصل بين الصيف والشتاء وغير
محمد فحين حلف لا يكلم انسانا الى الموسم قال يكلمه اذا اصبح يوم النحر وقال
لبي يوسف اذا زالت الشمس يوم عرفه وعمره الشهر ورأس الشهر اول
ليلة ويومها واول الشهر الى ما دون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر
يوما وروي عن علي بن يوسف اذا قال لله علي ان اصوم اول يوم من آخر الشهر
واخر يوم من اول الشهر فعليه صوم يوم الخامس عشر والسادس عشر والله اعلم
باب الحلف على كلام احد الرجلين اذا حلف
لا يكلم فلانا وفلانا فكلما احدهما حنث ولد له لو قال فلانا ولا فلانا ولو
قال فلانا وفلانا لم يحنث حتى يكلمهما ولو قال فلانا وفلانا او فلانا فحنث
كلام الثالث او كلام الاولين ولو قال فلانا او فلانا وفلانا فحنث كلام
الاول والاخرين والله اعلم **باب البشارة والخبر والافشاء**
اذا حلف لا يظهر سر او ليكنه فكتب بذلك وانتهى الكتاب الى المكتوب
او رسلا لبي حنث وكذلك اذا سأل عنه فامسأ به براسي نعم
ولو لم ينو الايمان في المقضا فيما بينه وبين المستقبل ولد له لو حلف
لا يعلم مكان فلان حنث بالايما واقام الاخبار فلا تحصل الا برسالة او كلام
او بكتاب ولا يحنث بالايما الا اذا نفي ولو حلف لا تكلم سيرا
فلان لا يحنث بالاشارة والكتاب ولو حلف على شيء من ذلك فحنث
لما نذكر امكن واسرار فاذا تكلمنا سره او مكانه فاسكت ففعل
فليس هذا باظهار ولا افشاء ولا اعلام ولا دلالة والبشارة مثل الخبر
ولو حلف لا يستقدم فلان فامسأ اليها فقد استقدمها ولو كانت الايمان في
حال الصحة ثم خرس كانت ايمانه على الاشارة والكتاب الا في حصد
وهو انه اذا حلف لا تكلم سيرا فلان فانه لا يحنث حتى يكلم وكل شيء
حنث بالاشارة فقال اشريت وانا لا اريد الذي حلفت عليه فان
كان جوابا للشيء سئل عنه لم يصدق في المقضا وروي عن محمد اذا حلف
لا اقول لفلان كذا فهو مثل الخبر والبشارة وما الحديث فهو على الشبهة

ولو قال اتى عيد بشري بكذي فهو حر ببشره معا عتقوا ولو بشره واجد بعد
واحد عتق الاقل خاصة ولو ارسل اليه احد رسولا فان اضاف الرسول
الخبر الى المرسى عتق المرسى ولو اخبره الرسول ولم يضيف الى العبد لم يعتق
وعز محمد فحين حلف لا يكتب الى فلان فامر غيره فكتب قال ان كان ذا سلطان
بامر بالكتابات ولا يكاد يكتب فانه يحنث ولو حلف لا يقرأ سورة فترك
آخرها حنث ولو ترك آية طويلة يحنث وروي عن محمد ان التبع بقرعة
الاخبار وكذا الذكر كحصى بالكتاب والرسول ولو حلف لا يمشي
سجدة فحنث بنصف سبلم يحنث وكذا اذا كان نصف البيت يسا
من سجدة اخرى عز محمد في رجل فارسي حلف ان يقرأ سورة الحمد بالعربية
فقرأها بلحن لا يحنث ولو كان رجلا فصحا حنث والله اعلم **باب**
الحلف على الدخول الدخول هو لا انفصال من خارج الى داخل والكنث
لا يسمي دخولا وسواء دخلها راكبا او ماشيا او محمولا باصروا حنث انسان فادخله
لم يحنث وان كان راضيا بذلك او كان يقدر على الامتناع وسواء دخلها
من بابها او من غير او تشورا لي سبطها او قام على حائط من حيطانها
ولو قام على ظلة شارعة او كف شارع فان كان مفتوحا دلل الى الدار
حنث وان اقام على اسكفة الباب فان كان الباب اذا اغلق
كانت الاسكفة خارجة منه لم يحنث وان كانت داخل الباب حنث
ولو ادخل احدي رجله دون الاخرى لم يحنث وقبل اذا كانت الدار
منهبطة حنث ولو ادخل براسه دون قدميه لم يحنث وكذا لو تناول
شيئا بيده ولو حلف لا يدخل دارا فدخل دارا اخر ابا ذهب بناها
لم يحنث ولو قال هذه الدار حنث ولو قال هذا المسجد فقدم فصار
صحنه فدخل حنث ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا او كنيسة
او حماما لم يحنث ولو دخل صفة حنث وهذا على عادات اهل
الكوفة ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير
الباب لم يحنث وان ثعب بابا اخر فدخل حنث وان نوي ذلك
الباب بعينه لم يدين في المقضا ولو عتق ذلك الباب واليمين لم يحنث
في غيره ولو حلف لا يدخل فلان دارا او حانوتا فدخل دارا والساكن

فيه غير الخوف عليه قال محمد كنهت وقدمت فيما تقدم رواية عنه في الدار انه
لا كنهت وان المعتبر وانما هو السكنى ٥ ولو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل
داراً مشتركة بينه وبين غيره فان كان الخوف عليه يسكن الدار كنهت
وان كان لا يسكنها لم كنهت ولو حلف لا يزرع أرضاً له فزرع أرضاً بينه
وبين كنهت ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا شئ له فدخل داره لم كنهت
حتى يدخل البيت ٥ ولو حلف لا يدخل دار فلان وهي من الدور المشهورة
باربابها مثل دار عمرو بن حريم فدخلها كنهت ولو حلف لا يدخل هذه
الحج فدخلها بعد ما كسرت لم كنهت وليس كذلك الدار ٥ ولو حلف لا يدخل
داراً او مسجداً ففقد السطح كنهت ولو كان فوق السطح المسجد سكن لم كنهت ٥
ولو حلف لا يدخل هذه الدار الا حماراً فدخل وهو لا يريد الجلوس لم كنهت
وان بدا له بعد ما دخل فجلس لم كنهت ايضاً وكذلك لو حلف لا يدخلها
الا غابريسي الا ان ينهي لا يدخلها يريد النزول فيها ٥ ولو حلف لا يطأ
هذه الدار بقدمه او لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها لا كنهت او ما شياً
عليه حداً او لا حداً كنهت الا ان ينوي لا يضع قدمه ما شياً وعمرى يوسف
فمن حلف لا يدخل داراً فدخل جانباً متسرعاً من هذه الدار الى الطريق
وليس له باب في الدار فانه كنهت ولو دخل ناسياً في تلك الدار وهو متصل
بها لم كنهت وان كان في وسطها كنهت ولو حفر تحت تلك الدار سروراً
او قناة فدخلها لم كنهت الا ان يكون من هذه القناة مكان مكسوف الى
الدار سقى منه اهل الدار فاذا بلغ ذلك المكان المكشوف كنهت وان لم
يلبغ لم كنهت ولو كان ذلك المكسوف شتافلاً لا سمع به اهل الدار وانما
هو للمضى فبلغ الحالف ذلك الموضع لم كنهت ٥ ولو أخذ فلان سريراً
وجعله بيتاً وجعل لها ابواباً الى الطريق فدخلها الحالف فهو حاشى ولو عد
فلان الى بيت فسد بابه وجعله الى دار الحالف لم كنهت والسرب اذا كان
بابه في الدار ومخفوه في دار اخرى فهو من الدار التي مدخل اليها ٥
ولو حلف لا يدخل بغداد فاحد من موضع في سفينة ومتر بالدجلة لم
كنهت في قول لبي يوسف وقال محمد كنهت والله اعلم **بالخلف**
على السكنى ٥ السكنى ان يسكن بنفسه وسقلى اليه من متاعه ما يتأث

غيره ٥

وحفرة ٥

به ولو كان ساكناً حلف لا يسكنها فاذا ابرأ ان يتقلى بنفسه واهله وخدمه ومتاعه
فاذا اخذ في المنقلة من ساعة لم كنهت وقال في كنهت وعلى هذا الاختلاف
اذا حلف لا يركب الدابة وهو راكبها فقل من ساعتها ولو حلف لا يسكن
بلد كذا فيخرج منه بنفسه وترك اهله ومتاعه لم كنهت وليس هذا كالدار
والحقبة بمنزلة البلد ٥ ولو انتقل من الدار باهله ومتاعه وترك من
اثاثه سائراً كنهت في قول لبي حنيفة وقال لبي يوسف اذا
كان المتاع المتروك لا سحلي سائراً او بعض الدار لم كنهت ولا احد في جدار
وانما هو على ما تتعارف الناس ولو وضع من الثقل واوثق وقهر اياً لم كنهت
ولو خرج في طلب منزل من ساعة وحلف متاعه لم كنهت ولو اخذ في
المنقلة بنفسه سائراً فانه كانت المنقلات لم كنهت
وان كان يمكن ان يستاجر من سقى متاعه في يوم فليس عليه دلد ولو عني
ان لا يسكنها بنفسه دون اهله ومتاعه لم يدين في المقضا ولو كان ساكناً
مع رجل حلف لا يسكنه فهو على ما ذكرنا في سكنى الدار ولو وهب الحالف
متاعه للخوف عليه وقبضه وخرج من ساعتها وليس من رايه العود
فليس يسكن له وللدلالة اذا اودعه المتاع او اعاره ثم خرج هو لا يريد
العود ولو كانت له زوجة فارادها على الخروج فاجتهد ولم تفعل لم كنهت
والمساكنة هو القرب والاختلاط فاذا سكن في موضع يصلح للسكنى
فهو مسكن ولو ساكن في دار كل واحد في حجرة او منزلة فهو مسكن الا
ان يكون الدار كثيرة فيها مقاصيد ومنازل في قول لبي يوسف وقال محمد
لا كنهت الا ان ساكنة في حجرة واحدة ٥ ولو حلف لا يسكن في هذه
الدار فسكن كل واحد حجرة كنهت بالاجماع ولو ساكنة في حانوت في
السوق دحلان فيه عملاً لم كنهت واليمين على المنازل التي فيها الماوي
الا ان يكون هناك دلاله او ينوي ذلك ٥ ولو حلف لا يسكن بالكوقة
فهو على المساكنة في دار بالكوقة الا اذا نوى ان لا يسكن هو والخوف
عليه بالكوقة وكذلك لو حلف ان لا يسكن في الدنيا ولو حلف لا يسكن
فساكنة في سفينة مع كل واحد اهله ومتاعه فهذه مساكنة في حق الملاحين
وكذلك اهل البادية اذا جمعوا خيمة واحدة كنهت وان تفردت الخيام

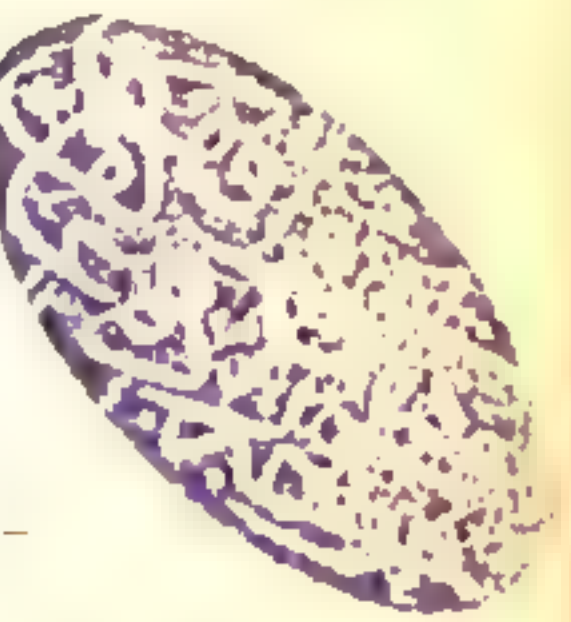
ولو منع ٥

لم يحلف والله اعلم **باب الحلف على الايول** الايول الكوف في مكان قليلاً
كان المكث او كثيراً ليلاً او نهاراً فان نوي يوماً او اكثر فهو علي ما نوي
وروي علي يوسف اذا حلف لا نوي فلانا وهو في عيال الحالف لم يحلف
الا ان يعيده الي مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو علي ما نوي ولو دخل
الحلوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحلف **باب الحلف على البيت والسكنى**
والبيتوتة هي اللسوة اكثر من نصف الليل سقاً نام او لم ينم والله اعلم بالصواب
باب الحلف على الخروج الخروج هو الاتصال من داخله
الي الخارج والخروج من الدار المسكونة ان يخرج بنفسه ومتاعه وعياله كالحلف
علي تركه المسكن وان كان علي الخروج من البلدان والقرى فهو علي خروجه
بنفسه ولو حلف لا يخرج وهو في بيت فخرج الي الدار لم يحلف الا ان يري
وان عني بالخروج خروجاً الي مكة او من البلد لم يصدق ولو حلف
لا يخرج من الري الي الكوفة فخرج يريد مكة وطريق علي الكوفة قال محمد بن
كان حين خرج نوي ان يري الكوفة فهو حائش وان لم ينو ثم بدله بعد لم يخرج
ان يترك الكوفة لم يحلف وان نوي ان لا يخرج الي الكوفة خاصة دين
فيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الي المسجد فخرج
يريد المسجد ثم بدله بعد دلل الي غيره لم يحلف قال محمد بن
من البلدة ان يجعل البيعة خلف ظهره وعمره فحين قال الامانة ان
خرجت في غير صف فانت طالق فخرجت في جنازة والده او ذي رحم
منه او عرس لم تطلق وهذا قول علي ما يستحق في العادة والله اعلم بالصواب
باب الحلف على دخول على فلان الدخول
عليه ان يقصده بالدخول سواء كان في بيته او في بيت غيره ولو دخل
علي قوم وهو فيهم ولم يقصده لم يحلف فيما بينه وبين استغلي الا انه لا
يصدق في القضاء ولو دخل عليه في مسجد او ظلة او دهليز لم يحلف
وكذلك لو دخل عليه في فسطاط او خيمة الا ان يكون من اهل البادية
والمرج فيه الحرف ولو حلف لا يدخل عليه في هذه الدار فدخل
الدار وهو في بيت الدار لم يحلف وان كان في صحن الدار حلف وكذلك
لو حلف لا يدخل علي فلان في هذه القرية لم يحلف الا اذا دخل بيته ولو دخل

بيته يريد رجلاً سوره لم يحلف وان لم يكن له نية فهو اخل علي كل من في الدار
والله اعلم **باب الحلف على قضاء الدرهم**
اذا حلف لياخذ من فلان حقه او ليقضيه فاخذ بنفسه او اخذ بوكيله
او اخذ من ضامن عنه او حثال عليه بامره بتر وان كان من غير امره لم يتر
وكذلك لو حلف ليعطيه حقه فامر غيره بالاداء او احاله فقضى بتر
في عينه وان كان بغير امره لم يتر وكذلك لو امر غيره بالاداء او احاله
وان عني الحالف ان يكون ذلك بنفسه فهو علي ما عني ولو حلف
المطاع ب ان لا يعطيه فاعطاه علي احد هذه الوجوه حلف وان
عني ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء ولما اخذ به ثباً او عرضاً
فهو بمنزلة قبض المال ولو حلف ليقضيه ولم يوقت فابراه من المال او
وهبه حلف ولو وقت وقتاً فابراه قبل الوقت سقطت اليهين ولم يحلف
اذا جاء الوقت في قول لي حيفه ومحمد وقال لي يوسف كحلف
ولو قبض الدين فوجده زياً او ابهرجه فقد بتر في عينه سواء وقع الحلف
علي القبض او علي المدح والدلل لياخذ به ثباً ثم رده بعيب
او استحق كان قد بتر وان كانت الدرهم المقبوضة ستوقه فليس
هذا بقبض ولو اشتري بالدين شيئاً فاسد او قبضه فان كان
في قيمته وقابالحق فهو قبض وبتر وان لم يكن حلف ولو غصب الحالف مالاً
مثل دينه او استهلك عليه عرضاً او دنانير فقد بتر ولو قال ان لم اذن
مالي عليك او لم اقبض في كيس او لم اقبض درهم فاخذه شيئاً سوى
جنس حقه لم يتر والله اعلم **باب الحلف على الاستئجار**
اذا حلف لا يستأجر خادماً كانت خدمته فجعل الخادم خدمته من غير
ان يامر بها حلف ولو حلف علي خادم لا يملكها فخدمته بغير امره
لم يحلف ولو حلف لا يخدم فلان فخدمته بامره او بغير امره حلف
وكل شئ من عمل البيت الذي يحتاج اليه في الغالب فهو خدمه
ولو حلف لا يستأجر خادماً فلان فساها وضوا او اوصى بدلل ولم يكن
له نية بذلك حين حلف حلف فعلى ذلك لو لم تفعل ولو نوي
ان يستعين بها معينه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء

واسم الخادم ينطلق على الغلام والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير
 والله اعلم **باب** **اليمين على بيع ما سمي او جعده**
 اذا حلف لا سرى ذهباً ولا فضة فهو على الدائم والدائمه والا والى المصنع
 والتمت في قول أبي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الدائم والدائمه ولو حلف
 لا يشتري حديداً فهو على المصروب والبر والسلاح في قول أبي يوسف وقال محمد
 اذا اشتري شيئاً سمي ببيع حداداً حنث بخوان يشتري انما من حديد
 او كانا او مسلحاً ولو اشتري حراً او مسيقاً او سكيناً او ابرة لم يحنث
 وعلى هذا لو حلف لا يشتري صغراً فاشترى طستاً صغراً وكوذاً حنث وان
 اشتري فلوساً لم يحنث عند محمد ولو حلف لا يشتري صوفاً فاشترى
 شاة على ظهرها صوف لم يحنث وكذلك لو حلف لا يشتري اجراً او حصلاً
 فاشترى داراً مبنية بذلك ولو حلف لا يشتري ثمره فاشترى ارضاً
 فيها ثمر وثمرة وشروط المهر يحنث وكذا السقل على هذا ولو حلف لا يشتري
 لحماً فاشترى شاة حية لم يحنث وكذا اذا حلف لا يشتري زيتاً فاشترى
 زيتاً او حلف لا يشتري قصباً فاشترى بوارى او حلف لا يشتري حديداً
 فاشترى شاة طاملاً او حلف لا سرى سحوراً فاشترى حنطة فيها
 حبات شعير لم يحنث وعلى هذا جميع ما يدخل في البيع ببعاءه ولو حلف
 لا ياكل شعيراً فاكل حنطة فيها شعير حنث ولو حلف لا سرى ذهباً
 فهو على كل من جرت العادة بالادهان به وهذا على عرف لسانهم قال في الترتيب
 انه لا يحنث اذا اعتد اليمين على الماشي وحنث اذا حلف على الادهان وفي
 السمن لا يحنث في العجين وكذا دهن الدرر ولو حلف لا يشتري
 بنفسه فهذا على الدهن والورد وذكر في الاصل انه على الدهن دون الورد
 وفي عرف ديارنا ينطلق على الورد والحما والورد على الورد ولو حلف
 لا سرى برراً فهذا على الدهن دون الحب والمجج العرف والله اعلم
باب **الحلف لا يقدر على شيء** اذا حلف لا يجلس
 على الارض فهذا على ان لا يكون بينه وبين الارض غير ثيابه ولو حلف
 لا يجلس على هذا الفراش وعلى هذا البساط فجعل عليه مثلاً لم يجلس لم يحنث
 وروي عن أبي يوسف اذا حلف لا ينام على هذا الفراش ففرش فوقه فراشاً آخر

او مسامره



اخر حنث ولو حلف على الجلوس فجعل فوقه حنثاً حنث ولو حلف لا يجلس
 على هذا السريراً او الدكان او السطح او لا ينام فجعل فوقه فراشاً حنث
 ولو جعل فوق السرير سريراً او بنى فوق الدكان دكاناً او فوق السطح
 سطحاً لم يحنث ولو حلف لا ينام على الفراش هذا السرير ففرش عليه
 فراشاً لم يحنث ولو حلف لا يعيش على الارض فمشى عليها لم يحنث
 حنث ولو مشى على بساط لم يحنث والله اعلم **باب** **لا يعمل**
كدي فامر غيره المسائل تنقسم الى قسمين منها ما يتعلق بالحقوق
 بالفاعل كالبيع والشراء والاجارة والقسمه فاذا حلف لا يفعله فامر غيره
 لم يحنث الا ان يكون ذا سلطان لا يتولى بنفسه يحنث بالامر ولو كان الوكيل
 هو الخالف حنث والقسم الثاني ما لا يتعلق بحقوقه بالفاعل
 كالنكاح والطلاق والعتاق والكتابة والهبة والصدقة او لا يكون له حقوق
 كالضرب والقتل والقضا والاقتضا وحنث في جميع ذلك بالامر ونفعه
 بنفسه وكذا في الشركة واختلفت الروايات عن أبي يوسف في الصلح
 ففي اصري الرواسين جعله بمنزلة البيع وفي الرواية الاخرى جعله كالابراء
 وذكر في الجامع الصغير فيما لا يتعلق بالحقوق بالفاعل اذا قال الخالف نويت
 ان لا ابي ذلك بنفسى لم يدين في القضا ويدين فيما بينه وبين السقلى
 ولو حلف لا يضرب عبده او لا يذبح شاة ونوي ان لا يلبس بنفسه دين في
 القضا والله اعلم **باب** **الحلف ببسطة ماله** اذا
 حلف يهدي ما يملك او تصدقته قل يسلك مقدار ما يملك ان يكتفي بما
 ان يكتسب ومضى بالباقي فيما حلف به فاذا اكتسب مالا انقضى مقدار ما
 حبس ولو قال مالي صدقة فهذا على الاموال التي تجب فيها الزكاة وما لا زكاة
 فيه لا يدخل استحساناً ولا فرق بين مقدار النصاب وما دونه ولو كان
 عليه دين فحيط لزمه التصديق به فان قضى دينه لزمه التصديق بمثله
 وان نوي بهذا جميع ما يملك صحته فيشترط لو كان له ثمة عشرة تصديق بها وقال
 ابو حنيفة لا يدخل الارض العشرية في المذرو وقال ابو يوسف يدخل ولما ارض الخراج
 فلا يدخل في المذرو بالاجماع ولو علق النذر بشرط ووجد الشرط لزمه الوفاء به
 ولا ينفى الكفارة في رواية الاصول وروي عن أبي حنيفة انه رجح في ذلك وقال



2 بالكفارة وهو واية عز محمد وهو قول الشافعي والله اعلم **باب الحلف**
على المكلف والكسوة ٥ اذا حلف لا يركب دابة فهو على الخيل والبغال
 والحمار استحياءاً ولو تفرق الخيل خاصة لم يدين في القضاة ولو حلف لا يركب
 فرساً فالفرس هو المعني والبرذون البعي والخيل اسم جامع ولو حلف
 لا يركب مركباً فركب سفينة او محملاً او دابة بالكاف او سرج حنت ٥
 ولو حلف لا يكسوا فلاناً فكساة قلنسوة او جديبي او خفين حنت وعز محمد
 الكسوة عبارة عما يجري في كفارة اليمين ولو حلف لا يكسوه حتى يافاعطاه طام
 شيتري نقباً لم حنت ولو ارسل اليه بشعب كسوه حنت **فصل** الاصل
 ان كلفه ما زال وما دام وما كان غاية ينتهي اليه بها فاذا حلف لا يكلم فلاناً
 ما دام بالتي فخرج ثم عاد فكله لم حنت وكذا اذا قال ما دام في هذه الدار
 وما دام عليه هذا الثوب فيزعه لم لبسه ولو قال لا اكلمه وعليه هذا الثوب
 فزعه لم لبسه كلفه حنت ٥ **فصل** في اليمين اذا انعقدت على
 نفي فعل في زمان مقدّر حنت بوجود الفعل في حرومه وان عقدت بيمينه
 على الفعل موجباً فان كان يمكن تحقيق الفعل في كل الوقت فهو على ذلك
 وان لم يمكنه المداومة عليه محمل على المحل ٥ وعز محمد فيمن حلف ليصوم من
 الابد فهو على الابد ولو حلف لا يسكن هذه الدار الا ابد فهو على ان يسكن
 ساعة ولو حلف ليسكنها الا ابد فهو على الابد كالصوم ٥ ولو قال لا
 اخالس فلاناً الا ابد قال كالمس حتى يعرف بمجالسته الى الممات وكذا
 اذا حلف ليكلمه الا ابد فهو على ان لا تمتنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف
 لا يكلمه الا ابد فان كلفه حنت وان عفى به المداومة على الكلام لم يدين
 في القضاة ولو قال لله على ان اصوم الا ابد لم يدين في القضاة خاصة ٥
فصل عز محمد يوسفي رجل قال والله لا اقتل فلاناً بالكوفة فضبه
 ببغداد ومات بالكوفة حنت في يمينه وكذا لو حلف لا يتزوج فلانة
 بالكوفة تزوج الوالي امارة ببغداد فاجازت المرأة بالكوفة حنت ولو حلف
 لا شيتري عبداً فباعه منه فضولي فانه حنت وان لم يتصل بالاجازة في قول محمد
 وقرئ بين هذا والنكاح فقال لا حنت في النكاح حتى يتصل به الاجازة وسوى
 لي يوسفي بين البيع والنكاح فقال هو مشاري عند الاجازة وكذا النكاح ٥

ولو حلف لا يقتل فلاناً يوم كذاي فالحنت يتعلق بشرطين ان يوصداً بالخروج
 بعد اليمين والموت في الوقت الحلف عليه حتى لو كان الخروج قبل
 اليمين لم حنت ٥ **فصل** اذا قال عبده حر ان لم يفعل كذاي
 اليوم لم حنت في اليوم وان اضاف الوقت حنت يعلم انه لا يقدر
 على ان يفعل وحنت بعد مضي الوقت ولو كان الفعل غير موقت
 فلم يفعل حنت في اخر جزء من اخرجيته ولدللاً ان كانت اليمين
 بطلاق فمات قبل ان يفعل وقع الطلاق في اخر جزء من اخرجيته ولو
 ماتت المرأة وقد عقدت اليمين على فعل نفسه لم يقع الطلاق ولو قال
 انت طالق ان لم يات البصرة فمات الزوج قبل ان ياتيها لم يقع
 الطلاق فان ماتت وقع في اخر جزء من اخرجيتها **فصل** في
الهدم ٥ عز محمد يوسفي ليهدم من هذه الدار فهدم سقفها بتر
 في يمينه وعز محمد اذا حلف ليهدم من هذا الحائط اليوم او لينقضه فهذا
 على ان يهدم حق لا يبقى منه ما سمي حائطاً الا ان ينوي هدم بعضه ٥
 واما الكسر فلا يعتبر ما يزيل اسم الحائط **فصل** اذا قال ان
 كانت هذه الجملة حنطة فاملة كذاي فاذا هي حنطة ولم يحنط
 ولو قال ان كانت هذه الجملة الا حنطة فكانت حنطة وترا حنت وان
 كان الكل حنطة لم حنت في قول لي يوسفي وقال محمد لا حنت في
 الفصليين ولدللاً اذا قال ان كانت الجملة حنطة او غير حنطة
 ثم فرج على قول لي يوسفي فقال ان كانت عينا بطلاق او عتاق او حج
 لله دللاً وان كان اليمين بالله فهو كاذب وان كان علماً به كانت
 عمداً وذكر في الجامع اذا قال ان كانت الا عشرة درهم وله اقل من
 عشرة لم حنت **باب جامع لمسائل شتى** اذا قال
 والله لا كلمتك احد يومى او احد ايامى فهذا على اقل من عشرة ايام يدخل
 في ذلك الليل والنهار ولو قال احد يومى هذين فهذا على يومه ذلك
 والعد ٥ ولو حلف لا يكلم فلاناً وقلنا هذه السنة الا يوماً فلان جمع
 كلامها في يوم لم حنت وان كلم احدهما في يوم والاخر في يوم حنت ولو كلم احدهما
 ثم كلمها في يوم لم حنت واما ستثنى يوماً محروفاً فكلم احدهما فيه والاخر

لم يحنط
 في يمينه

في الغد لم يكتشفه ولو حلف لا كلمها شهراً الا يوفى يوماً بعينه فهو
 علمها نوي وان لم يكن له نية فهو على اي يوم شاء ولو قال نقصان يوم
 فهو على تسعة وعشرين يوماً ولو حلف لا يترك حراماً فهذا على الزنى
 وان كان الحالف خضياً او مجبياً على القعدة الحرام واستبهرها ولو حلف
 لا يطأ امراً وطناً حراماً فوطئ امراً وهي حايض او كان طاهر منها لم يكتف
 ان ينوي دلاًس ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه شاعري
 منه سأل على ان البايح بالخيار ثم فارق حنث ولو اخذ به رهناً او كفلاً
 حنث الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمة مثل المدين او اكثر ولو
 كان الغريم امراً فزوجها عليه قبل الفارقة بترقي بميسر وان كان العقد
 فاسداً حنث الا اذا دخل بها قبل الفارقة ومهر مثلها مثل المدين وان
 كان العقد صحيحاً فوفقت الفقة بمعنى من قبلها فسقط مهرها وفارقها حنث
 ولو حلف لتزني ما عليه فاعطاه عدداً او كانت وان زناه حنث ولو حلف
 اذا حلف لا اقبض مالي عليك الا جميعاً وعليه عشرة وعلى الطالب لجل
 خمسة فامر ذلك الرجل الحالف ان يكتب للمطلوب بالخسة التي عليه ودفع
 خمسة مكانه انه لا يحنث وعزمه اذا قال لا اقبض مالي عليك الا ضربة
 واحدة فوزنها لدرهماً فهداه ضربة وعد متفرقاً وقال في الجامع
 اذا كان عليه الف فقال عبده حران اخذتها منك اليوم درهماً دون درهم
 فاخذ منه خمسمائة ولم ياخذ الباقي لم يحنث ولو قال ان حدثت منها اليوم
 درهماً دون درهم فاخذ ولم ياخذ الباقي حق غزيت الشرح حنث حين
 اخذ البعض ولو قال ان اخذتها اليوم درهماً دون درهم فاخذ في اول النهار
 بعضها والباقي في آخره حنث ولو حلف لا يفارق حق يستوفى ماله
 فكانت وامتنع منه وذهب لم يحنث الحالف ولو قال لا يفارقني حنث
 ولو قال اقل عبد اشتريه فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس
 قنله غيره فاذا اشترى عبد يمينه عبداً اعتق ولو اشترى عبد يمينه يميناً
 واحداً منها ولو اشترى عبداً او نصف عبد اعتق العبد الكامل ولو قال
 اول كذا اشتريه صدق فاشترى كذا ونصف لم يصدق بشئ ولو قال
 اخر عبد اشتريه فهو حر فهذا على المنفرد الذي تاخر عنه غيره في الزمان

فاذا اشترى عبداً ثم عبداً مات الحالف عتق الاخر مستنداً الى حين
 الشراء وعزمه في جميع المال اذا كان الشك في الصلة وقال ليو يوسف
 ومحمد يعق مقتصراً على الحال ولو قال اوسط عبد اشتريه فهو
 حر فالأوسط اسم للمنفرد المختل بين عديدين متساوين فاذا مات
 الحالف وكان الذي اشتراهم شفعاً فليس فيهم اوسط وان كانوا خمسة
 او سبعة كان الاوسط العبد المختل بين سبعة وعشرين حصل منهم
 في النصف الاول حرم من ان يكون اوسط ولو قال والله ما دخلت
 هذه الدار ثم قال عبده حر ان لم يكن دخلها لم يعق عبده ولا كفارة
 عليه في اليمين ولو كانت اليمين الاولى يعق او طلاق حنث في
 اليمينين عند محمد ورجح ليو يوسف عزمه اذا قال اذ اقبض بعد الاول
 او همت او غلطت حنث في اليمين الاولى ولم يلزمه الاخره واذا حلف
 بطلاق واسدى بقوله ان شاء الله بطل اليمين وان قال ان اعانني الله
 او بمعونه الله او يتيسر الله ويرى الاستساق صدق فيما بينه وبين الله
 وعزمه ان يشر اذا حلف لا يبيع عبده الا بعشرة فباعه بخسة ودينار حنث
 ولو باع بعشرة ودينار لم يحنث ولو قال والله لا ابيعك هذا الثوب
 بعشرة حتى تردي فباعه بعشرة قال لا يحنث في القياس وبه نأخذ وفي
 الاستساق حنث ولو قال ان فعلت كذا يفي المشي الى بيت الله
 او الى الكعبة او الى مكة لمزمه حجة او عمر استساقاً ولو قال على المشي الى
 الحرم او المسجد الحرام لم يلزمه شئ في قول ليو يوسف ومحمد
 يلزمه ولو قال على الذهاب الى مكة والركوب او السفر لم يلزمه شئ
 وقال ليو حنث ومحمد اذا نذر ذبح وولد او خرج لزمه ذبح شاة وقال
 ليو يوسف والشافعي لا يلزمه شئ ولو نذر ذبح عبده او نفسه لم يلزمه
 شئ في قول حنث وقال محمد يلزمه ذبح شاة ولو تزوج بامه
 الحريم ثم قال ان مات مولاي فانت طالق فانت طالق اسى فانت
 المولى وهو وارثه طلقت اثنين في قول ليو يوسف وحرمت عليه وقال محمد
 لا تطلق ولو قال الزوج ان مات مولاي فانت حرة والمسئلة كالحام يمين
 في قول ليو يوسف ومحمد وقال زفر حنث ولو قال لامنة اذا مات فلان

فانت صر قبلها من فلان ثم تزوجها ثم قال اذا مات مولاك فانت طالق
اشى فانت المولى وهو وارثه قال لبي يوسف بهم الطلاق ولا يقع العتق
وقال فرقيع العتق ولا يقع المطلاق وقال محمد لا يقعان والله اعلم بالصواب
عقد الاجارة ينقسم الى قسمين منها
ما هو عقد على منافع الاعيان كاستجار الدور وما اشبه ذلك فمنها
ما هو عقد على العمل كاستجار الصناع للصناعة في كل ذلك لابد من ان
تكون الاجرة معلومة والعمل او المنفعة واعلام المنفعة باعلام الوقت واعلام
العمل يتناول العمل ولو استاجر على عمل فله ان يعمل بنفسه واجراءه الا اذا شرط العمل
بنفسه والله اعلم

هـ ما وقع عليه عقد الاجارة من منفعة او عمل فهو المبتدئ بالتسليم
قبل الاخر وقال الشافعي يجب تعجيل الاجرة باطلاق العقد ولو شرط في
عقد الاجارة تعجيل المبدل وجب تعجيله وكان للمواجر حبس المنافع
حتى يستوفى الاجرة ويطالبه بدلا وتجب له ولو شرط فسخ العقد
ان لم يعمل وكري اذا عمل من شرط مده ولو شرط في عقد الاجارة ان
لا يسلم الاجر الا بعد انقضاء مدة الاجارة فذلك جائز ولو لم يشترط في العقد
شئا كان لبي حيفته يقول اولاً لا يجب تسليم شئ من الاجرة الا بعد
انقضاء جميع المدة او قطع المسافة وهو قول زفر ثم رجع وقال يجب تسليم
يوماً سماً وفي المسافر حالاً في الاقاليم لبي الحسن تسليم اجرة كل
رحلة اذا انتهى منها وتول لبي يوسف وخبر وروي عن لبي يوسف اذا
سار ثلث اذا ابر المواجر الطريق او نصف لزمه التسليم وهذا قول الاخر
والله اعلم

اذا ابر المواجر المستاجر من الاجرة قبل استيفاء المنفعة ولم يكن شرط
التعجيل او وهبه او تصدق عليه لم يخبر في قول لبي يوسف عينا كان ذلك
او ديناً ولم يكن نقصاً للاجارة وقال محمد ان كان ديناً جاز وان كان عينا
فوهبها له فان قبل الهبة بطلت الاجارة وان رد لم تبطل واذا انضاف
الاجر والمستاجر بالاجرة ولم يكن شرط في العقد تعجيل فاخذ بالدوام دنائمه
فالعقد باطل في قول لبي يوسف الاخير وفي قوله الاول جزم وهو قول محمد

ولو اشتري

واذا اشترى المواجر من المستاجر عينا من الاعيان بالاجارة جاز في قولهم
جميعاً وكذلك لو اخذ بالاجرة رهناً او كتيلاً جاز في قولهم ولو وهب
بعض الاجرة او ابراه منه جاز وهو شرط والله اعلم **باب**
تسليم الاجارة هـ اذا وقع عقد الاجارة صحى على مدة او مسافة وجب
تسليم ما وقع عليه العقد دائماً مدة الاجارة لا مانع من الانتفاع فان
عرض في بعض المدة او المسافة ما يمنع الانتفاع سقطت الاجرة بقدر ذلك
فان يعرض غاصب او كحدث مرض او ابقى او يرقب الارض او يقطع
عنها الشرب هـ ولو اختلفوا بعد انقضاء المدة في تسليم ما استاجر فالقول قول
المستاجر مع يمينه واليمين بينة المواجر ولو اتفقا انه سلم في اول المدة لم يختلفا
في حدوث العارض فان كان المانع قائماً عند الخصومة فالقول قول المستاجر
مع يمينه البتة وان لم يكن قائماً فالقول قول المواجر مع يمينه عليه واليمين
بينة المستاجر ولو اتفقا ان المنع قد عرض واختلفا في مدة بقا المانع فالقول

قول المستاجر والله اعلم **باب** **مقاييس تسليم العامل**
اذا عمل المستاجر ثم هلك قبل التسليم الى صاحبه فان كان له ما اشترى العين
كالصباغ وما اشبه ذلك سقط الاجر وان كان قائماً كان للعامل ان يحبس
حتى يستوفى وما لا اشتهر له في العين كالحلال والملاح وجب الاجر اذا فرغ من
العمل وليس له حبسه بالاجرة ولو حبس صار غاصباً وقال لبي يوسف في الحال
بعد ما بلغ المنزل قبل ان يضعه ليس له ذلك **فصل** **ولو استاجر**
ليبنى له بناً في داره او فيها هو في يده او يخفى بئراً او قناة فعلمه العامل فلم
يفرح منه حتى انهدم البناء او انهدب اليه فله اجر ما عمل كحصه ذلك
وان كان ذلك في غير ملكه ولا هو في يده فلا اجر له حتى يفرغ منه وتسليمه اليه
وقال الحسن اذا اراد موضعاً من الصحر المحفر فيه بئراً فهو بمنزلة كونه في ملكه
قال وهذا قياس قول لبي حيفته وقال محمد لا يكون قابضاً بالحفر الا بالقبض
وان اراد الموضع وهو الصحيح هـ وان كان في غير ملكه وقد عمل بعضه
فلم يستاجر ان يتبع من التسليم حتى يتم العمل في قول محمد وعلى رواية الحسن
هو قابض وعليه الاجر ولو استاجر له ليضرب له لبناً لم يفرق قابضاً حتى
يحف اللبن وينصب في قول لبي حيفته وقال لبي يوسف ومحمد حتى يستريح

ولهلك اللبن قبل الحد الذي ساء الاختلاف فيه فلا اجرة له وان كان
ذلك في غير ملكه ويده لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوباً عند الحنفية
ومستجراً عندهما ولو احترق الخبز في المتور قبل ان يخرج صفاً اجرو له ولو
اخرجه من المتور فوضعه وهو يحترق في منزل المستاجر فاحترق من غير
جناية فلا اجر ولا ضمان عليه في قول الحنفية وعندهما هو ضمان لرقبته
مثل الدقيق الذي دفعه اليه ولا اجرة له وان شأضنه قيمة الخبز خجوراً
او اعطاه الاجر ولا ضمان عليه في القصب والمخ وكذلك الخياط اذا عمل
في بيت المستاجر فان خا ط بعضه لم يكن له اجره وان هلك بعد الفراع
منه فلا ضمان عليه وله الاجر في قول الحنفية وعندهما له الخيار ان
شاء ضنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شأضنه قيمة خيطا واعطاه الاجر
ولو استاجر محلاً ليحل له دناء من السوق الى منزله فلما بلغ البيت كسره
ان انسان فلا ضمان على المحال في قول الحنفية وله الاجر تحضنه ولو وقع
في الطريق فانكسر المالك بالخيار ان شأضنه قيمته من الموضع الذي حل
ولا اجر له وان شأضنه قيمته في ذلك الموضع واحتسب له من الاجرة
لحسابه والله اعلم **باب ضمان الاجير المشترك** الاجير
المشترك من يستحق الاجرة بعد وما هلك على يده من غير ضنه فلا
ضمان عليه في قول الحنفية وزفر والحن وهو القياس وقال ابو يوسف
ومحمد هو مضمون عليه الا من شئ غائب لا ينفذ عنه كالحرق الغالب
والعدو والمكابر وهذا استحسن وماتلف من عمل الاجير المشترك كالقصار
اذا دق الثوب فحرق او المقاء في البعده فاحرق او الملاح اذا غرقت
السفينة من مده والمحال اذا خسر فهو مضمون عليهم وقال زفر والشافعي
لا ضمان عليهم ولو كان صاحب المتاع راكباً في السفينة او على الدابة
التي عليها الحمل فمطرب فلا ضمان عليه في قولهم قال محمد وكذلك
اذا كان رب المتاع والمناخ والمكاري راكباً على الدابة او سائقي
او قايدين وهو قياس قول ابو يوسف وهذا اذا تلف من غير عمله فاما
اذا اتلف بعد كالملاح اذا جفت السفينة او انقطع الحمل او عثر في الدابة
من سوقه او كان محل بنفسه فعثر فهو ضمان وروي عن علي بن يوسف اذا سرق

المتاع من راسي الحال ورتب المتاع معه فلا ان عليه ولو استاجر عبد صغير
او كبير فلا ضمان على المالك فيها عطب من سوقه وقوده وروي عن محمد
اذا احترق بيت الاجير سراج ضمن وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي
لا يقدر على استدراكه لو علم به ابتداء ولو كان الطعام في سفينتين
سيرهما معاً وحبسهما معاً ورتب المتاع في احدهما فلا ضمان على الملاح
فيما هلك وكذلك القطار اذا كان عليه المحول ورب المحول على بيع
فوقع وهلك فلا ضمان على الحال وعمرى يوسف في الحال ورب المتاع
اذا حمل ليضعه على راسي الحال فوقع وهلك انه لا ضمان على الحال
ولو حمل الى بيت صاحبه ثم اتى به الحال وصاحب المتاع من راسه
فوقع من ايديهما فهلك فالحال ضمان في قول ابو يوسف وهو قول
محمد الاول ثم رجع فقال لا ضمان عليه وروي عن علي بن يوسف في القصار
اذا استعان بصاحب الثوب ليدقه معه فحرق ولا ندرى من اي الدقيق
حرق قال على القصار نصف الضمان وقال محمد عليه كل الضمان حق
يعلم انه حرق من دقهما او من دق صاحبه وعمرى محمد فيمن دفع الى رجل
مصحفاً ليحل فيه ودفع الخلاف معه او دفع شيئاً الى صيقل ودفع
الجفن معه قال يضمن المصحف والخلاف والسيوف والجفوت ولو اعطاه
مصحفاً ليحل له غلافاً او سكيناً ليحل له نصاباً لم يضمن المصحف والسكين
والله اعلم **باب الاجير الخاص** الاجير الخاص يستحق
الاجرة بالوقت دون العمل لمن استاجر انساناً لخدمته شهراً او ليقصر معه
فاذا سلم نفسه لم يعمل اسحق الاجرة ولا ضمان عليه فيما هلك في يده
بالاجماع وما هلك من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعد القصار وعلى هذا
تلميذ القصار وسائر الصنائع واجيرهم لا ضمان عليهم الا بما تعدوا فيه
ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم وعمرى محمد في الخياط اذا خا ط باجر ففتق
رجل قبل ان يقبض الثوب فلا اجر للخياط ولا خبر الخياط على ان يبعد
العمل وان كان الخياط هو الذي مق فعليه ان يبعد وقال في الملاح اذا
حمل الطعام الى موضع فردا السفينة انسان فلا اجر للملاح وليس عليه ان يبعد
السفينة وان كان هو الذي ردها لزمه الاعادة الى الموضع الذي شرط

عليه واذا كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يتقدر ربح الطعام على
قبضه فعلى الملاح ان يسلمه من موضع يتقدر على قبضه ويكون له اجر مثله
فيما سار له ولو اكثر من جلا الى موضع فلما سار بعض الطريق حمله فزده
الى موضع فعليه ان يقدّر ما سار له ولو استار انسانا ليذهب الى
موضع وعلى بيعه فوجد بعضهم ميتا وحيّا من بقى فله من الاجر لحسابه ولو استار
ليذهب بكتابه الى فلان وعلى حمله فوجد المكتوب اليه ميتا فزاد الكتاب فلا
اجر له في قول لي حيفته وقال محمد لما اجر في الذهاب ولو كان مكانه طعام
فغاد به سقط الاجر في قولهم جميعا واذا وطى تلمذ الاجير المشتك على
توب من القصار فخرق ضمن ولو وقع من يده سلاح فخرق ثوبا من المعصرة
فالفان على الاستاذ والافان على التلميذ ولو دق التلميذ ثوبا فانقلب
الحقة من يده فخرق ثوبا من القصار فالفان على الاستاذ ولو كان
ثوبا ودبعة عند الاستاذ فالفان على التلميذ وكذلك اذا وقع
من يده سلاح فاحرقه ولو دغا قوما الى منزله فمشوا على بشاطة او جلسوا
على وسادة فحرق لم يضمنوا ولو وطعوا ابنه او ثوبا لا يبسط مثله ضمنوا ولو
قلبوا انا ليشربا منه بايديهم لم يضمنوا ولو كان مقلدا بسيف فخرق السيف الوسادة
لم يضمن ولو جفف القصار ثوبا على جبل في الطريق فخرق به خوله فخرقته
فلا ضمان عليه والافان على سائق الحمله والساعلم **اد** **اجرة**
الحق اذا استاجر دارا او حاقا ثامدة معلومة فله الانتفاع بها كيف
شما من السكن وجعل متاعه فيها ولا يقعد فيها حدا ولا اقصار او اطلاقا
الا ان يسمى ذلك وله ان يسكنها بنفسه ويؤجره باجر وبغير اجر ولو استاجر
ولو استاجر ارضا للزراعة لم يخرج حتى يسمى ما يزرع فيها والساعلم **بار**
الارقات التي يتدلى بها عقول الاجارة اذا استاجر
دارا شهرا فابتدأ المدة من حين وقع العقد وله ثلثون يوما ان كان
في ظلال الشجر وان كان في غرة الشجر فله شهر الهلال وان استاجر
شهرا فقد سا الاختلاف في باب المدة واذا عقد الاجارة على وقت
لم يات بعد فهو جائز وقال الشافعي لا يجوز وقال محمد اذا اراد المجر
بيع الدار قبل حضور وقت الاجارة فلم يستاجر ان ينفع من ذلك وتسليم

ذلك ان يخلى بينه وبينه ولا مانع من الانتفاع وما هو المشراية من الاقل
فهو كذلك في الاجارة واذا كانت الاجرة مكيلا او موزونا بغير
عينه فلا بد من بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره والمكان الذي يسلم
فيه في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى تسمية المكان
وسلم عند الارض المستاجرة واذا انصرف في الاجرة بعد ما وجبت
جاز فيها ما جاز في الثمن ولم تجب بعد فعل ما مر من الاختلاف
ولو كانت الاجرة عينيا لم تجز المصنف فيها قبل القبض والله اعلم
ا اذا قال اجرتك هذه الدار
خمسة او هذه الارض بعبشة او كان هذا القول في الحاقين او عيدين
او مساوين مختلفين او في نوعين من الخياطة والصنع فهو جائز
وكذلك لو كان ثلث اشيا فان ذكر اربعة اشيا لم يجز وهو بئر او البيع
الا انه يفارق من وجه وهو انه يصح من غير شرط الخيار ولو اجرت دارا
على ان ان اقعدها صادا فاجرة عشرة وان اقعدها فيها خياطا فخمسة
جاز في قول لي حيفته الاخير ولو اسك الدار ولم يسكن حققت المدة
فعليه الاقل وقال ابو يوسف ومحمد الاجارة فاسدة وقال محمد ان استاجر
دابة من بغداد الى القصر خمسة والي الكوفة بعشرة فان كانت المسافة
الي القصر على النصف من طريق الكوفة فهو جائز وان كان اقل او اكثر
فهو فاسد وان استاجر خياطا فقال ان خطته اليوم فلك درهم
وان خطته غدا فلك نصف درهم فالشرط الاول جائز والثاني
فاسد في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد المشطان جائزان وقال في
هما باطلان واختلفت الرواية على حيفته فيما اذا خاط في اليوم الثاني
ذكر في الاصل والجامع الصغير انه يجزى المثل لا يزد على درهم ولا ينقص من
نصف درهم وروي لي يوسف عن لي حيفته انه لا يزد على نصف درهم
وهو الصحيح ولو خاط في اليوم الثالث فالصحيح عن لي حيفته ان لا
يجاوز به نصف درهم والصحيح عندها انه ينقص من نصف درهم ولا
يزاد عليه ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا اجر
لك قال محمد في الاملا ان خاط في اليوم الاول فله درهم وان خاط في اليوم

الثاني فله اجر منذ لايزاد على درهمه ولودفع الى الخياط ثوباً يقطع ويخيط
على ان يفتح منه في يومه او اكثر يبيع الى مكة على ان يدخل في عشرين
ليلة ولم يرد على هذا فالاجارة جارية فان وفي بالشرط فله الاجر الذي
شرط وان لم ينف فله اجر المثل لايزاد على الشروط في قلم جمعاً وقال
حنيفة اذا استاجر دابة الى الكوفة اياماً معلومة وقال اجرتك اليوم ليخيط
هذا القميص فالفقد فاسد وقال ابو يوسف وحده العقد جائز والله اعلم
هـ وليس
على المستاجر رد ما استاجر الى المالك وعلى الذي اجر ان يقبض من
منزل المستاجر وليس هذا كالعادية فان امسكها فهدمت لم يقبض هـ ولو
استأجرها من موضع مسمى من المزداهب وجابها فعلى المستاجر ان يلقى
بها ذلك الموضع الذي قبض فيه فان امسكها في منزل حتى عطبت
ضمنه ولو قال المستاجر انا اركب من هذا الموضع الى موضع كذا واج
الي منزلي فليس على المستاجر ان يردّها الى منزل المؤجر والله اعلم بالصواب
هـ اذا حدث
بالعين المستاجر عيب لا يوثق في المنافع لم يثبت للمستاجر خيار نحو العبد
ينتأجره للخدمة فيذهب احدي عينه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط
شعره او سقط خايط من الدار لا ينتفع به في سكنها وان كان النقص
يؤثر في المنافع يستلنا الخيار كالعبد اذا مرض والدابة اذا بردت والدار
ينهدم بناؤها فان بنى المؤجر ما سقط من الدار فلا خيار للمستاجر لو كان
المؤجر غائباً فليس للمستاجر ان يفسخ ولو سقطت الدار كلها فله ان يخرج
سوا كان صاحب الدار شاهداً او غائباً ومن اصحابنا من قال يفسخ
العقد بانهدام الدار وانقطع الماء عن الرضا والشرب عن الارض ومنهم
من قال لا يفسخ فانه ذكر في الصلح اذا صلح على سكنى دار فانهدمت
الدار لا يفسخ الصلح وكذا روي عن محمد بن اسحاق بن عمار فانهدم
ثم بناء الاجر فليس للمستاجر ان يفسخ ولا الاجر وقال محمد بن السفينة اذا
انقضت الواحاً ثم اعيدت سفينة لم يجب على تسليمها الى المستاجر وليس
هذا كالدار هـ قال ولو استأجر رجلاً سنة فانقطع الماء بعد سنة اشهر فامسك

الرجا حتى مضت السنة فعليه الاجر لسنة اشهر ولا شئ عليه ما بقي فان كان
البيت يسع لغير الطين فعليه الاجر لخصته هـ ولو سلم الدار لاسم منعه
هو او غيره فلا اجر في ذلك البيت والمستاجر ان يمنع من التسليم وان يفسخ
وان حدث ذلك بعد القبض وخطين الدار واصلاح صياربها وما هي
من بنائها وبها الماء والبالة والخرج على رجب الدار فان كان امتلا من فعل
المستاجر لا يجب على ذلك ولكن للمستاجر ان يخرج اذا لم يعمل هـ واذا اجتمع
في الدار تراب من كنس فعليه ان يرفعه وليس هذا كالذي كان معسراً
في الارض هـ ولو اصلح المستاجر شيئاً من ذلك لم يحتسب له ما انفق هـ ولو
استأجر داراً مدة فلم يسلم حتى مضى بعض المدة فليس للمستاجر ان يمنع في الباقي
ولو استأجر دارين فانهدم احدها او غصب فله ان يترك الاخر والله اعلم بالصواب
باب **الاختلاف في الاجارة** هـ اذا اختلفا في الاجرة
قبل استيفاء المنافع تحالفوا ويبدأ يمين المستاجر ولو اختلفا في المنفعة سدى
يمين المؤجر وان اقام احدها بينة قضى بها وان اقاما البينة فان كان
الخلاف في الاجرة فبينة المؤجر اولى وان كان الخلاف في المنافع فبينة المستاجر
وان ادعى المؤجر فضلاً فيما يستحق من الاجر وادعى المستاجر فضلاً فيما يستحق
من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيننا وان اقاما البينة قبلت بسك واحد
منهما على الفضل الذي يستحقه فان لم يكن سه وقد استوفى بعض المنفعة فالقول
قول المستاجر فيما مضى وتحالفان وفسخ العقد فيما بقي هـ ولو اختلفا بعد
انقضاء المدة فالقول قول المستاجر مع يمينه ولا تحالفان ولو ادعى احدهما الاجرة
دراهم والاخر دنائراً فالامر على ما بيننا والبينة بينة المؤجر هـ ولو قال المؤجر
هي الي القصة بدينا وقال المستاجر الي المكوفة جعش دراهم واقاما البينة
فهي الي المكوفة بدينا وخمس دراهم هـ وعزى يوسف اذا ادعى المستاجر
انه استأجر احد عشر شهراً بدخيم وشهراً بتسع وقال رجب الدار لابل
سنة بعشرة احد سه رجب الدار هـ ولو قال الخياط امتق ان اقطع
قميصاً وقال رجب الثوب لابل قطعاً فالقول قول رجب الثوب والخياط امتق
فان شاء رجب الثوب اخذه واعطاه اجر مثله ولو قطعه سراً ولا قال بعض
اصحابنا لا يجب له الاجرة هـ وقد ذكر محمد بن دفع شيها ليضرب طساً

فرضه كونه ان له ان ياخذ ويعطيه اجر المثل فكذلك في المثل ولو سلم غلا
 الى حايك بنجر سبعة ارباع فعلم اكثر من ذلك واصغر فهو بالخيار ان شا
 ضنه مثل غله وان شا اخذ الثوب واعطاه الاجر المثل المتقصر فانه يعطيه
 من الاجر فحسابه وكذلك لو شرط عليه صعيقا او رقيقا في الحرف ولو اوفاه
 الوصف والدمع وزاد فيه فان شا ضنه وان اخذه واعطاه المثل لا يزيد
 ساءه ولو امره ان ينزع ض ساءه او يقطع شيئا من جسده ثم اختلفا
 فقال الامر بك بغير هذا القول قوله مع يمينه ولو اختلفا في الاجر
 وقد صبح الثوب نظر الى ما زاد الحرف في قيمة الثوب فان شهد احدهما
 كان القول قوله مع يمينه والبينة بينة المصباح وكذا كل صبيح يريد ان
 كان اسود فالقول قول رب الثوب ولو امره ان يصبغ بزعفران فصبح
 بغيره الا انه من ذلك الصبح فالملك بالخيار ان شا ضنه قيمة ثوبه ابيض
 وان شا اخذ الثوب واعطاه اجر المثل وان اختلفا فيما امر به فالقول
 قول رب الثوب ولو امره ان يصبغ بريح الهاشمي فصبغ بغيره فهذا علي
 وجهين فان صبغ اولاً بريح الهاشمي فرب الثوب بالخيار ان شا ضنه
 قيمة الثوب وان شا اخذ ثوبه وضمن ما زاد ثلث نظام باع فيه واعطاه الاجر المثل
 وان كان صبغ ابتداء بغيره فله ما زاد الصبح فيه ولا اجر له وروي عن محمد
 انه امر الاجر وما زاد الحرف فيه مجعاً كان او متفرقاً ولو دفع الي
 حايك غلا واضنه ان يريد من عند نفسه رطلاً فقال ردته وانكر رب
 الثوب فالقول قوله مع يمينه على علمه وكذلك اذا كان الثوب
 مستهلكاً ولو كان قائماً فورن وكان نلداً على ما دفع اليه زيادة يعلم
 ان الدقيق لا يزيد فيه مثل ذلك فالقول قول المصانع مع يمينه وروي
 عن محمد فحين دفع الي صانع فضة وقال زدها ليكون قرضاً علي صعه
 قليلاً واجرك درهم في آبه محشوا وقال زدته وقال الامر لم رد قال
 تخالفنا المصانع بالخيار ان شا دفع العلب واعطاه الامر عشرة اجزا
 من احد عشر جزءاً من درهم وان شا امسك العلب ورد عليه مثل فضة
 ولو دفع الى عدل ثوباً وقطناً وامره ان يزيد ما يري فحاه وقد يذف
 عشرة استاراً فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر

استاراً

استاراً وردهم خمسة وقال المذاف الابل دفعت عشرة وزدته
 عشرة فالقول قول المذاف وعلى صاحب الثوب عشرة اسائر قطن
 وان قال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وامرته ان تزيد
 خمسة وقال المذاف دفعت الي عشرة اسائر وامرته ان ازيد عشرة
 فردت فصاحب الثوب بالخيار ان شا صدقة ودفع اليه عشرة اسائر
 وان شا اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة اسائر والثوب للمذاف ولو دفع
 اليه ثوباً ليقطعه قبا وبطانة وقطناً ثم قال رب الثوب ليست هذه بطاني
 فالقول قول الخياط مع يمينه ويسح رب الثوب ان ياخذ البطانة
 ويلبسها وكذلك لو اختلف رب المتاع والحال فقال ليس هذا
 متاعى وقال الحال هو متاعك فالقول قول الحال مع يمينه ولا اجر
 على الامر الا ان يصدق واختلفا في النوع الواحد والنوعين سواء
 الا انه في النوع الواحد حتى وافق فخران يكون الحمل طعماً فقال رب
 الثوب الطعام طعمى اجود من هذا وقال الحال هذا طعامك بعينه
 فانه يفسر ان القيل قول رب الطعام وسطل الاخر وحسن ان يكون القول
 قول الحال ويجب الاجر اذا كان قد حمد ولو كانا نوعين بان جابه سعة
 وقال رب الطعام كان حنط لم يجب له الاجر حتى يصدق وعن محمد
 فحين دفع الي انسان خاتماً للسقش في فضة اسم ففلس ونقش اسم غيره
 قال لئان يضمن الخاتم ولو امره ان يحمله ساء فخره قال يعطيه ما زاد
 بحصنة فيه والله اعلم **باب الاجارة** **الفاسدة**
 كل جهالة تقش في البيع تقش في الاجارة وتفسد العقد سواء كانت الجهالة
 في الاجارة او مدة الاجارة او في العمل المستاجر عليه واجارة المشاع
 من غير الشريك فاسد في قول لبي حنيفة فيما يقسم وفيما لا يقسم وقال
 ابو يوسف وحمد والسائفي يحدو ذكر لبي الحن في جامعة فصاعداً حنيفة
 انه اذا اجر بعض ملكه او كرا اخذ الشريكين نصيب من اجنبي فهو فاسد
 وسواء فيه ما يقسم وما لا يقسم واجارة المشاع من الشريك جانية في المشهور
 من الرواية وروي زفر عن لبي حنيفة انه لا يجوز له ولواحر رجلان داراً
 من رجل فمات احد الواردين بطلت الاجارة في نصيبه ونصيب الى صبيح على

يكون

حالتها وكذلك اذا استاجر رجلان من رجل فمات احدهما واذا مات
اصل المتكاريه بطل العقد وقال الشافعي لا يبطل ولو استاجر نقيباً من
دار غير مسمى لم يجز في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا علم
النصيب بعد ذلك هـ وذكر في المشقة فيمن باع نقيباً من دار
ولم يسم لم يجز البيع عند لي حيفته ومحمد وفرق محمد بين الاجارة والسع
وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يستاجر من عقار مائة ذراع او من ارض
جريباً او جريين اذا كانت اكثر من ذلك هـ وقال ابو يوسف ومحمد يجوز
ولا يجوز اجارة الماء في النهر والبر ولا استجار القناة والنهر ولا يجوز اجارة
المراعي والاحام ولد ذلك اذا كان فيها قصب او صيد وكذلك اذا
استاجر ميراثاً ليس بماء المطر على اسطح المساكن وروي عن محمد انه اذا
استاجر موضع ارض معروف ليس بماء فهو جائز ولو استاجر ميراً بركبه
في داره فهو جائز ولو استاجره وهو في الحادى ليس لما فيه لم يجز وكذلك
لو استاجر نهراً باماً يجري فيه الماء او استاجر بالوعة لينصب فيها وضواً
وكذلك لو استاجر شرباً من نهر او حائطاً ليضع عليه خدوعاً او بنى
سنة او يضع فيه ميراً او شمس كوة ليدخل عليها الضوا لم يجز في سبى من
ذلك هـ ولو استاجر خلا او شجر السط عليه شابه لم يجز وكذلك لو اسرى
تراً في خمل ثم استاجر الخمل لسقيه عليه لم يجز وكذا لو اسرى اطفال الرطبة
ثم استاجر الارض لائقا الرطبة ولو اشترى الخلة او الرطبة ليقطعها ثم استاجر
الارض لسمها جاز ولو استعار الارض في ذلك كله جاز هـ ولو استاجر
ارضاً سنة فيها رطبة فالاجارة فاسدة فان قلح رطب الارض الرطبة وسلمها
ارضاً بيضاً فهو جائز فان اقتصم قبل ذلك فابطل الحكم الاجارة ثم قلح الرطبة
لم يعد العقد فان مضى من هذه الاجارة سبى قبل ان يقتصم ثم قلح الرطبة
فالاستاجر بالخيار ان شاقبضها ودفع عنه اجر ما لم يقبض وان شاق ترك هـ
ولو استاجر رطباً ليم فيه او علو منزل لبنى عليه لم يجز في قول لي حيفته ومحمد
في قوله ما ولو استاجر ظهر بيت لبيت عليه شهراً او ليضع متاعاً جاز وذكر
في بعض المواضع انه لا يجوز ولا يجوز اخذ الاجرة على البيع والمشترا فلا يجوز اشتري
فلما جاز المثل هـ ولو استاجر شهر البيع له وسرى جاز ولو استاجر دابة

او عبداً اليوماً ولم يسم ما حمل عليه ولا ما يستاجر له العبد فان اقتصموا حين وقعت
الاجارة فسح العقد وان مضى الوقت قبل ان يقتصموا فالقياس ان يجزى
المثل اذا حمل عليها وفي الاستحباب المسمى هـ ولا يجوز اجارة الدراع
والدنانير ودرهمها وكذا سائر النقاس ولو استاجرها ليعبر بها مكيلاً او ميراً
فال محمد في الاصل يجوز قال ابو الحسن وعندي انه لا يجوز وهو قول الشافعي هـ
ولو قال لعمره اطلبك يدانق ولا يعلم قد مر ذلك في غلط وكان فهو
جائز ولو استاجر انساناً ليطحن له قفيزاً من خنطة يبيع دقيقها ليعصب
له سمساً يبيع ما يجزى من دهنه لم يجز هـ ولا يجوز الاستجار على تعليم
القران والمصناعات وكذا الاستجار على الطاعات كلها كالامامة
والاذان وكذلك اذا استاجر ليعرف عنه ولو استاجر عبداً او دابة
وسرط على المستاجر طعام السيد او علف الدابة لم يجز وذكر في الاصل اذا
دفع السيد رضى ليعبر سهلاً على ان الارض والغرس بينهما فالعقد باطل
فان غرسا فالغرس لصاحب الارض وعليه قيمة الغرس واجرم مثل القاري
ولو اجر الوصى نفسه للصبي لم يجز ولو استاجر الصغير لنفسه فيمن ان يجوز
في قول لي حيفته اذا كان باجرة لا يتغابن في مثلها فاما الاصل
اذا اجر نفسه للصغير او استاجر الصغير لنفسه جاز ولو اجر الصبي نفسه
لم يجز فان عمل فالقياس ان لا يجب الاجر لانهم استحسنوا اذا سلم من
العمل ان يجب الاجرة هـ وعزى لي يوسف فيمن استاجر حائطاً بنصف
ما يربح فيه فالاجارة فاسدة ولو دفع دابة الى انسان ليعمل عليها با
لنصف فان قتل الطعام وحمل عليها كان الاجر كلها للمسئول ولهذا امر
مثل دابته وان اجر الدابة ليعمل عليها فهو لرب الدابة ولما جرم مثل عمله
وعزى لي يوسف في المقاضي اذا استاجر رجلاً على ضرب الحدود مشاهرة
فهو جائز وان لم يكن مشاهرة لم يجز وذكر في السير الكبير في الامام اذا
اذا استاجر انساناً ليقول مريداً او اسارى لم يجز في قول لي حيفته ولي يوسف
وكذا اذا استاجره لاستيفاء القصاص في النفس وان استاجر لقطع اليد
جاز وقال محمد لا فرق بينهما عندي والاجارة جائزة هـ ومحمد
فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم وهما صيد

وليس المستاجر فله اجر مثله ولا يجاوز به درهما والصيد للمستاجر ولا استاجر
 حال لا يحمل عليه خيرا فله الاجر في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا اجر له
 وقال محمد اسلسا بمسئلة ميت مات من المشركين فاستاجر
 له من يحمي الي بلدة اخرى وقال ابو يوسف لا اجر له وقتلت انا ان كان
 الحال يعلم له انه حقه فلا اجر له وان لم يعلم فله الاجر ولو استاجر للمقل
 الي مقبرة البلد جاز ولو استاجر رجلا للعب والهوك كالمفق والناجحة
 فلا اجر لهم ولا باس باجرة الكناس ويكره ان يستاجر حرة او امه تستخدمها
 ولو استاجر امرأة للخدمة لم يجز ولو استاجر من الملاء ذروجهما اليه ما او
 ليرعى عنهما فهو جائز ولو استاجر ابنه المباح لخدمته فليس عليه اجر
 الا اذا كان الابن مكاتب او عبد الغيرة فيكون جائزا وعليه الاجر ولو استاجر
 ولو استاجر الابن الاب للخدمة لم يجز حرا كان الاب او عبدا الغيرة او كافرا
 وله الاجر اذا فعله ويكره للمسلم ان يواجر نفسه من الكافر للخدمة ويجوز اذا فعل
 واذا استاجر لخدمته من المسلم والذي بيعة يفسد فيها لم يجز وذكر في الاصل
 انه اذا كان بالسود جاز له ولو استاجر المسلم من المسلم بيتا يفسد فيه لم يجز
 ولو استاجر فخلا لينزله فهو باطل وروي عن علي بن يوسف فيمن استاجر شيئا
 بسطها في بيت ولا يجلس عليها ان الاجارة فاسدة وكذا روي عن محمد
 فيمن استاجر دابة لجنبها يرفعونها فلا اجر لها ولو استاجر كلبا معلما
 ليهيد به او بازيا فلا اجر له ولو استاجر مثاة لترضع حدى او صبي منها
 لم يجز وليس هذا كالادمية ولو استاجر قومًا يحملون جنازة ويغسلون
 ميتا فان كان في موضع لا يجد من يفسد غيره فلا اجر لهم وان كان
 ثم اناس غيرهم فلهم الاجر وكل موضع فسدت الاجارة فالواجب الاقل
 من اجر المثل ومن السعي وقال في الشافعي يجب اجر المثل بالغاما بالغ
 والله اعلم **باب استئجار المشرك** اذا استاجر
 احد المشركين دابة من صاحبها لم يحمل فنيص من طعام مشترك الي موضع
 كذا فلا اجر له وكذلك لو استاجر على عمل في محل مشترك وقال السافعي
 يستحق الاجر قال محمد ولو استاجر احدها نصف سفينة صاحبها ليحمل الطعام
 او نصف طاحوسه فهو جائز والله اعلم **باب اجارة المنافع بالمتعة**

المنفعة اذا قبلت بنفسها لم يصح العقد نحو ان استاجر دارا بمنافع دار
 وان قبلت بغير جنسها جاز نحو ان استاجر الدار لخدمة العبد وما
 اشبهه وقال الشافعي يجوز للفصلين وعزى يوسف اذا استاجر
 عبدا للخدمة كخدمته فاسد ولا يجوز اجارة حرة لخدمة ولا سكني
 يسكني ولا لزراعة ارض بزرع عداوى ولو خدم احدها ولم يخدم الآخر
 قال الظاهر ان له اجر المثل وروي عن علي بن يوسف انه لا يجب الاجرة
 ولو كان عبدا مشترك فتهايا فيه فخدم احدها يوم ما ولم يخدم الآخر فلا اجر
 له وذكر ابو الحسن في الجامع اذا كان عبدا مشترك بين اثنين فاجر احدهما
 فنيص من صاحبه ليخط معه شهر اعلى ان يصوع نصيب مع هذا شهرا
 فان هذا لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبدين المختلفين اذا كانا
 في عبيدين والله اعلم **باب الرجل يستاجر الدابة**
ليحمل عليها شئاً فيحمل عليها غيره الاصل في المستاجر اذا خالف
 فيما شرط من الحمل على الدابة بان ينظر الى الضرر فان استويا او كان ضرر
 الحمل اقل من ضرر المشروط لم يجب المصنأ وان كان اكثر منه فان كان
 ثم زيادة في المقدار يجب المصنأ بقدر الزيادة وان كان خلافا في الاصل
 وجب ضمان الكل وبيان اذا استاجر دابة ليحمل حطة فحمل مكيلا آخر
 ثقله مثل ثقل الحطة وضرره كضررها جاز ولا ضمان عليه وكذا لو
 استاجر ارضا ليزرع شيا سمي فزرع غيره وهما في الضرر متساويان
 بالارض ولو استاجر ليحمل عليها كذا قفيرا من شئ فحمل حطة ضمن
 ولو استاجر ليحمل مائة من قطن فحمل مثل وزنه حديدا او اقل ضمن وكذا
 لو استاجر ليركبها هو فركبها من هو مثله في الثقل او اخف ضمن ولو
 استاجر ليحمل عشرة اقفة حطة فحمل احد عشر ضمن بقدر الزيادة
 ووجبت الاجرة ولو استاجر دابة ليركبها فاركب غيره مع نفسه
 ضمن النصف سواء كان اخف او اثقل وهذا اذا كانت الدابة يمكن ان
 يركبها اثنان فان كان لا يمكن فهو اتلاف ويجب ضمان الجميع ولا اجر عليه
 وكذلك لو استاجر لركوبه فاركب غيره او ليحمل القطن فحمل الحديد فلا اجر
 عليه ولو استاجر حمارا با كاف فزرع الكاف واسرجه فلا ضمان ولو استاجر

منه وقد جعل المستاجر الاجر شمع البينة عليها واوفاه من الثمن ه
وعزلي يوسف في املة ولدت يوم ولدت النحر قبل ان تطوف ناي
الجمال ان يقيم معها مدة النفاس في هذا المذروان ولدت قبل ذلك
وقد بقي من مدة نفاسها مدة الحيض او اقل اجبر الجاهل على المقام
معها ه وعز محمد فمين استاجر ارضا ليزرع شأ مسمى بزرع واصاب
الزرع اقد وقد ذهب وقت زراعته ذلك النوع قال ان اراد
ان يزرع ما هو الاقل في الضر من الاول او مثله فله ذلك والا
فسخت الاجارة والزمته ما مضى من الاجر واذا انتقص الما عجز الجاهل
وظهر النقصان في المظن فهذا عذر والده اعلم **باب** **الاستئجار**
بواجره الاب او غيره ه واذا اجر الاب الصبي او الجاهل او الغبي
في عمل من الاعمال فهو جائز ولا يجوز اجارة غيره اذا كان له احد
ما ذكرنا فان لم يكن فاجارة ذورهم ممنه وهي في حجره جاز وان
كان في حجر ذي رحمهم فاجره آخره اقرب منه بالصبي اذا في حجر
عمه او ام فاجرة الام جاز في قول لي يوسف ولا يجوز في قول محمد وللدعي
ولي الاجارة ان يقبض الاجرة وليس له ان ينفقها عليه وكذا اذا
وهب للصغير شئ فله ان يقبض وليس له ان ينفق عليه واذا بلغ الصبي
فهو بالخيار ان مضى على الاجارة وان شافسحه ولواجر الاب عبد الصبي
ثم بلغ فليس له حق الفسخ والاب والجدة وصيتهما اجارة مال الصغير
فاما غير هؤلاء من هو في حجره فلا يملك ه وروي عن محمد انه قال الحسن
ان يؤاجر عبده وينفقوا عليه ما لا بد له منه وكذلك احد الوصيين
يملك ان يؤاجر الصبي في قول لي حنيفة ولا يؤاجر عبده وقال محمد يؤاجر
ولواجر عبده سنة فلما مضت ستة اشهر اعتقه جاز عتقه والعبد
بالخيار ان شامضى على الاجارة وان شافسحه وقال الشافعي له
ان يفسخ واذا اجاز لم يكن له ان ينفق بعد ذلك واجره ما مضى
للسيد وما بقي للعبد وليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من المولي
وان كان المولي حين اجر العبد استعمل الاجرة ثم اجاز العبد بعد العتق فالاجرة
كلها للسيد ه ولو كان العبد هو الذي اجر نفسه بامر المولي ثم عتق بعد

كانه

ان يؤاجر واهله

مضى

مضى مدة فله بعد حق الفسخ والعبد هو الذي يلي قبض الاجرة ه ولواجر
المكاتب عبده ثم عجز ورُد في الرقب فالاجارة باقية في قول لي يوسف
وقال محمد ينتقض الاجارة ولوا استاجر عبد ثم عجز بطلت الاجارة
في القولين والله اعلم **باب** **اجارة الظير ه** اذا استاجر
الاب ام الصبي لارضاعه من مال الصغير جاز وكذا لو استاجر
امراة من ذوات خماره ولا بد من ان يكون المدة معلومة وما جاز
في استئجار العبد للخدمة جاز في الظير وما بطل هناك بطل هنا الا ان
ابا حنيفة استثنى في الظير اذا استاجرها بطعامها وكسوتها
ولم يصف شأ من ذلك جاز ويكون لها الوسط وقال ابو يوسف
ومحمد والشافعي لا يجوز وليس للظير ان يؤاجر نفسها من اخر والذي
يجب عليها بعقد الاجارة الارضاع والقيام فيما يصلي من رضاعه
وغسل ثيابه وما يعالج به الصبيان من المرحان والذهن فهو على الظير
وطعام الصبي على اهله وعليها ان تهيبه وكل ما كان من التواجد ولم يشترط
فالمجوع فيها الي عادة كل بلد ه ومن ذلك ان يستاجر لضرب
اللبن فالرسيل والملين على اللبان او علي صاحب اللبن على ما
جرت العادة به وعلى هذا السلوك والدقيق الذي يصلح به
الحايك القرب ه واذا استاجر جزارا فقتلوا للتراب على القبر
على ما تعاملون وتشرع اللبن على اللبان واخراج الخبز من السور
على الخبز وكذا الطباخ اذا استقر في عرس فاخراج المرق من
القدر عليه وان طبخ قدر خاصة فليس عليه ذلك وكذا اذا كان راداة
ليحل الخطة الي منزله فالادخال الي منزله على ما يتعارفون الناس ليس
على المكاري ان يصعد بها الي السطح والخرف الا ان يكون اشتراط وكذا
الجمال اذا حمل على ظهرك وكذلك اذا كان راداة فالالكاف والجمال والحواف
والسرج على ما هو المتعارف ه وليس لهم ان يمسوا الظير في منزله اذا لم يشترطوا
عليها وهي ممنوعة فيه وفيما عليه من كسوة او حلى وان سرق شئ
من ذلك فلا ضمان عليها ه وليس للظير ولا للمستترض ان يفسخ الاجارة
الا بعد ثلث والحذ بل اهل الصبي ان لا ياخذ لبنها او ميتا وتكون سارفة

او فاجرة بيته الفجور او ارادوا السفر فابتاعوا الخرج وكذا اذا مرضت
 وللتزوج ان يخرجها اذا لم يكن سلم الاجارة ولها ان تخرج اذا ادوها
 بالشهر ولم يكنوا عنها وليس لهم ان يمنعوا الزوج من عشيائها خوفا
 الجبل وكل ما يضر بالصبي فلم ان يمنعوها منه وان ارضعت بلبنها او
 بلبن غيرها قلها الا كمالا وان ارضعت بلبن شاة او غدة بطعام حتى
 المدة فلا اجر لها ولا يبر الام على اصناع ولدها باينة كانت او غير باينة
 وضامها بمنزلتها وكذا مدبرتها فاجاز استجارها جاز في خادمتها
 وما لا فلا وان استاجر مكاتبها جاز على كل حال وان استاجر الاب
 الظير للولد ارضعت عند الام وان كانت الظير من ذوات الرحم التي
 لهن حق الحضنة فهي كالاجنيات وان اخذت صبيا اخر وارضعت
 مع الاول باجر فقد اسادت واعنت اذا اضر ذلك بالصبي ولها الاجر على
 الاول والاخر جميعا وان استاجر ظيرا اخرى فارضعت فلها الاجر
 استحسانا واذا التقط لقيطا فاستاجر له ظيرا فالاجر عليه وهو متطوع
 ورضاع الصبي اليتيم على من يجب عليه انفقته فان كان اليتيم لا وارث
 له فرضاعه في بيت المال وان ماتت الظير او الصبي انتقضت الاجارة
 والساعلم **باب استئجار** الاستئجار
 جاز فيما يجري التعامل به كالقنطرة والحق والائنة والعقد في ليس بلان
 ولكل واحد منهما ان يمتنع منه واذا حضر الصانع العين على المصفة المشروطة
 فلمستضع الخيار في قول لي حنيقة ومحمد وقال لبي يوسف باخده
 ولا خيار له وللمصانع ان يبيعه قبل ان يراه المستضع فاذا رآه ورعى
 به فليس له ان يبيعه وان ضرب اجل في الاستئجار فهو بمنزلة
 السلم عند لي حنيقة يحتاج الى قبض البدل في المجلس ولا خيار لواحد
 منهما وقال لبي يوسف ومحمد ليس بسلم والاجارة عندنا يتوقف على
 الاحازة كسائر العقود فلما كيفية الاحازة فلان اجاز للمالك قبل
 استيفاء المنفعة جاز وكانت الاجرة للمالك وان اجاز بعد استيفائها
 لم يعتبر للاجارة والاجرة للعاقدة وان اجاز في بعض المدة فالاجرة في الماضي
 والباقي للمالك في قول لي يوسف وقال محمد جريه يامضي للغاصب

وما بقي

وما بقي للمالك وللعطاءها مزارعة فاجاز رب الارض جاز فان كان
 الذرع قد سنب ولم يسمن فلا شئ للغاصب من الذرع وهو للمالك
 وان سمن الذرع لم تلحقه الاجارة وهو للغاصب والله اعلم بالصواب
كتاب الشركة الشركة شركة العقود على اربعة اقسام
 مفاوضة وعنان وشركة الصنائع ويسمى بشركة الايدان وشركة الوجوه
 فشركة المفاوضة يقتضي المساواة في المال والتصرف والمضمان وانها
 مشتملة على الوكالة والكفالة على معنى ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
 فيما يلزمه من ضمان التجار لت وفيه معنى الوكالة خاصة وهو استيفاء
 بحسب عقد صاحبه واما شركة العنان ففيها معنى الوكالة اعني الوكالة
 في مباشرة عقود التجار استيفاء ما يجب بمأويله
 صاحبه وليس فيها معنى المضمان والكفالة واما شركة الصنائع
 كالقضاين والخطاطين فيشتركون ان يتقبلا الاعمال ويعملوا بايديهما على ان
 ملحصل من العمل فهو بينهما وهذه الشركة جائزة وقال الشافعي لا يجوز
 هذه الشركة واما شركة الوجوه فهو ان يشتركا ولا مال لهما على ان
 يشتريا ويسعا وماركا فهو بينهما وقال الشافعي لا يجوز هذه الشركة والرجح
 في الشركة سقوت اموال المال او بالعمل او بالضمان ولا سقوت بغير ذلك
 والشركة في المال لا تكون الا بال حاضر عانا كان او مفاوضة ولا تنقح بال
 غائب ولا دين والاموال التي يصحبها عقد الشركة الدائم والدنائير
 ولو كان لاصدقها درهم وللآخر ذنانين ولا احد منهما درهم بيض ولا آخر سودا فاشتركا
 حازت الشركة وقال زفر والشافعي لا يجوز والخلط ليس بشرط لصحة الشركة
 وجعله بمنزلة العروض وذكر في الصرف انه كالائمان واما الغلوس فالمشهور
 عند لي حنيقة ولي يوسف ان الشركة والمضاربة لا يجوز وعند محمد يجوز
 وذكر لهما الحسن قول لي يوسف ومحمد وروي عن لي يوسف انه جاز
 الشركة لهما ولم يجوز المضاربة بهما واما الشركة بالملكيات والموزونات
 والمعدديات فلا يجوز قبل الخلط في قولهم جميعا وان خلط المكيد وهو جنس
 واحد قال لبي يوسف لا تنضم الشركة وانما هي شركة املاك فاذا تصرفا وزخا
 فالرجح على قدر الملك وقال محمد الشركة والرجح بينهما على الشبهة واما شركة

الوجه فقد تفسيره وما كان فيه من ربح او وضيفة فعلى قدر املاكهما واما
 شركة الاعمال فقد بينا وسئل اختلفت اعمالهما او اتفقت وقال من
 نفع اذا اختلفت الاعمال واساعلم باب **شركة المفاو**
 اذا كان لاصدهما درهم وللآخر دنانير جازت شركة المفاوضة في المشهور
 من الرواية وروي عن علي حيفته انه لا يجوز ولو كان لاصدهما درهم بيض وللآخر
 سود وبيئتهما افضل قيمة في الصرف لم تنفع المفاوضة وروي عن علي بن يوسف
 انه يجوز واذا اختلفت قيمة اصد التقددين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء
 انتقضت المفاوضة وكذا اذا اسري باحد المالكين وزاد الاخر قال
 محمد القياس انه اذا اشترى باحد المالكين قبل صاحبه ان يتقضى المفاوضة
 وانما لم تبطل استحقاقا وكل موضع فقد شرط من شروط المفاوضة وذلك
 ليس بشرط في العنان كانت الشركة شركة عنان ولا بد من المتساوي في الربح
 في المفاوضة واذا وردت اصد المتفاوضين ما يصح به الشركة كالدراهم والدنانير
 وصارت في يده بطلت المفاوضة وصارت عنانا فان وردت عروضا
 او دونها لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون ولا تنفع الشركة الا بلفظة
 المفاوضة واما شركة العنان فقد تكون في جميع التجارات وفي بعضها
 وما لزم اصد هما في تجارتها من شئ بيع تولاه او اخرا جبر فهو لازم لعدم
 شريكه وله ان يرجع على صاحبه بما حصه من ذلك اذا كان ذلك معروفا
 وان لا يعرف لم يصدق على الشريك اذا انكر ولا يكون اصد هما خفيا غير
 ولا يكون وكلا عن والده اعلم باب **شركة العنان**
 شركة جانية سؤل شاوي ياتي بالمال او تفاضلا وكوران شرط لاصدهما
 فصل في المخرج اذا شرط العمل عليهما وقال نفرو الشافعي لا يجوز واما اذا
 اشترط العمل عليهما والمخرج بينهما على ما شرط وان عمل اصد هما دون الاخر
 ولو شرط العمل على الذي شرط له الفضل في المخرج جاز ولو شرط العمل على
 اقلهما ربحا لم يجز **فصل** قد ذكرنا ان الشركة لا تنفع بالعرض
 وذكرنا الاختلاف في المكيد والموزون وان اشتركا و لاصدهما حنطة وللآخر
 سعي لم يجز بالاتفاق خلطا او بخلطا او ولو اشتركا بالعرض او المكيد
 واشترى ايا ذلك فكل واحد منهما ما اشترى ياد قيمة متاعه فان كانت

القيمة

القيمة سؤل فهو بينهما نصفين وان كانت مختلفة فبحسب ذلك ولو
 اشترى ايا ذلك متلعا لم يباعه ثم اراد القسمه فان كانت الشركة
 وقعت عملا مثل له من العروض اعترت قيمة يوم الشراء وان كان له مثل
 من المكيد والموزون فقد ذكر في الاصل انه يعتبر القيمة يوم القسمه وذكر
 في الاملا انه تعتبر القيمة يوم الشراء وهو الصحيح واذا هلك احد المالكين قبل
 الشراء انتقضت الشركة فان اشترى الاخر بما له فلن كانت الشركة محررة
 لم يصح على الوكالة فيها كان ما اشتراه له خاصة وان شرط في عقد الشركة
 ان كل ما تستريه اصد هما فهو بينهما كان المشتري مشتركا وهي شركة مملوك لا يملك
 اصد هما ان تصرف في نصيب الاخر ولو اشترى باحد المالكين ثم هلك الاخر
 فالمشتري بينهما وان لم يصح با الوكالة في العقد ثم قال الحسن الثابت
 شركة الاملاك وقال **فصل** في الشركة عقد واياهما باع جاز بيعه
 وعن علي بن يوسف في رجل دفع الى اخيه لافقال اشترى بها بيض وبيك نصفين
 والربح لهما والوضيعة عليهما فذلك المال قبل ان يستري شيئا فلا ضمان عليه
 وليس هذا بقرض انما هذا شركة وان اشترى بالمال ثم هلك فعلى الاخر ضمان
 نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك وقال محمد اذا هلك قبل ان يستري
 شيئا فعليه ضمان نصف المال وتنفع شركة العنان بين الرجال والنساء والحر
 العبد والمأذون والصبي والمأذون والمكاتب واساعلم باب **شركة**
ما يجوز لاحد شريكي العنان ان يجعل في المال ولكل واحد
 منهما ان يبيع بالتقو والنسبة وسري اذا كان في يده مال ناض من الشركة
 وكذا اذا كان عند مكيد او موزون فاسري بذلك الجنس سؤل
 جاز وان لم يكن في يده درهم ولا دنانير فاسري بدراهم او دنانير فالمشتري
 له خاصة دون شريكه وروي عن علي بن حنيفة اذا كان في يده دنانير فاشترى
 بدراهم جاز وقال الشافعي لا يجوز وله ان يبيع وان يدفع المال مضاربة
 في رواية الاصل وروي الحسن عن علي حيفته انه لا يدفع مضاربة ولا حدهما
 ان يملك بالبيع والشراء ذكر في الرهن اذا رهن اصد هما متاعا من الشركة
 بدين عليهما لم يجز وكان ضامنا للدين يريد به دينيا وجب عليهما بعقدهما
 وكذلك اذا اوتيت بدين اداها فان هلك الرهن في يده وقيمت



والدين سوا وهب حصه وشريك بالخيار ان شاخى جج حصه على المظلم
 ورجح المظلم بـ نصف قيمة الرهن على المدين وان شاخى شريك
 حصه من الدين وان اشتركا شركة مطلقة فلكل واحد ان يبيع بالتقد
 والنسبة وله ان ياخذ رهنا ويحتال ولو باع احدهما لم يكن الاخران يقبض
 سوا من الثمن وكذلك كل دين وله احدهما فان دفع الى الشريك
 برك من نصيبه ولم ير من حصه المدين وليس لواحد منهما ان يخام فيما يباع
 الاخر او ادائه والخصومة الى الذي وليه فان قبض الذي باع او وكل به
 جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل احدهما في بيع او شراء خرجه فقد خرج
 منهما وان وكله بتعاضد ما ذا فيه فليس الاخر اخرجه وليس لاحدهما ان يكاتب
 ولا يقبض على مال وان باع احدهما واصل الاخر لم يخرج في حصه ولا في حصه
 صاحبه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كوز في حصه ولو اد يا جميعا
 ثم اخر احدهما لم يخرج في قول ابى حنيفة وعندهما كوز في نفسه ولو عقدا احدهما واخر
 المعاقدين فتاخير جاز في قول ابى حنيفة ومحمد ولا ضمان عليه في النصيبين
 جميعا وقال ابو يوسف يجوز في نصيب ولا يجوز في نصيب شريكه ولو اشترى
 احدهما ما لا يرضاهما وان اقر بدين لم يخرج على صاحبه وليس لاحدهما ان يقبض
 ولو اقر بعاريه في يديه انها لرجل لم يخرج في نصيب الشريك وكذلك
 اذا قال له اعمل برائك وما استاجر احد الشريكين شئ من ثمارها جاز
 عليهما ولو اقال احدهما فيما يباعه الاخر جازة الاقالة ولشريك العنان والمضغ
 والمضارب والمودع ان يسافر وبالمال هذا هو الصحيح من قول ابى حنيفة
 ومحمد وروي عن ابى حنيفة انه ليس للشريك المضارب ان يسافر وهو
 قول ابى يوسف وروي عن ابى يوسف انه فرق بين البعيد والقريب فقال
 اذا كان لا يبعد عن منزله ليلافى منزله المصروف روي عنه انه فرق بين ماله
 حمل وما لا حمل له فهو فيما لا حمل له واذا سافر الشريك بالمال على قول من
 يجوز المسافره اوضح بالاذن في ذلك او قال اعمل برائك فله ان ينفق
 على نفسه في كرايه ونفقته وطعامه وادامه من جملته راس المال وروي الحسن
 عن ابى حنيفة قال محمد وهذا استحسن ان ينفق حسب النفقة من المخرج
 وان لم ينفق كان نفقة النفقة من راس المال ولكل واحد منهما ان يبيع ما اشتراه

وهو اشتراه صاحبه ما اشترى ما اشترى به ولو باع احدهما متاعا فز عليه
 عليه بغير فقيد بغير قضا جاز عليهما وكذلك لو حط من ثمنه
 او اخر لاجل العيب وان حط من غير علة جاز في حصته وكذلك لو وهب
 ولو اقر بغير في متاع جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال كل واحد
 منهما لصاحبه اعمل في ذلك براك جاز لكل واحد منهما ان يعمل فيما يقع
 في التجارة من الرهن والارتقاء ودفع المال مضاربة والسفيرة والخط
 ماله والمشاركة مع الغير فاما الهبة والقرض وما كان ائلا فالمال
 او تليكا بغيره فان ذلك لا يجوز الا ان نص عليه ولو شارك احدهما
 رجلا شركة عنان فما اشتراه الشريك فنصف له ونصفه بين الشريكين
 وان اسري الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصيبين
 ولا سوا للاجنبيين قال الحسن اذا شارك احدهما رجلا
 شركة مفادضة بغير ضرر من شريكه لم يكن مفادضة وكانت عنانا
 وان كان يحضر منه صحت المفادضة ولو اخذ احدهما مالا مضاربة فهو
 لخاصة والله اعلم **باب ما لا يجوز لاحدهما**
المتفادضين ان يعمل في ماله المفادضة كل ما ذكرنا انه يجوز
 لشريك العنان ان يعمل فكذلك للمفادض ويجوز للمفادض ما لا يجوز
 لشريك العنان ومخصوصا بشئ منها اذا اقتضا احدهما بدين لزم صاحبه
 وللدلالة ما يلزم احدهما من دين في عقد قاره صحيح وفاسد
 يلزم صاحبه وما يلزم احدهما من ضمان غصب او استهلاك او خلاف
 في ودعة او عارية لزم صاحبه وكذا لو اقر به في قول ابى حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يلزم الشريك وكفل احدهما بالغر
 غيره فذلك لازم لشريكه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يلزم الشريك ولو كفد احدهما بغيره لم يؤخذ بذلك شريكه
 في قولهم ولو جنى احدهما جناية في بني ادم او تزوج امرأة لم يلزم شريكه
 شئ من المهر والجناية ويجوز لاحدهما ان يكاتب وباذن في التجارة
 ونزوح الامنة ولا نزوح العبد ويجوز ان يدفع المال مضاربة وان يشارك
 شركة عنان في قول ابى يوسف ومحمد وروي الحسن انه لا يجوز له ولا فاض

بغير عوض بيان

احدها رجلا جاز عليه وعلى شريكه كذا في الاصل وقال ابو يوسف
لا يجوز له ويجوز ان يرهن ويرهن على شريكه ويجوز ان يقبض كل واحد
منهما ما اداه او ادائه صاحبه وما وجب لهما على رجل من غصب
او كفا له وما وجب على احدهما فصاحب الدار ان يطالب كل
واحد منهما بمخرج صاحبه ويقام عليه البيعة ويستخلف على عمله
وما اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او ما لا بد منه فالقياس
ان يكون مشترك بينهما وفي الاستحسان يكون له خاصة فاذا ادي
رجل عليه شريكه بنصف ذلك وليس له ان يشتري جارية للوطئ
او لخدمة بغير اذن الشريك فان اشترى لوطئ باذن الشريك
فهو له خاصة وذكر في الجامع الصغير ان عند لي حنفية لا يرجع عليه
شريكه بشئ من الثمن وقال ابو يوسف ومحمد يرجع عليه بنصف
الثمن فان استخففت هذه الجارية فعلى الواطئ الفقد واخذ المسحق
ابها شاه ولو قال احدهما في بيع باع الاخر جاز عليها ولو مات
احد المتفاوضين او تفرقا لم يكن للذي بلى المداينة ان يقتضي الدين
ولو استاجر احدهما نفسه في خياطه او عمل من الاعمال فالاجر بينهما ولو اجر
نفسه للخدمة فالاجر له خاصة ولو قضي احدهما ديناً كان عليه قبل
المفاوضة فهو جائز وليس لصاحبه نقضه ولكن يرجع شريكه عليه حصته
منه ولا يتقضى المفاوضة ما لم يقبض ولو رهن دابة من المفاوضة بخسامة
وقيمتها الف فماتت في يدي المدين ذهبت بخسامة ولا يضمن ما بقى
وكذلك الوصي والواجب اذا رهن مالا لليتيم بدين عليه وقيمته
اكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة ويرجع عليه بقدر ما قبض دينه
ولو اقضى احد المتفاوضين مالا اعطاه رجلاً ثم اخذه سعيه كان جائزا
عليهما ولا يضمن بوى المال او لم يضمن في قول لي حنفية في قياس قول ابو يوسف
يضمن حصة شريكه ولو استاجر احدهما ابلاً ليعمل عليها متاعاً بينهما
فلما اجر ان يطالب الاجر ابها شاه ولو اجر احدهما عبداً له خاصته لم يكن
لشريكه ان يقبض الاجرة والله اعلم **باب** **من يملك**
شركة المفاوضة ولا تقح شركة المفاوضة بين الحر والعبد او

فلسا صاب
سان

او

المالك

او المالك والمصبي ولا بين العبد بين والمكاتب والمصبي وقال ابو حنيفة
ومحمد لا تقح المفاوضة بين المسلم والمذمى وقال ابو يوسف تقح
وذكر ابو الحسن انها لا تقح بين المسلم والمذمى في قولهم وذكر في الاصل
قياس قول لي يوسف انها تقح وكذلك المرتدة بحبان يكون علي
الاختلاف ويصح بين الذميين وان اختلفت اديانها وشركة المرتدين
عنانا موقوفه على اصل لي حنفية ولا تقح المفاوضة وعند محمد يصح العنان
ولا يصح المفاوضة ولو شارك مسلم مسلماً ارتد فهو موقوف عند
لي حنفية ويكره للمسلم ان يشارك المذمى شركة العنان والله اعلم
فصل اما شركة الوجود فتقسم تفسيرها وجوارها وهما في جميع
ما يجب لهما وعليهما وما يجوز فعل احدهما على شريكه بنزلة شركة
العنان ولو استركا بوجوههما شركة مفاوضة فهو جائز ولا بد من الشاوي
فيما يتبايعان والله اعلم **باب** **الشركة بالاعمال**
قدرة تفسيرها وجوارها مع اتفاق الصنعة واختلافها فان اطلقت
فهو عنان وان شرط المفاوضة فهو مفاوضة وان عمل احدهما دون
الاخر والشركة عنان او مفاوضة فالاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرط
لاحدهما فضلاً فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كان شرطاً المتفاضل في
ضمان ما قبله به والوضيعة بينهما على قدر الضمان ولا يصح اشتراط الضمان
في الوضيعة يريد به اذا ضمن ما يلحق صاحبه من الوضيعة يجب الضمان
وروي عن لي يوسف اذا مرض احدهما او بطل او سافر فاعمل
الاخر فهو بينهما ولو اشتركا وشرطا لكسب اثنان لم يسنا العمل فهو
جائز ويهيران نصيب في المتفاضل على لكسب بيان المتفاضل في العمل ولو دفع
رجل الي احدهما عملاً فله ان ياخذ بذلك العمل ابها شاه ولكل واحد ان يطالب
باجرة العمل قائل والي ابها دفع برى وعلى ابها واجب ضمان العمل كان له ان
يطالب الاخر به وان لم يتفاوضا ولكن اشتركا شركة مطلقة وهذا استحسنه
والقياس ان يكون الشركة تظير شركة العنان في هذه الاحكام كلها ولو اقر
احدهما بدين من ثمن صابون او عمل من اعمال الفعلة او اجر جيرا او اجر
بيت لمدة فمضت لم يصدق على صاحبه الا ببينة ويلزمه خاصة وان

كانت الاجارة لم يعض او البيع لم يسترهما ^{اذا} وقال بوعيسى وسف وادعى رجل
على اخيهما ثوبا عندهما فاقربه ومعه الاخر جاز اقراره على الاخر ويدفع
التقرب وياخذ استخسانا ورعي محمد انه لو اخذ بالقياس في هذه
المسئلة وقال ينفذ اقراره في النصف الذي في يده خاصة **باب**
الشركة الفاسدة ولو اشترك الرجلان في اخذ المباح كالصيد والخل والخبث
وما يكون في الجبال من الثمار والمعادن على ان ما اصاب من ذلك فهو بينهما
فالشركة فاسدة وكل واحد منهما ما اخذ ومنه له وزنه ووضيعة عليهما
اخذامعا فهو بينهما نصفان وان اخذ كل واحد منهما شئ على الافراد وخطا
وباعاه فان يعلم قد رما اخذ كل واحد منهما قسم الثمن على قدر الكيل والوزن
وان كان الايكال ولا يوزن ضرب كل واحد منهما بقيمة الذي له وان لم يعرف الكيل
والوزن والقيمة صدق كل واحد منهما فيما يدعى من ذلك النصف **باب**
اخذها واعانه الاخر في عمله او جمعه فله اجر مثله لا يجاوز به نصف ثمن ذلك
في قول بوعيسى وسف وقال **باب** حمله اجر مثله بالغاما يبلغه ولو كان له
كلب فارسله جميعا كان ما اصاب الكلب بينهما ولو كان الكلب
لاصدها وهو في يده فارسله جميعا كان ما اخذ لصاحب الكلب
ولو كان لكل واحد منهما كلب فارسله فاصابا صيدا فهو بينهما وان اصاب
كل واحد صيدا على حدة كان له خاصة **باب** **الرجلان يشتركان في حياض على الابل وغيرهما** ولو اشتركا ولاصدا
بغلي ولاخر فبغير على الاجرهما والاجر بينهما فالشركة فاسدة واذا احراست
الاجر على مثل اجر البغل والبعير ولو قبلا حمله باجر ولم يؤجر البغل والبعير
فالاجر بينهما وان اجر البغل بعينه والبعير بعينه فاجر كل واحد منهما لصاحبه
وان كان الاجر اعانة على الحولة فلا اجر له الا بالاجر ونسبه نصف الاجر عند
بوعيسى وسف وعند محمد يجب بالغاما يبلغه ولو قضا قصارين لاصدها
اذا مات ولاخر بيت فاشتركا على ان يجلا باحداست هذا في بيت
الاخر والكلب بينهما نصفان فهو جائز وكذا في سائر الصناعات ولو اشتركا
ولاصدها دابة ولاخر كاف وجوالق فالاجر فاسدة والاجر لصاحب
الدابة ولاخر اجر المثل ولو دفع الى رجل دابة ليطلعها والاجر بينهما فاسد

والاجر

والاجر لصاحب الدابة ولاخر اجر المثل وكذلك السفينة والبيت
ولو كان دفع اليه الدابة لبيع عليها كان الحاصل لصاحب المتاع
ولصاحب الدابة اجر المثل وكذا البيت **باب**
الرجل يقول الخيرة ما اشتريت من شئ فهو بيني وبينه
قال الاصل في هذا الباب ان ينظر فان كانا فيما يشتركان كالشركيين
في البيع والشرا لا يحتاج الى توقيت بوقت ولا بيان وصف ولا قدر
من المال نحو ان يقول ما اشترينا او ما اشترى احدا منا من تجارة
فهو ستا فهو جائز وان كان قصدا ان يكون ذلك الشئ المشتري بينهما
خاصة فلا بد من بيان النصف والقدر من ذلك النصف او راس المال
وهذا انكيلي محض ونوع اخر من الوكالة له شبه بالشركة وهو ان يقول
ما اشتريته لي من شئ فهو جائز ولا بد من ذكر الوقت نحو ان يقول
اليوم او شهر كذا او يدرك مبلغ الثمن او يدرك نوع ما يشتره من لبر
او الدقيق وان اطلق لم يصح **باب** قال محمد في الاصل اذا اشتركا بغير مال
على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما او خصا صنفا او عملا او لم يخصا فهو جائز
وكذلك لو لم يذكر وقتا ولو شهد احدهما بغير حضر من الاخر
ان ما يشتره لنفسه يصح وكان بينهما **باب** **الرجل**
يشترى الشئ فيقول له غيره اشركني فيه واذا اشترى شيا
فقال له اخر اشركني فيه فهذا بمنزلة البيع والشرا فان كان قبل قبض الذي
اشترى لم يصح وان كان بعده فان عرف مقدار الثمن جاز وان لم يعرف
فهو بالخيار ان عرف ولو قبض دون النصف فاشرك رجلا لم يجز فيما يقبض
وجاز فيما يقبض ولما الخياره ولو اشترى رجلا كرا ضالا رجل من
احدهما الشركة في الكرا ففعل كان جائزا فان اجاز شركه فله النصف
كاملا وان لم يجز فله الربع ان شاء وعز بوعيسى وسف في رجل في يده حنطة
دعها فاشترى رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصف الطعام
فان ساء المشترك اخذ نصف ما بقى وان ساء ترك وكذلك البيع
في هذا الوجه ولو اسحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع فكان
البيع على النصف الباقي وكان الاشتراك في نصف ما لم يسخن فيكون

ذلك النصف بينهما واذا اشترى الرجلان عبداً فاشتركا فيه رجلاً
بعد القبض فالقياس ان يكون لذلك الرجل النصف وفي الاستحسان
يكون له الثلث ولو اشترى كل واحد من الرجلين في نصيبه ونصيب صاحبه
فاجاز ذلك صاحب كان لذلك الرجل النصف وللأولين النصف
وعزى يوسف في المتوادر العبد بينهما اثلاثاً ان اجاز وان ابي ان
يكره ان له ثلث ما في يدي الذي اشترى ولو اشترى كل واحد من
نصيبه ولم يمس في كم اشترى في كم اشترى الاخر ايضاً كان لذلك الرجل
النصف وللأولين النصف ولو قال اشترى في نصف هذا العبد
ففعلى واحداً للشريك فله نصف ما في يدي كل واحد منهما وان لم يجز
كان له نصف ما في يدي الذي اشترى ولو اشترى رجل عبداً فقال له
رجل اشترى فيه ففعل لم لقيه اخر فقال مثل ذلك فان كان يعلم بمشركه
الأول فله نصف نصيبه وهو المربع وان كان لا يعلم بمشركه الأول فله
نصيب الذي اشترى كله فيكون نصفه للأول ونصفه للثاني ولو قال
رجل لاخر اشترى جارية فلان بيني فقال نعم لم لقي المأمور رجل اخر فقال اشترى
جارية فلان بيني وبينك فقال نعم لم اشترىها المأمور فهو بين المأمور وبين
لاشترى للمأمور في الجارية ولو لقيه ثالث فامر بذلك لم اشترىها بعد امر
الثلاثة كانت الجارية بين الأولين ولا شئ للثالث وعزى يوسف
في احد شريكي العنان فامر صاحبه ان يشتري عبداً فلان بينه وبين المأمور
ثم امره اجنوب بمثل ذلك فالنصف للاجنبي والنصف للشريك والله اعلم

باب دين بين جليلين يقبض احدهما فنصيب

هل يشترى الاخرام لاه كل دين مشترك بين جليلين بسبب واحد من
غنى او قرض او استملاك او ارض فاذا قبض احدهما شامنه كان
للاخر ان يشاركه في القبض بعينه وان كان اجود منه او ارضاً فليس
للقابض ان يتع من دفعه ولو وهب القابض او قضاه غريباً فليس
له ان ياخذ من يدي الذي في يده ولكن يقبض القابض مثله واذا قبض
منه كان للقابض ديناً على الغريم ولو ابا احدهما من حصته لم يقبض لشريكه
سياً ولو ابا احدهما من مائة والدين الف لم يخرج من الدين شئ

اقتسامه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة اسهم وكذلك
ان كانت البراة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصيبين ثم ابا
احدهما شئاً فالقسمة ما بينه لا يتقضى ولو اشترى احدهما بنصيب
توباً كان للشريك ان يضمه ونصفه من الدين ولا سئل له على التوب
الا ان يجتمع على الشركة في التوب ولو صالح من حقه على توباً لم صالح
بالخيار ان شاء اعطاه مثل نصف حقه وان شادفع اليه نصف التوب
وللذي لم يقبض في هذه الوجوه كلها ان يرجع بكل حقه على الذي عليه
الدين فان سلم له ذلك ثم نوى الدين على الغريم فله ان يرجع على
الشريك الا انه لا يشاركه في غير ذلك المدايم وللقابض ان يعطيه
مثلها ولو اجر احدهما نصيبه لم يخفى قول لج حيفته وجاز عندهما ثم
رجع على قولها فقال اذا قبض الشريك الذي لم يرجع لم يكن للذي
اخر ان يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل شركة ان كان قائماً وان
كان مستهلكاً ضمنه حصته قال محمد وان الغريم عجل للذي احرماية
درهم كان لشريكي ان يقاسمه ثم يرجع هذا القابض عن الغريم مخسناً فاذا
اخذهما اقتسما وشريكه على عشرة اسهم لشريكه تسعة وله سهم
ولو تزوج احد الشريكين المائة التي عليها الدين على حصته وزوي
عزى يوسف انه يرجع عليه شريكه بنصف حقه وفي رواية لا يرجع
وهو قول محمد ولو استأجر احد الشريكين بنصيبه رجع عليه شريكه
وفيهم جميعاً ولو سيج المظلم بـ الطالب موصوفه عند افضاله
على حصته لم يلزمه لشريكه شئ ولو استأجر الطالب وعليه المظلم
ما لا يصار ب قيمته قصاصاً فليشريكه ان يرجع عليه ولو كان المطلوب
على الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لها عليه فصار قصاصاً فلا
ضمان على صاحبه وعزى محمد لو قتل احد الشريكين عبداً المطلوب
عند افضالي المظلم على خصمائه كان لشريكه ان ياخذ منه نصف
خمسائة وكذلك لو تزوجها على خمسمائة مرسلة او استأجر خمسمائة
مرسلة وعزى يوسف لو مات المظلم بـ واحد الشريكين فله
وترك مالا لا وفيه اشتراكا بالخصم ولو ابا اثنين احدهما حصته فله ذلك

عنده فليشركه ان يفرض وكذا لو اعتصب احدها او قبض شرًا فاسدًا
او هلك عنده ولو هبت احد المعينين بافة سماوية في ضمان الغاصب
او الميراثين او المشتري شرًا فاسدًا لم يضمن لشريكه والله اعلم بالصواب
كتاب المضاربة ما يصح ان يكون رأس مال في
الشركة صلح ان يكون رأس مال في المضاربة ولو كان له دين على انسان قتال
له اعلى في الدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف فان اشترى بها
وباع جميع ذلك للمشتري والذي في ذمته كالمدة في قول لي حيفت
وقال لي يوسف ومحمد يكون مشتركًا للأمر والمضاربة لا تصح هـ ولو كان
الدين على ثالث قتال له اقضى مالي على ثالث واعمل به مضاربة وكذلك
لو دفع اليه شيئًا فقتال به في اعلى بضمه مضاربة فباع بدينه ودنانير
وتصرف جاز ولو قال رب المال للغاصب او المستودع او المبيع اعلى
على يدك مضاربة بالنصف جاز عند لي يوسف والحسن وقال في
لا يجوز في الغصب ومن شرط صحة المضاربة قبض المضارب المال
ولا يصح مع بقاء الدافع في المال وسئل كان المالك عاقدًا او غير عاقدًا
كالأب والوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير
معه لم يصح وكذا اذا اختلفا في شيء او احد شريكي الغنم اذا دفع مالا
مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب ولو شرط الأب والوصي على
انفسهما ان يعملوا مع المضارب بخم من المخرج فهو جائز هـ ولو دفع الماذن
مضاربة وشرط عمله مضارب لم يحز وكذا اذا شرط على مولاه ولاديين
عليه وان كان عليه دين جاز في قول لي حيفت هـ واما المالك ان
اذا شرط على مولاه ان يفسد المضاربة ولو دفع اليه انسان مالا مضاربة
وامره ان يعمل برأيه فدفع المضارب اليه الاخر مضاربة وشرط ان يعمل
المضارب معه عملا او رب المال بالمضاربة فاسدة وكذلك
المضارب اذا دفع المال اليه رب المال مضاربة بالثلث والاضافة
الثانية فاسدة والمخرج بين المضارب ورب المال على ما شرط في المضاربة
الاولى ولا اجر له رب المال وكل موضع لم يقع المضاربة اذا عمل المضارب
وزح فانزع كلة له رب المال وللمال اجر التل فيما عمل ثم عند لي يوسف

شيء

لا يجوز

لا يجوز القدر الذي شرط وعند محمد يجب بالغًا ما بلغ وعز لي يوسف
انه اذا لم ينزع فلا اجر له وهذا خلاف رواية الاصل هـ واما المضاربة
الصحيحة فلا شئ للمضارب اذا لم ينزع واذا فسدت المضاربة
ثم هلك المال في يد المضارب لم يضمن ورؤي عن محمد انه يضمن والله اعلم
باب ما يجوز ان يشترط من المخرج وما لا يجوز
اذا شرط المضارب قدرًا معلومًا مائة او نحوه لم يحز وكذلك لو شرط
له جزء من المخرج وزيادة مائة او الامية وكذلك كل شرط يثري
الي جهالة المخرج فسدت المضاربة وان لم يوجب جهالة المخرج
صحت المضاربة وبطل الشرط وان يشترط ان يكون الوضعية عليها هـ
وذكر في المضاربة اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث المخرج
وعشرة دراهم في كل شهر ما علمت صحت المضاربة وبطل الشرط هـ ولو دفع
ارضًا مزارعة على هذا المال فللمزارعة باطله والله اعلم
الفأ مضاربة بالنصف على ان يدفع الميراث المال ارضًا يزرعها
سنة او على ان يبني داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة
ولو كان المضارب شرطان يدفع ارضه او داره اليه رب المال يزرعها
او يبنيها سنة فسدت المضاربة هـ وعز لي يوسف ان دفع مالا
مضاربة على ان يبيع في دار رب المال او دار المضارب كان
جائزًا ولو شرط ان يبني المضارب داره رب المال او رب المال دار
المضارب فهذا لا يجوز قال وينبغي ان يكون المضارب في الشرط والله اعلم
باب المضاربة يشترط فيها المخرج
لاحد هـ ويسقط عن الاجرة اذا دفع القوامضارية على ان للمضارب
نصف المخرج او ثلثه ولم يرد عليه فهو جائز والمضارب ما شرط
والباقي لرب المال هـ ولو قال رب المال على ان لي نصف المخرج
ولم يزد جازًا استحسنًا وكان للمضارب النصف ولو قال على ان
لي نصف المخرج وذلك ثلث المخرج فالمضارب الثلث والباقي لرب المال
ولو قال على ان ما رزق الله تعالى من شئ فهو بيننا فالنزع بينهما
نصفان ولو شرط للمضارب الثلث ولادبي عليه ورب المال الثلث

ولما بان للمضارب والثالث لرب المال **باب في شرط**

الخ لثالث ولو شرط للمضارب الثالث ولعبد المضارب الثالث ولأدين عليه ولرب المال الثالث فالثالثان للمضارب والثالث لرب المال وكذا لو كان عند رب المال كان الثالثان لرب المال وكذا لو شرط ثالث الخ لقضادين المضارب أو لقضادين رب المال فهو على ما ذكرنا ولو شرط الثالث لابن المضارب فذلك لرب المال ولو شرط الثالث لعبد رب المال وعليه دين فإن شرط على العبد مع ذلك فهو عند أبي حنيفة كالأجنبي وإن شرط عمله فاشترط عمله جاز في قول أبي حنيفة وإن شرط عمله فاشترط له فهو لرب المال وعندهما

فهو لرب المال وإن شرط العبد المضارب وعليه دين فإن شرط عمله

والله اعلم **باب ما يكون مضاربة غير لفظها**

إذا دفع ما للمضاربة أو قال مغاوضة أو حاملة أو قال خذ واعمل بها على أن لك ثلث الخ أو قال ابتع بها متاعاً فما كان من فضل ذلك كذاي فهذا كله مضاربة ولو قال خذ هذه الألف واشتر بها هروناً بالنصف ولم يرد عليه فاشترى كان له اجر مثله وليس له أن يبيع ما اشترى إلا بامر رب المال فإن باع بغير امره فهو بمنزلة الفضولي ولو قال خذ هذا المال بالنصف كان مضاربة استحساناً ولو قال خذ مضاربة على أن لي جميع الخ فهو جناعة ولو قال على أن الخ لك فهو قرض والله اعلم **باب ما للمضارب**

أن يجعل في المضاربة إذا دفع ما للمضاربة بالنصف فهو مضاربة مطلقاً ولما اشترى به ما يرد من سائر التجارات ولو أن يعمل ما هو من عادات التجار كالإبضاع والأيداع واستجار الأجر للعمل في المال والبيعته لحفظ الأموال والسفن والدواب للعمل وله أن يبيع بالتقدي والنسيئة وإن يؤكل بذلك ما يجوز له أن يفعله بنفسه وله أن يبيع مال المضاربة بدين المضاربة ويبيعه بدينه ولو استدان المضارب لم يرد على رب المال فإن رهن به من متاع المضاربة شيئاً ضمنه ولو كان رب المال أذن له في الاستدانة كالدين عليها نصيبين ولو رهن به رهناً بقيته والدين سوا فلهما **باب** على المضارب

في المضاربة

نصف قيمته ولا يكون ذلك من مال المضاربة وليس للمضارب أن يتصرف بعد نهى رب المال عن العمل ولا بعد موته إلا أن يتصرف تصرفاً يؤدي إلى أن يضر رأس المال فإن باع المضارب شيئاً وأخر الثمن جاز وكذلك لو احتال بالثمن على رجل أسرا وأعسر فهو جائز وله أن يستأجر أرضاً بضعاً وسنري ببعض المال طعاماً فيزرعه ولد له إذا اشتمها ليعيش فيها تحلاً أو شجرًا ولو أخذ المضارب تحلاً أو شجرًا معاملةً على أن يتفق من المال لم يجز على رب المال وإن كان قال له اعمل برأيه ولو أخذ أرضاً مزارعة واشترى طعاماً ببعض المضاربة فإن كان قال له اعمل برأيه حاز وإن لم يقل لم يجز وإن كان المذر والبقر من قبل رب الأرض والعمل على المضارب أو البقر من قبله كان ذلك له خاصة ولا سوا لرب المال ولو دفع أرضاً بغير يذر مزارعة حاز سوا قال اعمل برأيه أو لم يقل وإذا طلق عبداً من المضاربة دين كان للمضارب أن يبيعه فيه سوا كل المولى حاضرًا أو غائبًا وليس له أن تزوج عبداً ولا أمته من مال المضاربة وقال أبو يوسف يملك تزوج الأمة وعمره حرانه ليس له أن يتزوج بأمته من المضاربة فإن فعل باذن رب المال فهو جائز إذا لم يكن في المال رخ وخرجت من المضاربة وتحسب فلك على رب المال من رأس المال وليس له أن يدفع المال إلى غيره مضاربة ولا شيئا به ولا يخلطه بآله ولا مال غيره إلا أن يقول لرب المال اعمل برأيه ولما بان ياذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من الرواية ونوي عن محمد أنه لا يملك بطلاق المضاربة وليس له أن يكاتب ولا يفتق على مال ولا يقضي ولا يباذ سعة ولا يعطي سعة إلا إذا نص على ذلك وله أن يسافر بالمال ويول أبي حنيفة ومحمد وقد بينا اختلاف الروايات عن أبي يوسف ولو نهاه رب المال أن يخرج المال من فلك البلد فليس له أن يخرج منه وإذا حصص رب المال بعد العقد فإن كان لم يشتره شيئاً أو كان تصرف فيه والمال عن شخص جائز وإذا اشترى متاعاً فكل سوا استغاره المضارب بطلاق المضاربة فليس لرب المال أن ينهيه وإن نهاه لم يتعلق نهيه حكم حتى ينص بخلافه لا تتبع المخسة أو نهاه عن المسافة لم يصب نهيه

على الروايات المشهورة ولو تفاه غز الشكة وخلطه بالمال وقد قال
 اعلم بربايك جاز نهيه ولو مات رب المال الغزل المضارب
 سوا علم او يعلم ولا يملك الشرا المبتدأ ويملك سوما اسري لنظر المال
 ولا يملك المسافر فان خرج بالمال بعد موت رب المال الى مصر وجب المال
 لم يضمن استحقاقا هـ وللمضارب الامر العام المعروف بين الناس ليس
 له ان يعمل ما فيه ضرورة ولا ما يجعل به التجارة ولا ان يبيع الى اجل لا يبيع
 التجار اليه ولا ان يحمل في السفر الخوف الذي كاهاه التجاره ولو كان قال
 اعلم بربايك ثم قال لا تعمل بربايك فنهيه صحيح قبل ان تعمل فيه وكذلك
 اذا قال لا تتبع من فلان او لا تشتري كذاي فذلك صحيح اذا قبل الشراء
 ولو دفع الى رجلين وقال اعلم بربايكما او لم يقل فليس لاحدهما ان يبيع ولا يشتري
 بغير اذن صاحبه فان اذن له الشريك جاز هـ ولو اشتري المضارب
 خرا او خنزيرا او مدبرا او ام ولد وهو يعلم او لا يعلم فهو ضامن للدرهم التي دفعه
 ولو اشتري ببعاء سدا صا يملك اذا قبض فليس يخالف وما اشتري
 على المضارب هـ ولو اشتري عبدا باما لا يتعابن في مثله فهو مخالف سوا قال
 اعلم بربايك او لم يقل ولو باع بما لا يتعابن الناس فيه فهو جائز في قول بج حنيفة
 وقال لم يوسف ومحمد لا يجوز هـ قال لموا الحسن اذا قال له اعلم بربايك
 فلما نعمل جميع ما في الباب غير الاقراض والاستدانة واذا للسفاح
 والشرا بما لا يتعابن فيه والله اعلم **باب المضاربة**
الخاصة هـ واذا دفع مالا مضاربة على ان يعمل بالكوفة فليس له ان يعمل
 في غيرها ولا يدفعها بصناعة الى من يخرج بها الى الكوفة فان اخرجها ضمن
 اذا اشتري بها وباع وكان له رضى وعليه وضيعته وان لم يشتري حتى رد الى
 الكوفة بربى من الضمان ويرجع المال مضاربة على حاله هـ ولو كان اشتري
 البعض في المص كان ذلك من المضاربة هـ ولو دفع اليه على ان يعمل في سوق
 الكوفة فعل في غير السوق جاز على المضاربة استحقاقا ولو قال لا تعمل في
 غير السوق فعل في غيره ضمن هـ ولو قال خذ هذا المال يعمل به في الكوفة او فاعل
 بالكوفة او خذ بالنصف بالكوفة لم يخرج في غيرها ولو قال واعمل به في الكوفة لم يضمن
 بها وكذا اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على ان يشتري به الطعام

كانه

هذا

او قال

او قال فاشتر به الطعام او قال في الطعام او قال تشتري به الطعام فهذا
 كله تفسير وتقييد للمضاربة بها ولو عطف بالواو بقى على الاطلاق وكان
 القول منه مشهورا والطعام هي الحنطة والذقية وله ان يشتري ذلك
 المصنف في المضاربة غيره ولو قال على ان يشتري من فلان وبيعه فهو على
 فلان خاصة هـ ولو قال على ان يشتري بها من اهل الكوفة وبيعه فباع
 مع رجل بالكوفة من غير اهلها جاز وكذلك لو قال على ان يشتري
 من الصيارفة هـ ولو دفع مالا مضاربة ثم قال اشتر به البر وبيع فله ان يشتري
 البر وغيره قال وجب ان يبيع ان يكون صهييا ولو امره بالشراب لمقتد
 صحه التخصيص ولو قال بجنسية ولا تتبع بالمقتد فباع بالمقتد جاز والله اعلم



باب الاختلاف في المضاربة اذا قال رجل للمالك
 امثلك ان يتجر في الحنطة دون ما سواها وقال المضارب ما سميت لي
 تجارة فالقول قول المضارب وان قامت لها منه فان نص شهود المضارب
 انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينه وان لم يشهدوا بهذا الحرف فالبينة
 بينه وجب المال وكذلك اذا اختلفا في المنع من السفر هـ ولو قال وجب
 المال هو في البر وقال المضارب هو في الطعام فالقول قول رجل المال والبينة بينه
 المضارب واذا تعارضت البيتان في صفة الاخذ وقد وقتا فالوقت

الاخير اولى هـ **باب نفقة المضارب على**
نفسه هـ ولا نفقة للمضارب في المال اذا عمل به في مصر فان اتفق ضمن
 ولو سافر بالمال للعمل فنفقة فيما يلزمه من اكله ولباسه وقيامه عليه
 كسوة وطعام وما اشتريه واجرا جبر خذ موقوف يلبسه وفاضل ينال عليه
 وعلف دابته وغسل ثيابه وشراداة ليركبها في المضاربة واما من الدول
 والحجامة والنور والدهن فهو في ماله وقال محمد الدهن في مال المضاربة
 وروي الحسن انه اذا احتج او اطلق واختص او كلفا كاهة مثل ما يبيع التجار
 فذلك في مال المضاربة هـ وعمر بن يوسف انه سئل عن اللحم فقال كما كان ياكل
 وسئل النفقة ان يحتسب من الخبز ان كان وان لم يكن فهو من راس المال هـ
 ولو اتفق من مال نفسه رجع في مال المضاربة وان هلك لم يرجع على رجل المال
 ولو خرج من مصره يوما او يومين فله النفقة من مال المضاربة ولو نوى

الاقامة في مض فلا تنفقت ولا سطل تنفقت الا باقامته في مصر او في مصر
يتخذ داراه ولوان مصر يا قدم للوف فاحذ بها ما لا مضاربة فلا
نفقت له في المال حتى يخرج فاذا وصل الي البصرة لم ينفق منه ما دام
البصرة فاذا خرج من البصرة فله النفقة حتى ياتي اللوف وما دام مقيماً
بالكوفة وكل من كان مع المضارب من يمينه على العمل وقدم دوابه
فنفتهم في المال حر كان او عبداً الا عند رب المال اذا بعته ليعينه
وما اطلق للمضارب من النفقة فذلك بالمعروف على ما هو المتعارف
بين التجار فاذا تجاوز ذلك فمن الفضل وسواسا فربما المال او متاع
من المضاربة او سافر ولم ينفق شرا متاع من حيث قصد فنفتته في
مال المضاربة ولو سافر المضارب بماله ومال المضاربة او بالين لرجلين
فنفتت في المالين بالحصص وان كان اخذ المالين بصناعة فنفتته في مال
المضاربة الا ان سفر للعمل في الصناعة فنفت من مال نفسه دون الصناعة
الا ان يكون اذن له في ذلك ولو خلط مال المضاربة بماله باذن فالنفقة
بالحصص واذا رجع المسافر الي مصر رد ما فضل عنه من ثياب الكسوة
والطعام الي المضاربة واذا انفسخت المضاربة وعلى الناس دون فان
كان في المال زخ اجبر المضارب على التقاضي وان لم يكن فيه فضل لم يجبر ويقال
له اصل رب المال على الغرماء واذا كانت المضاربة فاسدة فلا نفقة له ولا سراج
باب الاختلاف في راس المال والزيادة واذا اختلفا
في قدر راس المال وفيما شرط له من زخ فالقول قول المضارب في قدر راس المال
والقول قول رب المال فيما شرط من الزخ وكان له حقيقة يقول او لا القول
قول رب المال فيما هو قول نفسه ولو لم يكن في يد المضارب الا قدر ما ذكر
انه قبض فالقول قول المضارب عندهم ولو جاز المضارب سله الا في
من راس المال والف زخ والف هي بضعة او ودعة فالقول في الصناعة والودعة
والدين قول المضارب ومن اقام منها بينة على ما ادعى من فضل قبلت بينته
ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الزخ وزيادة عشرة وقال المضارب
شرطت الثلث فالقول قول المضارب والبيعة بينة رب المال ولو قال رب المال
شرطت الثلث الا عشرة وقال المضارب شرطت الثلث فالقول قول رب المال

ولو اقام رب المال البيعة على شرط النصف واقام المضارب البيعة انه لم يشترط
فالبيعة بينة رب المال ولو اقام المضارب بينة انه شرطت له مائة فبينته
اولي وحكم المضاربة في هذا الباب حكم المضاربة الا في هذا الباب
الفضل خاصة وهو انه اذا قال العامل شرطت لي مائة فبين وقال
رب الارض والبذر شرطت النصف فالبيعة بينة الدافع ولو ادعى
رب المال انها بضاعة وادعى القابض المضاربة بالنصف او بماية
او انها قرض فالقول قول رب المال والبيعة بينة المضارب ولو ادعى
رب المال القرض وادعى القابض المضاربة فالقول قول القابض
والبيعة بينة رب المال **باب الاستدانة**
على المضارب واذا اسرى المضارب سلفه باكثر من مال المضاربة
كانت الزيادة للمضارب والمال دين عليه وله ربح وعليه وضيعته
ولو كان راس المال الف فليس له ان يشترى بالكيل والمعدون والمعدود
ولو اشترى بالدنانير على المضاربة استحسنه وكذا اذا اشترى بالفلوس
على قول من يوزن المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي يده السود
او بالمصاح وفي يده المكسرة ولو اسرى بقدر راس المال شيئا يملك
ان يشترى بعد ذلك ساء على المضاربة واذا حصل في يدي المضارب
صنوف من الكيل والموزون فليس له ان يشترى متاعاً بثمن ليس
في يده مثله من جنسه وصفته وقدره وليس اختلاف المصفة هاهنا
كاختلاف المصفة في الدرهم ولو اسرى المضارب ساء للمضاربة
ليبيع العروض ويؤدي ثمنه منه لم تجز سوا كان الثمن حالاً او موقلاً
ولو باع قبل حل الاجل لم يفع بذلك ولو قال له رب المال استقرض على
الف واشتبع بها المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه فان هلك قبل
ان يدفعه الي رب المال لم يضره ولو اشترى به كان المشتري بينهما
ودفع على رب المال نخصته واذا اشترى بجميع مال المضاربة ثم استاجر
على عملها او عصارتها او قلها فهو متطوع ولذلك اذا صبغها سوداً
من ماله فتقصها فلا ضمان عليه سوا قال اعلم برأيه او لم يقل ولو
صبغها بصبغ يريدها فان لم يقل اعلم برأيه فهو ضمان ورب المال

فالقول قول

بالحياران شأضنه قيمته يوم صيفه وان شأباع مضرب فيه ربح المال بقيته
ابيض ويضرب المضارب بانئاد الصبح فيه وان قال اعمل بربك فلاضهان
عليه واذا بيع قسم الثمن على ما بيننا والله اعلم باب ما يلحق
مال المضاربة مما يخرج به من المضاربة ٥ واذا اشتري بالف المضاربة
بالف من عند عبد افاقفق عليه فمستطوع فان رفع الامر الى القاضي امره
بالنقذ ويكون ذلك قسمه ٥ ولو اشتري بالف جارية تساوي
الفين فالحاصل من مدهم لي حيفتولي يوسف ان النقذ عليها
وقال محمد النقذ على ربح المال ٥ وعلى هذا الاختلاف اذا النقذ
الجارية وردت فالخلاف في الجمل كالاختلاف في النقذ ثم عند لي حيفته
تخرج العبد من المضاربة وكل واحد منهما على ان يعطى حصته من
الجمل وروي عن لي يوسف انه لاكتسب بالجمل في بيع الماركة وكتسبه
فيما بين المضارب ورب المال فان كان هناك ربح فالجمل فيسوي الاثني
وضيع من راس المال ٥ باب جناية عبد المضارب
واذا اشتري بالف المضاربة عبد اقيته الفان ففي الغلام جناية ورب
المال غايب لم يخاطب المضارب بالدفع او القذا وليس هذا كالعبد المأذون
وكذا اذا حضر رب المال وغاب المضارب لم يخاطب المولي مع غيبة
المضارب فاذا حضر خطب بالدفع او القذا في قول لي حيفته وخمر وقال
ليوسف مخاطب رب المال ولا يعترضه المضارب ولو اختارها
الدفع والاخر القذا فلم يملك وليس هذا كالعبد المأذون اذا كانت
قيمتها اكثر من الدين فاختر ارضها الدفع والاخر القذا لم يعترض حتى يحقها
على شئ ولا شئ البينة على العبد لا ثبات الجناية عليه حتى حضر
رب المال والمضارب ويؤخذ بالعبد كيف ٥ ولو كانت قيمة العبد
مثل مال المضاربة فالتدبير في الدفع والقذا الى رب المال وايها
فعل خرج من المضاربة ولو اختار المضارب القذا فله ذلك ٥ قال محمد
ولو اشتري ببعض مال المضاربة عبد اقيته الف فقتل غدا فلا نصيب
فيه وان اجتمعوا ولو كان اشتري بالالف المضاربة عبد اقيته الف
كان لرب المال ان ينقص ولو كانت قيمته الفين لم فيه قصاص وان اجتمعوا

وبجب القيمة على القاتل في ماله في تلك سنين ويكون على المضارب شري
بها ويبيع ٥ ولو كان عند المضارب عبدان فقتل احدهما غدا او قيمة
كل واحد الف لم فيه قصاص وبجب القيمة ومضى وجب القصاص
خرج العبد من المضاربة واذا وجبت القيمة فالقيمة على المضاربة
واذا ادعى القاتل المجرى على عبد المضاربة لم تسمع البينة الا بحضور رب
المال والمضارب في قول لي حيفته وخمر وقال ليوسف تسمع
وان كانا عامسين ٥ ولو اقر العبد بالقصاص فعفا احد الوليين فلا شئ
الاخر ولو صدق ربح المال والمضارب قتل له اذ دفع نصف نصيبك
او افده والله اعلم باب **عند ما ان المضاربة**
قبل النشل ان يبدل ٥ واذا هلك المال قبل المقر بطلت المضاربة
والفعل في الهلاك قول المضارب مع يمينه ولو استهلكها المضارب او
اعطاهما رجلا فاستهلكها لم يكن له ان يشتري عليها شيئا فان اخذ
من الذي استهلك كان له ان يشتري على المضاربة في رواية الحسن
عن لي حيفته ٥ وعز محمد ان المضارب اذا اقترض رجلا فان رجعت اليه
الدين لم يعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثله لم يرجع ٥ ولو اشتري
بالالف المضارب بتجارية ولم يقدم الثمن حق هلك رجع على رب
المال فكان راس المال المعين فان هلك ثانيا رجع عليه وكذلك
كلما هلك قبل النقد وبلوغ جميع مبلغه مع الف راس المال وليس
هذا كالوكيد ٥ ولو تصرف المضارب حق صارحت الفين فاشترى
بها جارية قيمتها الفان فهلك الفان قبل ان ينقد رجع على
رب المال الف وخمسائة ويغرم المضارب في ماله خمسمائة ويخرج
رجع الجناية من المضاربة وسبق ثلثه ارباعها على المضاربة ٥ ولو اشتري
بالالف جارية تساوي الفين فصاعت غرها رب المال كلها ٥
ولو اشتري جارية تساوي الفين بامره تساوي الفاقبض الى
اشترى ولم يدفع امته حتى ماتا باف تغرم من قيمة التي اشترى خمسمائة
والباقي على رب المال ٥ ولو كانت قيمة التي اشترى الف والامته
التي كانت غنمه قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشترى

بالتقليد والكثير فقبض التي اشتراها ثم هلكا رجع على رب المال وشارب
الحسن الي ان محمداً يعتبر المضمون على المضارب بما يعزم دون ما يجب
عنه الثمن وذكر عن محمد رواية اخرى خلاف هذا ولو اشترى المضارب
عبدًا بالف وهلك الالف فقال رب المال اشتريته قبل الهلاك وقال
المضارب لا بل بعده فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب
والله اعلم **باب المضارب يدفع المال الي**
غيره مضاربة وللمضارب ان يدفع المال مضاربة اذا قال له رب المال
اعمل برأيتك وان لم يقبل لم يدفع ولما ان يوضع فان دفعه مضاربة بالاذن
وقد كان الاول شرط في المضاربة ان ما رزق الله تعالى من شيء
فهو بيننا او ما كان من ربح فهو بيننا ثم شرط المضارب الاول والثاني
الثالث حاز ويكون لرب المال نصف الربح وللمضارب الاول السدس
والثاني الثلث ويطيب لهما ذلك ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح
جازت التسمية بينهما وكان الربح بين رب المال والمضارب الثاني
نصفين ويزعم المضارب الاول للثاني مثل سدس الربح ولو كان
شرط رب المال على الف رزق الله فهو بيننا او ما رزقت من شيء وشرط
الاول للثاني النصف او الثرقله ما شرط والباقي من الاول ورجع
المال على المشرط ولو لم يقبل اعلم برأيتك يدفع المضارب مضاربة فقد روي
الحسن عن علي بن حنيفة انه لا ضمان على الاول حتى يجعل به الثلث ويزيح
فيه فان عمل ولم يربح فلا ضمان وقال ابو يوسف ومحمد اذا عمل ضمن ربح او
لم يربح وقاله فريض بالدفع اليه على او لم يعمل وهو رواية عن علي بن يوسف
ومتي وجب الضمان فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن
الثاني في قولهم فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني ويكون
الربح بينهما على ما شرط وان ضمن الثاني الثلثي رجع على الاول وصحت
المضاربة وليس هذا كالمغاص اذا رهن فاختر المالك تضمين المهرتين
ورجع على الراهن حيث لا سفد عقدا المهرين ويطيب الربح للاسفل ولا يطيب
الربح للاعلى في قياس قول علي بن حنيفة ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة
والثانية جائزة ولا ضمان على واحدة منهما والربح كله لرب المال والمضارب

علي ان
سأله
من شيء

الاول

الاول اجزمه وللثاني على الاول ما شرط ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة
فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط من الربح
وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما والله اعلم **باب**
المضاربة بين رب المال والمضارب اذا دفع القامضارية فاشترى
رب المال عبدًا تخمسة فباعه من المضارب بالالف فلن المضارب سعة
مراكب على خمسين ولو اشترى المضارب عبدًا بالف درع فباعه من
رب المال بالالف وماتت بباعه رب المال مراكب بالالف وماتت ان كانت
المضاربة بالنصف وكذا روي عن علي بن يوسف انه اذا اشترى احدها
وباعه من الاخر باقل فانه سعة على اقل الثمين ولو اشترى رب المال
تخمسين وباعه من المضارب بالالف وماتت بباعه سعة مراكب على خمسين
وخمسين ولو اشترى بستمائة باعه مراكب تخمسة ولا يحسب المضارب
سائح حتى يدون الثمن من الف وعلى هذا كروي المسائل فحق كان مثل المضارب
باقل الثمين فان كان للمضارب حصة ضمنها الي اقل الثمين واذا اشترى
رب المال من المضاربة بلفة على اقل الثمين ويضم اليه حصة المضارب ولو
اشترى المضارب بالالف فباعه من رب المال بالالفين ثم ان رب المال
باعه من اجنبي مساومة بثلثة الاف ثم اشتراه المضارب من الاجنبي
بالعين لم يملك ان يبيعه مراكب في قول علي بن حنيفة الا ان سن وجهه
وعندهما يملك مراكب على العين ولو اشترى المضارب عبدًا
بالف فولاه رب المال فباعه رب المال من اجنبي بالالف وخمسين ثم اشترى
المضارب من الاجنبي مراكب بالعين ثم حط رب المال من الاجنبي ثلثاه
فان الاجنبي حط عن المضارب اربعة مائة وهو دفعه الي جليلين الي كل
واحدة منهما القامضارية فاشترى احدهما المضاربين عبدًا تخمسة فباعه من
الاخر بالالف فالثاني سعة مراكب على خمسين وهو اقل الثمين ولو باعه
من الثاني بالعين الف من مال نفسه فان الثاني سعة مراكب على الف
وما في وخمسين ولو كان الاول اشتراه بالالف وباعه من الثاني بالعين
وفي هذا الثاني الف من مال والربح فان الثاني يبيعه مراكب على الف
وخمسين وهو كان الاول اشتراه تخمسة فباعه الثاني على الف والله اعلم

الاول

باب ما يجوز الشراء بال المضاربة هـ واذا اشترى المضارب ما لا يملك بالقبض لم يكن على المضارب به مخار أو خنزير أو ميتة أو دماً أو مكاتباً أو أم ولد أو اشترى ثوباً أو عبداً بخمسة وعشرين على المضاربة هـ ولو اشترى ذا رحم حرم من رب المال فهو مشتري لنفسه وإن كان ذا رحم حرم من المضارب فإن لم يكن في المال ربح فهو على المضاربة وإن كان فيه ربح لم يكن على المضاربة هـ **باب عتق المضارب** هـ إذا عتق المضارب عبداً من المضاربة فإن كان في نفس العبد المعتق فضل على رأس المال جاز عتقه بقدر حصته من المخرج وإن لم يكن فيه فضل لم يجز عتقه وللدلالة إذا كاتب فادي أو عتق على مال ولرب المال فسخ إن يودي الكتابه قبل أن يفي وكذلك لو ادعى المضارب أن العبد الذي اشتراه ابنه جازت الدعوى ولا ضمان عليه هـ وإن ولدت الأمة ولداً سبأوي الفأوقية الجارية الف ورأس المال الف فادعى المضارب لم يثبت النسب وللدلالة لو كان في يدي المضارب عشرون عبداً أقيمة كل واحد الف ورأس المال الف لم يجز عتقه في واحد منهم وقاله زفر سفيان ولو اعترف رجل للمال العبيد في كلمة واحدة ونفذ عتقه فيهم وضمن حصته المضارب منهم موطراً كان أو محرراً هـ وذكر في الأصل إذا اشترى جارية بالف سبأوي الفأوقية فلدت ولداً سبأوي الفأوقية ادعاء المضارب لم يثبت نسب ويحرم العقر فإن ازدادت قيمة الولد حتى صارت الف في درهم يثبت النسب من المضارب وعتقت منه الربع ويسعى في بلش أربع وأجارية على ألبها حتى يستوي رب المال العقر أو الجارية ولو ازدادت قيمة الأم فصارت الفين فالجارية أم ولد وعلى المضارب ثلثه أربع قيمتها موطراً كان أو محرراً ولا يثبت نسب الولد ولو ازدادت قيمتها لم يثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له ويضمن المضارب لرب المال قيمة الجارية الف في درهم وعقرها ما يدرهم فيستوفي رب المال رأس ماله ومخرج الفأوقية ويستوفي المضارب من ذلك الفأوقية ويقتت سبعاً في ربح بينهما فيسعى الولد لرب المال في أربعين وخمسين هـ ولو اشترى المضارب جارية بالف فولدت ولداً سبأوي الفأوقية ادعاء المضارب

باب ما يجوز الشراء بال المضاربة هـ

ثبت النسب وعتق الولد والجارية أم ولد وانقصت المضاربة ولا شيء للمضارب والله أعلم **باب قسم المضارب** ح ولا يصح قسمة المخرج حتى يستوفي رب المال رأس ماله فإن اقتسموا وهلك ما في يدي المضارب كان الذي قبضه رب المال رأس ماله فلا يربح ذلك رأس المال فإني يدي المضارب مخرج وإن لم يبلغ رد عليه ما يتم به رأس المال والباقي فضل هـ ولو قبض رب المال رأس ماله أولاً ثم اقتسموا ثم رد ذلك بعينه على المضارب على أن يعمل بالنصف فله مضاربة مستقبله فإن هلك في يده لم يسقط القسمة الأولى هـ ولو اختلفا بعد قسمة المخرج فقال المضارب كنت دفعت إليك رأس المال قبل القسمة وقال رب المال لم أقبض رأس المال فالقول قول رب المال فيجب ما قبض من رأس ماله وتم ذلك كما في يدي المضارب فإن بقي بعد ذلك شيء فهو بينهما وإن أقاما البينة فالبينة بينة المضارب هـ وعزى يوسف أن رب المال لو أخذ من المضارب العشرة والعشرين لنفقة والمضارب يعمل بهيه المال ويخرج ثم احتسبا فانهما يحتسبان برأس المال يوم كتمان المخرج بينهما ولا يكون ما أخذ للنفقة من رأس المال والله أعلم **باب ما يجوز** **المضارب مال المضاربة** هـ عن أبي يوسف إذا أخرج المضارب ثم أقر بالف مضاربة فهو ضمان للمال فإن اشترى بهامع الحور فهو مشتري لنفسه وإن اشترى بعد الاقرار والقياس كذلك وفي الاستحسان يكون على المضاربة وكذلك لو كان مأموراً بشراً عبداً لا بعينه في ربح ثم اشترى في الشراء واقع له ولو كان مأموراً بشراً عبداً جعيله فاشترى مع الحور ثم أقر فالعبد للأم هـ وعزى يوسف في المأمور ببيع العبد إذا أخرج ولو ادعاه لنفسه ثم أقر فباع فالبيع جائز وبري إلهان وكذلك المأمور بالهبة والاعتاق وكذلك لو أعتق وأعتقه ثم أقر بعد البيع للمأمور هـ وعزى محمد في المضارب إذا قل هذه الألف رأس مال وهذه الخمسمائة ربح فسكت ثم قال على دين إلهان قبل قوله وقال الحسن أن كان موصوفاً قبل وإن فصل لم يقبل قال وهذا قياس قول أبي حنيفة ولو قال ربحت الفأوق قال لم أربح إلا خمسمائة من الخمسمائة التي أخرجها ولا ضمان عليه في باقي المال هـ ولو قال المضارب لرب المال دفعت

باب ما يجوز الشراء بال المضاربة هـ

اليك راس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضمان
ولو اختلف في الربح فقال رب المال شطط الثلث وادعى المضارب بالنصف
ثم هلك المال فعليه ضمان السدس ولا ضمان عليه فيما سوي ذلك **باب**
مضاربة الحرفي والمرد اذا تصرف المضارب
بجور ردة رب المال فهو معوق في قول لبي حنيفة على المفاد بالاسلام
والاطلاق بالعمت او القتل ولو كان المال متاعا غير الدراهم والدينارين فيجوز
المضارب وشرؤه بعد موت رب المال جائز حتى يحصل راس المال ولو لم
يحصل في يده دنانير ورأس المال دراهم فالقياس ان لا يجوز التصرف وفي الاصل
يجوز اذا باعها بحسب رأس المال واما قول لبي يوسف ومحمد فهو المسلم
سواء ولو كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها في قولهم الا انه
لا عهد عليه وانما العهد على رب المال اذا مات او قتل في قول حنيفة
وعندهما العهد عليه ولو مات المضارب او قتل او لحق بالدار
بطلت المضاربة فان لحق فباع واشترى هناك فله جميع ما اشترى
وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه واما ارتداد المأة وعدم ارتدادها
سواء في قولهم سواء كان المال لها او كانت مضاربة والمضاربة صالحة على حالها
حتى يموت او يلحق ولو دفع الي حربي مستامن ما لا مضاربة فرجع
الي دار الحرب باذن رب المال وعمل فيه فهو جائز على المضاربة و
الربح بينهما على المشرط اذا رجع الي دار الاسلام ولو دخل المسلم الي
دار الحرب فدفع اليه حربي ما لا مضاربة بربح ما به درهم فهو جائز في
قول لبي حنيفة ومحمد وله ما شرط من الربح فان لم يكن من الربح الا ما به
فهله وان كان اقل من ما به فله له ولا شئ للمضارب على رب
المال وقالا **بمعير** المضاربة فاسدة وله اجر المثل والله اعلم
باب الرجل يدفع ما لا بعض مضاربة
وبعضه لا واذا دفع الي انسان القاء وقال نصفها عليك قرض
ونصفها مضاربة بالنصف فذلك جائز وما ربح فيه فنصف للمضارب
والنصف الاخر بينه وبين رب المال على المشرط ولا يجزئ قسمة اصدعها دون
الاخر ولو دفع اليه القاء نصفها بضاعة ونصفها قرض فهذا مكروه

فان عمل فرح او وضع فالربح والمضاربة بينهما ولو قال نصفها مضاربة بالنصف
ونصفها هبة على حد فالمضاربة فاسدة فان هلك المال فهو ضمان للهبة
وان عمل في المال فرح فالنصف له ولو قال نصفها نصفها بضاعة ونصفها
مضاربة فهو جائز على ما سمي ونصف الربح لرب المال والنصف على الشرط
والمضاربة على رب المال ولو سمي نصفها ودفعة ونصفها مضاربة بالنصف
فهو جائز فان قسم المضارب المال نصفين فعمل باحد النصفين على المضاربة
وربح فنصف الربح للمضارب ونصف بينهما على المشرط والمضاربة بينهما
ولو جازا بمتاع فباع نصفه منه وامر ان يبيع النصف الباقي ويجوز بالتقاسم
مضاربة بالنصف فتعمل ذلك فرح او وضع فالربح بينهما نصفان والقسمة
عليهما في قياس قول لبي حنيفة واما على قياس قول لبي يوسف ومحمد فمقدار
ما ربح في ثمن النصف الذي امره بالبيع فهو بينهما وما ربح في النصف
الذي عليه من الدين فهو لرب المال ولو اشترط الدافع لنفسه الثلث
والمضارب الثلثين والمسئلة كالحال فان عند لبي حنيفة ثلث الربح للمضارب
النصف من نصيب السدس من نصيب الدافع واما عندهما فكل ربح
بين مضاربة صحيحة وفاسدة فما كان من الصحيح فينصفها على المشرط وما كان
من الفاسد فلرب المال ولو كان شرط لرب المال ثلث الربح والمضارب
الثلث فالثلث بينهما نصفان عند لبي حنيفة وعندهما نصف الربح
لرب المال والمضارب ثلث ربح النصف الاخر ولو دفع اليه القاء على انها
شريكان في الربح ولم يسم مقدار ذلك فالربح بينهما نصفان ولو قال على
ان للمضارب شركا بالشركة والمشاركة واحدة في قول لبي يوسف وهو بينهما
نصفان وعند محمد المضاربة فاسدة ولو دفع المبيع ما لا مضاربة وشرط
للمضارب نصف الربح او الثلث جاز ولو اشترى المضارب عبدا به
عيب قد علمه رب المال ولم يعلم المضارب فله المضارب ان يردده ولو علم
المضارب به لم يردده واذا رضى رب المال بالعيب بطل المرد ولو امر
ان يشتري بالالف عبدا بعينه ثم سعه فاشتراه ولم يره فليس له رده
بخيار المروية ولا يختار العيب اذا كان الامر على ما به ولو باع رب المال
مال المضاربة بمثل القيمة او الثلث جاز ولو باع باقل من قيمته بغير تيسير

وعليه دين لم يجز له ولو اشترى المضارب متلغاً وفيه فضل او لا فضل فيه
 فاراد رب المال سعة وانى المضارب حتى كدر ربحاً اجبر المضارب
 على بيعه ويقال له ان اردت الحسنى فردد عليه ماله وان كان فيه
 فضل فادفع اليه راس المال وحصة من المخرج ٥ واذا اخذ لابنه الصغير
 الذي لا يعقل ماله المضاربة ليعمل هو فالمضاربة للاب ولا شئ للابن وان
 كان الابن يقدر على العمل فالمضاربة للابن والمخرج له فان على الاب بامر
 الابن فهو متطوع وان كان غير اذنه فهو بمنزلة الغاصب ٥ ولو اشترى المضارب
 جارية فليس له رب المال ان يطاها سؤل كان فيه ربح او لم يكن ٥ ولو اشترى
 المضارب هذه الجارية من رب المال لنفسه جاز وخرجت من المضاربة
 ولو باعها من رب المال فالمضاربة كالحال ٥ ولو مات المضارب وعليه
 دين ومال المضاربة في يده معروف فرب المال اخذ براس المال وحصة
 من المخرج وان كان لا يعرف الا بقوله فاقراؤه مال المضاربة فان لم يكن عليه
 دين جاز اقراؤه وان كان عليه دين المصحة لم يجز اقراؤه والغريم اوجب بالمال ٥
 وان كان عليه دين في المرض فان دبر بالمضاربة فهو ولي وان دبر بالدين
 ثم بالمضاربة خاصة ٥ ولو اقر المضارب في مرضه انه ربح الفاء ولم يوجد ذلك
 فلا ضمان عليه ولو اقر في المخرج وصلى اليه ثم مات فهو موقوف عليه ٥ وللشريك
 المضارب داراً ورب المال شفعيها بدار له اخري فله ان ياخذ الشفعة
 ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شفعيها فلا شفعة سؤل
 كان في الدار ربح او لم يكن ٥ ولو باع رب المال داراً لنفسه كتح دار المضاربة
 وفي يدي المضاربة وفابش الدار لم يجز الشفعة وان لم يكن في يده وفاء
 فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فلمضارب
 ان ياخذ لنفسه ٥ ولو ان اجنياً اشترى داراً الى جنب دار المضاربة
 فان كان في يده وفاء بالثمن فله ان ياخذ المضارب بان سلم الشفعة
 جطلت وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالمشفعة لرب المال
 والمضارب وان لم يكن في الدار ربح فالمشفعة لرب المال ٥ وقال ابو يوسف
 اذا استاجر اجيراً كل شهر عشرة دراهم لبيع له وشترى ثم دفع المستاجر
 الى الاجير دراهم مضاربة فالمضاربة فاسدة والمخرج لرب المال ولا شئ للاجير

سوي الاجرة وقال محمد المضاربة جارية ولا شئ للاجير في الوقت الذي يعمل
 في المضاربة ٥ وعن محمد بن رجل دفع ماله لمضاربة فقال ان اشتريت به الخطة
 فلك النصف من المخرج و ان اشتريت المديق فلك الثلث فهذا اجازة ٥
 ولو قال ان عملت في المحر فلك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى
 في البلد وباعه في السفر قال المضارب على المشرا واذا اشترى في المحر فله
 ما شرط في المحر سؤل باعه في المحر وغيره ٥ ولو اشترى ببيع المال في
 المحر وبالبعض في السفر فرب كل واحد على ما شرط والله اعلم بالصواب

كتاب الصرف الصرف اسم لبيع الفضة
 بالفضة والذهب بالذهب او احد الجنسين بصاحبه متفرغاً او مجموعاً
 مع غيره وهو مخصوص من ساير المبيعات بثلاث معاني ان لا يفترق الا
 عن تقابض ولا يكون فيه خيار ولا اجل فان افترقا غير تقابض او شرط الخيار
 او الاجل فسد البيع ثم لا يصح بعد ذلك ابدأ ولو شرطاً الاجل ثم تقاضا
 قبل الافتراق كان الاقباض اسقاطاً للاجل وصح ولو شرط الخيار ثم ابطلا
 قبل الافتراق او ابطله من له الخيار جاز لبيع استحساناً وقال السنف
 لا يجوز ٥ ولو كان فيه اجل فابطله صاحب الاجل قبل التفريق جاز استحساناً
 لم يوسف انه لا يجوز باسقاطه حتى يرضى به صاحبه وفرق بين هذا وبين
 الخيار ٥ وقال ابو يوسف لو سلم دراهم في طعام ولم يفرغ له اجلاً ثم جعل صاحب
 السلم له اجلاً معلوماً قبل ان يفترقا لم يجز حتى ينقل المسلم اليه ويكون
 الدراهم قايمة بعينها ويجوز ان يكون هذا قايماً ولو شرط النسائي احد
 المبدلين ثم تقدر البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول لم يخيفه
 وعندهما يصح بمقدار ما قبض ٥ ولو قبض الدراهم وهي مستحقة فالتقبض
 صحيح واذا احازه المالك ينفذ والله اعلم بالصواب

حد التفريق ٥ واذا افترق المتعاقدان بايديهما غرضيها واخذ
 كل واحد منهما في وجهه او ذهب احدهما وبقي الاخر فقد وقع التفريق
 سؤل كان البيع ديناً بدين او عيناً بعيين كالاولى والغلب واما
 الخطة اذا بيع بعضها ببعض لم يعتبر التقابض ٥ ولو كان المكيد
 ديناً بدين والسقف فاسد تقاضاه او لم يتقاضا وان كان احدهما

صحيح ما

عيناً والآخر ديناً فان كان الذي وقع عليه لفظ البيع هو العين فهو جائز
 اذا قبض الآخر في قبضه واذا تفرقا قبل القبض بطل وان كان الذي وقع عليه
 لفظ البيع هو الدين لم يجز وان تقابضا وانما ما عرفت ليس لفظها
 معاً في وجه واحد وطريق واحد يشان فليس بمتفرقين وكذلك
 اذا طال مقودها او بات فيه او عي عليها وليس هذا خيار الخيرة وروى عن
 انه سئل عما سئل به خيار الخيرة وروى عن محمد انه اذا كان لاصدها على
 صاحب الف ولا اخر عليه دنائير فارسل رسولا فقال بعثك الدنانير
 التي عليك التي لك على فقال قد قبلت فهو باطل وهما متفرقان
 وكذلك لو نادى احدهما صاحبه من حذار او من بعيد لم يجز شق
 من ذلك وامتنع في البيع اذا ارسل رسولا فقال بعثك العبد الذي
 في مكان كذا فقبل ذلك الرجل فالبيع جائز وعمره في رجل
 قال اشهدوا اني اشتريت من ابني الصغي هذه الدنانير بحشة درهم
 ثم صل ان يرد الحشة فهو باطل واسا علم **باب الحوالة**
 والكفالة **والهين في الصرف** ولو احتال احد المتعاقدين باله
 على جل حاضر او اخذ به كفيلا او رهنا فان قبض من المحتال عليه او الكفيل
 او هلك قبل الافتراق في يدي المدين قبل الافتراق ثم الصرف بينهما وبعث قيام
 جلس المتعاقدين دون المحتال عليه والكفيل وكذلك لو لم يجل واحد جلا
 ان ينقذ عنه اعتبر قيام جلس المتعاقدين دون المامره **باب**
خيار المولية والرذ بالحب والاسحقاق اذا وجد المتعاقدين
 الدرام المتبعضه زيوفا او كاسدة او مما يكون راجحاً في بعض التالوت
 دون بعض وذلك عيب عندهم فله ان يرد والكلام في صحة الاستبدال
 في مجلس المرد قد مر في المسلم واذا كان بدل الدرام دينار فلم يقبض الدرام
 انتقض الصرف بقدره وكان شريكاً في الدين الذي دفعه واذا هو زباني
 او بالعيب جاز الصرف ولو وجد بعضها ستوقاً او رصاصاً فان كان
 في المجلس استدل جاز وان كان بعد الافتراق بطل بقدر ذلك قليلاً
 كان او كثيراً وليس في الدرام والدنانير خيار ثبوتية اذا كان الكل نوعاً
 واحداً وكذلك سائر الديون ولو كان بشياً بعينه او تيراً او

وإذا

احد المتعاقدين
سان

او حلياً مصوغاً فله ان يرد به بالعيب وخيار المولية وسط الاستحقاق ولو
 استحق بعضه وهو جعته قبل القبض او جوده فالمشترى بالخيار ان شاء
 اخذ ما بقي بالحصه وان شاترك وان استحق فلم يحكم به للمستحق حتى اجاز
 البيع جاز وكان الثمن فيما اجاز للمستحق ياخذه المبيع ويسلم اليه
 وروى عن علي بن يوسف ان المستحق اذا قال عند الخصومة انا اقيم البيعة لا حبر
 العقد فحكم له جاز باجارته وان لم يقل ذلك لم يجز باجارته والله اعلم بالصواب

باب الصرف في ثمن الصرف قبل القبض

واذا ابل احد المتعاقدين صاحبه او وهبه او تصدق عليه فان قبل الذي عليه
 الدين انتقض الصرف وان لم يقبض بقي العقد بحاله ولو اشترى به شيئاً
 او قبض عنه شيئاً من غير جنس الدين فالبيع فاسد وثن الصرف على حاله
 يقفه ويتم العقد وقال السنفري البيع الثاني جائز ولو وهبه له فلم يقبل والى الذهب

باب ان ياخذ ما وهب اجبر على القبض واسا علم

المقاصه
 واذا جعل ثمن الصرف قصاصاً بدين كان وجب قبله جاز استمساناً وقال في
 لا يجوز ولو جعله قصاصاً بدين وجب بعد عقد الصرف لم يجز ولو وجب له
 عليه مثل ما او قرضه اياه صار قصاصاً وان لم يتقابضاً فان كان اصدها افضل
 فاراد الذي له الافضل ان يجعله قصاصاً بالادون جاز وان الى الآخر واسا علم

باب الصرف في زفة

والفضة بالفضة الا مثل بمثل بتر كان او مصوغاً او مفرواً ولو بيع شئ من ذلك
 بمنسه ولم يعرف وزنها او عرف وزنها اصدها دون الاخر ثم تفرقا ثم وزنا فكانا سوا
 فالبيع فاسد وقال السنفري يبيع وان بيع ذهباً بفضة جازة ولا تقع القسمة
 جازة فيها شئ فيه الربوا في البيع وان وقعت في جنسين جاز ولو باع ذهب
 فضة لا يعلم وزنها بدلهم فالبيع باطل وقال السنفري البيع جائز **فصل**

واذا بيعت الفضة السوداء او الحمر بالفضة لم يجز الا مثل بمثل وكذلك اذا كان
 فيها عش من الجانبين او رصاص والغالب هي الفضة فهو فضة في الحكم لا يبيع
 الا بمثلها خلصت ام لا وكذلك الخاس تخلط فيه الفضة ولا يبيعه عن طبعه
 الخاس فهو خاس ويباع بالخاس الا مثل بمثل وكذلك الدرام القاربه
 اذا كان الغالب عليها الخاس فهو بمنزلة الخاس واذا كانت الفضة

حلياً

تخلص ويمن من النحاس ويبقى على حاله لم يجز الشراء بالفضة حتى يكون الفضة الصافي
الكثير وان كانت الفضة تخلص من النحاس والنحاس يحترق فهو فضة تعتبر المائدة ٥
البرجعة والبرجعة بالجيد لا يجوز الا مثل مثل ٥ واستوف ما كان الصغر والخامس
غالباً فاذا باع بالجيد لم يجز الا على طريق الاعتبار وهو ان يكون الجيد اكثر من
الفضة التي في المستوف ٥ وقال في الجامع الصغير اذا كانت الدراهم ثلثاتها
صغراً وثلثها فضة ولا يتقدّر ان يخلص الصغرة من الصغر ولا يدعي اذا خلصت
الفضة ايمن الصغرة يحترق فلا باس بان يباع بوزنها او اكثر من وزنها صغراً
وان بيعت بفضة اقل مما فيها من الفضة او مثلاً فلا خير فيه وان لم يتقدّر مقدار
ما فيها من الفضة فالبيع فاسد حتى يعلم وان كانت ثلثها فضة وثلثها صغراً
فبيعت بالفضة البيضاء فلا بد من المائدة وان كان نصفها فضة ونصفها صغراً
فبيعت بالفضة البيضاء فلا بد من ان يكون الفضة البيضاء اكثر مما فيها ٥ والدراهم
اذا كان اكثرها فضة لم استقرضها وزناً ولا صرفية عدداً فان كان الصغر غالباً
فتبايعها عدداً بغير وزن وليس اصلها عندم الوزن فلا باس وهي بمنزلة
الفلوس وان كان اصلها الوزن فتبايعها عدداً فلا خير فيه الا ان تقول
اشترى هذه الدراهم باعيانها وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها
صغراً لم يجز الشراء والبيع بها الا ورنّا والله اعلم **بيع الانا**
والسيوف المحلاة واذا باع قلب فضة على انها مائة درهم بماية فوزنه
قبل الافتراق فوجده اكثر فالمشتري بالخيار ان شاء زاد في الدراهم فاحد
بمثل وزنه وان شاء ترك وان كان ناقصاً فكذلك وقال السزوي والحسن
البيع باطل ٥ ولو افتراق فوجده مائة وخمسين فهو بالخيار ان شاء اخذ سله
ماية وان شاء ترك وان كان ناقصاً فهو بالخيار على ما بينا ٥ ولو كان الثمن
دنانير وجد الانا اكثرها شرط وزناً قبل التفريق او جده فمعه كله ولا
خيار للبائع ولو وجد ناقصاً فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان
شاء ترك في المشهور وعري يوسف انه ريب اذا كان زائداً كما اذا قابله
بجنسه ٥ ولو كان مكان الانا نقرة فضة اشتراها على انها عشرة بعشرة او دينار
وجدها زائداً قبل التفريق او بعده وقد تقابضاه منها عشرة ولا خيار لواحد
منهما ٥ واذا باع السيف الحلي بدراهم لم يجز حتى يكون الدراهم اكثر من الحلية فان

١٩٠
فان لم يعلم حتى افتراق بطل البيع وان علماً في المجلس جاز وقال في البيع جاز
وان لم يعلم او لدلالة اذا اختلف اهل العلم به فقال بعضهم الثمن اكثر
وقال بعضهم لا بل هو مثله ٥ واذا كانت الدراهم اكثر فافتراق قبل التقابض
فان كانت الحلية لا يخلص من السيف الا بضره تنقص في الكل وان كان
يخلص بغير ضرر بطل في الحلية وجاز في السيف ٥ وان كانت الحلية ذهباً
والثمن دراهم جاز البيع كيف ما كان والحكم في التقابض على ما بينا ٥ ولو شرط
ما صلي الثمن وهو من جنس الحلية لوفى غير جنسها بطل البيع في السيف كله سواء
كانت الحلية يميز بضره او بغير ضرره وقال **محرران** كانت الحلية
يتميز بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية خاصة وكذلك لو افتراق
واحدهما خیاراً لشرط فان كان في البيع اصل فنقد المشتري قدر حصة الحلية
من الثمن جاز استحساناً ولو لم ينص ان المقبوض من حصة الحلية ٥ وكذلك
لو قال هذا المنقود من ثمنها كان من حصة الحلية خاصة وكذلك لو قال
من ثمن السيف ولو قال هذا من ثمن النصل والجفن خاصة فسد العقد
والله اعلم **باب المراكمة في السرف والزيادة**
في ثمنه ٥ اذا اشترى ذهباً بعشرة دراهم فباعه بربح درهم جاز وان
اشتراه بكنيسة لم يكن بيعه مراكمة ٥ ولو اشترى ذهباً بفضة ثم قال بع
منك بربح قراطين من الذهب لم يكن في قول أبي يوسف وقال محمد بن زويل
اشترى سيقاً فلا بماية درهم وحلية السيف خمسون ثم باعه مراكمة بربح
درهم او ثوب بعينه فالبيع باطل ٥ ولو باع فضة بفضة وتقابضا وتفرقا
ثم زاد احدهما صاحبه شيئاً او حط عنه وقبله الاخر فالبيع فاسد في قول الحنفية
وقال ابو يوسف العقد صحيح وبطل الزيادة فالحط وقال محمد بن الزيان
باطل ٥ والحط جائز بمنزلة الهبة المستقلة ٥ ولو باع ديناراً بعشرة دراهم ثم
زاد احدهما صاحبه وقبل الاخر فان قبض الزيان قبل ان يتفرقا جاز وان افتراقا
من غير قبض بطلت الزيادة وبطل البيع في حصة الزيان ولو حط درهماً من
ثمن الدينار جاز سواء كان قبل التفريق او بعده ٥ وروي عن محمد بن ابي
اشترى سيقاً فحلاً بفضة طهم وتقابضاً ثم زاد ديناراً ودفعه اليه

قبل ان يفارق او بعد ما فارق جاز والله اعلم **باب بيع الموزن**
جنس او بخلاف جنس الاواني المتخذة من الصفر والحديد تصعد عدده
بالتعامل ويجوز بيع بعضها ببعض كيف ما كان واملى الذهب والفضة
اذا احدها اواني فالذي يجرى فيها ولا يخرج من الوزن قطعه وما خرج
غرضه الوزن بالصنع كالتمويه بالحديد والصفر الذي لا يخلو منه فذلك
ساقط ويجوز البيع كيف ما كان ولو باع عشرة دراهم خمسة ودينار مع
العقد وكانت الخمسة بازا الخمسة والخمسة الاخرى بازا الدينار وكذلك
لو قابل جنس جنسين نحو ان باع درهما ودينارين بدرهمين ودينار مع
العقد وقلنا الشافعي البيع باطل ولو باع مائة درهم ودينار بالف
درهم فهو جائز وعجزه انه اذا باع الدراهم بالدراهم وفي اصددها فضل من
حيث الوزن وفي الجانب الذي لا فضل فيه فلوس قال هو جائز في الحكم
ولكن الرهه وقال ابو حنيفة لا باس به ولو اسري ثوبا ونقرة فضه
ثوب ونقرة فضه فالثوب بالثوب والفضة بالفضة وان كان في اصددها
فضل فهو مع الثوب بذلك الثوب وان تفرقا قبل التقابض انتقض من
ذلك حصه الصفر وجاز من الثوب بما يقابل به ولو باع ثوبا ودينارا
بثوب ودرهم فالثوب بخصه من الذهب والثوب الاخر بخصه من الثوب
والدينار ولو افتقرا قبل التقابض بطل حصه الذهب من الفضه وحصه
الفضه من الذهب ولنزح في الباقي ولا خيار لها ولو اسري سيفا
على بفضه بثوب وعشرة دراهم فقبض الحشرة والثوب ولم يقبض سيفا افتقرا
انتقض البيع كله سيل الحديد بالحديد والصفر بالصفر وما جرى فيه
الربوا بمنزلة الذهب والفضة الا في وجوب التقابض والله اعلم بالصواب
باب البيع بالعيب واذا اشترى فلان فضه
بذهب فوجد فيه عيبا فله ان يرد فان هلك في يده او حدث في يده
عيب اخر كان له ان يرجع بنقصان العيب والمصاح ان يقول انا اقبل
كذلك وان كان الثمن فضه لم يرجع بالنقصان ولورد عليه بيع بقبض
قاضي ثم افترقا قبل ان يقبض فالرد صحيح على حاله وان كان بغير قبض لم يبع
ان تفرقا حتى تقاضاه ولو تقابلا لم يبع من غير عيب فلا بد من التقابض

الافتراق

قبل الافتراق ولو تقابلا لم يبع في الاثم ان البايع باعه من المسمى قبل
القبض او من غيره لم يكن حلالا في قول ابو يوسف وذكر في الجامع الكبير
اذا باعه من المسمى جاز وان باعه من غيره لم يكن ولو اشترى
دينارا بعشرة دراهم وتقا بضا فانفقها المشرى وهو لا يعلم انها ذيف
ولاشئ له على البايع في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يرد
مئلى ما قبض يرجع بالحيار وعلى هذا الاختلاف اذا كانت الحشرة
من قبض او عن بيع ولو وجد الدراهم ستوقه بعد الافتراق وقد
هككت في يد المشتري فعليه قيمتها والصرف باطل ويرجع بالدينار
ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم واقربا بيع الدينار باستيفان الدينار
ثم جابههم زيف فقال وجدة فيه وانك الاخر فالقول قوله ولو اقرانه قبض
عشرة دراهم كان القول قوله في الزيف ولو ادعى ان المقبوض ستوق
لم يقبل قوله ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم ثم استحق نصف الدينار
رجع بنصف الدراهم وله نصف الدينار ولا خيار له ولو كان البيع فلبا
فاستحق بعضه كان للمشتري ان يرد الباقي وان شأه لخصه ولو باع
درهما بدينار قال زيت اليك من كل عيب فوجد ستوقا لم يرد ولو وجد
زيتا ربي وعز محمد بن قال ابيعك هذه الدراهم واذاها اياه ثم وجد
فيها زيفا قال سيد لها الا ان يقول هي زيف او يرد عيبها وعز محمد بن
اشترى دينارا بدرهم وقبض الدينار فباعه من ثالث ثم وجد به عيبا فرده
على الاوسط بغير قبض كان للاوسط ان يرد على الاول ولا يشبه هذا العرض
ولو اشترى انا فضه ولم يشترط جيرا او لارديا فاذا هره غير فضه فلا يبع بينهما
ولو كانت فضه فيها رصاص او صفر فهو بالخيار ولو كانت الفضه ردية من
غير غش فليس له ان يرد والله اعلم **باب بيع الفلوس**
والفلوس بمنزلة الدراهم اذا جعلت ثمن لا يتعين في العقد وان عنت ولا
ينفسخ العقد بهلاكها ولو باع الفلوس بالفلوس ثم افترقا قبل التقابض
بطل البيع ولو قبض اصددها ولم يقبض الاخر او تقابضا ثم اسقف ما في يدي
اصددها بعد الافتراق فالعقد صحيح على حاله وكذلك لو باع الفلوس
بالدراهم او بالدينار ولو باع فلان بفلسين باعياتهما مع العقد في

الافتراق

قول لي حيفته ولي يوسف وقال محمد لا يجوز وان كانا بغير اعيانها لم تجز
المشهور من الرواية وروي عن يوسف انه يجوز **واذا اشتري فلوسا**
وتقابضنا على ان كل واحد بالخيار وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد ولو كان
الخيار لاحدهما فالبيع جائز ويجب ان يكون هذا قولها واما قول علي قول
لي حيفته يجب ان لا يجوز **وعلى قياس قول لي حيفته ولي يوسف**
اذا باع فلوسا بعينه بفلسين باعيانها وسطر الخيار لا يجوز قال وقوله زفر
في الفلوس مضطرب والحصل منه انها بمنزلة الحنطة والله اعلم بالصواب
باب الاستقراض ما يجوز منه وما لا يجوز
الاستقراض جائز في الكليات والمؤمنات والعدديات التي لا يتفاوت
تفاوتها كثيرا كالبيع والجوز ولا يجوز في الحيوان وغير ذلك من الاموال
المتفاوتة وكل قرض جرم منفعته فانه لا يجوز ويكره ذلك اذا شرط
في القرض ان يقرض على يد رجل صالحا وما اشبه ذلك وان لم يكن
مشروطا وقت العقد فاعطاء الذي عليه اجور جماعية فلا بأس به
ولو اقرض مؤجلا او شرط التأجيل بعد القرض فالاجل باطل والمال حال والمسئلة
التي يتعامل بها التي ركنوها والمسلم في الخبر لا يجوز في قولهم واما القرض
فيه فلا يجوز عددا ولا وزنا في قول لي حيفته **وال** **حزب** **عز**
والله اعلم
باب استقراض الفلوس اذا كسدت
اذا استقرض فلوسا فكسدت فعليه مثلها في قول لي حيفته وقال ليوسف
ومحمد عليه قيفتها عند ليوسف فيعتبر القيمة يوم القرض وعند محمد يوم
الكساد ولو استقرض درهم يارده فالتقيا في بلده لا يقدر على الجارية
فان نفق في ذلك البلد فان شا صاحب الحاجة قد راسا
ذهبا وجايبا وستوى منه وان كان في بلده لا نفق وجبت القيمة **وعز**
لي يوسف انه كره استقراض الدرهم المكمل والمزينة وان كانت نفق
بين الناس وكره اتفاقها فان نفق عنها وكسدت فهي بمنزلة الفلوس
اذا كسدت **ولو اشتري بفلوس كاسدة في موضع لا نفق فان كانت**
باعيانها جاز وان لم يكن معينة لم تجز **ولو اشتري وهي نافقة ثم كسدت**
فسد البيع في قول لي حيفته فان كانا بالبيع قائما بعينه ودره على البايح

وان كان

وان كان مستهلكا فعليه قيمته وقال ليوسف ومحمد لا يفسد البيع **ولو**
كانت له على رجل حياض فاخذ مزينة او مكمل او زينة او سترة
جاز ذلك في الحكم ويكره ان يرضى به وان نفق وان كان للمقتضى
وقال ليوسف كل شيء من ذلك لا يجوز بين الناس فانه ينبغي
ان يقطع ويجاقب صاحبه اذا نفق وهو جرمه **والله اعلم بالصواب**
السف في دار الحرب اذا دخل المسلم الى دار الحرب فتبايع
مع واحد منهم درهما بدرهمين او ما اشبه ذلك من البيوع الفاسدة
في حكم الاسلام فذلك جائز في قول لي حيفته ومحمد وكذلك لو كان
اسير في ايديهم او اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها وقال ليوسف
لا يجوز للمسلم في دار الحرب الا ما يجوز له في دار الاسلام ولو عاقد هذا
المسلم الذي دخل بامان رجلا اسلم هناك ولم يهاجر فباع درهما بدرهمين
جاز في قول لي حيفته وعندهما لا يجوز ولو دخل مسلمان دار الحرب
بامان ضايعا درهما بدرهمين لم يحز ولو اسلم الحزب الذي بايع المسلم حزة
الى دار الاسلام او اسلم اهل الدار فما كان من ربا مقبوض او بيع فاسد مقبوض
فذلك جائز ماض وما كان غير مقبوض بطل **وما سئل من بيع المسلم سطل**
من بيع اهل الذمة الا بيع الحزب والحزب فان ذلك جائز بينهم واما
تبايع العبد المادون ولا دين عليه مع الحولي درهما بدرهمين جاز وان كان
عليه دين لم تجز وكذلك لو تبايع مع مكاتبه درهما بدرهمين لم تجز **ولو**
تبايع المتغايضين بوجهي جاز وكذلك شيكا العنان اذا تبايعا
من مال الشركة وان كان غير مال الشركة لم تجز **ولا يجوز** **فعل الوكيل**
للموكل والقاضي وامين اليتيم والاب لابنه الصغير والمعي الا ما يجوز
لنفسه وكذلك اذا اشترى الاب من مال ابنه لنفسه او المضارب
بايع من ربح المال لم تجز الا ما يجوز بين الاجنيين والله اعلم بالصواب
كتاب الزهني ويجوز الزهني في السف
والحف ولا يتم الا بالقبض **ولا يفيض** **رهن المشاع** فيما يقسم وما لا
يقسم وقال الشافعي يصح **ولا يصح** **رهن المشاع** من الشريك في
الشيء الطاري يمنع بقا الزهني وصحة ان يملك الزهني العدل

درهما

سح الرهن كيف راي محققا او متفرقا فباع نصفه بطل الرهن في الباقي و
كذلك اذا رهن قلبا وزنه عشرون بعشرة فانكسر ضمن نصف القلب
ويصير له وبطل الرهن في الباقي وروي عن علي بن يوسف انه رجع عن هذا
وقال الطاري لا يبطل الرهن كما في الهبة ولا يجوز رهن ثمر في شجرة حتى
يحد ويؤكله وكذلك لو رهن الشجرة دون الارض او رهنها
دون الثمرة او رهن الزرع دون الارض او الارض دون الزرع
ولو رهن النخل عوضا من الارض جاز ولو كان في ذلك ثمر دخل
في الرهن وليس هذا كالبيع ولو رهن ارضا فيها نخل فقال رهنك
الارض دون النخل فالرهن باطل في قولهم جميعا في المشهور وروي الحسن
عن حنيفة ان ذلك جائز ولو رهن سامن دار بعينه او طائفة
منها معينه جاز ولو قال رهنك هذه الدار وهذه الارض فاطلق
ولم يخص بيتا دخل البناء والخرس والمزرع ولو رهن ارضا فيها عاينها
او دارا ثم استحق بعضه خُطر الى الباقي فان كان يجوز ابتداء الرهن
عليه وحده بقي رهنا مختصة ولا يبطل كله وروي الحسن عن علي حنيفة
اذا رهن دارا وهما في جوفها فان قال سلمت اليك لم يتم الرهن حتى
يقول المراهن بعد ما خرج من الدار سلمت اليك هذه الدار ولو كان في
الدار متاع قليل او كثير من الثياب والجنوب وغير ذلك مما ينفع به
لم يتم الرهن حتى يفرغ ولو رهن الدار وما فيها وخلي بينه وبين ذلك
وهو خارج منها لم يتم الرهن ولو رهنه الدابة وعليها حمل لم يتم الرهن
حتى يلقى الحمل عنهما ويدفعها ولو رهنه سرجا على الدابة او الحمار في راسها
فدفع الدابة معه لم يكن رهنا حتى يردعه من الدابة ويؤكله ولو رهن
صوقا على ظهر غنم لم يحرص ويؤكله ولو رهن بيتا وخلي بينه وبين المراهن
ثم الرهن وصار قابضا بالتحلية في الدار وايات المشهورة وروي علي بن يوسف
انه لا يصير قابضا حتى ينقل **باب بطل الرهن**
على يدي عدل واذا شرط في عقد الرهن ان يجعله على يدي عدل
فهو جائز وقبض العدل بمنزلة قبض المراهن ولو وضعه البايع على يدي
عدل لم يقبض المراهن فامتنع من الرهن ولو شرط في الابتداء

بطل الرهن

ان يكون العدل مسلطا على بيعه فذلك جائز وللعدل ان يبيع ويوفي
المراهن وليس للمراهن ان يبيع الوكالة اذا شرطت في العقد وكذلك
المراهن لا يقدر على عزله ولو مات المراهن او المراهن فالعدل على
ما كان في امساك الرهن وسعه ولو مات العدل بطلت الوكالة ولم
يقيم وارثه ولا وصيه مقامه وكذلك لو جعله على يدي عدل و
سلط ارضا اخرى على بيعه وتسليم الثمن الى المراهن وكذلك لو سلط المراهن
على البيع ولو لم يشترط البيع في عقد الرهن لم سلط المراهن او العدل على
التكيد وللمراهن ان يبيع الوكالة وكذلك اذا مات بطلت الوكالة
وعن علي بن يوسف انها كالشروط في العقد وليس للمراهن والعدل
ان يتصرف بشئ في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يستقدم وله
ان يسلم الي زوجته وخادمه ومن في عياله واجرايه الذين يتصرفون
في ماله واذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن وصار الثمن هو الرهن
مقبوضا كان او غير مقبوض واذا توفي كان من مال المراهن وكذلك اذا
قتل الرهن فغرم القاتل قيمته او قتله عند دفعه به ولو باع العدل وسلم
الثمن الى المراهن ثم استحق المريد او رد بعيب بقبضنا فلا يشتري ان يرجع
على العدل والعدل بالخيار ان يرجع على المراهن وعاد الدين على حاله
وان شارح على المراهن ولم يسلم الثمن الى المراهن لم يرجع عليه ولو كان
التسليم على البيع بعد عقد الرهن من غير شرط في العقد فهو وكيل للمراهن
وما لحق العدل من العهدة رجع على المراهن قبض المراهن ام لا ولو اقر العدل
انه قبض الثمن وسلم الى المراهن وانكر المراهن فالقول قول العدل وبطل المراهن
وما حدث من الرهن من ثمة او ولد او غنم تنسب الى الرهن فهو رهن من
الاصل وللعدل ان يبيع وكذلك لو جف على عبد فدفعه به ولو كان
المراهن هو العدل في الرهن وقد قبض المراهن جاز بيعه وان لم يقبض من
يده فليس برهن ولو رهن رهنا وسلط عدلا على بيعه عند الحل
فلم يقبض حتى حل الدين فالرهن باطل ويبع العدل صحيح وكذلك لو رهن
مشاعا وسلط عدلا على بيعه بطل الرهن والوكالة صحيحة ولو طالب
المراهن بحقه فقال المراهن للعدل جعده ووافقه وقال المراهن لا

اريد البيع وانما اريد حتى فله ذلك ولو طالب المثل من العدل بالبيع احد
على ذلك وللعدل ان يبيع بالتقديس النسبة ولو كان اطلق عند العقد
ثم نهى بعد ذلك عن البيع بالنسبة لم يصح نهيه ولو سلطه على البيع مطلقا
ولم يقل عند الكل فله ان يبيع قبل ذلك ولو رهن عبدا باجر على ان
نصفه على يدي سيده لم يحز سؤا كان عليه دين او لم يكن ولو رهن
المولى من اسنان على ان يضع عند عبده جاز وعلمي يوسف ان المولى يصلح
ان يكون عدلا في الارتقان من المكاتب ولدى المكاتب في حق السيد
واحد شريكي المفاوضة والعنان لا يصلح عدلا في رهن صاحب دين
لحقه من ملك التجارة وان كان من غير التجارة فهو جائز ولو رهن
المضارب من المضاربة يدين فيها لم يصلح رب المال عدلا فيه وكذلك
لو كان رب المال هو الذي فعل على ان يضعه على يدي المضارب وكذلك
الاب اذا رهن ثمن ما استرك للصغير على ان يضعه على يدي نفسه
وكذلك الكفيل اذا وضع على يدي المكفول عنه او المكفول عنه وضع
على يدي الكفيل وادامات العدل لم يطل الرهن ويوضع على يدي
احد عن تراخي منهما فان اختلفا في ذلك وضع القاضي على يدي عدل
وليس للعدل الثاني ان يبيع الا ان بيعت الراهن وادامات
الدين ما يه فقال الراهن جعته مائة وقال المرتهن باعه تخمين ورفح
الي وصدق العدل الراهن فالقول قول المرتهن مع بينة والبينة بينة
الراهن ولو لم يقل الراهن بالبيع وقال مات في يدي العدل فالقول
قول الراهن وكذلك قال ابو حنيفة اذا كان الراهن مثل الدين في
القيمة والمثل من مسلط على بيعه فان ادعى انه باع بمثل الدين فالقول
قوله وان قال جعته بتسع مائة لم يسل قوله وصار كأنه صاع الي ان يحى بينه
او يصدق وذكفي الاصل اذا كان المرتهن مسلطا على البيع فاقام
نفسه انه باع بتسعين واقام الراهن بينة انه مات في يدي المرتهن
احد من المرتهن وقال ابو يوسف يخذ بينة الراهن ولو اخذ
بالمسلم فيه رهنا وسلطه على البيع عند الكل فان باعه بجنس المسلم فيه
او غيره جاز عند لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبعه بالدرهم

وإذا كان المرتهن مسلطا على البيع فاقام نفسه انه باع بتسعين واقام الراهن بينة انه مات في يدي المرتهن

والدنانير وجنس المسلم فيه والله اعلم **باب ما يجوز**
الارتقان به ونهائه الرهن بالدين جائز باي وجه وب
والرهن بالاعيان المفقودة على وجهين منها ما كان مضمونا بنفسه
والرهن به صحيح كالمنصوب والمهر وبديل الخلع والصلح عز دم العدل
ومنها ما هو مضمون بغيره كالبيع في يدي البايح والرهن به غير صحيح
والاعيان التي ليست بمفقودة كالودائع والعودي والمضارب
والشركات فلا يجوز الرهن بها ولو تزوج المرء على درهم بعينها
فاعطى بها رهنا لم يحز وقاله فمجرد فان هلك الرهن وود
اربتن بثنى من الاعيان المفقودة يقال لمن في يده العين سلم العين
وخذ من المرتهن الاقل من قيمة الرهن ومن الدين وان هلك الاعيان
قبل هلاك الرهن فالرهن رهن بقيمة تلك الاعيان فان هلك الرهن
بعد ذلك كان مضمونا باقل من قيمة ومن قيمة العين وادامات
رهن بالبيع رهنا لم يهلك ذهب بغير شئ ولم يعطى الاجر رهنا با
لعين الذي اجره فالرهن باطل وكذا المستاجر وما الرهن با
لامات والودائع والعودي فهو رهن باطل لو هلك لم يلزمه شئ
ولو رهن ببديل الصلح عز دم الخطار رهنا لم يصح ولا ضمان اذا هلك
والساعلم **باب ما يجوز ارتقانه ولا يجوز**
رهن المديون والمكاتب والحر وام الولد ولا يجوز للمسلم ان يرهن ثرا ولا ربهما
سوا كان العاقدان مسلمين او احدهما الا ان الراهن اذا كان ذميا فالمرتحن
عليه للدي وان كان المرتهن ذميا لم يضمنها للمسلم وما بين اهل الذمة
فذلك صحيح ولا يجوز رهن الميتة والدم من ذمي ولا غيره ولا يجوز الرهن
بقصاص في نفس ولا فيما دونها وان كانت الجناية خطأ جازا الرهن
ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا الرهن بالشفعة وكذلك لا يصح
الرهن بالعبد الجاني ولا العبد المدون ولا يصح الرهن بضمان الدركه وكذا
اذا قال لعنير ما بايعت فلانا فانابه ضامن ثم اخذ المثل له من القايي
رهنا قبل المبايعه لم يحزه وكذلك الرجل يستاجر نايك او مغنيم واعطى
بالاجر رهنا فبضاع لم يكن مضمونا به ورهن المشاع والثمرة المعلقة



ما تقدم ذكره اذا هلك ذهب بغير شق و ذكر في الجامع الكبير اذا صاح المدين
على انسان على خمسمائة واعطاه بهارهن ثم تضادقا ان ذلك المال كان باطلا
فعليه ان يرد على المدين خمسمائة وروي عن علي بن يوسف انه لا يضمن سياه ولو
اشترى عبداً ابالف واخذ به رهناً ثم قامت البينة على ان العبد حر او
مستحق فالرهن مضمون وكذلك لو اشترى شاة مذبوحة او خلا
واعطاه به رهناً ثم عمل ان الخلل خسر والمشاء ميتة فالرهن مضمون وكذلك
لو قتل عبداً واعطاه به رهناً ثم علم ان العبد حر فالرهن مضمون باقل من
قيمتة المهرود به ان لو كان عبداً وهذا كله على الرواية القاهرة وعلي
قول لم يوسف يجب ان لا يضمن و اذا ادعى المستوج او المضارب هلاك
المال و ادعى رب المال عليها الاستهلاك وتصل الى على ما له واعطاه به رهناً
فهلك لم يضمن في قول لم يوسف الاول ويضمن في قوله الاخر وهو قول محمد
وروي عن محمد بن قيس قال لا تضمنت لك مالك على فلان اذا حل انك تجوز
اخذ الكفيل والرهن به ولو قال اذا قدم فلان فان اضم من لك مالك
عليه لم يصح اخذ الرهن به يجوز اخذ الكفيل **باب ما يجب**
للمدين من الحق في الرهن الثابت للمدين امساك الرهن
بالدين الذي ارهنت به وليس له ان يمسه بدين وجب له على المدين
قبل الرهن او بعده ولو قضاه بعض الدين الذي رهن به كان له ان
يحبس الكل حتى يستوفي ما بقى قل امكثره ولو مات المدين وعليه
دين اخر فالمرتهن احق بالرهن الذي في يده حتى يستوفي ماله الذي
رهنت به فاذا بيع وفضل منه شئ ضم الي مال المراهن وقسم بالحصص
ولو لم يفتن الرهن بدين المرتهن ضرب ما بقى من دينه مع الغرماء
وكذلك لو كان له على المراهن دين اخر وليس للمدين ان ينتفع
بالرهن باستخدام ولا سكنى ولا لبس الا ان ياذن له المالك وكذلك
كل ما حصل من الرهن من ثمر او لبن يمسه مع الاصل رهناً ولا ينتفع
به ولا يجره ولا يجره ولا يعير فان فعل كان متعدياً ولم يطل عقد الرهن
ولو اعاد المرتهن من المراهن او المراهن من المرتهن فذلك جائز وهو
رهن على حاله وكل واحد ان سطل الجارية وقد جزم الرهن من ضمان

المرتهن و روي يوسف اذا كان الرهن جارية فاستعارها المراهن فولدت
كان للمرتهن ان ياحنها ولدها ولو اجره المراهن من المرتهن خبز على الرهن
ولم يعد ابداً وكذلك المراهن اذا اجر من انسان احرفاجاه المرتهن او
اجر المرتهن فاجازه المراهن بطل الرهن ولو باعه احدها واجازه الاخر
فقد خبز العبد من الرهن وكان الثمن رهناً مكانه وروي عن علي بن يوسف
اذا شرط عند الاجازة ان الثمن رهن فهو رهن والا فلا فان نوي الثمن
كان من ضمان المرتهن واذا قبض الثمن فان كان الدين حالاً وهو من جنس
استوفاه وان كان موجلاً امسكه وان لم يكن الثمن من جنس فان كان
مسلطاً على البيع باعه وان لم يكن مسلطاً حبسه القاضي ولا يبيع
بدون رضا المالك في قول لم يوسف حيفته وقالا ليعين سفوح محمد
بيع عليه والله اعلم **باب ضمان الرهن** الرهن
مجموع الدين الذي رهن به سواء كانت قيمة الرهن اقل او اكثر
او كان عيناً واحداً او اعياناً وليس للمراهن ان يسترد شيئاً دعماً ببعض
الدين فان رهن اعياناً في عقد واحد وسعى لكل واحد سأم من المال الذي
رهنت فهو جائز وان ادي ما سعى لاحد الا اعياناً ثم اراد قبض ذلك
فقد ذكر في الاصل انه ليس له ان يقبض وذكر في الزيادات ان
له ان يقبض وذكر الحاكم ان ما ذكر في الاصل قول لم يوسف وما ذكره
في الزيادات قول محمد وذكر ابن بكرا المازي ان المسئلة على ما يتبين
عن محمد والرهن مضمون باقل من قيمته ومن المدين وتفسيره اذا كانت
قيمة الرهن الفين والمدين الف الفحيح الرهن مجموع بالدين ونصف مضمون
ونصف امانة وان كان الدين الف والرهن خمسمائة فان هلك سقط بقدر
قيمتة وقال الشافعي الرهن امانة ولو استهلك ضمن قيمة الرهن كله ولو
استهلك المراهن فان كان حلاً لم يلزم بالدين وان كان موجلاً اخذ منه القيمة
ولو رهنه عبدي او ثوبيين ولم يمس لكل واحد سأم من الدين فسيل ذلك ان
يقسم الدين على قيمة تلك الاشياء فما اصاب كل واحد فهو مضمون باقل من
تلك الحصة ومن قيمة نفسه وان سعى لكل واحد حصه كان كل واحد مضموناً
بالاقل من قيمته وما سعى له والله اعلم **باب نفقة الرهن**

الرهن اذا كان حيوانا فنقته في ما كله ومشابه على الماهن وكذي كسوة
الرقيق واجرة ظير ولد الرهن وسقي البستان وسعم كلة وحداره والقيام
بصالح واجرة الراعي ٥ وسوا كان في الرهن فضل او لا فهو كله على الماهن ٥
وكل ما وجب لحفظه او لردده الي يدي المهرتين فهو على المهرتين نحو اجرة الحافظ
واجرة المسكن الذي كلف فيه الرهن في الروايات المشهورة كله على المهرتين
وان كانت قيمة الرهن اكثر وروي عن علي بن يوسف ان اجرة الماوي على الرهن
وجعل الابق على المهرتين اذا كانت قيمة الدين والرهن سوا ٥ فان كانت
قيمة الرهن اكثر كان على المهرتين بقدر المضمون وعلى الماهن بقدر الامانة
وكذلك مداواة الجراحات والقروح والامراض ينقسم على قدر الامانة
والضمان ٥ ونما الرهن رهن مع الاصل فان اراد الماهن جعل النفقة التي
عليه في نما الرهن فليس له ذلك ويبيع ما يخاف الضاد عليه باذن الحاكم
فيكون رهنا في يده وان باع بغير امره ضمن ٥ والخارج على الماهن خاصة ويأخذ
الامام العشرة من الخراج ولا يبطل الرهن في الباقي والقدامن الجناية ٥ والدين
الذي يلحق الرهن ينقسم على المضمون والامانة ٥ وعمرى بن يوسف ادا لم يحددا
في الدين ولا في الجمل بعده وقصب ذلك من ثمنه وما بقى فهو رهن وما يجب
على الماهن فاداه المهرتين بغير اذنه فهو متطوع وكذلك ما يجب على المهرتين اذا
اداما الرهن ٥ ولو اتفق المهرتين على الرهن بام القاضى رجع عليه وكذي الرهن
اذا ادي ما يجب على المهرتين بام القاضى او بامر صاحبه ٥ وروي ابو يوسف
عمرى حيفه انه اذا كان الماهن غائبا رجع عليه وان كان حاضرا لم يرجع وقال
ابو يوسف يرجع في الوجهين **فصل** اذا هن رجلان بدين عليها
من رجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين وللمهرتين ان يمسكه
حق يستوفى جميع الدين ويغير اتفاق صفقة الرهن ولا يعتبر اختلاف الدينين
واتفاقهما حتى لو رهن بدين واحد عينا في صفقتين لم يحجز ٥ ولو رهن رجلان من
رجل بدين لهما عليه وهما شريكان فيه او لاشركة بينهما فهو جائز ولو قبض
احدهما دين كان الاخر ان يمسك كله حتى يستوفى دينه بتركه حبس المسك والبيع
باب الرهن يكون منه النما كل ما تولد من عين الرهن
كالولد واللبين والصوف فهو رهن مع الاصل حسب حق يستوفى الدين وقال

المشايخ

المشايخ الغالب رهن ٥ ولو هلك النما في يدي المهرتين لم يسقط شئ من الدين
ولو هلك الاصل وبقي النما قسم الدين على قيمة الرهن يوم وقع عليه العقد
وعلى قيمة النما يوم نفك ولا يعتبر نقصان قيمة الرهن ولا زيادتها في سوا
يدين ويعتبر النقصان والزيادة في السعر والمبدن في حق النما قبل الافتكاك وتفسيره
اذا كانت قيمة الاصل النما والولد يساوي النما لدين نصفان في الظاهر
فان مات الولد ذهب بغير شئ وبقيت الام بحج الدين ولو ماتت
الام وبقي الولد افتكك بنصف الدين فان هلك الولد بعد موت الام
ذهب بغير شئ وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم تمت
واحد منهما ولكن نقصت قيمة الام في المشرق والمبدن او ان طردت والولد
على حاله يساوي النما فالدين نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام
على حالها وبعثت قيمة الولد فصارت الفين فثلثا الدين في الولد والثلث
في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد بثلثي الدين ٥ ولو كانت الام ولدت
وقيمتها سوا ٥ اعودت بولد الولادة او كانت اعودت قبلها ذهب
من الدين اربعة فان مات الولد ذهب باعوار الام نصف الدين ولو اعور
الولد بعثت القسمة ولم يسقط باعوار الولد شئ ٥ وان ولدت
المهونة ولدين او ثلثة معا او متفرقا فذلك سوا وينقسم الدين
على قيمتهما يوم العقد وعلى قيمتهم يوم الفكاك ولو ولدت ولدا ٥
ولدت الولد ولدا فكلهما في الحكم ولدان ٥ ولو ولدت ولدا يساوي النما وقيمتها الف فزاد
فذلك جائز وهو رهن مع الولد خاصة ولا يدخل الزيادة مع الام
حتى لو هلك الولد بطلت الزيادة ٥ ولو كانت الزيادة مع الام
صح ايضا فيقسم الدين على قيمة الام يوم العقد وعلى الزيادة يوم القبض
نصفين فما اصاب الام قسم عليها وعلى ولدها فان ماتت الام بقي
الولد والزيادة نأ فيها وهو ثلثة ارباع الدين فان مات الولد بعد
الزيادة ذهب بغير شئ واسما علم **باب تسليم**
الرهن عند قبض المال اذا طلب المهرتين دينه فقال له احضر الرهن
فاذا احضره امر الماهن بتسليم الدين او لا وعلى هذا البايح اذا طلب الثمن ٥
ولو كان الماهن اطال المهرتين على بيعه فباعه بما به دينار لم يطالب به دينه

في البيع

الراهن مع الولد عبدا
يساوي النما

أمر باحضار الدنانير وكذلك إذا قتل الرهن وقضى بالدية من الدنانير
فتقبضها ثم طلب دينه أمر باحضار ما قبضه ولو كان الرهن على يد عدل
وجعل للعدل أن يضع عند من أحب فحصد العدل عنداخر وكان في يده فطلب
صاحب المال ماله أم لا الرهن بتسليم الدين ولم يؤمر بالمرتين باحضار الرهن
الامر ان الميرتين لو اخذ من العدل كان غاصبا ولو كانت الجارية في يدي
الميرتين فالنقابة في بلد اخر فطالبه بدينه أمر دفع المال الى الميرتين فان
ادعى الراهن الهلاك حلف على البتة بالله ما مات ولو كان الرهن
على يدي عدل فاختلغا في الهلاك حلف الميرتين على علمه واسم اعلم
باب جناية الرهن وإذا قتل العبد الرهن
قتلا خطأ نقل للميرتين اقدام العبد من الجناية فاذا فداء كان دينه على حاله
ولا يرجع على الراهن بشئ من الفداء وليس للميرتين ان يدفع العبد وإذا
ان الميرتين ان يفدي قتل للراهن ادفع العبد او فده بالدية فايها فضل
سقط الدين ولو كان لحقه دين باستهلاكه وذلك ستغرق رقبته فلو
اداء الميرتين فدينه على حاله وان ائتمى قتل للراهن جعه في الدين او ادان
ادي بطل دين الميرتين وان باع صرف ثمنه الى دين العبد فان فضل منه
شئ فان كان دين غريم العبد مثل دين الميرتين او اكثر بطل دين الميرتين وما
فضل للراهن وان كان دين العبد اقل سقط من دين الميرتين بقدر دين
العبد وما فضل من ثمن العبد سقى رهنا وان كان ثمن العبد لا يغني بدينه
اخذ الثمن ولم يرجع بما بقي على صاحب حق مصروف ولو كانت قيمة العبد
الغنيين تعال لها اقدار ويكون الفداء عليها نصفين واجمع على الدفع بطل
دين الميرتين وان قال الميرتين انا افدي وقال الراهن انا ادفع فلم الميرتين
ان يفدي وتكون متطوعا في حصه الامانة وان قال الراهن انا افدي وقال
الميرتين انا ادفع فلم الراهن ان يفدي ويحسب على الميرتين نصف الفداء من
دينه فان كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وان كان اقل
سقط قدر نصف الفداء وكان العبد رهنا بما بقي فان فداء الميرتين والراهن
حاضر فموت تطوع وان كان غائبا لم يكن متطوعا في قول لي حيفه وقال لبريوس
ومحمد بن الحسن متطوعا لحاضر الكا او غائبا هو اذا ولدت الرهينة

ن
ن
ن

ولذا فقبل انسانا خطأ فلا ضمان على الميرتين وضمانه على الراهن في بين الدفع
والفداء فان فدا فهو رهن مع امه على حاله وان اختار الدفع وقال الميرتين
انا افدي فله ذلك وكذلك اذا استهلك مال انسان صوطه
الراهن بالبيع او ادا الدين واسم اعلم **باب جناية**
الرهن بعضه على بعض اذا رهن عبيدين في صفقة واحدة ففي
اصدها على الآخر فهذا على اربعة اقسام جناية الفارغ على الفارغ وجناية
المشغول على المشغول وجناية المشغول على الفارغ وجناية الفارغ على المشغول
والكل هدد الا في فصل واحد وهو جناية الفارغ على المشغول فانها
دعوى وسعى ما في المشغول من الدين الى الفارغ فيكون رهنا مكانه
ولورهن عبيدين في صفقتين فان كان فيهما فضل على الدين فقتل احدهما
الاخر بقتل حكم الجناية وقيل للراهن ادفع القابل مكان المقبول وان لم يكن
فيهما فضل على الدين فقد روي عن لي حيفه انه لا يستحكم الجناية
وسقط ما في الحن عليه ولو رهن عبيدين بيساوي كل واحد الف
بالغنيين فقتل احدهما الاخر اوجب عليه جناية فيا دون النفس قل ارشها
ام كثر لم يجز الجناية وسقط دين الحن عليه بقدره ولو كان رهنا
بالف فقتل احدهما الاخر فلا دفع ولا فداء ويكون القاتل بسبعاية
وحسين ولو فقا احدهما عبيدين عيين صاحبه سقط نصف ما فيه من الدين
وكان المفقود عنه رهنا بما بقي وحسين ويكون الفلوق رهنا بستمائة
وخسة وعشرين ولو ارهن عبيدين كل واحد منهما خمسمائة على حدة
وقيمة كل واحد الف فقتل احدهما صاحبه فانه يحرم الراهن والميرتين
فان شأ جعل القاتل مكان المقبول وبطل ما كان في القاتل وان شأ فدا
القاتل بقيمة المقبول فكان الفداء رهنا مكانه والقاتل رهن على حاله
ولو فقا احدهما عيين الاخر فان دفعه بطل ما فيه من الدين وان فدا
نصفين كان الفداء رهنا مع المفقود عيينه وان قال الميرتين انا لا افدي
وادع الرهن على حاله فله ذلك وكان الفلوق رهنا مكانه على حاله
وقد ذهب نصف ما كان في المفقود من الدين وان قال الراهن
انا افدي وقال الميرتين لا افدي كان للراهن ان يفديه ولو كانت قيمة

كل واحد الفأ وهما رهن بالدين في صفتين فقتل احدهما صاحبه فالقدا كل على
الميتين فاذا حل الدين دفع الرهن الفأ واخذ عبده ولو كان الرهن حيوانا
من غير بني آدم فغنايه بعضها على البعض هدر وصار ما ذهب كالذهب
بأفة سماوية ولو رهن عبدا ودابة فغناية الدابة على العبد هدر وجناية
العبد على الدابة معتبرة حسب جنايته على عبده مثله **فصل** في جناية
الرهن على الراهن او الميراثين وجناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية
توجب مالا وعلى ماله هدر في قولهم ولو جنى على الميتين فهو هدر في قول
ابي حنيفة وعندها معتبرة فان شأ الميتين والراهن ابطالا للرهن وفي رواية
بالجناية الى الميتين وان قال المرتقن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله
وان جنى على مال الميتين فانه لا يعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمة والدين
سواء وان كانت قيمة اكثر من الدين فعزى حنيفة روايتان في رواية
يعتبر بمقدار الامانة وفي رواية اخرى لا يسع حكم الجناية وجنايته على
ابن الراهن والمرتقن كالجناية على الاجنبي والله اعلم **باب**
الرهن بقيل عدا اذا قتل العبد المهرت عدا فليس للراهن ان يتقنه
حتى يجتمع المرتقن معه فاذا اجتمعوا فله القصاص في قول ابي حنيفة وقال
محمد لا يجب القصاص وان اجتمعوا ورواية عن ابي يوسف وقال ابو حنيفة
اذا اختلفا اصل القيمة وكان رهنا مكانه فان ابطل القاضى القصاص ثم قضى
الراهن الدين فلا قصاص ولو قتل العبد المهرت رجلا عدا او قتل الراهن
او الميتين عدا قتل به وبطل الدين **باب** **الرهن**
بجنى عليه وهو رهن اذا استهلك المهرت انسان فوجبت القيمة
قضاها المرتقن وكانت رهنا في يده وعلى المستهلك قيمة يوم هلكه
فان كانت قيمته يوم الرهن الفأ ويوم استهلكه خمسمائة فقد سقط
خمسائة من الدين ولو استهلك الميت والدين وصل غم القيمة وكانت
رهنا في يده حقه كل ولو كانت القيمة يوم الرهن مثل الدين الفأ
فتراجعت بسبب الشغل الى خمسمائة وجب عليه الضمان بالاستهلاك
خمسائة وسقط من الدين خمسمائة واذا كانت قيمته الفأ وهو رهن
بالف فقتله عبدا قيمته مائة فدفع به فالعبد الثاني رهن بجميع الدين

وحبر الراهن على انكساره في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يحبر
الراهن فان ساقطته بكل الدين وان شأته ترك عند الميتين بالدين
وقال السنن فقتله بقدر قيمته وسقط باقي الدين وكذلك
لو كان العبد الرهن نقص في السعر والمسئلة كالحا فهدر على هذا الاختلاف
ولو قتل العبد المهرت بعد ما انتقص سعره غرم قيمته يوم الاستهلاك
وكا نت رهنا بمثلها من الدين وسقط الباقي في قولهم والله اعلم
باب **الرهن يهلك في يدي المرتقن**
خبر ضمان اذا ابرأ الراهن من الدين لم يهلك الرهن في يده ولم يحدث
منعاً بعد الا برأ فلا ضمان على المرتقن استحساناً وقال السنن فريض
وهو القياس ولو احدث الميتين بعد البراءة منعاً ثم تلف في يده ضمان
قيمة كلهما ولو رهن بالصدقات ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها
ثم هلك الرهن لم يكن عليها ضمان ولم يهر المثل رهناً ثم طلقها
قبل الدخول بها لم يكن لها ان يحبس الرهن بالمتعة في قول ابي يوسف
الاخير فان هلك الرهن في يدها ولم تمنع هلك بغير ضمان وقال محمد
الرهن بمهر المثل رهن بالمتعة فان هلك في يدها هلك بالمتعة
ولم يذكر في الاصل قول ابي حنيفة وذكر ابو الحسن مع قول ابي يوسف
ولو اخذ بالمسلم فيه رهناً ثم تناسخ العقد كان له ان يحبس راس المال
في قولهم فان هلك الرهن في يده هلك بالطعام ولو اسرى عبداً
وتنصاه ثم تناسخا كان المشتري ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن
وكذلك لو اخذ البايع بالثمن رهناً ثم تقايلا كان له ان يحبس الرهن
حتى يقبض المبيع فان هلك في يده هلك بالثمن ولو استعار الميتين
الرهن من الراهن ليعمل به فهلك قبل ان ياخذ في العمل او بعد الفراج
منه هلك على ضمان الراهن فان هلك في حالة العمل هلك بغير
ضمان ولو استعار الراهن من الميتين لخدمته او ليعمل له عملاً فانه
يخرج من ضمان الرهن حتى يقبضه او يستعمله والرهن في المعارية في الدين
جميعاً خارج عن ضمان الرهن غير خارج عن عقد الرهن وكذلك
لو اعاره الراهن باذنه الميتين من اجنبي او الميتين باذن الراهن

سقط ضمان الرهن وبقى عقد الرهن ولكل واحد ان يبطل العارية
وعزلي يوسف ان الرهن اذا استعار الجارية الموهونة فولدت ولدا
سواء ي الفائم ماتت قبل ان يقضى المهرتين الولد فالدين قائم والا
نبت رهن بجميع المال وكذلك لو ولدت الابنت ابنتا
سواء ي الفائم رهن بجميع المال فان مات لم يسقط شيء من الدين
ولا يفتك الرهن واحدهما حتى يرد دي المال كله ولو هلك الرهن والرهن
قائم في يده قبل ان يرد على المهرتين فالمهرتان احق به من ساير الفماه
ولو اوجب الرهن للمعين حق في المهر باذن المهرتين كالاجارة والبيع
والهبة فقد خرج من الرهن ولا يعود الا بعقد متداوان مات الرهن
كان المهرتين اسوة الغراء والله اعلم **باب الزيادة**
في الرهن اذا رهن عبدا سواوي الف بالقبض ثم زاد في الرهن امة سواوي
الف بالزيادة جانية عندهم وذكر المقدوري ان عند فراهيوز ويقسم
الدين على قيمة الاول يوم قبض وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فان كانت
قيمة الزيادة خمسا به كان في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين
ولو نقص الرهن في يده فان كانت جارية سواوي الف فاعودت
والدين الف ثم زاد الرهن عبدا سواوي الف فقد ذهب بالاغوار
نصف الدين وبقى النصف فيقسم على قيمة الجارية عودا وعلى الزيادة
اثلاثا وكذلك لو قضى الرهن المهرتين خمسا به ثم زاد في الرهن
عبدا قيمته الف فهذه الزيادة تلحق الخمسا به الباقية فيقسم على نصف
قيمة الرهن وهو خمسا به وعلى الزيادة اثلاثا فان اعودت الجارية
قبل ان يرد ثم زاد قسم ما يتان وخمسون على نصف الامنة عودا وعلى
الزيادة على خمسة اسهم اربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الامنة الموهونة
فصل في الزيادة في الرهن بعد الولادة ولو ولدت الامة الموهونة
ولذا قيمته الف ثم زاد عبدا قيمته الف فالعبد رهن بنصف الف ولا
يكتب بالولد ولو مات الولد ثم بلغ الى ذلك وكذلك لو ازوجت
قيمتها وولدت هذا الولد ولدا فالحكم في حق العبد الزيادة لا سعر فيقسم
على الجارية والزيادة نصفين ثم ما اصاب الامنة تسع عليها وعلى ولدها

وكذلك

وكذلك لو زاد قبل حدوث الولد ولو زاد المهرتين الرهن في الدين على
ان يكون الرهن رهنا بالاول والزيادة لم يحز في قول لي حيفته ومحمد وقال
ليو يوسف اذا ولدت الامة الموهونة ولدا ثم ماتت ثم زاد الرهن
عبدا قيمته الف فالولد رهن جميعا بخمسا به فان مات الولد اخذ
العبد بغير شيء ولو مات العبد الزيادة بعد موت الولد في يدي
المهرتين لم يكن عليه من ضمان ذلك لا قليل ولا اكثر وعزلي حيفته انه اذا
ولدت الامة الموهونة ولدا سواوي الف ثم ان الرهن زاد غلاما قالا
هذه زيادة للث مع الام فهذا الشرط ضايع ولو زاده مع الولد فهو
زيادة في الولد خاصة فان هلك الولد لم يكن الغلام رهنا وان هلك
بعد ذلك هلك بغير شيء والله اعلم **باب رهن**
الفضة بالفضة الاصل انه اذا هلك الرهن وهو من جنس حقة
كان هالكا بالدين ويصير هو مستقيا لحقة باعتبار الوزن دون القيمة في قول
لي حيفته حق لو كان الوزن مثل الدين وقيمة اقل منه فهلك سقط
كل الدين وقال ليو يوسف ومحمد يضمن القيمة من خلاف الجنس واذا
انكسر الرهن عند لي حيفته وليو يوسف يضمن القيمة ولا يريان الجعل
بالدين حال الانكسار ومحمد يجعل بالدين اذا لم يكن فيه ضرر بالرهن و
المهرتين ولا يودي الي المربوا وبيان هذا الاصل اذا رهن قليا وزنه
عشرة وقيمته عشرة والدين كذلك فهلك يهلك بالدين بالاتفاق
ولو انكسر ضمن القيمة في قول لي حيفته وليو يوسف وعند محمد يجعل بالدين
وان كانت قيمة ثمانية فهلك عند لي حيفته يهلك بالدين وعندهما
يضمن القيمة من خلاف الجنس ويرجع حقة ولو انكسر ضمن القيمة بالاتفاق
ولو كانت قيمة اكثر من الوزن اثني عشر فان هلك يهلك بالدين عند
لي حيفته ومحمد وقال ليو يوسف يضمن المهرتين خمسة اسداس
القلب من الذهب ويرجع بدنه ولو انكسر فعت القيمة اخذ عشرة
عشرة او اقل من ذلك ضمن القيمة عند لي حيفته واحدي الرواسين وعزلي يوسف
وقال محمد ان نقص من القيمة درهم او درهمان فلا ضمان على المهرتين وان كان
النقصان اكثر من ذلك فلم ان يجعله بالدين ان نشأ افتكه وقل على قول

وكذلك

محمد لما ان يضمن وان كان الدين عشرة والوزن ثمانية وقيمته اقل من وزنه
ستة فذلك يهلك بثمانية عند لي حنيقة وعند هـ ايضاً القيمة من
خلاف المجلس ولو انكسر ضمن القيمة بالاتفاق ولو كانت القيمة مثل وزنه
فذلك يهلك مثل وزنه في قولهم ولو انكسر ضمن القيمة في قول لي حنيقة ولو يري
وقال محمد لما ان حوله مثل وزنه من الدين ولو كانت القيمة اكثر من وزنه
فكانت تسعة او عشرة فذلك عند لي حنيقة يهلك بقدر وزنه ثمانية
وعندها يضمن القيمة وان انكسر ضمن القيمة في قولهم ولو كانت قيمة اكثر من
الدين فكانت اثني عشر يهلك بثمانية في قولهم حنيقة وقال ابو يوسف
خمس اسداسه ولو انكسر فجميعه مضمون عند لي حنيقة وعند لي يوسف
الخمس الاسداس وعند محمد يصرف الفضل الى الامانة فان انتقص
اكثر من ذلك جعله بالدين ان شاء ولو كان وزنه اكثر من الدين فكان
اثني عشر وقيمته مثل الوزن فذلك يسقط الدين والزيادة على الدين يهلك
امانة بالاتفاق ولو انكسر ضمن خمسة اسداسه في قول لي حنيقة ولو يري
ومحمد لما ان يجعل خمسة اسداسه بالدين ولو كانت القيمة احد عشر فذلك
نسقط الدين بخمسة اسداسه والزيادة امانة في قول لي حنيقة ولا رواية عنهما
في هذا الفصل ولو انكسر ضمن خمسة اسداسه في قولهم ولو كانت القيمة مثل
الدين عشرة فذلك خمسة اسداسه بالدين عند لي حنيقة وعندها
يضمن خمسة اسداسه ويرجع الحق ولو انكسر ضمن خمسة اسداسه بالدين عند
لي حنيقة وعندها خرم جميع القيمة في الحالين ولو كانت القيمة خمسة عشر
فذلك يهلك خمسة اسداسه بالدين في قول لي حنيقة وان انكسر ضمن خمسة
اسداسه وكل موضع يضمن المدين بعض القلب بملك ضمن ويصير شريكاً في
الرأية التي قال بان الشيع يسقط الدين تقطع القلب وفرد فيكون الباقي
مع القيمة التي غرم رهناً وعلى الرواية التي قال بان الشيع لا يمنع البقا
لا يحتاج الى القطع والله اعلم **باب الرجل يستعير**

الرهن اذا استعار من انسان شيئاً ليرهنه بدين على المستعير فذلك جائز
فان اطلقت ولم يسم ما رهنه فله ان يرهنه بالقليل والكثير ولو سمى له قدر المخرج
ان يرهنه باكثر من ذلك فلا باق له ما سمي وكذا اذا سمي بغير المخرج ان يرهنه

بغيره فلا خلاف في ذلك القدر والصنف الذي سمي فهو ضمن القيمة
الثوب وللمعير ان يأخذه في يد المدين وكذا لك الاستعارة ليرهنه
بالكعة فله ان يرهنه بالبصرة كان ضامناً ولو قبض المستعير العارية فله ان يرهنه
قبل ان يرهنه او يهلك بعد ما افتكك فلا ضمان عليه ولو هلك في يدي
المدين وقدره على الوجه الذي اذن فيه ضمن الراهن قدر ما سقط
عنه بهلاك الرهن وكذا لك لو دخل عيب فسقط بعض الدين ضمن
الرهن لدلالة القدر ولو عجز الراهن عن الافتكاك فافتك المالك يرجع
بقدر ما كان يهلك الدين به ولا يرجع باكثر من ذلك خوفاً كانت
قيمة الرهن الغائبة بالمدين فافتك المالك بالفين لم يرجع على الراهن باكثر
من الف وليس للمدين ان يتعز عن قبض الدين من المالك ويبر على ان
يقبض ويسلم الرهن ولو اختلف الراهن والمعير وقد هلك الرهن قال
المالك هلك في يدي المدين وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه او
بعد ما افتكك فالقول قول الراهن مع يمينه ولو وكل الراهن بقبض الرهن
من المدين احداً كان في عياله يضمن وان لم يكن في عياله ضمن اذا هلك في يدي
القابض وليس للمستعير ان يتعز بالرهن ولا يستعمله في شئ قبل الرهن ولا احد
الافتكاك فان فعل ضمن ولو استعمله قبل ان يرهنه ثم رهنه بمثل قيمة يري من الضمان
حين رهنه وليس هذا كما اذا استعار ليتعز بها خالف ثم عاد لا يبرأ من

باب اختلاف الراهن والمدين

اذا ادعى الراهن انه رهن بخمسة وقال المدين بالف فالقول قول الراهن
مع الراهن يمينه ولو قال الراهن رهنتم بجميع المال الذي لك على وهي
الف والرهن يساوي ذلك وقال المدين ارتهنتم بخمسة والرهن قائم
فقد روي عن لي حنيقة ان القول قول الراهن ويحالفان ويؤادان فان هلك
الرهن قبل ان يحالفا كما قال المدين وان اتفقا ان الرهن كان بالف
واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المدين وكذلك لو كانا قريين فذلك
احدهما فالقول قول المدين في قيمة الهالك والبينة بينة الراهن في زيادة
القيمة وكذلك المدين اذا ادعى انه رهن منه هذين التعيين بالف
وقال الراهن رهنتم احدهما بيمينه بالف كل واحد منهما على دعوى الاخر

ولو اختلفا فقال الراهن رهنت هذا الثوب بعشرة وقال المرتهن رهنتها
واقاما البينة فالبينة بينة المرتهن وهما جميعا رهن عما ادعى وكذلك
لو ادعى كل واحد منهما انه رهن احدهما سوى الذي يدعيه الآخر
واقاما البينة فالبينة بينة الراهن فان قال الراهن هلك في يدك
وقال المرتهن قبضته متى بعد الرهن فهلك في يدك فالقول قول الراهن
مع يمينه والبينة بينة ايضا ولو قال المرتهن رهنتي هذين الثوبين
وقبضهما وقال الراهن رهنت احدهما فالقول قول الراهن والبينة بينة
المرتهن ولو كان الرهن عبدا فاعور فقال الراهن كانت القيمة يوم
العقد الفأ فذهب بالاعور ان خمسمائة وقال المرتهن كانت قيمته خمسمائة
وزادته بعد ذلك فاعاد ذهب ربع حتى فالقول قول الراهن والبينة
بينت ايضا **باب الرهن بجعل مكانه رهنا**
اخر اذا رهن عبدا اساويا في جارية فقال هذه مكان القول وردا الى
العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الاول حتى يرد والثاني امانة في يده
حتى يرد الاول فان فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كان
قيمة الاول خمسمائة وقيمة الثاني الف والدين كذلك فهلك بهلك
بالالف وكذا اذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الاول الف فهلك
الثاني في يده بهلك خمسمائة والله اعلم **باب الرهن**
باعتقه المرهون اذا اعتق المرهون نفذ عتقه مؤسرا كان او محررا
فان كان مؤسرا فلا ضمان على الجعد ويطالب المقتق بالدين اذا كان
جالا وان كان الدين مؤجلا غرم الراهن قيمة الرهن وكان رهنا مكانه
وان كان المقتق مؤسرا فلا ضمان ان يستسي العبد في الاقل من قيمته
ومن الدين وقال الشافعي ان كان الراهن مؤسرا لم ينفذ عتقه وان
كان مؤسرا نفذ وضمنه ولو اعتق المشتري حيا اشتراه قبل القبض
وهو مؤسرا لم يكن للبايع عليه بيعانه وذكر في المنتقا عرجي يوسف
قوله الاخر انه يسعي كما في الرهن واذا سعى الرهن جدد الاعتاق فاحكام
احكام الارار ولو اقر المولي انه رهن العبد من فلان وكذبه العبد
لم يعتقه المولي وهو محب ليمينه السعاية وقالته ولا يلزمه وكل شيء

سعى العبد رقبته رجع على المولي ولو دبر صار مدبرا وخزنه من الرهن
والسعاية في المدبر بخلافه للسعاية في المقتق من ثلثه او وجه احدها
ان المدبر يسعي مع يسار المولي والثاني انه لا يرجع على المولي والثالث
انه يسعي بالغاما بلخ وقيل بانه اذا كان المدين مؤجلا لم يسع الا في
قدر قيمته ولو اعتقه المولي بغير التدبير وقد قضى عليه بالسعاية
او لم يقض لم يسع الا في مقدار قيمته ولو ولدته ولدا فادعاه المولي فهذا
والتدبير سواء فان ولدته بعد ذلك ولد او الراهن مؤسرا او
محررا لم يكن على الولد من السعاية شئ فاما الولد الاول فان كان الراهن
محررا قسم الدين على قيمة الام والولد فما اصاب الولد سعى في الاقل
منه ومن قيمته فان لم يسع الولد حق مات كل المرتهن ان يستسعى لام
في جميع الدين وذكر في الجامع الكبير انه اذا انتقصت قيمة الرهن في
السعى فاعتق الراهن وهو مؤسرا سعى العبد في الاقل من قيمته يوم الاتاق
ومن المضمون حق لو ازدادت القيمة فصارت العين والدين الف وحين
رهن كانت القيمة الفاسى في الف واذ انتقص غرا الف سعى في قدر
قيمتهم ولو اسقط في السعى ولكنه قتله بعد قيمته ما به فدرج مكانه فالثاني
رهن بجميع الدين فان اعتقه الراهن وهو مؤسرا سعى في قيمته ما به ولو لم يكن
كذلك ولكن ولدته ولدا اساويا الف فاعتقهما المولي وهو مؤسرا سعى
في الف وكذلك لو لم يكن قبلها عبيد قيمته الفان فدرج بهما فاعتقه
المولي سعى في الف والله اعلم **باب الرهن**
بقتله المرهون باذنه او بغير اذنه اذا استعمل المرهون
بازن الراهن خرج من ضمان الراهن حاله الاستعمال وله ان يرد الى مكان
فان رد عاده مضمونا واذا جاز الراهن نيتك الرهن وهو ثوب وبه فرق
فقال الراهن حدث هذا في يدي المرتهن قبل اللبس او بعد اللبس وبعد
مارده الي يدي الراهن وقال المرتهن لا بل حدث هذا في حالة اللبس فالقول
قول المرهون والبينة بينة الراهن ولو قال الراهن لم يلبسه ولكنه خرق
وقال المرتهن لبسه فخرق فالقول قول الراهن ولو رهن ثوبا بعشرة
وقيمتها عشرة وقال الراهن للمرتهن احلب الشاة واشربه ففعل فلك

فلا ضمان عليه فان ماتت في يدي المراتين قسم الدين على قيمة الدين الذي
شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط وما اصاب الدين اخذ
المرتين من المراتين وكذلك ولد الشاة اذا كان اذن له في كله وكذلك
جميع النماه وكورهنه ضاماً فحمله في خصره فهو ضامن واليمنى واليسرى في ذلك
سواء ولو جعله في بقيته الاصاب كان رهناً باضيه وان لم يصب الخاتم فوق
خاتم ثم رجع الى المعادة فان كان اللبس عن تحمل لابس خاتمين ضمن وان كان
لا تحمل لم يضمن وكورهنه طليساناً فليس له لبساً معتاداً ضمن وان وضعه
على عاتقه لم يضمن وكورهنه سيفين او ثلثة فتقلدها لم يضمن في الثلثة
ويضمن في السيف والله اعلم **كتاب الشفعة**
الشفعة لا يجب الا في العقار خاصة ويجب في الملك المتقل بعقد البيع وما
يعناه من الهبة بالوض والصالح على مالي وكسب والصدقات واجرة المنافع
وقال الشافعي يجب ولو تزوج امرأة علي دار على ان يرد المرأة عليه الفأ
فلا شفعة في شئ من الدار في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
الشفعة في حصص الالف ويجب الشفعة في العقار فيما يقسم وما لا يقسم كالجام
والرحا والبر والدور والصغار وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم ولو كان
في البيع شرط خيار للبائع ولا شفعة فيه وان اسقط البائع خياره وجبت الشفعة
ولو كان للمستري فله الشفعة قبل اسقاط الخيار وخيار الروية والعيب
لا يمنع الشفعة ولا شفعة في بيع الفاسد مادام حق البائع قائماً فاذا سقط
حقه في المعنى كان للشفيع ان ياخذ بقيمة يوم قبضه وان اتصل بالبيع زيارة
بيعه النقص او رول ملك المشتري فان باعه بيعاً صحيحاً امتنع النقص
والشفيع بالخيار ان شاء اخذ بالبيع الثاني المذكور وان شاء انقض البيع الثاني
واخذه بالبيع الاول بقيمة وكذلك لو بناه المشتري بطل حق البائع في
النقص في قول أبي حنيفة وللشفيع الشفعة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل حق
البائع ولا يثبت الشفعة وكل مال ملك بغير بدل كالهبة والصدقة والهبات
والوصية فلا شفعة فيه ولو وهبه على عوض فلا شفعة فيها حتى يتقبضوا ولو
قبضها اصد بها دون الاخر فلا شفعة وقال في رجب الشفعة بالمعقد واذا جبت
الشفعة فان كان البدل من ذوات الامثال كالعبد والثوب وجبت الشفعة

بقيمة

بقيته ولو وهب له عقاراً من غير عوض مشروط في العقد عوضه من ذلك
دار ولا شفعة في الهبة ولا في الوض واداً يسع سفلاً عقاراً فلصاحب العلل الشفعة
وكذلك يسع العلل وقال في الزيادة است في العلل اذا انهدم ثم يسع السفلى
وجبت الشفعة لصاحب العلل في قول أبي يوسف وقال محمد لا شفعة له وذكر
في الرباد است فيمن باع علواً فاحترق قبل التسليم بطل البيع ولم يحك خلافاً
وقيل هذا قول محمد فاما على قول أبي يوسف يجب ان لا يبطل وما لا يجوز بيعه
من العمار كالاولاق والحنان المسلة فلا شفعة فلا عدى من يري جوار
الوقف واهل الاسلام في استحقاق الشفعة واهل الذمة سوا وكدي الحاذق
والكاتب ومعتق البعض والنساء والصبيان بمنزلة احرار الباقين والحكم فيها يجب
له او عليه ولله الذي يتصرف في ماله فان لم يكن نصب القاضي من ينفذ
عنه ولله اهل البني والعدل في الشفعة سوا والشفعة على عدد
الروس قلت الانصبا ام كثرحت وقال الشافعي على قدر الانصبا وصورتها اذا كانت
الدار بين ثلثة لاصح النصف والاخر الثلث والثالث السدس فباع صاحب
النصف نصيبه فاخذ الشريك بالشفعة اقتسم نصيبين وقال الشافعي يقتسمان
اثنائهما والجار المستحق للشفعة هو الجار الملاصق ولا يعتبر بعد الابواب وقربها
ومن باع داراً وهو شفيعها فلا شفعة له سوا باع لنفسه او لغيره كوالكالة
ولوا شترى وهو شفيعها فله الشفعة وكدي لو كان وكيداً بالشر ولو باع عقاراً
وسط الخيار لغيره فامضى ذلك الغير البيع وهو شفيع فلا شفعة له ولو كان المشتري
وسط الخيار لغيره فاحازره وهو شفيع فله الشفعة **باب ما يستحق**
به الشفعة الشفعة يستحق بثلاث معاني بالشركة فيما وقع عليه عقد البيع
او بالشركة في حقوق ذلك او بالجار وقال الشافعي لا يثبت الا بالشركة
في نفس البيع فيما يكتل بقسمته واداً اجتمعت هذه المعاني فالأهم الشريك
في نفس البيع ثم الشريك في الحقوق كالشريك في الشرب والطريق ثم الجار وهو فله
فاذا سلم الشريك في الدار وجبت الشفعة للشريك في الطريق فان سلمها
وجبت للجار وروي عن أبي يوسف انه اذا سلم الشريك الشفعة فلا شفعة لغيره
وروي عن أبي يوسف في دار بين جارين ولربط فيها طريق فباع احدهما نصيبه من
الدار فالشفعة للشريك ولا شفعة لصاحب الطريق وكذلك دار بين جارين

ولا صدها حائط في الدارين وبينه وبين ارضه فباع الذي له شركة في الحائط نصيبه
من الدار والحائط فالشريك في الدار احق بالشفعة الدار والشريك في الحائط
اولي بالحائط وهو جاز في بقية الدار وكذلك لو كان مكان الحائط بين مشتركة
وكذلك سفل بين رجلين ولا حدها على عليه بينه وبين ارضه فباع الذي
له نصيب في السفل والعلو نصيبه منها فالشركة في السفل الشفعة في السفل
والشركة في العلو وغزلي يوسف في علو دار رجل وطريق فيها وبقية الدار لآخر
فباع صاحب العلو الطريق وصبت الشفعة لصاحب السفل اثمانا
ولو كان طريق هذا العلو في دار رجل اخر مع العلو فصاحب الدار التي فيها الطريق
اولي من صاحب الدار التي عليها العلو فان سلم صاحب الطريق الشفعة وللعلو
جاز ملاصق اخذ بالشفعة مع صاحب السفل فان لم الجار ملاصقا وبين
العلو وبين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفل السفل
كان صاحب العلو شفعيا بالجار وليس بشريكه باب

[illegible]

ومحمد بن علي بن ابي طالب ان يشهد اذا اخبره واحد من اهل داره او صبيها او امرأة
 وعلى هذا اختلافهم في عزل الوكيل ٥ وفي المبدأ اذا جف جنانية فاضربه
 المولي فاعتقه هل يصير مختاراً او قالوا في المحيرة اذا بلغها التيمم لم يعبر
 العدالة ٥ وروى علي بن حنيفة في المشتري اذا قلى للشفيع قد اشترى ولم ^{يطلب}
 بطلت شفاعته وان لم يكن عدلاً والله اعلم **باب** **ابن**
تطلب الشفعة الشفعة اذا ثبت بعد البيع وتستقر بالاشهاد وتلك
 بالاختلاف فان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار ان شاطب من المبيع او
 المشتري او الاشهاد عند البيع ٥ فان سلم المبيع المبيع لم يصح الاشهاد
 عليه ولو دققا قد البيع في غير الموضع الذي فيه الدار فليس على الشفيع ان
 ياتيها ولكنه يشهد عند الدار ٥ واذا طلب الشفيع ان يقض له بالدار
 والمبيع غير مقبوض لم يقض له حق كحضر المبيع والمشتري وان كانت قبضت
 فالختم هو المشتري وحده ولا يعتبر حضور المبيع فاذا اخذ الدار من يده
 دفع الثمن اليه ويكون العهد عليه وروى علي بن يوسف ان المشتري اذا نقد
 الثمن ولم يقبض الدار قضى للشفيع مخض منها فانه يقبض الدار من المبيع
 وسقط الثمن وعهده عليه وان كان لم يسقط دفع الي المبيع وعهده عليه ٥
 وذكر في الاصل ان الشفيع اذا كان كحضر الدار والمتعاقدان في السواد فلم
 يشهد وسحق اليها فهي تسليم وكذلك لو كان كحضرتهما سحق الى الدار ٥ ولو
 كان في غير مكان المبيع والمشتري والدار فالي ايهم سحق لم سطل شفاعته ٥
 ولو حال بين الشفيع والاشهاد حائل لا يستلج ان يصل الي ذلك فهو علي
 شفاعته ٥ **باب** **ملكله الشفعة** **سطل**

أرض الكفالة لا تبطل ٥ ولو باع المشفع داره التي يشفع بها بدار البشرا
بطلت شفيعته فان رجعت الي ملكه بالرد بالبيع بقضاه او غير قضا
او بخيار رؤية او خيار شرط كان للمشتري فليس له ان ياخذ بالشفعة
ولو باع المشفع داره على انه بالخيار بعد شرا المشتري فهو على شفيعته فلم
يوجب البيع ولو باع المشفع بيعاً فاسداً او قبضه المسري بطلت شفيعته
ولو باع حراً من دار شفيعاً فله الشفعة بائناً وكذلك لو باع بيتاً
او حجرة وذلك لا يلبى الدار التي يطلب بالشفعة وان كان ما يملكها فان استغرقت
حدود الدار التي فيها الشفعة بطلت الشفعة وان بقي جزءها شئ ملاصق
لما بقي من الدار فهو على شفيعته ٥ ولو كان المشفع شريكاً وجاراً فباع نصيبه
الذي يشفع به كان له ان يطالب بالشفعة بالجوار ولو طلب الشفع نصف
الدار بالشفعة فهذا تسليم منه في الكل في قول محمد لا ان يكون طلب الكل فلم يسلم
له المسري فقال اعطى نصفها على ما اسلم كل النصف فان هذا لا يكون
تسليماً وقال سويوسف يكون تسليماً وان قاله المشفع ابتداءً ولو
سلم المشفع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالشرا فالتسليم جائز سواء كان حاضراً
او غائباً وكذلك لو باع داره التي يشفع بها بطل حقه سواء علم ام لا فاما
مساومة المشفع من المشتري فاما يسقط حقه اذا كان عالماً به وان كان
التسليم قبل عقد البيع فالتسليم باطل واساعلم باب الشفع
خبر يعقوب بن ابي عمير ما وقع فيسلم ثم يبيع ان يبيع خلافاً
اذا خبر ان الدار بيعت بالف فسلم ثم اشترى باكثر فالتسليم جائز وان
كان اقل فهو على شفيعته ٥ ولو خبر ان الثمن الف درهم فاذا هو ما به دينار
قيمتها الف او اكثر صح التسليم وان كان اقل فهو على شفيعته وقال زفر له الشفعة
في الوجهين ٥ ولو تبين انها بيعت بمكيد او معزون او معدود غير متناوت
فهو على شفيعته وان سئى انه باع بغيره ليس من ذوات الامثال قيمته مثل
الالف او اكثر فهذا تسليم ٥ ولو بلغه شرا نصف فسلم ثم سئى انه اسري الجميع
فله الشفعة ولو خبر بشرا الجميع ثم سئى انه اشترى النصف فالتسليم جائز وهذا
هو المشهور من الرواية وروي على عكس هذا ٥ ولو خبر ان المشتري زيد فسلم ثم تبين
انه غر وفهدا على شفيعته ولو تبين ان المشتري زيد وعمر كان له ان ياخذ نصيب

الذي كان له ان ياخذ نصيب

عموه ٥ ولو خبر ان الدار بيعت بالف فسلم ثم ان البائع حط عن المشتري
خمس ما به وقبل الخط كان للشفيع الشفعة بخمس ما به باب الشفع
بالشفعة قال محمد وليس ينبغي للقاضي ان يقضي بالشفعة حتى يحضر
الشفيع المال فان طلب اجلاً اجله يومين او يسلم ولم يقض بالشفعة
فان قضى بالشفعة ثم اتى الشفع ان سجد حبسه وذكر في الاصل
ان للمسري ان يجلس الدار حتى يستوفي الثمن من الشفع وكذلك
وارثه اذا مات وهذا يدل على انه يقضى بالشفعة قبل احضار الثمن
قال وظاهر رواية قول الى حنيفة وبي يوسف ٥ وقال محمد ولو لم يحضر في
الشفعة بعد الاشهاد بطلت الشفعة ولو خاص الى القاضي فطلب
الشفعة فقال للقاضي ادفع الثمن فاضروم بطل الشفعة ٥ ولو ضرب
له القاضي اجلاً وقال ان لم يأت بالثمن الي وقت كذا فلا شفعة
لك فلم يأت به بطلت شفيعته وكذلك لو قال الشفع
ان لم اعطك الثمن الي وقت كذا فلا شفعة فانا بري من الشفعة فهذا
صحيح وبطل حقه ان لم يفعل ٥ باب الدار يباع
وهي شفعة اذا سلم بعضهم فلباقيين الشفعة في الكل وان كان منهم غائب
قضى بالدار بين الحضور على عددهم ولا يضر غيب ولو جعل بعضهم
نصيب لبعضهم ببيع الجمل وسقط حقه وقسمت على عدد من بقي ٥ ولو
كان اصددهم حاضر قضى له بالجميع فان جاخر قضى له بالنصف وان جازا لث
قضى له سلف ما ييد كل واحد منهما فان اخذ الاول الجميع ثم حضر اخر
فازاد اخذ النصف فقال له الحاضر الذي اخذ الجميع ان اسلم كل الكل
فاما ان تاخر واما ان تقع فليس له ذلك ٥ ولهذا الذي قدم ان
ماخذ النصف ٥ ولو وجد هذا الحاضر الدار عيباً بعد الحكم له فزده بقضاه
او بغير قضاه قبل القبض او بعده ثم قدم الغائب فليس له ان ياخذ بالبيع الاول
الا نصف الدار ولو اراد الغائب ان ياخذ الشفعة بغير الحاضر عليه بيع
البيع الاول فان كان الرد بقضاه فليس له ان ياخذ بالرد وان كان بغير قضاه
فله ذلك ٥ ولو كان الشفع الاول علم بالعيب قبل الحكم به وسلمه الشفعة
ثم حضر الغائب فان شرا اخذ الكل وان سئى ترك ولو رد الشفع الحاضر بعد الحكم

الذي كان له ان ياخذ نصيب

ثم حضر شفعان اخران اخذوا بلقي الدار بالشفعة والحكم في الاشين
والشفعة واحد يسقط حق الغائب بقدر حصته الحاضر ولو كان الشفع
الحاضر اشري من المسري ثم حضر الغائب فان شأنا اخذ كلها بالبيع
الاول وان شأنا اخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفيعا
لدار فاستراها الشفع الحاضر منه فان شأنا الغائب اخذ بالبيع الاول
نصفها وان شأنا اخذ الكل بالعقد الثاني ولو كان المسري الاول
اجنبيا استراها بالف فباعها من اجنبي بالعين ثم حضر الشفع والمشتري
صلان فالشفعة بالخيار ان شأنا اخذ بالبيع الاول وسلم الثمن الى المشتري
الاول والعهد عليه وان شأنا اخذ بالبيع الثاني والعهد على الثاني
ولو صا الشفع والمشتري الاول غائب فاراد ان ياخذ من الثاني بالبيع
الاول فلا خصومة بينهما وبين الثاني في قول لي حنفية ومحمد حتى يحضر الاول
فان حضرا اخذ بالثمن الاول من الاول ورد الاول على الثاني ما قبض منه
وان اراد ان ياخذ بالبيع الثاني فله ان ياخذ ولا يشترط حضرة الاول
وقال ابو يوسف له ان ياخذ من الذي في يده ويدفع اليه القاقا قال
للتاني اتبع الاول وخذ منه القاقا وكذلك لو لم يبعها المسري
ولكن وهبها او تصدق على رجل وقبضها الموهوب له ثم حضر الشفع
لم يكن الذي في يده خصما في قول لي حنفية ومحمد وقال ابو يوسف هو خصم
ولو اشري دارا بالف ثم باعها بالعين فعلم الشفع بالبيع الثاني ولم يعلم
بالبيع الاول فاخذ حكم او يغير حكم ثم علم بالبيع الاول فليس له ان ينقص
اخذة ولو اشترها بالف فزاده في الثمن القاقا فعلم الشفع بالالفين ولم
يعلم بالالف فان اخذها بالالفين حكم اجل القاضي الزيادة وقضى
له بالالف وان اخذها بغير حكم كان الاخذ بمنزلة شراء مبتدأ ولا سقى
له حق الشفعة ولو كان المشتري حين اشترى بالف فاصفة
البيع ثم اشترى بالعين فاخذ الشفع بالعين ولم يعلم بالبيع الاول ثم علم
به لم يكن له ان ينقص سؤا كان حكم او يغير حكم **فصل**
ولو جعل المسري الدار التي اشترها مسجدا او مقبرة كان الشفع
ان ينقص ما صنع وقال الحسن طلبت شفعة زوجه ولو اوصى المشتري

في حيزه لا يملك

لا شأن كان للشفيع ان ينقص الوصية وياخذ من الورثة والعهد عليهم ولو
جعل المسري سائمن داره مسجدا او مقبرة وجعل بابا الى الطريق فسعت
دارا الى جنب المسجد لم يكن لمن جعل المسجد ان ياخذ الشفعة في اوزه
المسجد وقال محمد اذا اوصى بداره ابدان في المساكن جعلها
وقفا فبيعت دارا الى جنبها فلا شفعة لورثته الميت بهذه الدار
واذا اشري نصف دار ثم قاسم المشتري البايع فالقسمة ماضية وليس
للمشفيع ان ينقص سؤا كانت القسمة بقضا او بغير قضا وروي
عربي حنفية ان الشفع ياخذ النصف الذي اصاب المسري
اذا وقع في جانب الدار المشفوع بها ولو كان الذي مشترك بين
اثنين فباع احدهما نصيب وقاسم المسري الذي لم يبع ثم حضر الشفع
فله ان ينقص القسمة وتاسد اعلم **باب**

الشفيع يطلب

اراد

الشفعة في البعز واذا اشفع ان ياخذ بعض الدار المشفوع عنه دون
بعض او ياخذ ما يلي من الدار دون الباقي فليس له ذلك وياخذ الكل او يدع
ولو اشري رجل من رجلين دارا فاراد الشفع ان ياخذ نصيبا احدا للبايعين
لم يكن له ذلك قبض او لم يقبض وان كان البايع واحدا والمسري اسى كان
له ان ياخذ نصيب احدها دون الاخر في قولهم وروي انه اذا كان البايع
اثنين كان للشفيع ان ياخذ نصيب احدا للبايعين قبل القبض وليس له ان
ياخذ المسري نصيب احدها بعد القبض ولو وكل رجلين فاشريا كان
للمشفيع ان ياخذ ما اسماه احدها وان كان الموكل رجلين والوكيل واحد
لم يكن له ان ياخذ نصيب احدا للموكلين **قال** **محمد** انا انظر الى هذا
الى المسري دون الموكل ولو اشري عشرة لرجل كان للشفيع ان ياخذ
من واحد واثنين او ثلثة ولو اشري دارين صفقة واحدة فليس للمشفيع
ان ياخذ احدهما دون الاخر سؤا كانتا متلاصقتين او لا اذا كان جارا لها
وقال في ذلك فان كان الشفع شفيعا لاصحابها دون الاخر
وقد وقع البيع صفقة واحدة فقد روي عن لي حنفية انه ليس له ان ياخذ الا
التي تحاوره بالحصص وكذا روي عن محمد في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفع
جارا لاصحابهما لم يحك الشفعة الا فيا يملك وكذلك الاقصد المتلاصقة

في حيزه لا يملك

ليس بينهما طريق ولا نهرا فانه سنة فلا شفعة الا في القراح الذي يليه خاصة
وكذلك اذا بيعت القرية بدورها وارضها كان لكل شفع ان ياخذ
القراح الذي يليه وروي الحسن عن علي حيفته انه اذا كان شفعاً بقراح
واحد كان له ان ياخذ القريه كلها والاقوية كلها وهذا يدل على انه كان
قول لي حيفته مثل قول محمد واسه اعلم **باب انه دام البناء**
واذا اسرى دارا فهدم بناؤها ثم جاء الشفع فلا حق في الحقق ويقسم الثمن على
قيمة البناء وعلى قيمة الارض ما اصاب الارض اضرها الشفع بنكه
وكذلك لو بنى باب دار فباعه او هدمه اجبى فوجب الضمان
ولو احترق البناء او غرق من غير فعله فلم يبق شئ منه اخذ جميع الثمن او
ترد ولو انه هدم بنفسه قسم الثمن على قيمة البناء منه دماً وعلى قيمة الارض
ولو باع المشتري البناء بارض ولم يهدم حق حضر الشفع كان احق بالبناء
والارض فباذرو سقظ لبيع وكذلك السات والتمر والتجر
والنخل كل ما لم يذيل الارض فالشفع اولى به بالتمر الاول وما ذيل الارض
بفعل المسري او بفعل غيره قسم الثمن على قيمته صهيماً وعلى قيمة الارض وان
كان من غير فعل احد فعلى قيمته ساقطاً واما الثمن فان كان في اصل البيع
فهو كما ذكرنا من البناء والنخل الا انها اذا هككت باقة سملية سقطت عن
المسري حصتها بخلاف البناء اذا استرق ولو اقرت في يدي المسري
فصم الثمن فباعه فان الشفع ياخذ جميع الثمن ولا يكون للمتر حصة وروي
الحسن عن علي حيفته في الاجنبى اذا هدم البناء لم يقدر عليه المشتري
وهو عمر له الانددام واسه اعلم **باب الرجل يشتري**
الارض والنخل وفيها عرس اذا اسرى ارضاً ونخلها عرساً واشترط
الثمرة في البيع كان للشفع ان ياخذ كل ذلك بالشفعة مادام متصلاً فحاناً
فان جاء وقد خد فلا شفعة في الثمرة ويرجع عنها حصتها فان اخذها الشفع
وبقيت الثمرة في يدي البايع **باب** حذر الثمرة لازمة للمشتري ولا
خيار له ولو كان البايع استهلك الثمرة او استحققت الثمرة فوان كان المسوق
موصلاً بالثمرة كان للمسري الخيار ولو كان الثمرة قايمة قبض واستهلك
الثمرة او هككت في يده سقطت عن الشفع حصته من الثمن ولو وقع البيع

فهو غير له
ماله هككت باقة
سماويه ان كان
لا يخرج منه شئ
وان كان خنق
منه شئ

ولا الثمرة

والثمرة في النخل ثم اقرت في يد البايع قبل القبض كان للشفع ان ياخذ جميع ذلك
فان جاء وهو قد اتم اخذ الشفع الارض والنخل بجميع الثمن ان شاء ولو اتلف البايع
رفع عن المشتري حصته ولو هككت بغير فعل احد ولم يبق منها شئ له
قيمة اخذها الشفع بجميع الثمن ان شاء ولو اقرت في يدي المشتري في جاء
الشفع والثمره في النخل فله ان ياخذ كل الثمن الاول لا يزيد عليه فان صدر المشتري
ثم جاء الشفع والثمره قايمة او مستهلكة اخذ الارض والنخل بجميع الثمن ان شاء
باب الارض المشتري وفيها زرع والزرع في الارض
بمنزلة الثمرة في النخل ياخذ الشفع مع الارض اذا كان متصلاً به استحق ان يولم
يعلم بالبيع حتى يتحصن الزرع كان له ان ياخذ بالشفعة فان حصل المشتري
الزرع وكان عند البيع نقلاً مشروطاً في العقد ثم حضر الشفع فقد روي عن
ابي يوسف ان الثمن يقسم على قيمة الارض وقيمة الزرع يوم وقع عليه العقد
وهو بقيل فياخذ الشفع الارض بخصتها وروي عن محمد في النواذر ان الارض
يقوم وضيها الزرع ويقوم وليس فيها الزرع تسقط عن الشفع نيابته ذلك قال
محمد وكذلك الثمر مع النخل يقوم النخل وضيها الثمر ويقوم وليس فيه ثمر ولا تقوم الثمر وحده
ولو كانت الارض مبدورة لم يطلع الزرع بعد ثم طلع فخصه المشتري فان
عند حذر تقوم الارض مبدورة وغير مبدورة وعلى قول لي يوسف يقسم على الارض
والبذر **باب اختلاف الشفع والمشتري في الثمن**
واذا ادعى المسري الشرا بالثمن وقال الشفع بالف فالقول قول المسري مع عينه
وان اقاما جميعاً البينة فالبينة بينة الشفع عند لي حيفته وحذر وقال ابو يوسف البينة
بينية المسري فان اختلف البايع معها والمدار في يد البايع او المسري ولم تقدر البينة
فالقول قول البايع وتيم القان ويتردان وياخذ الشفع باقوال البايع ان شاء ولو
قال البايع بعث بالف وقال المسري بالثمن فالقول ما قال البايع وان كان البايع
قبض الثمن لم يلتفت الى قوله وقد قيل اذا قال البايع بعث بالف وقبضت
الثمن اخذ الشفع بالف ولو قال قبضت الثمن وهو بالف لم يلتفت الى قوله وروي
الحسن عن علي حيفته اذا كان المبيع في يدي البايع فاقبضت الثمن وزعم انه الف فالقول
قوله واذا احط البايع ببعض او ابدأ اخذ الشفع بما بقي ولو حط جميع الثمن اخذ الشفع
بجميع الثمن **باب** ولو هدم المسري بناءاً لم يملك الشفع في قيمة البناء والعقار

ولا الثمرة



وغرسه وتسلم الساحة الي الشفيع وقال الشافعي بخير يعني ان ياخذ
الثلث وقيمة البناء والغرس الذي احده او ترك وهو احدي الروايتين
عربي يوسف ٥ ولواخذ الشفيع بالشفعة ونبي ثم استحققت الدار وامر
الشفيع بنقض البناء يرجع على المشتري بقيمة البناء ان اخذ منه ولا على البايع
ايضاً ان اخذ من يده بلا خلاف في رواية الاصل المشهور وروي عربي يوسف
انه يرجع بقيمة البناء ونظير هذا الجارية الماسورة اذا اشتراها رجل واخذها
الملك القديم بالثلث واستولدها ثم استحققت من يده يرجع على الذي اشتري
من اهل الحرب بالثلث الذي دفعه اليه ولم يرجع بقيمة الولد واساعلم بالصواب
باب الشفعة يراد فيها شفعة

وتصرف المسري في الدار المشفوعة صحيح الى ان يحكم بالشفعة للشفيع وله
ان يهدم ولو اجره فانه يطيب له ذلك ٥ ولو اسري داراً ولها شفعة
فبيعت داراً الى جنب هذه الدار فطلب بالشفعة وقضى له ثم حضر الشفيع
قضى له بالدار الاولى بجوارزه وعفى الحكم في الماشية للمسري ٥ ولو كان الاول
جاراً للدارين والمسئلة يحلها حكم الاول بالدار الاولى وبالنصف من الثانية ٥
وروي عربي يوسف فين اسري نصف دار ثم اسري اخر نصفها الاخر في خاصه
المشتري الاول يتفق له بالشفعة بالشركة ثم خلاصه جاز في الشفعتين جميعاً
فالجار احق بالنصف الاول ولا حق له في الثاني وكذلك لو اسري نصفها
ثم اسري نصفها ولو كان المسري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الاول
فلم خاصه فيه حتى اخذ الجار بالنصف الاول فالجار احق بالنصف الاو الثاني ٥
ولو ان رجلاً ورث داراً فبيعت داراً فبها فافادها بالشفعة ثم بيعت
داراً الى جنب الثانية فافادها بالشفعة ثم استحققت الدار المورثة وطلب
المستحق الشفعة فانه ياخذ الدار الثانية ويكون المورث اخص بالثالثة
وقال ابو يوسف لو باع نصف دار من رجل وليس بشفيع وقاسمه بالبقاى
ثم قدم الشفيع ونصيب البايع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري
فان هذا لا يتطل شفعة الشفيع وقد روي عن علي حنفية خلاف
هذا ٥ ولو كان البايع باع نصيبه من القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة
الاولى ثم طلب الشفيع فان قضي القاضى بالآخر جعلها بينهما وقضى

في قيمة الساحة فالقول قول المسري ٥ ولواختلفا فيما قومت الساحة الساحة
فالقول قول المسري في قيمة البناء وان اقاما البينة قال ابو يوسف قياس قول حنفية
ان البينة بينة الشفيع وقال محمد قياس قول حنفية ان البينة بينة المسري
وقال ابو يوسف عن نفسه البينة بينة المسري ٥ ولواشتري داراً عرض ولم يتقابضا
حق هلك العرض او قبض الدار وحدها انتقض البيع بين البايع والمشتري و
للشفيع الشفعة بقيمة العرض فان اختلفا في قيمة العرض فالقول قول البايع وان
اقاما البينة فهو على اختلاف القياسين على قول حنفية وعند علي يوسف
على قياس قول حنفية البينة بينة الشفيع وعند محمد البينة بينة البايع والساعلم

باب الشفعة للصغير ٥ اذا بيعت الدار
وصبي شفيعها لكل من له ولاية التصرف في مال ان يطلب بالشفعة
وياخذ له كالأب والجد والوصى فان سلم الشفعة مع التسليم ٥ ولا شفعة
للصغير اذا بلغ في قول حنفية تولى يوسف وقال محمد لم يوسف وزفر
لا يصح التسليم والصبي على شفعة اذا بلغ وكذلك لو سكت واحد من هؤلاء
غراطلب كان الاختلاف في بطلان الشفعة كالاختلاف حال التسليم ٥
وذكر في نواحي يوسف اذا اسري داراً وابنه الصغير شفيعها كان له ان ياخذ
لابنه بالشفعة فان لم ياخذ ولم لنفسه جاز ولو باع داراً لنفسه وابنه شفيعها
لم يكن له ان ياخذ بالشفعة ٥ واما الوصي اذا اسري داراً لنفسه والصبي
شفيعها وسلم الشفعة فالصبي على شفعة اذا بلغ وكذلك اذا باع واساعلم

باب الوكيل سري الدار فيطالب

بالشفعة ٥ اذا قتل بشر الدار لم فيه فهو ضم للشفيع باخذ الشفيع منه
ويكون المهددة عليه فان كان سلم الوكيل الدار الى الموكل فلا خصومة بينه وبين
الشفيع والضم هو الموكل ٥ ولو قال المسري قبل ان يخاصه الشفيع اشتريت فلان
وسلمت اليه حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المسري ولو اقر بذلك بعد
ما خاصه الشفيع لم يسقط الخصومة عنه ولو اقام بينة انه قال قبل الشراء انا وكيلى
فلان لم يقبل بينه وبين غيره فانه يقبل بينة له دفع الخصومة حتى يحضر المقر والاعلم

باب المشتري لبن الدار ٥ اذا بنى المشتري

بنا او غرس غرساً ثم حضر الشفيع وطلب الشفعة لم يشتري برفع بنائه

وغرسه

بالاولي للاول ولودافقضى بالاولي للاول قضي له بالاضيرة ايضا واسم
باب **المشرك والشفيع مختلفان**
فيما وقع علينا البيع ه اذا اسري دارا فقال اشتريت العرصة
بالف درهم على حده والبناء بالف وقال الشفيع لابل اشتريتها جميعا
بالعين فالدار لي بيناها فالقول قول الشفيع فان اقاما البينة
ولم يوقتا وقتا فالبينة ببينة المسري في قول لويوسف وقال ~~محمد~~ البينة
ببينة الشفيع ه وقال لويوسف اذا ادعى المسري انه هل لذي اخذت
البناء فالقول قوله وعلى الشفيع البينة ولو اسري دارين ولها شفيع ملاصق
فقال المسري اشتريت واحدة وانا شريك في الثانية وقال الشفيع لابل
اشتريتها صنفين واحدة في الشفعة فيما فالقول قول الشفيع وان اقاما
البينة فهو على الاختلاف الذي ذكرناه ولو قال المسري وهب لي هذا
البيت مع طريقي ثم اشتريت بقيتها وقال الشفيع لابل اشتريت الكل
فلم شفيع الشفعة فيما اقر المشتري انه اشترى ولا شفعة له فيما ادعى
من الهبة وان اقاما البينة فالبينة ببينة المسري في قول لويوسف ه ولو
قال المسري اشتريت نصفها ثم نصفها وقال الشفيع اشتريت الكل
صنفين واحدة فالقول قول الشفيع ولو قال المسري اشتريت ربعا ثم ثلثه
الاربع فذلك الربع وقال الشفيع لابل اشتريت ثلثه الاربع اولا ثم ربعا
فالقول قول الشفيع فلو قال المسري اشتريت نصفها ثم نصفها فانا اخذ
النصف فالقول قول المسري وبياضا الشفيع لكل او دعه والله اعلم بالصواب
باب **اختلافهم في صحة البيع وفساده**
اذا تضاد البايع والمسري على ان الخيار للبايع في اصل العقد وانكر الشفيع
فالقول قول المتبايعين ولا شفعة للشفيع في قول لويوسف وحده واحدي
الروايتين عري يوسف وروي عنه ان القول قول الشفيع ه ولو اختلف
البايع والمسري فادعى البايع الخيار لنفسه وانكر المسري فالقول
قول المسري في المشهور من الرواية وروي عري حيفته ان القول قول
البايع ه وروي عري يوسف ان البايع والمسري اذا تضاد في ان البيع
كان فاسدا او قال الشفيع كان جائزا والقول قول الشفيع وعلى قول ~~محمد~~

ومحمد

ومحمد لا تجب الشفعة **فصل** ولو اسري دارا فادى الشفيع
الاخذ بالشفعة فانكر المسري او تكون الدار في يد الشفيع مملوكة له لم يشتر
الشفعة للشفيع حتى يقيم البينة انها داره وروي عري يوسف في احد
الروايتين ان القول قول الشفيع ولا يحتاج الى اقامة البينة وهو قول ~~محمد~~
والشافعي ه وذكر عري يوسف في ادعى عليه رجل دارا واقام البينة على
ان هذه الدار كانت في يدي اسمه ماتت وهي في يده فانه تقضى له
بالدار فان حاطت الشفعة بدارا ليجنبها لم تقض بالشفعة حتى
يقيم البينة على الملك والله اعلم **باب** **استحقاق**
الشفعة واذا بيعت دار في نفاق غير نافذ فاهله جميعا شركا في الشفعة
وهم اولي من الجيران الملاصقين وقال ~~محمد~~ هذا هو الذي يستحقون
الشفعة بالطريق اذا كان ملكا لهم او كان غير مملوك ه وقال لويوسف في الدارين
اذا كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة الا للجار الملاصق ه والطريق النافذ الذي
لا يستحق به الشفعة ما لا يملك اهله سده وتعلق به حقوق جميع المسلمين
وكذلك انهما اذا كانا بين اقرحه فالشركا في النهر اولي من الجار الملاصق
الا اذا كان نهر عظيم يتعلق به حق الجماعة فاما الحد الفاصل بين المصغير
والكبير فعند لويوسف حيفته ومحمد اذا كان يجري فيه السفن فهو كبير وان كان لا يجري
فيه فهو مصغر وعري يوسف انه قال لا يستطيع ان اخذ هذا الحد وقال
بعض اصحابنا اذا اشترك فيه ما يد فادونهم فهو صغير وان كانوا اكثر من ذلك فهو كبير
ومال ~~محمد~~ **وراد** اسيف من هذا النهر نهر ربيع فيمارضون فاصحاب
الربيع احق بما فيه بمنزلة سله تدبيع وصورة اذ ابرع من هذا النهر نهر
اخر فيبيعت ارض بشريها من هذا النهر المنار فاهل النهر المنار احق بالشفعة
من اهل النهر الكبير ه وان بيعت ارض على النهر الكبير كان اهله واهل النهر
المنار سوا ه وقال محمد في قراح واحد في وسط ساقية جاريد شرب هذا
القراح منها من الجانبين فسع القراح في شفيعان احدهما لى هذه الناحية
من القراح والاخر لى الجانب الاخر قال هما شفيعان في القراح وليست المساقية
حايلا ولو كانت هذه المساقية جنب القراح وشرب منها الف جريب
خارجا من هذه القراح قال اصحاب المساقية احق بالشفعة من الجار ه

القراح لغة حافة

ومحمد

باب الشفعة بالحيطان ومسيل الماء روى

ابي يوسف لو ان رجلاً له مسيل ما في دار بيعت كان له الشفعة بالجوار
بالشكة وليس المسيل كالمشرب ولو ان حايطاً بين دارين رجلين الحايط
بينهما فصاحب الشكة في الحايط اولى بالحايط من الجار وبقيّة الدار ياخذها
بالجوار مع الجار بينهما هكذا روى عربي يوسف وزفر وروى عربي يوسف
رواية اخرى ان الشريك في الحايط اولى بجميع الدار وكذلك البيت
في الدارين رجلين فباع رجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك
في البيت فصاحب الشريك في البيت اولى بالبيت وبقيّة الدارينها قال ابي
الحسن واصح الروايات عربي يوسف ان الشريك في الحايط اولى ببقيّة الدار
من الجار وذكر محمد بن مسلمة قد علم ان الشريك في الحايط اولى فقال في حايط
بين دارين وكل واحد منهما عليه خشب ولا يعلم ان الحايط بينهما الا بالخشب
فبيعت احدى الدارين قال ان اقام الاخر المينة ان الحايط بينهما فحق
من الجار وقوله احق من الجار طاهر يقتضيه انه احق بالجميع قال محمد
ولو اقر البايع قبل البيع ان الحايط بينهما لم اجعل له بهذا شفعة الدار
في يدي رجل اقرانها لاخر فبيعت الي جنبها دار فطلب المقر الشفعة
فلا شفعة له حتى يقيم المينة ان الدار جاره وذكر في المنتقى عربي يوسف
في رجل في يده دار عرف القاضي انها له فبيعت دار الى جنب داره
فعل الشفع بغير بيع الدار التي فيها الشفعة داري هذه لفلان وقد
بعتهما منه منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على اخذ الشفعة او طلبها
لنفسه قال لا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم المقر المينة على الشراء
وذكر الخفاف في اسقاط الشفعة ان البايع اذا اقر سهم من الدار للمسري
ثم باع منه بقيّة الدار ان الجار لا يستحق الشفعة وقال بعض اصحابنا بان
الشفعة يجب ولا سئل باقر البايع استدلالاً بمسألة الحايط وروى
عربي يوسف فيمن اسرى حايطاً بارضه ثم اسرى ما بقي من الدار ثم
طلب جارا الحايط الشفعة فله الشفعة في الحايط ولا شفعة له فيما بقي
ف ولو اسرى داراً فسلم الشفع الشفعة ثم رد المسرى
الدار خيار روية او شرط قبل القبض او بعده او روى عليه بيع قبل القبض

او بعده بقضاء القاضي فلا شفعة للشفع بسبب الردوان كان بغير قضاء كان
للمشفع الشفعة وكذلك الاقالة قبل القبض او بعده بنزلة بيع جديد
في حق الشفع واذ اشترى داراً بثمن مؤجل فالشفع بالخيار ان شا
اخذها بالثمن حالا وان شا انتظر حتى الاجل وليس له ان ياخذ بثن مؤجل
وان اختار اخذها بثن حال كان الثمن للبايع على المشتري الجاهل وروى
عربي يوسف انه يجب عليه ان يطلب عند علمه بالبيع وان سكت الي
حين حل الاجل وكذا كس تسليم ثم رجع عن هذا القول فقال اذا طلب
عند حل الاجل فله الشفعة وان ما است الشفع قبل ان يقضاه مما يطلب
بالشفعة بطلت الشفعة وقال الشافعي لا تبطل وللمدعي شفعة الاخذ
واذا باع المادون داراً وعليه دين والمولى شفعها فله الشفعة
وان لم يكن عليه دين فلا شفعة للمولى ولو اسرى داراً والمولى شفعها
وعليه دين فلم يلاها الشفعة وان لم يكن عليه دين فالملا للمولى ولا
معنى للاخذ بالشفعة واما المكاتب فيما سعى ويشترى فهو مع المولى
بنزلة الاجنبى وذكر في الاصل اذا شهد شاهدان البايع والمشري سلماً
الشفعة للشفع وشهد شاهدان ان الشفع سلم الشفعة فانه يقتضي الدار
للتى هي في يده المسرى كان او البايع كرجلين اختصما في دار كل واحد
منهما يزعم انه استرها بثن مسمى ولم يذكر في الاصل خلافه واذ ادعى
داراً فانك المادى عليه ثم صالح من دعواه على دار وجبت الشفعة
في المصالح عليها ولا يجب في المصالح عنها واذ اكتمل رجلان للمشتري من
البايع بالدمك ثم شهد ان المشتري سلم الدار الي الشفع لم يقبل شهادتهما
ولو شهدا ان الشفع سلم الشفعة لم تقبل شهادتهما ايضا ولو شهدا بان
البايع ان الشفع سلم الشفعة فان كان البايع سلم الدار الي المشتري لم يحزن
شهادتهما وان كان سلم جازمته ولو اسرى ذى من ذى داراً فخرق
كان الشفع ذمياً اخذ بثل الخمر وان كان مسلماً اخذ بقيمة الخمر ولو باع المدين
داراً بالدين تساوى ثلثة الاف وورثها شفعها فلا شفعة له سئل اجازت
الورثة او لم تجز واما خلاف ففى الاصل وفي الجامع الكبير وقد ذكر القندوري
ههنا خلاف والاختلاف مذکور في الوصايا من الاصل وذكر في الجامع الخلاف

فيما اذا كان الابن مشرئاً واجنبى شفعها فغندل حنيفة لا شفعة للشفيع
 ولا يصح البيع وعندها البيع صحيح وللشفيع الشفعة واذا كان للدارتجان
 احدهما غائب والاخر حاضر فقام الحاضر الى قاضي لا يرى الشفعة بالجوار
 فاسطل شفعته ثم حضرا الغائب فقام الى القاضي يرى الشفعة بالجوار فحق
 له جميع الدار قال محمد ولو قال القاضي الاول ابطلت كل شفعة تتعلق
 بهذا البيع لم تبطل شفعة الغائب قال محمد واذا بلغ الشفيع البيع فصل
 بعد الجمعة اربعاً لم تبطل شفعته وان صلى اكثر من ذلك بطلت شفعته
 وذكر محمد في الخيرة اذا كانت في صلوة النفل فان زادت على ركعتين بطل
 خياها وهذا محمول على النفل المتدا فاما النفل الراجب الذي من سنته
 ان يكون اربعاً فهو كالغرض ولا تبطل خياها ولو اسرى داراً فيعت
 الجنبها داراً فاخذها بالشفعة لم تبطل خيار الروية ولو كان له فيها خيار شرط
 بطله وروي عن يحيى بن يوسف بيت عليه غرقتان احدهما فوق الاخرى ولكل غرقة
 طريق في دار اخري وليس بينهم شركة في الطريق فباع صاحب البيت الاوسط
 بيت وسلم صاحب الطريق فالشفعة لصاحب العلو ولصاحب السفلى
 جميعاً وان باع صاحب العلو كانت الشفعة للاوسط دون السفلى وقال ابو يوسف
 لا يكره في ابطال الشفعة وقال محمد تركه ذلك اشد الكراهية
 وعلى هذا الخلاف الحيلة في اسقاط الزكوة والله اعلم بالصواب
كتاب الدباج قال الله تعالى اخذتكم
 بهيمة الانعام وهذا الاسم واقع على البقر والابل والغنم وما عدا الانعام
 من البهائم لانه لا يجوز اكله لا يجوز اكل لحم الحمار الاهلية والبغال واما
 لحم الخيل فعند لي حنيفة يكره اكله وعند لي يوسف ومحمد لا يكرهه واما
 الدجاج مباح اكلها والبط الكسكري في حكم الدجاج واحل الله الاصطياد
 وذلك لا يدل على حل تناول فقد جات السنة كطريق ذلك
 والطبا وبقر الوحش وحمل الوحش حلال وحرم النبي صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب
 من السباع وكل ذي قلب من الطير فذو الناب من السباع الاسد
 والذئب والثور والفهد والثعلب والضبع والكلب والسنور البري
 والاهلي ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخنوق وهو ما يخطف



في الهواء كالبيازي والحذاء ونهى عن النهيده وهم ما سهب على الارض كالذئب
 ونحوه وكره اصحابه لحم الفيل والذئب والقرد واليربوع وابن عرس ويكره
 اكل جميع الهواء مما يكون سكناه في الارض كالقارة والاوزاع وسام ابرص
 والحنافذ والحيات وكل ما لا دم له كالزنبور والذباب وكل ما يدب
 وقد ورد نص باباحه الجراد ويكره ذوالخالب من الطير كالصقر والبيازي
 والشاهين والسنور والفقاب ويكره اكل الخمر والبقات وما ياكل
 الجيف من الطير كالخراب الابقع والخداف ولا باس باكل ما ياكل
 الحب وهو الذي يشبه الزرع وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة
 عن العتق وقال لا باس به فقلت انه ياكل الجيف فقال انه يخلط بشتي
 اخرعت من اصله ان ما يخلط لا باس باكله كالذجاج وقال ابو يوسف
 نكره ولا باكل الارنبه وقال ابو يوسف السجاب والسمور والغنم باس
 والدلق سبع كالثعلب ويكره كل ما في البحر غير السمك وقال المشافعي
 لا يكره وله في المضفدع قولان والسمك الطافي حرام وهو ما يجرى
 حشف انفة من غير سبب ومما مات من الحر والبرد او كدر الماء
 ففيه المواتيان وقيل في سمك ابتلعت سمك انها تاكله وعمره
 في السمكة اذا كان راسها على الارض والباقي في الماء انها تاكلها واذا
 كان راسها او اكثر الداس في الماء تاكله واصناف السمك كلها حلال
 واما جنين الناقة اذا اخرج بعد ذبحها ميتاً فهو حرام في قول لي حنيفة
 وزفر والحسن وقال ابو يوسف ومحمد والمشافعي لا باس باكله اذا تم خلقه
 وان لم يتم لم ياكله وقد ورد النهي عن اكل الجلالة وشرب لبنها وهي التي الاغلب
 من اكلها الفجاسة واما الدجاج فلا يكره اكله وان تناول الفجاسة وعزلي حنيفة
 في الجلالة يحبس ثلث ايام وروي محمد عنه انه لم يوقت وقال يحيى بن
 حقي قتيب وقال اصحابنا في حدى ارتفع بل من ضرر انه يكره اكله والله اعلم
باب صفة الزكاة الزكاة على نوعين
 اختياري حالة القدرة ومعمري في كل خصوص سئل كان من جنس الوحش
 او الانعام وذكوة اضطراري حال عدم القدرة وهو العقر والي مكاب منه
 والذكوة في اللبنة وما فوق ذلك الى اللبن وذكر في الجامع الصغير لا باس

بالذبح في الخلف كله اسفله واسطه او اعلاه ٥ والذكاة ترى الاوداج والاوراج
اربعة الخلقوم والمري والعقان الذان بينهما الخلقوم والمري وهما الودجان
فاذا فرى ذلك اجمع فقد اكمل الذكاة وروي لبني يوسف عن علي حنيفة انه
اذا قطع اكثر الاوداج اكل اذا قطع ثلثا منها من اتي جانب كان وهو قول لبني
ثم قال بعد ذلك لا ياكل حتى يقطع الخلقوم والمري واحدا العرقين وكان الحسن
يحل قول لي حنيفة في الاكثر على الاكثر من كل واحد من الاربعة ٥ وقال لبني حنيفة
السنة في الابل الخ وفي غيرها الذبح فان ذبح الناقة اجزاء والفراسخ اتي وكذلك
لو خال المشاة اجزاء ٥ وقال لبني حنيفة اذا ضرب عنق جرور بسيف فابانها رمى
فان كان من قبل الخلقوم فانه يؤكل وقد اساء ولو ضربها من قبل القضا فان قطع
الخلقوم والاوراج قبل ان يموت اكل وقد اساء وكذلك هذا في المشاة ٥
وكذا دمه ان ضربها من القفا فان ماتت قبل قطع المعروف لم يؤكل وان كان بعد
اكله وبكره للمذكي ان تعد زيادة او نقصانا او يكسر عنقها قبل ان يموت او
يسلمها قبل ان يبرد والله اعلم **باب التسمية على**
الذبيحة اذا ترك التسمية على الذبيحة عظم الجمل ولو تركه ناسيا حل وقال الشافعي
يحل في الموجبين وقال مالك لا يحل في الموجبين وكذلك الكفاي اذا ترك التسمية
عامدا لم يؤكل والتسمية مع جز الودج ٥ وعزلي يوسف فيمن اوضح شاة لئذ يحلها
وسمى ثم بدله ان يرسلها ووضح اخري فذبح بتلك التسمية الاولى لم تجز ولو رمى شيئا
وسمى واخطا فاصاب اخر وقله فلا بأس باكله وكذلك ارسال الكلب
بنزلة الكلب الذي يغير التسمية عند الارسال ولا تغير بغيره وعلى هذا اذا
ذبح شاتين بتسمية واحدة لم يؤكل الباقي ٥ ولوري سهمان فقتل صيد بين فلا بأس
بذلك وكذلك الكلب ولو ارسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى
الكلب سمى وزجره لم يؤكل سوا انزجر ام لا ولو كان الكلب اشتهع الصيد بنفسه سمى
وزجره فان انزجر لم يحل ٥ وقال لبني حنيفة اذا اخذ الكلب الصيد وشق جفنه
فادركه المرسل وبه رمق فليس عليه ان يذكيه وينبغي على قول لي حنيفة ان
يذكيه على كل حال والحية التي ليست تستقر عنده في باب الذكاة كالمستقرة
حتى قال في المروية اذا دخلت وفيها رمق اكلت وقال لبني حنيفة اذا كانت
بقي اكثر من نصف يوم اكلت والا فلا تؤكل وقال محمد اذا كانت تبقى قدر اضطراب

عامدا

الذبح لم يؤكل وان بقيت اكثر من ذلك اكلت ٥ ولو ذبحت شاة فاضطربت
فوقعت في ماء فلا بأس باكلها ورمى صيدا فاصابه وقع في الماء او على حجر لم يحل
وعزلي يوسف اذا ترك استقبال القبلة في الذبح اجزاء وقد اساء وكان لبني حنيفة
يقول جرد التسمية مع الجرح فاذا فرغت فادع بالقبول ٥ وان سمي بالعارية
جاز ولو قال اللهم اغفر لي لم يكن تسمية ٥ ولو اوضح شاة وسمى ثم كتم
انسانا او شرب ما لم ينقطع التسمية الا اذا كان فعلا طويلا ٥ ولوري السكين
واخذ غيره فذبح به لم ينقطع التسمية ٥ ولو سمي على سهم ثم رمى بغيره لم يؤكل
ولو قال الحمد نسعى سبيل التسمية جاز ولو قصد به الحمد لم يؤكل ٥ ونكره ان
يجر رجل ما يريد دحكه الى الذبح وان نفعها ثم كذا الشفرة وان سلخ الفراع
وهو العرق الابيض الذي في عظم الرقبة قبل ان يرد وكذا السليخ والاحم
الدمحة ما يكره فعله قبل الذبح او بعده وذكر مجاهد قال كره رسول الله
صلى الله عليه من المشاة الذكر والانثى والقبول والعدد والمرارة والمثانة
والدم قال لبني حنيفة الدم حرام واكره الستة **فصل**
الا على ضربين قاطعه والدة نفسه فالذي يقطع فان كان حادا اجاز الذبح
به حديدا كان او غيره وان كان قليلا وهو يقطع فانه يكره ٥ ولو ذبح بنظر
منزوع او بسن منزوع جاز ويكره وقال الشافعي لا يجوز ٥ ولا تصح الذكاة
الذكوة الا من مسلم او كتابي فان تحول الكتابي الى دين اخر نظر الى حاله يوم الذبح
فان كان من اهل الكتاب حل ولا يعتبر ما كان قبل ذلك ٥ ولا يؤكل ما ذكره
الحرم من الصيد ولا ما ذبح في الحرم من الصيد ومن ذبح وهو لا يعقل التسمية
ولا الذبيحة ولا يضبط لم يحل وان كان يضبط ويمقل التسمية والذبيحة حلصا
كان او جنونا او امراة ٥ واما ذبح المصايين لم يحل عند لي حنيفة وعندهما لا يحل
ولا بأس بدفعها لآخرى المسلم والكتابي وبضاري بني تغلب واهل الكتاب
من اهل الحرب ٥ والصبي اذا كان بين ابوين فانه يلحق بمن هو من اهل الكتاب
في صل الذبايح والمناكحة ٥ ولو ذبح النصراني واهل على ذبحته لغير الله فسمع كلامه
لم يؤكل واساء علم **كتاب الصيد** الاصطياد بالجوارح
اذا كان معلما وبالاآت مباح ويعتبر كونه من الجوارح اما بناب او قلب
ولا بد من الارسال والتسمية عند كونه المرسل من اهل الذكاة ٥ واما المخرج

فهو شرط على الرواية المشهورة فان الكلب او البازي اذا لم يحج لم يكل ويرى حقيقة
 والكلب اذا خضع انه يؤكل ومن شرطه ان يلحقه المرسل او من يقوم مقامه
 قبل انقطاع الكلب او القاري عنه ولا يكون الكلب معلما الا بالاسم ان عليها
 فان اكل منه لم يكن معلما وقال المشافعي التعليم ان سمح الصيد اذا ارسل
 وان كسب اذا حصى واما البازي والصقر اذا اكل من الصيد فانه يؤكل ولو
 جزع الكلب الصيد فلو خفي ذمه اكل وان ترك حيا فانت قبل ان يدخ الفيق
 الوقت لم يؤكل وقال الحسن بن زياده ومحمد بن مقاتل يؤكل استمنا وهو قول الشافعي
 ولو ادرك الصيد ولم ياضه فان كان في وقت لو اضه امكنه ذلك لم يؤكل
 وان كان لا يمكنه ذلك اكل ولو ادركه فذكاه حل وما حرمه الذيب او
 السبع فادرك ذكاته فذكاه حل عند لي حنيفة وان لم يكن الحيوة مستقرة
 وكل جبير او بقر او شاة نذمت فصادت كالصيد لا يقدر عليها صاحبها
 فان ذكوتها ذكاة الصيد وروى عن محمد بن القزعة والبيهقي اذا نذمت في المصا والصيد
 فذكاتها الفقرة فاما الشاة ان نذمت في المصا فذكاتها الفقرة وان نذمت
 في المصا لم يكل بالفقرة وما وقع منها في فليب فلم يقدر على الاخراج ولا على منة
 فان ذكاته ذكاة الصيد وذكر في المنتقى اذا صال على جبل فقتله وهو يريد
 بذلك الذكوة حل اذا كان لا يقدر على اخذه وضمن قيمته وذكر في الزيادات
 اذا لم يحج لم يؤكل فهذا يدل على انه لا يكل بالكره وروى ليعيوسف عن جعفر
 انه اذا كسر عضو افقتله فلا بأس باكله ولو اصاب السهم ظلف الصيد
 او قرنه فان ادماه حل والا فلا ولو ذبح شاة فلم يبسل منه دم فقد اختلف
 المتأخرون فيه قال بعضهم يؤكل وقال بعضهم لا يؤكل واسد اعلم بالصواب
باب ما يفترض على المارسل في قبضه
 اذا ارسل المسلم كلبه ثم ذبحه جوسي او حرم فانزجر بزجره فاخذ الصيد
 فقتله حل ولو كان المرسل لا يخل ذبيحة فزجره مسلم فانزجر لم يخل وكذا اذا
 ارسل وترك التسمية عمدا فزجره مسلم وسعى لم يكل ولو وجدت التسمية
 من المرسل فزجره من لم يسم حل وكذا في المسلم اذا ذبح فامر الجوسي المسلمين بعد
 الذبح لم يحرم ولو ذبح الجوسي وامر المسلم بعده لم يكل ولو اتبع الكلب الصيد
 بالرسال المسلم فيتبعه كلب اخر لم يرسله احد ولم يزجره بعد ابتعاية او سبج

او ذو قلب من الطير ما يجوز ان يعلم قصاده فرد الصيد على الكلب المرسل
 او هسه او فعل ما يكون معونه الكلب فاخذه الاول لم يؤكل ولو لم يرد
 عليه ولكنه اسد عليه وكان الذي اخذه الكلب المعلوم فلا بأس باكله
 ولو رد عليه ادى او ذابة او طير حل ولو اسعت الكلب على صيد
 ولا مرسل له فزجره مسلم وسعى فانزجر بزجره حل والا فلا وان اضرب
 الكلب الصيد فوقه ثم ضربه ثانية فقتله اكل وكذلك لو ارسل كلبين فزجر به
 احدهما وقتله الاخر فانه يؤكل والصيد لصاحب الاول **فصل**
 قدر حد التعليم في الكلب وغيره وكان ليعيوسف لا حد فيه شيئا وقال اذا
 كان علما فكل وروى الطي عنده اذا تشك الاكل ثلثا صار معلما وهو قول
 لي يوسف ومحمد ثم عندهما لا يكل الثالثة وحل الرابعة وعلى رواية الحسن
 قول الثالثة واذا صار معلما في الظاهر واخذ صيدا ثم اكل بعد ذلك قل
 ليعيوسف تحرم الصيد المتقدم وقال ليعيوسف ومحمد لا تحرم ولا بد من التعليم
 بعد ذلك ويمودا الامر الى الحالة الاولى ولو اخذ صيدا فاكل منه
 ثم تبع اخر فقتله لم ياكل لم يؤكل واحدهما ولو اخذ صاحب الكلب قطعة
 والقاها الى الكلب فاكلها فهو على تعليمه وكذلك لو وثب الكلب على صيد
 وهو في يدي صاحبه فاخذ منه قطعة فهو على تعليمه ولو كان اكل قبل
 ان ياخذه صاحبه لم يؤكل ولو انتمشى منه قطعة فاكلها ثم اخذ الصيد
 بعد ذلك ولم ياكل منه شيئا لم يؤكل ولو اكل ما انتمشى بعد ما اخذ الصيد واخذه
 صاحبه منه فانه يؤكل واذا ارسل الكلب على الصيد وسمى فما اخذ في ذلك الغور
 وقتله فانه يؤكل وان كان واحدا بعد واحد وان صم على احداهما لم يلا ثم تربه
 اخر فقتله لم يؤكل وكذلك اذا عند من الصيد حاله الارسال بينه او سيرة
 وشاغل في غير طيب الصيد وروى عنه ثم اتبعه صيدا واحدة لم يؤكل الا
 اذا حزه صاحبه في زجره ولو ارسل هذا فلن ومن عاقبة ذلك
 نكث ساعة فاخذ الصيد حل وكذا الكلب والبازي اذا سقط على شيء
 ثم طار فاخذه حل وكذا المرامى اذا رمى صيدا فاذا اصاب في سنة ذلك
 وجهه اكل وان اما كنت الدخ السهم الى ناحية اخرى عينا وشمالا
 لم يؤكل وروى عن لي يوسف ان حكم الارسال لا ينقطع بالتغير في سنة عينا وشمالا

الا اذا ارتد عن ورايه **هـ** ولما صابت الذئب الشديدة السهم قد فعه
في ذلك السن اكل ولما صاب السهم حايطا او صخرة فرجع فاصاب
صيدا لم يؤكل **هـ** ولورى سرقا وسمى ثم رى آخر فاصاب السهم الاول
قبل ان يصيب الصيد فزعه عن وجهه فاصاب صيدا فان قصد المثلث
الاصطيا دخل وهوله والا فلا **هـ** ولورى رجلان صيدا فاصابا ووقت
الرمستان به معا فمروها ويؤكل وان اصاب سهم الاول فوقده ثم اصابه
سهم الثاني فقتله قال لبيد يوسف يؤكل والصيد الاول وقال زفر لا يؤكل
وكذلك لورى احدهما بعد الاخر قبل اصابة الاول فهو كرميهما معا
فان اصاب السهم الاول ولم يحص من الامساع لم اجابه الثاني فان
مات من الاول اكل وعلى الثاني ضان ما نقصت جراحتا وان مات
من الجراحة الثانية لم يؤكل ويغني الثاني قيمته جرحا جرحتين وان مات
من الجرحتين لم يؤكل وعلى الثاني للاول نصف قيمته جرحا جرحتين
ونصف ما نقصته الجراحة الثانية وان لم يعلم باي الجرحتين مات فهو كما
لومات منها **هـ** ولو قطع من الية الشاة قطعة او من فخذها لم ياكل كل ذلك
وان ضرب صيدا بسيف فانه ياكل الصفيين فان قطع من ناحية العجز اكل
الاكثر ولم يؤكل الاقل وقال الشافعي يؤكل الكل ولو تعلق العضو بخلة فان كان
بمنزلة ما بان لم يؤكل وقال **هـ** لبيد يوسف اذا ضرب الرأس فقطع طولا او عرضا
فان كان ما بقى من الرأس اكثر قطع اكل الصيد وما بقى عليه من الرأس وان كانا
سواء اكل كل وروي عنه اذا قطع الرأس نصفين لم يؤكل النصف الباقي وروي
عن محمد انه اعتبر المذبح فقال ان كان الذي بقي الى المذبح اقل اكلهما جميعا وان
كان اكثر الذي يلي المذبح وهو قول لبيد حنيفة وقال جراحا كانا ساءا اكلهما
فصل ومن سمع حشا فظنه صيدا فارسل كلبه او بازه او رماه
بسهم فاصاب صيدا ثم تبين ان ذلك الحش كان حشا شاة او ادى
لم يؤكل الصيد الذي اصاب ولو كان ذلك الحش حتى صيد ما كوله او
غير ما كوله حل ما اصابه وروي عن لبيد يوسف انه اذا كان حش خنزيرا يؤكل
وقال زفر اذا كان حش صيدا لا يؤكل ما اصاب **هـ** ولورى يعلم ان الحش حتى صيد
او غيره لم يؤكل ما اصابه ولو ظنه آدميا فاصاب الحش بنفسه فاذا هوى صيدا اكل

ولورى

ولورى طائيا فاصاب صيدا او ذهب الى المي ولم يدر اوصى او مستأش اكل
الصيد ولو علم ان المي اليه داجر يادى السهم لم ياكل ولورى بعير فاصاب
صيدا او لم يعلم ان البعير ناد او غير ناد لم يؤكل حتى يعلم ان البعير كان نادا **هـ**
ولورى سكة فاصاب صيدا فغزى يوسف روايتان في حل تناوله ولورى
بازيا على طير وهو لا يصيد الطير فاصاب صيدا لم يؤكل **فصل**
ولورى صيدا او ارسل عليه كلبا فتقارري الصيد عنه ثم وجدته ولم يكن
قعد عن طلبه اكل استحسننا ولو قعد عن طلبه لم يؤكل **هـ** ولو اشتراك مع المي
معنى اخر يجوز ان يكون التلص حصل به لم يؤكل ولو وقع على الارض قامت
اكل استحسننا وذكر في المنتقى اذا وقع على صخرة فانشق بطنه او فلع
رأسه لم يؤكل ولو وقع على حرف اخر او جرح ثم وقع على الارض لم يؤكل وكذا
اذا سقط على جبل او على شاطئ او على شجرة ثم سقط على الارض قامت لم يؤكل
ولو وقع على الجبل فاستقر عليه اكل ولورى صيدا على قله فاشقه ولم يستطع
اخذه فمات فقتله ووقع لم يؤكل **فصل** السمك اذا مات خف
انفه قال بعض اصحابنا انه لا يؤكل طفا او لم يطف ومنهم من قال لا يكره الا الطافي
وعنه في السمكة يوجد في بطن الكلب قال لا بأس بها اذا لم يتغير وعنه في سمك
في السبط الذي نخذ من شعرا الخنزير لما انه لا بأس به **هـ** وحيوان البحر طاهر
وان لم يؤكل لحمه وكل ذي ناب من السباع او ذي قلب من الطير اكل
يكن حرم المي يجوز الا اصطيا دبه اذا علم فتعلم وعنه في حنيفة ابن الحرس
اذا علم فتعلم جاز وقاله في الاسد والذئب انه لا يجوز الا اصطيا دبهما
لانه لا يتعلم ولو تصور التعلم جاز واما الخنزير فلا يجوز الا اصطيا دبه ولا يعلم
كتاب الاضحية الاضحية واجبة عندنا
التي احدي الروايتين عن لبيد يوسف فانه سنة وهو قول الشافعي وشرط
وجوبها اليسار وحلك اذا ملك ما بقي حرم بعد منزله وخادمه وكسوته
وما تناش به في منزله **هـ** ويجب على المقيم في الامصار والقري والبواري
دعوة المسافرين وقال في الاصل لا يجب الاضحية على الحاج يريد به المسافر فاما اهل
مكة فيجب الاضحية **هـ** ولا يجوز ذبح الاضحية في الامصار الا بعد صلوة الامام
وما كان في غير المصر فانه يجوز اذا طلع الفجر من يوم الاضحية ولا يجوز قبل ذلك **هـ**

وايام النحر بثلثة يوم الاضحية بعد طلوع الفجر وهو العاشر من ذي الحجة والحادي
عشر والثاني عشر يجوز في نهار هذه الايام ولياليها بعد طلوع الفجر
من يوم النحر الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر **و** روي عن علي بن يوسف
انه قال الايام المعلومات ايام التشريق والمعدودات ايام النحر ويوم
النحر من المعدودات وليس من المعلومات واما ايام التشريق من المعلومات
وليس من المعدودات واليوم الثاني والثالث من المعدودات و
المعلومات واذا مضت اوقات النحر فانه الذبح فان كان اوجب شاة
بعضها او اشتراها ليضحي بها فلم يفعل حتى مضت ايام النحر تصدق بها
حيه ولم كرااكل منها **و** يضحى الخفي عن نفسه واما عن ولده الصغير ففيه
روايتان في رواية كسب لصدقة الفطر وفي رواية لا يجب واما اولاده
الكبار فلا يضحى عنهم واما ابن الابن ففيه روايتان كما في صدقة الفطر **و**
واذا كان للصغير مال ضحى عنه ابيه او وصيه من مال الصغير في قول الحنفية
وقال محمد بن زفر يضحى من مال نفسه دون مال الصغير واذا ضحى من مال
الصغير اكل الصبي منه ما امكن وساع بالباقي ما سفع به **و** وعن جعفر
في الموسر اذا ولد له ولد ادى ايام النحر يضحى عنه ما لم تنقض ايام النحر **و** قال ابو
حنيفة ليس على المسافر ان يذبح عن نفسه وان كان له اولاد مسافرون
معه يضحى عنهم وان كانوا مقيمين في مصر ضحى عنهم **و** ولو اسقلف الامام من
يصلى بصغره الناس في المصر صلى احد المسجدين انهما كانا جاز **و** ذكر
في الاصل اذا صلى اهل المصر جازنا سقيا ولو سق اهل المصر الصلوة
فضحى بعدها فلا رواية في الاصل وقال بعضهم يجوز قياسا واستحسانا **و**
و لو حضر رجل من اهل السودان للصلوة وامراهه بالاضحية جاز ان يذبحها
عنه بعد طلوع الفجر **و** ولو كان مسافرا فضحى عنه اهل **و** يجوز الاجد صلوة
الامام **و** وينظر الى موضع الذبح دون المذبح عنه وكذا اذا كان في مصر
واهله في مصر اخر فكتب اليهم ان يفهموا عنه فانه دعوى مكان الذبح فينبغي
ان يذبح بعد صلوة الامام في المص الذي يذبح فيه وعن الحسن انه لا يجوز الاضحية
حقا يصلى في المصرين **و** ولو صلى الامام ولم يخطب جاز ان يذبح واذا اخر الامام
الصلوة ولم يذبح حتى يتصغرها نهارا فاذا انتصف دح **و** قال محمد كانت

ذبايح

ذبايح يدكوها منها العتقده ومنها الرجيه وهي شاة كانت لذي الحجة في رجب
وياكلون ويطعمون ومنها العتقده كان الرطل اذا ولدت له الناقة او المشاة
اول ولد ذبح وذلك كله منسوخ بالاضحية فلا **و** روي في الحقيقة ان شاة
فعل وان شاة لم يفعل والله اعلم **باب ما تحرى في الاضحية**
و لا يجوز ان يضحى بالابن والبقرة والغنم الا الجذع من الضان ان كان
عظيما وهو الذي تمت له ستة اشهر والثقب ابن سنة والجذع من البقر ابن
سنة والثقب ابن سنتين والجذع من الابل ابن اربع سنين والثقب ابن خمس سنين
هذا مذهب الفقهاء وكذا البعير والبقرة غرسبعة او اقل ولا يجوز عن اكثر من
ذلك **فصل** ولا يجوز العور ولا المقطوع الطرف واما القطع
في الاذن او الالية والذنب فان كان الثلث او اقل جاز وان كان اكثر لم يجوز في
قول الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف اذا بقي الاكثر جاز وان ذهب الاكثر
او كانا سقيا لم يجوز **و** والعرجا اذا كانت يمشى بنفسها الى المنك جاز وان كانت
لا يمشى لم يجوز وعنه يوجب في الشكا انه يجوز وهما التي لا قرن لها فاما اذا لم يكن لها
اذن لم يجوز وان كانت صغيرة الاذن جاز **و** ويجوز الجبا والشاة وهي الجوزة اذا تاتت
سمينين واما الهنما وهي التي لا سن لها روي عن علي بن يوسف انه لا يجوز والسق كالاذن
وروي عنه اذا ما بقي ما يصف معه جاز وان كان اقل من النصف **و** وقال
ابو حنيفة الحصى احب الي ولا باس بما فيه سمه في اذنه **و** ولا حري في ذلك
شئ من الوحش وان كان متولدا بين الوحش والاشئ فالمعتب الام **و** اذا
اشترك سبعة في بقرة او بعير يردون به القية اجزاهم اختلفت الجهات
ام اتفقت وقاله فران اتفقت جهات القرية جاز وان اختلفت لم يجوز
ولو ذبح احد من ميت جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو رواية عن علي بن يوسف
وان كان احد من بريد اللحم او كان دمثا يرد القرية لم يجوز وهو رواية عن علي بن يوسف
بالقلب ولا يعتبر القول **و** ولو اشترى اضحية سمينة نجست عنده لم يجوز ان
كان موسرا وان كان فقيرا جاز لا ان يكون الفقير او جيب على نفسه اضحية ولا يملك
اذا ماتت او نسقت او صدمت بها عيب يمنع الاخر لغز الاضحية فعليه
مكانها اخري اذا كان موسرا **و** ولو قدم الاضحية لذي الحجة فاضطربت فانكسر
جلها او اصاب العكبين عيناها جاز استحسانا ولو ذبح اضحية رجل بغير

امه اجزاء مستحقين او يخلط رطلان فذبح كل واحد اضحية واحدة اجزاء كل واحد
منها مستحقين وياخذها من الداج وروي غزالي حنفية انه يجوز وكل
كل واحد منها صاحبه وان شاف من كل واحد منها صاحبه قيمة شاة وتصدق
تلك القيمة ان كانت مضت ايام الفجر وروي غزالي يوسف في البقرة يشترك
فيها سبعة انهم يقتسمون اللحم وزنا فان اقتسموها في اذنة كره ولا يجوز التحليل
ولو لم يعلم الكتاني ان يذبح اضحية فوجباين وهو مكروه والافضل في ذبح الاضحية
ان يتولى امرها بنفسه ان كان محسن ذلك وان امر غيره لم يضر ويستحب حضور
الانسان ذبح اضحيته **فصل** ويكره ان يذبح الاضحية اقبح صوفها وينفع
به قبل هذا في المشاة التي اوجبها المفسر فاما المفسر اذا عين الاضحية لم يمين ولا
باس بالطلب والجزء وان ذبحها في وقتها جاز ان يلبس لبسها ويجوز صوفها ينفع
به وان كان في ضرعها لبن وهو خلاف نفع ضرعها بالمال البارد ولا يسع جلدوها ولا يعطيه
من ارجلها ولو عمل بالجلد ساءا يتفع به في بينين جاز فان ولدت ولدا
ذبح معها ولدها وقيل هذا المفسر فان باعه او ذكاه وتصدق بقيمة او
شده ولو امسك اولادها حتى مضت ايام الفجر تصدق بها وذلك في المتقا
غزالي ان الاضحية اذا وضعت فذبح الولد يوم الاضحية قبل الام اجزاء ولو تصدق
به يوم الاضحية فليس ان يتصدق بقيمة ولا باس بان يشترى بجلد اضحية متلها
للبيت وغزالي حنفية انه كان لا يرى باسا ان يطعم الاضحية ولا ياكل منها
ولو اعقل اضحية حتى مضت ايام الفجر وضاعت فاصابها بعد ذلك تصدق
بها ولم يصب ساءا منها وان ذبحت في ايام الفجر فله ان ياكل ويطعم الفقير والفقير
ويستحب ان يتصدق بالثلث ولو باع الجلد بورق اذهب تصدق
به ولا باس بان يشترى ما يتفع به جعينة كوامتعت البيت والمقرب ولا
يشترى جلا ولا ازارا ولو اشترى بقرة يريد ان يضيح بها ثم اشترى
فيه ستة قال لبعض حنفية يكره ذلك وكبرهم وقال في الاصل ان فعله
قبل ان يشترى كان اصن وهذا اذا كان غنيا واما الفقير اذا اوجب
بالشراف لا يجوز ان يشترى فيها وقيل في الخفي اذا اشرك فيها بعد ما اشتراها
للاضحية انه يتصدق بالثلث والله اعلم **كتاب الغنص**
الغنص على ضربين احدهما يتعلق به المائمه وهو ما وقع على العلم والثاني

لا يتعلق

للتعلق به المائمه وهو ما وقع مع الجهل كمن اتلف مال غيره وهو يظن انه له
او اشترى متاعا وهو يظن انه لصاحب اليد نقضه ونقض فيه
او ملكه بوجه اخر يبدي او يغير يبدي ثم سئل له مستحق فالائمه مرفوع
عنه والظمان واجب في جميع الاحوال وما اخذ على وجه الغنص ان فهو اثم باخذه
وامساكه وعليه رد العين ان كان قائما وان كان هالكا وهو من ذوات الامثال
كالملكيد والحذول والمعدود الذي لا يتفاوت فعليه المثل واما العدديا
التي لا يتفاوت احادها ويتفاوت جملتها كالجوز والبيض ففيه المثل وقيل
رد عليه قيمتها وان لم يكن له مثل ففقد القيمة وكذلك ما يباع عددا
ما يختلف فيه الصغير والكبير ويتفاوت احاده كالبلطح والسفرجل فعليه
قيمة يوم غصبه ولا ينظر الى زيان القيمة ونقصانها في الشرع وفي البدن
بعد الغصب وانما يجب ضمان المثل والقيمة اذا فقد رد بفعله او بفعل
غيره او بافادته سماعا وفيه ما نقص من بدنه فدرضمن ما نقص ولا يضر ما نقص
من الشعر وبيان معرفة النقصان ان يقع مهيما ويقوم به العيب فيمن قد
ذلك وهذا في كل ما يجوز بيعه بخنسه متفاضلا فاما ما لا يجوز بيعه بخنسه متفاضلا
فان قصص حنطة فعفت عنه او انا فضة او ذهب او انكسر المذلم والذانيير
وهو بالخيار ان شا اخذ ذلك جعينة ولا شئ له غيره وان شاة تركه وضمنه مثله
فيما هو من ذوات الامثال وقال الشافعي له ان يضمن النقصان وان كان انا ففقد
او ذهب فتهم فهو بالخيار ان اخذه ولا شئ له غير ذلك وان شاة ضمنه من
خلاف الجنس وكذلك آنية الصفر والنفاس والشبه والرماس اذا كانت
تباع ووزن نفى وانه الذهب والفضة سواء والعقار الذي لا يستطاع نقله ولا
تحويله لا يرد عليه الغصب ولا يضمن بالاستحقاق في قول لي حنفية ولي يفسد
الاخير وقال محمد والشافعي يضمن وان اتلف منه سى بفعل الغاصب بخوان
هدم شيئا او انهدم من سكناء فعليه الضمان وذكر محمد بن شاهدين شهدا
لرجل بدار ففقد القاضى بشهادتهما ثم رجعا ضا قية الدار ولو غصبا جاله
مثل ثم اخفيا في حلا انقطاعه غزالي الناس فان ابا حنيفة قال حكم علي
الغاصب بقيمة يوم ختمه وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع
ولو غصب حيوانا فزاع في بدنه خير اعين الغاصب قبل ان يباع الغاصب وبه

الى المشتري فان كان قايما اخذه صاحبه وان كان هالكا فهو بالخيار ان شأني
الغاصب قيمته يوم الغصب وان شأني المشتري قيمته يوم القبض وليس
له ان يضمن المبيع قيمته زائدة بالبائع والتسليم في قول الحنفية وقال ابو يوسف
ومحمد له ان يضمن المبيع قيمته زائدة بغير روي هذا الاختلاف بن سماعه عن محمد
في الاصل مذهبهما ولم يذكر خلافاً ولو زاد است قيمة العبد المصوب
فقتله الغاصب فعليه قيمته زائدة ولو ولد الحيوان في يد الغاصب ولداً
فباعها وسلمها فان كان قايماً كان للمصوب منه ان يأخذها وان كان هالكاً لمين
فالكلام في الام على ما ينشأ وما في الوالد فيضمن القيمة بالبائع والتسليم وإذا
استخدم عبداً بغير امره او بعته في حاجة او قاد دابة له او ساقها او ركبها
او حمل عليها شيئاً بغير اذن صاحبه فهو ضامن لذلك سواء عطي في تلك
الخدمة او غيرها ولو جلس على دراهم غيره او بساطه لم يكن غاصباً ولو دخل
داره بغير اذنه وليس في الدار احد لم يكن غاصباً في قول الحنفية ولما يوصف
وعند محمد يصير غاصباً والله اعلم **باب ما يلحق العبد**
الغصب في يدي الغاصب ضمانه اذا غصب جارية فابقت
في يدي الغاصب او زنت او سرقته ولم يكن فعلت قبل ذلك فعلى الغاصب
ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنا وكذا ما حدث من
التقصان من عور او شلل او ما اشبه ذلك فانه يضمن التقصان على ماله
ولو حبلت في يدي الغاصب من زنا اخذها المالك ونقصان ذلك فان نال
العيب في يدي المولي كان بياضاً في عينها فارتفع او حمى فاقطع فان
المولي ترد ما اخذ على الغاصب بسبب التقصان فاما اذا حبلت من الزنا
فان ابا يوسف قال نظري ما نقصها الجبل وان شرع عيب الزنا فيضمن الاكثر
ويدخل الاقل فيه وهذا استحسنه وروي عن محمد انه قال لا يضمن الامرني
وهو القياس ولو ردها الغاصب حاملاً ماتت من الولادة وبقي ولدها
فان عند الحنفية يضمن جميع قيمتها للمالك وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن
الاقتصان الجبل خاصة ولو سرقته في يد الغاصب او زنت ثم ردها
على المالك فقطعت عنده او حلت فان عند الحنفية يضمن الغاصب
في حد الزنا الاكثر ما نقصها الضرب وما نقصها الزنا واما في القلع في السرقة
فيضمن

فيضمن نصف قيمتها وقال ابو يوسف ومحمد يضمن نقصان السرقة ونقصان
الزنا ولا يضمن ما نقصها الضرب ولا القلع ولو ماتت الجارية من الولادة
وبقي ولدها في يدي الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب
ولم يغير شيئاً من الام بالولد ولو حلت في يدي الغاصب ثم ردها على المولي
فانتت في يده من تلك الحمي لم يضمن الغاصب الا ما نقصها الحمي في قولهم
جميعاً ولو حبلت عند الغاصب من زوج كان لها عند المالك فلان
ضمان على الغاصب في ذلك وكذلك لو احبلها المولي في يدي الغاصب
ولو غصب جارية محبوسة او حبلى او بها خراج او مرض فانتت من ذلك
في يدي الغاصب فهو ضامن لقيمتهما وبها ذلك العيب ولو قتل في يدي
الغاصب قتلاً او جناحياً رد الى مولاه ويقال له ادفعه للجناية او فده
برجع المولى على الغاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية ولو استهلك مالا
خو طب المولى بالبائع او الفدا فيرجع على الغاصب بالاقل من قيمته وما
ادى عنه من الدين ولو ولدت الحارثة المصوبة في يدي الغاصب هلك
الولد وردها وردها ما نقصها الولادة ولا ضمان عليه في المولد وقال الشافعي
يضمن ولو كان الولد قايماً رداً الولد مع الام فان كان في قيمة الولد وفاً نقصان
الولادة ان يبر به وان لم يكن فيه وفاً ان يبر بقدره ومن الباقي وقال في
الشافعي لا يضمن ولو ماتت ومات ولدها في يدي الغاصب ضمن
قيمة الام يوم غصب ولم يضمن قيمة الولد ولو كان الغاصب قبل الولد او باعه
ضمن قيمته مع قيمة الام فان نقصها الولادة مائة والولد يساوي مائة ضمن
قيمة الام يوم الغصب ونصف قيمة الولد ولو غصب جارية شابة
فصارت عجوزاً اخذها ضمن ما انتقص من القيمة وكذا الخلام اذا هم
ولو غصب عبداً قيمته الف فصارت الفين بزيادة في البدن لم يقتله قاتل
فالمالك بالخيار ان شأني الغاصب قيمته يوم الغصب وان شأني القاتل الفين
فان ضمن الغاصب الفار جع على عاقله القاتل بالفين وتصدق بالفضل على الف
ولو قتل العبد نفسه في يدي الغاصب ضمن قيمته الفاً ولم يضمن بقتله نفسه شيئاً
ولو غصب امه فولدت ثم قتل ولدها وماتت يضمن قيمة الام الفاً ولم يضمن
قيمة الولد ولو غصب عبداً اصيب او جارية فكلما كان للمصوب منه ان يأخذ

وكذلك ساير الحيوان ولو غصب حابية ناهدًا فانكسر قدما عنده فهذا
عيب ويضئ النقصان مرد خرج وجهه فليس بعيب والشيوخ عيب
ولو غصب شابًا فصار شيخًا ضمن النقصان ولو غصب عبدًا قاريًا فأنسى
او كان خبانًا فأنسى الخبز ونسى علامن الاعمال ضمن النقصان يقوم عالمًا ويقوم
وهو لا يحسن فيضمن النقصان ولو ابقى العبد في يدي الغاصب فالجمل
على الحلي ولا يرجع به على الغاصب ولكن يرجع بما فقته الا باق في قول
ابو يوسف وقال محمد يرجع على الغاصب **باب الرجل**
يقصب الشيء فتغير وصفه لا عينه اذا غصب عسيرًا فصار
خلًا او لبنًا حليبًا فصار حمصًا او عنبًا فصار زبيبًا فان ابا يوسف قال
المغصوب منه بالخيار ان شاؤك اخذ ذلك بعينه ولا شئ له غيره وان شأنته
مثله ولو غصبه ثوبًا فقطع قيمًا ولم يخطه فالملك بالخيار ان شاؤك اخذ
ناقصًا وضمن ما نقص المقطع وان شأنته تركه وضمن قيمة الثوب يوم الغصب
ولو غصب سقاء فذبحها فالملك بالخيار ان شاؤك اخذها ولا شئ له
غيره وان شأنته قيمتها يوم الغصب هكذا روي ابو يوسف والحسن بن
زباد عن حمزة حنيفة وكذلك اذا سلخها واربعها ولم يشوها قال محمد في الاصل
ان شاؤك اخذ المشاة وضمن النقصان قال وهذا القول اصح ولو غصب بئر ذهب
او فضة فصاغه انا او خليا او ضرب به درهم كان للمغصوب منه ان ياخذ ولا يعطيه
شئ في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا سبيل له على ذلك وعلى الغاصب
مثل ما غصبه ولو غصب حديدًا فجعله انا فان كان يباع وزنا فهو كالفضة والخل
بينهما سفل وان كان لا يباع وزنا سقط حق الملك ولو غصب حيوانًا فأكبر واذا دانت
قيمته كان للمالك ان ياخذ ولا شئ للغاصب وللدلالة لو غصب جريحًا او مريضًا
فدواه حتى برأ وصح وللدلالة لو غصب ارضًا فيها زرع او ثقل او شجر فسقاه
الغاصب او كان خلا فابره ولحقه وقام عليه فهو للمغصوب منه ولا شئ للمغصوب
للفاصب فيما انفق ولو حصد الزرع او جز الثمرة او جز الصوف او حلب واستهلك
كان ضامنًا للدلالة والساعلم **باب الغصب يتغير**
بعمل الغاصب اذا غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب ولا سبيل
لرب الحنطة عليه ويضمن حنطة مثل حنطته في قول لي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف

ثلث روايات احدها مثل قول لي حنيفة والثانية ان ملكه نزول ولكن
الحق لا يسقط عنه حتى يصل اليه ضمانه فان مات الغاصب بيع الميراث
له في دينه وهو حق من ساير الخمر ما في رواية له ان ياخذ الدقيق ويرى
الغاصب من الضمان وقال الشافعي الدقيق ملك المغصوب منه وعلى
مذا اذا غصب دقيقها في بزة او غزلا فأنسى او قطعًا ففزره او لحما فمشوا
او سمسمًا فغصه ولو غصبه ثرا بالبنته او جعله ابنه فان كانت له قيمة
فهو كالحنطة اذا طحنها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شئ عليه من الضمان
ولو غصب حنطة فزرعها فعليه مثلها ويصدق بالفضل ويكره الانتفاع
بها حتى يرضى صاحبه وقال ابو يوسف لا تصدق بالفضل ولا يكره الا
تتفاد به قبل اداء الضمان وقال ابو يوسف اذا غصبه ودنا فغرسه فصار
خلًا يكره الانتفاع به حتى يرضى صاحبه ولو غصب نوي فصار لحا جازا للانتفاع
به كما قال في الحنطة اذا زرعها وزوي غزلي حنيفة في الشاة اذا ذبحها
وشواها لم يسح له ان ياكلها او يطعم احدًا حتى يرضى القيمة وان كان صاحبها
غائبًا او حاضرًا لا يرضى بالضمان لم يسح له الاكل فاذا ادى الغاصب قيمتها
او ضمنه الملك او الحاكم او اياه منه حل له الاكل ولو اراد الملك اخذ
الحم مشويًا واي اخذ القيمة لم يكن له ذلك ولو باع الغاصب اللحم بعد
ما طبخه او شواه او وهبه او تصدق به جاز وقال الحسن وزفر اذا طبخ
او شواه فقد صار مستهلكا له وعليه القيمة وله ان ياكل ويطعم من شأ
رضى صاحبه بالقيمة ام لا ولو غصب دقيقًا فجعله خبزًا فهو نظير الطحين
ولو غصب بيضة فحصبها تحت دجاج فهو بمنزلة زرع الحنطة وكذلك
لو غصب زيتًا فجعله في بر كثر حتى غلب عليه البر ولو غصب اجرا
او لبنًا فبنى اسو حائط لم يكن له على الحائط سبيل وضمن قيمة اجره ولبنه
وكذلك لو غصبه ساحة فادخلها في بنيانه سقط حق الملك في
الساحة وعليه قيمتها وقال زفر والشافعي ينقص البناء ويرد على الملك
وكان لمباي الحسن يقول المسئلة موضوعة على ما اذا بنى حوالى الساحة فاما
اذا بنى على نفس الساحة ينقص وهو اختيار الفقهاء ابو جعفر ولو بيعت
الدار في حيوة او بعد وفاته كان هذه الاشياء اسوة للخمر في الثمن ولو غصب

ذوهارا فعمله عروه من داه سقط حق الملك **باب الثوب**
يصبغ الغاصب اذا صبغ الثوب بعصفر كان صاحب الثوب بالخيار
ان شاقن الغاصب قيمة ثوبه ابيض وسلم له الثوب وان شا اخذ الثوب
وحن له ما زاد العصف فيه وان شا ترك الثوب على حاله وكان الصبغ فيه
للغاصب فتاع الثوب وينقسم الثمن على قدر حقرها **ولو صبغ اسود**
فان عند لي حيفته له ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شا اخذ الثوب
والاشق للغاصب وقال ابو يوسف ومحمد السواد بمنزلة العصف **ولو**
صبغ بعصف فانتقصت قيمته كانت قيمته ثلثون فعادت بالصبغ الي عشرين
قال محمد انظر ما يريد هذا الصبغ في ثوب لا يتقص قيمته وان كانت رديته
غرمت الغاصب حقه وكذلك السواد على هذا **ولو كان صاحب**
الثوب غصب العصف وصبغ به فهو ضامن لثمن ما اخذ فان لم يقدر فهو على
الاختلاف الذي ذكرنا فيما ينقطع من ايدي الناس وليس لصاحب العصف
ان يجبس الثوب في شيء من ذلك **والسواد في هذا الوجه بمنزلة**
العصف على قول لي حيفته ايضا **ولو وقع ثوب رجل في صبغ اخر فاصبغ**
به ولم يصبغه احد فان كان سوادا فهو لرب الثوب ولا شيء عليه من
قيمة الصبغ في قول لي حيفته وان كان عصفرا او زعفرانا قرب الثوب
بالخيار ان شا اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شا امتنع فبياع الثوب يضرب
فيه صاحب الثوب بقيمة ابيض ويضرب صاحب الصبغ بقيمة الصبغ
في الثوب وعندها السواد والعصف سوا وكذلك السمن خلط بالسويق
فالسويق بمنزلة الثوب والسمن كالصبغ **فاما العسل والسمن اذا اخفلا**
فكلاهما اصلان واذا اخفلا الدهن بالسمن فان كان يريد الدهن يطلى
كان السمن بمنزلة الصبغ وان كان دهنا لا يصنع بالخلط ولا يرد قيمته كما
لادهان المسد فهو هلاك ولا تضديده **ولو غصب ثوبا من رجل وصبغه**
بعصف اخر ثم ذهب الفاعل ولم يعرف بالقول فيه كما لو اخفلا بغير فعل
احد استحسننا والقياس ان لا يكون لصاحب الصبغ على ما في الثوب سبيل
ولو ان صاحب الثوب غصب العصف وصبغه وباعه فلا حق لصاحب العصف
على المشتري ولو ان صاحب العصف غصب الثوب وصبغه وباعه وغلب العصف

صاحب الثوب قضى له بالثوب ويستوثق منه بكفيل **ولو غصب ثوبا وعصفا**
لرجل واحد وصبغه كان للمالك ان ياخذه مصبوغا ويرى الغاصب
من الضمان في العصف والثوب استحسننا والقياس ان يضمن الغاصب
عصفا مثله لم يغير كانه صبغ ثوبه بعصف بنفسه **ولو كان العصف لرجل**
والثوب لآخر فرضيا ان ياخذه كما ياخذه الواحد ان لو كانا له فليس
لها ذلك **وقال ابو حنيفة** اذا غصب ثوبا فقتله او غسله فلصاحب
الثوب ان ياخذه ولا شئ للغاصب وعز محمد بن غصب خوصا فجعله
زنيلا قال لا سبيل للمغضوب منه عليه **ولو غصب ثوبا فسحقها خذوعا كان**
له ان ياخذ الخذوع **ولو غصب مملوكا فنتقطه فصاحبه بالخيار** وان شا اعطاه
ما زاد فيه وان شا ضمنه قيمته غير منقوطة في قول محمد وروى عن علي بن يوسف ان
صاحبه ياخذه ولا عليه **ولو قصر الغاصب الثوب كان له ان ياخذ الثوب**
ولا يعطيه شيئا **ولو غصب دارا وجسمها ثم ردها قيل لصاحبها اعط ما زاد**
المخصص فيها الا ان يرضى صاحب الدار ان ياخذ الغاصب حصه **ولو غصب**
من مسلم غمرا فخلها فلصاحبها ان ياخذها **وقال ابو حنيفة** فيمن غصب
جلد ميتة فدبغه بشئ لا قيمة له فلصاحبه ان ياخذه **ولو اتى صاحب الميتة**
الميتة في الطريق فاخذ رجل جلدها فدبغه فلا سبيل لصاحب الميتة عليه **ولو غصب**
جلد ميتة ودبغه بشئ متقوم كاللوط والعصف فلصاحبه ان ياخذه
ويغرم له ما زاد الدباغ فيه **ولو كان الجلد ذكيا فان دبغه بما قيمته له كلالا**
والتراب والشمس فلصاحبه ان ياخذه ولا شئ عليه **ولو دبغه بما له قيمة فصاحبه**
بالخيار ان شا ضمنه قيمته غير مدبوغ وان شا اخذه واعطاه ما زاد المدبوغ
ولو ان الغاصب جعل هذا الجلد ادبيا او زقا او دفترا او جرابا او قروا
لم يكن للمغضوب منه على ذلك سبيل فان كان الجلد ذكيا فله قيمته يوم
الغصب وان كان ميتة فلا شئ له **ولو غصب غمرا لمسلم فاستهلكها**
فلا ضمان عليه **ولو غصب عصيرا فصار غمرا او خلا فله ان يضمنه قيمة العصف**
ان لم يقدر على مثله وان قدر على مثله فعليه المثل **ولو غصب غمرا فخلها**
ثم استهلكها فعليه خل مثله **ولو غصب جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له فهلك**
عنده فلا ضمان عليه وان استهلكه ضمن في قولهم **ولو دبغه متقوم فهلك في يده**

فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ونحوه يضمن قيمته مذهبنا وبعينه
الملك ما زاد المدباغ فيه والله أعلم **باب الغمان**
خلط واذا ادعى رجلان رجلاً لكل واحد منهما درهم خلط المستودع المالكين فلا
سبيل لهما علي أخذ الدرهم وكل واحد منهما علي المستودع مثل ما دفع اليه في قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ونحوه بالخيار ان شأ أخذ ذلك واقتضا وان
شأ اضمتا ولا يسع المدعى كل هذه الدراهم حتى يوردي مثلهما الي صاحبهما
ولو اشترى بها طعاماً حل له التناول ولو اشترى بالدراهم المغصوبة دنائيراً
لم يحزن له ان يتصرف في الدنايير ولو تزوج بها امرأة وسع ان يطاها ولو اغتصب
ثوباً فاشترى به جارية لم يسع ان يطاها حق يدفع قيمة الثوب الي صاحبه
ولو تزوج بالثوب المصوغ امرأة حل له وطئها ولو ادعى رجل شعيراً واخر حنطة
فخلطهما فهو ضامن لكل واحد منهما مثل حقه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ونحوه لهما ان ياخذاه ويبيعهما ويقسم الثمن علي قيمة الحنطة فخلوطه بالشعير
وعلي قيمة الشعير غير خلوطه وعزلي حنيفة فيمن خلط درهم غيره بدرهم نفسه
ثم مات كان المغصوب منه اسوة الغرماء فيه ولو صب ما في طعام فافسده
وزاد في كيد فلصاحب الطعام ان يضمنه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس
ان يضمنه طعاماً مثله وكذلك اذا صب ما في دهن او في زيت وعزلي يوسف
فمن صب طعاماً علي طعام فان كان طعامه اكثر كان ضامناً وان كان طعامه
اقل لم يصير ضامناً ولم يصير مستهلكاً والله أعلم **باب اختلاف**
الغاصب والمغصوب منه واذا اختلفا في عين المغصوب او في قيمته وقت
الغصب فالقول قول الغاصب **باب** ولو اقر الغاصب بما ادعى المغصوب منه
ثم قال ردت عليه او قال هو الذي احدث المصيب فيه لم يصدق الا ببينة
ولو اقام المغصوب منه البينة ان الدابة نفقت عند الغاصب من ركوبه واقام
الغاصب البينة انه ردها اليه فالبينة ببينة المغصوب منه وعلي الغاصب
القيمة وذكر في الاصل اذا اقام المالك البينة ان غصب الدابة ونفقت عنده
واقام الغاصب البينة انه ردها اليه ونفقت عنده فلا ضمان عليه وروي
عزلي يوسف انه صامن ولو شهد ان الغاصب غصب هذا العبد ومات
عنده وشهد شهود الغاصب انه مات في يدي المالك لم ينتفع ببينة الغاصب

قاروي

قاروي عزلي في الاملاء ان البينة ببينة الغاصب **باب** ولو اقام المالك البينة ان
الغاصب غصب يوم الفخر بالكوفا واقام الغاصب البينة انه كان يوم الفخر بعه
هو والعبد فالضمان واجب علي الغاصب والله أعلم **باب**
الرجل يغصب الشيء في بلد فيطالب في غيره ولو غصب درهم
في بلد او دنائير فطالب بهما في بلد اخر فعليه تسليمها وليس له ان يطالبه
بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب منه عيناً ثم لقيه في بلد اخر والعين
في يده والقيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فله المغصوب منه
ان ياخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان اقل من
السعر في مكان الغصب فالمغصوب منه بالخيار ان شأ أخذ القيمة علي
سعر مكان الغصب وان شأ انتظر ولو وجد في البلد الذي غصبه فيه وقد
انقص السعر لم يكن له خيار **باب** ولو كان العين المغصوبها الكفا وهو من خوات
الامثال فان كان السعر في المكان النقيض مثل السعر في المكان المغصوب او اكثر
يرد المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فهو بالخيار ان شأ أخذ قيمة العين
حيث غصب وقت الغصب وان شأ انتظره ولو كانت القيمة في مكان الخصومة
اكثر فالغاصب بالخيار ان شأ اعطى مثله حيث خاض وان شأ اعطى قيمته
حيث غصب الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين
سواء كان للمغصوب منه ان يطالبه بالمثل والله أعلم **باب**
ما يكون قبضاً للغصب واذا احدث المغصوب منه في الغصب
حدثاً يصير به غاصباً ان لوقع في ملك الغير كان قابضاً ويبرأ الغاصب
من الضمان نحو ان يستخدم المغصوب او يلبس الثوب سأل عرف ذلك او لم يعرف
ولا يكون الغاصب غاصباً بالغصب الاول الا ان يحدث غصباً مستقبلاً او
كذلك لو كان الغصب طعاماً فاكله المغصوب منه وهو يعرفه او لم يعرفه
فقد برى منه الغاصب وكذلك لو اطعم الغاصب سقط ضمانه وقال الشافعي
لا يسقطه ولو ان المغصوب منه آجر العبد من الغاصب للخدمة او الثوب
للبس فقبل الغاصب الاجارة فان الغاصب برى من ضمان العبد حين وجبت
عليه الاجرة بالاجارة **باب** ولو استأجر العبد لبني له حايطة سقط ضمان الغصب
حين يتبدأ بالسنة ولو روج الجارية المغصوبة من الغاصب لم يبرأ من الضمان في قول أبي حنيفة

والجوعين سيف يبرأه ولو استاجر الغاصب ليعلم العبد علاما من الاعمال فذلك
 جائز وهو قول في يدي الغاصب على ضمانه ان هلك فمن وكذلك لو استأجره
 لعل الغيب المصوب هـ ولو ان رجلا له كراغ اغتصب رجل احدها وسرق
 ثم ان المالك اودع الغاصب او السارق والكر الاخر فخلط بالكر الغصب
 ثم ضاع ذلك كله ضمن الكرا الغاصب ولم يضمن الكرا العديعة من قتل الخلط هـ
 ولو دفع الى انسان الفأ ودعيه فاخذ منها شيئا لم يقضه ثم رده بعد ايام الى
 موضعه فضاغ فعليه الضمان فيما اخذ وذكر في الاصل خلاف هذا او محمد
 انه اخذ الخنما به فطوبى بها فقد صار ضمانا لا يبرأ الا بالرد على المالك والله اعلم
باب غصب الصبي والمدبر والمكاتب
وام الولد اذا غصب صبيًا حرًا من اهله فرض فاته في يده فلا ضمان
 عليه ولو عقره لسبع او نهشته حيته فمات فعلى عاقلته الغاصب الدية
 ولو قتله انسان خطا في يدي الغاصب فلا ولياء ان يتبعوا ابيهما سبنا والفقهاء
 او القاتل فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وكذلك لو وقع عليه
 حائط او وقع في بئر فالغاصب ضامن ويرجع الغاصب على صاحب الحائط
 ان كان اشهد عليه والمراد من هذا رجوع عاقلته على عاقلته هـ ولو قتله
 انسان عمدا كان اولياؤه بالخيار ان سبوا وقتلوا القاتل وان سبوا واستعوا
 عاقلته الغاصب بالدية ورجعت العاقلة في مال القاتل ولا يكون
 لهم القصاص هـ ولو قتل الصبي انسانا في يدي الغاصب فرده على الولي
 وضمن عاقلته الصبي لم يكن لهم ان يرجعوا على الغاصب بشئ ولو قتل الصبي
 نفسه او اتي على شئ من نفسه فالغاصب ضامن له هـ وكذلك لو ادر كنة
 دابة فالتى نفسه منها وهذا قول لبي يوسف ولا يرجع الغاصب على عاقلته
 الصبي بل عظم وقال محمد لا ضمان عليه هـ ولو غصب مدبرا
 فمات في يده ضمن ولو غصب ام ولد فماتت في يده لم يضمن في قول الحنفية
 ولو غصبها غاصب فماتت في يده بافة علي الوجه الذي ساء انه يضمن
 في الصبي الحر فان الغاصب دفع قيمتها حاله في مال **فصل** واذا
 غصب عينا ثم ادعى هلاكها فانه محبس مدة يقع في الظاهر لو كان في يده
 لظاهر او يقوم بينة ولحققت عليه بالقيمة تقوله ثم ظهر ذلك الشئ وقيمته

مثل

مثل ما قال الغاصب او اقل فلا سبيل لصاحبه عليه وان كانت القيمة اكثر
 مما قال الغاصب فلا مضمون منه الخيار وذكر لبي بكر المازني من عند
 نفسه ان ادعى الغاصب ان الزيادة حديث بعد التضمن وادعى المضمون
 منه انها كانت قبله فالقول قول الغاصب هـ ولو استهلك مسلم علي
 ذي حر او خنزيرا ضمن القيمة وقال المشافعي لا تضمن وكذلك لو اتلف
 صليبا ويمنع الذي من كل ما يمنع منه المسلم الا شرب الخمر وكل الخنزير هـ
 ولو عتوا وضربوا بالعمد ان منعوا كما يمنع المسلمون واذا اجل الغاصب
 بيد الغصب جاز وقاله زفر لا يجوز هـ ولو ابراء المضمون منه الغاصب
 من ضمان المضمون وهي قائمة في يده سقط الضمان وقاله زفر لا يسقط هـ
 وعمر بن يوسف اذا قال لاخر غصنا منك الغائم قال لنا عشرة لم يصدق
 وقال زفر يصدق هـ ومنافع العين المضمونة لا تضمن بالغصب والاتلاف
 وقال الشافعي تضمن هـ ولو اجر الغاصب المضمون فالاجرة له تصدق
 بها هـ ولو فتح باب قفص فطار الطائر منه لم يضمن وقال محمد يضمن
 وقال الشافعي ان طار من فوره ضمن وان مكث ساعة لم يضمن وعلى هذا
 الاختلاف اذا حل رباط الدابة او فتح الباب هـ ولو حل رباط الزيت
 فان كان داسا ضمن وان كان السمن جامدا فذاب بالشمس وسال لم يضمن هـ
 وقال ابو حنيفة اذا كسر على انسان بریطا او طبلا ضمن قيمته خشبا منخرا
 وذكر في المنتقى خشبا الواحيا وقال لبي يوسف ومحمد لا ضمان عليه هـ
 ولو غصب شيئا فباعه من اخر فاجازه المالك ولا يعلم ما حاله فابيع
 جاز في قول لبي يوسف الاول وهو قول محمد ثم رجع عنه وقال بانه لا يصح حتى
 يعلم انه كان قائما وقت الاجازة هـ ولو احرق بابا منخرا عليه ثياب منقوشة
 ضمن قيمته غير منقوش ببقايشل وان كان صاحبه قطع روس الثايشل ضمن قيمته
 منقوشا ولو احرق بساطا فيه ثايشل رجال ضمن قيمته مصورا هـ ولو هدم
 بيتا مصورا ضمن قيمة البيت والمصوغ غير مصور هـ ولو قتل جارية مغبنة
 خطا ضمن القيمة غير مغبنة الا اذا كان الغنا نقصا فيها فيضمن على ذلك هـ
 ولو ان ارضايين شريكين زرعها احدها فنبت الزرع فتراضيا ان يقطعه
 الذي لم يزرع الزارع مثل نصف البذر ويكون الخارج بينهما جاز وان لم ينبت

لم يحرق ولو نبت الزرع فطلب الذي يزرع القسمة قسم وأما الذي يزرع اذ يتطلع
ما في خضيب الشبك ويضن نقصان الزراعه ٥ ولو غصب شيئاً فغصب
منه اخر فرد على الاول بركى وان هلك في يدي الثاني فذبح القيمة الي
الاول بركى في الروايات المشهورة وروي عن علي بن يوسف انه لا يبرأ الا بحكم
الحاكم ٥ وقال ابو حنيفة ولبو يوسف اذا باع الغاصب العبد المخصوص في عتقه
المشتري ثم احاز المالك البيع فخذ العتق استحقاقاً وقال محمد وزفر لا ينفذ
كتاب الديارات الفصل على بله اوجه
وعمد وسد عمد وحط فاما العمد فهو ان تعمد الضرب بسلاح او بالحري
خراجه في تخريب الاجزاء ٥ وسعى بالصل العمد احكام المانم والهود عساً
لا عدك الي المال الا بالصلح وقال السامعي لو قتل العمد والحدول الى المال
من غير رضا القاتل ولا كفارة في صل العمد وقال السامعي تجب الكفارة ٥
ومن حكم حرمان المراءب واما شبه العمد فهو ان تتعمد الضرب باليس
بسلاح ولا حري خراجه في يدي الاجزاء ولا تجب به القصاص في قول ابو حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي شبه العمد هو ان يتعمد الضرب باله لا يقتل
بمثلها في الغالب ٥ فان كانت الالة مستقلة فهي بمنزلة السيف ويجب
به القصاص ثم عند ابو حنيفة كمال الدية مغلفة على العاقل في ثلث
سين ٥ قال في شبه العمد الكفارة واما الخطا فقد يكون في نفس الفعل
خزان يقصد شيئاً فيصيب غيره وقد يكون في ظنه خزان ظنه صيداً او حربياً
فاذا هو مسلم فليس فيه اثم القتل وفيه الدية على العاقل في ثلث
سين وكرم الميراث ٥ ونوع اخر يجري مجرى الخطا وهو النائم سقط على انسان
مقتله ٥ واما القتل بطريق التسبيب نحو صف البئر ووضع الحجر فذلك
يوجب الدية على العاقل ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث
وقال الشافعي يلحق بالخطا في جميع احكامه ٥ وليس فيما دون النفس
شبه العمد فاجعل شبه عمداً في النفس فهو عمد فيما دون النفس والله اعلم
باب معرفة مقدار الديارات والارش
لا خلاف ان تقدر الدية من الابل مائة ومن الدنانير الف فاما الدرهم فمئة
بعشرة الاف دون سبعة وقال مالك والشافعي اثني عشر الفا قال

انما كانت

انما كانت الدية اثني عشر الفا وزن ستة ٥ وقال ابو حنيفة الدية يقضى
بها من ثلثة اصناف من الابل والمعين والورق وقال ابو يوسف
ومحمد ومن البقر ما يتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الخيل ما يتاحله
وذكر في العاقل انه اذا صالح على اكثر من مائة بقرة او مائة خيل
في قول ابو حنيفة فهذا يدل على قول ابو حنيفة مثل قولهما ٥ ودية
المائة النصف من دية الرجل وما دون النفس من المائة فهو معتبر
بدينها ٥ ودية الخطا اخماس عشرون استحقاق وعشرون ابن خاض
وعشرون است لبون وعشرون حقة وعشرون جذعه ٥ ودية شبه
العمد ارباعاً خمسة وعشرون بنت خاض وخمسة وعشرون ابنت لبون
 وخمسة وعشرون حقة وعشرون جذعه وهذا قول ابو حنيفة ولبو
وقال محمد يجب اثلاً ثلثون حقة وثلثون جذعه واربعون مائة
منه الي نازل عامها كلها حلفه ٥ ودية الذي والمستامن كدية المسلم
وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم ٥ ودية المجوس
ثمان مائة والله اعلم **باب الاعضاء التي**
تجب بكل عضو منها دية هذه الاعضاء ثلثة اللسان والانف
والذكر فاذا استوعب الانف حديقاً او قطع المارن وحده ففيه
الدية كاملة وكذلك الذكر اذا استوعب او قطعت الحشفة
وكذلك اللسان اذا استوعب او قطع منه ما ذهب الكلام كله وان
ذهب بعض الكلام ففيه حكومة عدل ومن اصحابنا من قال يقسم على
عدد الحروف فيجب من الدية بقدر عافات والمعتبر الحروف التي
تتعلق باللسان فاما الهوامية والحلقية والسفدية فلا تدخل في القسمة
باب المعاني التي يوجب الدية مما
ليس بجزء ٥ في النفس الدية وكذلك العقل والسمع والبصر والشم
والذوق والكلام وفي شعر الرأس اذا سقط فلم ينبت من الرجل والمائة
اذا كانا حربين الدية كاملة ٥ وكذا في حية الرجل وقال الشافعي فيها حكومة
عدل وكان الفقيه ابو جعفر يقول انما تجب الدية في الحية اذا كانت كاملة
تخل بها فاما اذا كانت طاقات متفرقة ولا يتخل بها فلا شئ فيها

وخمسة

وان كانت غير متوفرة ولا يقع بها الحال على الحال وليست مما ليس فيها
حكومة عدل ٥ واما لحية العبد فقد ذكر في الاصل ان فيها حكومة
عدل وتروي الحسن عزلي حيفة انه يجب كل القية والمائة كالجمل في
تقويت منفعه الحسن وتقويت الجمال ٥ واذ اظهر رجل فصار
لا يزيل فعليه الدية كاملة وكذلك المائة اذا افضاها فصار
شئتسك البول والغايط او احدهما ففيه الدية كاملة والله اعلم

باب ما يجب فيه الدية على قدر ما

البدن والعين والاذنين والاشن والخاصين ونذي المرأة الدية
كاملة وفي الواحدة نصف الدية وسوا ذهب نورا البصر دون الشجره
او مع الشجره وسوا قطع اصابع اليد دون الكف او مع الكف ٥ وكذي
المقدم وكذي اذا قطع نذي المرأة سوا كان بضربه او بضرتي او كان قبل
برؤ الاول ٥ وفي اشغار العين الدية وفي الواحد الربع وفي الاثنين النصف
وفي الثلث ثلثه الارباع اذا لم ينبت ٥ وكذي اذا قطع الجفن وفيه الشعر
ولو قطع اليد مع الذراع من المفصل خطا ففي الكف والاصابع الدية
في الذراع حكومة عدل في قول لي حيفة ونجد وقال لبعلي سف حيلة
اليد لا غير ٥ وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر الدية والكل سوا لافضل
للبيض على البعض وما كان من الاصابع فيه ثلث مفاصل ففي كل مفصل ثلث
دية الا اصبع وما كان فيه مفصلا في الواحد منه نصف دية الا اصبع
وسوا ما قطع من الاصابع او شل ٥ وفي كل سن خمسون والكل سوا المقدم و
المؤخر والمنايا والارض والاياب واذا اسودت السن من القرية
او احرمت او اضرمت ففيه الارش تام وان اضرمت ففيها حكومة عدل
وقال زفر يجب علقها تاما وعذا بعد ان ينتظر سنة فان نبت حضرا
او حمرا او صفرا ففيها ما ذكرناه وفي الشفتين الدية وفي احدهما النصف
والعليا والسفلى سوا ما ساعلم

باب الشجج

ذكر احد عشر شجره ولم يذكر محمد ثلثه منها فقال اولها الحارصة وهي التي
يشق الجلد الدامعة وهي التي خرج منها ما يشبه الدم ولم يذكرها محمد
ثم الدامية وهي التي خرج منها الدم ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم المتلاصق

وتفسرها

وتفسرها عند لي يوسف ما يذهب في اللحم مما يذهب الباضعة وعند محمد
المتلاحمة مثل الباضعة وهي التي توضع من العظم الهاشمة وهي التي تقسم
العظم ثم المنقلة وهي التي يخرج منها العظم ثم الامة وهي التي تصل الى ام
الدماغ ثم الدامعة وهي التي تحرق الجلد بذكرها محمد وفي المعوضة
القصاص في قولهم وما بعد المعوضة لا قصاص في قولهم وما قبل المعوضة فقد ذكر
في الاصل انه يجب القصاص وروي الحسن عزلي حيفة انه لا قصاص
وما قبل المعوضة يجب حكومة عدل واختلفوا في كيفية الحكومة فذكر
الطحاوي انه يقول لو كان عبدا افقوم وهو صبي ويقوم به شيء فيكون
قدرا النقصان ارشها من الدية وانكر الشيخ كبريا حسن ذلك وقال
يؤخذ مقداره من الشجرة التي لها ارش مقدرا بالحرق والطن ٥ وفي المعوضة
اذا كانت خطا خمس من الابل وفي الهاشمة عشرون وفي المنقلة خمسة
عشرون في الامة ثلث الدية والشجج تحصى بالوجه والراس في مواضع
العظم كالجبهة والوجس والذقن ٥ وما كان في البدن يسمى جراحة
فلا ينبت فيه حكم الشجره ٥ وما كان له ارش مقدر وذلك خمسمائة فافوق
ذلك في الخطا فهو على العاقلة وما كان دون الخمسمائة فهو في مال الجاني
ولا يكون على العاقلة فاما في المرأة فمقدرا بلحى وخمين وقال الشافعي يحمل
العاقلة القليل والكثير وما كان ارشه نصف عشر الدية الي ثلث الدية
فذلك على العاقلة سنة وما زاد على الثلث يجب في سنة اخري ٥ والجايقة
ما يصل الى الجوف من الصدر والبطن والظهر والخصي وما وصل من الرقبه
الي الموضع الذي لو وصل اليه الشارب كان مغطرا وما فوق ذلك فليس
بجايقة وليس من الجراح له ارش معلوم غير الجايقة فان فيها ثلث الدية
فان دفدت الجراحة الى الجانب الاخر ففيها ثلث الدية والله اعلم بالصواب

باب ما يجب فيه الحكومة لاقصاص

في شئ من العظام الا في المست فان كثر بعضه اخذ من سن الكاسر مثل
ما كسر فان قلعه لم يقطع ولكنه يؤخذ سنة بالمر دالي ان ينتهي الى اللحم ويستقط
ما سوى ذلك وعزلي يوسف في الضلع اذا كسر او الترقوه او غير ذلك
من العظام ان فيه حكومة عدل قدر ما يرى الحاكم بعد نظر ذوي عدل

ممن له علم به وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي لسان الاخرى وذكر الخصى والعين
 والعين القاية المذاهب نورها والسفن السوداء واليد والرجل الشلا
 حكومة عدل هـ وقال ابو حنيفة في سنن العبد الذي لم يشعر لا شئ فيه وكذا
 اذا سمح انسانا فالتمت الشجرة وبنت الشجرانه لا شئ على الشاج في
 قول ابو حنيفة وعند لي يوسف يجب حكومة عدل في الام وعبد حرانه يلزمه
 اجرة الطبيب هـ واذا قلع سن البالي فنت مكانها اخري فلا شئ فيها
 في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف عليه الارش كاملا هـ ولو قلع سن انسان
 وزدها صاحبها في مكانها ونست عليها اللحم فعلى القالع الارش بكاله
 وكذلك اذا قلع الاذن فالصقها فالتمت هـ ولو قلع فخر انسان
 فان تلم وشئ فففيه حكومة عدل وان است على عيب فففيه حكومة
 عدل دون ذلك وان است كما كان فلا شئ فيه هـ وفي الاصبع الزائدة
 حكومة عدل هـ ولو بدا فقطع الذكر ثم الاشئ من الرجل الصحيح خطاف في
 ذلك ديتان وكذا اذا قطعهما من جانب واحد معا ولو بدا ابالاسن
 ثم بالذكر ففي الاشئ الدية وفي الذكر حكومة عدل هـ واطراف الصبي بمنزلة اطراف
 البالغ ويجب الارش كاملا اذا علم صحتها بالحركة في بعضها وفي اللسان بالكلام
 وفي العينين بال يستدل به على النظر وما يعقوت المجال دون المنفعة فففيه
 الدية كاملة كما في البالغ هـ وفي كذا اذا قلع سن الصبي فلم يصب هـ ولو حلق
 راس انسان فست الشعر ايض فلا شئ عليه في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف
 فيه حكومة عدل وان كان وان كان الخلق عينا فففيه نقصان عندهم هـ وعن
 لي يوسف قطعت اخشفة يجب بقطعها حكومة عدل وكذلك كل عضو
 قايت منفعة الاصلية يسقط بقدر ارشده وعلى هذا الانف المقلوعه
 الارنبه وتذي المرأة المقلوع الحكمة والجفن الذي لا اشفر فيه والكف
 المقلوعه الاصابع هـ ولو جف على الجفن انسان وعلى الشفر من ذلك الجفن
 اخر فعلى الذي ازال الشفر الارش كاملا وعلى الذي قطع الجفن حكومة
 عدل لا تختلف هذا بالبر وعدم البر ولو كان الجاني واحدا كان الفعل
 الثاني قبل البر الاول تقيما للاول كانه حصل بدفعه **باب**
ما يدخل من جناية الشجاج بعضه في بعض هـ اذا شخ

رجلا فذهب عقله دخل ضمان الشجة في ضمان العقل وكذا ضمان الشجة
 يدخل في ضمان الشعر فاما ما عدا ذلك من السمع والبصر والكلام فلا
 يدخل فيه ارش الشجة في قول لي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يدخل
 ضمان الشجة في ضمان السمع والكلام ولا يدخل في دية البصير
 وطريق معرفة ذهاب السمع والشم والكلام والبصر ان يعترف الجاني
 بذلك او يستخلف فيقضي عليه بالذكول وقد يعرف النظر بنظر الاطباء
 اليه واما السمع فيستعمل وكذا في الكلام واما الشم فمترى بالانفوخ الكرايه
 ولا يدخل من ديات هذه الاشياء بعضها في بعض الا اذا سرى الى
 النفس فيجب الدية على عاقله الجاني في الخطا وفي العمد في مال الجاني هـ
 وان كانت الامة ملما وقد فات العقل وجبت فيها دية وان كانت اربعة
 وقد ذهبت منها عقل لم يدخل ارش الشجاج في ذلك وكان فيها
 دية وثلاث في كل سنة ثلث من ذلك هـ ولو شخ رجلا في حاحبه من صهي
 فسقط الشعر ولم يثبت فعليه نصف الدية وذلك ضمان الشعر ويدخل
 فيه ارش المعصية هـ ولو قطع كفا وفيها ثلث اصابع فصاعدا وجب ارش
 الاصابع وسقط ضمان الكف في قولهم ولو كان في الكف اقل من ثلثة اصابع
 وجب ارش ما بقى منها ولو كان مفصلا واحدا من اصبع في قول لي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد يجب الاكثر من ضمان الاصابع ومن ارش الكف هـ وفي الراس
 اذا قطع الكف ولا اصابع فيها حكومة عدل لا يبلغ بها ارش الاصابع والله اعلم
باب الجنين اذا ضرب بطن حرة فالتقت حينا
 ميتا فففيه غرة عبد او امة بعدل جنسية ذكر كان او انثى والغرة على
 العاقله ويقسم بين ورثة الجنين لا يرث المضارب منها شيئا وكفارة
 على المضارب وان التقت حيا فمات فففيه دية كاملة هـ وان التقت
 حيا وجب في كل واحد حاله الاجتماع ما يجب حاله الانفراج هـ ولو مات
 الام من الضربة ثم حزن الجنين بعد ذلك حيا مات فعليه دية في الام
 وحية في الجنين وان حزن بعد موتها ميتا فعليه دية الام ولا شئ في الجنين
 وقال المشافعي يجب في الجنين غرة هـ ولو ضرب بطن امه فالتقت حينا
 ميتا فففيه نصف عبث قيمته اذا كان ذكرا او عشر قيمته اذا كان انثى وقال

الشافي فيه عشرة قيمة الام ولو حزن حيا لم ماتت ففيه قيمة ٥ وما وجب في جنين
الامة في مال المضارب وعلمي يوسف انه لا شئ في جنين الامة ٥ ويجب ما نقص
من الام وهو جنين الدابة ٥ ولو ضرب بطن حرة فالقتل جناية قد استبان
بعض خلفه ففيه ما في الجنين التام والكفارة على المضارب الا ان يشاء ذلك
وستغفر ما صنع واسما علم **باب ارش الجنايا**
على الحقيق قال ابو حنيفة كل شئ من الحرف في الدية يجب في العبد القيمة
وما كان فيه نصف الدية ففي العبد نصف القيمة ٥ وما يقصد به الرنية
لا سقد ركا لا ذن والحاجب وقال ابو يوسف ومحمد لا تقدر ضمان الجراحات
عليه ولكنه يقوم جنييا عليه وغير حق عليه فيعزم فضل ما بين القيمتين ٥ واذا
قتل العبد خطأ فقيمة على العاقلة في قول حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف يجب
على العاقلة ٥ ولو قتل العبد وقيمة عشرة الاف او اكثر ففيه عشرة الاف الا عشرة
درهم وقال ابو يوسف والشافي يجب القيمة بالغاما بلغت واما الامة
فلاتراد على خمسة الاف الا عشرة ٥ واذا جنى العبد جناية خير المولي بين العبد
المدفع والمفدا وقال الشافي يباع فيها ٥ والكفارة يجب بقتل العبد كما في الحر
ودية الخطا وشبه الحد والعبد الذي فيه شبهة يريد به الاب اذا قتل ولد
يجب في ثلث سنين وقال الشافي والعبد يجب حالا ٥ ومن اقرب بقتل
خطا فللدية في مال في ثلث سنين ٥ واذا صالح من الجناية على مال فهو حال
في مال الجاني وكل جرؤ من الدية وجبت على العاقلة وفي مال فذلك الحر يجب
في ثلث سنين في كل سنة ثلثه فخر عشرة نفر قتلوا رجلا خطا او شبه عمدا
واحد منهم ابوه فالحكم على ما بينا ولا يعزم كل رجل من العاقلة الا ثلثه درهم او اربعة
في ثلث سنين وذلك كل ما يفرقه ولا يعزم اكثر من ذلك ٥ وان قلت العاقلة
حق اصاحب الرجل منهم اكثر من ذلك ضم اليهم اقرب القبائل اليهم في النسب
من اهل الديول كانوا او من غيرهم ٥ وكل جناية فيادون اذا بلغ نصف عشرة
الدية فهي على العاقلة في سنة وان كانت عدلا لا يستطيع فيها القصاص فهي
من مال الجاني في سنة ٥ وكذلك الجناية على المرأة اذا بلغ نصف عشرة ديتها
فهو على العاقلة في سنة واذا زاد على الثلث والزيادة في سنة اخرى حق يريد
على الثلثين ٥ ولا يعقل مع العاقلة امة ولا صبي ولا عبد ولا مكاتب والله اعلم

في قوله

يجب



باب القصاص يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر
والعبد بالحر وكذا الحر يقتل العبد وقال الشافي لا يقتل به ٥ ويقتل
المسلم بالكافر الذي الذي يؤدي الجزية ويجري عليه احكام الاسلام وقال
الشافي لا يقتل به ٥ ولا يقتل المسلم بالمستامن ولا يقتل والد بولد ولا احد
من قبل الرجال والنساء وان علا بولد الولد وان سفل ولا والده بولدها ولا
حدة من قبل الاب او الام علت ام سفلت ويقتل الولد بالوالد ٥ ولا يقتل
المولي بعبد ملكه او بعبد يقتل سليم الجوارح بياض الجوارح والبالغ
العاقلة بالصبي والمجنون ٥ ويقتل الجماعة بالواحد قصاصا ولا يجز مع القود
شئ من المال وقال الشافي قتل الاول منهم وكما للباقيين المال وان قتلهم
معاقلي بهم وقسم باقي الديار بينهم ٥ ولا قصاص بين الاررار والعبيد
ولا بين الذكر والانثى فيما دون النفس وقال الشافي يجب القصاص
فيما دون النفس في الموضع الذي كره في القصاص في النفس ٥ وليس للصبي
ولا للمجنون عمد وهو خطأ منما والله اعلم **باب صفة**
القتل الذي يجب به القصاص القتل اذا وقع بالحد من الالة
وما يجري مجراه في تعزير الاجزا تعلق به القصاص حديد كانه الالة
او غير حديد كالليطة والمرو والمرح الذي لاسنان له اذا فرق
الاجزا يجب به القصاص ٥ وكذا اذا فرق رجلا بالنا رقيقا القصاص ولو قتله
حديدا لا حد له بخوان يضربه بعود يصح مبراة فقد ذكر في الاصل ان
فيه القصاص وذكر الطحاوي انه لا قصاص فيه ٥ ولو لاقاه في الماء فغرق
فلا قصاص فيه عند حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان لا تخلص
منه في الغالب ففيه القصاص ٥ وعلى هذا الاختلاف اذا لاقاه من جبل
او سطح علم راسه ولو طين على انسان شتا حتى مات جوعا او عطشا
لم يضمن في قول حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس الدية والله اعلم
باب القصاص فيما دون النفس
للقصاص فيما دون النفس مشروع بنص الكتاب والماتلة معتبرة من حيث سلامة
الاجزاء ولا يعخذ العين اليمنى اليسرى وكذلك اليدان والرجلان
والاصابع والاسنان والشحاج والجراحات لا يقتص الا من الموضع الذي

وقع الفعل الاول فيه وان كان الشجاج في مقدم الراس او في وسطه او مؤخره
اقتص منه في ذلك الموضع لا يتعداه **هـ** ولو كسر بعض السن واسود
الباقى او دخل عيب يجب به حكومة عدل ولا قصاص فيها ولا تؤخذ
الجارحة الصالحة بالنواقص او المعيب فان كان العيب في جارحة الجاني
والجاني عليه صحيح الجارحة فالجاني عليه بالخيار ان اقضى وان شا اخذ
الجارحة وليس له ان ياخذ ويضمن النقصان وقال الشافعي له فلك
ولو ذهبت الجارحة المعيبة قتل ان تختار الجاني عليه اخذها او قطعها
قاطع بطل حق الجاني عليه ولو قطع يدا صهيوة فقطعت يدا المقاطع حتى
عليه في قصاص او سرقة فعليه ارس يدا المقطوعة وان تلفت فيخرج
نحو ان قطعه رجل ظمًا او سقطت يافه سقطت حق صاحب القصاص قال
الشافعي يجب الارش في الموضعين **هـ** وكل عدا بان جارحة من مفصل
ففيه القصاص وان كان من غير المفصل فلا قصاص فيه واذا وقعت الجناية
على جزء وسرت الى جملة نحو ان قطع الاصبع فشلت الكف فلا قصاص
فيها في قولهم جميعًا **هـ** ولو قطع اصبعًا سلت التي جاسها فلا قصاص
في شئ من ذلك في قول الجني حنيفة وعليه دية الاصبعين وقال ابو يوسف
ومحمد وزفر والحسن يقتص من الاول وفي الثانية ارستها **هـ** ولو قطع
اصبعًا فاسن السكين الى اصبع اضري به القصاص في الاول والى المدين الاضري
وذكر في الجامع الصغير في شجر انسان موقى فذهب منها بصر
انه قصاص في الموضوعة في قول الجني حنيفة وفيها الارش وقال ابو يوسف
ومحمد في الموضوعة القصاص وفي البصر الدية وروي بن سماعيل عن محمد
انه يجب فيها القصاص **هـ** وقال محمد لو ذهب عيناه ولسانه و
سمع فاعليه في الموضوعة والمعين القصاص ولا قصاص في اللسان والسمع
ولو ادت الضريرة الى النفس وكانت حادثة ففيه القصاص في قولهم **هـ**
ولو قطع مفصلًا فشلت بقية الاصبع فلا قصاص فان قلنا انا قطع المفصل وانك
ما سئ فليس لك ذلك وكذلك السن اذا كسر بعض السن واسود الباقى
ولو كسر بعض السن فسقطت فلا قصاص في المشهور من الرواية وعلى رواية بن
سماعة يجب **هـ** ولو ضربه بعضًا فاضى ثم ضربه اخرى الى جنبهما ثم تاكلنا
حتى صارتا واحدة فهما من ضحكتان فقد غنمته على قول محمد وعلى رواية المشهور
لا قصاص

لا قصاص **هـ** ولو قطع اصبعًا عمدًا فسقطت الكف من المفصل فعند **هـ**
لا قصاص وقال ابو يوسف يقتصر منه وليس هذا كما اذا قطع اصبعًا
فسقطت اخرى الى جنبها **هـ** ولو ضرب سن انسان فكسر بعضها وتحرك
الباقى فان ابا حنيفة قتل يؤجل حولا فان سقطت او اسودت
ففيه الارش وقال ابو يوسف اذا سقطت ففيه القصاص وان اسودت
ففيه الارش **هـ** وعمر بن يوسف انه لا قصاص في بعض اللسان حتى تقطع
كله وذكر في الاصل ان اللسان لا يقتص منه ولو قطع المارن ففيه القصاص
وان قطع نصف قصبة الانف لم يكن فيه قصاص **هـ** ولو قطع بعضها او
بعض الذكر فلا قصاص وان قطع الذكر من اصله والكلام فيه كما في
اللسان وكذا في الشف اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص وان قطع
بعضها فلا قصاص **هـ** واما الاذن فان قطعت كلها ففيه القصاص وان قطع
بعضها وله حد يعرف وجب القصاص والا فلا **هـ** ولا قصاص في العين
اذا قوتت او تقسمت وانما يجب القصاص اذا كانت قائمة وذهب
ضوؤها **هـ** ولا قصاص في الشعر نبت او لم ينبت **هـ** ولو قطع كف رجل من المفصل
او المرفق او من مفصل الرقوة اقتص منه وكذلك الرجل اذا قطعت
من مفصل الركبة او الفخذ ولو قطع بعضه لم يحد او موضع من بدنه او
جلده منه لم يكن فيه القصاص **هـ** وليس في اللطمة والكرك والوجاء والدقة
قصاص **هـ** ولو قطع اصبعًا من مفصلها ثم قطع بعد ذلك مفصلًا منها فعليه
القصاص في المفصل الاول دون الثاني وكذا اذا قطع اصبعًا ثم كلف وجب
القصاص في الاصبع دون الكف وذكر في الزيادة ان من لم يمس يمس
ومحمد اذا كانت الثانية بعد يروى في الاولى فيهما جنايتان معرقتان وان كانت
قبلا لبروفه جناية واحدة **هـ** ولو تعد للضرب موضعًا من جسده فاخطا
واصاب موضعًا اخر فانت فعليه القصاص **باب**
في الجوارح الناقصة قال ابو حنيفة ما يجب فيه الارش وان كان ضعيفًا
بعد ان لا يكون يابسا ففيه القصاص اذا كان عمدًا ولو قطع المفصل الثاني
من اصبع فعليه تلك الدية فان ذلك المقاطع قد اذهب المفصل الاعلى
من ذلك الاصبع وجب القصاص **هـ** وكل شئ منها ليس فيمارش معلوم

ففيه حكومة عدل فوان قطع ساعد من المرفق وقطع اليد لا كف له فلا قصاص
عليه في الساعد وقال ابو يوسف اذا كانا سدا اقتص منه وعلى هذا الاختلاف
اذا قطع كف رجل وفيها اصبع زايدة وفي يد القاطع اصبع زايدة مثل ذلك
ولو قطع اصبعاً زايدة وفي يده مثلها فلا قصاص بالاجماع **هـ** وقال ابو حنيفة
في الاقطعين والاشليين انه لا قصاص وهو قول لي يوسف في رواية الحسن
عنه وكذلك مقطوع الابهام او الاصابع كلها اذا قطع بذا مثل يده
فلا قصاص في قول لي حنيفة ولي يوسف **هـ** ولو قطع اسنل صهيها فالجنى عليه
بالخيار ان شا قطع يدا لاشل وان شا اخذ الدية ولو كانت يد القاطع
صحيحة ثم شلت بعد القطع فلا حق للمقطوع في الارش والله اعلم بالصواب
باب جناية الرجل على الرجلين فيما دون
النفوس **هـ** اذا تميت رجلين فلهما ان تقطعا يمينه ويأخذ اديه بينهما
وقال الشافعي يقطع الاول ويغرم الدية للثاني **هـ** ولو قتل رجلين وسلم نفسه
اليهما فقتلاه صار كل واحد مستوفياً حقه **هـ** ولو قطع يمين رجلين فخر احداهما
والاخر غايب فللمحاضران يستوفى والاخر دية يده وكذا اذا اخذ احداهما
على القاطع فقطع يده ولو عفا احداهما بطله حقه وكان لاخر القصاص فان
قضى القاضي بالقصاص بينهما ثم عفا احداهما فلا حران يستوفى القصاص استحساناً
في قول لي حنيفة ولي يوسف وقال محمد يطل القصاص ولو قضى القاضي
بالدية فقبضاها او اخذا بهما رهناً ثم عفا احداهما لم يكن لاخر قصاص
ولو اخذ بالدية كفيلاً ثم عفا احداهما فلا قصاص لاخر **هـ** ولو قطع اصبع
رجل ثم قطع يداً اخرين باليد ثم قطع الاصبع فانه يبدأ فيقتصر بالاصبع
ثم يصر صاحب اليد فان شا قطع ما بقي وان شا اخذ دية يده فالتجاء
صاحب اليد وصاحب الاصبع غايب قطعت اليد للمحاضر
فاذا قدم الغايب اخذ الارش **هـ** ولو قطع مفصلاً من اصبع رجل ثم قطع
من اصبع رجل اخر مفصلين ثم قطع اصبعاً اخرى كلها من ثالث فانه
يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ثم يصر صاحب المفصلين فان
شا استوفى في الاوسط ناقصاً وان باخذ ثلثي دية اصبعه ثم قهر
صاحب الاصبع وان شا اخذ ما بقي باصبعه وان شا اخذ دية اصبعه

ولو قطع من رجل يمينه ثم قطع من اخر يساره قطعت اليه لصاحب اليه
والييسار لصاحب اليسار **هـ** ولو قطع كف رجل ثم قطع يداً اخر من المرفق قطع الكف
لصاحب الكف وتحت من الاخر على ما بيننا **هـ** ولو شج رجلاً من ضفه ورأسه المشجج
اصغر من رأس المشاح فاخذت من قرني المشجج وهي لا تأخذ ما بين
قرني المشاح فان المشجج بالخيار ان شا اقتص فسد من الحياطين شا
حتى يبلغ مقدرها في طولها وان شا اخذ الارش **هـ** وان كان رأس المشاح
اصغر فاخذت السجدة بين قرني المشجج وهي تأخذ ما بين قرني المشاح
وبفضل فانه يصر المشجج ايضاً فان شا اقتص ما بين قرني المشاح
ولا اراد على ذلك وان اخذ الارش وان كانت السجدة في طول الارش
فالكلام في الطول كالكلام في العرض **هـ** وكل جناية فيادون النفس اذ اجناها
رجلان على رجل لقطع وما اشبه ذلك فلا قصاص عليهما وعليهما الارش
نصفان وكذا ما زاد على ذلك من الحد وقال الشافعي يجب

القصاص عليهم وان كثر والله اعلم **باب من سب**

القصاص يستحق من سب ماله على فرايض لا يدخل في ذلك الزوج
والزوجة وكذلك الدية وليس لبعضهم ان يقتص دون بعض حق
يجتمعوا اذا كانوا كباراً وليس لهم ولا احد من ان يוכל باستغا القصاص **هـ**
ولو كان في الورثة صغاراً وكباراً فلكبار الاستيفاء قبل بلوغ الصغار في قول لي
حنيفة وقول لي يوسف ومحمد والشافعي ليس لهم ان يقتصوا حتى يبلغ الصغار
ودكر لي بكر الرازي قول محمد مع قول لي حنيفة ولو عفا من له شركة في الدم
بطل القصاص عنه وكان عليه حق من يوسف من الدية في ماله خاصة **هـ**
ولو كان القصاص بين رجلين فعفا احداهما فلا يصف الدية في مال
القاتل في ثلث سنين وقال زفر في سنين ولو عفا احداهما القصاص
فقتله الاخر ولم يعلم بالغي او علم فلا قود عليه وقال زفر يجب على القصاص
واذا قتل عبداً أعدا للقصاص على القاتل بسببه وكذلك المولى
والثلثة واذا عفا احد من المولى من الورثة اذ عفا **هـ** ولو صالح احد الورثة
او المولى القاتل من حقه على مال جاز الصلح وكان له على القاتل ما شرط
في عقد الصلح في ماله ولم يصرح حصته من الدية او القيمة **هـ** ولو قتل

رجلان رجلاً عدداً فغفا الولي عزها فله ان يقتل الآخر وكذلك لو قتل رجل
رجلين عدداً فغفا احدولي المقتولين فلولي الاخر ان يقتله ٥ ولو كان في ورثة
المقتول ولد القاتل او ولد ولده بطل القصاص وكان عليه الدية لجاعتهم
وكذلك لو مات بعض الورثة القاتل سقط القصاص وانقلب نصيب
الباقين مالا ٥ والمد بتمام الولد وولدها بمنزلة العبد في القصاص
ولو قتل المكاتب ولم يترك وقفاً للمولي القصاص وذكر في المنتقى
حينئذ في معتق البعض اذا مات عاجزاً انه لا قصاص ٥ ولو ترك
المكاتب وقفاً وورثه غير المولي فلا قصاص ولو كان وارثه المولي كان له استيفاء
القصاص في قول أبي حنيفة ولبي يبرشف وقال محمد لا يستوفيه المولي وهي
وارثه ٥ عزلي يوسف وعزلي حنيفة في عمد قتل في يد البائع عدداً قبل
القبض ان المشتري اذا اجاز البيع فله القصاص وان رده فللبائع القصاص
وقال بعض سلف اذا فسخ البيع فللبائع القيمة ولا قصاص له ٥ ولو قتل
العبد الموهون في يد المشتري لم يكن لواحد منهما ان يتفرد بالقصاص فان
اجتمع كان للراهن ان يستوفى القصاص قال لبي يوسف اذا قبل
المضدق في يدي الذوخ قبل القبض او بدل الخلع او بدل الصلح عز
العبد فذلك بمنزلة البيع قبل القبض ولو قتل في يدي المشتري و
للمشتري خيار المشرط وخيار المروية فانقصا للمشتري ولو كان الخيار
للبائع فان شا البائع اتبع القاتل فقتله وان شاخص المشتري ولاقصاص
للمشتري وكذا العبد المضمون اذا قتل في يدي الغاصب واختار
المالك تضمينه لم يكن للغاصب القصاص ٥ ولو كان العبد الموصى
برقبته لرجل وخدمته لآخر فقتل عدداً لم تفرد واحد بالقصاص فان
اجتمعوا بطل حق الموصى له بالخدمة فيستوفيه الاخر ٥ والكفو غل القاتل
افضل ولا حكم بقصاص ولا ارش في جراحه حتى يبرأ ٥ ولو ضرب سن
انسان فتحرى فاجله القاضي سنة ثم جاء في السنة وقد سقطت سنة
فاختلفا فقال المضروب سقط من ضربه وقال الضارب لا بل من ضرب
بجل اخر فالقول قول المضروب وان جاء بعد السنة فالقول قول الضارب
فصل قال محمد في دم العبد اثنين شهدا جديهما علي صاحب

انك

انه عفا فان صدقة القاتل والمشهد عليه سقط حق الشاهد وانقلب
نصيب الشاهد مالا وان كذبا بطل نصيب الشاهد وانقلب
نصيب المشهد عليه مالا ٥ ولو صدق القاتل الشاهد وجب عليه
دية كاملة لها ولو كذبه القاتل وصدق المشهد عليه فالقياس
ان لا يلزم القاتل شيء وفي الاستحسان يجب على القاتل نصف الدية
للساهد ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه عفا فان كانت
احدي الشهادة بين قبل الاخرى فالكلام فيه كما في المسئلة الاولى ولو كانت
الشهادتان معاً فان كذبهما القاتل فلا شيء لواحد منهما وان صدق
احدهما دون الاخر غرم الذي صدقة نصف الدية ولا شيء للآخر وان
صدقهما جميعاً فالقياس ان يغرم لها الدية وفي الاستحسان لا غرم ساء
ولو كان الدية بين ثلثة نفر فشهدا اثنان على ثالث انه عفا في الشا
هدين بمنزلة الشاهد الواحد ولو شهد شاهدان على القاتل انه صالح
على الدية وانما كفلا بها فان لم يكن الكفالة مشروطة والصلح جاز وان
كانت مشروطة في الصلح لم يقبل شهادتهما وعفوا لا بـ والصوغ غرم
العبد باطل والاب ان يقتض وان يصالح في النفس وفيما دونها ولو وصق
ان يقتض فيما دون النفس وان يصالح ولو كان القصاص في النفس نحو
ان قتل عبداً اليتيم فليس للموصى ان يقتض وان صالح جاز صلحه في
رواية كتاب المديان وذكر في كتاب الصلح انه لا يجوز ٥ واذا
قتل رجل عدداً ولاولي له سوى السلطان فالسلطان استيفاء
القصاص وان شا صالح على الدية وليس له ان يعفو وقال لبيوسف
ليس للامام ان يقتض اذا كان المقتول من اهل الاسلام نحو اللقيط
واذا كان للدم وليان واحدهما غائب فادعى الحاضر الغائب قد
عفا واقام البيعة قبلت بينته فان لم يكن له بينة لم يكن له يستخلف
الحاضر ٥ وقال لبي حنيفة من له القصاص في اليد اذا قطع ومات
المقطوع منها ضمن دية وقال لبي يوسف ومحمد لا ضمان عليه وقال لبي حنيفة
فيمن له القصاص على رجل في النفس فقطع يده ثم عفا عنه ضمن دية اليد
وقال لبيوسف ومحمد لا ضمان عليه ٥ واذا عفا المخرج ثم مات حاز عفو

استحسانا والقياس ان لا يجوز ولو عفا الوارث قبل موت المخرج جاز
استحسانا والله اعلم **باب جناية العبد**
قد ذكرنا ان موجب جناية العبد ضرورية حراية ولذا كان
مختارا للفداء فان لم يحرق مات العبد بطل حق الحق عليه ومات
بعد ما اختار الفداء لم يطل بموت العبد ولو جفى العبد علي
جماعة فان شئ المولي دفع اليهم وقسم بينهم بقدر اربو ش جنايتهم
وان شئ امسك وعزم الجنايات وللمولي ان يختار البعض ويدفع
الي بعضهم ما تعلق به حقه ولو قتل العبد رجلا خطأ وله وليان
فاختار المولي الفداء من احدهما والدفع الي الآخر لم يكن له ذلك
ولو قتل انسانا وقفا عن اخر دفع العبد اثلاثا وكذلك اذا شج
انسانا شجا مختلفا دفع اليهم وقسم بينهم بقدر اربو شهم ولو قتل
العبد المنصوب في يد الغاصب او مات وقد كان جفى قبل الغصب
جنايات فالقيمة بين اصحاب الجنايات ولا خيار للمولي في ذلك
ولو قتل هذا العبد الجاني عبدا رجلا اخر فان مولى العبد الثاني
خير بين الدفع والفداء فان فداه بقيمة المقتول قسمت القيمة بين
اوليا جناية الاول بقدر حقوقهم ولا يخير المولي فلو اختار مولى العبد
الثاني دفعه الي مولى العبد المقتول خير مولى العبد المقتول بين
الدفع والفداء الاول في العبد الذي اخذه فان شئ دفعه وان شئ
فداه وكذلك لو كان الثاني قطع يدا الاول فدفع خير مولى العبد
المقطع بين الدفع والفداء ولو اكتسب العبد الجاني كسبا او ولدت
الجانية ولدا فاختار المولي الدفع لم تدفع الكسب ولا الولد ولو اختار
المولي الفداء علم انه فقير بالدنية لازمة وهي دين علي المولي في قولهم
لبي خيفة وقال لبي يوسف ومحمد لا يصح اختيار الفداء اذا كان مفلسا
الا ايضا الاوليا وقال لبي يوسف ان كان الاختيار بغير قضاة وان كان
بقضاة يصح وقال زفرها سؤل واذ قطع عبد رجل فدفعه المولي
بالجناية ثم مات المقطوع يده فالدفع على حاله ولو اختار الفداء ودفعه
ثم مات المقطوع يده فالقياس ان يكون اختيار الفداء او تلزمه الدية

وهو قول

وهو قول لبي يوسف الاخير وفي الاستحسان يخير خيارا مستقبلا وهو قول محمد
واذا كان علي العبد الجاني دين فدفعه المولي بالجناية بيع لاجل الخمر في الدين
فان فضل شئ كان لاصحاب الجناية ولو دفعه المولي بالجناية الي اولياء
الجناية لم يضمن لاصحاب الدين سببا والقياس ان يضمن القيمة ولو دفع
الي اصحاب الدين بدنيهم كان مختارا للجناية ولزمه الارش ان كان عالما والقيمة
ان لم يكن عالما ولو باعده القاضي في الدين بينه قامت عنده ثم حض اصحاب الجناية
ولا فضل في الثمن فقد سقط حق ولي الجناية ولا يجوز اقرار العبد بما دون والجور
عليه بالجناية ولا سح بعد العتق وكذلك لو اقر بعد العتق انه كان حفي في حال
لم يلزمه شئ ولو ان عبدا اعور اقد اخذ المولي ارشه جنى جناية دفعه المولي
ناقصا وسلم له ما اخذ من الارش وما اخذ من الارش بجناية عليه
بعد جنايته يجب دفعه الي اوليا القتل ولو قتل قتيلا خطأ ثم قطعت يد العبد
ثم قتل اخر خطأ فان ارش يده لا وليا الجناية الاولي ثم يدفع العبد فيكون بين ولي
الجنايتين على شدة وثلاثين حرا ان كانت قيمة العبد الفاه ولو اختلف المولي
ولي الجناية فادعى المولي ان القطع كان قبل جنايته وادعى ولي الجناية انه
كان بعده فالقول قول المولي ولو سجد انسانا موضوعا وقيمت الف ثم قتل اخر
وقيمة الفان فان المولي يدفع اليهما على احد وعشرين سهما سهم لصاحب الجففة
وعشرون لولي القتل وكذلك لو كان عي بعد القتل قبل الشبهة وما يحدث
من الزيادة او النقصان فهو على المشركة ولو قتل عبد رجلا ثم قتلت امه للمولي
هذا العبد خيرا للمولي بين دفعها او فداها بقيمة العبد ولو كان العبد
قبل رجلا وقلبت امه لمولاه رجلا ثم ان العبد قبل الامه فان اختار المولي الفداء
فداه بالدنية وبقيمة الامه وان اختار الدفع ضرب فيه اوليا قتل العبد
بالدية واوليا قتل الامه بقيمة الامه ولو جفى العبد ففداه المولي ثم جفى
خير بين الدفع والفداء ولو اقر المولي ان العبد الجاني ودرجة عنده من
جهة فلان فان اقام البينة ان دفعته الخصومة وان لم يكن له بينة لم يندفع
الخصومة فان اختار الفداء ثم حضر الغائب وصدق لم يرجع عليه بما ادي ولو
دفعه ثم حضر الغائب وصدق فقال له ان شئت فافصح الدفع وان شئت
فامهده فلان صاحب اليد اقر بالعبد له رجلا وقر عليه بالجناية فان صدق

المقره في الملك والجنابة خير بين الدفع والافدا ولا يكون صاحب الميدا فاقاره
فتار اللغدا وقال من يكون فتارا او لوصدقه المقره في الملك وكذبه في الجنابة
فلا شئ عليه واحد منهما الا ان يكون صاحب الميدا دعي العبد لنفسه ثم اقر
لغيره ولو كذبه المقره في الملك خير المقر بين الدفع والافدا ولو قتل العبد
رجلا وله وليان فدفعه الى احدهما فقتل عنده اخر ثم حضر واعمال للمدفوع
اليه ادفع نصف المبداء الى ولي المقتول الثاني واقده بنصف الدية ويومر
برح نصف الاخر على المولي ثم خير المولي بين الدفع الى ولي الجنابة الثانية
ولي الجنابة الاولى الذي لم يدفع اليه نصفين مسلم لولي الجنابة الثانية ثلثه
ارباع العبد والخرج لولي الجنابة الاولى وان كان المولي دفع الى الاول بقضا فلا
ضمان عليه وانما الضمان على المقابض وان كان دفع بغير قضا فلولي الجنابة الاولى
الخيار ان شا اخذ ربع القيمة من المولي وان شا اخذ المقابض حق يسلم
نصف العبد ربعه لم ودم وربعه درهم ولو قتل العبد بثلث خطا
فدفع المولي الى احدهما فقتل عنده قتيلا اخر واجتقوا فان المقابض يرد
نصف العبد وتدفع نصف العبد بالجنابة ثم يقال للمولي ادفع النصف
او افده بخمسة الاف لولي الجنابة الثانية ويؤدي لولي الثاني بعشرة
الاف فان دفع العبد اليهما كان العبد اثلاثا بينهما ثلثاه للثاني وثلثه
للالثالث **وقتل العبد اسنانا** ومعنا عن الاخر فليد المولي العبد الى المعقوع
عنه فقتل عنده قتلا فانه يؤمر بدفع المثلث الى ولي الجنابة الثانية والافدا
او يرد الثلث على المولي ثم خير المولي فلي فداه فللأول عشرة الاف وللثاني
ثلث الدية وان دفع اليهما ضرب الاول بكل الدية والثاني بثلثي الدية
ولو قتل امه قتيلا ثم ولدت ابنتا فقتلت الابنت رجلا ثم ان البنات قتلتا
امها فالمولي بالخيار ان شا دفع الابنت اليهما فان كانت قيمة الام الف
تضاربان على احد عشر سهما وان اختار الفدي فدي بالدية وبقية الام
ولو ان الابنت فقادت عين الام ولم يقتلها فهذا على اربعة اوجه اما اختار
دفعهما او فداهما او فدا الام ودفع البنات او فدا البنات ودفع الام فان
اختار دفعهما دفع الام الى اوليا قتل الام ودفع البنات الى اوليا قتل البنات
والي اوليا قتل الام فيضرب فيهما اوليا قتل الابنت بالدية وأوليا قتل الام

نصف

فدفعه

بنصف قيمتها لام وان اختار فداوها فانه يؤدي لكل فريق تمام الدية
وسقطت جنابة البنات على الام وان اختار الام وفدا البنات دفع
الام الى اوليا قتل الام ويؤدي لاوليا قتل الابنت بالدية ولاولياء
قتل الام بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنات وفدا الام دفع البنات
الى اوليا قتل البنات ويؤدي لاوليا قتل الام ولو جنت الام جنابة ثم ولدت
ولدا فقتل ولدها ندها فدفع الولد مع الام **باب العبد**
في جنى محدث الحر فيه ما يكون اختيارا واذا اخرج المولي العبد
الحاني من ملكه يبيع او اعقه او دبره او استقلا لامة وهو يعلم بالجنابة
فهو فتار ولو اقر به لغيره فقد ذكر في الاصل انه يكون فتارا وذكر ليو الحسن
انه يصير فتارا وان لم يكن عالما بالجنابة ضمن القيمة ولم يكن فتارا وكذلك
اذا كانت الجنابة فيمادون النفس فان كان يعلم فهو فتار لارث وان كان
لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة ولو وهب العبد المجنى عليه
فلا شئ على المولي وان باعه منه كان فتارا ولو امر المولي المجنى عليه بالاعتاق
فاعتقه صار المولي فتارا ان كان عالما بالجنابة ولو ضربه ضربا معصه وهو
يعلم بالجنابة فهو فتار للغدا وان كان لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن ارش
الجنابة الا ان يرضى ولي الدم ان ياضه ناقصا ولو ضرب المولي عبده
فابيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل ان ياص فيه شئ اسع او يهدي
ولو خوم في حالة البياض ضمنه القاضي الدية ثم زال البياض فالتضانا فذا لارد
ولو استخذه بعد العلم الجنابة فعطبت في الخدمة فلا ضمان عليه ولا يكون هذا
اختيارا وكذلك لو كان عليه دين فاستخدمه المولي وهلك لم يضمن العراه
ولو كان مستلما فوطيها فليس باختيار وان علمت منه فهو اختيار وروي
عن علي بن يوسف ان المولى يكون اختيارا وان كانت بكر فهو فتار ولو اجر او هن
لم يكن فتارا ونقض الاجارة وذكر في بعض نسخ الاصل انه يكون فتارا في الدهن
والاجارة ولو اذن له في التجارة فركبه دين لم يصير فتارا ولو كاتبه وهو يعلم فان
خوفم قضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضا وانما يخاف حتى عجز كان له ان يدفع
به وعمر بن يوسف انه يصير فتارا بالكتابة ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو فتار
وكذا لو باع بيعا فاسدا وسلم ولو باع بشرط الخيار للمشتري كان فتارا ولو كان

الخيار للبائع فقبض البائع لم يكن مختاراً وكذا لو عرضها على بيع وقال زفوه
فختاره ولو باع سبعا بابتا وهو غير علم به ولم يخام فيها حتى رد العبد اليه
نعت بقصا او خيار روية او خيار شرط فانه يقال له ادفع او افده وذكروا
في الاصل ان الترخيع لا يكون اختياراً ولو قال لعبد ان قتلت فلانا فانت
مقتول فقتله صار مختاراً للجناية وقال من لا يكون مختاراً **باب**
جناية المدبر واذا جنى المدبر جناية خطأ في النفس او في مال او في غيره فذلك
على المولى بدينه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية في ماله حاله ولا يلزمه في جناياته
اكثر من قيمة واحدة يشتركون فيها سواء قبضت من المولى او لم يقبض ويعتبر
قيمة المدبر لكل واحد منهم يوم الجناية عليه ولا يعتبر يوم التكدير فان قتل انسانا
خطأ وقيمته الف ثم ازاد من القيمة فصا رخصا الف وخمس مائة فهذه الزيادة
لاحقا للجناية الاولى فيها وهي للثاني ثم يتضاربان في الف على تسعة وثلاثين
سهما ولو مات المدبر بعد جنايته بلا فضل لم يبطل عن المولى القيمة وكذلك
لو جنى عليه قيمته تامة ولو جنى فدفع المولى القيمة ثم قتل اخر فان كان دفع بقضا
فان الثاني سح الاول وان كان بغير قضا فالثاني بالخيار ان شا اربع الاول
وان شاخص المولى ما خص في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان
على المولى وسح الاول سوا كان بقضا او بغير قضا ولو اعتق المولى المدبر
وقد جنى جنايات لم يلزمه الا قيمة واحدة ولو اقر المدبر بجناية لم يجز ولا يلزمه
شئ عتق ام لا وام المولى بنزلة المدبر في جميع ما وصفنا والسمع علم بالاصواب
باب جناية الكاتب وجناية الكاتب
على نفسه دون سيده واذا حكم الحاكم بدلك صار ديناً عليه وما لم يحكم فهو في
رقبه وقال زفر بجب في ذمته وفايدة الخلاف حظه فيما عجز قبل الحكم فطالب
المولى بالدفع او القدر او قال زفر يباع فيه ولو جنى جنايات قضى عليه
بقيمة واحدة وقال زفر يقضى في كل جناية بقيمة قال وانا نجب علينا القيمة باحد
معاني اما حكم الحاكم او بالاصلاح على ذلك او بموت ويترك مالا وولداً
ولو جنى جناية قضى عليه بها ثم جنى اخرى قضى بقيمة اخرى وسطر في كل جناية
الي قيمة الكاتب يوم جنى ولا يعتبر زيادة القيمة بعد الجناية ولو اقر الكاتب
بجناية خطأ حكم عليه باقراره فان لم يحكم حتى يجز بطل اقراره ولم يحكم عليه حتى يبطل

عنه

عنه في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ولو جنى ولكنه ادي فقط
صار ديناً عليه وعلى هذا الاختلاف اذا جناية فصالح منها صلح المصلح فان عجز
بطل المال في قول لي حيفته وعندنا يصير ديناً عليه واذا قتل الكاتب
قتيلاً وقيمته اكثر من عشرة الف غرم عشرة الاف الا عشرة دراهم ولو جنى
جناية ثم مات ولم يترك وقابا للكتابة فمات له المولى ولا شئ لصاحب
الجناية اذا لم تقض عليه بها ولو ترك وقابا للكتابة فاصحاب الجناية
اولي بماتته ولو ترك مالا وعليه دين وجناية وكتابة فان قفوع عليه بالجناية
فصاحب الجناية وصاحب الدين سواء وان لم يقض عليه بيد ابا الدين
ثم ينظر الى ما بقي فان كان فيه وقابا للكتابة بدى بالجناية وان لم يكن فيه وقابا كان
ما بقي بعد الدين للمولى واذا اختلف الكاتب وولي الجناية في قيمته وقت
الجناية فالقول قول الكاتب **باب** **جناية المدبر**
والكاتب وام الولد على الجاني وجناية المولى عليهم اذا قتل
المدبر مولا عمداً فعليه القصاص وعليان يسعي في قيمته فان شامت الورثة
عجلوا القصاص وان شاوا استوفوا السعاية او لا ثم قتله ولو كانت الجناية
على المولى خطأ في النفس او في مال او في غيره ولو جنى على عبيد المولى ففيه
القصاص وكذلك جناية عبيد المولى بعضهم على بعض وان كان خطأ فهو هدره
وجناية المولى على مدبره هدر وجناية ام الولد على مولاها عمداً او خطأ كما
وصفنا في المدبر الا انه لا سعاية عليها وجناية الكاتب على المولى وجناية
المولى عليه خطأ بنزلة جناية الاجنبى فاما القتل العمد فلا قصاص على
المولى اذا قتله وتجب عليه القيمة وان قتل الكاتب مولا عمداً اقتضى
وجناية المولى على رقيق الكاتب او ماله وجناية الكاتب على رقيق المولى
وماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبى ولو قتل ام ولد مولاها عمداً وله
ابن فمعا احداهما سمعت في نصف قيمتها الذي يبيع ولو كان احد الاثنين
ابن هذه سقط القصاص عنها وسمعت في قيمتها بينهما وقال ابو حنيفة ومحمد
اذا قتل العبد مولا عمداً او المولى ابنان فعفا احداهما بطل القصاص وهدرت
الجناية وقال ابو يوسف يقال للمدبر عفا اما ان يدفع نصف نضيك وهو
الربو الذي يبيع او تقديفه بدرجة الدابة والسمع علم **باب** **جناية**

الركب - واذا سار في الطريق فوطا دابته رجلا بيدها او رجلها او كدمت
او صدمت فهو ضامن وكذلك السيايق والقائيد والرديف والراكب سواء
وليس على قائيد ولا سائق كفارة وعلى المراكب ولا سائق ولا قائيد ولو
وقفها صاحبها في الطريق ضمن نفي الرجل والذنب **هـ** وكذلك من عطف
ببروثها او بولها او لعابها وكذلك لو وقف دابته على باب المسجد
فان كان الامام جعل للمسلمين عند باب المسجد موقفا يقفون فيه
دوابهم فلا ضمان عليهم فيما اصابته من وقفها ولو ساقها في هذا الموقف
او قاد فهو ضامن اذا فعل الا في الطريق العام المشترك **هـ** وكذلك اذا كان
ذلك الموضع قد اذن الامام فيه بمنزلة سوق الحبل والدواب فلا ضمان
على واقف الدابة فيما كان من الدابة من نفي ذنب او رجل او لعابه
وكذلك اذا كان راكبها عليها واقفا فلا ضمان وكذا في الغلاة من الارض
اذا وقف فيها دابة وكذلك طريق مكة اذا كان وقوف في غير الحبل وان
وقف في الحبل فهو كالوقوف في الطريق وان كان سائرا في هذه المواضع فهو ضامن
وان تلف شيئا بفعله ضمن سواء كان في ملكه او في غير ملكه **هـ** واما الواقف
في ملكه والسيائق والقائيد والسايق فلا ضمان في شئ من ذلك الا انما وطيب
بيده او رجل في السائر ولو كانت في ملكه كلب عقود فمقتل انسانا فلا ضمان **هـ** ولو نعت
الدابة او انفلتت منه فلا ضمان على صاحبها فيما اصابته **هـ** ولو ارسل دابته
فما اصابته في فورها ضمن وكذا لو عطف بمينا وشمالا ولم يكن لها طريق
الا ذلك وان كان لها طريق اخر فلا ضمان **هـ** **ما جددته**
الرجل في الطريق - اذا صغر بير في طريق المسلمين او في فناء او اخرج جناحا
او نصب فيه ميذابا او وضع حجرا او خشبا او متاعا او بنى دكانا او صب
ميا او قعد في الطريق ليستريح او منى فتعثر به انسان او دابة فهو
ضامن للجميع ذلك **هـ** وما كان من جنائنه في بني ادم وبلغ نصف العشر فهو
على الحاكم **هـ** وقال ابو حنيفة اذا مشى في الطريق وهو لا يسف شيئا
او طلسا ناسقا منه على انسان فتلف به او وقع في الطريق فتعثر به انسان
فلا ضمان عليه ولو كان حامله فحدث شئ من ذلك فهو ضامن **هـ** وقال
محمد اذا لبس مالا يلبسه انسان فهو ضامن بمنزلة الحبل **هـ** ولو وضع كناسه
في الطريق

في الطريق

في الطريق فتلف به انسان فمن ولو كان طريقا غير نافذ وهو من اهله لا يضمن **هـ**
ولو نعت اهل مسجد في المسجد بنا او جفرا بيرا او وضعا خشبا فمقتل به
انسان فلا ضمان عليهم ولو بنى او صغر رجل من غير اهل المسجد فلا ضمان
واجب ولو عتقت قنديل او بسط حصيرا او لقي فيه الحصا فمقتل به
انسان فهو ضامن في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه **هـ**
وقال ابو حنيفة اذا جلس في المسجد لغير قربة حديث او يوم او ما
استبه ذلك فمقتل به انسان فهو ضامن وقال ابو يوسف **هـ** ولو صغر بيرا
في سوق العامة لمصلحة المسلمين او اخذ قطرة قتلف به انسان فان
كان بغير إذن السلطان ضمن وعلى يوسف في غير المشهور من الرواية
انه لا يضمن والله اعلم **باب الناجس** - اذا نجس
دابة رجل وهو يسير عليها او هو واقف عليها في ملكه او في طريق
فضررت بذنبها او برجلها او نعت فصدمت انسانا في فورها
من الخيصة فالناجس ضامن دون المراكب اذا فعل بغير المراكب
ولو فعل بامر المراكب فان كان المراكب يسير في الطريق او كان واقفا في ملكه
او في موضع قد اذن فيه في الوقوف فلا ضمان على احد وروي عن ابو يوسف
انه اوجب الضمان عليهما اذا وطئت انسانا واذا نعت برجلها فلا ضمان
وان كان المراكب واقفا في بعض الطريق الذي لم يودن في العقوف فضرر
انسان الدابة باذنه فتقتل انسانا فالدية على الضارب والمراكب
نصفين على عاقلتهما ولا كفارة عليهما **هـ** ولو نجس بغير امر فريد
واقف المراكب فالناجس ضامن وان لم تلقه فما اصابته في فورها
فعل الناجس ولو نعت الناجس فقتله فهو هدر ولا ضمان على الناجس
حتى يعلم ان الذي اصابته كان في فورها الذي نجسها وان كان للدابة
سائق وقائيد فنجس بجوارحه واحد منهما فلا ضمان على الناجس خاصة
وان كان امرا فلا ضمان عليه ولا على واحد منهما والله اعلم بالصواب
باب جنائية القطار - واذا قاد الرجل قطارا
اوله او اخره فهو ضامن له وكذلك اذا صدم انسانا فقتله وان كان سائق
وقائيد فالضمان عليهما وكذلك لو كان السيايق في وسط القطار او كان تقدم

وستانه وهو يسوقها ٥ وقال محمد في الاملا لو ان رجلا كان يعود قطارا واخر
من خلف القطار يسوقه وعلى الابل قوم في الحامل نيام او غير نيام فوطئ
بغير انسانا فقتله فالدية على عاقلة القايد والسائق والراكبين على
ذلك البعير والراكبين الذين قدام البعير على عواقلهم على عدد الرؤس
والكفارة على راكب البعير الذي وطئ خاصة ٥ واذا كان الرجل يعود
قطارا فربط بها انسان بغير اوقايد لا يعلم فوطئ البعير انسانا فالدية
على عاقلة القايد ويرجع عاقلته بالضمان على عاقلة الابط وان كان
القايد يعلم لم يرجع ٥ ولو كان الابل وقوفاً فربط اليها رجل بغير اوقاها
وهو لا يعلم فالضمان على عاقلة القايد ويرجعون على عاقلة الابط واسلم
باب **الرجل بجنى عليه جنايات**

بعضها مضمون وبعضها لا ٥ اذا حرق الرجل جراحة او جراحتين وجرحه
سبع جراحة او جرحه السبع جراحتين والرجل جراحة واحدة فمات من ذلك
كله فعلى الرجل نصف الدية ونصفها هدر وكذلك لو جرحه رجل جرحه
وعقره سبع ونهشته حية ورح به حراح واصابه كسر رصت به الرخ
فمات من ذلك فعلى الرجل نصف الدية ٥ ولو جرحه رجل اخر جرحه
اخرى ثم انضم الي ذلك ما هو هدر فكل واحد منهما ثلث الدية ويهدر
الثلث ٥ ولو امر انسانا بقطع يده لعله وجرحه القاطع جراحة بغير امره
ثم جرحه رجلا ثم عقره سبع ونهشته حية فمات من ذلك فرجع
الدية هدر ويقسم باقي الدية على الجناه ومع ثلثه على كل واحد الثلث
فما اصاب المامور بالقطع سقط نصف ما كسر ويلزمه النصف وهو
من الجميع ٥ ولو امر رجل عشرة رجال امكلاً واحداً ان يضرب عنده سوطاً
ففعلاً ثم ضربوا غيره سوطاً فمات من ذلك كله فعلى الذي لم يضره
ما استقص من ضربة مضروباً عشرة اسواط وعليه ايضاً حرم من احد عشر
جرواً من قيمته مضروباً احد عشر شطراً ٥ ولو ان المولى ضربة بيد عشرة اسواط
ثم ضربه هذا الرجل سوطاً ومات فعليه نقصان سوطه ونصف قيمته
مضروباً احد عشر سوطاً ٥ ولو جرحه واحد بجراحة وجرحه اخر جراحات
فالدية عليها نصفان **باب الرجل يامر غيره**

بالجناية

بالجناية عليه اذا امر رجل رجلاً ان يقتله فقتله بسيف فلا قصاص
فيه وقال السنن في حجب القصاص ولا يلزمه الدية في اصرع الروايتين عزى
وهو قول ابى يوسف ومحمد وفي رواية بحجب الدية ٥ ولو امر ان يقطع يده
او يمسق عينه ففعل فلا شيء عليه ولو امر بقتل عبده او قطع يده ففعل
فلا ضمان عليه للمولى ٥ ولو قال اقتل اخي فقتله وهو وارثه فالقياس ان
يجب القصاص عليه وهو قول زفر وقال ابو حنيفة استحسن ان اخذ
الدية من المقاتل ٥ وروي ابو يوسف عن حنيفة فيمن امر انسانا بقتل
ابنه فقتله قبل به ولو امر ان يسي مشى فلا شيء عليه فان مات
منها فعليه الدية قال **ابو الحسن** هذا على اصل حنيفة
وروي عن سماعة عن محمد فيمن امر انسانا ان يقطع يده ففعل فمات فليس
على قاطعه شيء ولا سببه هذا المعنى السجدة على قول ابى حنيفة واسلم

باب الجناية كحفر البئر اذا حفر الحارث بئر في
طريق المسلمين فوقع فيها رجل ومات او اصابته جناية فيأدون النفس
بسقوطه فهو ضمان للجناية حياً كان الحارث او ميتاً ٥ ولو مات الواثق بين
البئر غماً او جوعاً لا سبب السقوط لم يضمن في قول ابى حنيفة وقال محمد
يضمن في الجميع وقال ابو يوسف اذا مات غماً ضمن وان مات جوعاً
لم يضمن ٥ ويجب لكل جناية كانت منه بالحفر ان يشهد بالاسقط شيء
منها ولا يشترك الجاني عليه بعضهم بعضاً ٥ ولو كان الحارث مدبراً او ام
ولد فالواجب على المولى قيمة واحدة يبيع بالقيمة يوم الحفر ولا يبيع بزيادة
القيمة ونقصانها ٥ واما المالك فله الجنايات على ما بينا ويغير قيمته
يوم الحفر ٥ وان كان الحارث عبداً فالجنايات كلها في رقبة العبد والملك
المولى بالدفع او الفداء بجميع الارش فان اعتق المولى بعد الحفر قبل الوقع
ثم كتمت الجنايات فعلى المولى قيمته يوم عتق يشترك فيها اصحاب الجنايات
التي كانت بعد العتق وقبله ويضرب في ذلك كل واحد بقدر ارش الجنايات
ولم يمتق ولكن وقع واحد ومات فدفن به ثم وقع ثاني وثالث اشتركوا
مع الوقع اليه الاول في رقبة بقدر حقوقهم ٥ ولو حفر بئر في الطريق
فما حفر في اسفلها ثم وقع فيها انسان فلا ضمان على الاول دون الثاني

وهذا قياس وبه نأخذ ولو وسع رجل رأسها فان كان وضع قدمه
في جفها فالضمان عليها نصفان وان وسع الثاني كثيرا حتى صار وضع
القدم في جفها الثاني دون الاول فالضمان على الثاني ولو جفيرا
ثم كبسها بحجارة او جص فخارجا خرج الحجر والجص فدفع انسان فالضمان
على الذي اخرج ولو لبسها بخنطة او شعيرة اخرج انسان فالضمان
على الاول ولو جفيرا فوقع في المير فان كان الحجر وضعه انسان على الطريق
فالضمان على واضع الحجر وان لم يضعه احد وهو حمل السيل فالضمان على
الحافر ولو سد الحافر راس البئر في اخر قطعته فالضمان على الحافر
ولو جفيرا فملك غيره فوقع انسان فقال صاحب المزار ان امرته و
انك اوليا الميت فالقياس ان لا يصدق صاحب الدار وفي الامتحان
يصدق ولو جفيرا في طريق مكة في غير عمال الناس فلا ضمان على
الحافر ولو قال الحافر هو الذي نفسه فيها عمدا وقالت الورثة وقع
فيها فالقول قول الحافر في قول لبيد يوسف الاخير وهو قول محمد وفي قوله
الاول القول قول الورثة ولو استاجر انسانا ليحفر في الطريق فان كان
في فناء المستاجر فالضمان عليه دون الاجير وان لم يكن في فناءه فان
علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون الامر وان لم يعلم فالضمان
على الامر ولو استاجر اربعة نفر يحفرون له بئرا فوقع عليهم من جفهم
فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع المديته وهذا المربع
ولو وقع رجل في بئر يعلق باخر وتعلق الثالث ثلث فوقعوا وماتوا
فان عرف حال موتهم بان خرجوا حيا فاصروا فهذا على سبعة اوجه
اما الاول ان عرف انه مات بوقوعه فالضمان على الحافر وان مات
بوقوع الثاني عليه قدمه هدر وان مات بوقوع الثالث عليه
فالضمان على الثاني وان مات بوقوع الثاني والثالث فنصفه
هدر ونصف على الثاني وان مات بسقوطه ووقع الثاني عليه
فالنصف على الحافر والنصف ونصف هدر وان مات بسقوطه ووقع
الثالث عليه فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات بكل
ذلك فالثالث منه هدر ويسر على الحافر ويسر على الثاني واما موت
الثاني

الثاني فان كان وقوعه في البئر فديته على الاول وان مات بوقوع الثالث
عليه قدمه هدر وان مات بوقوع الثالث عليه فنصف
دمه نصف والنصف على الاول واما موت الثالث فله وجه واحد
وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وان لم يعرف حال موتهم فالقياس
ان يجب دية الاول على الحافر ودية الثاني على الاول ودية الثالث
على الثاني وهو قول محمد وفي الاستحسان دية الاول اثلاث على صاحب
البئر الثلث وعلى الاوسط الثلث والثلث هدر ودية الثاني نصفان
ينصف هدر ونصف على الاول ودية الثالث على الثاني ولو امر
عبده بحفر بئر في طريق المسلمين فان كان في فناءه فالضمان على عاقله
المولي وان كان في غير فناءه فالضمان على رقبته العبد علم العبد بذلك
ام لا ولو استاجر اجيرا او عبدا فجور عليه ومكاتب يحفرون بئرا
فوقع البئر عليهم وماتوا فلا ضمان على المستاجر في الحفر ولا في المكاتب ويضمن
قيمة العبد لمولاه فاذا اخذ القيمة دفع المولي القيمة الي ورثة الحفر والمكاتب
فنضرب ورثة الحفر في قيمته ثلث الدية وورثة المكاتب ثلث قيمة
المكاتب ثم يرجع الملك على المستاجر بقيمة العبد مرة اخرى فيسلم له
وللمستاجر ان يرجع على عاقله الحفر ثلث قيمة العبد ويأخذ اوليا المكاتب
من الحفر ثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من ثلثة المكاتب مقدار قيمته فيكون
من ورثة الحفر والمستاجر يرضى ورثة الحفر ثلث دية والمستاجر ثلث
قيمة العبد والله اعلم **باب الحايطة عييل**
على الطريق اذا بنى حايطا ما يلا الى ملك غيره او الى الطريق
فهو ضامن لما عطف بسقوطه سواء طوبى بالنقض ام لا ولو بنى في ملك
نفسه فان الحايطة فان لم يشهد عليه بالنقض حتى سقط فلا ضمان عليه
ولو اشهد عليه بالنقض ثم سقط في مدة امكنه نقضها بعد الاشهاد
فهو ضامن وان لم يفرط في النقض وذهب لطلب من سقطه فسقط
الحايطة فتلف به انسان او متاع فلا ضمان عليه واذا كان الميلان الى
الطريق صح الاشهاد بمن له الميرور واهل الذمة والاسلام سئل وان
كان الميلان الى رجل فالا شهاد الى صاحب الدار وان كان سكان

فلا شهادة اليهم **هـ** ولو شهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي
او تمت اشهاد عليه ايا ما فاجده فهو باطل ولو كان ما يلا الى دار رجل
فاجله صاحب الدار واباه او فعل ذلك ساكن الدار فذلك جائز
ولا ضمان عليه فما اتلف الحايطة وكذلك لو وضع حجر في دار
غيره او حفر بئر او بنى بنا فاباه صاحب الدار كان برئاً **هـ** ولو باه
صاحب الدار ثم سقط الحايطة لم يضمن سواء قبضه المشرى ام لا ولا يصح
الاشهاد على المرتين والمستاجر والمودع ويصح على الموب والوصي
في حايطة الصغير وما تلف به بعد الاشهاد فعلى عاقله الصبي
ان كان نفساً وان كان استهلاً كان في ماله **هـ** ولو كانت الدار
بين جماعة واشهد على بعضهم دون بعضهم فلا ضمان على من اشهد
عليه في القياس وفي الاستحسان يلزمه سقوط ما يملك منه **هـ**
ولو انكر العاقله ان يكون الدار منكاً لصاحبهم فلا عقل عليهم حتى
يشهد المشهود **هـ** قال **محمد** ولا بد من الشهادة على ثلثة
اشياء على المتقدم اليه في الحايطة وانه مات من سقوط الحايطة
وان الدار له **باب** **القسامة**
واذا وجد القاتل في حلة او في دار رجل وبه جراحة او انه ضرب او حنق فهذا
قتل وفيه القسامة على عاقله رب الدار وعلى عاقله اهل الحلة ينقسم
كل رجل منهم بالله ما قتلت وما علمت قاتلاً ثم يفرمون الدية
في ثلث سنين وقال الشافعي اذا كان بينه وبين اهل الحلة لو شق فانه
كحلف الوتي ويقضى على المدعى عليه بالدية وقال مالك يقضى
بالقصاص والمدن كلفون خمسون رجلاً يخرجهم من العاقله ولي الدم
فان لم يكمل لعدد كترت الايمان وتجب الدية على الجواقل وهم اهل
الديوان ومن لا ديوان له فالعمل على عاقلته من النسب **هـ** ولا قسامة
على المصبي والحلة والعبد ولو كان في الحلة ناس من قبائل شق وفرم مشترون
واهل خطه فالدية والقسامة على اهل الخطه ولا شق على المشترك في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف الحكم مشتركون **هـ** ولو كان في الحلة ملاك وسكان
فالقسامة والدية على الملاك دون السكان في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف

هو عليهم **هـ** واهل الدية كالمسلمين في القسامة والدية **هـ** وقال ابو حنيفة
في القاتل يوجد في السجن لا يعرف من قتله فالدية في بيت المال وهي
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجب على اهل السجن وان وجد في السوق
فان كان السوق مملوكاً فعند ابي حنيفة ومحمد يجب على الملاك وعند
ابي يوسف يجب على السكان وان لم يكن مملوكاً كالشوارع العامة التي
تشب فيها فاما يوجد فيها يكون على بيت المال **هـ** ولو وجد في المسجد
الجامع او الجشور العامة فذلك على بيت المال فان وجد في سبعية
فعلى ارباب السبعية وان كان معهم ركاب فعليهم جميعاً **هـ** ولو وجد
في نهر صغير حاري مما يقضى به الشفعة للشريك فعلى عاقله ارباب
النهر **هـ** ولو جرح رجل في قبيلة فنقل الى اهل فاته من تلك فان كان
صاحب فراش حق مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن
صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال ابو يوسف لا ضمان في العجين
ولا قسامة **هـ** ولو كانت الدار مفرعة مفقولة فوجد فيها قاتل فالقسامة
والدية على رب الدار وقال ابو حنيفة الدية كجب في عطيات المقاتل
دون عطيات الدية فان لم يكن نوا اهل اعطا وكان لهم اوراق في اوراق
زاقهم والمعطية ما فرض للمقاتل والزرق ما جعل لفقر المسلمين **هـ**
وان كانت دواوينهم على غير القبائل فعلى القيادات والرايات
ومن اى منهم ان كلف كبس حق كلف **هـ** والاعمى والمخدور والقذف
والكافر يجب عليهم القسامة **هـ** ولو وجد في سوق المسلمين فالضمان
في بيت المال على مائة وان وجد في فلاة من الارض فان كانت ملكاً
لا انسان فالقسامة والدية على عاقلته وان لم يكن لها مالك وكان
موضعاً يسمع فيه الصوت من مصر فعلى اقرب القبائل الى ذلك الموضع
من المصر وان لم يسمع الصوت فدمه هدر **هـ** ولو وجد في مثل الفرات
او دجلة يجري به الماء فلا قسامة ولا دية على احد وان وجد متسبباً
في موضع من دجلة فعلى اقرب القري من ذلك الموضع من حيث يسمع
الصوت **هـ** ولو وجد في معسكر اقاموا بفلاة لا ملك الا حد فيه فان وجد
في جنا او ضطاط فعلى من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجاً

من الفسطاط فعلى قرب الاخيه منهم وان كان القوم لقوا قبالا فقاتلوا
ووجدوا قتيلا بين اظهروهم فلا قسامة ولا دية عليهم وان كان المعسكر اقاموا
بارض مملوكة فالمعسكر كالسكان يجب على المالك عند لبي حنيفة وجده
واذا وجد القتل على دابة ولها قائد او سائق او راكب فعليه القسامة
وان اجتمعوا فعليه ولو وجد قتيلا في قرية لامرأة فعند لبي حنيفة ومحمد القسامة
عليها تكرارا لا يمان عليها ويقضى عليها وعلى عاقلتها اقرب القبايل
اليها في النسب الدية وقلا لبي يوسف القسامة على العاقله
ايضا ولو وجد قتيلا في ارض رجل الى جانب قريبه ليس صاحب الارض
اهل القوم فهو على صاحب الارض ولو وجد قتيلا في دار رجل فالقسامة على
رب الدار وعلى قومه ويدخل العاقله في القسامة ان كانوا حاضرا وان
كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار تكرار عليه الايمان وقال لبي يوسف
للقسامة على العاقله ولو ان رجلا معه رجل محمل الى اهله فمكت يومًا
او يومين لم مات لم يضمن الذي حمل في قول لبي يوسف وفي قياس قول لبي حنيفة
يضمن ولو وجد قتيلا في دار نفسه فدينته على عاقلته لورثته في قول لبي حنيفة
وقال لبي يوسف ومحمد وزفر لا شيء عليه ولو وجد المالك قتيلا في دار نفسه
فدينه هدر ولو ان رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث وجد احدهما مذبحا
قال لبي يوسف اضن الاخر الدية وقال محمد لا اضنه ولو وجد قتيلا في دار
مكاتب فعليه ان يسعى في الاقل من قيمته ومن الدية وكذلك لو كان المدي وجده
فسلا المولي يكون القيمة عليه حاله ولو وجد المالك قتيلا في دار المولي فعلى
المولي قيمته في ثلث سنين ولا تحمل العاقله ولو وجد قتيلا في دار عبد ما دون
لبي التجارة فالقياس ان يجب القسامة على العبد سواء كان عليه دين او لم
يكن وخير المولي بين الدفع والفداء وفي الاستحسان يجب القسامة على المولي
ولو وجد الماذون في دار مولاه قتيلا وعليه دين فعلى المولي قيمته لغيره ايه حاله
في ماله وكذلك لو كان على العبد ضايع وكذلك لو قتله مولاه عمدا او خطأ
وهو لا يعلم واذا وجد ابن الرجل قتيلا في دار الاب او في دار الاخ فالدية
على عاقلته وان كان هو وارثه وعربي يوسف في العبد الموهون وجد قتيلا
في دار الموهون او المملوك فالقيمة على رب الدار دون العاقله وعز محمد في دار

فيه ماله

بين وليين

بين رجلين لاحدهما الثلث والاخر الثلث فالدية على عاقلتهما نصفان
ولو وجد بدن قتيلا في حلة او اكثره فالقسامة واجبة وان كان اقل فلا
قسامة وذكر الطحاوي عن اصحابنا ان القاتل يدخل مع العاقله في التحمل وقال
ابو يوسف لا يدخله وذكر في الجامع الصغير فيمن باع دارا فوجد فيها
قتيل فالدية على من الدار في يده في قول لبي حنيفة سواء كان في البيع
خيارا ولم يكن وقال لبي يوسف ومحمد الدية على مالك الدار اذا لم يكن
في البيع خيار وان كان فيه خيار فعلى من تصير الدار له وقال زفر الدية
على المشتري الا ان يكون الخيار للبائع فيكون الدية عليه ولو ادعى
ولي القتل على رجل من اهل الحلة فعينه فالقسامة والدية على اهلها
وروي عن المبارك عن لبي حنيفة ان القسامة تسقط وكذلك روي
عن محمد ولو ادعى المولي على رجل من غير اهل الحلة للمولي با ادعى لم يقبل
شهادتهما في قول لبي حنيفة وقال لا يقبل ولو ادعى المولي على واحد من اهل
الحلة فعينه فشهد شاهدان من اهل الحلة عليه لم يقبل شهادتهما
فصل واذا قطعت امرأة يد رجل عدا او شجته ثم تزوجها علي
الحاجة او الشبهة فان بر الرجل جاز النكاح والارش مهرها وكذلك
ان كان خطأ وان كانت الحرة عدا فأت من ذلك فالقياس عند
لبي حنيفة ان يجب عليها القصاص وفي الاستحسان لا يجب ويجب
الدية ولها عليه مهر مثلها وعند لبي يوسف ومحمد سقط القصاص ولها
عليه مهر مثلها وان كان القاطع خطا فالدية على عاقلتها ولها مهر مثل
وقال لبي يوسف ومحمد ان كان مهر مثلها مقدارا لدية صحت التهمة
وسقط عن العاقله وان كان اقل من ذلك سقط عن العاقله قدر مهر مثلها
وما زاد فهو وصية للعاقله ولو تزوجها على ليد وما تحدث منه
كان قول لبي حنيفة مثل قولهما ولو قطع يد رجل عمدا ثم قتله فالولي بالخيار
ان يشاقطه يده وقل وان شاقطه على القتل في قول لبي حنيفة وقال لبي يوسف
ومحمد يقتل ولا يتطع ولو قطع يد رجل عدا فأت من ذلك فالولي ان يقتله
وليس له ان يقطع يده فان مات في المدة التي مات الاول فيها والاخرت
رقبته ولا يستوفي القود الا بالسيوف وقال الشافعي يقتل بمثل ما قتل

به من الالة ولو اطعم غيره سماً فاحت فان كان يتناول بنفسه فلا ضمان
على الذي اطعمه ولكنه ويجزى ويضرب وان اوجره السهم فعليه الدية
ولو اصطدم الفارسان فماتا فدية كل واحد منهما على عاقله الاخر وقال
زفر والشافعي على كل واحد نصف دية الاخره ولو ان رجلين مباحلدا
فانقطع فسقط كل واحد منهما على ظهري فماتا فدية كل واحد منهما هدر وان سقطا
على وجههما فدية كل واحد منهما على صاحبه ولو سقط احدهما على ظهري
فدم الذي سقط على ظهري هدر والذي وقع على وجهه على الاخر ولو قطع
اشنانا الجبل فان الضان على المقاطع ولو ان صبياً في يدا بيده جذبه اشنان منه
والان يمسه حتى مات فديته على جاديه وبيته الاب ولو تجاذب رجلان
صبياً يدعى احدهما انه عبده ويدعى الاخر انه ابنه فالدية على الذي يدعى
انه عبده ولو ان رجلاً في يده ثوب فتسبب به رجل فجذبه صاحب الثوب
من يده فخرق ضمن المسك خصف الحرف ولو عض ذراع اشنان فجذبه فسقط
اشنان ذلك الرجل وذهب لم ذراع هذا فدية الانسان هدر ويضرب
المعاضة ريش الذراع ولو جلس رجل على ثوب اشنان فقام صاحب الثوب
وهو لا يعلم فانشق ثوبه قال يضمن الي الس نصف ذلك ولو اخذ بيد اشنان
فصافى فخذ من يده فانفلت فمات فلا شيء عليه ولو اخذ بيده يعصرها
فاداه فمدها ضمن دية ولو قطع اصبع رجل عدواً وقطع اخريه من الرتل
فمات فالقصاص على الثاني وقال زفر والشافعي يجب عليهما وعزى يوسف
في رجلين قتل كل واحد منهما ابن صاحبه عدواً وكل واحد منهما وارث الاخر
فلا قصاص عليهما ويضمن كل واحد منهما الدية في ماله وقال يبي القاسم بايها
شئ نفسه الي الاخر حتى يقتله وسقط قصاص الاخر وقال الحسن يוכל واحد
وكيلاً يبتغى في القصاص فيقتلها الوكيلان من غير فصل ولو قطع يد كل
عدا ثم ان المقطوع يده قتل ابن القاطع عدواً ثم مات المقطوع يده فعلى القاطع
القصاص ولو لم يقطع يده وعزى يوسف فيمن ارسل كلباً او دابة او طائراً
فاصاب في فورها انساناً يضمن وعزى محمد انه لا يضمن في الهاير والكلب يضمن
في الدابة ولو قتل عني عبد فملا به بالخيار ان شئ سلمه الي الغاني واخذ قيمته
وان شئ امسه ولا شيء له وقال ابو يوسف ومحمد ان يمسه ويضمن المتصل

وقال

وقال الشافعي يمسه وبأخذ جميع القيمة وقال ابو حنيفة ولي يوسف اذا
رجل عبداً فقتل عنده قتل خطأ فزده على ماله فقتل عنده فقتل ودفعه
المولي بالجنايتين رجع المولي على الغاصب بنصف القيمة ودفعه الي ولي
الجناية الاولي ثم يرجع به على الغاصب مسلمه وقال محمد وزفر ياخذ نصف القيمة
فيسلم له ولا يدفعها الي ولي الجناية الاولي وقال ابو حنيفة ولي يوسف
اذا وطئ امرأة بشبهة فافضاها اخضاً لا يستمسك البول فعليه الدية ولا
مهر لها وقال محمد لها المهر والدية ولو زنا بامرأة فطأ وعده فافضاها
فلا شيء عليه وكذلك اذا وطئ زوجته فافضاها او ماتت فلا ضمان
في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا ماتت فالدية على العاقل وفي
الاخضاً الدية في ماله ولو كسر فمدها ضمن في قولهم ولو ضرب امرأة لنشور
فماتت منه فهو ضامع ولو ضرب الاب او الوصي الصبي للتأديب فمات
ضمننا في قول ابو حنيفة وعندهما لا يضمن والمتعلم والا ستا اذا ضربا بغير
امر الاب والوصي ضمنوا ولو ضربا بامرهما لم يضمن ولو شهد الشهود
على رجل بالقصاص فقتل القاضى به فقتله المولى ثم رجع الشهود وادعاه
المشهود بدقته حيا فلا قصاص على المولى ولا على الشهود وقال الشافعي
يجب على الشهود والقصاص ويضمنون الدية ولا يرجعون بذلك على المولى
في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يرجعون ولو اشتكر الاب و
الا جنبي في قتل الابن فلا قصاص على الاجنبي وقال الشافعي يجب وذكر
في المنتقى عزى يوسف في رجلين قتلا اشناناً عدواً ثم عفا احدهما انه لا قصاص
على واحد منهما وهذا خلاف المشهورين الدعا يات واسا علم
كتاب الحدود الحد الواجب
بالزنا نفعان جلد ورجم والجمع بينهما غير مشروع فاما البكر فخذ الجلد
والتعزير ليس بخير ولكن الامام لو فعل ذلك مصلح جاز وقال الشافعي
يجب بين الجلد والتعزير سنة واما الرجم يجب على الخمر والا حصان
عبار مغر شرايط وهو البلوغ عن عقل والحرة والدخول بالملوك في الكحل
المصير في الفرج على وجهه يوجب النفس من غير انزال ولا سلام قال الشافعي
ليس بشرط وهو جدي قولي ابو يوسف واحصان كل واحد من الزنا

شترط لصيرها لآخره فصلاً فان الحرة اذا تزوج بامه او صبيه او جفونه او
كافرة ودخل بهما لم يصير الزوج به فصلاً وكذا في جانب المرأة وقال **الشافعي**
ليس بشرطه حتى لو تزوج مسلم بكافرة يصير الزوج به فصلاً واذا ثبت
احصان المثلثي بالاقرار او بالبينة فهو سوا ويرجم وكذلك اذا شهد الشهود
انه جامعها او باضعها فلو شهدوا انه دخل بها صار فصلاً كما لو شهدوا
انه جامعها في قول **ابي حنيفة** و**ابي يوسف** وقال **محمد** لاكتفى بقولهم دخل
بها واساء علم **باب** **صفة الزنا** اذا علم
على الفعل الخطور والحد يسقط بالشبهة والشبهة على ضربين شبهة
في العقد فالعقد اذا وجد حلالاً كان او حراماً متفقاً كان على تحريمه او مختلفاً
فيه علم الوطى ان حرم او جهل لم يجب الحد في قول **ابي حنيفة** وقال **ابو يوسف**
و**محمد** والشافعي اذا تزوج نكاحاً جامعاً على تحريمه كنكاح الحارم والخامسة
واجت المرأة فليس ذلك شبهة ويجب الحد على الوطى اذا علم بالتحريم
وان كان لا يعلم فلا حد عليه فان النكاح مما يختلف فيه العلماء كالنكاح بغير
شهود فلا حد فيه ويجزئه الامام ولا يبلغ اربعون سوطاً في قول **ابي حنيفة**
وكذا اذا تزوج امه على حرة او جعي بنيه او امه بغير اذن مولاهما
او المعتقد بنزوح بغير اذن المولى فلا حد في قولهم وكذلك ان كانت
الحرة لامر عارض نحو الحايض والنفساء والصاينة والحرة والمهتمة بشبهة
والتي ظاهر منها او اتى منها وكذلك الامه المملوكة اذا كانت محرمة
عليه بسبب الرضاع او الصورية او كانت جوسية او مرتدة او مكاتبة
فلا حد عليه وان علم بالتحريم وكذلك لو وطئ جارية يملك بعضها او
كذلك ولو وطئ جارية ابنه وهو يعلم بالحرمه او جارية مكاتبه او عبده
المأذون سوا كان عليه دين او لم يكن وكذلك لو وطئ الحرة من قبل
الاب وان علا والكلام في ثبوت النسب من في العتاق وكذلك الرجل من
الغائمين اذا وطئ جارية من الغنم قبل القسمة فلا حد عليه وان علم انها
حرام ولا يثبت النسب منه ولو وطئ في الدبر في انثى كان او في ذكر لا يقع
الحد ويوجب التعزيب في قول **ابي حنيفة** وقالوا يجب الحد **فصل**
الشبهة اذا كانت في الوطء سقط الحد سواء ادعى الظن ام لا وبالشبهة

اذا كانت

اذا كانت في الفعل فادعى انه ظن انها حلال لا يجب الحد وان
لم يدع حده وان تشبهه في الفعل شبع موطن جارية الاب وجارية
الام والمطلقة ثلثا ما دامت في العدة وام الولد ما دامت تحت
منه وجارية المنكوجة والعبد اذا وطئ جارية مولاه والجارية المهتمة
بطاها المهرتين في رواية كتاب الرهن وذكر في كتاب الحد ودان
حد المهرتين ولا يبرهنه وفي هذه المواضع اذا ادعى فقال ظننت
انها حلال لم يجب الحد ولا يثبت نسب الولد وان لم يدع الظن يجب
الحد عليه ولو ادعى احد هما الظن ولم يدع الاخر فلا حد عليهما
حق يقر جميعاً بانها علم بالحرمه ومن عد الوالد والوالدة ومن
بعناهما في الولاده من ذي الرحم الحرم كالاخ والاخت اذا جارية
يجب الحد فان قال ظننت انها حلال لم يجب الحد ولو وطئ جارية ذي
رحم حرم من امراته ولو طلق امراته واحدة باينة لم يجب الحد وان قال
علمت انها على حرام ولو خالعهما او طلقها بموضع فبين ان يكون
كال المطلقة ثلثا ولو زفت اليه غير املة وقال ظننتها املة لم يجب
الحد وان جات بولد يثبت النسب ولو وطئ امرأه اجنية وقال ظننتها
املة وشبهها بامرأتى او بجاريته حده ولو ان رجلاً اعى وجداً
في بيته فوقع عليها وقال ظننتها املة فعليه الحد وعز محلى رجل اعى
دعاً املة فاجابت غيرها فوقع عليها قال حده ولو اجابته قتالت
انا فلانه فوقع عليها لم يحده ويثبت النسب كالمنفقة الي غير زوجها
ولو كان بصيراً لم يصدق على ذلك ولو كان اعى وجدني فلا شبهة او في
محلة امرأه فوقع عليها وقال ظننتها املة قال **ابو يوسف** لا يغير
وقال **ابو حنيفة** لا يغيره الحد وعليه الحق ولو وطئ المبيع الامه المبيعة
قبل التسليم او وطئ الزوج الامه المصداق قبل التسليم فلا حد عليهما
واما الجارية المستأجرة والمعارية والوديعة فانه حده واطئها وان
قال ظننت انها حلال لم يجب الحد والله اعلم **باب** **الاقرار**
بالزنى الاقرار بالزنى لا يتعلق به الحد حتى يقر اربعة مرات في
اربعة مجالس فتخافه من في المجلس الثاني لا المجلس القاضى وقال **الشافعي**

يقيم بالاقرار مرة واحدة وينبغي للامام ان يبرح عن الاقرار وظيفه الكلام
 له ويأمر به فان اقر في المراجعة نظر في حال اهف صحيح العقل ام لا
 فان عرف صوته سأل عن الزنا وكيف نفي وعن زنى واين زنى ولا
 يسأل في الاقرار متى زنت ويسأل ذلك عن الشهود قال ويجوز
 ان يسأل في الاقرار ايضا وسأله بعد ذلك احسن هو ام لا فان اقر
 بالاقرار حصان سأل عن الاحصان ماهف وذكر في الاصل اذا قال المقر
 لست تحسن وشفه عليه الشهود بالاحصان رحمه الامام ولا يكون
 هذا كالمرجوع ولواقر انه زنى بفلانة وهي غايبة اقيم عليه الحد استيانا
 وسواء اقر في مجلس القاضي قبل ان يقوم او في مجلسه او في كل شهر مرة
 ولا فرق في الاقرار بين التقدم وغير التقدم بخلاف الشهادة
 وقال من اذا اقر بالنفي بعد حين لا يقبل وذكر عن حمزة حنفية
 ان المجالس المتفرقة ان يذهب المقر بحيث لا يراه ولا يكون معه
 في المجلس ثم يحضر فيقر اقرارا مستقبلا واما الاقرار بغير النفي فيعتبر
 مرة واحدة في قول لي حنفية ومحمد وقال ابو يوسف كل ما سقط
 بالمرجوع فعدد الاقرار فيه كعدد الشهود ولما قرع عند غير الامام
 بالمرجوع فلك الاقرار ولا تقبل شهادة الشهود عليه واذا رجع المقر
 على الاقرار قبل الحكم او بعده او بعد ما جلد بعض الجلد او دمج ولو قبل
 بعد وفاته بدوا عنه الحدة والذي كالمسلم في الاقرار والمعبدا اذا
 اقر بالنفي اربع مرات حذو قال من فلا يجد اذا كذب المولى
 والاخرى اذا اقر بالنفي اربع مرات في كتاب كسده او اشار فانه لا يجلد
 ولو شهد الشهود عليه بالنفي لم يقبله والاعمى كالصبي في الاقرار
 وكذا الذي يجزى بغير اذا اقر بالنفي في حال ما فاقده او شهد
 عليه الشهود وهو الصحيح وان جحد اذا اقر بالنفي او شهد عليه
 الشهود لم يحد وان اقر او قامت عليه البينة حذو وكذا العين
 بالمرجوع **كيف يقيم الحد اذا حكم بالرجم امر الشهود**
 اسدوا بالرجم الامام ثم الناس ولا يربط المجرم ولا يسك اذا كان رجلا
 ولكنه يقيم قائما ونصب للناس ويرجمه وان كانت امرأة فان شأ

ما يربط
 هل يقبل الشهود
 على الاقرار الثاني
 عند غير الامام
 ام لا

خفر لها وان شام كحف ولو امتنع الشهود او بعضهم او مات او غاب
 او عي او اخرج او جحد او اذنت او قذف فضرب الحد لم يبرح الشهود
 عليه وروي عن علي بن يوسف انهم اذا امتنعوا او غابوا رجم الامام
 محمد في الشهود اذا كانوا مقطوعة الايدي او مرضى لا يستطيعون
 المي فان الامام يرمي الناس ولا بأس لكل من رمى ان يتعد مقتله
 الا اذا كان خارجا عن الحرم من المرحوم فانه لا يستحب ان يتعد مقتله
 والتعزير عندنا كضرب ثم الجلد في الزنا ثم في الشرب ثم في القذف
 ويجوز في التعزير وحد الزنا وكذلك في حد الشرب في الرواية المشهورة
 وعجل الله لا يجرد في الشرب واما في حد القذف فلا يجوز ولكن يبرح
 عنه الحشو والفرو واما المائة فلا يبرح منها شيئا بها في سائر الحدود
 الا الحشو والفرو وقال ابو حنيفة الحد في الاعضا كلها ما خلا
 الفرج والوجه والراس وقال ابو يوسف سقى الصدر والبطن ايضا
 ويضرب الراس سوطا او سوطين ويفرق على الكتفين والذراعين و
 العضدين والساقين والقدمين واما في التعزير فلا يفرق على
 الاعضا وقال ابو حنيفة في التعزير لا يبلغ اربعين سوطا وقال
 ابو يوسف في التعزير على قدر عظم الجرم وصفوه وعلى قدر ما يري
 الحاكم احتمال المصروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وروي عنه انه
 يقرب كل نوع من بابه فنقرب التعزير في اللبس والقبلة من حد الزنا
 والقذف بغير الزنا من حد القذف وقال ابو حنيفة يضرب المائة
 الحد وهي قاعدة ولا يبرح منها شئ من ثيابها الا فصول الناس
 التي لم تخر العادة بهما ولا يقيم حد في مسجد ولا يقيم على من يبرح حتى
 يبرأ ولا على حامل حق تضع ولا على نفسا حق ينقض اثر النفاس
 ويحد الحايض في حال حيضها واما الرجم فيقال لا حوال الا على
 الحامل ولا يضرب بسوط له ثمة ويقسم الحد من لعن وسبب وضرب
 ضربة بين الضربتين وليس بالضرب المبرح ولا بالضرب الذي لا يوجد
 فيه مس واذ اقبل المجرم ودفع الي اهلكه فيفسلون ويكفون ويصلون
 عليه ولو هرب ولم يرجع غرقا لم يتيقن له ولو ثبت على الزنا ورجع غرقا

اشد

سوطا

وكذا الاختلاف في الاوقات وقال زفر بن محمد الشهود ولو اختلفوا
في بيت واحد فقال اثنان في هذه الزاوية وقال اثنان في هذه الزاوية الاخرى
فائدة كذا المشهود عليه اذا كان متقارباً وهذا استقسان والقياس ان
لا يحد وهو قول زفر واذا زكى الشهود فرفع المذكور انهم احرار فرفع المشهود
عليه بشهادتهم ثم وجد بعض المشهود عبيداً فلا شئ على المزيكين
اذا شتوا على التزكية فان رجع المزيك عن ذلك ضمن في قول لي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه وان قال المزيكون هم عدول ثم وجدوا
عبيداً فلا ضمان عليهم ولو ادعى المشهود عليه انه احد للشهود فالقول
قول حنيفة بيمين البينة انه حر والله اعلم **باب حذو القذف**
يخذه الشبهة بعد وجوبه اذا زنا بامرأة ثم تزوجها او بجارية
ثم اشتراها فعز لي حنيفة ثلث روايات روى محمد عن ابن عبد الحكم
في ذلك كله وهو قول محمد وروى ابو يوسف عنه انه لا يحد اذا تزوجها
بعد الزنا وقال ابو يوسف يقيم عليه وروى الحسن عنه انه يجب الحد
في النكاح ولا يجب في الشراء ولو غصب امة وزنى بها فانت او كانت
حرة فعليه الحد والدية وقيمة الامه وروى الحسن عن يوسف بن عمار حنيفة
وروى الحسن عن علي حنيفة وروى يوسف انه لا حد في الامه قال وهذه
الرواية اصح والله اعلم **باب حذو القذف**
قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم يأتوا بأربعة شهداء
واللاد بالزنى المرى بالنزاع دون المرى بعيره من سائر المعاصي والمحصنة
هي الحرة المسئلة المعقوفة البالغة العاقله ويجب حد القذف بنفى
اشان من ابيه وهو قاذف لانه فان كانت الام خصمه وجب على
القاذف الحد اذا طالبت به وان كان المقذوف بالزنا حياً فلا خصومة
لا حد سواه حاضراً او غائباً ولو مات المقذوف قبل ان يطالبه
او بعد ما طالبت وقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان
كان سوطاً واحداً ولا يجوز المكالة في حد القذف استيفاء وقال
الشافعي يجوز فاما التوكيد في الاتبات بالبينة فيايز في قول لي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز واذا ثبت الحد بيمين الحق ولا الاستقاط

ما يطلب

وكذلك اذا عفا قبل الملاحضة او ابلا او صالح على مال فذلك باطل ويرد
مال الصلح وله ان يطالب بالحد بعد ذلك وقال الشافعي بيمين المعفو
وهو احدي الروايتين عن علي بن يوسف ولو ادعى على انسان قذفاً فاق
القاذف او قامت عليه بينة بالقذف يقال له اقم البينة على صحة ذلك
والا اقيم عليك الحد واذا ضرب بعض الحد اقام القاذف البينة على
صحة قوله قبلت بيمينته وسقط باقي الجلدات ولا سطل شهادته
ولا يلزمه بيمينه الفسق واذا انكر المدعى عليه القذف ولا بينة على
ذلك لم يكلف المدعى عليه وقال الشافعي ولو ترك المقذوف
المطالبة فذلك حسن ولد لا يستحسن من الحكم اذا دفعه اليه قبل
ان يثبت ان يقول للمدعى اعرض عن هذا ولو صدق المقذوف والقاذف
في قذفه او شهد حن عليه الشهود عليه الشهود بذلك حازت
الشهادة ولا حد على القاذف ولا يجوز الشهادة على القذف الا بشهادة
رجلين ولا تقبل منه شهادة المستامع الرجال والشهادة على الشهادة
وكتاب القاضي الي القاضي ولو ادعى القاذف ان المقذوف صدق
جازت على ذلك شهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب
القاضي الي القاضي واذا ادعى المقذوف ان له بينة حاضرة في المصر على
قذفه فان ابا حنيفة قال اجس المدعى عليه الي قيام الحكم من قبله
يريد به الملازمة ولا ياخذ منه كفيلاً بنفسه وقال ابو يوسف يؤخذ
الكفيل وان اقام المدعى شاهداً واحداً عدلاً فان ابا حنيفة قال
يجسه ولد لا اذا اقام شاهدين لا يعرفهما القاضي وقال
ابو يوسف لا يجب نقول الواحد المعدل ولا كفاله في حد ولا قصاص
وقال محمد يكفل ثلثة ايام قال ابو بكر الرازي بان القاضي لا سدد
بطلب الكفاله ولكن لو بداء من عند نفسه جاز ولو اقام بينة واحدة
وادعى ان له بينة اخرى خارج المصر عيسى وكذا اذا ادعى ان شهوده
غيب وطلب التأجيل من القاضي لا يؤجله ولكن ان ادعى ان شهوده
حضور في المصر يؤخذ ما سمع وبين قيام القاضي فيلزمه ويقول ابعث الي
الشهود واحضرهم وقال ابو يوسف ومحمد يؤجل يومين او ثلثة ويؤخذ الكفيل

وكذلك

وروي عن محمد انه اذا ادعى ان له بينة حاضرة ولم يجد احدا سمعت به الي
الشهود فان القاضي سمعت معه من الشرط من حفظونه ولا يترك حتى
يعرف فان لم يجد ضرب الحد فان اقام بعد ذلك بينة على ما قال اطلعت
شهادته واجرتها ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى ان ام
المقذوف امة او خطانية والمقذوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاضي
وعلى المقذوف البينة وكذلك لو قذفه في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقذوف
عبد فالقول قول القاذف وعلى المقذوف البينة وكذلك لو قال القاذف
انا عبد وعلمي جد العبيد وقال المقذوف انت حر فالقول قول القاذف
وعن يونس بن عيسى قال كان القاضي يعرف امه انها حرة
مسلمة حد القاذف وان لم يعلم حبسه في السجن حتى ياتي بالبينة فان لم يعم
بينة اخذ منه كفيلة واخرجه ولا يعذب ولا يكون القذف بالوطى في غير
الفرج موجبا للحد ولكن يؤجب التعزيم في قول لي حبيبة وقال لي يونس
ومحمد بن الحنفية الحد بالقذف بالوطى **باب من له**
المطالبة بالحد حد القذف لا يؤبدت ويبطل دعوى المقذوف ولو قلته
بعد الموت فلو لدة ان ياخذه بالحد ولا ابن الابن وبنت الابن ولا ياخذ بالحد
للميت الا الوالد او والده او ولده ولا ياخذ بذلك الاخ والام والاموي
وقال لي حبيبة ولي يونس بن عيسى في ذلك ولد الابن وولد
الابنت وقال محمد بن الحنفية بالحد من يزني ويؤبدت يريده ولد الابن
ويكون للابعد من الولدان يطالب مع بقا الاقرب فيكون لابن الابن
ان يطالب وان كان الابن حيا وقال لي حبيبة لا يجوز حق
وجون الاقرب وقال لي حبيبة وللولد وللوالدان يطالب بالحد
وان كان عبيدا او ذميا اذا كان المقذوف حرا مسلما وللدن لو كان
المطالب بالحد قاتلا للميت من محرم الميراث بقتله وليس للولد ان يطالب
اباه او جده وان علا حد القذف ولا امة ولا جدته ولو قذف جماعة
من الناس في كلمة واحدة او كلام على حدة فعليه حد واحد سواء حضروا
او حضروا وقال الشافعي اذا قذف كل واحد منهم على حدة فعليه
لكل واحد منهم الحد ولو قذف انسانا بعد حدة للثاني ولو ضرب

القاذف

القاذف تسعة وسبعون سوطا ثم قذف اخر ضرب السوط الاخير فقط
باب ما يكون الوطى شبهة في السقاط
الحد عن القاذف اذا وطى المقذوف وطيا حراما فهو على ضربين فان
كان وطيا في الملك والحُرمة عارضة لم يؤجب سقوط الا حصان كوطى
الحايض والنفساء والامنة المنووجة والحرة التي ظاهرها امة او وجبت
عليها عدة او كانت صايرة ووطى المكاتب لا يؤجب سقوط الا حصان
في قول لي حبيبة ومحمد بن عيسى والرواية عن يونس بن عيسى وقال لي حبيبة
احصانه وهو رواية عن يونس بن عيسى واذ كان التحريم في الملك مؤبدا كوطى
ذوات الحرام فقد ذكر في الاصل انه يبطل الا حصان وذكر لي حبيبة انه
لا يبطل ولو قبل امة لشهوة او نظر فرجها لشهوة ثم تزوج بابنتها فوطئها
قال لي حبيبة لا يبطل احصانه وقال لي يونس بن عيسى ومحمد بن عيسى واما
الوطى في غير الملك فانه يؤجب سقوط الا حصان نحو ان تزوج امة
نكاحا فاسدا جمعا على فساده وهو يعلم او لا يعلم او يطا جارية مشتركا او
نيتري جارية ثم يستحق او يطاها بنكاح ثم تبين انها لا تحل له فلا حد
على قاذفه وسواء ذلك علم به او لم يعلم في قول لي حبيبة وقال لي يونس
ومحمد بن عيسى لم يسقط الا حصان ولو تزوج المحرمي بامه ودخل
بها ثم انسلم قال لي حبيبة لا يسقط احصانه وقال لي يونس ومحمد
يسقط ولو تزوجها بغير شهوة ووطئها احصانه ولو تزوج امة
وحرة في عقد واحدة او تزوج الامة على الحرة ووطئها حد قاذف
ولو وطى جارية ابنة فاحبلها او لم يحبلها فلا حد على قاذفه والسلم
باب نفي الرجل عن ابية عن يونس بن عيسى فيمن
قال لغيره ورضا او غضب لست لابيك فهذا قذف ولو كان ليس
هذا ابوك فان قاله في رضا او على وجه الاستفهام فليس بقاذف ولو
قال في غضب او على وجه المعنى فهو قذف ولو قال لست لابيك
فليس بقذف ولو قال يا ابن الزانية وامه التي ولدتك مسلمة فعليه الحد
وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا سالى حال الحدة وللدن لو قال يا ابن
مايه لانيانة فانه بغير حال الامم ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي

في صالة الغضب فهو قاذف للاجنبي ولا م ذلك الرجل الذي خاطبه ه وقال
لبي يوسف اذا قال لست لا بيك ولست لامك فلا حدة عليه ه ولو قال
انت ابن فلان لعده اولياله اولزوج امه فلا حدة عليه ه ولو قال لست
بابن فلان حده لم يكن عليه حده ه ولو قال لعنتي يا بنطي او قال يا ابن
اللاقطع والاعور فلا حدة عليه ولو قال لست لادم او لا انسان او لرجل
لم يكن قذقا **باب** متشابه القذف اذا قال
لرجل يا زانية فلا حدة عليه في قول لي حيفه ولي يوسف استحسننا وقال محمد
حب ولو قال لامرأة يا زاني وجب الحد ولو قال يا ابن الزاني والزانية فقد في
اباه وامه ولو قال يا ابن الزاني فهو قاذف ه ولو قال لرجل يا متفجع فانه
يعتزل ولا يجب الحد على قول لي يوسف ومحمد حتى يضيف الفعل الى السبل
وعلى قول لي حيفه ولا يكون قذقا ولو قال يا ابن النخبة
يعتزل ولو قال يا خليله فلان فلا حدة عليه ه ولو قال جدك زاني فلا حدة عليه
ولو قال يا ابن الف زانية يحد ه وعز محمد انه اذا قال لقوم ليس فيكم زاني
الا واحدا او قال كلكم زاني الا واحدا او قال لرجلين احدهما زاني فقبل
له هذا لاحدهما فقال لا قال لاحده عليه ه ولو قال لاخر اخوك زاني فقال الاخر لا
بل انت قال كذا القاذف الاخير فان حضرة وليس للميتسوب اخ لا اله
كان له المطالبة بالحد ه ولو قال يا زاني فقال له اخر صدقت حقا القاذف
ولا حدة على الذي صدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ه ولو شهد
رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه او في الوقت
الذي قذف فيه وجب الحد عند لي حيفه وقال لي يوسف ومحمد لا يجب
الحد ه ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الاخر انه قذفه
يوم الخميس فلا حدة عليه في قولهم ه وعز محمد اذا شهد الشهود وقالوا اننا
نرى مما دون الفج قال لا الحد ولا الحدون ولو قالوا يا زانية زني ثم قالوا بعد
قطع الكلام زني فيما دون الفج ضربوا الحد ه ولو قال لامرأة يا زانية قالت زني
بك حدة الملة ولم يحد الرجل ولو قال يا زانية فقالت لا بل انت الزاني
حتا جميعا ولو قالت زني معك فلا حدة علي واحد منهما ه ولو قال انت
زانية فقالت انت انني مني حد الرجل وحده ولو قال انت انني الناس

المكفوف كونه كمش
مخروب البصر مغشاه
القر

او انني

او انني من فلان فلا حدة عليه ه وعز محمد يوسف اذا قال انني الناس او انني
الزنا فعليه الحد ولو قال انني من فلان فلا حدة عليه ه ولو قال ولين
اسعفا فقال احدهما ما انا بناني ولا امي بزاينة فلا حدة عليه ه ولو قال من
قال كذا وكذا في فهو ابن الزانية فقال رجل انا قلت فلا حدة على المسدي
ولو قال يا لوطي فلا حدة عليه ولو اقصم لم يجب الحد في قول لي حيفه
وعندهما يجب الحد ه ولو قال يا اخ الزانية او يا عم الزانية فليس للخاطب
ان يطالب ولو قال لغيرة انت زني فلا حدة عليه ولو قال انت زني
واصرب انا فلا حدة عليه ه ولو قال لاخر يا ابن الرعية فلا حدة عليه ولو قال لغيرة
يا زاني وقال عينت الصعود على الجبل فعليا الحد ونيت باطلة زنا
في الجبل وقال عينت الصعود فعليا الحد في قول لي حيفه ولي يوسف وقال محمد
لا حدة عليه ه ولو قال لامرأة ما رايت راسه خير منك فلا حدة عليه
ولو قال لامرأة زني بك زوجك قبل ان يتزوجك فهو قاذف ه ولو زني
في ذلك او ظهرك او يدك فليس عليه حدة ولو قال زني بك فلان باصبعه
لم يكن عليه حدة ه ولو قال لامرأة زنيك وانت مستكرهة او معتقة
او مجنونة او نائمة فلا حدة عليه وكذا لـ ولو قال وطيك فلان
وطيا حراما او جامعك او جزيتك او قال لدلـ ولو قال فلان فلا حدة عليه ه
ولو قال لامرأة اعتقت زنيك وانت كافرة فعليه الحد ه ولو قذف
انسانا يعني لسان العربية فهو قاذف ولو قال يا اكل الربوا او شارب
الخمر فعليه التعزير ولو قال يا حمارا او يا فدا او يا خنزيريم يعزله ولو قال
لغيره اذهب فقل لفلان يا زاني فلان حدة على المرسل فاما الرسول
فان اطلقه حدة وان ذكر على سبيل الرسالة فلا حدة ه ولو قال خبرت
انك زني او اشهدت على ذلك فلا حدة عليه ه ولو قال زني فزجك
فهو قاذف ولو قال زنيك وفلان معك فهو قاذف لها ولو قال عسى وفلان
معك شاهدا لم يصدق ه ولو قال لامرأة زنيك سعي ا او حمارا او فدا
فليس عليه حدة ولو قال زنيك بناية او بقة او دنابر فهو قاذف لها
ولو ذلك لرجل فلا حدة عليه ه ولو قال لرجل يا يهودي او يا ابن اليهودي
او قال يا فاسق او يا ابن الفاسق فعليه التعزير **فصل** قد ذكرنا

ولا امر سان

مقدار ما سلف من التعزير ولا تنقص عن ثلث جلدات ويكفل في التعزير ولا كبس
حتى يسأل عن الشهادة وتبين فيها الشهادة على الشهادة وشهادة النساء
مع الرجال ويصح المعفو عنه **وعزني حيفة** فيمن قال لغيره يا فاسق يا لقي
وان كان من اهل الصلاح ولا يعرف بذلك فعلى القاذف التعزير
وان كان يعرف به لم يكن على القاذف شيء وروي عن علي بن حنيفة انه
لا يقبل في التعزير شهادة النساء **باب ما يعلم بالحدود**
اذا اجتمعت ما يقيم منها وما يبطل ولو ان رجلاً قذف قوماً
بالزنا وشرب الخمر وسرق وزنى وهو غير محض ثم اتى به الى الامام قال سدا
نضربه حداً قذف وكبس حتى يورث الامام في غير بين البداية كذا السرقة
وحدة الزنا ويؤخر حد الشرب عنهما وان كان مع ذلك قبل ضرب بالقذف
وخنق السرقة ثم بقل ويدرا عنه ما سوي ذلك **فصل**
قلا لو حيفت فيمن علم شيئاً ثم استغنى لم يحكم بذلك العلم انما هو شاهد
وقال ابو يوسف محمد بن محمد بن جعفر الا في الحدود ولو علم بذلك في حال القضا
فانه يحكم به الا في الحدود وهذا هو المشهور من قولهم وعزني حيفه رجع عن هذا
وقال لا يقضي بعلمه وما علم القاضي في غير المصالح الذي ينفذ حكمه في قول
لي حيفته وحده في مصر وقال ابو يوسف حكمه قال ابو حنيفة ما اقر به من
زنى او سرقة او شرب خمر في غير قضايد الذي كبس فيه يقضي بالناس
بينهم ثم لم يرجع عنهم ياخذ به بشئ وما لا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار نحو
القذف والقصاص اخذ به واسا علم **كتاب السرقه**
الواجب بالسرقه قطع اليد من مفصل الزند وانها اليمن بشرط ان يكون
اليمن صريحاً والرجل اليمنى صريحة فان كانت اليسرى مقطوعة او شلاً
او مقطوع الا بهام او ثلثة اصابع سوي الا بهام لم يقطع اليمنى ولا قطع
في اليسرى على حال ولا في الرجل اليمى وانما يقطع اليد اليمنى ابتداءً الرجل
اليمنى ثم يعزرج بعد ذلك وحسب وقال الشافعي يقطع يده اليسرى
في الكفة الثالثة ورجل في المرة الرابعة ولو سرق ويمناه مثلاً او مقطوعة
الاصابع فانها يقطع واسا علم **باب القدر الذي**
يقطع فيه السارق لا خلاف ان النصاب في باب السرقه بشرط
لوجوب النطق

لوجوب النطق وهو مقدار ربع عشرة دراهم وقال الشافعي ربع دينار وذكره
الحسن انه يقبض عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت مائة لا يبلغ قيمتها
عشرون دراهم مضروبة لم يقطع وهو رواية عن علي بن يوسف ومحمد بن روي
عن علي بن حنيفة اذا سرق عشرة دراهم مضروبة فيما بين الناس قطع وهذا
يدل على ان غير المضروب اذا جاز بين الناس يقطع وان كانت قيمة
المسروق كاملة وقت الشك انتقصت فان كان النقصان في عينها لم يسقط
النطق وان كان من طريق السرقة يسقط وعزني حيفته لا يسقط وهو قول الشافعي
ولو سرق في بلد وجد في بلد اخر والقيمة فيما نقص لم يقطع حتى يكون
القيمة في البلد من عشرة دراهم **باب معرفة الحرز**
والا يفتد منه لا خلاف ان الحرز معتبر وحكمه باصداق من اصابه
لا حرز كاليد واليد كالحرس وما اشبه ذلك واما التصريح بحرز الحافظ
فان من جليلين في المطابق او في المسجد وعنده متاع فهو حرز وما كان
حرزاً الحق فهو حرز كسائر الاشياء حتى قبل سرقة البقال حرز الحق هو
وسقاصه من ذلك وهو مفتوح الباب او الباب له اذا حرم بالبناء
والمكان الذي لم يفتح الحرز فيه الحافظ وسقاصه كان الحافظ نائماً في ذلك
او مستيقظاً لو كان حرزاً بالانسة والى ذلك في دخول السرقة هذا
المأذون له في المدخل لم يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وان كان ثم حافظ او
كان حيا حب المنزل نائماً عليه وكذا اذا سرق من بعض بيوت
تلك الدار وهو معقل او من صندوق في الدار وما كان من هذه الامثلة
ليدخل فيه متى شئ ولا يمنع منه هذا والغيا في المصر او البرية واحد
وانما يصير حرزاً الحافظ وعزني حيفته في رجل كان في حمام او خان
وشبابه كتبت راسه فسرقها سارق انه لا قطع عليه سقاصه كان نائماً او
يقظاً وان كان في المصر او ثقبه كتبت راسه قطع وكذا روي عن محمد
وقال في السارق من المسجد اذا كان ثم حافظ يقطع وان لم يخرج من
المسجد وعزني حيفته سرق من حانوت في السوق ورجل الجانوت
قد قعد للبيع فاذا دخل للناس في دخوله لم يقطع وروي عن علي بن يوسف
في رجل بارض قلاعة ومعه جواريت وضعة ونام عنده لحفظه فسرقت رجل

الرجل
الرجل
الرجل

شيئا او سرق الجوال قطع وكذا اذا سرق فسطاطا ملفوقا عنده ونام وان
كان الفسطاط مضر وبافاخذة لم يقطع ولو اخذ السارق في الحوز قبل
ان يخرج وقد علم او لم يحمله فلا يقطع عليه ولو روى به خارج الحوز
ظهر عليه قبل ان يخرج فلا يقطع عليه ولو روى به احد ما كان في الحوز
رعى به خارج الحوز قطع وقال في لا يقطع ولو روى به الي صاحب له
خارج الحوز فاخذة المسمى اليه فلا يقطع على واحد منهما ولو ناول صاحبه
من وراء الجدار ولم يخرج هو به فلا ~~يبيح حنيفة~~ لا يقطع على واحد
منهما وقال ابو يوسف وحنيفة يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج
لم يدخل يده الي الحوز ولو كان الخارج ادخل يده في الحوز فاخذها من الداخل
فلا يقطع على واحد منهما في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف اقطعها
ولو ان لقيت نقب منزلا وادخل يده فيه واخرج المتاع فلا يقطع عليه وقال
ابو يوسف سرق في الاملا يقطع و دخل املا ~~ولا~~ وان لم يصب فدخلوا منزلا وحملوا
المتاع على ظهري واخرجوا من المنزل فانهم يقطعون استحيانا والقياس
ان لا يجب القطع الا على الحال وحده وهو قول زفره ولو نقب رجلان
ثم دخل احدهما واستخرج المتاع فلما خرج به الي السكة حملاه جميعا فان
عرف الداخل بمسده فقطع وان لم يعرف لم يقطع فاحدهما ويخربان ولو
نقب شيئا ودخل عليه مكابرة لئلا يحق سرق منه فانه لا يقطع ولا سرق
ثم اتي بخل فلا يقطع عليه ولو اخذ من الخل وجعل في الحوز قطع وكذلك الخطنة
اذا كان سرق سبلها وكذلك لو كان عليه حايط قد استوى هو اقبه فلا يقطع
فيه ولو سرق شاة او بقرة او جمل من المربي لم يقطع فاذا اواه العطن او
المراح قطع ولو سرق الخيل باصلها فلا يقطع فيه واذا اصبحت الخطنة
وحده الثمر فان كان حوزا او حنوطا في حنوطا في الصهارح افظ فيه
القطع ولا فلاه واذا كان الجوال على ظهر دابة فشق الجوال واخرج المتاع
وجب القطع وان اخذ الجوال بنفسه او سرق الجمل مع الجوال فلا يقطع
ولا يقطع في التباشر في قول لي حنيفة وحنيفة وقال ابو يوسف والشافعي
يقطع ولو سرق من ذي رحم لم يقطع وقال الشافعي اذا لم يكن
بينه وبين السارق ولا يقطع ~~ولا~~ يقطع على الزوجين اذا سرق

حصدت
مان

منهال

من مال الاخر وقال الشافعي اذا سرق من بيت سوا البيت الذي
ها فيه كجب القطع وكذلك اذا كانت معتدة ثلث تطبيقات
او غير ذلك من الفرق كجب القطع ~~ولا~~ لا يقطع على خادم القوم
اذا سرق من جماعتهم ولا على ضيف سرق متاعا من اضافه
ولا احبر سرق من موضع ما دون له في الدخول او اخذ المتاع
المادون له فاخذة ولو سرق الحاجر من البيت الذي اجر عليه
القطع في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف وحنيفة لا يقطع ولو سرق المستاجر
من الحاجر فعليه القطع ان كان في بيت منفرد ولو اخذ السارق
المتاع من بعض بيوت الدار الي الدار فلا يقطع فيه حتى يخرجها الي
خارجها ولو كانت في الدار حجر ومقاصير فسرق من مقصورة وحز
به الي صحر الدار قطع **باب ما يكون في حكم**
سرقه او سقات واذا اخرج درهمان من البيت الي صحر الدار
ثم عاد فاخرج ثانيا وثالثا حتى اخذ عشرة ثم اخذ العشر من الدار
قطع ولو اخرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشرة
لم يقطع وكذلك جماعة دخلوا دارا واخرجوا الي صحر الدار ثم اخرجوا
من صحر الدار دفعة واحدة فان كان خض كل واحد عشرة دراهم فعليه
القطع وان تفرق الاخراج لكل واحد مع في نفسه وما اوجب
القطع فان السارق لا يضمن اذا قطع ولا يجتمع القطع والضمان وقال
الشافعي يقطع ويضمن ما استهلكه ولو كان العين قايمة ردت
الي المالك والمال من قوله ردت الي المالك ليس هو وجوب الرد حتى
يجب ضمان الرد ولكن يجب ان لا يمنع اذا طلب كما في الوديعة ولو سقط
القطع بشبهة معتضة نحو ان ملك بعض المسروق مني وان سرق
من رجل عشرة دراهم من منزليين فحقتين لم يقطع ولو سرق عشرة دراهم
لعشرة النفس في موضع واحد قطع وان تفرق ملاكها ولو كانت عشرة
انفس في دار كل واحد في بيت على حدة فسرق من كل واحد درهما قطع
اذا اخرج الجميع من الدار ولو كانت لكل واحد حجرة كبيرة فسرق من
كل حجرة اقل من عشرة دراهم لم يقطع ولو سرق ثوبا قيمته اقل من عشرة

صحن

منهال

فوضعه على باب البيت ثم دخل واخذ ثوباً واخرجه لم يقطع والساعلم بالصواب
باب المسارق لحدوث في السرقة قبل اخرا
جها ما يوجب الضمان اذا دخل الدار واخذ الثوب وشقه نصفين
ثم اخرجه وهو يساوي عشرة دراهم مشقوقاً قطع في الروايات المشهورة
عن عزي حيفته ومحمد بن ماسنقص بالشق وروي لبو يوسف عزي حيفته
انه لا يقطع وهو قول ابى يوسف ولو اختار المالكة تضمن السارق
التسليم اليه لم يقطع ولو خرق الثوب خرقاً يضرب به مستهلكاً واخرجه فتمت
عشرة فلا قطع عليه في قول ابى حيفته ومحمد قال لبو يوسف يقطع ولو حمل
الحزف فذبح الشاة ثم اخرجه فلا قطع في قولهم وروي عزي يوسف انه يقطع
فصل قد ذكرنا ان العين اذا كانت قايمة وجب الرد على
المالك وكذلك لو كان السارق باع من غيره او وهب ردت على
صاحبها والتعليك باطل فان هلك في يدي المشتري وقد كان البيع قبل
القطع او بعده فلا ضمان على السارق ولا على القابض هكذي روي عن
ابى يوسف ولو غصب انسان المسروق من السارق فهلك في يدي
الغاصب فلا ضمان على الغاصب قال القدوري والاولي ان يقال بان
الغاصب يضمن ولو استهلك السارق المتاع بعد القطع لم يكن عليه
الضمان في المشهور من الرواية وروي الحسن عزي حيفته انه يضمن اذا
استهلك وان هلك او سرق لم يضمن ولو وجد المالك في يدي المشتري
من السارق كان له ان يأخذه ويرجع المأخوذ منه على السارق بالثمن
الذي دفعه اليه وكذلك لو كان المشتري الموهوب له استهلك كان
للمالك ان يضمن القيمة ويرجع المشتري على السارق بالثمن دون القيمة
ولو سرق ثوباً ثم اخذت فيه السارق حدثاً فان كان ذلك يوجب
نقصاً قطع ولا ضمان عليه ورد العين ولا يضمن قيمة نقصانه ولو احدث ما
يوجب زيادة كالحياطة يسقط حق المالك عن العين ولا ضمان وان كانت
زيادة لا توجب انقطاع حق المالك عن العين في باب النقص كالصبي
وما شبه ذلك قال ابو حيفته يقطع السارق ولا سبيل للمالك على العين
المسروق وقال ابو يوسف ومحمد ياخذ المسروق منه الثوب ويطيها زاد

لصبي

البصغ فيه وقال ابو حيفته لا تحل للمسارق ان يتفع به بوجه من الوجوه وكذلك
لرواياته قيصاً وعلى هذا المسلم اذا دخل داراً لحرب بامان واخذ شيئاً من
اموالهم لم يحكم عليه بالرد ويضمنه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى وكذا الحربي
اذا اسلمت ما لنا ثم اسلم حكم عليه بالرد ويغني بالرد فيما بينه وبين
الله تعالى وكذلك السارق اذا استهلك الغني المسروق يغني
بأداء الثمن فيما بينه وبين المتسقطي وكذا قاطع الطريق اذا قتل
انساناً بغيراً فانه يغني بأداء الدية الي وليه ولو قتل حربي مسلماً بغيراً
ثم اسلم فاني لا افقي بدفع الدية الي الولي **باب ما يجب**
الحذف في سرقة وما لا يجب اذا سرق ما يتسارع اليه الفساد
مثل الطعام الرطب والفاكهة الرطبة والمقول فلا قطع فيه في قول ابى حيفته
ومحمد وقال لبو يوسف والسارق يقطع وقال لبو يوسف كل ما يوجد
بغيره مباحاً نافعاً في داره لا اسلام ولا قطع فيه وقال لبو يوسف يقطع
ولا يقطع في طيرة ولا في صيد وحشياً كان او غيره ولا قطع في السمك
محملاً كان او طيراً وما لا فاكهة اليابسة التي يبقى في يدي الناس
فالمبيع من المروية عزي حيفته وجوب القطع ولا يقطع في شق
من الخشب والحشيش ما خلا الاساج والعنا والابنوس والمندل
واذا وضع الخشب والخشب باياً او نافعاً قطع فيه ولا قطع في اللحم ولا في التراب
في الطين والحصى والنورة واللبث والاجر والزجاج ومن اصحابنا من
يحمل على الرجحان المكسور ويقطع في الجواهر واللؤلؤ ولو سرق طيب
ذهب او فضة او صمغاً فلا قطع عليه وان كان حراً او عزي يوسف
اذا كان في مفلاة فلا قطع فيه وان كان حراً في بيت اخر قطع ولو سرق
الدراهم التي عليها القاشل قطع ولو سرق ذمي من ذمي حراً لم يقطع ولو
سرق شطرنج ذهباً فلا قطع فيه ولو سرق مصحفاً او صحيفة فيها اسرار
خديث او عربية فلا قطع فيه وقال لبو يوسف يقطع واما ما ذكر
الحساب والدفاتر البيضاء يقطع فيها وكان ابو حيفته يقول يقطع
في الجرب كلها وفي الادهان والطيب والخل والكتان والصوف وجميع
الاواني من الصخر والحديد كذلك لو سرق الفاس نفسه او الحلايد

لصبي

نفسه ولا قطع في المواردي وعزلي حيث انه لا قطع في ععض ولا اهلح ولا
اشنان ولا في وعزلي يوسف انه يقطع في الععض والهلح والاولوية الياسه
وعزلي انه لا قطع في العاج مالم يعمل منه شئ وقيل في المحول كذلك الا
في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا قطع في طعام لا يبقى ولا في اللحم الطري
والصنيف وعزلي في جلود السباع المدبوغة انه لا قطع فيها وان جعلت
مُصلاً او بسطاً قطع ولا قطع في مصد الساب فان اتحد بآباً قطع في
لا قطع في بنيذ تمر وعسل او زبيب ولا قطع في اللبن ولا في الحنون المحولة
كانت او غير معولة اذا كانت قرون ميتة وان كانت مذكاة وهي
معولة قطع والله اعلم **باب من لا يقطع السارق**
بالسرقه منه لا يجب المقتطع على الخادم اذا سرق من خدمه ولا على
خادم المنكوحه اذا سرق من الزوج ولا على من سرق من بيت المال
ولو سرق من محرم منه من الرضاع قطع في قول أبي حنيفة وظهر وقال المجتهد
من امه من الرضاع لم يقطع ويقطع في الاخت ولا قطع على من سرق
الحزبي المستامن استثنائاً ولا على من سرق من عبده المديون او
مكاتبه ولا على العبد والمكاتب والمديون اذا سرق من المولي ولو
سرق من امرة ابنة او زوج امه او ابن امته او امها فلا قطع عليه
في قول أبي حنيفة وقال لم يقطع يقطع اذا سرق من غير منزله السارق
او منزل امه او امه ولو سرق من منزل يضيق الى السارق اليه يعني
ابوي السارق او يضيق الي السارق يعني اولاده لم يقطع ولا قطع
على من سرق من مطلقته في العدة او المطلقة سرق من طلقها
ثلاثاً في العدة ولو سرق الرهن الرهن من بيت الميراث لم يقطع ولو
كان الرهن في يدي عدل فسرقه الرهن او الميراث فلا قطع على واحد
منهما ولو سرق من منزل غريم له درهم قد رجهه او اكثر واجود
او اردي لم يقطع وكذا اذا كان دينه مؤجلاً استثنائاً ولو سرق
دنانير ودينه درهم او سرق متاعاً قطع ولو سرق دنانير خالياً
من فضة وعليه درهم قطع ولو سرق المكاتب او العبد من غريم المولى قطع
الا ان يكون المولى وكلهما بالقبض ولو سرق من غريم ابنة او ولده

الكبير

الكبير او مكاتبه او عبده الماديون المديون يقطع ولو سرق من امرأة
ثم تزوجها قبل ان يقضى بالقطع او عبده لم يقطع في قول أبي حنيفة وقل
لم يقطع يقطع اذا كان بعد القضا ولو سرق امرأه من زوجها
او سرق هو منها لم يقطع واحد منهما والله اعلم بالصواب
باب السارق يسرق مالاً من غير
ملكه اذا سرق من المودع او المستعير او المضارب او المبيع قطع
ولو حضر المالك وغاب المودع فله ان يخام ويقطع هكذا ذكر في
الجامع الصغير وذكر بن شهاب عن محمد انه ليس لرب المال ان
يقطع السارق ولو سرق من الغاصب او القابض على وجه السوم
او من الميراث قطع خصوصتهم وليس للراهن ان يقطع السارق ولو
سرق من سارق فلا قطع فيه وفي ثبوت حق المطالبة رد العين
للسارق روايتان والاولي ان يثبت له حق المطالبة ولو سرق
الرهن وهلك في يده كان للمرته ان تقطعه وليس للراهن والله اعلم
باب السارق يرد السرقة قبل القطع
او يملكه قبل القطع اذا رد العين المرسوق قبل المرافعة سقط الحد
في قول أبي حنيفة ومحمد وروي عن يوسف انه لا يسقط ولورده بعد المرافعة
لم يسقط في قولهم ولو ملك السارق العين المرسوق قبل القضا
او عبده لم يقطع في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
اذا كان بعد الترافع قطع ولو امر المالك بالقطع فعفا المرسوق منه
كان عفوع باطلاً ولو قال المرسوق منه مشهود شهودي بذور او
قال لم يسرق مني لم يقطع **فصل** اذا سرق عينا فقطع
فيه ورد الي المالك ثم عاد فسرق ثانياً لم يقطع استثنائاً وقال الشافعي
يقطع ولو سرق غزلاً فقطع فيه ورد على المالك فنجس ثوباً ثم سرق
منه السارق ثانياً فقطع وكذا كل عين ردت على المالك فاحدث فيها
شيئاً الواحد لواحد ثم الغاصب انقطع حق المالك فان السارق يقطع
ولو قطع على غيره فودعت على المالك وولدت فسرق الولد قطع في ثوب
جوز في قطع فسرق المصير لم يقطع ولو غزله غزلاً قطع ولو سرق سقات

الكبير

ولم يقطع وروي عن يوسف انه قال لا اعينه من الصلب وقال محمد بن
 ولا يقطع وذكر ليس الحسن علي حيفته انه يصلب حيا ثم يبرح حتى
 يموت وذكر الطحاوي انه يصلب بعد القطع ويصلب الامام ثلثة
 ايام ثم تخلى بينه وبين اهله واما النقي المذكور في الآية فهو ان لو خذت نجس
 حتى تلوث ثوبه فان تاب قبل الاخذ وسوت اليد عليه سقط
 الحد وان تاب بعد ذلك لم يسقطه واما صفة الحارب فهو الخارج اذا
 كانت له منه فكل من خرج في غير مصر بسلاح او خشب فامتنع وقد ران
 يدفع عن نفسه فقد حارب ومن فعل ذلك في المصر فليس بحارب ولا يقام
 عليه الحد في قولنا حيفته ومحمد قال ليعيوسف يقام عليه وسواء منهم
 من باشر القتل او اخذ المال ومن لم يباشر وكان ردالم فالحكم فيهم سواء
 وما وجب على قاطع الطريق من قتل او قطع فذاك الي الامام دون
 الاوليا وارباب الاموال ولا يصح عفوهم ولا الابراء ولا الصلح واما اتيان
 الحد عليهم اذا كان ما لعدوه نصيب كل واحد عشر دراهم وما يسقط
 الحد في السرقة فكذلك في قطع الطريق وان كان في الحار بين ذورحم ثم
 من واحد من المقطوع عليهم لم يحدوا احد منهم وذكر ابو بكر الرازي ان المسلة
 تحول على ما اذا كان المال مشتركاً بينهم فاما اذا كان لكل واحد مال مفرداً
 قيم عليهم الحد ولو كان فيهم امرأة تولت القتال واخذت المال دون
 الرجال فقد اجمع اصحابنا انه لا يقيم الحد على المرأة فاما الرجال الذين معها
 قال ابو حنيفة ومحمد ندماء عنهم الحد سواء باشروا معها او لم يباشرها
 واذا اسقط الحد دفع من كان قتل منهم كدية الي الاوليا فيقتلون
 او يعفون وان كان القتل بعضاً او جرحاً فعلى عاقلته الدية وكذلك
 اذا تاب الحاربون قبل القدرة عليهم فالحكم في القصاص وضمان الاموال
 نحو ما اخذوا من غير قطع الطريق وكذلك لو اخذوا قبل التوبة ولم
 يكونوا اخذوا ولا قتلوا ولكن اصابوا جراحات وجب عليهم القصاص
 فما يستطيع ويضمنون ما لا يستطيع ويستحق دعوى الجرح حتى يتوبوا
فصل وليس للذي استعمل على شئ في معونه او خراج
 استيفاف الحدود اذا غادر الى اماكن الاغصار والمدن ولو استعمل امير

حديث

على الجيش

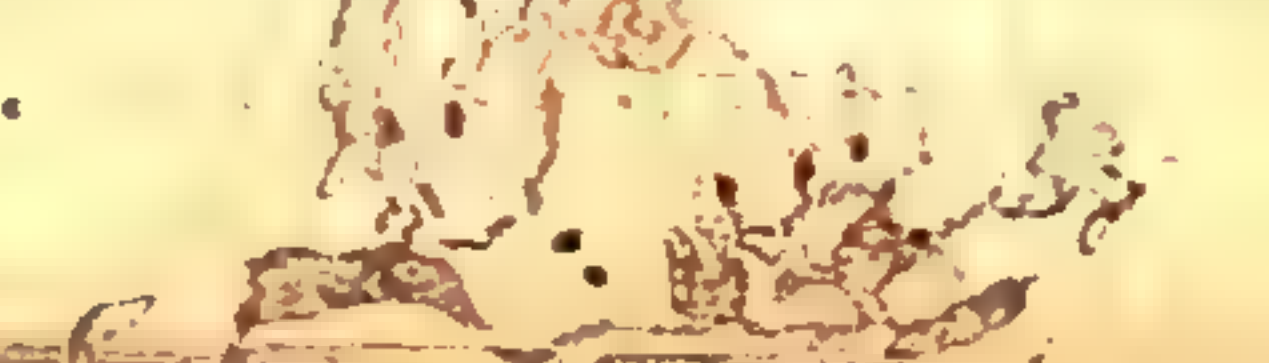
على الجيش الكبير فان كان امير مصر او مدينة فصر الحد اقام فيهم الحدود
 وقضى في معسكره كما يقضى في مصر او كان تبعه امين المصر غارياً في مصر
 لم يقيم الحدود ولا امام العادل ان يقيم الحدود وشغل القضاة في
 كان في معسكره او من اهل ولايته يستعمل على القضاة فان جاءه
 رجل من اهل البغي باساً وقد سرق في معسكر اهل البغي لم يظفر
 عليه امام العدل لم يقطعه وكذا التاجر في معسكر اهل البغي او
 اسير في ايديهم اذا سرق في معسكرهم لم يظفر امام العدل لم يقطعه
 وكذلك اذا زنى في دار الحرب او شرب ثم ظفريه الامام لم يقيم
 عليه حد وكذلك لو فعله في معسكر اهل البغي وكذلك
 الرجل من اهل البغي اذا سرق من اهل العدل وعاد الي معسكره
 ثم اخذ بعد ذلك لم يقطع ولو ان رجلاً من اهل العدل سرق
 ما لا من انسان وهو يشهد عليه باللعن يسجل ماله ودمه قطع
كتاب الهبة الملك في المذهب لا يثبت
 الا بعد القبض وقبله يبقى على ملك الواهب سواء كان اجنبياً
 او قريباً وللواهب ان يرجع في الهبة ولا يلزم الا بالقبض او ما
 يقوم مقامه او تحقق السلن بين الرق حن وقال الشافعي لا
 رجوع فيه الا فيما يهب الوالد لولده واذا اراد حدث الهبة زيادة
 متصلة سقط حق الرجوع سواء كان بفعل انسان او غيره فعل واذا
 خرجت الهبة من ملك الواهب له سقط الرجوع والصدقة
 كالهبة في اعتبار القبض ولا رجوع فيها بعد قبضها على حال ولا يجوز
 في المشتاع فيما يقسم ولا صدقة ويجوز فيها لا يقسم وقال الشافعي
 يجوز في ذلك كله ولو وهب داراً فيها متاع الواهب او النخل
 دون الثمر او الثمر دون النخل او الارض دون الزرع او الزرع دون
 الارض او وهب دابة عليها حمل بدون الحمل فالقبض في هذه الموضع
 لا يتم ولا يفيد الملك ولو وهب له عيناً مفزراً ولم ياذن له
 في القبض فقبضها الواهب حاضراً واستحساناً وان قبض بعد
 حصة الواهب لم يجز القبض ولو وهب ديناً له على رجل واذن

في مصر

له في القبض فقبض جاز استقبيلنا وان لم ياذن له في القبض لم يجز
ولو وهب مشاعا لم يقسم ما وهب وسلم الى الواهب ب له جاز
وكذلك الترخ في النخل والورد في الارض اذا سلم مفرقا جاز
حقله وينظر في ذلك الجواز القبض ولو وهب شيئا كالحقل لنفسه
لجدين فقبض ذلك لم يجز الهبة في قولنا في حصة وقال ابو يوسف
ومحمد بن زوان كان ما لا يقسم جاز في قولهم ولو وهب رجلا رجل
ما ولا وسلمها اليه جاز في قولهم وغزني يوسف اذا قال لرجلين وهبت
لكما هذا الما لهما نصفها وهذا نصفها فهو جاز ولو قال هبت
لكما نصفها وهذا نصفها لم يجز ولو قال هبت لك هذه الدار
ثلاثها لهذا والثلاثا لهذا لم يجز في قولنا في قول محمد
ولو قال وهبت نصيبه من الدار بين عتيق فحمل القسمة لشريكه
لم يجز في قولهم ولو وهبت لرجل مائة بطن جارية او مائة بطن غنم
او مائة في صرعها فسلط على القبض عند الولادة والحلب لم يجز
كذلك لو وهب له سمنا في لبن او دهن في شحمه فسلطه على
قبضه عند الحصول لم يجز ولو وهب صوقا على ظهري غنم ثم جره
وسلمه اليه جاز ولو وهب جارية او حيوانا واستثنى ما في بطنها
جاءت الهبة في الام والحمل وبطل الاستثناء وكذلك في باقي المباح
والخلع والصلح عزحم العود اذا وقع على الام واستثنى ما في البطن بطل
الاستثناء وامر في البيع والاجارة والرهن اذا استثنى الحمل فسد العقود
ولو اوصى بجارية واستثنى الحمل صح الاستثناء ولو اعتق ما في بطن جارية
ثم وهبها جازت الهبة في الام ولو دبت ما في بطنها ثم وهبت الام
لم يجز ولو تصدق بعشرة ذراهم على مسكين جاز ولو على غنيين
لم يجز في قولنا في حصة ولو وهب له ودعيه في يده او ما هو مائة و
قلها صح ويثبت الملك عقيب الهبة ولا يحتاج الي تحديد القبض
وكذلك لو كانت في يده مضمونة بالقيمة او المثل كالمضروب والقبض
على شوم البيع ولو كانت مضمونة كعمرها كالمهون لم يكن قابضا حق كبد
القبض والسمع **باب** **المعوض من الهبة** المعوض

اذا لم يكن

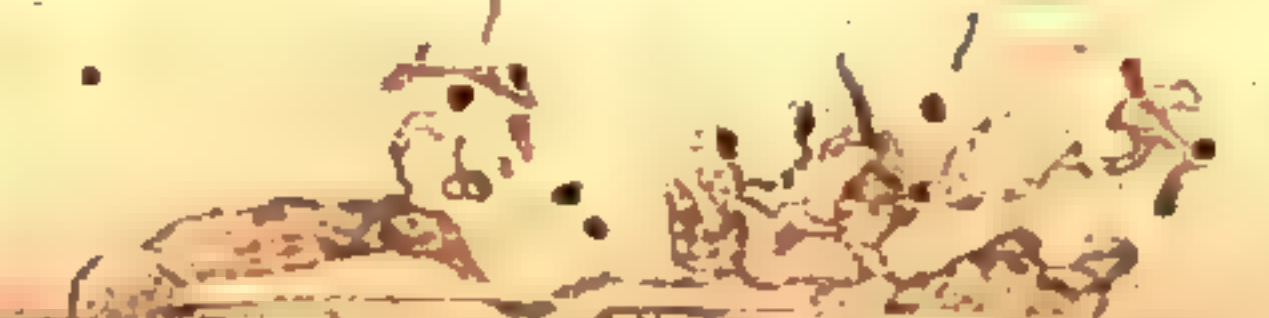
اذا لم يكن مشروطا في المعقد فهو هبة في نفسه ويتوقف الملك على القبض
ولا يصح مع الشيوخ وفي حق الاول دعوى عوضا سقط به حق الرجوع
وانما يكون عوضا اذا نص عليه فقال هذا عوض هبتك او بدله او مكانه
او كافيك او جازينك ولو وهب له هبة مبتداه ولم يعلق بالاولي لم يكن
عوضا ويثبت حكم الرجوع في الهبتين واذا قبض المعوض فليس لواهبها
الرجوع على صاحبها وكذلك لو عوض رجل اجني عن الموهوب له بامر
او بغير امره لم يكن للواهب ان يرجع ولا للاجنبي ان يرجع فيما عوض ولا
يرجع الاجني على الموهوب له اذا كان بغير امره او بامر الا ان يقول عوض
عني على اني ضامن وكذي اذا قال لغيره اطعم عني كفارة عيني او اذكر كوفي
لم يرجع عليه الا ان يقول على اني ضامن واما المامور بقضا الدين
يرجع على الامر وان لم ينص على الضمان ولو عوض غرض نصف الهبة كان عوضا
غرضها وله ان يرجع في النصف الباقي ولو عوضه بمضمانا واعتقد
الهبة غرض الباقي فان كان على الصفة التي وقعت الهبة لم يكن عوضا وان
كان بغير غرضه جاز له الرجوع من الرجوع جاز ان يكون عوضا عن الباقي
ولو وهب بشيئين كل واحد منهما في عقد عوض احدا الهبتين عن الاخرى
فهو عوض في قولنا في حصة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون عوضا ولو
كانت هبة وصدة فهو صدقة الهبة كانت عوضا ولو عوض
من غير شرط استحق المعوض كل ما ان يرجع في الهبة ان كانت قايمة بعينها
وان كانت هلكت او استهلكها او اذاد استحق حرم لم يقض ولو
استحققت الهبة كان للموهوب له ان يرجع فيما عوض وكذي اذا استحق
نصف الهبة وهي مما لا يقسم رجع في نصف المعوض وان كان المعوض مستهلكا
من قابض المعوض تقدر ما وجب عليه رده ولو استحق كل الهبة والمعوض
مستهلك ضمن كل قيمة المعوض وروي ليويسف عن ابي حنيفة انه لا يقض
شيئا وهو قوله ولو استحق بعض المعوض وبقي البعض فهذا الباقي عوض عن الهبة
كلها فان شأنا مسك وان شأنا رجع في الهبة ان كانت قايمة وقال
زفر يرجع في الهبة بقدر ما استحق ولو لم يستحق واحد منهما ولكن وجد
بالهبة عيبا فاحشا لم يكن للثاني ان يرد الهبة ويرجع في المعوض وكذي



الواهب اذا وجد بالعوض عيباً لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة وان
كانت الهبة والعوض مما يقسمان فاستحق بعض احدهما بطل العقد فيه
ويرجع في الاخر ولو كانت الهبة والعوض مما يقسمان فاستحق بعض احدهما
بطل العقد فيه ويرجع في الاخر ولو كانت الهبة بشئ العوض فقال وهبت
علي ان يعوضني هذا الثوب فالحكم موقوف على وجود القبض فاما جميعاً ولا
يصح المشاققة وبعد القبض يظهر معنى المعاوضة حتى انه يرد في العيب
ويرجع في الاستحقاق ويجب فيها التشفعة وقال زفره معاوضة ابتداء
وانتهى ويثبت الملك بغير العقد والشيوخ لا يتطله والله اعلم بالصواب
باب الرجوع في الهبة فاذا مات الواهب او
الموهوب له بطل حق الرجوع وبكره الرجوع في الهبة وان كان جانياً
في الحكم واذا اراد ان يرجع في الهبة لم يفسخ العقد الا بتراضيهما او
حكم الحاكم ولا ضمان على الموهوب له بعد الفسخ ولو هلك لم يضمن شيئاً
ولكان العبد انتقص او جنى عليه فيما دون النفس فللواهب ان يرجع
في الموهوب ولا تضمة التقصير ولا سبيل له على الارث ولو لم يتراد
الهبة ولكن الموهوب له وهب للواهب وقبلها فذلك هبة
مبتدأة وليس برجع والرجوع في الهبة بغير قضاء فسخ كالرجوع
بالقضاء وعلى هذا دللت المسائل فانه يصح الرجوع في المشاع الذي
يحتل القسمة ولا يتوقف على القبض ولو وهب الموهوب له الاخر
ثم رجع كان للاول ان يرجع وقال ~~في الرجوع بغير قضاء بمقتلة~~
الهبة المبتدأة وذكر محمد في كتاب الهبة ان الموهوب له اذا رد الهبة
في مرضه انها يكون من الثلث وجعله هبة مبتدأة وهذا خلاف ائله
ولو اراد ادت الهبة في يدها خير اخوان كانت هزيلة فسميت
او بنى بنا او غرس نخلاً او شجرة او صنع الثوب بما يزيد فيه لم يكن
للمواهب ان يرجع وان كانت الزيادة من سحر فله ان يرجع
ولو ولدت الموهوبة فله ان يرجع في الام دون الولد ولو وهب
بشرط ان لا يبيعهما او ما اشبه ذلك من الشروط الفاسدة فالهبة
جائزة والمشرط باطل **باب الرجوع في الهبة والرجوع في الهبة**

والصدقة

والصدقة اذا جعلت لك غريمي او غريمك او حيوتك فاذا امت فورد
على فالهبة جائزة والمشرط باطل وقال ابو حنيفة اذا قال داري لك
رقبي ودفعها اليه فهي عارية وهو قول محمد وقال ابو يوسف هذه
هبة وقوله رقبتي باطل ولو قال داري حبيبي على اطولكم احيوة
كان باطلاً ولو قال داري حبيبي لك فهو باطل في قول ابو حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف هي له اذا قبض وقوله حبيبي باطل واما المنة فهو عارية
فاذا اضعف الى ماله منافع تعلقت عنها فدية وان اضاف الى ماله
ينتفع به الا باستهلاكه كان فرضاً كعارية الدراهم والدنانير ولو
منحه جدياً او عناقاً فهو عارية ولو منحه شاة حلواً جازاً لا تنفع
بلبسها وقيل لو حنيفة اذا قال لك هذه الدار منحة او
هذه الارض فبذرة عارية ولو قال لارض بيضاء هذه الارض لك
طعمه فهو على المذبة وهي عارية ولصاحبها ان ياخذ ان لم يكن
فيها زرع وان كان فيها زرع ترك الى وقت الحصاد باجر المثل استحساناً
وعلى هذا اذا انتقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يستحصل
ترك في يد المالك حين الحصاد باجر المثل وليس هذا كالغصب وقال
ابو حنيفة اذا دفع المية طعاماً وقال هذا منحة فهو على الاكل والشرب
ولو قال داري لك سكف او سكف غريمي او صدق سكف فبذرة
عارية ولو قال هي لك هبة تسكنها او غريمي تسكنها او صدقة
تسكنها فالهبة والعري والصدقة جائزة وقوله تسكنها لغو
ولو تصدق بشئ على غريمي او غني ودفعه اليه فهو جائز وليس له
حق الرجوع ولو وهب للفقير لم يرجع عليه ايضاً ولو وهب
لأبنة الصغير او تصدق عليه وهو في عياله فقضه له قبض وليس
له ان يرجع فيه وكذلك لو باع ماله من ابنه الصغير ثم هلك المال
عقب البيع فان كان المال بخضة الاب كان في ضمان الابن وان
كان غائباً لم يكن في ضمان الابن حتى يجد القبض ووصى الاب والجد
بثلاثة الاب ولو وهب اجنبي للصغير فقبضها ابوه او وصيه
او جده اب الاب بعد موت ابية اموصيه جاز ومن غاب عنهم



غيبه منقطعه جاز قبض الذي يتلوه في الولاية ولا يجوز قبض غيره هـ لا اربعة
 مع وجود هـ لا اربعة جاز قبض من كان المصطفى في حجره و عياله
 ولم يجز قبض من لم يكن في عياله هـ ولو قبض بنفسه وهو يعقل جاز قبضه وان
 ابوه حيا وكذلك الصبية اذا عقلت ولها زوج فدخل بها فقبضت
 او قبض ابوها جاز هـ ولو قبض الزوج جاز ان لم يكن الاب حيا هـ ولو وهب
 شيئا من مال الصغير لم يجز فان وهب بشرط العوض لم يجز ايضا في قول حنيفة
 ولجوسف وكذلك العبد المأذون والمكاتب وقال محمد بن مكيه البيع
 ملك الهبة بعوض هـ ولو وهب رجل لعبد محجور عليه فالقبول والقبض
 الى العبد دون المولى وان قبض سبب الملك للمولى وللواهب ان يرجع
 فيها وكذلك المكاتب يوهب له فالقبول والقبض اليه ويجوز الرجوع منه
 وكذا ان عتق المكاتب وان عجز رد في المرفق وكان للواهب ان يرجع
 في قول لجوسف وقال محمد لا يرجع هـ ولو وهب للعبد والعبد ذورم حرم من
 الواهب والمولى اجنب فللواهب ان يرجع في الهبة وان كان المولى ذارم حرم
 من الواهب فللواهب ان يرجع في قول لجوسف حنيفة وقال لجوسف ومحمد لا يرجع
 ولو وهب للعبد والعبد ولو كان المولى والعبد كل واحد منهما ذورم حرم فقد
 ذكر ابو الحسن عن محمد بن قيس قول لجوسف حنيفة ان له ان يرجع وقال الفقيه لجوسف
 ليس لما يرجع في هذه المسئلة في قولم وعلى هذا التعريع اذا وهب للمكاتب
 وهو ذورم حرم من الواهب فلان ادي فقتق لم يرجع وان عجز وردع صلا للمولى
 على قياس قول لجوسف وعند محمد لا رجوع في الاحوال كلها ان عجز او عتق
كتاب الوديعة واذا قتل الوديعة فهو موت
 ويلزم حفظها بما تحفظ به ماله من يد او حر رولة ان تحفظها بيد ويد
 من في عياله هـ ولو دفعها الي من ليس في عياله ومن له منه يد فموت في الف
 ضمان وكذا اذا حفظها حرز ليس حرز فيه ماله ضمان يرد له اذا وضعه
 في حرز غيره هـ ولو استأجر حرزا لنفسه وحفظ لم يضمن هـ واذا خاف المودع
 في الوديعة بالاسطعمال او دفعها الي غيره ثم زال التعدي وردها الي
 الحاله الاولي بري من الضمان وقال المشافعي لا يبرأ من الضمان هـ فاما
 المتأجر او المستعير اذا تعدي ثم زال التعدي لم يبرأ من الضمان هـ ولو دفع

الى غيره

الى غيره في حاله المذروع نحو الحريق الغالب واذا خاف الغرق في السفينة
 فدفعها الي غيره لم يضمن هـ ولا يصدق على العذر حتى يقيم البينة في قول
 لجوسف وهو قياس قول لجوسف حنيفة هـ ولو سافر مال الوديعة فان لم يكن
 له حمل ومونة جاز ولا ضمان عليهما هـ وان كان له حمل ومونة فلا
 ان يخرج بها ايضا في قول لجوسف حنيفة وقال لجوسف ومحمد اذا كان
 شيئا لم يضمن استخسانا هـ واذا هلك الوديعة من غير صفة او
 دخلها انقص فلا ان عليه والقول قوله مع يمينه اذا ادعى هلاكه او ان غيره
 استهلكه بغير امره وان اخرجها من يده الي يد غيره او امر غيره باستهلاكه
 او بتفريقه وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان
 يكلف المودع هـ واذا اخذ المستودع الوديعة ثم قامت عليها البينة او
 عكس البرهان ثم ادعى الهلاك لم يقبل قوله وكذلك ان قامت بينة
 بعد جوده لم يسمع ببنيته وذكر محمد في الاصل انه اذا اقام البينة على
 الهلاك قبل الجور سمعت ببنيته ولم يذكرها هنا المقدوري هـ ولو ادعى
 قال المستودع حلفه حلف القاضي ما يعلم هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 المستودع الهلاك ثم قال او همت قدر دنها عليك لم يصدق وهو
 ضامن وقال لجوسف اذا اخذ المستودع عند صاحبها ضمن وان حدها
 عند غيره لم يضمن وقال زفر بن زفر في الوجهين هـ واذا رد المستودع الوديعة
 على يد رسل من اهله و عياله فلا ضمان عليه وان لم يكن في عياله فهو
 ضامن وكذا المستعير هـ واذا قال المالك احبا الوديعة في بيتك
 في باها في بيت اخر من داره تلك فصاعنت فلا ضمان وكذلك
 لو قال ضع في كيسك فوضع في الصندوق هـ ولو شرط عليه ان يمسكها
 بيدها ليلا ونهارا فلا يضمن هذا الشرط صايح هـ ولو قال لا يخرجها
 من الكوفة فخرج بها فهو ضامن الا ان يضطر الي الخروج بها وخاف
 التلف هـ ولو نهاه ان يسلم الي امرئه من في عياله فان كان المستودع
 لا كد بدا ما صنع لا يضمن هـ ولو اودع رجلا رجلا وديعة درهم او
 دنانير او شيئا اخرها وطلب حصته والى المستودع لم يامر القاضي
 بدفع شيء اليه حتى يحضر الغائب في قول لجوسف حنيفة وقال لجوسف ومحمد

هلاكا مان

بنيته

بدفع حصته اليه ولا يكون قسمته جائزة على الغائب حتى لو اخذ نصيبه
وهذا الباقي في يدي المستودع ثم حصل الغائب كان له ان يشاركه
في المقبوض ولو اودع رجل رجلين مالا فان كان مما يمكن قسمته اقتسما
ذلك فان دفع احدهما كله الي الآخر ضمن في قول لي حيفة ولم يضمن
في قول لي يوسف ومحمد وان كان مالا يمكن قسمته فلكل واحد منهما
ان يسلمه الي الآخر بالاجماع وعلى هذا قال ابو حيفة في الميزانين
الوكيلين بالمشرا اذا سلم احدهما الي الآخر مما يمكن قسمته ضمن واذا
اودع المستودع انسانا اخر فضاغ وعنده فان ابا حيفة قال الضمان على
الاول دون الثاني وقال ابو يوسف ومحمد هو بالخيار ان شا ضمن الاول
ولم يرجع على الثاني وان شا ضمن الثاني ورجع به على الاول واذا
ردا المستودع الوديعة الي منزله المالك وجعلها فيه او دفعها
الي من هو في عيال المالك والمستودع ضامن لها واماني العارية
والاجارة فالقياس كذلك وانما ترك القياس فيها جرته العادة
بالرد الي دورهم من غير تسليم وفيما لم تحر العادة في الجواهر في القياس
وغر هذا فمن بعث الي الوديعة غلاما او امة او حيوانا الذي استجاره مشا
هرة او مع ابنة الصغير او الكبير الذي هو في عيال بوجهه ويكفنه طعامه
وشربه وكسوته او اجنى هو في عياله على مثل تلك الحال قال هو
جائز ولا ضمان عليه فاما اذا كان رجلا حرى عليه نفقته كل شهر
دراهم فليس هذا بمنزلة الذي هو في عياله وهو ضامن ولو دفع المستودع
الي شريك له مفاوض او عنان او عبد فاذون له في التجارة او عبد
يعتزل عن منزله فضاغ لم يكن فيه ضمان ولد للمصر فيان اذا
كانا شريكين فوضع عند احدهما وديعة فوضعه في كيسه وامر شريكه
بحفظها فحل الكيس وضاع لم يكن عليه ضمان واذا خلط المستودع
الوديعة بغيرها خلط لا يتبر فموضامن واذا خلط غيره فمالك
للخالط عليه الضمان وقال ابو يوسف ومحمد هو بالخيار ان شا اقتسما
وان شا ضمن واذا مات المستودع والوديعة قائمة بعينها
في يد الورثة ردت على صاحبها وان كانت لا تعرف بعينها ففيه

دين في تركه الميت كاصل اخر ما ولو اودع صبيًا محورا عليه وديعة
فاتلفها لم يضمن في قول لي حيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
يضمن ولو اودع عبدًا افقته ضمن في قولهم وعلى هذا الاختلاف اذا
اودع عبدًا محورا عليه فاستهلكه فلا ضمان في الحال وموسى بن الحنفية
وقال ابو يوسف لو اودع له المال واساعلم **كتاب العارية**
العارية عليك المنافع ويملك المستعير ان يعير غيره وقال الشافعي
لا يملك والعارية ما ينعقد على المنافع واذا اضيف الي ما لا يمكن
الانتفاع به الا باستهلاكه كان قرضًا وللمعير الرجوع في العارية
متى شا وقت او وقتا ولا يضمن العارية الا ان تعدي فيها او
يخالف في الاستعمال لغير ما استعاره وقال الشافعي اذا تلف لا من
الاستعمال فهو ضامن ولو استعار دابة ولم يسم مكانًا ولا وقتًا ولا ما
يحمل عليها فهو جائز وله ان يحمل ما شا وذهب حيث شا في المهر وغيره
ولو استعار ان يستهلكه بنفسه فيما يقع التقاوت في استيفاء النفقة
فليس له ان يعير من غيره وكما استعار ثوبا ليلبسه او دابة ليركبها
وما كان للمعير لا يقع الا اختلاف فيه كالدار يستعيرها للسكنى
فله ان يعير من غيره وما كان للمعير ان يدفعه فكذلك للمستعير
الا انه لا يملك ان يواجر فان احر فموضامن حتى يسلمه الي المستاجر
والمالك بالخيار فان ضمن المستعير لم يرجع على المستاجر وان ضمن
المستاجر وهو يعلم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه وان لم يكن عالما
به كان له ان يرجع ولو استعار دابة للكوب او ثوبا للباس ولم يسم
من يلبسه ولا من يركبها فاعار من غيره فلا ضمان عليه ولو استعار
دابة ليحمل شيئا سقاء او لم يسم فحل عليها غيره وهو مثل ما سمي في الخفة
والوزن فلا ضمان عليه وان كان اقل من ذلك او كان حمله بالدابة
اضر ضمن وان استعار ليحمل عليها كذي كذي قطنًا فحل مثله جديدا
او استعار ارضا ليبنى فيها او يفرش ثم بدا لصاحبها ان يخرج فله
ذلك ولا يضمن شيئا من الخرس والبنا وان كان صاحب الارض
وقت له وقتا فلما ان خرج قبل العتق ولا يضمن صاحب الارض

للمستعير قيمة غرسه وبنائه اذا لم يكن مضرًا بالارض فان مضرًا بها
 فالخيار لرب الارض ولو كان المستعير زرع الارض تركت في يده
 حتى يستحصدا استحسناته واذا اختلف المير والمستعير في الايام
 او المكان او فيما يحل عليه القول قول رب الدابة مع بيته ولو
 تصرف المستعير وادعى ان المير اذن له ومحمد المير فهو ضامن
 الا انه يقوم له بينة على الاذن **كتاب الدعوى**
والبيّنات ٥ واذا ادعى على جاهر سأل القاضي المدعى عليه
 عما يدعى فان اقرب الزمة اقراره وحكم عليه وان جحد طلب من
 المدعي البينة على دعواه ولا يقبل على الدعوى الا شهادة رجلين
 او رجل وامرأتين احرار عدول ٥ وما لا يثبت مع الشهادة
 كالقصاص والحدود لا يقبل فيه شهادة المشاك ٥ وما لا يطالع
 عليه الرجال مثل العلاءة والعيوب الباطنية بالمشاك يقبل
 وقال مالك امارات ولا يقبل شهادة رجل واحد على الولاة
 ولا بد من اعتبار العدالة والحرية ٥ ويقبل شهادة اهل شهادة
 الذمة بعضهم على بعض اذا كان عدولاً في دينهم وان اختلفت مللهم
 وقال الشافعي لا يقبل شهادتهم ٥ ولا يقبل شهادة المستامق
 على الذمي ولا يقبل شهادة الذمي على المستامين والمسلمين عدول
 في شهادتهم ٥ ويجوز الحكم بظاهر العدالة الا ان يظهر الخصم او
 يظهر منه ربه في قول لي حيفته وقال ابو حنيفة ومحمد والشافعي
 لا يعمل شهادتهم حتى سأل القاضي عنهم وقال محمد على القاضي
 ان ينظر في عدالة الشهود كل سنة استهروا ما في الحدود فلا بد من
 سأل بالاجماع ٥ واذا اذكر في الامل حكم بشهادتهم واظهرت تركية
 ولو جرح المشاهد توقف في شهادته ولا يظهر ذلك ٥ واما
 الحرية والاسلام فقد قال بعض اصحابنا انه يرجع الى ظاهر الدار
 ولا يرجع الى المسند فهما **باب اختلاف الدعوى**
والشهادة عليها اذا ادعى عينا في يد انسان فالخارج مدعى
 وعليه البينة وصاحب اليد منك وعليه اليقين ولا يقبل على الملك المطلق

وان اختلفت
بيانه

والساعي

وقال الشافعي يقبل بيته وهي اولى من بينة الخارج ٥ ولو اقام طر واحد
 منهما بينة ووقتاً وقتاً واحداً اقدم من الاخر حكم لصاحب
 الوقت الاول ايها كان في قول لي حيفته ولي يوسف وهو
 رواية عن محمد وروي عنه انه رجح غرضه اوقال لا يقبل من الذي
 في يده بينة على وقت ولا غيره وعلى هذا اذا كنت الدار في
 ايديها كان صاحب الوقت الاول اولى وعند محمد لا يعتبر الوقت ٥
 ولو كانت الدار في يدي ثالث فاقام الخارج البينة وارتخ كل
 واحد منهما تاريخاً فصاحب التاريخ الاول اولى في قولهم ٥ ولو اقام
 الخارج وذو اليد البينة ووقت احدهما دون الاخرى فالبينة
 بينة الخارج في قول لي حيفته رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف
 صاحب الوقت اولى وهو والي غرض لي حيفته ولو كان الشيء في
 ايديهما فاقام احدهما البينة على ملك مورخ واقام الاخر على
 مطلق الملك سقط التاريخ عند لي حيفته وقال ابو يوسف
 الذي وقت اولى ٥ ولو كان في يدي ثالث فادعى خارجان
 ووقت بينة احدهما فهما سؤل في قول لي حيفته وقال ابو يوسف
 الذي وقت اولى وقال محمد الذي اطلق اولى ٥ ولو ادعى
 خارجان على صاحب اليد ملكاً مطلقاً واقام البينة قضى بذلك
 الشيء بينهما وقال الشافعي في قول تها ترضت البيتان وفي قول
 يبرح بينهما ٥ ولو ادعى صاحب اليد الارث عن الاب وادعى
 الخارج مثل ذلك واقام البينة من غير تاريخ قضى للخارج
 في قولهم ولو ارتضا وكان تاريخ احدهما سبق قضى لاسبق في قول
 لي حيفته ولي يوسف وقال محمد يقضى للخارج وان تساوى
 الوقتان فهو للخارج ولو ادعى ثالث واقام البينة على البراث
 ووقت بينهما وقتين متساويين فهو بينهما وان كان وقت احدهما
 اسبق فهو له في قول لي حيفته ولي يوسف وعند محمد يقضى بينهما
 ولو ادعى المثل من ثالث واقام البينة وارتضا فانه يقضى لاسبق
 في قولهم وروي عن محمد انه سوي بين الشرايين الارث وقال لا يقبل

المناجح الا اذا ارخا ملك البايين ه ولو ادعى الخارج ان الدار
له منذ سنتين واقام صاحب اليد البينة انهاء في يده منذ ثلث
سنتين قضى للمناجح ه ولو اقام المدعي البينة انها كانت في يده
بالامس لم يقبل بينته وروي عن يوسف انها تقبل وكذلك
لو شهدوا انها كانت لابنه لم تقبل المشاهدة ولو اقام الخارج
البينة انها كانت في يده بالامس اخذها هذا منه او غصبه او اقره
او اعاره حكم للمناجح وذكر في محمدي المدعي انه اذا تنازع رجلان
في دار كل واحد يدعي انها له فعليهما البينة فان اقاما قضى يكون
الشيء في يدهما وان اقام يثبت اليد له وصار هو المدعي عليه وان لم يقيم
لواحدة منهما بينة فعليهما البين ه ولو ادعى رجلان كل واحد انه اشترى
الدار من صاحب اليد ونقد الثمن واقاما البينة ولم يوقتا فكل واحد
منهما بالخيار ان شا اخذ فضلهما بنصف الثمن الذي سمي شهوده
ورجع على البايع بنصف الثمن وان شا يقضى ولو اختار احدهما
الرذو والاخر الاخذ بعد كير الحكم فليس له ان ياخذ الا النصف
ولو اختار احدهما ترك الخصومة قبل كير الحكم فلاخر ان ياخذ الجميع ه
ولو قست البينتان قضى لصاحب الوقت الاول ه ولو قست احدهما
دون الاخرى فهو لصاحب الوقت ه ولو كانت الدار في
يدي احدهما ولم يوقتا فهو اولى وكذلك لو ذكر الاخر وقتا لم ينتفع
به الا ان يشهد شهود الاخر ان شراه كان قبل صاحب اليد ه ولو
ادعى كل واحد منهما الشراء من رجل اخر سوى صاحب اليد واقاما
البينة على ذلك قضى بينهما نصفين والكلام في الخيار على ما مر
من قبل ه ولو قست احدهما دون الاخرى قضى بينهما نصفين ه
ولو كانت الدار في احدهما كانت بينة الخارج اولى ولو ادعى
رجل انه اشترى الدار من فلان وادعى اخر ان فلانا اخر وهبها له
وقبضها منه وهو يملكها قضى بينهما نصفين وكذلك اذا ادعى
ثالث ميراثا وادعى رابع صدقة من اخر قضى بينهم ارباعا ه
ولو ادعى انها اشترى من فلان وقبض منه واقام اخر البينة ان فلانا

ذلك

ذلك وهبها له وقبض قضى لصاحب الشراء وكذلك الصدقة
مع الشراء ه ولو اقام احدهما البينة على الهبة والقبض والاخر
على الصدقة والقبض والمدعى لا يحتل القصبة قضى بينهما نصفين ه
ولو قامت بينة على الهبة والقبض وقامت بينة لامرأة انه تزوجها
عليه والنكاح اولى ه ولو قامت البينة على النكاح واخر بالشراء فهو
بينهما نصفين في قول يي يوسف الشراء اولى ويكون للمراة القيمة
على الزوج ه ولو اجمع الشراء والرهن فالشراء اولى ه واذا اجمع
الرهن والصدقة والهبة فالرهن اولى استسناا ه ولو ادعى
الخارج انه اشترى من صاحب اليد ونقد الثمن واقام البينة
تھا نزلت البينان ولم يجب لواحدة منهما على صاحبه شيء وقبره
الدار في يد صاحب الدار في قول يي حنيفة والي يوسف وقال
محمد يقضى بالبينة ويقضى بالدار للمناجح ه ولو قست الدار
ولم يبقوا قبضا وبينة الخارج اسبق قضى لصاحب اليد في قول يي
ولي يوسف وقال محمد يقضى للمناجح ه وانما يثبت القرض
يقضى للمدعي في يده وجاز بيعا في قول يي ه وان كان وقت صاحب
اليد اسبق ولم يثبت القرض اضر بالتسليم الى الخارج وان اثبت
القبض ترك في يده واسلم **باب الدعوى**
ازخالف الشهادة ه واذا ادعى دارا في يد انسان انه ثوبا
من ابيه واقام البينة انه اشترى من صاحب اليد لم يقبل الشهادة
وكذا اذا ادعى الشراء فقامت البينة على الهبة والصدقة الا ان
يأتي بتوقيف صحيح بان يقول اشتريت او لا فخذ الشراء وهبها
او يقول كذا الارض ثم وهبها لي واشتريت منه ه ولو ادعى انه
اشترى بلعينة هذا وقامت البينة انه اشترى بالكف لم يقبل
الا ان يأتي بالتوقيف ه ولو ادعى بطلان الملك وقامت البينة على
الشراء والصدقة او الارض قضى له وكذلك لو جاء ببينة انها لغيره
وكلمة بالخصومة فيها قبلت بينته ولو ادعى اولا انها لفلان
وكلمة بالخصومة فيها قامت البينة انه له لم يقبل وكذلك لو اقام

ذلك

المبينة انها لاخر وكلمه بالخصومة الا ان يقول بان الموكل الاول باع
من الموكل الثاني ثم ان الموكل الثاني وكلني بالخصومة فيمنع يقبل
ولو ادعى ملكا بسبب كواشرا من اخر ثم قامت المبينة على المطلق
لم يقبل وعزني يوسف ولو ادعى عليه انه انتفري منه في شهر رمضان
وشهد الشهود صانه تصدق بالدار على المذنب في شغبان لم يقبل
هذه المشاهدة ولو قامت المبينة على الصدقة في مشوار قتل
باب **الرجلين يتدافعان بالاردي**
اذا اخصم رجلان في منقول لم يسمع القاضي حتى يحضر ذلك فان كان
منقول لا يتعد رقبته كالحيا فلكل واحد من الشاخصين وان شا
يعتد امينا فاقام في المعتار يكتفي بذكر الحجة ولو تعلقت رجلان
بغير ولم يقيم المبينة لاخذها فهو في ايديهما فان اقام احدهما مبينة
انها له اسلمت النصف الذي في يدي صاحبه بالمبينة وتترك
النصف الذي كانت في يده ولو اقام كل واحد منهما المبينة انها
له قضى لكل واحد منهما في يدي الآخر وكذلك لو اخصم في عبد
صغير لا اكلم فان كان كبير افعال الخلام ان اخر بالقول قوله ولو قال
انا عبد احدكما لم يصدق وهو عبد اخر وكذلك لو كان العبد في يد
احدهما فاقر العبد انه لاخر لم يصدق والقول قول لصاحبه العبد
يدى ولو ادعى رجلان شيئا في ثالث فاقض صاحب اليد انه لا احداهما فان
كان يقبل سماع المبينة سمع اقراره ودفع اليه وان كان بعد سماع المبينة
قبل التركيب لم يحجز اقراره ويدفع الي المقله فلذا اذ كيت المبينات
قضى بينهما ولو اقر بعد ما اذ كيت المبينة قضى بينهما ولو شهدوا
ان فلانا مات وهذا الدار في يده قضى للمورثة وذكر في الجامع
الكثير اذا شهدوا انه مات وهو شاكنها قضى للمورثة في
لي يوسف انه لا يقضى ولو تنازع في دابة احدهما راكب في المشي
والاخر رديعة فالدابة في يدي راكب المشي فان كانا راكبين فهو
بينهما ولو ان حمالا عليه كاره في شارب ان اختلفا في الكاه فان
كانت مما يحمل فيها بالقول قول المجاهدين ولو ان خيلا لم يخطب بقا

في دار

في دار رجل فتنارعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار ولو خرج
من دار رجل وعلي عاتقه متاعا فان كان يعرف بيعة وعنده
له وان كان لا يعرف فهو لصا صاحب الدار وعزني يوسف في رجل
اصطاد طائيا في دار رجل فان اتفقا على انه على اصل الاباحة
فهو للصيد وان قال رب الدار كنت اصطدت قبلك
او ورثته وانك الصايد فان كان اخذه من الهوا فوله وان اخذه
من دابة او شجره فالقول قول صاحب الدار فان اختلفا
في اخذه من الهوا او الجدار فالقول قول صاحب الدار ولو ادعى
دار الله ورثتها من ابية واقام المبينة انها كانت لابيه مات
لم يقبل المشاهدة حتى يشهدوا انها كانت في يده الى ان مات
وكذا كسبه لو شهدوا انها كانت ملكا لابيه لم يقبل حتى يشهدوا
انه ماتته وفركه ميتا في قول له حيفته وتجد وقال ليوسف يقبل
هذه المشاهدة ولو شهدوا ان اباه مات وهو لا يسي هذا
القيصر وان اقام يقضى للمورث ولو شهدوا مات وهو جالس على
البساط او نام عليه لم يقضى له ولو شهدوا انه مات راكبا
على الدابة او حامل لهذا الثوب قضى للمورث ولو شهدوا انه
مات والثوب على راسه لم يقضى للمورث ولو كان رجل جالس على
البساط والآخر متعلق به ترك في ايديهما وعزني يوسف انه اذا
قامت المبينة على دار او عبد بان الميت اعارها الذي في يده
او اودعه فهو جاني يقضى للمورث **باب** **دعي**
النجاج اذا ادعى على انسان انها ملكة نتجت عنده واقام صاحب
اليدين المبينة على ذلك قضى لصاحب اليدين ولو اقام احدهما
المبينة على النجاج والآخر على الملك فصاحب النجاج اولى ايها
كان ولو وقت كل سنة وقتا فهو لصاحب الوقت الذي سبق
الدابة عليه فان اشكل ذلك يسقط التفقيت ولو خالف سن
الدابة الموقيتين فالمبستان باطلتان ولو اختلفا في المصوف
والجيري واقام كل واحد مبينة انها له حرة في ملكه فهو لصاحب

في دار

اليده وكذلك اذا اختلفا في غرض القطن فهو غير كذا دعوى المنتاح وكذلك
لو اختلفا في ثوب واقام كل واحد البينة انه له فصح في ملكه او في سيف
مطبوخ فان كان لا يسمع ولا يطبخ الامن فهو لصا لصاحب اليده وان كان
يتكلم بلو كان مشكلا قضى بالخارج واما الخالي المصروع فالصياغة
تذكر فهو كدعوى مطلق الملك ولو اختلفا في الماشي والخنزير
وادعى كل واحد انه غرس قضى بالخارج وكذلك كذا راعه الجوب
والبناء ولو تنازعا في جارية واقام كل واحد منهما البينة انها ولدت
في ملكه من امته قضى للذي في يديه ولو اقام المدعي البينة على
الجارية التي عند المدعي عليه انها امته ولدته هذا الولد في
ملكه واقام صاحب اليده البينة على ملكه فحكمه قضى بهما وبامنها
للمدعي والاختلاف في المصروف كالاختلاف في الولد والجارية
ولو ادعى الخاج انه اشترى الدابة من فلان يثبت في ملكه واقام
صاحب اليده البينة انه اشترى من رجل اخر وانه ولدته فحكمه
قضى لصاحب اليده وكذلك لو كان الاختلاف بين خارجي فادعى
احدهما اوليه الملك والاخر مطلق الملك كانت بينة من يده
اوليه الملك اولى ولو كانت شتان احدهما يتوكل والاخر
بيضا وهما في يد رجل فاقام الخارج البينة ان البينة شاته
ولدتها السودا في ملكه واقام صاحب اليده البينة ان السودا
بناته ولدتها ايضا في ملكه قضى لكل واحد بنشاة التي شهدت
شهوره انها ولدت في ملكه اذا كانت بين البنتين مشكلا
ولو اختلفا في خبر واقام كل واحد البينة انه له صبغة في ملكه فقام
اليده اولى ولو اقام كل واحد البينة ان اللبن الذي صنع منه اللبن
في ملكه قضى بالخارج ولو اقام كل واحد البينة ان اللبن حلت في
ملكه وفي يده قضى لصاحب اليده وكذلك لو ادعى كل واحد
ان الشاة التي حلبت منها نجت عنده قضى بالجميع لصاحب اليده
وذكر في الاصل اذا تنازعا في نشاة واقاما البينة على المنتاح وقضى له
لصاحب اليده ادعاهما اخر واقام البينة على المنتاح قضى له الا ان

يعيد

يعيد صاحب اليده البينة على المنتاح ولو شهدت الشهود ان هذه
الحنطة من زرع حصده من ارض فلان فليس لرب الارض ان ياخذها
ولو شهدت ان الحنطة من زرع هذا ان التمر من خيل هذا قضى له
ولو قالوا هذه الحنطة من زرع كان في ارضه لم يقض له ولو شهدوا
انه جلد شاة او صوف شاة لم يقض **فصل** ولو ادعى
رجلان دارا في يدي ثلث فادعى احدهما طرادا وادعى الآخر
نصفها واقاما جميعا البينة قال لي حقيقتي بطريق المنازعة
لصاحب الجميع بئس اربابا عفا ولصاحب النصف الربع وقال لي حقيقتي
ووجدت اني انا بطريق المصاحبة ولو كانت الدار في ايديهما
المسئلة فالحق لصاحب الجميع بالنصف الذي في يده صاحبه وترك
النصف الذي في يده لخاله واساعلم **باب الدعوى**
في الحايطة واذا كان الحايط بين دارين فادعى صاحب كل دار
انه له فبان كان لاحدهما عليه جذوع فهو له ولو كان لها عليه جذوع
فهي بينهما نصفان وسواء كثرت الجذوع لاحدهما او قلت اذا كانت
الجذوع بئس الاكثر ولو كان لاحدهما عليه جذوع او جذعان والاخر
ثلثة او اكثر فالقياس ان يكون بينهما وفي الاستحسان ان لا يكون
بينهما وذكر في كتاب الاقرار ان الحايط كله لصاحب الاجراع
ولصاحب القليل ما كتب حقه يريد به حق الفرض وذكر في الدعوى
ان الحايط بينهما على قدر الاجراع فيكون لصاحب الجذوع الواحد
موضع جذعه مع اصل الحايط ولو كان متصل بينهما ولا حدهما
عليه جذوع فهو لصاحب الجذوع الا ان يكون الحايط متصلا بترس
داره وترس بيته والاخر موضع جذعه ودفع بالانصال مدخله
الشيء بعضه في بعض واما انصال الترس قال لي الحسن هو ان
يكون الحايط مداخله نجاسة فيكون جانب كل واحد من حايطه
مداخل الحايط الذي في مقابلة الحايط المتنازع فيه فيصير الجميع
بنا واحدا وان كان الاتصال من جانب واحد فصاحب الجذوع
اولي بذكر الطواوي ان الاتصال اذا كان من جانب واحد فهو

وعلى يوسف فحين اشترى داراً واقام الجار المينى على حائط بينهما
انه له فان كان متصلاً بينا حائط المدعى فليس للمشتري ان يرفع
على البايح بشئ وان كان متصلاً بينا الدار المبيعة فله ان يرفع
على البايح نخسة الحائط من الثمن واذ كان اتصال ربيع وشتى
به الحائط تركت الجذوع على جالها ولو كان سفلى وعلو فادعى
صاحب السفلى العلو فادعى صاحب العلو السفلى فالسفل
لمن هو في يده ولصاحب العلو حق الوضع على جاله ولو كان حائطاً
بين دارين لاصدها عليه جذوع واقام الاخر المينى انه له وقضى
بالمينى فانه يامر الاخر برفع الجذوع ولو كان لاصدها عليه ستره
او بنا وصاحبه مقر بان المشرق والمينى له فالحائط لصاحب
الستر ولو لم يكن ستره ولكن عليه حرادى لاصدها فالحائط
بينهما ولا يستحق بالجرادى ولا بالبورى شيئاً ولو كان حصي
بين دارين والنقط الى احدها فالخص بينهما ولا ينظر الى النقط
في قوله الى حيفه وقال لبو يوسف ومحمد يقضى لمن اليه النقط وعلى
هذا اذا اختلفا في الحائط ووجه البناء انضاف اللين والطاقا
الي احدهما لم يحكم بذلك عندنى حيفته والحائط بينهما وقال
لبو يوسف ومحمد الحائط لمن اليه وجه البناء انضاف اللين والطاقا
فصل قال ابو حنيفة اذا كان سفلى لرجل وعلو لآخر
فليس لصاحب العلو ان يعلى علوه ولا يفيض جذوعاً لم يكن ولا يسرع
في سباباً وكيفاً وقال ابو حنيفة ليس لصاحب السفلى ان
يهدم السفلى او يفتح باباً او كوة او يتصرف فيه بشئ لم يكن الا اذا
صاحب العلو وقال ابو يوسف ومحمد له ان يفعل ذلك كله اذا لم
يفض بالعلو وعلى هذا الاختلاف تصرف صاحب العلو ولو كان
حائطاً بين دارين ولكل واحد منهما عليه جذوع فانهدم فاراد
احدهما قسمه عرضاً الحائط لا يقسم الا عرضاً منها بالقسمة ولو كان
سفلى لرجل وعلو لغيره فانهدم لم يجز لصاحب السفلى على البناء
ونقال لصاحب العلو ان شئت قايى السفلى والعلو من مكانه
وامنع

وامنع صاحب السفلى ان يتفاج به حتى يرد عليك قيمته المبنى وذكر
الاختلاف انه رضى بما اتفق وذكروا في الميثاق المشترك او الدواب
ونحوه انه يجبر كل واحد منهما على عمارته ولو هدم صاحب السفلى
سفله اجبر على عمارته وكذلك الحائط بين الدارين اذا سقط
لم يجبر واحد منهما على بنايه ولا على قسمه عرضته اذا كان لها عليه
خشب حتى يسفوا على ذلك وان هدم احدها اجبر على الاعادة
ولو طلب صاحب الحطب القسمة وانى الاخر اجبر عليه ولو كان
لها عليه خشب وبني احدها فللباني ان يمنع الاخر من وضع خشبه
على الحائط حتى يعطيه نصف قيمة المبنى مبنياً وانه اعلم بالصواب
باب الدعوى في الحائط اذا كان
لرجل باب من دارة في دار رجل فلصاحب الدار بمنعه من المرو فيه
حتى يقيم المينى ان له في دارة طريقاً ولم يستحق بالباب شيئاً وكذلك
لو شهدت الشهود انه كان يمر فيها من هذا الباب لم يستحق شيئاً
ولو شهدوا ان له طريقاً فيها لم يجدوا ولم يسموا طولاً ولا عرضاً جازت
شهادتهم وكذلك لو شهدوا ان اباه مات وتك طريقاً في هذه
الدار ولو كان مراباً في دار رجل فرب الدار ان يمنع من سبل الماء
حق يقيم المينى انه له في هذه الدار سبل ما وذكروا في الميثاق المتأخرين
من اصحابنا انهم استحسنوا في المراءب اذا كان قديماً وعلم ان التصويب
قديم وليس يحدث ان يجعل له حق المسيل وذكر في كتاب الشرب في
نهر رضى رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك فالقول قول صاحب
الماء ولو قامت المينى ان له حقاً في الدار من حث السيل قبلت
المينى ولو شهدوا انهم راوه يسيل المافيه فليست هذه الشهادته
ولو شهدوا انه لا المطر في مكان المطر ولو شهدوا انه يسيل ما دام الغسل
والوضوء والمطر فوجابن وان لم يسوا فالقول قول رب الدار ولو لم يكن
للمدعى مينة اصلاً استحق صاحب الدار وبقينى فيها بالنكود
ولو كان مائى قناة فاراد صاحب القناة ان يجعله ميماً او كان ميماً
فاراد ان يجعله قناة فليس له ذلك وكذلك لو اراد ان يجعل ميماً

اطول من ميزانية او اعرض او يسيل ما سطع في ذلك الميزاب لم يكن له ذلك
 وكذلك اهل الدار لو ارادوا ان يثبتوا لبيدوا به مسيلة
 او ارادوا ان ينقلوا الميزاب عن موضع او يرفعوه ويسفلوه لم يكن لهم ذلك
 ولو بنا اهل الدار بنا يسيل ميزابهم على ظهره فله ذلك ولو كان
 طريق في ذلك رجل فاراد ان يثبتوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه
 لم يكن لهم ذلك **باب دعوى النسب**
 بدأ بمسائل تقدم ذكرها في كتاب المتاع والمعان وهذا باب
 دعوة اللقيط او اذا كان صبي متولد ليس في يد احد فادعاه
 حر مسلم انه ابنه ست النسب استحسنائه ولو ادعاه رجلان
 يثبت نسبهما وقال الشافعي لا يثبت ولو اعترضت امرأتان
 يثبت النسب منهما في قول لي حيفة وقال لبيد يوسف ومحمد لاسه
 واذا التقط انسان صبيًا فادعاه هو ورجل اخر فالتقط اولي ولو
 ادعى غير الذي في يده ثبت نسبة صدقه الذي هو في يده او كذبه
 استحسنائه ولو سبق بالدعوة احدها فهو للسابق ولا يقبل دعوة
 الاخر بعد ذلك الا ان يقيم الاخر البينة انه ابنه ولو ادعاه رجلان
 خارجان وذكر احدها علامة في يد اللقيط فان وافق العلامة
 كما ذكر فعل فيه قال لبيد الحسن وان وافق بعض العلامة وخالف
 البعض سقط التزجيح ولو قال احدها هو ابني فاذا هو جارية
 لم يصدق على ذلك ولو قال المتقط هو ابني من زوجي هذه
 وهي حرة او امة فصدقت فهو ابنيها فان كانت الزوجة امة كان
 الولد مملوكا لمولى الامة في قول لي يوسف وقال محمد يكون
 حرا ولو ادعت امه اللقيط انه ابنها وهي حرة او امة لم يصدق
 حتى تشهدوا لها حرة عدله ولو ادعى اللقيط رجل من اهل الذمة
 انه ابنه يثبت النسب استحسنائه واذا وجد المسلم لقيطا في موضع
 المسلمين فهو مسلم ولو وجدته في مكان اهل الذمة كاليهود
 والكنيسة او قرية اهل الذمة فهو على دين اهل الذمة ولو كان
 الواجد مسلما ووجده في مكان اهل الذمة او كان اجد ذميا فوجده

في نص

في مصر من امصار الاسلام فقد اختلفت الرواية فيه ذكر في كتاب اللقيط
 فان اقام بينة من اهل الذمة لم يقبل وان كان من المسلمين قبلت
 يريد به في جعله سعال في الدين قال لبيد الحسن تاويل المسئلة اذا كان
 اللقيط في يد مسلم لا يدعيه ولو ادرك اللقيط كافرا حبسي واجبر
 على الاسلام ولو في جد لقيط في كنيسة او في موضع ليس فيه الا مشرك
 فهو بمنزلة اهلها فان ادركه كافرا لم يجبر على الاسلام واذا التقط
 الذي لقيط في مصر من امصار المسلمين وماحت في يده صلى عليه
 ولو وجدته المسلم في قرية فيها مسلمون وكفار صلى عليها استحسنائه
 واذا ادعى رجل ان اللقيط ابنه وادعته امه واقاما البينة فهو ابنيها
 فان اقام احدها انه ابنه من هذه المرأة الحرة واقام اخر البينة انه
 ابنه من هذه الامة فهو ابن الحرة والحرة ولو اقام كل واحد انه ابنه من
 امه صرة فهو ابنيها وابن المراتين في قول لي حيفة وفي قول لي يوسف
 ومحمد هو ابن الرجلين ولا يكون ابن المراتين ولو فتكل بينة
 وقتا وعرف الصبي انه على وقت احدها جعلته لصاحب الوقت
 فان اشكل السن فعلى قياس قول لي حيفة يقضى الاول وعندها
 يقضى بينهما ولو ادعى احدها ان اللقيط ابنه وادعى الاخر انها
 ابنته فاذا هو خنثى فان كان يبول من مبال الرجال فهو ابن المدعى
 وان كان يبول من مبال النساء فهو ابنته وان كان يبول منها فغير
 السبق ولو ادعى اللقيط ذمي ومسلم فهو ابن المسلم وكذلك
 الذميمة والمسلم ولو شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمان قضيت
 للمسلم والله اعلم **باب الاقرار بالزنا**
 اذا نفي الرجل بامرة فاحت بولد فادعاه الثاني لم يثبت نسبة
 منه واما الام فثبت نسبة منها واذا ادعى رجل عبدا صبييا
 انه ابنته من الزنا وصدقه المولي او كذبه لم يثبت النسب ولو ملك
 عتق عليه ولو ملك امها لم يصرام ولد له وكذلك لو كان هذا
 العبد لاب المدعى او عده وكذلك عبد الابن المدعى يثبت نسبة
 ولو قال المدعى هو ابني وهو غيب لا يثبت ولم يقل من زنا ثم ملكه يثبت النسب

ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شرا فاسدا وادعى
شبهه او قال اصلها لي وكذب المولي لم يثبت النسب مادام عبدا
فان ملكه المدي ست النسب وعق عليه وان ملك الام كانت
ام ولد له ولو نضاه قال الزوجان على ان الولد من الزنا من فلان
فالنسب ثابت من الزوج وكذلك لو كانت المتكوفة امه
او كان النكاح فاسدا او تزوجها نكاحا فاسدا فغلقت بابا او
ارضى سراً وقررت بينهما ثم جاءت بولد لسته اشهر منذ تزوجها
ومنذ أغلقت الباب ست النسب وعليها المهر والصهر ان لا
يثبت الا بعد الوطء ولو ادعى حبيباً في يدي امه فقال هو ابني
من زنا وقالت الملة هو من النكاح لم ست النسب فان قال بوقت
هو من نكاح ست النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت
هي انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق ست
باب البينة على دعوى الولد
واذا ادعى غلام قد احتلم على رجل وامرأة انه ابنهما واقام البينة
وادعى رجل اخر وامرأة ان الغلام ابنهما واقاما البينة ست نسب
الغلام من الذي ادعى الغلام دون الذي انكره ولو كان الغلام
نصرانياً واقام البينة على حضرائي ونظاميه وادعاه مسلم ومسلمة
كانت بينة الغلام اولى ولو بينة الغلام حضاري اخذت ببينة
المسلمين ولو ادعى الغلام انه ابن فلان ولد على فراشه من امته
فلانه وذلك الرجل يقول هو عبدي ولد من امق زوجها
عبدي فلانا والعبدي يدعى ذلك فهو ابني العبد ولو ادعى
الولد انه ابن العبد وقامت البينة وادعى المولي انه ابنه جعلته
ابن العبد واعتقته وكذلك لو مات الرجل وترك مالا
فاقام الغلام البينة انه ابن الميت من امته واقام اخر البينة انه
عبده ولدت امته من زوجها والزوج عبده والعبدي يدعى ذلك
قضى له بالنسب وان كان العبد ميتا يثبت نسب الغلام من الحي
وورث عنه ولو ادعى صاحب اليد انه ابنه ابن امته هذه
واقام البينة

٢٢٧
واقام البينة وادعى خارج مثل ذلك قضى لصاحب اليد
اذا كان الغلام صغيراً لا يشك وان كان كبيراً فقال انا ابن الآخر
قضيت بالامه والغلام للمدعي وكذلك لو كان الغلام
ولد حرة وبها في يدي رجل فالحكم كما ذكرنا في الامه ولو كان الذي
في يديه رصاً والملة ذمية واقام شهوداً مسلمين قضى بالملة
والولد للذي هما في يديه ولو اقام المدعي البينة انه تزوجها
في وقت واقام الذي في يديه على وقت دونه قضى للمدعي والله
باب الاستخلاف الاستخلاف لا يجري
في النسب في قول لي حنفية وعندها يستخلف ويجوز اقرار الرجل بالابن
والاب والاب والوجة والمولي فاما الاقرار بغير ذلك من القرابة فلا
يلزم ويجوز اقرار الملة بالاب والزوج والمولي واما اذا اقرت بالولد
لم يقبل الا ببينة ومن شرط الاقرار بالنسب ان يكون مثله يولد مثله
ولا يكون له نسب معروف **فصل** اذا اعتق عبداً
صغيراً ثم ادعى انه ابنه قد ولد عنده او لم يولد فهو ابنه وان كان
كبيراً يرجع الى تصديقه واذا كانت مديرة بين اثنين فولدت
فادعاه احدها ثبت نسبه استحساناً ودعم نصف الفقر ونصف
قيمة الولد قد براً ولم يهر الجارية ام ولد له فاذا مات مدعي
النسب عتق نصيبه من جميع المال ولا يضمن للآخر شيئاً وسعت
للشريك في ذمته وان مات الذي لم يدع عتق نصيبه من ثلث
المال وعتق نصيب الآخر بغير سعة في قول لي حنفية ولو لم يمت
احد منهما حق ولدت ولداً اخر فادعاه الآخر فهو من نصف
الفقر وايمامات عتقت الامة كلها ولو كان عبد صغير بين
ثنين فاعتقه احدهما ثم ادعاه الآخر فهو ابنه في قول لي حنفية ونصف
الولاية للآخر وعندها عتق الكل ولا يثبت النسب وان كان كبيراً فقتل
لي حنفية الامر كذلك وعندها يرجع الى تصديقه والله اعلم
باب دعوى الولد بعد البيع اذا باع جارية
فولدت لرجل من بنة اشهر منذ بيعها وادعى البائع الولد يثبت

نسبه وبطل المبيع في الجارية والولد استحقاقا والقياس ان لا يثبت
 ولو خرج الولد من ملك المشتري بوجه صحت الدعوة ونقض المبيع فيه
 وان كان المشتري اعتق الولد او مات في ذم او قبل واخذ
 قيمته وادعاه البايع فدعوه باطله وكذلك لو كان المشتري
 اخراج الولد عن ملكه فاعتقه المذي صار له او دبره او مات عنده
 ولو باعه المشتري او رهنه او اجره او كان بته نقض ذلك وست
 النسب ولو ان المشتري اعتق الام دون الولد او دبرها ثم
 ادعاه البايع جازت الدعوة ونقض المبيع في الولد دون الام ويرد
 حصته الولد ويقسم على قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم الولادة
 ولو ماتت الام ثم ادعى البايع الولد فهو مصدق في الدعوى ويرد
 جميع الثمن في قول الحق وعندهما يرد حصته الولد ولو كان المشتري كاتب
 الام او رهنها جازت دعوة البايع ونقض ذلك ولو كان المشتري
 اخذ ارش يدا الولد ثم ادعى البايع ست نسبه وسلم الارش للمشتري
 ولو ادعاه المشتري ست نسبه فان ادعى البايع بعد ذلك بطل
 ولو ادعى البايع والمشتري معا فثواب البايع ولو ولدت اكثر
 من ستة اشهر لم تنضم دعوة البايع الا ان يصدق المشتري ولو ولدت
 ثمانية فادعاهما البايع او احدهما لزمه الولدان وان حات بلحا
 لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر فكانا لاقل من ستة اشهر ولو اعتق
 المشتري اصل الولدين او باعه ثم ادعى البايع ست نسبهما وانقض العقد
 والمبيع ولو جنى على احدهما ثم ادعاهما البايع جازت الدعوى ونيل
 الارش للمشتري الا ان يقيم البايع البينة على الدعوة قبل البيع فسحق
 الارش ولو قبل احدهما ثم ادعاهما البايع ست نسبهما وكانت
 قيمة المقتول لورثته المقتول وكذلك لو اعتق المسرى احدهما ثم قل
 ثم ادعى البايع الولدين **فصل** في الحمل وهو الحمل من
 دار الحرب ولو اقر بنسب الحمل على غيره فاقره غير مقبول سئل
 كان من السبي ومن غيره ولو صدقة الاخرم ست النسب
 بتصادقهما فان كان للمقر فادعاه معروف فليس او لم يجز
 به

به حق الموارث وان لم يكن هناك وارث استحق كما يملك بالوصية
 واذا ادعى العبد التاجر ولو جارية من لسه ست نسبه منه
 وكذلك لو تنوج صرة او امة فوطئها ولو ادعى ولدا منه للمولى نسب
 من جارية وادعى ان مولا ما زوجه امة او اصلها له فان صدق
 المولى ست النسب والا فلا فاعتق فلكلها جازت الدعوة ولادى
 المكاتب ولدا الجارية التي له ست النسب ولم تجز بيع الولد والجارية
 والعبد المسلم والذي سوا في دعوة النسب والله اعلم بالصواب
كتاب الوصايا والوصية تصح في بيت
 المال وهذا اذا كان ثمة وارث ويقدم الدين على الوصية ولا يستحق
 الموصي له شيئا الا اذا احدث الورثة مثله ويكون مضمم معاه
 ولو اوصى بكثر من ثلث ماله فجازت الورثة جاز وان اتى على
 المال ولا عبرة باجازتهم وردهم في حيوة الموصي وانما يعبر بعد الوفاة
 ويعبر بقول الموصي له ورده بعد موت الموصي ولا يعبر قبله وقبله
 الوصية لا يفتقر الى القبول ولو مات الموصي قبل القبول لم تبطل
 الوصية ويكون الورثة الموصلة استحقاقا والقياس ان تبطل وانما
 الوصية بما زاد على الثلث فالملك ثلث الوارث بعد موت الموصي
 فان اجازوا استحق الموصلة وان ردوا استقر ملك الورثة واسد علم
فصل وما اوجبه بعد الموت يعتبر من الثلث سئل
 كان الايجاب في حالة المرض او الصحة وانما الترخ في غير حال العقد
 فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان مريضا فهو من الثلث
 وكل من مضى منه فهو كمال الصحة ولا تصح الوصية للوارث الا
 ان يجيزه الورثة ولا وصية للمقاتل عمدا او خطأ فان اجازها الورثة
 جازت في قول الحق حيفته ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز ولو قبل الموصي
 كفاية فهو بمنزلة الوصية وكل حج لزمه من فريضة او غيره فريضة او زكاة
 او كفارة في صحته او مرضه بطل بجهة الا ان يؤخذ به فيجوز من الثلث
 وما اجاز باجازه المارث ملكه من جهة الموصي دون الحيز ولو
 اجاز المارث في مرضه كان من ثلثه ولو اجاز بعض الورثة دون البعض

هذا هو المثل في ما كان
 من الثلث من الموصي
 في مرضه او صحته
 في غير ذلك

جاءني جفا لم يزد بقدر حقه وبطل في نصيب من رزق الله اعلم
باب من يستحق الوصية واد اوصى
وذكر قدر من ماله شايعة كالثلث والمربع فانما يعلم قدر ما
استحق الموصي له يوم يموت الموصي لا وقت الوصية وكذلك روي
عن ابي يوسف انه لو اوصى شاة من غنمه ولم يقل من غنمي هذه فالوصية
يقع يوم وفاة الموصي حتى لو ماتت غنمه او باعها او استفاد غيرها
فله شاة من الموجود لذي الموت دون ما قبله وكذلك لو ولدت
الاغنام فللوارث ان شاء ومن الامهات وان شاء ومن الاولاد
وكذلك الجوارى وغيرها ولو اختار الوارث ان يعطى شاة
من غنمه ولها ولد ولدت بعد موت الموصي معها ولدها
وكذلك الصوف والدين وما خر من قل موت الموصي من الصوف
والدين والولد المفصل فهو على ملك الورثة وما استهلك الورثة
من نيازة بعد موت الموصي فعليه ضمانه ولو قال اوصيت شاة
من غنمي هذه فماتت بطلت الوصية وكذلك لو ولدت لم يكن
للورثة ان يعينوا من الاولاد ولو هلكت الاغنام الواحدة لعست
هذه الواحدة ولو هلكت الكل وبعت اولاد حدث بعد الموت
فعلى الورثة ان يدفعوا ولد شاة **باب ما يشترك**
فيه اهل الوصايا اذا اجتمعت في الثلث ولم تجاوز
قدر الثلث ضرب فيه اصحابها ان خصمهم لا تقدم البعض على البعض
الا ان يكون عتقا بعثت الموصى او حباة في بيع فيبدأ بذلك
قبل الوصايا ثم تضارب اهل الوصايا في باقي الثلث بقدر وصايا
فان ضاق الثلث عن العتق والحباة فان ابا حنيفة قال ان كانت
الحباة قبل العتق يدعى بالحباة وان كان العتق قبل الحباة قسم الثلث
بين العتق والحباة وقال ابو يوسف ومحمد يقدم العتق على الحباة
سواء تقدم او تاخر وعلى هذا الاصل قال ابو حنيفة اذا حباة ثم عتق
ثم حباة قسم الثلث بين الحباة بن نصفين ثم ما اصاب الحباة
الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولو عتق ثم حباة ثم عتق قسم

بين العتق

بين العتق الاول والحباة فما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق
الثاني ولو اوصى باكثر من الثلث ولم تجوز الورثة فان ابا حنيفة
قال يود الى الثلث ولا يضرب بما زاد وقال ابو يوسف ومحمد
يضرب بقدر ذلك في الثلث **فصل** ولو اوصى
بعبد سام لزيد واوصى به لانس اخيه لكل واحد فالعبد
يقسم بينهم على اعداءهم ولو اوصى به لزيد واوصى به لعمو
واوصى لرجل اخر بالف فعند ابي حنيفة يضرب زيد بنصفه
وعمر بنصفه والموصى له الاخر بالف درهم فان كانت قيمته
الف درهم وله الف درهم سوى العبد كان الثلث بينهم ارباعا
وقال ابو يوسف ومحمد يضرب زيد لجميع العبد وعمر وجميعه
والاخر بالف فيقسمون الثلث اثلاثا ولو اوصى لزيد
ولعمو ثلث ماله فالثلث بينهما نصفان للموصى له بالعبد
نصف العبد والموصى له بالثلث عشر العبد واربعاه درهم
وعلى قياس قولها للموصى له بالثلث من العبد السدس ولو
اوصى لرجل بجميع ماله والاخر بثلثه واجازت الورثة فليس عند
ابي حنيفة في هذا نقى واختلفوا في قياس قوله قال ابو يوسف
قياس ان سلم لصا صبا جمع ثلثا المال ثم مضيا في الثلث فيقسم
نصفين وقال الحسن بن زياد قوله ان للموصى له بالثلث
ربع المال والموصى له بالجميع ثلثا لارباع وتعلمي قولها فيقسم ارباعا
فصل واذا اجتمعت الوصايا والثلث يضيق عن الجميع
فان كانت متساوية يدرى بما قدمت الميت واختلفت الرواية
عن ابي يوسف في الحج والزكاة ففي رواية يبدأ بالحج وفي رواية يبدأ
بالزكاة والحج والزكاة مقدمة على الكفارات والكفارات مقدمة
على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدم على المندور والمندور
الكفارات مقدمة على الاضحية والواجب يقدم على المنافلة
والنوافل يقدم منها ما بدا به واما الوصايا بالعتق فان كان
في كفارة فحكمها حكم الكفارات وان كان غير واجب فحكمها حكم النفل

فان كان مع سى من هذه الوصايا الثابتة حقاً لله تعالى وصه
لاذى ضرب بما اوصى به وجعل كل جهة من جهات القرابة
مفردة بالضرب ولا يجعل جهة واحدة كوان يقول ثلث ما في الف
والزكاة والكفارات ولابد قسم على اربعة اسهم والله اعلم بالصواب
باب الوصية للقرابة قال ابو حنيفة
اذا اوصى لدوي قرابته فالوصية للقرابة من ذوي الرحم الاقرب
فالاقرب منهم وقال ابو يوسف ومحمد جميع قرابته من النساء
والرجال الى اقصى اب له في الاسلام من الطرفين الاقرب والابعد
والذكر والانثى في نسب ولا يدخل فيهم ولد ولا ولد له ويتر
فيه الابناء ولومات الموصى له عمات وحالات والثلث
للعم من على قوله الى حنيفة وعندها بقسمة ارباعاً ولو كان
له عم وخالات فللع نصف الثلث والنصف للخالين على قول
ابي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث ولو اوصى
لذي قرابته جميع الثلث بلعم وذكر في الزيارات اذا اوصى لذي
قرابته او لقرابته او لذي ارحامه او لارحامه او لانسابة فهو على
كل رحم من الرجال والنساء وهذا قولها ولو اوصى لاهل نسبه او
لجنسه فهذا على قرابة من جهة الابا ولو اوصى لال فلان فهو لاهل
سبه ولو اوصى لاهل فلان فهذا على زوجته خاصة في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد هذا على جميع من يولم ويصهم نفقته ولو اوصى
لاختاته فالاختان انواع البنات وارجح كل امرأة ذات رحم
من الموصى وكل ذي رحم من زوجها من ذكر وانثى ولا يكون
الاختان من كان من قبل النساء الموصى ولو اوصى لاصهاره
فهو على ذي رحم من زوجته وزوجة كل ذي رحم منه ولو اوصى
لجيرانه فهو للجيران المتلاصقين بداره من السكان وغيرهم بعيداً
كانوا واحداً رادمة او مسلمين في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
الثلث هو لا وغيرهم من الجيران من تجمعهم مسجد واحد ولا يدخل
فيه المال لك ويدخل فيه المكاتبون وقال ابو يوسف ومحمد اذا اوصى

لايتام

لايتام بنى فلان فان كان يواخصون دخل الغنى والفقر والذكر والانثى
وان كانوا لا يواخصون فالثلث للمفقراء منهم وكذلك لو اوصى لحيات بنى
فلان او لزمناهم او لاراملهم ولو اوصى لاتاي بنى فلان لم يخص بذلك
الفقراء ولو اوصى لثيب بنى فلان فان كن حصين والوصية جانية ولا
تخص بذلك الفقراء والبيوت عند ابي حنيفة كل امرأة جومت بكاح
او بشهه والزانية لثيب ثيب وعندها البني كل امرأة زالت بكارتها
بالجماع وذكر في الجماع ولم يذكر قول ابي حنيفة ولو اوصى لايكار فالبكر
كل امرأة استكرها رجل عند ابي حنيفة اذا زالت بكارتها بالزنا فهي
بكر وعز لبي حنيفة ان القرابة من قبل الاب والام والحنس والحم
من قبل الاب والاب والجدة دخل في اهل البيت ولو اوصى بالثلث
في الصلة وله اخ واخت وبنواخت وضع الثلث في جميع قرابته من
هؤلاء وفيهم ولد منهم بعد مائة لاقل من ستة اشهر ولو اوصى
للفقير والمسكين فعند ابي حنيفة المسكين هو الذي يطوف ويسال
والفقير المحتاج الذي لا يطوف وقال ابو يوسف هما واحد وله
اوصى لشبان اهل بيته قال ابو يوسف المشبان من خمسة عشر
الي خمسين سنة الي ان يغلب عليه الشبط والكهل من اثنين الي اخر
عمره والشيخ ما زاد على الخمسين وعز محمد انه قال الغلام من كان اقل
من خمسة عشر والخف من بلغ خمسة عشر وفوق ذلك والكهل
اذا بلغ اربعين سنة وزاد عليه وما بين خمسين الي ستين الا ان الشيخ
غلب عليه فيكون شيئاً وعز محمد فيمن اوصى لعقب فلان فمات
الموصى والموصى لعقبه حيي فالوصية لعقبه باطلة ولومات
قبل موت الموصى فالوصية جانية وعقب الرجل ولده من الذكور
والاناث وان لم يكن له ولد فولد ولده الذكور دون الاناث ولو اوصى
لورثة فلان فالكلام فيهما الكلام في العقب وان مات فلكل الرجل
قبل موت الموصى فان كان ضمهم غيرهم فانهم يقاسمون الموصى له
بروسهم فاصابهم من ذلك قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
ولو اوصى لبنى فلان فالذكر والانثى فيه سواه وعز محمد فيمن اوصى

لعصبة فلان مات الوصى والوصى لعصبة حتى الوصية جائزة وليس
هذا كالورثة والعقب وفي العصبة يعتبر ترتيب العصباء في باب
الميراث **فصل** قال ابو حنيفة اذا وصى لخدمة عبده
او سكنى داره او غلة بستانه ولم يؤقت وقتاً فذلك جائزة وينظر
الى قيمة الاعيان التي اوصى فيها فان كانت رقابها مقدار الثلث
جائز ولا يعتبر قيمة الخدمة والثمر والغلة والسكنى ولو مات الوصى
بطلت الوصية ولو اوصى بدين غنمه او باصوافها او بشعورها
واولادها فله ما في ضرعها من اللبن ويطونها من الاولاد وما علي
ظهرها من الصوف يوم مات الوصى ولا يتحقق ما سجدت بعد
ذلك وليس هذا كالثمره ولو اوصى بالثمره او بالغلة للمساكين فالثالث
جائزة وكذلك للمساكين ابداً اذا كانت قيمة ذلك الشيء يخرج
من الثلث ولو اوصى بسكنى داره او لخدمة عبده او بظهر نفسه
للمساكين فالوصية باطله ولو اوصى لانسائه بعينه صحت الوصية
في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل للمساكين
ايضاً ولو اوصى لانسائه معين لخدمة العبد فنفقته وكسوته
وطعامه وما يصلى على الوصى له وما على قولها فان لم يكن مقيماً
فانه يشتغل فيبدل بعلفه وطعامه فاذا اكتفى سلم الى الوصى له وكذا
في الدار اذا وصى بسكنها فان القاضى سعلها وبعرها ثم
سلم الى الوصى له **فصل** ولو اوصى بثلث ماله او سدس
فللموصى له ما سمي بذلك يوم القسمة وما هلك هلك على الشركة
ولو اوصى بثلث شئ معين فان كان ما تقع قسمته كالدرهم والدينار
فهلك البعض وما سمي للموصى له يخرج من ثلث ما بقى من مال
الميت فذلك للموصى له ولا يعتبر هلاك ما هلك منه ولو اوصى
بثلث ثلثة اشياء مختلفة لا يقسم بعضها في بعض فهلك البعض من
ذلك فلموصى له ثلث الباقي **باب الوصى**
اذا اوصى الى انسان وهو حاضر فقل ثم مات الوصى فقد انقضت وصيته
ولو دعه في حيزه بغير حضرته لم يكن ذلك زراً ولو دعه في حيزه
بطلت

بطلت ولو مات الوصى قبل قبول الوصى فتصرف الوصى فهو كالقبول
ولو قبل او تصرف بعد الموت ثم اراد ان يخرج نفسه من الوصية لم يخرج الا
عند الحاكم فان حضر القاضى واخرج نفسه نظر القاضى فان كان ما معنا
قادر على التصرف لم يخرج به وان عرف القاضى عجزه او كثرت اشتغاله اخرج به
وعلى يوسف بن اوصى الى رجل وهو حاضر فقال لا اقبل ثم قال
قبلت فسكت الوصى ثم مات قال هذا ليس بوصى وكذلك
لو كان غائباً فقال لا اقبل ثم قال قبلت وروى بن سماعه انه يصح
القبول ما لم يخرج به القاضى من الوصية ولو قبل الوصية بعد الموت
لنصت ولو لم يعلم القاضى ان له وصياً فنصب له وصياً فحضر الوصى
واراد الدخول في الوصية فله ذلك وليس هذا العقد باخراج
من الوصية وليس للقاضى ان يخرج الوصى من الوصية ولا يدخل
معه فيها غيره فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقاً معوقاً
بالشراخرجه ونصب وغيره ولو كان ثقة وهو ضعيف ادخل معه
غيره وعلى يوسف بن اوصى الى انسان ثم اوصى الى غيره فبها وصيان
ولم يكن الثاني رجوعاً عن الاول ولو قال في الوصية ان حدث
لي حدث من مرضي هذا او في وجهي هذا فبها من ذلك المرضي
ورجع من ذلك الوجه بطلت الوصية وكذا كل وصية اوصى بها
من صدقة او صلة او حج او عتق وقيد بالموت من ذلك المرضي او من ذلك
الوجه ثم لم يكن ذلك بطلت الوصية وان اطلق الوصية ولم يقيد بشرط
فبها على عمومته ولو نصب وصيين وسمى كل واحد منهما نوعاً بصرف كان وصياً
في الانواع في قول ابو حنيفة وعلى يوسف وفي قول محمد وهو رواية عن يوسف
كل واحد منهما وصى فمما جعل اليه خاصة ولو اوصى الى رجل وقال اذا قدم
فلان فهو وصى دون هذا فعند ابو حنيفة هما مشتركان ولا تقع تخصيصه
برزمان دون زمان وعلى قول محمد يصح ولو كان الوصى وصياً لآخر فهذا
الاخير وصى لها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف اذا اوصى اليه
في تركته او في غيباله لم يكن وصياً للاول وان اوصى اليه في كل شئ
فهو وصى ولو اوصى الى رجلين فبما كان بينهما ان يقبل اقل

مكانه وصيًا في قلمه ولو اوصى الى رجل في مال فهو وصيه في ماله وولده
ولو اوصى في المعين لرجل وفي الدين لآخر او اوصى ببعض ولده وميراثهم
الى رجل وبالبعض الى اخر فما وصيان في الكل ولا يصح التخصيص في قول
لبي حنيفة ولي يوسف ويصح عند محمد وقال لبي حنيفة ومحمد في الوصيتين
لا يتفرد احدهما بالتصرف دون صاحبه الا في شراء الكفن وشراء
الطعام والكسوة للصغار والخصعة وسقيد الوصايا باعيانها وقضا
الدين وقلا لبي يوسف لكل واحد ان يتفرد بالتصرف واما الابن
اذا كان له ابوان فعلى حنيفة فيه روايتان والاشد ان لا يتفرد
احدهما بالتصرف ولو مات ولم يوص الى احد فالولاية للي في حق الصغار
ووصي الاب مقدم على الجد ولو اوصى الى رجل ومات ثم مات ابن
كبي لم يمت ولدا ولا صغار لم يصروا على الجد وصي لهم ولو مات الابن
او كان وصيًا لهم وقال ابن سماعه يجوز شراء الجد اب الاب من مال
ناقله لنفسه وسعه منهم كما يجوز لالاب **باب الفصيدة**
بالخدمة والتمرة لرجل وبالرقبة لآخر اذا اوصى لاشان بالعبد
وبالخدمة او بالعدة لغيره او بسكنى الدار وبالرقبة لآخر فوجاز به ولو اوصى
بسكنى داره وليس له غيرها ولم يجر الورثة فالوصيه جاز في سكنى الموصى
ثلث الدار والورثة الثلثين حق موت الموصى له ولو كان وصيه
بالخدمة فها سا وقال لبي حنيفة ليس للورثة ان يبيعوا الثلثين
وقال لبي يوسف لهم ذلك ولو اوصى بعلة الدار وبعدة العبد
اقتسما العلة ولا يقسم الدار وقال لبي يوسف يقسم ويدفع الى الموصى
الثلث ليستغله ونفقة العبد الموصى خدمته على الموصى له وكذلك
مركة الدار والارض وقال لبي يوسف لو اوصى بسعف خل جازه
ولو اوصى بعضو شاة لم يجزه ولو اوصى بعلة فله ان كان الثمر للموصى له
ولو اوصى بعلة الامة لم يكن للموصى له من ولدها شئ ولو اوصى
بشاة بستانه وقيمة ثمره كان على الموصى خالصه ولو لم يكن له فيه ثمره
يوم الموت فله ذلك في المستقبل ولو اوصى بعلة بستانه لغيره
الى الموصى له بستانه ولو اوصى بشاة بستانه ولا مال

له غيره فله الموصى لثلاث اشان وان مات الموصى له بعدما انتموا بالتمرة
لورثة الموصى له ولو مات قبل ان يتم بطلت الوصية وعزى لبي
ثمن اوصى بالخاتم لرجل فبالقبض الاخر فالخاتم للموصى له بالخاتم والغنى
ولا يشتركان ولو اوصى بعبد لرجل ثم قال قد اوصيت لخدمته فلان
فهو رجوع في الخدمة وكذلك في الخاتم للام مع القبض والامه الحامل
ولو اوصى بالغنى او لا او بالولد او اوصى بالام والخاتم له ايضا فالام
والولد بينهما وكذلك الخلق والغنى ولو اوصى بالدار لرجل واوصى
بشيء منها معين لآخر كان ذلك بالحصص وكذلك لو اوصى بالغنى
بمعينها وبما به منها لآخر كانت شراعه لصاحب الغنى وبما به
بينهما ثم عند لبي حنيفة يقسم بطريق المنازعة وعندها بطريق المفاضلة
ولو اوصى ببنت لغيره لرجل وبينها لآخر كان البنت بينهما ولو
اوصى بالدار لاشان وبينها لآخر فالخدمة للموصى له بالدار
والبنت لآخر لا يشتركان فيه ولو اوصى بعبد لرجل وخدمته لآخر ثم
اوصى لصاحب الخدمة بخدمته ايضا فانها يقسمان العبد نصفين
والوصية بالخدمة باطلة ولو اوصى للثاني بنصف العبد قسم العبد
بينهما اثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وروى عن لبي يوسف
انه رجع عن هذا وقال اذا اوصى برقبة العبد لصاحب
الخدمة فالعبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وكذلك
لو اوصى بامه لاشان وبما في بطنها لآخر ثم اوصى للذي اوصى
له بما في بطنها بالامة ايضا فالامة بينهما نصفين والولد كله
للذي اوصى له به خاصة **باب الوصية**
لبنى فلان ولد فلان اذا اوصى بثلاث ماله لبنى
فلان او لقبيلة فلان فكل وصية يدخل فيها الغنى والفقر
وان كان لا حصص عددهم بطلت الوصية وان كانوا حصص صحت
ودخل فيها الغنى والفقر وان كانت الوصية واقعة لجهة
القبيلة بان نص على معنى يدل على الحاجة نحو قوله لفقراهم
وليتاماهم واراملهم وان كانوا ثمانية من نفع الوصية لا غنياتهم

اذا ذكر اليتامى والارامل وكل وصيه كفى عدد اهلها فهو بينهم
 بالسوية ذكورهم واناثهم غنيهم وفقيرهم ولو اوصى لفقرا بنى
 فلان ومساكينهم فان جعلها في واحد منهم فازاد حاز عند يوسف
 وقال محمد لا يكون الا ان يعطى ابنى ولا يعطى واحدا اكثر
 من النصف وكذلك لو اوصى لزمى بنى فلان او لعميلهم
 ولو اوصى لشبان بنى فلان وهم لا حصون بطلت الوصية ولو اوصى
 لفقرا بنى فلان ولا حصون دخل مولى لهم وموالي المولات وان
 كانوا بنى اب وليسوا بقبيلة ولا فخذ كانت الوصية لبنى فلان
 دون المولى والحلفاء ولو اوصى بثلاثة لبنى فلان رجل معروف
 فالوصية للذكر دون الاناث في قول لى حنفية الاخير
 وفي قوله الاول وهو قول لى يوسف ومحمد الذكر والا نقي فيه
 سوا وقال ابو حنيفة اذا لم يكن لفلان ولد من صلبه فانه يعطى
 ولد ولده من قبل الرجال ولا يشترط السامع الرجال واما ولد
 البنات فلا يدخلون في الوصية عند لى حنفية وذكر الخصاص
 على حنفية فان ولد البنات يدخلون فيها ولو كان لفلان
 ابن وبنو ابن فلان النصف وما بقى مردود على العدة وقال
 ابو يوسف ومحمد ما بقى فهو لابن الابن ولو كان له ابنا فلا شئ
 لولد الولد بالاتفاق ولو كان له بنات لصلبه وبنو ابن فلا شئ
 لهم في قول لى حنفية وقال ابو يوسف ومحمد هي بينهم
 بالسوية وقال محمد لو اوصى لولد فلان وله امه حامل دخل
 ما في بطنها في الوصية ولو كان له بنات وبنو ابن فالوصية لبناته
 دون ابن ابنة ولو لم يكن له ولد الا واحد فالثلث كله له وعمره
 اذا قل او صيت لفلان نصيب احد بنى وله ابني بنت او بنتان
 قال يعطى الورثة ما شاءوا ولو كان له ابنا كان للموصى له
 نصيب احد البنين ولو اوصى لمولى له دخل في الوصية من اعتقه
 في الصلوة والمصنف ولا يدخل في المأكل ويؤن وامهات الاولاد وعمر
 لى يوسف انهم في خثون والى قال لعبدته ان اضر بك فانت
 فات

فات قبل ضربه دخل في الوصية ولو اوصى لمولى له مولى اعقهم
 ومولى اعقوه ولم ينسب فالوصية باطلة ولو كان له مولى عتاقه
 ومولى مولاه فالوصية للمعتق واولادهم دون مولى المولاة وعمر
 لى يوسف ان الكل شركا قل محمد فان لم يكن له مولى ولا اولاد مولى
 فالثلث لمولى مولى وان كان له من المعتقين واحد وله مولى
 فله واحد النصف ويرد باقي الثلث الى العدة ولا يدخل فيه مولى
 ابن الموصى بحال **باب ما يكون رجعا**
في الوصية ويترك الموصى الرجوع في الوصية صريحا ودلالة ولو اوصى بثوب
 ثم قطعه وخاطه او بقطن فغزل او بغزل فنسبه او بخدي ففساعه انا
 اولت السوق او بنى في الدار او اوصى بقطن ثم حشابه او ببطانة ثم بطن
 بها او بشاة ثم ذبحها او بمصى ثم نقضه وجعله بقاء بطلت الوصية في
 جميع ذلك قال ولو نقضت خطه فيعتل ان لا يكون رجوعا ولو اوصى
 له بثوب ثم غسله او بدرا ثم حصصها او هدمها فليس هذا برجوع
 ولو اوصى ان يشترى له عبدا بعينه فلكه الموصى به لاخر فهو بينهما
 نصفان ولم يكن الثاني نصيبا للاول ولو قال العبد الذي اوصيت
 به فهو لفلان كان رجوعا ولو قال وقد اوصيت به لفلان لم يكن رجوعا
 وقال ابو يوسف اذا اوصى بوصية ثم قال لا اعرف هذه الوصية او قال
 لم اوص بها فهو رجوع وقال محمد لا يكون رجوعا وذكر في الجامع الكبير
 اذا قال الموصى اشهد وانى لم اوص بشئ لا يكون رجوعا ولو قال
 كل وصية اوصيت لفلان فهي باطلة فهو رجوع ولو قال هي حرام او بدوا
 فليس برجوع ولو قال كل وصية اوصيت لفلان فهي لفلان وارثي كان
 رجوعا عن الاولى والورثة بالخيار بين الاجابة والرد ولو قال
 هي لغرو وكان عمر حيا حين قال هذا ثم مات قبل موت المصنف
 بطلت الوصية الاولى وعاد الى ورثة الموصى ولو كان عمر وميتا
 حين قال فالوصية الاولى على جملها ولو قال هي لعقب عمر
 فات الموصى قبل موت عمر فالوصية الاولى على جملها ولو مات
 عمر قبل الموصى وله عقب ثم مات الموصى قبل لعقب عمر ولو

ولو نقضه سان

عقبه قبل موت الموصي مع الرجوع عن الوصية الاولى ثم تبطل بجهتهم **ع** وعنه
فمن اوصى بوصية فقتل له انك سيرا فاخرها فقال اجرتها فليس يرجع
ولو قال تركتها فهو صحيح **و** ولو اوصى بثلاث ماله واخبر ان ثلث ماله الفهم
فاذا تلتك اكثر من ذلك قال له الثلث كاملا وهذا غلط في الحساب
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف **و** ولو قال اوصيت له بغني كلها وهي
مايه شاة واذا هي اكثر فاكل له وهذا غلط ولو قال اوصيت له بغني
وهي هذه وله غنم غيرها فالقياس في هذا مثل الاول ولكن ادع القياس
واجعل له الغنم الذي سمي اشارة اليه **و** ولو قال اوصيت له بثلاث
مالي وهو هذا لم يعتبر الاشارة **و** ولو اوصى لاشان بسيف فله الجفن
والجامل وقال ابي يوسف له النصل دون الجفن وعلى هذا الواو **و** له
سبج فله السبج مع متاعه وقال **ابو يوسف** لا يكون له
اللبد ولا يكون الرفادة ولا الضفة **و** وعلى هذا اوصى **عنه** وله
غلاف قال ابي يوسف المصحف دون الغلاف وقال زفر له المصحف
والغلاف وكذلك لو اوصى بميزان فله الكفتان **والعمود واللسان**
وليس له الطلر رداه والسخيات وقال زفر له ذلك **و** واللبان
والقرسطون فله **عنه** والعمود والحديد والرمانة والكفة التي يوضع فيها
المتاع في قولهم جميعا **و** وقال محمد في الاصل اذا اوصى بخطم في جوارق
فله الخطم دون الجوارق **و** ولو اوصى له بجراب هروي فله الثياب
والجراب وكذلك لو اوصى له بدن خل او بقصرة فشق له
المدن وما فيه والمقصرة مع التمر **و** ولو اوصى له بقنة فله العيدان
دون الكبسة **و** ولو اوصى له بقربة تركية يريد به الحكاء فله العيدان
واللنود **و** ولو اوصى له بخلعة فله الثياب دون الخشب **و** ولو اوصى
له بشاة زعفران فهذا على المعتاد ولو اوصى بحل او سمن او زيت
لم يدخل فيه الزق **الله اعلم باب من لا يصح**
الوصية اليه ولو اوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة **و** ان
اجازها مولى العبد يريد به ان القاضي يخرج من الوصية ولو
تصرف العبد قبل ان يخرج القاضي بقدره **و** ولو اوصى

الى عبد

الى عبد نفسه فان كانت الورثة كبارا او كان فيهم كبير فالوصية باطلة **و**
وان كانوا صغارا اجازت الوصية في قول ابي حنيفة وقال ابي يوسف
ومحمد لا يجوز **و** ولو اوصى الى مكاتبه او الى مكاتب غيره فهو جائز **و**
ولو اوصى مسلم الى ذمي فالوصية باطلة وذكر في كتاب القسمة
ما يدل على جواز الوصية مالم يخرج من القاضى ولو اوصى ذمي الى ذمي
جاز **و** ولو اوصى الى حر لم يجز **و** ولو اوصى ذمي الى مسلم جاز ولو
اوصى الى امرة او امة او حر او حر في المقتات تات جاز **و** ولو وجد
القاضي نقمة الا انه يحتاج اليه جعده وصيا ولم يسلم المال اليه **الله اعلم**
باب مقاسمة الوصى للورثة
او عليه واذا اوصى الى رجل واوصى بثلاث ماله وله ورثة
صغار فقام الوصى الموصى له واعطاه الثلث والقسمة نافذة على
الورثة ان هلك ما في يده لم يرجع على الوصى له بشئ **و** ولو كان
الوارث كبيرا وصاحب الوصية غائبا فاعطا الوارث حقه وامسك
الثلث للموصى له لم ينفذ القسمة على الموصى له حتى لو هلك ما في
يده كان للموصى له ان يرجع على الورثة بثلاث ما في ايديهم **و** ولو
كان الوارث هو الغائب فقام مع الوصى له نفذت القسمة على
الكبير الغائب **و** ولو كانت الورثة صغارا وكبارا فقام الوصى
الكبار جاز **و** ولو كانوا صغارا فقسم الوصى فيما بينهم لم يجز ولو كان
الوصى اشق فقام احدها لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد جاز على
قول ابي يوسف **و** ولو قامت احد الوصيين واوصى الى صاحبه
فهو جائز وروي انه لا يجوز **و** ولو كان اوصى واحدا فنقض الوصى الدين
بشهود فلا ضمان عليه ولو كان قضى بغير اهل القاضى فله حق الميت
دين فهو ضمان من حصص من لم يلق دينه ولو قضاه بامر القاضي فلا ضمان
عليه **و** ولو ان الوصيين دفعا الى رجل دناوها شهد ان بذلك
لم يلق الميت دين بشهادة غيرهما فانما ضمانا لجميع ما دفعاه
ولو شهدا عند القاضي او لا فنقض بشهادتهما وامهما بالمدفع
ثم قامت البينة بدين على الميت لم يضرهما اتفاقا ولو شهدا الوارثان

بشهادة

على الميت بدين فهو جائز والوصي مصدق في كفن المثل وكذلك
لو كفته من ماله او اشترك من ماله رجع في مال الميت وكذا
الوارث اذا كفن او قفى الدين من ماله كان له ان يرجع في
مال الميت وكذا الوصي ولو اشترى الوصي لليتيم طعاما او
كسوة بشهادة الشهود كان له ان يرجع في ماله ولا يقبل قوله في
الرجوع في مال اليتيم الا ببينة ولو ادعى الانفاق من ماله قبل
وذكر في الجامع الكبير اذا وصى الي رجلين وفي يده ودائع نقبض
احدها المال والمودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض
ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين وبغير بقية الورثة فهلك
في يده فلا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين
تركه وضاع في يده لم يضمن شيئا ولو قبض احد الورثة من حصة
اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع خاف المضعة فلا يضمن
استحسانا ولو كان المال وديعه عند انسان وعليه دين خيط
وله وارث واحد دفع المستودع الي الوارث بغير امر القاض
فضاع في يده فصاحب الدين بالخيار ان يشا من المستودع وان
شأ من الوارث وليس هذا كالاخذ من منزل الميت وكذلك
لو كان المال في يدي غاصب وكذلك احد الوصيين لا يملك الاخذ
من المستودع والغاصب ولو كان في الورثة ما مورقته اخذ
القاضي من الغاصب فدفعه اليه ولو كان مودعا ترك المثل
في يده **فصل** ولو اوصى ان يتفق على رجل من ثلث
ماله كل شهر عشرة دراهم فانه يقف الثلث ويتفق عليه
كما قال وكذلك لو اوصى بنفقة درهم في كل شهر وقال لو توفي
لوقف من الثلث لحساب ما عيس الموصي له غالبيا ولو اوصى
ان تنفق على زيد خمسة كل شهر وعلى عمر عشرة حبس الثلث
عليهما نصفين ولو مات الموصي بالانفاق عليه رجع القاض
الي ورثة الموصي **كتاب** **الفكالة**
التوكيل بالمعقود **كتاب** **الفكالة** منها ما لها حقوق قبل

والا فله ان يبيعها
او يهبها او يهبها
او يهبها

الفضل عن الحكم كالشباب والا شربة والاجازات والمصلح الحاري
محرى البيع والعكيل اصل في حق الحقوق حتى انه يطالب بالثمن
ويطالب بالتسليم ويقبض البيع ويرد بالعيب وما اشبه
ذلك ومنها ما لا يقبل الفضل عن الحكم كالنكاح والضلع
عن دم العبد والخلع والكتابة والعنف على مال والمصلح على
الانكار والعكيل فيه منزلة السفير لا يتعلق به شيء من
حقوق العقد حتى انه لا يطالب بتسليم البدل ولا بتسليم
المنكوحه وقال الشافعي في جميع ذلك لا يتعلق بالعكيل
شيء من حقوق العقد واما العكيل بالهبة والصدقة
والعارية والايداع والرهن اذا قبض وفعل ما امر به فليس
للعكيل المطالبة برد سي من ذلك الي يده ولا ان يقبض
الوديعة والعارية والرهن ولا القرض من عليه وكذلك لو كان
وكيلا بالاستعارة والارتقاء والاستيها ب فالحكم والحقوق يتعلق
بالموكل وكذلك الوكالة بالشركة والمضاربة واما التوكيل
بالاستقراض فلا يصح ولا است الملك الامر فيما استقرض
الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلي اليك يستقرض
منك كذا واسم اعلم **باب** **الوكالة**
بالخصومة قال ابو حنيفة لا يقبل الوكالة في الخصومة من
حاضر في المحر صحيح الا برضا خصمه وقال ابو يوسف ومحمد
والشافعي التوكيل صحيح بدون رضا الخصم واما المريض الذي
لا تقدر على الخصومة فيجوز توكيله والغائب على
مسافة بقصر فيها المصلحة ولا يلزمه الحضور واما الملق
فهو بمنزلة الرجل بكر اكانت او ثيبا وقد استحسن المتأخرون
من اصحابنا منهم ابو بكر الرازي انها اذا كانت عمره جاز
لها ان يوكّل وتجاوز اقرار العكيل على موكل في مجلس الحكم وقال
وقال زفر والشافعي لا يصح ولو اقر في غير مجلس الحكم لم ينفذ
اقراره في قول لي حنيفة ومحمد ولكنه يشترط ان يكون بغير سف

ينفذ ولو وكله بالخصومة واستثنى الاقرار جاز وروى عن محمد انه
لا يجوز من المطلب ٥ ولو وكله بالخصومة في حال فهو وكيل في قبضه
وقال زفر لا يملك القبض ٥ ولو وكل وكيل الدين فهو وكيل
بالخصومة في قول لي حيفته حق لو اقام المدعي عليه البينة ان صا
الدين قد استوفى منه او اياه قبلت بينته وقال ابو يوسف سفيان
ليس تخم وهو رواية الحسن غزلي حيفته ٥ ولو وكله بقبض
العين فاقام المدعي عليه البينة انه اشترى الذي وكله لم يقبل
بينته في اثبات الشراء يسمع لرفع الخصومة وتوقف فيه حق
تخصر الموكل ٥ اما الوكيل بطلب المشفعة والرد بالعيب والقسمة
فهو وكيل بالخصومة بالاجماع وتسمع البينة عليه ان الموكل سلم
المشفعة او ابراء العيب ٥ ولو وكل رجلا بالخصومة في شئ
ثم عزله عن ذلك ثم شهد الوكيل للموكل فشهادته جائزة
وان خاض في ذلك الى القاضي ثم اخرجته عن الوكالة لم يقبل وهذا
قول لي حيفته ومحمد وقال ابو يوسف لا يقبل
شهادته في الفصلين ٥ ولو خاض الى القاضي وقد وكله بكل حق
له لم يجز شهادته فما كان يوم التوكيد وحدث بعد ذلك قبل
ان يخرج وما حدث بعد الاخراج فشهادته جائزة ولو وكل
ان يغزل الوكيل الا ان يكون المطلب وكل بطلب من جهة
المطالب ولا يكون له ان يخرج الا من خصه والمضارب
وشريك العنان والمفاوضة والعبد المادون والمكاتب التوكيل
بالخصومة ٥ والذي ينزل المسلم فيه وتوكيل المرتد في حال
ردته موقوف على النفاذ بالاسلام والبطلان بالموت او
الحاق بداء الحرب في قول لي حيفته وقال ابو يوسف ومحمد
توكيد صحيح ٥ ولو وكل المسلم مرثدا جاز ٥ ولو ارتد الوكيل
ولحق بداء الحرب انقطعت الوكالة فان عاد لم تعد الوكالة في قول
لي يوسف وقال محمدان عاد مسلما بعد الوكالة ٥ ولو ارتد الموكل
ولحق بداء الحرب بطلت الوكالة فان عاد مسلما لم تعد الوكالة

في المشهور

في المشهور من الرواية وروى عن محمد انه سوي بين الحائنين وقال
يعود ٥ ولو وكل انسانا بقبض الدين وغائب فادعى المطلب
انه قد اوفى الطالب واراد عينه فانه يؤمر بقبض الدين ويقال
له ابيع الطالب باليمين وكذلك في الوكيل بطلت المشفعة اذا
ادعى المشتري ان المشفع سلم واراد عينه يؤمر بتسليم الدار الى
الوكيل ويقال له ابيع المشفع وحلفه ٥ ولو وكل بالرد بالعيب
فادعى البايح ان المشتري قد رضى بالعيب لم يكن للوكيل
حق الرد حتى تخصر الموكل بخلف ما رضى به ٥ ولو اراد المطلب
ان يحلف الوكيل ما يعلم ان الطالب قد استوفى الدين لم يحلفه
في قول لي حيفته ولي يوسف وقال زفر احلف على العلم فان انى
ان يحلف خرج من الوكالة وكان الطالب على حجة ٥ ولو اقام المطلب
البينة على الايفاء وانه اعطاه بها دنانيرا باعه بها عرضا قبلت
في قول لي حيفته خلافا لهما والله اعلم **باب**
الوكالة بقبض الدين وقضاؤه ٥ الموكيل بقبض الدين صحيح
فاذا قبض الوكيل بري الذي عليه الدين وكان المقبوض في يده
امانة يضمن بما يضمن في سائر الودائع والقول قول الوكيل انه دفع
الى الطالب وفي كل ما يبراه المدعي مع عينه ٥ وليس للوكيل
بالقبض ان يوكل غيره فان فعل وقبض الثاني لم يبر الغريم من الدين
فان وصل الي يدي الوكيل الاول بري الغريم ٥ ولو هلك في يدي
الثاني لم يبر الغريم ضمن القابض للغريم ورجع الثاني على الاول
بما ضمن ٥ ولو ان الموكل قال للوكيل ما صنعت فيه من شئ فهو
جائز كان للوكيل ان يوكل بالقبض ٥ ولو اخذ عوضا عن الدين لم يجز
وعزلي يوسف اذا وكل بقبض الدين فاني ان يقبل ثم ذهب
فقبضه لم يبر الغريم ٥ ولو ادعى رجل انه وكيل في القبض فقبض
ثم انكرا الطالب ان يكون وكله بذلك وقبض دينه فان كان
الغريم صدقة في الوكالة لم يكن له ان يضمن القابض وان كذبه
ودفعه اليه علي تكذيب او لم يصدق ولم يكذب او صدق

وضنه كان له ان يقضى القابض ولو اخرج الوكيل من الوكالة بغير
مضمره فهو على كالتة حتى يعلم انه اخذه ولو وكل جليل
قبض الدين لم يكن لاحدهما ان يقبض وان قبض لم يبر الخيم حق
وصل ما قبض احدهما الي صاحبه فيقع في ايديهما ويصل الي الموكل
ولو وكل يقبض دين له على رجل او خض بلدا او ما استبه ذلك
فليس له ان يتعدى الي غيره ولو قبض الوكيل فوجده معيبا كان
له رده واخذ بدله ولو وكله بقضا دين عليه فهو جائز ويرجع
بما ادي على الامر وكذلك اذا كفل بامر ولو دفع اليه ما لا فقال
اقض فلانا عندي فاما مورامين فيه ان هكلم لم يقض ولو قال
قضيت وانكر صاحب الدين قبل قوله في براءة نفسه ولم يصدق
على الخيم ولو قضى المرام من عند نفسه وامسك ما دفع اليه
الموكل جاز ولو لم يدفع اليه وامره بقضا دينه فادعى المامور انه قضى
وانكر المطلب والامر فلا ضمان على واحد منهما ويحلف الامر على فان
اقام المامور البينة انه قضى قلت البينة وبرى الامر من الدين
ويرجع الامر بما قضى عنه وان لم يقم بينة وصدق الامر وكذبه
صاحب الدين غرم الفالصاحب الدين ويرجع المامور عليه
باقضى وذكر هذه المسئلة في الجامع الكبير وقال لا ضمان للمامور على
الامر وان صدقة الامر وهذا خلاف ما ذكره القديري ولو
دفع اليه ما لا يقضى دينه فقضاه الامر بنفسه ثم قضاه الوكيل
فان كان لا يعلم بما فعل الموكل فلا ضمان على الوكيل ويرجع دافع
المال على رب الدين بما قبض من الموكل وان كان علم الوكيل بذلك
فهو ضامن والقول قول الوكيل انه لم يعلم مع اليقين وكذلك لو مات
الامر ولم يعلم به الوكيل ودفع المال فلا ضمان عليه واسد اعلم
باب الوكالة بالشر والبيع

الوكالة بالبيع والشر ايض مع الجهالة اليسيرة واذا كثرت بطلت
الوكالة والقياس ان لا يصح مع الجهالة وان قلت واذا كان الاسم
لمع اجناسا مختلفه او ما هو في حكم الاجناس لم يجز الوكالة حتى تبين

الصفة او الثمن نحو ان يقول اشتر لي ثوبا اطراة ولو قال اشتر لي
حمرا او دخلا جاز وان لم يذكر الصفة او الثمن وتصر الصفة معلومة
نحو الموكل ولو وكله ان يشتري له عبدا او شاة لم يصح ولم يلزم
الامر حتى سن الثمن والصفة نحو ان يقول عبدا حبشيا ويصح
الى حال الامر فما اشتريه امثاله فلان اشترى له ما يخرج من عادة
امثال لم يلزمه وكذا في روي عن علي بن يوسف ولو قال اشتر لي خادما
من جنس كذا فهذا على ما يتعامل الناس من ذلك الجنس
وكذا في البدوي اذا امره ان يشتري خادما حبشيا فهذا على
ما اعتاده اهل البادية بالشر استحسانا ولو وكله بشرا جارية
وسمى جنسها وثمنها فاشترى له عميا او مقطوعا اليدين فهو
جائز على الامر في قول لي حنيفة وقال لا تجوز وتجوز في المهور
ومقطوعه احدي اليدين في قولهم ولو وكله بشرا رقبه لم تجز
العميا ولو قال اشتر لي جارية خذني او سمى عملا من الاحمال
فاشترى عميا لم تجز في قولهم ولو قال لي جارية اطاهها فاشترى اشترى
اخذت الامر لم تجز **فصل** في علي بن يوسف اذا دفع اليه درهم
فقال اشتر لي طعاما فهذا على الحنطة والدقيق ولا يدخل فيه الفاكهة
واللحم والخبز الا اذا كان شيئا يسيرا فيحمل على الخبز وكذا لو كان
غده وليمة فدفع اليه درهم كثره فهذا على الخبز ولو وكله ان يشتري
له لحما فاشترى مشويا او مطبوخا لم تجز على الامر اذا كان مسافرا
نزل خاننا ولو اشترى لم يطير او وحش فان في بلد يباع في اسواقها كان
ومنه سترى الناس جاز ولو وكله بشر اللحم بعشرة دراهم واسرى
شاة حية لم يلزمه وكذا لو كانت مذبوحة غير مسلوخة ولو
اشترى مسلوخا جاز ولو امره ان يشتري سمكا بدرهم فهذا على
الطري للكسار ولو امره ان يشتري واسا فهو على اس الخيم وهو
على المشوي دون النحر ولو وكل بالشر فامر الوكيل اخر فاشترى
لم يلزم الامر الا اذا فعل حضرته او يكون الامر قال ما صنعت من
شئ فهو جائز ولو امره ان يشتري لبنا فهو على ما يتعارف في البلد

في الغالب وكذا السمن فان تساوى فهو محمول عليهما ولو امره بشرا
البض فلهذا على بيع الطير ولو قال استر لي دارا في موضع كدي
او حبه ولو افض باقمت اجرو لم يسم الثمن لم يلزم الامر ولو وكله بشرا
جارية بيضا او حبشية فاستري على تلك الصيغة لم يلزم الامر اذا
كان مثلها استري بمثل ذلك الثمن ولو امره ان يشتري بالف
فاستري ثمان مائة ومثلها استري بالف جاز على الامر ولو
وكله بشرا جارية بعينها بمائة دينار فاشترها بدارهم قيمتها
قدر مائة دينار لم يلزم الامر في قولهم في المشهور من الرواية وروي
الحسن عن علي حنفية انه يلزم الامر ولو امره ان يشتري حنطة ولم يسم
كثيرا ولا غنما لم تقع الوكالة ولو سمي حنطة جاز وعلى هذا سائر المقدرات
ولو وكله بشرا رهن فاي رهن اسري جاز ولذلك لو وكله
بشرا فاهة فاي فاهة يباع في الاسواق جاز **فصل**
ولو وكله ببيع شئ فباعه بقليل الثمن وكثيره جاز في قول علي حنفية
ولذلك لو باعه بغير الاتقان وقال لبني يوسف ومحمد لا يجوز الا
بمثل القيمة او نقصان يسير ولا يجوز الا بالاتقان وروي الحسن عن
علي حنفية في غير المشهور اذا باع بشئ معين يساوي ذلك جاز
وان كان لا يساوي ولا يجوز ولو باع الوكيل بعض ما امر به فان لم يكن
في بيعه ضرر جاز في قولهم وان كان في تفرقة ضرر كالعبد جاز في قول
علي حنفية وقال لا يجوز الا ان يجزه الامر ولو وكله بشرا العبد
فاستري النصف لم يلزم الامر في قولهم ثم قال لبني يوسف ان اعتقه
الامر جاز وان اعتقه الوكيل لم يجز **وقال** **فصل** وان اعتقه
الوكيل جاز وان اعتقه الموكل لم يجز وقال لبني حنفية اذا وكله بشرا
عبد ببيعها بغير قيمتها سوا فاستري احدها بستمائة
مايه لم يلزم الامر لان استري الباقى بباقي الالف وقال لبني يوسف
ومحمد اذا كانت الزيادة سبعاين في مثلها لم يلزم الامر ولو سمي الموكل
حنثا من الثمن او قدرا فباع بخلاف ذلك الجنس او باقل من ذلك
المقدر لم يجز ذلك البيع وان باع باكثر جاز وما كان خلافا في الشرا

لم يلزم الشرا

لم يلزم الشرا الوكيل ولا يتوقف على جازة من اشتراه له الا اذا لم يرد نقدا
على الوكيل كالصبي والعبد الجور والمرتد والوكيل بشرا عبد اذا اشتري
نصفه ولو وكله بشرا عبد فاشترى فاستري بعين في ملك الموكل
يتوقف العقد على جازة الموكل ولو ابا الوكيل المشتري من الثمن او اقال
به على انسان او اخره عن المشتري او اخذ به عوضا وصالحه على بشئ
فذلك جاز ويبر المشتري عن الثمن ويبض الوكيل الثمن للامر في قول
علي حنفية ومحمد وقال لبني يوسف لا يجوز ما فعل الوكيل على الامر والثمن
على المشتري وللوكيل ان يؤكل في الحقوق التي يوجبها العقد عليه
وله من شأوان وكل الموكل لم يجز والله اعلم **باب** **ملحق**
به الوكيل عن الوكالة اذا مات الموكل او جن جنونا مطبقا خرج الوكيل
من الوكالة واذا ارتد الموكل فوكالة الوكيل موقوفه في قول علي حنفية وعندها
نافذة ولو كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالة حتى يموت
او يلحق بدار الحرب وحد الجنون المطبق شهرا عند لبني يوسف وقال محمد
حول كامل وعز علي يوسف اذا عزل الوكيل ولم يعلم به فباع الوكيل وقبض
الثمن وهلك في يدي الوكيل ومات العبد قبل التسليم كان للمشتري
ان يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على الامر وكذا لو باعه
الامر بنفسه او دبره او اعتقه او اسحقه او كان حرا الاصل ولو وكله بقبض
الدين ثم ان رجب المال وهب من الغريم والوكيل لا يعلم فقبض الوكيل
وهلك المال فان يدافع الدين ان ياخذ به الموكل ولا صفان على الوكيل
ولو ان العبد المأمور ببيع مائة او مائة الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع
وقبض الثمن وهلك عنده ضمن الوكيل ولم يرجع على الامر ولا في تركته
ان كان هو الميتم ولو وكل رجلا بطلاق امرأة ثم طلقها الزوج ثلثا او
واحدة وانقضت عدتها بطلت الوكالة ولو كان الطلاق واحدا والعدة
قائمة فالوكالة على حالها وكذلك لو اخلعها فخلعها او بالتزويج فترجها
او بالكتابة فمكاتبه او بالشرا ثم اشتراه بطلت الوكالة وعز محمد اذا
وكله بالبيع فباعه بنفسه ثم رد عليه بعيب بقبض كان له ان يبيعه
مرة اخرى ولو وكله ان يهب فهب بنفسه ثم رجع في هبته لم يكن

للكفيل ان يهب ولا يشبه الهبة البيع ولو وكل بالكتابة فكاتبته ثم عجز
لم يكن له ان يكتب مرة اخرى وكذا لو وكل بالتزويج فتزوجها
وابانها لم يكن للكفيل ان يتزوجها والله اعلم **كتاب الكفالة**
والحوالة كل دين وجب في ذمة انسان صغيرا كان او كبيرا ما دون
او محجورا اذا كفل به من يجوز تبرعه في ماله جازت كفالته وله ما
كفل به ولا تصح الكفالة بمال الكتابة وكذلك مال السعاية في قول
وعندهما تصح بمال السعاية ولا تصح الكفالة من الصبي واما العبد
فلا يطالب بحكم الكفالة للحال ويطالب بعد المقتول فالكفول له با
ختيار ان يشا طالب الكفيل او المكفول عنه وله ان يطالبها فاذا ادي
المكفول عنه برى الكفيل وان ادي الكفيل يرجع على المكفول عنه
اذا كان باره واما في العبد المحجور عليه اذا امر بالكفالة لم يرجع عليه
حق يمتنع وان كانت الكفالة بغير امر لم يرجع اصلا وليس للكفيل
ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ادا الدين الا انه اذا طوّل الكفيل
طالب المكفول عنه بالخلاص وان حبس كان له ان يحبس المكفول عنه
واذا قال لرب المال انا ضامن ما عليه او كفيل او قبيلى او زعيم او قال هو
على او اتي او هو لك عندي فهذا كله ضمان صريح ولو وهب ربه
الماله لا حدها فهذا واذا المال سوا وكذلك لو مات الطالب فورثه
احدها ولو ابلالا اصل برئ الكفيل وان ابلالا الكفيل برى هو خاصة والمال
على الاصيل على حاله ولو قال برئت من المال فهو اقرار بالتبضع في قول
ابي يوسف وقال محمد هو بمنزلة الابله ولو قال برئت الي فهو اقرار
بالتبضع بالاتفاق ولو ان الكفيل ابر المكفول عنه فما ضمنه قبل ادايه

او هبة جاز وان اداه الكفيل بعد ذلك لم يرجع عليه والله اعلم بالصواب
باب كفالة الرجلين عجز رجل واذا كفل
رجلان لرجل ولم يكفل كل واحد عن صاحبه جازت الكفالة وعلى كل
واحد منهما خمس ما يده وايها ادي شيئا ما عليه لم يرجع على صاحبه
بشيء ولو لقي صاحب المال اخذ الكفيلين فكفل له بما على صاحبه
بحكم الكفالة فهو جائز فان ادي خمسة ما يده وقال ادنته عن كفالة

صاحبي قبل منه ويرجع عليه فان لم يأخذ منه شيئا لم يرجع على صاحبه
حتى يزيد على خمس ما يده وكذلك لو قال ابتدا انا اودي عشرين
لم يقبل منه وكان عن صاحبه الاصيل وكذا اذا اشترى بجلال
من رجل عبدا ابالف وضمن كل واحد منهما جميع الثمن ثم ادي احدها
شيئا وقع عن نفسه ولم يرجع على شريكه حتى يزيد على النصف
وكذلك المتفاوتان اذا افترقا وعليهما دين فلصاحب
الدين ان يطالب كل واحد منهما وايها ادى لم يرجع على شريكه
حتى يزيد على النصف فان لم يؤخذ منهما شيء وهما كفيلان والمال
على ثالث حتى لقتهما الطالب وصاحب الاصل فكفل بعضهم
عن بعض جميع المال فقد نقضت هذه الكفالة الاولى ولودي
احد الكفيلين شيئا رجع على شريكه بالنصف ولو احدى من الذي
عليه الاصل لم يرجع على واحد منهما **فصل** اذا كفل غرض
بدرهم صحاح جيا دفا عطاء مكسره او زيوفا وحقوز بها رجع على
الاصيل بمثل ما ضمن لا بما ادي وليس هذا كاللما مور يا ابا المدين
وكذلك لو اعطاه بها دنانيرا وشيئا من المكيل والموزون كان له
ان يرجع بمثل ما ضمنه وعجز محمد فيمن كفل خمسة دنانير فصالح ان
يطالب الكفيل على ثلثه ولم يقبل على ان يترني فهذا الصلح واقع
عليهما وقد بدا ويرجع الكفيل على الاصيل ملته دنانيره ولو قال
اصالحك على ثلثه على ان يترني فهذا ابراع الكفيل خاصة ويرجع
الطالب على الذي عليه الاصل بدنانيرين والله اعلم بالصواب

باب ضمان الاعيان الكفالة بالاعيان
المضمونة بنفسها كالمنصوب والمقبوض بالبيع الفاسد وسوم
البيع يهه وقال الشافعي لا يبيع وما كان مضمونا بغيره كالبيع
في يد البائع وما كان مضمونا بغيره كالبيع في يدي البائع فلن ضمن
ضامن بتسليم جاز وان هلك لم يجب على الضامن شيء وكذلك
المجهون واما الاعيان التي هي امانة كالعديج واموال المضاربة
والشركة والعين المستأجرة اذا كفل بغيره كفيل لم يبعه واما الحاربية

فيعينها غير مضمونة وتسليمها مضمونة فان ضمني بالتسليم جاز وكذا
لوضعي ضامن عن الواجب تسليم العين الي المستاجر جاز **هـ** وعرض محمد فمين
ادعى علي بنسان انه غصبه عبداً فقال رجل اننا ضامن العبد
الذي تدعى قال هو ضامن حتى ياتي بالعبد فيقيم البينة **هـ** فان
لم يات به واستحققه ببينة فهو ضامن بقيمته **هـ** ولو ادعى انه غصب
عبداً او مات في يده فقال خذ فاننا ضامن لقيمة العبد فهو ضامن
باخذه به من ساعته ولا يحتاج الي الاثبات بالبينة **هـ** ولو قال ان
قلت فلان او شريك فلان فاننا ضامن لدنياك فهو جاز وكذا
لو قال ان عصمتك لدى او قبل عبيدك **هـ** ولو قال ان غصب فلان
صبيك فاننا ضامن لم يصح في قول لي حنفية ويصح في قول محمد **هـ** ولو قال
من قبلك من الناس او غصبك من الناس او باعت من الناس
فانا لك ضامن فهو باطل **هـ** ولو ضمن لغايب فبلغه واجاز جاز
في قول لم يوسف ولم يخ في قول لي حنفية ومحمد الا في خصله واحدة
وهو ان يقول المريض لو دنته عند موته اضمنوا علي من الدين
لغرمي ففعلوا ذلك فهو جاز ويؤيدهم وهو بمنزلة المعير عن غرمائه
وكذلك لو خاطبه الاضيق فقال اضمن لفلان فقال قد فعلت
صح ولا يحتاج الي تجديد القول **هـ** ولو ان رجلاً قال ان ابق عبيدك فانا
ضامن فهو باطل وكذا لو ادعى علي بنسان انه عبده وزعم المدعي عليه
انه حر وكفل بنفسه فاقام المدعي البينة انه عبده فمات المدعي عليه
فلا شيء على الكفيل **هـ** ولو قال اننا ضامن لك قيمة هذا ان استحققه
والمدعي في يد ثالث فالكفيل ضامن **هـ** ولو كان صبور في يدي رجل
لدعي انه ابنه وادعاه اخرا انه عبده فمضى له انسان فالفقار صحيح
ويؤيده اذا اقام البينة واسد اعلم **باب الكفالة**
بالمال الي اجل معلوم او مجهول **هـ** واذا كفل الي المعطى او الي الحصاد
او ما شبه ذلك من الاحوال التي فيها ضرب جهالة فالكفالة
جائزة وقال الشافعي لا يصح وان علقها بشرط هو سبيل الحق في
ان يقول اذا قدم المطلق سبب فانا به كفيل وان استحق البيع فانا

كفيل

كفيل فهو جائز وان كان بشرطاً محضاً نحو قوله ان دخل فلان الدار او
ان هبت الريح او جاء المطر لم يصح وكفل الي اجل مجهول لا شبهة احوال
الناس مثل المطر والريح فالكفالة جائزة والاحل باطل **هـ** ولو وجب
عليه الف من ثمن فقال اخرتك الي الحصاد والدياس فهذا جائز منزلة
الكفالة ولا يفسد به البيع **هـ** ولو كان عليه دين مؤجل فكل كفالة
مطلقة فالكفالة الي ذلك **هـ** الا اجل **هـ** ولو ضمنها الكفيل الي اجل
دون ذلك الا اجل او اكثر منه فهو جائز على الكفيل كما سمي وكذلك
لو كان حالاً فكل مؤجلاً او كان مؤجلاً فاشترط حالاً **هـ** ولو كان
المال حالاً في حق الاصيل فكل به انسان الي سنة فهو جائز والتأخير
عنها استحسننا **هـ** ولو كفل حالاً ثم اجمعه لم يثبت التاجيل في حق
الاصيل **هـ** ولو كان الدين مؤجلاً ودية كفيل فجات الاصيل قبل
السنة فالمال حال عليه وهو على الكفيل الي اجله وكذلك لو مات
الكفيل دون الاصيل حل في مال الكفيل بموته ولا حل على الاصيل غير
محمد اذا قال ضمنت لك ما على فلان ان توفي فهو جائز فان مات
ولم يدع شيئاً فهو ضامن وكذلك لو قال ان خرج من المصرف لم
يخطك فالضمان جائز **هـ** وعرض محمد اذا قال كفنت لك بمالك
على فلان حالاً على انك متى طلبته فلي اجل شهر فهو جائز ومتى
طلب منه فلي اجل شهر واذا مضى شهر كان له ان ياخذه متى
شا بالطلب الاول **هـ** ولو كفل بالمال حالاً ثم شرط هذا الشرط
من بعد فالشرط باطل وله ان يطالبه متى شا والله اعلم بالصواب

باب الكفالة بالنفس

صحيحة وقال الشافعي لا يصح واما الكفالة بالحد ودر القصاص
فقد مر الكلام من قبل **هـ** واما التقرير فيجوز للمقاضي ان يطلب منه
الكفيل ويؤخذ الكفيل بالنفس باحضار الكفول به ما امكن فاذا
مات بطلت الكفالة **هـ** ولو كان غائباً حل الكفيل مقدار المساف
في ذهابه ورجوعه **هـ** وكفى ان لم يظهر عجزه وان ظهر عجزه لم يكفى **هـ**
ولا تحال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطلبه ولا تحول بينه وبين اشعاله

ولو ان يثني رطل كفلا بنفسه رجل كفالة واحدة فاحضر احدهم بريو
فان كانت الكفالة متفرقة لم يبرو والباقيون ولو كفل ثلثة بمال كفالة
واحدة او متفرقة فادى احدهم بري الباقيون وكل شرط جاز في المال
جاز في النفس وما جاز التاجيل غده جازها هنا واذا صلى بينه
وبين الخصم كان تسليمًا كالتحلية بينه وبين المال ولو كفل براس رجل
او بوجهه او بريقته او بجسده او بروسه فهو جائز ولو كفل بغير
نفسه ذلك من جسده فهو باطل ولو ذكر حرمًا شائعًا منه فهو
جائز وقال ابو يوسف اذا قال هو على حتى تجتمعا او يلتقيا
فهو جائز واذا التقتيا وسلم اليه حريم عن الكفالة ولو قال انا ضامن
لك حتى تجتمعا او يلتقيا فهو غير ضامن ولو قال انا ضامن لوجه
اخذ به ولو قال لعرضه فهو باطل فصل ولو كفل بنفسه
على انه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه وسمى الدين ومضى غدا ولم
يؤات به فعليه المال وكذلك لو كفل للمرأة بصداقها ان لم يوف
بالزوج والصداق وضيع فالوضيع لازم للكفيل ولو لم يسم المال
والمسئله حالها فالمال عليه وكذلك لو ضمن الشهود التي شجها فلا
فالكفالة صيغة تلفت النفس وسلمت ولو كفل بالمال وقال ان وافيتك
به غدا فانا بري فوافاه من الخد فهو بري من المال ولو كفل بالنفس
على انه ان لم يوف به غدا فعليه المال فلم يوف فعليه المال ولا يبرأ من
الكفالة بالنفس ولو قال ان لم اوفك غدا فعلى الف درهم ولم يوف
ان ذلك عليه فالمطلوب منك فالمال لازم في قول ابي حنيفة ابو يوسف
وقال محمد لا يلزمه ولو كفل بنفسه على ان يوف به اذا دعا به فان تيفل لم
فعليه الالف الذي عليه وسأل المكفول له ان يدفع اليه فان كان دفع
مكانه بري وان لم يدفع فعليه المال ولو قال اسنى به عشية او غدوة
وقال الكفيل انا اشتك به بعد غد فان لم يوف به الوقت الذي طلب
المكفول له فعليه المال وان اخرج المطالبة الي ما بعد الخد كما قال فوافاه
به فهو بري من المال ولو شرط في الكفالة بالنفس ان يسلم اليه
في مجلس القاضي فسلم اليه في المحضر وفي مكان اخر فقد رُعي احصاءه

جلس الحكم

فجلس الحكم فهذا تسليم وان سلم اليه في محل او بريه فليس هذا بتسليم
ولو شرط ان يدفعه اليه في المصر فسلم اليه في مصر اخر بري في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يبرأ ولو سلم اليه في السواد او في موضع ليس
ثم قاض لم يبرأ في قولهم ولو شرط ان يدفعه عند الامين فدفعه عند القاضي
او عند وولي غيره فدفعه اليه عند الثاني فهو جائز ولو كفل بنفسه
رجل او بعا عليه وهو لذي فهو جائز واي ذلك سالك الكفيل وكذلك
لو كفل بنفسه او بعا عليه او بنفسه اخر او بعا عليه فهو جائز واي ذلك دفع
بري الكفيل ولو كفل بنفسه رجل فان لم يوف به غدا فعليه ماله
فان لم يوف به الكفيل ولكن الرطل لقى الطالب وخاصة وتلازمه فلال
على الكفيل فان قال الطالب قد دفعت نفسي اليك من كفالة
فلان بري الكفيل من المال سوا كانت الكفالة بامره او بغيره
ولو كفل بنفسه على انه ان لم يوف به الي شهر فعليه ما عليه فوات
الكفيل قبل الشهر وعليه دين ثم مضى الشهر قبل ان تدفع ورثه
الكفيل المكفول به الي الطالب فالمال لازم للكفيل ويضرب الطالب
مع الغرماء ولو كفل بنفسه فان لم يوف به غدا فعليه ما دعيه
الطالب فادعى الطالب الفاقا قريها المظلوم او محمد فانها
لا يصدقان على الكفيل ولو كان سمي المال فلم يوف به واخذ المال
كان له ان يواخذ بالكفالة بالنفس واساعلم بالصواب

كتاب الحواله

فقبل بري الحيل عن الدين وقال ابو يوسف وكذا لو كفل
به على ان الاصيل بري ما عليه كان جائزا وبري الاصيل وليس
للمحتال ان يرجع على الحيل الا ان تقوى المال وقال الشافعي لا يرجع
وان تقوى ثم التقى عند لي حنيفة ان تحدد المحتال عليه الحواله وكلف
او يبعث مفسدا وقال ابو يوسف ومحمد اذا حكم القاضي باقلاسه
فهو تقوى ايضا ولو قد الحيل المال الذي احواله به كان جائزا ولم يكن
متبرعا ولو كان للحيل دين على المحتال عليه فاجابه مطلقا ولم يشق

في الحوالة ان يوطنه عما عليه فالحوالة جائزة ٥ ودين الحيل حاله ان
يطالب به ٥ ولو حال بالالف الدين فليس له ان يطالب بها واذا ادي
الاحتال عليه المال الي الاحتال له او وهبه له او تصدق عليه او مات
الاحتال فورثة الاحتال عليه يرجع في ذلك كله على الحيل ولو ادى الاحتال
الاحتال عليه بري ولم يرجع على الحيل ٥ ولو نقد الدناير عن الدراهم
او باعه بغير صاعا كان له ان يرجع على الحيل ما التزم ٥ وكل دين جازت
الكفالة فيه فالحوالة به جائزة ٥ ولو كان لرجل على انسان الف فاحاله
بها على رجل فقبضها فقال الحيل للحتال لم يكن لك على شئ و
انت وكيل في القبض وقال الاحتال لا بل احدثني بالف كان لي عليك
فالقول قول الحيل مع عينية واساعلم بالصواب

كتاب الصلح الصلح على ثلاثة اقسام احدها
ان يكون المدعى عليه موقرا بالمال فصالح على قلم من حقه ان يرضى
له اجلا او يصالح على عين فهذا جائز والمضربان الاخران ان يصالح
على انكار من المدعى عليه او لا يكون موقرا ولا منكرا وهما جائزان
وقال لبيحيفة اجور ما يكون الصلح على الانكار وقال
المشافعي لا يجوز ٥ ولو ادعا عرضا او عقارا فاقام المدعى عليه
فصلحه على ان له ما ادعاه بما لا يشرط عليه فهو جائز عينا
كان او دينيا بعد ان يكون الدين معلوم القدر والصفة ويجب
الشفعة للشفيع ٥ ولو صالحه على انكار جاز ولا تجب الشفعة ٥
ولو ظهر بالدار المدعى عليه لم يرجع في شئ وكذلك لو استخمت
الدار وقد بنا فيها بنا او كانت جارية فاولادها المدعى لم يرجع
بقيمة الولد ولا بقيمة البنا اذا انقضى ولكن يرجع بما ادي اذا
استخمت الدار ٥ ولو اقام المدعى عليه بعد الصلح بدعي المدعى
او قامت ائنة على وجه دعواه فالحكم بينهما على ما بينا ولا يفسخ
الصلح الا اذا اراد الرد بعيب يسير فقتل بينته على صحة ٥ والصلح
من الدين علقا على اقل واجله فهو جائز ٥ ولو ادعى عليه الغنم

ومايه

ومايه دينار او مكر حنطة فصالحه على ماية الي شهر فهو جائز ٥ ولو كان
المالان عليه لرجلين لاحدهما دراهم والاخر دنانير فصالحاه على مايه
درهم فهو جائز ويقسم المايه بينهما على قدر قيمة الدنانير والدراهم
فما اصاب الدنانير فهو صرف ويشترط القبض في المجلس وما اصاب
الدراهم فهو استيفاء للبعض واستقاط للباقي ٥ ولو وقع الصلح على اجنس
اخر من الدين فهو معاوضة ٥ ولو كان له عليه درهم بيض فصالح
على سود فهذا جائز وكذا لو صالح من الدين الحال على الجبل ٥
وان كان الدين مؤجلا فصالحه على بعضه عاجلا فالصلح
باطل وكذلك لو كان عليه الف سود فصالحه على خمس مايه
بيض لم يجز وكذلك لو صالح على اكثر من الدين وهو مثل
الدين في الصفة او اجود او دونه ٥ ولو صالح على قدر الدين
وهو اجود جازا اذا قبض قبل ان يتفقا والله اعلم بالصواب

باب الصلح من الحقوق التي ليست بمال اذا صالح من دم عدا او فيما دون النفس على مال
فهو جائز قليلا او كثيرا وبدل الصلح في دم العمد جاري مجرى المهر فكل جهالة
لحلت في المهر تحل هاهنا وكل موضع بطلت التسمية في باب النكاح
فذلك في الصلح الا ان القصاص يسقط ويجب بدل النفس وهو
الدية فان يصالحه على ثوب ولو صالحه على خمر لم يجب شئ
ولو صالحه على مال فله ان يرى منه قبل قبضه وانما عليه قبل
القبض بيع او هبة او غير ذلك ٥ ولو صالحه على عين فملك
قبل التسليم فعليه قيمته ٥ ولو صالح من دين على دين من خل فاذا
هو خمر او عبد فاذا اخر فالكلام في كلام في باب النكاح ٥ ولو صالح
الشفيع من الشفعة على شئ على ان يسلم الدار للشافعي فالصلح
باطل ٥ واما الكفيل بالنفس ان صالح على مال على ان يديه من الكفالة
فالل مال باطل واختلفت الرواية في بطلان الكفالة في رواية تبطل
في رواية لا تبطل ٥ وعن يحيى بن يوسف في امرأة طلقها زوجها فادعت
صبيا في يده انه ابنه منها ومحمد بن ارجل فصالح من النسب على شئ

فالصلح باطل ولو ادعت عليه نكاحاً بغير ولد فصالحها على ما تقدم
فالصلح باطل ولو كان لرجل ثلثه على الطريق او كيف شأنه في خاصه
رجل واراد طرده فصالحه على ما لي فالصلح باطل ولو كان على طريق
غيرنا فذ فصالحه رجل من اهل الطريق فالصلح جائز ولو كان هذا
الباني واحداً من اهل الطريق على ان يطرح الظلة ويا خدمه
شيئاً معلوماً فهو جائز اذا ادعى انه ساقط ولو ادعى ما به درهم
وانك المدي عليه فاصطلى على انه ان حلف المدعي عليه فهو بري فحلف
فالصلح باطل والدعوى على حاله وان اقام بينة على ذلك احذه
بها ولدلالة لاصطلى على ان حلف المدعي ويا احد المال
فهو باطل ولو ادعى على امرأه نكاحاً محدث فصالحه على شئ على
ان يقر فاقرت بالنكاح فهو جائز ولو ادعى الفاء وانكها المدعي عليه
فصالحه على ما به على ان يقر بالالف فذلك باطل ولو قال للماء اعطيك
ما به درهم على ان تكون امرأتى فحضره شهود ففعلت فهو جائز وكذلك
لو قال انك ما به في المهر على ان تقر بالنكاح ولو ادعى على
مجهول النسب الرق فصالحه على ما به درهم فهو جائز ولا يثبت الولاء وكذلك
لو صالح على حيوان في الذمة الى اجل كان جائز او لا يبيع الكفالة بها
ولو قذف رجلاً فصالحه على مال على ان يعق عنه فهو باطل وكذلك
لو اخذ زانياً او سارقاً سرق من غيره او ساربه فخر فصالحه على
مال على ان لا يرفع الامر الى السلطان فهو باطل وكذلك لو صالح
شاهداً يريد ان يشهد عليه على ان لا يشهد عليه فذلك
باطل ويرد ما اخذ ولو علم الحاكم منه ابطال بشهادته الا ان حدث
توبة **فصل** ولو صالح من دم الخطا على اكثر من الدية فهو
مدود ولو صالح على اقل من ذلك فهو جائز ولو صالح على شئ لم يرض
في الذمة فهو جائز اذا دفع اليه في المجلس ولو قضي القاضي بالابل
فصالحه على اكثر من مائة ذرة فهو جائز ولو صالح على شئ من
المكيل والموزون سوى الدرهم والمدنانير الى اجل فهو باطل ولو صالح
على قيمة الابل او اكثر فيما يتغابن الناس فيه فهو جائز ولو قضي عليه

الدرهم

بالدرهم فصالحه على مكيل الموزون او بقر ليس عنده لم يجز وان كان
قضي بالابل فصالحه على مكيل او موزون ثم دفعه اليه قبل ان ينفق
فهو جائز ولو لم يقض بشئ فصالحه على طعام قيمته اكثر مما فرض عليه
فهو جائز اذا قبض في المجلس وكذا لو صالحه غيره على اكثر من الدية
وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس اخرج جازاً ولو قضي عليه
بالدرهم فصالحه على النقي دينار جازاً ان قبض في المجلس ولو لم يقض
القاضي بشئ فصالحه على ما يتغير بغير اعيانها فالواجب عليه
على الاشياء الواحدة في الدية وان كانت باعيانها فالواجب
ما به منها والحياض الى الطالب فان كان اسنان المابل بقضآن
من الاسنان الواجبة في الدية فللمطالب ان يراد الصلح والله اعلم
باب الصلح في المنافع واذا صالح من الدين
او العين المحرور على حدمه عبد بعينه مدة معلومة او سكنى دار
او زراعة ارض او ركوب دابة بعينها وقتاً معلوماً او مسافه
معلومة فالصلح جائز وهو بمنزلة الاجارة حتى لو مات احدهما
قبل المدة انتقض الصلح ويرجع المدعي في دعواه فقدر ما لم يستوف
وان كان الصلح على اقل ربح في قوله حقه بقدر ما لم يستوف
ولو ادعى حقاً لم ينس فصالحه على شئ فهو جائز وكذلك لو ادعى
كل واحد منهما على صاحبه حقاً او كادماً اضطلحا على ان يعمل
كل واحد منهما ما ادعاه صلى عما ادعاه الآخر جازاً وان كان كل
واحد من الدعوتين مجهولاً ولو وقع الصلح على خدمة عبد بعينه
سنة فقتل العبد وغرم القاتل قيمته فالصلح بالخيار ان تقضى الصلح
وعاد على دعواه وان شأنا شترى له بالقيمة عبداً فخدمه بالقي
المدة في قول لبي يوسف قال **فصل** لو تقضى الصلح والاخياله
ولو هدم البيت الذي جعل سكناه عوضاً في الصلح رجل او انه يدم
من غير فعل واحد فقتل صاحب البيت انا ابنه لك فصاحب
السكنى بالخيار ان شأنا شترى بذلك وان شأنا عاد الى محنته في قولهم
ولو كان عبداً فاعتقه المالك جازعته وكان صاحب الخدمة

على حجة وكذلك لو قلنا قال وهذا قول محمد وأما على قول أبي يوسف
يجب أن يلزم القيمة ويتوى بها عبداً آخران شأنه ولو أن رب العبد
باع العبد بحج ولصاحب الخدمة أن يخرج بالعبد من المصالح أهله
أن يؤجر العبد ولو ادعى دار فصالي على أنكاره على أن يسكن الدار
في يديه سنة ثم يدفع إلى المدعي وهو جائز وقال أبو الحسن
إذا وقع الصلح بالاجور بيعه وشرأوه بحج الصلح به على سبيل الماء
والشرب ووضع الجذوع على الحائط وأساء علم بالصواب
باب الرجلين سرح بالصلح على
المدعى عليه وإذا ادعى على إنسان شيئاً فصالحه عنه آخر على
أقراره أو إنكاره بامرء فهو جائز وهو وكيل عنه ويتعلق الحق به
وإن كان بغير أمره فإن أضاف الضمان إلى نفسه فالضمان لازم
له ويصير متبرعاً باستقاط الخصومة من المدعى عليه ولا يكون
للمصالح شئ من المدعي وكذلك إن كان المدعى عليه مقراً
ولو صالح على مال مطلقاً لم يقل على أني ضامن فالصلح موقوف
فإن أجاز له المدعي جاز ولزمه المال وإن رد بطل ولو قل صالحتك
على النفي هذه أو على عبدي هذا فالعقد واقع مع الغضوب ويلزم
تسليم ذلك إليه وكذلك لو قال على هذه الألف وعلى هذا
العبد ولم ينسب إلى نفسه ولو استحق هذا العبد أو وجد به
عيناً فرده فلا سبيل له على المصالح ولكن رجع في دعواه ولو صالح
على درهم مستقاة وضمنها ودفعها إليه ثم استخف أو وجدها
زيفاً فله أن يرجع على الذي صالحه ولو صالحه الذي في يديه
أو غيره بامرء على شئ ثم استحق المدعى فله أن يرجع بشئ وإن
ادعى جميع الدار رجع لخصه ما استحق **فصل**
وإذا صالح من الألف على خمس ما يده على العجلها اليوم فلم يفعل
انتقض الصلح وعليه الألف في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
عليه خمس ما يده وبقي من الباقي وكذلك لو أخذ منه
كفيلاً بشرط على الكفيل أنه لم يوافقه خمس ما يده إلى رأس الشهر

فعليه كل المال وهو الف فهو جائز والألف لازم للكفيل إن لم يوافقه
ولو ضمن للكفيل الألف ثم قال حططت خمس ما يده على أن يوفيني
رأس الشهر خمس ما يده فإن لم تفعل فالألف عليك فهذا أوثق من
الباب الأول وكذلك لو جعل المال فهو ما بكفيل أو بغير كفيل
وشرط أنه إن يوافقه كل بحج عند فله فماله حال عليه فهو جائز
على ما اشترطه ولو كان عليه الف فقال متى أديت إلى خمس ما يده
فانت بري من الباقي فأدي خمس ما يده لم يبرأ من الباقي حتى يبره
وكذلك لو قال ملكا بته أن أديت إلى خمس ما يده فانت بري
من الباقي فأدي خمس ما يده لم يبرأ **فصل** إذا طعن
المشتري بعيب فصالحه على شئ أو حط من ثمنه شيئاً فإن
كان بقدر على رد المبيع أو المطالبة بإرش العيب فالصلح
جائز وإن لم يقدر فالصلح باطل لئلا يكون المشتري باع العبد
والمصالح المشتري من العيب ثم زال العيب فإن كان بياضاً
فالخلى فإنه يبطل الصلح ويرد ما أخذه ولو صالحه على أن
أبراه من ذلك العيب ومن كل عيب فهو جائز وكذلك
لو لم يطعن بعيب فصالح من كل عيب على شئ فهو جائز
ولو خاصمه في ضرب من العيوب كالبشاج والقروح فصالحه
غرض ذلك ثم ظهر عيب آخر كان له أن يخام فيه ولو اشترى
شئاً من امرأة فظهر على عيب فصالحته على أن تزوجه
فهو جائز وهذا أقرار منها عيب بالعيب فإن كان أرش العيب
سبع عشرة دراهم فهو مهرها وإن كان أقل من ذلك أكمل لها عشرة
دراهم وكذا لو اشترى شيئاً بإرش عيب كان أقراراً بالعيب
وليس هذا كالصلح ولو اشترى ثوبين كل واحد عشرة فقبضهما
ثم وجد بأحدهما عيباً فصالح على أن يرده بالعيب على أن يريده
في الآخر فالرد جائز وزيادة الدراهم باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد
وقال أبو يوسف لا يجوز شئ من ذلك والصلح من
العيب ينزله الصلح في الأموال والحقوق **فصل** ولو ادعى

على صبي حقاً وله على ذلك بينة فصالح اب الصبي على مال الصبي
وهو مثل الحق او زيادة يتغابن في مثلها فالصالح جازي وان لم يكن له
بينة لم يحزنه ولو صالح الاب من مال نفسه جازي ولو ادعى
الاب حقاً للصبي وله على ذلك بينة فصالح على قينة مثل
ذلك الشيء او نقص شيئاً فهو جازي وان لم يكن له بينة
جازي الصلح بالقليل والكثير وانما يجوز الصلح على الصغير من ملك
التصرف في ماله ولو حظ الاب من الدين وجب للصغير
او ابيه ولم يكن الا بولي ذلك لم يحزنه وان كان الاب والى العقد
جازي في قول لي حنيفة ومحمد وقال **ابن يوسف** لا يجوز
ولا يجوز صلح احد على الحمل اذا كان المصالح او غيره وان خرج حياً
بعد فكسورته وجازت له وصايا ولو صالح الاب والوصي
من دم الخطا على اقل من الدين لم يحزنه والخطا الكثير والميسر سواه
فصل واذا ادعى المستودع هلاك الوديعة ودعى رب
المال انه استهلك ثم اصرط على شئ فالصلح باطل في قول لي
وقال محمد المصلح جازي اذا ادعى رب الوديعة ما يوجب الضمان
ولو لم يدع المستودع ما يوجب براءته فالصلح جازي بالاتفاق
ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستودع كان الصلح بعد ما
ادعت البراءة وقال الطالب كان قبل ذلك فالقول قول الطالب
الا ان يقيم المطلب البينة وهذا تفريع على قول لي يوسف
ولو كان المستودع محمد الوديعة فالصلح جازي والعارية والمضاربة
كالوديعة وصلاح المكاتب من دين وجب له لا يجوز اذا كانت
عليه بينة وان لم يكن له بينة جازي صلحه ولو عجز المكاتب فادعى
رجل قبله ديناً فاصرط على ان اخذ مضافاً فهذا لا يجوز اذا لم يكن
عليه بينة وان كانت عليه بينة جازي واذا صالح العبد التاجر
من دين له على محضه فان لم يكن له بينة جازي وان كانت له بينة
لم يحزنه ولو ادعى انسان عليه ديناً فصالح على ان يخط عنه البعض
جازي وان لم يكن للمدعي بينة ولو لم يجد وليس في يده مال فصالحه

على مال

على مال ضمه لم يصح ولم يؤخذ به للحال ولو كان في يده مال جاز
في قول لي حنيفة وقال لي يوسف ومحمد لا يجوز الصلح بالمأخوذ
بنزلة البالغ في التيارات الا الخط من غير عب ولو صالح
الصبي من المسلم على راس المال جاز ولو اشترى سلعة فطعن
بعبث فصالحه البائع على ان يقبلها جاز والله اعلم بالصواب
كتاب المزارعة عقد المزارعة فاسد
في قول لي حنيفة وقال لي يوسف ومحمد والمشافعي جازي في قريح
المسايل على اصلهما اذ اتفقا على زراعتها على ان الخارج
بينهما جازي على اصلهما ولو بشرط احدهما شيئاً معلوماً لخوان بشرط
قفل ناعم جز ومشاخ فالعقد فاسد وكذلك لو بشرط احدهما
ان يرفع البذر لنفسه ويكون الباقي بينهما فبذرة مزارعة فاسده
واذا اتفقا على زراعتها ارض فانك تنظر الي من يكون البذر
من قبله فان كان من قبل صاحب الارض فهو مستاجر للعامل ببعض
الخارج فما يستحق رب الارض فهو ببذره لا بالشرط وان كان البذر
من قبل العامل فهو مستاجر للارض واذا فسدت المزارعة فالزرع
كله لصاحب البذر انهما كان فان كان البذر للعامل فعليه لرب
الارض اجر مثل الارض وان كان البذر لرب الارض فعليه للعامل
اجر عمله واذا استحق رب الارض الزرع عزم للعامل اجر المثل وطاب
له جميع ما حصل وان كان المستحق للزرع العامل اخذ من الزرع
قدر بذره وقد راجر المثل ويقصد بالفضل ثم الزراعة على
قولها على اربعة اوجه بصر في ثلثة اوجه ولا تصح في وجه امّا
الثلثة الاوجه فهو ان يكون الارض والبذر والبقر من واحد
والثاني ان يكون البذر والارض من واحد والعمل والبقر من الآخر
والثالث ان يكون البذر والبقر للعامل فيجوز ولو كانت الارض
والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر فالعقد فاسد في المشهور من الرواية
قال اصحابنا المزارعة بالبذر لا يجوز ومعناه اذا وضع بذراً
ولي رجل ليزرع في ارض بنصف الخارج فالعقد فاسد ودوي

عزلي يوسف انه يجوز له ولو شرط عملهما جميعاً في المزارعة فهو فاسدة هـ
واذا لم يخرج الارض شيئاً في المزارعة الصحيحة فلا شئ لواحد منهما
وان كانت المزارعة فاسدة وجب اجر المثل لا يجاوز به قدر
المسمى من الخارج وعند محمد يجب بالغام ما يبلغ هـ ولو دفع بقر
وايضاً وبذر على ان يعمل العامل وعبد رب الارض معه وللعامل
الثلث ولرب الارض الثلث ولعبد الثلث فهو جائز على ما
استقرطوا هـ ولو كان البذر من عند صاحب العمل والمسئله على
حاله كان فاسداً والخارج للعامل وعليه اجر مثل الارض والبقر والعبد
وكذلك لو اشترطوا عمل رب الارض مع ذلك كان له ايضاً اجر
مثل عمله هـ ولو دفع ارضاً الى رجل على ان يزرعها بيقه ويذره مع
هذا الرجل الاخر فخرج فالثلث لرب الارض والثلث لصاحب
البذر والثلث لذلك العامل والمزارعة فاسدة والثلث
لصاحب الارض والثلثان لصاحب البذر وعلى صاحب البذر
اجر مثل عمله ولا يتصلق واحد بشئ هـ ولو كان البذر من قبل صاحب
الارض والمسئله على حالها فهذا جائز والثلث لصاحب الارض
والثلثان للعاملين **فصل** واذا امتنع احد المتعاقدين
فان كان الممتنع من كان من قبل البذر فله ذلك وان كان الممتنع هو
الاخر فليس له ذلك الا من عذر هـ ولو دفع تخيلاً لمعامله
فليس لواحد منهما ان يمتنع الا من عذر والعذر ان يمرض العامل
ويلحق صاحب الفل دية يضطر الي بيعه والله اعلم بالصواب
باب شروط المفسدة وما لا يفسده
اذا شرط رب الارض على المزارعة الحصاد والديار والميدان
او رفعة الى السد ففسدت المزارعة وسواء كان البذر من قبل
العامل او من قبل رب الارض هـ وما كان محدث بلوغ الزرع ونهايه
وجفاف فهو عليها حتى يقسماه فاذا اقتسماهم كل واحد منهما
الحل والحفظ في نصيبه خاصة هـ وما كان قبل بلوغ الزرع هـ
نصحه به الزرع فهو على العامل وروي عن علي بن يوسف انه جوز ذلك

وهو اختيار

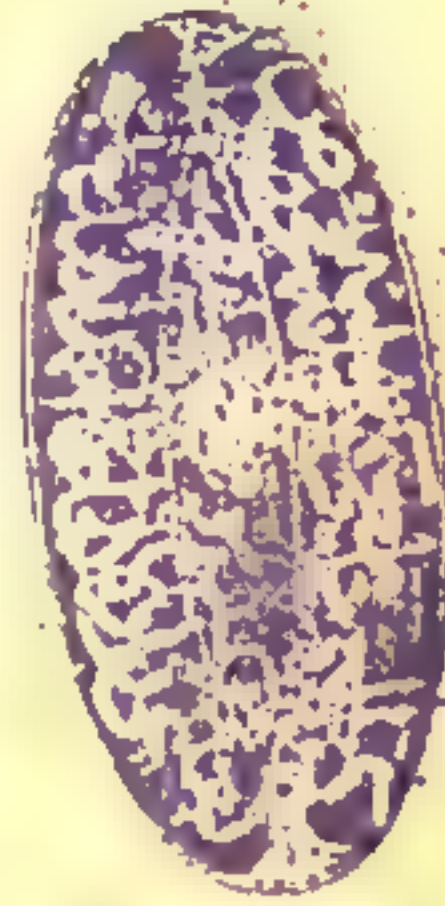
وهو اختيار مشايخ خراسان نصروا كقول محمد بن سلمه هـ ولو
بلغ الزرع حق صار قصيلاً فاجتمعوا على ان تقصلاه بالحصاد
على قدر ما لكل واحد منهما في الزرع وكذلك لو دفع تخيلاً
معامله فما كان من عمل قبل ان يصير عتقاً فهذا للعامل وما كان
بعد ذلك فهو عليها على قدر الملك هـ والحداد لا يقيم العامل
في الروايات كلها هـ ولو دفع ارضاً مزارعة ثم اختلفا فقال رب
الارض اكربها ثم ازرعها وقال المزارع انا ازرعها بغير كراب
فان كان ما خرج الزرع بدون الكراب ويقصد ذلك في غير
الناس فالخيار الى المزارع وان لم يكن ذلك اجبا للمزارع
على الكراب وكذلك لو اختلفا في السقي فقال المزارع
انا ادعه حتى يسقيه السماء فهو على ما بينا وسواء كان البذر
من قبل رب الارض او من قبل الاخر هـ ولو شرط في عقد المزارعة
ان يكربها وتبينها فالمزارعة فاسدة قال بعضهم المزارع بالتبين
ان يكربها ميتين وقال بعضهم هي ان ينسها بعد الحصاد ويردها
مكروبه هـ ولو بشرط ان يزرع بغير كراب فلم يزرع المزارع
وان كان بكرب فله الثلث وان كرب وشئ فله النصف
فهو جائز على ما اشترط فان زرع بعضها بكرب وبعضها بغير
كرب وبعضها بشان فالشرط بينهما في كل ارض نافذ على ما
اشترطاه ولو قال في ذلك على ان ما زرع بغير كراب فكيف
فهو جائز وقد قيل هذا سهو يجب ان يكون الشرط كلها فاسدة
هـ ولو دفع الميسر على ان يزرع حنطة فيكدي وان زرعها
شعيراً فيكدي ولم يذكر قدراً منها فهو جائز وكذلك لو قال
ما زرع فيها ولو قال ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً
لم يصح والله اعلم **باب** **المعذر في فسخ**
الملزعة اذا اراد رب الارض ان يفسخ العقد وليس من قبله
المبذر لم عليك ذلك الا ان يكون عليه دين لا وقايه فيفسخه هـ
وليس للعامل ان يطالبه بكرب من الارض وحفر الاتهار وتسوية

المسألة ٥ ولو كان العامل زرعها ونبت ولم يستحصد لم يبيع الأرض
في الأرض حتى يستحصد الزرع ٥ ولو كان دفعها ثلث سنين فلما
نبت الزرع في السنة الأولى مات رب الأرض تركت الأرض
في يدي المزارع حتى يستحصد ويقسم بينهما على المشط ويتقضى
المزارعة فيما بقي ٥ ولو مات رب الأرض قبل المزارعة بعد
ما كسب الأرض وحفر الأنهار انتقضت المزارعة ولا شئ للعامل
ولو أخرج المزارع المزرع فانقضت السنة والزرع نقل فالزرع بينهما
على المشط والعمل فيما بقي حتى يستحصد الزرع عليها وعلى المزارع
أجر مثل نصف الأرض لصاحب الأرض ٥ فان انفق أحدهما
من غير إذن صاحبه وأما المقاضي فهو متطوع ٥ ولو أراد رب الأرض
أن يأخذ الزرع بقل لا يمكن له ذلك ٥ ولو أراد المزارع أحده
بقلا قبل لصاحب الأرض أطلع الزرع فيكون بينهما أو أعطه قيمة نصيبه
أو انفق أنت على الزرع وأرجع بما ينفق في حصته ولا تصدق
واحد بثمن ٥ ولو مات المزارع قبل أن يستحصد فقال له ورثته
نحن نعمل على مشط المزارعة وإلى ذلك رب الأرض فالأمر لورثته
المزارع ٥ ولو أراد المزارع قلع الزرع لم يجبر وأعلى العمل والخيار لرب
الأرض على ما يتناو الله أعلم **باب العامل في النخل**
والشجر وإذا دفع نخيلا معاملة بسنين معلومة بخروج من الخارج
فالعقد فاسد في قول أبي حنيفة ويجوز عندهما ولو أراد صاحب
النخل أن يخرج العامل من ذلك لم يكن له ذلك إلا من عذر والعذر
ما يتناو من العذر أيضا أن يكون العامل سارقا معروفا بالسرقه
مخاف على فساد النخل وأخذ السعف ٥ وإن مضى العامل فهو عذر
وإن لم يذك في المعاملة سنين معلومة فهذا جائز على أول جزو يخرج
من الثمر في أول سنة استحسن ذلك ٥ ولو دفع إليه أصول رطبة
نابتة في الأرض ولم يسم وقتا فإن لم يكن لا يبدأ بناتها ولا ينتها جزؤها
مدة معلومة فالعقد فاسد وإن كانت مدة جزؤها معلومة
فالعقد جائز على الحرة الأولى ٥ ولو دفع نخلا فيه طلع أو بشرا أخرج

أو أخضر

أخضرها أو لم يبناه عظمه معاملة فهو جائز وإن تناهى عظمه إلا أنه لم يتطلب
فالمعاملة فاسدة والتملص صاحب النخل وللعامل أجر مثله وكذا القمار
وكذا قتل في الزرع أن استحصد المزارعة وإن لم يستحصد جازمه
فصل وإذا كان النخل بين رجلين فدفع أحدهما إلى صاحبه
معاملة على أن الخارج اثلاث فهذا فاسد والخارج بقدر الملك
في النخل ولا أجر للعامل على شريكه ولا تصدق واحد منهما بثمن وذكر
في المزارعة إذا دفع الأرض المشتركة إلى شريك على أن يزرعها يبذره
وله ثلثا الخارج جازت المزارعة ولو شرط على أن الخارج بينهما
قد رماها من النخل فهو جائز ولو أن الشريك الذي لم يعمل أمر العامل
لم يشتري ما لم يلبه النخل فاشترى رجع نصف ثمنه ٥ ولو جعل دفع
إلى رجلين نخيلا معاملة بالنصف أو بالثلث فهو جائز وكذا لو
سوى بينهما في الاستحقاق أو جعل لأحدهما فضلا ولو شرط لأحد
المعاملين مائة درهم على رب الأرض والآخر الثلث ولرب الأرض
الثلثان فهو جائز ٥ ولو استرطوط لصاحب النخل الثلث ولأحد
المعاملين الثلثين وللآخر أجر مائة على العامل الذي شرط
الثلثان فهذا فاسد وليس هذا كالمزارعة **فصل**
ولو دفع نخيلا معاملة ولم يقل عمل براك ودفع العامل إلى غيره معاملة
فعمل فيه فخرج فهو لصاحب النخل وللعامل الآخر على العامل الأول
أجر مثله فيما عمل ولا أجر للعامل الأول ٥ ولو هتك الثمر في يدي العامل
الآخر من غير عمله وهو في النخل فلا ضمان على واحد منهما
ولو هتك من عمله في آخر خلاف فالضمان لصاحب النخل على
العامل الآخر دون الأول ٥ ولو هتك أيهما شافان من الآخر
من عمله من أمر مخالف فيه أمر العامل فلصاحب النخل أن يضمن
أيهما شافان من الآخر رجع على الأول ٥ ولو كان المدافع أمرا لم يعمل
برأيه وشرط النصف فدفعه إلى الثاني بالثلث فهو جائز ومخرج
من النخل فنصفه لم يرب النخل والثلث للعامل الآخر والسدس للعامل
الأول وذكر محمد في الأول أنه إذا لم يقل عمل براك فشرط له شئ معلوما

وشرط الاول للتأني مثل ذلك فما قاسدان ولا ضمان على العامل
 الاول والله اعلم **باب مزارعة المرتد**
والصبي والعبد اذا دفع المزارعة بذرًا مزارعة بالنصف
 فعل ثم قبل المرتد على رده فقياس قول لي حنيف في قياس قول من
 اجاز المزارعة او جميع الخارج للمزارع وعليه نقصان الارض لو رده
 المرتد وبذر مثل بذر وعندها الخارج على الشرط بين ورثة المرتد
 والمزارع ولو كان المرتد دفع الارض بدون البذر فان كانت
 المزارعة نقصت الارض فهو ضمان النقصان ويكون الخارج على
 ما بينا وان لم ينقص الارض فالخارج بين ورثة المرتد والمزارع نصفين
 في قياس قول لي حنيف على قول من اجاز المزارعة وعندها هي
 بمنزلة المسلم ولو دفع مسلم الي مزارعة مزارعة جميع الخارج
 لو رده المرتد ولا يجب نقصان الارض فان اسلم بعدها استخمد
 المزارع جاز كانه لم يزل مسلماً ولو كان المسلم دفع الارض والبذر الي
 المرتد جميع الخارج بين الظالمين وجب الارض وبين ورثة المرتد نصفين
 فاما المرتدة فهي بمنزلة المسلمة في الدفع والاخذ في قولهم ولو كان العقد
 بين مسلمين ثم ارتد احدها او ارتدا والمعاذ بالله فهو جاز في قولهم
 على الشرط ويصح دفع العبد المادون الارض مزارعة وكذلك
 اخذه وكذلك الصبي المادون ولو دفع العبد المادون ارضاً
 مزارعة وشرط البذر على المزارع ثم جحر المولي عليه قبل المزارعة
 فالمزارعة على جحرها وليس للمولي ولا للعبد ان يعناه غرضه
 ولو كان البذر من جهة العبد والمسئلة لحاها فله المولي ان يمنع المزارعة
 وينسخ العقد ولو اخذ ارضاً ليزرعها ببذره انفسه العقد
 ولو دفع ختيلاً معاملة ثم جحر عليه المولي فالمعاملة على جحرها ثم جحر
 عليه المولي ولكن نفى غرض المزارعة فالنهي باطل **فصل**
 واذا دفع مزارعة بالنصف والبذر من قبل المزارعة فلما استخمد
 المزارع زاد المزارع رب الارض سدساً فهو باطل والمزارع بينهما نصفان
 ولو زاد رب الارض المزارع السدس فهو جائز ولو كان البذر من قبل



رب الارض لم يصح الزيادة من قبل رب الارض للمزارع وجازت الزيادة
 لرب الارض واذا دفع النخل معاملة فلما تناهى زاد العامل لرب الارض
 شيئاً جاز ولو زاد رب الارض للعامل لم يجز ولو زاد احدها قبل ان
 يتناهى عظمه جازت الزيادة من الحاشين جميعاً وكذلك في المزارعة
 اذا زاد احدها قبل ان يستخمد المزارع جاز والله اعلم بالصواب
كتاب الاكراه اذا اكراه على فعل لا يخل في دينه
 من شرب خمر او اكل ميتة وكان الاكراه بوعيد تلف او ذهاب
 عضو من اعضائه او كان اكثر رايه فانه يسعه فعل ذلك وكذلك
 لو اكراه بوعيد ضرب تخاف على نفسه او على عضو منه او كان اكثر
 رايه قل المضرب ام اكثره ولو خوفه بضرب سوط او سوطين لا يخشى
 منه التلف لم يسعه فعل ذلك وكذلك لو وقع عده بالحبس
 ابداً او بالقيود ولو قالوا الخيع عندك او لم تعلق لم يسع له ان يفعل
 لم من الجحيم ما تخاف منه التلف او فوات عضو قال محمد واذا
 يقاس الاكراه في ذلك بالضرورة فان كان يعلم انه اذا ترك وامتنع
 من التنازل حتى لم ينج من الجحيم ما تخاف منه التلف ثم ازال وعده
 الاكراه لم يجز له ان يجعل بينا ولها وان كان يغلب ظنه انه اذا جازا
 وقت الضرورة واستدعي منهم شيئاً لم يمكنه جازله ان يشرب
 في الحال واذا اكراه على الكفر بالله تعالى يرضى له اظهار كلمة الكفر
 وقلبه مطمئن بالايمان ولو اكراه على تناول الميتة وشرب الخمر
 فلم يفعل حتى قتل جحد عليه ان يكون اثمًا ولو اكراه على الكفر بالله تعالى
 او بشتم محمد رسول الله صلى الله عليه او قذف مسلم فلم يفعل حتى
 قتل كان ماجوراً ان شاء الله ولو ان الذي اكراه عليه يرى انهم لا
 يقدمون على ما اكراهوا عليه او غلب ظنه ذلك لم يجز له الاقدام
باب الاكراه في الاموال اذا اكراه على
 ان يقر بالمال فاقتر فهو باطل وكذلك لو اكراه بالقيود والحبس ولو هدوه
 بضرب شوط او الحبس او القيود بوجاهة حق تقرب ليس هذا باكراه قال
 محمد وليس في هذا وقت ولكن ما لم يمتنع من الاعتمام العتق بالحبس

والمقصد ٥ ولو اكره على الاقرار بالسف فاقترحت ما به فالأقرار باطل
ولما اقر باليمين لهذه الالف وبطل في الالف ٥ ولو اقر بدينارين او بصنف
غيرهما اكره عليه فهو جائز لازم ولو اقر له ولغايب فالأقرار كله باطل
في قول أبي حنيفة ولو يوسف سئل صدق الغايب بالشركة او كذب
وقال فقدان صدق الغايب بالشركة فالأقرار باطل ولو كذبه
بالشركة فالأقرار جائز ٥ ولو اكره على ان يهب حاريتة لفلان فذهب
ودفع فهو باطل سئل ذكر ولله دفعا او لم يذكرها ولها في البيع فلا بد من
الاكره على الدفع حق لو باع مكرها ودفع طائعا فالبيع جائز ولو اكره
على هبة حاريتة لعبد الله فذهب لعبد الله وزيد جازمت حصته
زيد وبطلت حصه عبد الله ٥ ولو كان مكانه الفافا هبة كلها باطلة
في قولهم ٥ ولو اكره على البيع بالثمن فباعها باقل فالقياس ان يكون في
الاستحسان هو باطل ٥ ولو اكره على البيع فذهب جاز ٥ ولو اكره جديته
ولم يسمع له اخذ فباعها من انسان كان البيع باطلا ٥ ولو طابوه بمال
هو باطل والاكرهه على ادائه ولم يذكره واليه بيع الجارية فباعها فالباع
جائز ٥ ولو اكره على ان يبيع بثلث درهم فباع بدنانير قيمتها الف فالبيع
جائز ٥ وفي القياس وفي الاستحسان البيع باطل ٥ ولو اكره على الابد
عز الحقوق او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او على ان لا يطالب
الشفعة فذلك باطل واسم اعلم باب الاكره على
المعتق والنكاح ادا اكره على عتق عبده ففعل فالمعتق نافذ والمعتق
ان يرجع بقيمة العبد على الذي اكره مؤسرا كان او محسرا ولا يرجع
على العبد ولا سعيه عليه حال ٥ ولو كان عبدا بين اثنين فاكراهما
بوعيد التلف حقا اعتق كان خرا كله في قول أبي يوسف ومحمد ولا
ضمان على المعتق ولكن الذي اكره يضمن بنفسه المعتق مؤسرا
كان او محسرا واما نصيب الاخر الذي لم يعتق فان كان الذي اكره
مؤسرا فليس للشريك الا الضمان وان مؤسرا فليس له الا السعاية
واما على قول أبي حنيفة فللذي لم يعتق ان يشأ من المكره وان شأ
استسعى ويبيع للذي اكره بنزلة احد الشريكين يعتق ٥ واذا اكره

على الطلاق

على الطلاق قبل الدخول فعليه نصف المسمى وان لم يتم فعليه المتعده ويرجع على
الذي اكره وان كان الزوج دخل بها فلها المهر كاملا ولا يرجع على الذي
اكره ٥ ولو اكرهها على النكاح بالثمن درهم ومهر مثلها عشرة آلاف وزوجها
اولياؤها وهم مكهون فالنكاح جائز ولا ضمان على الذي اكرهها والمدة
الخيار ان لم يكن الزوج كفولا وان كان كفلا فقلل للزوج اما ان تكمل لها
مهر المثل ولا يفرق بينهما وكذلك الاوليا في قول أبي حنيفة ولما
على قول أبي يوسف ومحمد فلا وليا حتى الاعتراض لعدم الكفاة وليس لم
الاعتراض لنقصان المهر وكذلك لو اكره على الكفر فاجري كلمة
الكفر على لسانه فقالت امراته قد ست منك وقال هو قد اظهرت
وقلبى مطمين بالايان فالقول قوله على ما ادعاه استحسانا ٥
فصل واذا اكره بضرب او حبس حتى يفر على نفسه فخذ
او قصاص فذلك باطل فان خلى سيده فما اخذ بعد ذلك فاقدر
به اقرار مستقلا اخذ به وان لم يخله ولكن قال لا اخذك باقرارك
فان شئت فاقروا ان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الاقرار
وان خلى سيده ولم يتول رعيه ميراثا اكره حتى يعتق من اخذ منه
فاقربا اقر له الاول مرة من غير اكره فليس بشئ ٥ ولو كان حريثا اقر
بذلك اقام عليه ما اقر به فان كان الحق معروفا بذلك فالقياس
ان يجب على المكره القصاص وفي الاستحسان يجب الارش ويذكر
القصاص وروى الحسن بن علي حنيفة انه لا يجب الارش ايضا وتظهر هذا
اذا دخل على رجل في منزله فبادره صاحب المنزل فقتله وقال انه
داعر دخل على لبقته فان كان الداخل معروفا بالدعارة لم يجب
القصاص وان لم يكن معروفا وجب فصل اذا اكره على ان
يوجب على نفسه صدقة او حجاً او ميثاقاً من وجوه القرب ففعل
فهو لازم ولا يرجع على الذي اكرهه بما اكرهه من ذلك ٥ ولو اكرهه
على الظهار كان مظهرا ٥ فان اخبره على المكفر لم يرجع على الذي
اخبره ٥ ولو اكره على ان يعتق عبده غزظها لم يرجع عليه بشئ
ان قيمته قيمة عبده وسقط وان كان الكافر فهو مضمون بما زاد في قيمته ٥ ولا اكره

على ان يقر بطلاق او عتاق او يد راضع او شرب بلغة بشق من
ذلك ولو اكره النصلي على الاسلام كان مسلماً ولو رجع عن الاسلام
لم يقبل وكذلك الكافر اذا اسلم وله اولاد صغار حكم باسلامهم تبعاً
فاذا بلغوا كفاراً جبروا على الاسلام ولم يقتلوا ولو اكره على ان
يقرا به اسلم امسى لم حكم باسلامه والله اعلم **باب الاكره**
على الزنا والقطع كان لبي حنيفة يقول لو ان سلطاناً او غيره
اكره رجلاً حق رضى كان عليه الحد ثم رجع فقال لئذا اكرهه السلطان
وغیر السلطان سأل ولو اكرهت المرأة على الزنا لم يدهنها حد ولا جل
أثم في الاقدام عليه واما المرأة اذا لم يكن مستكرهه فلاجل لها ان تامة
وباذن منه ولو كان الاكره على الزنا الحبس او قيد او ضرب لا خلاف
منه التلغ فعليه الحد ولو اكرهه على قطع يدرجل فقال ذلك
الرجل قد اذنت لك في القطع فاقطع ولا اذن غيرك لم يسعه
ان يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على المقاطع ولا على الذي اكرهه
وان وقطع الاكره على القتل فاذن له في ذلك فقتله فهو آثم ولا شق عليه
والدية في مالا الا مروق قال لبي يوسف لا شق عليه وقال زفر
بج الفضلي وقال لبي حنيفة ومحمد المكره على القتل بوعيد التلغ
اذا قتل بحب القصاص على الذي اكره دون المكره وقال زفر يجب
على المكره دون الذي اكره وقال لبي يوسف لا يجب على واحد
منهما ويجب الدية على المكره وقال الشافعي بحب القصاص
علهما ولو اكرهه على ان يصنع به شيئاً لاخاف منه تلغ مثل ضرب
سوط وطوه ففعل رجوت ان لا يكون آثماً ولو اكرهه على ان ياخذ
ماله ويرى به مهلكة فاذا ناله صاحب المال بغير اكره فلا شق
عليه وان لم ياذن له فالضمان على الذي اكره والله اعلم بالصواب
باب الاكره على البيع والشرا
اذا باع مكرهاً وسلم مكرهاً اثبت الملك للمشتري والمعتق فاسد
حق لو اعتقه المشتري او تصرف فيه تصرفاً لا يمكن نقضه بعد
ذلك وعليه القيمة وقابله فلا يثبت الملك ولو اجاز الملك للمبيع

باجازته وكذلك اذا قبض الثمن وكذلك البيع الموقوف اذا
قبض المالك الثمن كان اجازة للعقد ولو تصرف المشتري تصرفاً
لا يمكن نقضه ثم اجاز البايع المبيع لم ينقض اجازته وعلى المشتري القيمة
ولو لم يكن شق من ذلك ولكن المشتري قال نقضت البيع
لم يصح ان كان قبض وان لم يقبض صح وكذلك لو كان المشتري
مكرهاً والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق النسخ قبل القبض وبعد
القبض حق النسخ للمشتري دون البايع ولو باع المشتري
من اخر وسناسخها عقود فللبايع حق النسخ فان اجاز احد
المعقود جازت المعقود كلها ما قبله وما بعده ولو عتق المشتري
الاخير قبل اجازة البيع جاز العتق على الذي اعتق قبض ام لا
فان سلم البايع المعقود الاول لم تحز تسليمه وكان له ان يضمن الذي
اكرهه ان شاؤا وان شاعى اى الميسر وان ضمن البايع المشتري
منه بري الذي اكرهه وصحت البيعات كلها ولو اختار
تعيين احد الميسرين صح كل بيع كان بعد ذلك ومبطل كل بيع
كان قبله ولو اكره اشاناً على الشرا والقبض ودفع الثمن والبائع
غير مكره فلما قبضه اعتقده او دبره او قبلها الشهرة فذلك اجازة
منه ولو لم يقبض الميسري حتى اعتقه البايع فقد عتقه فان اعتقه
الميسري فقد عتقاً استخساناً ولو عتقاه معاً فعتق البايع
اولى ولو كان البايع مكرهاً والميسري غير مكره لم يصح اعتاق
المشتري قبل القبض وصح بعده فان اجاز البايع بعد العتق
نقض البيع ولم ينفذ العتق ولو كان البايع والميسري مكرهين
جميعاً على ذلك فان اجاز بغير اكره جازاً لبيع ولو اجاز احدهما
جازا لبيع قبله وبقي الخيار للآخر ولو لم يجرى حق عتق المشتري
المعتق جاز عتقه وضمن القيمة فان اجاز البايع بعد ذلك لم يلزمه
الي اجازته ولو اعتقاه جميعاً وقد اجاز احدهما فعتق البايع
جائز وعتق المشتري باطل ولو اجاز البايع ثم اعتق المشتري
ثم اعتق البايع بعد عتق المشتري عليه الثمن والله اعلم

باب الخيار في الأكره وإذا أكره على المقت

عنده أو يطلق أملة التي لم يدخل بها ففعل المكره أحدهما غم المكره
الأقل من قيمة العبد ونصف مهملاته ولو كان الزوج دخل بها
لم يعزم الذي أكره شيئاً ولو كانت المرأة غيره دخل بها وكان الأكره
حبس أو قيد ففعل أحدهما لم يعزم الذي أكره شيئاً ولو أكره على الكفر
أو القتل لم يحل له أن يقتل ويسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه
فلن لم يكفر وقيل ذلك الرجل فالقياس أن يجب القصاص وفي
الاستحسان لا قصاص ويجب دية المقتول في ماله إن لم يكن عالماً
أن الكفر يسعه في هذا الوجه ولو أكره على كل ميتة أو قتل
مسلم فقتل يجب عليه القود ولو كان الأكره على القتل والزنا فليس
ينبغي أن يفعل واحد منهما فإن زنى ذرى عنه الحد استحساناً فإن
قتل لم يكن عليه قتل والقصاص على الذي أكرهه ويوجب المكره
بالحبس والتعذيب ولو كان الأكره على أحدهما بقيد أو حبس
فأيهما فعل أخذ بوجبه الحد والقصاص ولو كانت المرأة مكرهه بقيد
أو حبس ذرى عنها الحد ولو أكره على القتل وأخذ مال الغير فلا بأس
بأن يأخذ ماله ويستهلكه سواء كان أقل من الدية أو أكثر ولو لم يفعل
واحد منهما حق قتل كان غيراً ثم وكذلك لو أكره على أن يتلف
مال نفسه أو على طلاق أملة أو اعتاق عبده فامتنع حق قتل لم يأن
وكذلك المضطر إلى طعام الغير إذا امتنع من التناول حتى مات
وقد منعه صاحبه لم يأن **باب الأكره في**

الوكالة إذا أكره على أن يوكل رجلاً بطلاق أملة التي لم تدخل بها

وباعدهم من نصف أو يعتق عبده ففعل الوكيل فهو جائز استحساناً ويخرج المكره على
الصداق ولو كان الذي أكره بقيمة العبد على الذي أكره أيضاً ولو أكره على التوكيل
بالباع دفع المال إلى الوكيل والوكيل غير مكره ففعل وسلم فولي العبد الخيار
أو حبس فلا ضمان **فصل** إن شاعني الذي أكره وإن شاعني الوكيل رجع على المشتري بالقيمة
التي غرم للمالك ولو كان الأكره بوعيد حبس لم يعزم الذي أكره شيئاً
وكان الصفاة على الوكيل أو على المشتري **فصل** إذا أكره

على أجرة

أجرة الكلمة الكفر فقال خطر بيالي في قولي كبرت بالله أن أخبر عن امرأته
ولم أكن فعلت بانت منه منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين
الله تعالى ولو أكره على الأخبار فيما مضى ثم قال لم أؤدبه
الحبر في الماضي بانت منه منكوحته في المقضا وفيما بينه وبين الله
تعالى ولو قال لم يخطر بيالي شيء لم تبين عنه أملة وكذلك
لو أكره على الصلوة للصليب فقام يصلي فخطر بياله أن يصلي لله
وهو مستقبل القبلة أو غير مستقبل فينبغي أن ينوي بالصلوة لله
تعالى فإذا قال نويت به ذلك بانت منكوحته في الحكم ولم تبين
فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى للصليب ولم يصلي لله تعالى
وقد خطر بياله ذلك فهو كافر وتبين منه أملة في القضاء
وفيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يخطر بياله شيء وصلى للصليب
وقلبه مطمئن بالإيمان لم تبين منكوحته وكذلك الأكره على
سب محمد صلى الله عليه وسلم فخطر بياله رجل آخر فروع على ما بيناه
فصل ولو أكره على قتل مورثه لم يحرم الميراث ولو كان
المكره غلاماً لم يبلغ أو معتوهاً يعقل ما أمره فالقصاص على الذي
أكره ولو كان الذي أكره غلاماً لم يحتلم إلا أنه يعقل وهو مطاع
أو رجل فخلط العقل فلا شيء على المقاتل ولا تحرم الميراث
ويكون الدية على عاقلة الذي أكره ولو كان الذي أكره وارثاً
للمقتول وهو صبي لم يحرم الإرث ولو أكره على قطع يد نفسه
فقطع كان للمكره أن يقتض **فصل** ولو أكره رجلاً على شراء
ذي رحم ثم منه بعشرة آلاف وقمته ألف أو كان المشتري جعله
حرّاً إن ملكه ففعل فهو حر ويغرم المشتري قيمته ألفاً وبطلت الزيادة
ولا يرجع على الذي أكره بشيء وكذلك لو أكره على أن يتزوج امرأة
قد كان جعلها طالقاً أن تزوجها فتزوج وغرم نصف المهر لم يرجع
على الذي أكره بشيء ولو أكره على أن يجعل كل مملوك يملكه فيما
سبق قبل حرّاً ففعل ذلك ثم ملك مملوكاً بهبه أو شراً أو صدق
عتق ولم يعزم الذي أكره شيئاً ولو ورث مملوكاً من

الذي اكره قيمة المملوك استخسانا ٥ ولو كان الاكره مجسرا واقيلا لم يقض
 ولو اكرهه على ان يقول لعبد ٥ ان شئت فانت حر فبينا المعبود
 عتق ورجع بالفضان على الذي اكره ولو اكرهه على فعله لم يقض
 بفعل نفسه ففعل فان كان فعلا مفروضا او فعلا يخاف من تركه
 تلف نفسه مثل الاكل والشرب يرجع بالفضان على الذي اكره ولو كان
 ذلك المشروط بقاضي دين من الغريم او تناول شئ من ذلك
 ند اقل عتق ولم يرجع على الذي اكره **كتاب القسمة**
 واذا كان الدار بين رجلين فان اقتسماها جاز فلن رفع احدها
 الامر الي القاضي اجبره على القسمة فعديل بين الانصاف يرفع
 فيما بينهما ٥ واذا كانت القسمة بالتراضي بين قوم خرج بعض السهام
 جاز لهم الرجوع في ذلك غير القسمة فان خرجت السهام اجمع او
 خرجت السهام وبقى سهم واحد فليس لهم ان ترجعوا وقد تمت القسمة ٥
 ولو كانت الدار بين ورثة فاقسماها وفضلوا بعضها على بعض لفضل
 قيمة البناء والمعوض فهو جاز وان لم يكن قيمة البناء معلومة فالقياس
 ان لا يجوز وفي الاستخسان يجوز ٥ واذا كانت الدار والعقار في يد
 جماعة فادعوا انه ميراث بينهم من فلازم يقسم القاضي فيما بينهم حتى
 يقيموا البينة في قول لمي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقسمون وشهد
 انه فعل باقرارهم ٥ ولو كان غرضا او شيا مما ينقل قسم باقرارهم با
 الاتفاق ٥ واذا كان عقارا فادعوا شرا من فلان الغائب قسم
 بينهم باقرارهم في رواية الاصول وروي عن علي حنيفة انه لا يقسم كما
 في الميراث ٥ ولو كان في الورثة كبير غائب او صغير والدار في يدي
 الكتاب والحضور فاقروا بالميراث قسم فاقرارهم على اصلها ٥ وقالوا
 اذا كانت الدار في يدي الغائب او في يدي الصغير او في
 يدها منها شئ لم يقسم حتى يقوم البينة على الميراث وكذلك
 لو كان الغائب استودع رجلا وغائب لم يقسم حتى تحضر ولو قامت
 البينة على الميراث والحاضر اثنان او اكثر والغائب واحد او
 اكثر فان القاضي يقسم بينهم ويعدل نصيب كل صغير وغائب

تفعل

ويوكل

ويوكل وكيلا لحفظه ٥ ولو كان الحاضر واحدا لم يقسم وان قامت
 بينة ٥ ولو كانت الدعوى في الملك في غير الميراث فشاخ
 شريكان في القسمة وله شريك غائب لم يقسم القاضي في قولهم ٥
 ولو كان الحاضر وارثا كبيرا او واحدا وهناك وارث صغير
 نصب القاضي للصغير وكيلا وقسم ٥ ولو كان بيت بين
 رجلين فطلبوا القسمة من القاضي فان كان كل واحد واحد
 نيتفع بنصيبه اذا قسم ويصلح الشئ قسم القاضي بينهما وان
 احدهما ينفع بنصيبه اذا قسم ويستمر به الاخر لقلبه فاذا طلب
 صاحب الكثير القسمة قسم بينهما وان طلب صاحب القليل
 والى الاخر لم يقسم هكذا ذكره القدوري وقد نص الحكم
 في مختصر خلاف هذا فقال اذا كان الضرع على احدهما دون
 الاخر قسمه ايها طلب القسمة ٥ ولا يقسم القاضي الحائط
 والحمام بين رجلين ٥ والقسمة جازية على الرجال والنساء واهل
 الذمة والمملوك التاجر والمكاتب وقال ابو يوسف اذا كانت
 الدار ميراثا فيها وصية بالثلث وبعض الورثة حضور فطلب
 الموصى له بالثلث القسمة قسم وقال ابو حنيفة
 اذا كانت الدار بين ورثة قسمت كل واحد دار على حدة
 ولا يجمع نصيب احد ٥ ودارا لا ان يتراصوا على ذلك ٥
 وكذلك الداران المتدقيقان واماني المنزلين في دار واحدة
 اذا كانا متلاصقين قسما حدة واحدة وقال ابو يوسف
 ومحمد نظر القاضي في ذلك فان كان اذا اجتمعت الانصاف
 في دار واحدة كان عدل للقسمة مع ذلك ٥ وينبغي للقاضي
 ان يقسم الدار ولا يدخل في القسمة المداهم الا اذا كانت
 القسمة لا يمكن الا كذلك فان اختلفوا في رفع الطريق فان
 كان لكل واحد طريق يفقه في نصيبه قسم بينهم بغير طريق
 يرفع لجماعتهم وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريق بينهم ٥
 فان اختلفوا في سعة الطريق وضيق جعل على عرض باب

الدار وطوله هـ ولو وقع حائط بين قسمين ولا حد القسمين
عليه جذوع والحائط لاخر تركه على حاله سواء ذكر ان يكون
هكذا او لم يذكره والا ان شترطوا قطع الجذوع وكذلك لو كانت
ارجاء او درجة او اسطوانة عليها جذوع وكذلك لو كان
روشن وقع لصاحب العلو مشرفا على نصيب الاخر لم يكن
لصاحب السفلى ان يقطع الروشن الا ان شترطوا قطعة هـ ولو
كان لاحدها اطراف خشب على حائط صاحبه فان كان عاين
ان يجعل عليها سقف لم يملك قطعها وان كان لا يمكن كلف القطع هـ
وان كان لاحدها شجرة اغصانها معلقة على نصيب الاخر
فقد ذكر ابن رستم انه يقطع وذكر ابن سماعه انه لا يقطع هـ
ولو اصاب احدهما مقصورة او مسيل مائة على علوه ولم يتناول
القسمه شئا ولم يذكر الحقوق فان قدرا ان يفتح بابا اخر
او مسيل المامن موضع اخر فالقسمه جازية وليس له حق الاستطراق
والتميل وان كان لا يقدر على ان يفتح بابا او مسيل المامن موضع
اخر فالقسمه باطله ويتناف الا ان يكون شترطا في القسمه الحقوق
فيترك على حاله هـ ولو وقع في نصيب احدها ساحة لا بنا فيها
وقع للاخر بنا فلصاحب الساحة ان سنى في ساحتها ويرفع
بناها وان اسند على صاحب الزح والتمس هـ وكذلك لو احدى
في ساحتها خرجا او ما اشبه ذلك الا ان الكلى عما يوردي جاره
احسن وكذلك صاحب البناء ان يفتح في بنايه بابا وان تادى
به جاره هـ ولو احدى فيه بالوعة او بئر الكلى منها حائط جاره لم يجبر
على تجويله والله اعلم **باب قسمه غير**
الحقار اذا كانت الابل والغنم والبق او الثياب الهرونية
بين قوم قسم فاما الثوب الواحد فلا يسقط فيه القسمه وكذلك
الثوبان اذا اختلفت قيمتهما واما ثلثه اقواب فقد يستقيم
فيها القسمه ثوب ينف بين اوثق وربع ثوب بثوب وثلثه ارباع هـ

ولو كان من كل صنف ثوبا او قبا او جبته او بساطا او سادة فان
هذا لا يستقيم وكذلك شاة وبرذون وحمار وبعير هـ **والثوب**
لا يقسم الرقيق قسمه واحدة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم وذكر
في الاصل اذا كان مع الرقيق غيره قسم وانكر ابو بكر الرازي هذا
واللاي واليواقيت اذا اجتمعت لم يقسم بعضها في بعض واذا انفرد
كل جنس منها قسم ويقسم به الذهب والحديد والخاس فاما الالينة
فلا يقسم هـ ويقسم الكليل والموزون قليلة وكثرة وخيار المروية
وخيار البشطر والردي بالعيب في القسمه مثله في البيع **فصل**
ولو بين رجلين في ارض رجل باذنه ثم اراد قسمت البيت وصاحب
الارض غايب فلمها ذلك وان اذى اخدها لم يجبر على القسمه
وقال ابو حنيفة اذا اجتمع صاحب الحائط او الحمام على
قسمته قسم وكذلك في مسيل الماء والطريق هـ ولو كان زرع
بين رجلين في ارض لهما فاراد قسمه الزرع دون الارض وقد بلغ
الزرع وتنبيل لم يقسم وان كان الزرع بقلا لم يقسم ايضا وكذلك
لو كانت الارض لغيرهما وكذلك طلع بين قوم فارادوا قسمه الطلع
دون التخل والارض وشروطا تركه فذلك فاسد فان شرطوا
القطع جاز هـ وان تركه بعد القسمه باذن اصحابه جاز فادرك
وبلغ فالفضل له طيب ولو اوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين
او للبين في المضرع لم يحجز القسمه قبل الجز والحب وكذلك الاطاد
في بطون الغنم هـ ولا يقسم الساحة الواحدة والخشب والباب
والرخا واللوازم والفض وكل شئ يحتاج الى سقه وكسره وفي ذلك
ضرر وكذلك الخشب الواحد اذا كان في قطعها ضرر والعلو
بدون السفلى يقسم ولا يقسم البئر والقناة والنهر فلان كان مع ذلك
ارض قسمت الارض وترك البئر والقناة على الشركة هـ ولو كانت
انهارا لارضين متفرقة او عيون او ابارا قسمت الابار والعيون
وما لا يجري فيه القسمه لم يجبر واحد منهما على بيع حصته وقال مالك
اذا اختلفا فيه باع القاضى وقسم الثمن بينهما والله اعلم بالصواب

باب الدار يكون فيها الطريق لغير
اهلها اذا كانت دار بين رجلين وفيها طريق لغيرها فلهما
ان يقسم الدار وترك لصاحب الطريق طريقاً عرضاً من باب
الدار لا اعظم وطوله الى باب الدار الذي له الطريق وكذلك الساحة
ولو باع الدار والطريق فان كانت رقبه الطريق مشتركة قسمت
حصه الطريق بينهم اثلاثاً وان كان الملك للشريكين ولا خرصق
المرووروي غرضه ان صاحب الطريق يضرب الحق الاستطراق
ومعرفة ذلك ان ينظر الى قيمة الارض بغير طريق والي قيمتها فيها
طريق فضرب صاحب الطريق بفضل القيمة ويضرب كل واحد من
الشريكين بنصف قيمة البقعة اذا كان فيها طريق وكذلك لو كان
في الدار منزل وطريقه في الدار ولو اراد صاحب المنزل ان يفتح
في هذا الطريق باباً اخر كان له ذلك وليس يستحق بيايين اكثر مما
يستحقه بواحد ولو اشركي صاحب المنزل داراً من ورا هذا
المنزل وفتح باباً الى المنزل فان كان ساكن الدار والمنزل واحد
فله ان يمتد في الدار والمنزل وان كان للدار ساكن اخر فليس له
ان يمتد في الطريق ولو اختم اهل الطريق وادعى كل واحد انه
له فذلك بينهم بالسوية الا ان تثبت تفاوت بالبنية ولو كلاً
لرجل دار وفيها طريق فمات صاحب الدار واقسم ورثته الدار
الدار بينهم ورفعوا الحق يقم باعوا الطريق يقسم الثمن بين صاحب
الطريق والورثة نصفين وان لم يعرف الدار ميراث بينهم فالطريق
على عدد الرؤس ولو اقسّم الفقير داراً وفيها كنيف شارج
او طلة فليس تحسب ذرع الظلة ولا الكنيف من ذرع الدار
وان كان ذلك على طريق غير نافذ حسب ذلك في ذرع الدار
وقال لو حيفه يحسب في القسمة كل ذراعين من العلو
يدراج من السفلى وقال ابو يونس في كسب ذراع من السفلى بذراعين
من العلو وقال محمد يقسم على القيمة دون الذرع والله اعلم بالصواب
باب دعوي الغلط في القسمة اذا اقسّم

القوم

القوم داراً واستوفى كل واحد حقه ادعى احدهم غلطاً في القسمة
لا بعد القسمة حتى يقيم البينة على ما ادعى من الغلط والذي
نكل فاقسم بينهما على قدر اصابهما وكذلك الكيلات والموزونات
والمزوعات ولو اقسّم رجلان دارين واخذ كل واحد منهما داراً
ثم ادعى احدهما الغلط في القسمة واقام البينة فالقسمة باطلت
في قول لم حيفه وقال ابو يونس في حيفه لا يتقضى القسمة ولكن
يقضى له بذلك الذرع من الدار الاخرى ولو كانت الدار
واحدة نقصت القسمة ولو اقسّم اربعة فاصاب احدها
قراحتين والاخر اربعة فادعى صاحب القراحتين ان احدي الاخر
الاربعة اصابه في قسمة واقام البينة قضى له به وكذلك لو كان
هذا في الثواب ولو ادعى كل واحد منهما على صاحبه ثوباً مما
في يده انه اصابه في قسمة واقام البينة قضى لكل واحد منهما بما في
يدي الآخر ولو اقسّم ما يه شاة فاصاب احدها خمسة وخمسين
والاخر خمسة واربعين ثم ادعى صاحب الاكس الغلط في القسمة او
الخطا في التقسيم لم يسمع الا ببينة ولو قال اخطانا في العدد واصاب
كل واحد منا خمسين وهذه الخمسة في قسمة وانكر الاخر ذلك فانها
يخالفان ويقردان ولو ادعى مدعي الغلط انه استوفى حقه من الغنم
ثم اخذ شريكه منه شيئاً بعد ذلك فهذا يدعى غصباً فان قامت
له بينة قضى له والا استخلف الشريك ولو قال احدها اخذت
انت احداً وخمسين غلطاً واخذت انا تسعة واربعين وقال
الاخر ما اخذت الا خمسين فالقول قوله مع يمينه ولو اقسّم داراً
واخذ كل واحد طائفة وادعى احدها بيتاً في يده الاخر انه وقع
في قسمة فان اقام بينة سمعت ببينته وان اقاما جميعاً البينة اخذ ببينة
المدعى وان كان قبل الاشهاد على القبض تحالفوا وتراوا واذا اختلفا
في الحدود فادعى كل واحد منهما حداً في يد صاحبه انه اصابه
واقام البينة قضى لكل واحد منهما بالحد الذي في يده صاحبه وان لم
يقم بينة تحالفوا لا يفسخ العقد حتى يفسخ الحاكم وكذلك امر الخلف

في باب البيع والله اعلم **باب القسمة يستحق منها**
شئ واذا اقتسما دارا فاخذا احدها ثلثا من مقدمها والاخر الثلثين
 من مؤخرها ثم استحق النصف مافي يدي صاحب المقدم فان
 عند لي حيفته ومحمد لا ينتقض القسمة ولكنه بالخيار ان شاء امسك
 مافي يده ورجع بباقي الحصة وهو مثل نصف ما استحق في نصيبه الاخر
 وان شاء فسخ القسمة وقال **ابو يوسف** تنتقض القسمة ولو
 استحق جزو شايخ من النصيب انتقضت القسمة ولو استحق بيت
 معين من احد النصيبين لم ينتقض القسمة بالاتفاق وقيل قول محمد
 مع قول لي يوسف ولو كان صاحب المقدم باع نصف مافي يده
 واستحق النصف الباقي فانه يرجع على صاحبه بربع مافي يده في قول
 لي حيفته ومحمد وقال **ابو يوسف** يفرم نصف قيمة ما باع ويضم الي ما
 في يدي صاحبه فيقسمان نصفين ولو كانت مائة شاة بين رجلين
 واخذ احدهما اربعين يساوي خمس مائة واخذ الاخر ستين يساوي
 خمس مائة فاستحققت شاة من الاربعين تساوي عشرة
 لم تنتقض القسمة ولكنه يضرب في ستين الخمسة ويضرب الاخر اربع
 مائة وخمسين وتسعين ولو كان كرحطه بين رجلين نصفين عشرة
 اقفة طعام جيد وثلثون ردي فاخذ احدهما عشرة واخذ الاخر ثلثين
 لم يحز الا ان يزيد صاحب الثلثين شيا فان زاد شيا ثم استحق من
 الثلثين عشرة اقفة رجع نصف الثوب وذكر في زيادات الزيادات
 انه يرجع بثلث الثوب وثلث الطعام الجيد وهو المقياس وكل قسمة
 وقعت باجبار القاض او باختيارهما على الوجه الذي يحرمها القاض
 اذا بنا احدهما بنا وغرسا ثم استحق احد النصيبين لم يرجع بقيمة البناء
 والغرس على الاخر ونظيره الشفع اذا اخذ العقار وبني فيه ثم استحق
 العقار وقلح البناء لم يرجع بذلك على احد وكذلك الجارية الماسورة
 اذا اشتراها رجل من اهل الحرب ثم جاء الملك القديم فاخذها واستلدها
 ثم استحقها رجل لم يرجع بقيمة الولد على الذي اخذها من يده وكذلك
 الاب اذا ولحق جارية ابنه فعلق منه ثم استحقها رجل لم يرجع بقيمة
 الولد

الولد على الابن وقال **ابو يوسف** اذا ادى الغاصب قيمة الجارية المفصقة
 ثم استولدها ثم استحققت كان له ان يرجع بقيمة الولد على المولي ولو
 كانت بينهما داران او ارضان واخذ كل واحد منهما دارا او بنى فيها
 ثم استحققت احداهما رجع نصف قيمة البناء على الآخر في قول لي حيفته
 وقولها ولو كانتا حارسين واخذ كل واحد منهما جارية فاستولدها ثم استحققت
 رجع على شريكه بالنصف في قول لي حيفته وعلى قولها يجب ان يرجع
باب ما يوجب القسمة واذا اقسام
 الورثة دارا او المترك دين خيط او غير خيط فطلب الغرماء دينهم ردت
 القسمة فان كان للميت ملا سوي ذلك جعل الدين فيه ولو كان
 ثمة موصي له بالثلث تقضت القسمة فان كان بقضا القاضى وقد
 افرز نصيبه صحت القسمة ولا يجوز قسمة وصو الميت على الموصول
 ولا قسمة الورثة وكذلك ان كان في الورثة صغير ليس له وصي
 او غائب فالقسمة باطلنة ولو ادعى بعض المقتسمين ديناً على
 الميت واقام البينة فله ان ينقض القسمة ولم يكن قسمة ابرام بن الدين
 ولو ادعى وارث وصيه لابن له صغير بعد القسمة فان القسمة
 لا تبطل حق الصغير ولكن الاب لا يملك ان يقيم البينة وكذلك
 لو ادعى بعض المقتسمين ان اخاله ابيده وامه وورث معهم اياه
 وانه مات بعد الاب وورثه هذا المدعى ومحمد الباقر فاقام
 المدعى البينة لم يقبل بينته وكذلك كل ميراث يدعيه او شرا
 او هبة وقسمة المكاتب والمأذون مثل قسمة الحر وكذلك قسمة
 الاب على الصبي والمعتوه فكذلك قسمة من يجوز سعة على
 الصغير ولو قاسم على الصغير وصى له او اخيه جازت القسمة
المهاياة
 في غير العقار ولم يحز في العقار **باب**
 واذا وقعت المهاياة فيما يحقل القسمة فهو جائز وان طلب احد
 القسمة قسم الحاكم بينهم وفسخ المهاياة ولا يبطل بحد احد
 ولو نهايا على ان ياخذ كل واحد طائفة يسكن فيها جاز ذلك
 مدة او يدكر او لكل واحد منهما ان يستغل ما اصابه بالمهاياة

شروط او لم يشترط وكذلك لو اخذ احدهما سلفاً والآخر غلًق
ولو تها سلفاً في الدارين واخذ كل واحد منهما داراً يسكنها او سفلها
حازه ولو تها سلفاً في عبيد واحد على ان يخدم كل واحد منهما يوماً
فهو جائز وكذلك البيت الصوري ولو شرط الا يستغلا لم تجز
وذكر محمد في الاصل ان التها في الدار الواحدة على السكفي والغد
جائزه ولو تها سلفاً في العبيد على الخدمة حازه واما الدواب
المشتركة اذا اخذ احدها دابة ليركبها والآخر دابة ستغلها
لم تجز عند لي حنفية وقال لي يوسف ومحمد يجوز واذا كان الخل
والشجر بين شريكين فتها سلفاً على ان ياخذ كل واحد طائفة و
يستمرها لم تجز وكذلك لو كانت الغنم مشتركة فاستقاع على ان
ياخذ كل واحد طائفة رعيها ويسفع بالساكنها لم تجز ولو اخذ كل
واحد عبيداً لخدمة وشط كل واحد على نفسه طعام العبد الذي
خدمه جاز استئجاراً ولو شرط كسوة العبد لم تجز والله اعلم
كتاب الماذون الاذن للعبد
في التجارة جائزه فان صح بالاذن في التجارة اذنًا عامًا واذن
له في شيء خاص فيقضى اليه الراي عملاً لا بفعل في المعادة
على وجه الاستخدام او يراه يتصرف ولا ينكر عليه او وضع
غلة كل يوم او كل شهر صار ماذوناً في جميع الانواع والمتصرفات
وقال زفر والشافعي اذا خص نوعاً بقدره وكذلك
اذا اذن لعبده يوماً او شهراً كان ماذوناً ابدًا حتى تجز
عليه وكذلك لو امره بضرب من الصنائع فوان يقول اقد
صباغاً او مقصاراً فهذا اذن له في جميع الصنائع وجميع
التجارح ولو امره بشئ تجزى في الاستخدام فوان شترى
لحمًا او طعاماً لاهله او ثوباً بالكسوة لم يصير ماذوناً وكذلك
لو اشترى ثوباً فاقطع قميصاً ولو باع مالاً مملوكاً والمولى حاضر
فستكت لم تجز ذلك البيع ويصير ماذوناً في الانواع كلها في
لوراه يبيع قال لا جنبي صار ماذوناً ولم تجز البيع وكذلك

لوراه

لوراه سلع يبيعاً فاسدًا او لم ينهه فهو ذن كما لصيح وكذلك لو قال
اذ اتي الفأوانت حروا اذا ادست الي فانت حر فهو اذن ه
فصل كل دين يلحق الماذون بجهة التجارة او ما هو
في معنى التجارة فذلك يستعلق بالرقبة وبالكسب ضياع فيه
الا ان يفديه المولى وقال زفر والشافعي لا يتعلق بالرقبة ويتعلق
بالكسب وقال لي الحسن جهات الديون التي تتعلق بالرقبة
وذلك البيع والشراء والاجارة والاستخدام وصفاً الغصب
والمودايح والامانات اذا اخذها وكذا الماذون اذا اشترى
جاريه فوطيها ثم استحققت اخذ بالمهر للمال واذا بيع العبد انقسم
غرمه ما به الحصى وسوا ثبت ديونهم باقرار العبد او بيته قامت
عليه ولا يجوز للمولى بيع العبد المديون الا باذن الغرماء او بقضالا لذي
او يامر القاضى بالبيع للغرماء ولو اذن بعض الغرماء في البيع لم تجز الا
ان يجيزه الباقي ولو غاب بعض الغرماء ورفع بعضهم الامر القاضى
امر سعه فندفع الي الحصور حصتهم ويوقف حصص الغيب ولو اقر
العبد بدين لغايب قبل ان يباع صدق في ذلك وتوقف حصص
الغاييب ولا يعتبر تصديق المولى ولا تصديق الغرماء ولو اقر احد
ما يبيع في المدين لم تجز اقراره وان صدق المولى فان قدم الغايب
واقام بيته اتبع الغرماء كخته ولم يكون له على العبد ولا على المولى
ولا على المشتري سبيل ه وما يلحق العبد الماذون يستوي
فيه الكسب الحاصل قبل الدين وجده وكذلك ما ذهب له
او تصدق عليه قبل حقوق الدين او بعده وقال زفر في الهبة
للمولى دون الغرماء ولو اكتسب العبد مالاً وانتزعه المولى من يده
ثم لحقه دين سلم للمولى ما اخذ ولم يكن في ذلك دين العبد وان
كان عليه دين حين اخذ المولى فللغرماء ان ياخذوا منه ان كان
قائماً وقمته ان كان جاهلاً ولو اخذ المولى منه غلة كل شهر وذلك
مثل غلته سلم له استئجاراً وان اخذ اكثر من غلة مثله رد الفضل
على الغرماء ولو ولد له الماذون ولد قبل حقوق المدين ثم لحقها

دين لم ينج الولد فيه وما ولدته بعد لحوق الدين فهو بمنزلة ما يباع
في الدين والارث بمنزلة الولد ولو دفع اليه المولي ما لا يعمل به فحق
دين لم يكن ذلك المال ولو اقر العبد بجناية على عبد او حر او مهر
وجب عليه مكاح جائز او فساد او شبهة فاقراره باطل لا يواخذه به
حق يعتق فان صدقة المولي جاز ذلك عليه ولم يجز على الغنما
وان قامت بينة انه تزوج باذن المولى فعليه المهر وكحل المرأة
في ذلك الغنما ولو اقر انه اقضى جارية يا صبيعه غصباً كان اقراره
باطل في قول لي حيفته ومحمد وقال ليو يوسف ومحمد
يجوز اقراره بغيره كان عليه ام لا ويضرب مولي الجارية مع الغنما
في ثمن العبد واذا اشترى الماذون او باع بغيره يسيئ فهو
جائز وان كان غيباً فاحشاً فهو جائز ايضا في قول لي حيفه وقال
ليو يوسف ومحمد لا يجوز له ان يصف الماذون بمنزلة ويبيع التاجيل
من العبد الماذون في دين وجب له ولو حط عنه شياً
من غير عيب لم يجز ولو وجب للماذون والآخر على انسان دين
وهما شركيان فاخر العبد فضيلة فالتاخير باطل في قول لي حيفه
وعندهما يجوز وتفرعات هذه المسائل مرت في الشركة ولو اقر رجل
عبد اماً ذواً ان يشتري له شياً بالنقد فاشترى فهو جائز
والعهدة عليه استحساناً ولوامره بالمشاركة فاشترى كما امر
كان للعبد دون الامر الا ان ياذن له المولي ولا دين عليه ولو
توكل ببيع جارية لغيره فهو جائز ويكون العهدة عليه ولو وكل الماذون
انساناً ببيع او شراء وجائز كالحرة والله اعلم بالصواب

باب عتق العبد الماذون والواعتق
المولي عبده الماذون وعليه دين فهو جائز ويضمن المولي للغنما
الاقل من قيمته ومن الدين ولو قتل عبداً او حرّاً فاعتقه المولى
وهو عام به كما نعت عليه قيمة العبد المقتول او دية الحر فان
كان المولي لا يعلم بالجناية غرم قيمة عبده لا ولياً الا ان يكون
قيمته عشرة الاف فيقتص عشرة دراهم ولو كان على العبد الماذون
دين في حيط

دين في حيط وجنى جنايات تخط بقيمتها فاعتقه المولى وهو لا يعلم
بالجناية غرم لاصحاب الدين قيمة كاملة وغرم لاصحاب الجناية
قيمتها الا ان يزيد على عشرة الاف فتقتص عشرة دراهم ولو قتل
اجنبى ضمن قيمة واحدة ولو لحق المدبر او ام الولد دين فاعتقه
المولى فلا ضمان عليه في شئ ولو اعتق المولى رقيقاً من كسب
عبد الماذون وعليه دين في حيط برقيقته وبما في يديه فعتقه
باطل في قول لي حيفته وقال ليو يوسف ومحمد المعتق جائز على
المولى القيمة ان كان مؤسراً وان كان مغسلاً سعى المعتق فيه
ويرجع على المولى وان لم يكن الدين في حيطاً فكان لبي حيفته او لا
يقول بان المولى لا يملك ولا يصح اعتاقه شياً من كسبه ثم رجع
عنه ذلك وقال يملك وينفذ اعتاقه ويكون الحكم كما قال
ليو يوسف ومحمد فيما اذا كان الدين في حيطاً ولو وطق المولى جارية
عبده الماذون وعليه دين في حيط فجات بولد فادعاه ثبت
شبه منه وغرم قيمة الجارية وصارت ام ولد له ولم يغرم من
عقرها شيئاً ولو اعتق رقيقه وعليه دين في حيط ثم ان المولى قضي
الدين او ابراء الغنما فنقض اعتاق المولى وعليه هذا اذا اعتق
الوارث عبداً من التركة المستغرة بالدين ثم قضى الدين او ابراء
الغنما فنقض الاعتاق وقال الحسن بن زياد لا ينفذه
ولو ان المولى اعتق عبداً مكاتبه ثم عجز المكاتب لم ينفذ الاعتاق
ولو ان المولى اعتق جارية عبده الماذون وعليه دين في حيط ثم وطقها
المولى فجات بولد فادعاه فدعوتها جارية والولد حر والمولى
ضامن لقيمة الجارية للغنما والجارية حره بالمعتق السابق وعلى
المولى العقر للجارية والله اعلم **باب ما يجوز**
للعبد الماذون ان يفعل وليس للعبد الماذون ان
يكتاتب الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه فيكون مكاتباً
على المولى فان لحق العبد دين بعد ذلك فليس للغنماء
فيل على المكاتب حق فان ادى المكاتب جميع المكاتبه قبل اجاز

المولى لم يعتق ه فان كان المولى اجاز الكتابة وعلى العبد دين محيط
لم يصح اجازته في قول لم يحنفت وعندها يصح ويعتق المكاتب
ومن المولى قيمته للغنم والمكاتبه التي قبض العبد للغنم وان لم يكن
عليه دين محيط عتق المكاتب في قولهم ومن المولى قيمته وليس
للماذون ان يهب درهما ولا يتصدق ولا يكسوا ثيابا ولا يجوز
هديته في الطعام اليسير الذي بمصدر التجار اذا وهب او اطعم
استحسانا ه ولا باس للمرة ان يتصدق من منزل زوجها بالشيء
اليسير كالرغيف ونحوه ه وليس للعبد الماذون ان يكفل بال
ولا لنفسه ولا بقرض ولا يعتق علمه ان اجاز المولى عتقه ولا دين
عليه جاز كما ذكرنا في الكتابة ه ولولا عار دابة او عبدا فلا باس به
وليس له ان يتزوج ولا يزوجه عبده ولا امته في قول لم يحنفت ومحمد
وقال — ابو يوسف تزوج الامه ه ويجوز ان ياخذ المال مضاربة
ولا يدفع مضاربة وان شارك شركة العنان وان ياذن لعبده في التجارة
ولا يملك المفاوضه ه ولما شترك عبدان شركة عنان على ان
يشترى بالثمن النقدي والنسيه جاز ما اشترى بالثمن النقدي وما اشترى

والله اعلم **باب الغرور في العبد الماذون**
واذا جال الرجل بالعبد الى السوق فقال هذا عبدي قد اذنت
له في التجارة فبايعوه فبايعه اهل السوق ولحقه دين ثم تبين انه
كان حرا او مذبذبا او مكاتبا او ام ولد او اسحق فعلى هذا الذي
امر بالمبايعه الاقل من قيمة العبد ومن الدين ولا بد في الجواب
المضمان من اضافة العبد الى نفسه وامر بالمبايعه وان شأ
الغنم رجعا بدنيهم على هذا الذي لم يبايعتهم ان كان
حرا او ان كان مكاتبا او مذبذبا او ام ولد رجع عليهم
بعد العتق وسوا قال المولى اذنت له او لم يقل او امره في حرة
او عامه ه ولو كان هذا العبد ملكا للامير فذبه المولى بعد ذلك
او اعتقه ثم بايعوه فلحقه دين لم يقض المولى شيئا ه ولو كان القابل
لم عبدا مجورا فلا ضمان عليه حتى يعتق ه ولو كان الماذون

له

له حرا والذي امره بمبايعته عبدا ما ذون او مكاتب او صوم ما ذون
فلا ضمان على الامر في شئ ولو اخذ العبد والمكاتب بعد
العتاق والمصبي لا يؤخذ به ابداه والله اعلم بالصواب

باب الشهادة على السيد والمولى

غاييب — واذا قامت المينة على العبد الماذون بدني التجار
وهو منكرا وعلى اقراره قضى عليه بذلك ولا ينتظرون
حضور المولى ه وان كان مجورا عليه فقامت المينة عليه
بالغصب لم يقض عليه حتى يحضر المولى ه ولو ادعى على العبد
المجور ودعيه مستهلك لم يقض به الحال وتوقف القضاء الى
ما بعد العتق في قول لم يحنفت ومحمد وقال لم يوسف يقضي
للحال ه ولو شهد عليه باقراره بالغصب لم يقض عليه وان
كان المولى حاضرا ولو شهدوا باقراره عليه كذا او قصاص
لزمه القود والقذف ولم يلزمه ما سواهما وان كان المولى حاضرا ه
ولو قامت المينة على المصبي الماذون او المقتوه بالقتل قبلت
المينة وتجب الدية على العاقله ولو شهدوا على اقراره
بالقتل لم يقبل ه ولو شهدوا على العبد الماذون بسرقة عشرة
درهم وهو محدد فان كان مولاه حاضرا قطع ولم يقض السرقة وان
كان المولى غايبا ضمن السرقة ولم يقطع ه ولو شهدوا بسرقة
ما ذون النصاب او على اقراره بذلك قبلت المينة ونفقه
الضمان سواء كان المولى حاضرا او غايبا ه ولو كان العبد مجورا
عليه لم يسمع المينة على السرقة ولا على اقراره ولم يقض عليه
بقطع ولا ضمان اذا كان المولى غايبا واذا كان حاضرا وجب
الضمان اذا قامت المينة بالسرقة ه ولو كان المشهود عليه
صبي او معتوها سمعت المينة وضمنه القاضي والله اعلم

باب الاختلاف الماذون

المولى في مال في يده — اذا اختلفا في مال في يدي العبد
وعليه دين فالقول قول العبد ويقض الدين منه ه ولو كان

المال في يدهما فهو بينهما وان كان ثم ثالث فالمال بينهم اثلا ثا
وان لم يكن عليه دين فالمال بين المولى والاجنبى نصفين والعبد
المادون والحرة سوا فيما يرجع الي الميدا اذا وقع التنازع بينه
وبين اجنبى ولو اجر الحرة المادون نفسه من حياط الحيطه
معه او من تاجر يعمل معه وفي يدي الاجنبى ثوب فقال
المستاجر هو لي فان في حانوت التاجر والخياط فهو للمستاجر
والخياط وان لم يكن في منزله وكان في المسكة فهو للاجنبى ولو
اجر المولى عبده الححر من رجل ومعه ثوب فادعاه المولى
والمستاجر فهو للمستاجر سوا كان في منزل المستاجر او في غير
منزله ولو كان في منزل المولى فهو للمولى ولو كان عبدا مادونا
في التجارة وعليه دين وفي يده ثوب وهو في منزل المولى فلان
كان المقرب من تجارة العبد فهو له وان لم يكن من تجارته فهو
للمولى ولو كان العبد راكبا على دابة او لا بسا ثوبا ثم اختلفا
فهو للعبد سوا كان من تجارته او لم يكن والله اعلم بالصواب

كتاب الاقرار

يشترى ثم رجع لم يجمع رجوعه فيها هو من حقوق العباد وما
اوجب حق الله تعالى مجررا عن حقوق العباد كالزنا والمسقة
وشرب الخمر يجمع رجوعه قبل الاستيقا واذا اقر مرة واحدة
ثبت الاقرار الا في الزنا فانه يعتبر اربع مرات وذكرف
الجامع المصغير اذا اقر بسرقه او شرب خمر او زنا بعد جين
اخذ بذلك الا شرب الخمر فانه لا يؤخذ في قول لي حنيئة
وليعيسف الا اذا اقر به وزكها يؤخذ منه وقال محمد
يؤخذ به ولو جأ السكران في حال السكر واقر على نفسه لم يؤخذ
باقراره والله اعلم **باب ما يكون اقرارا**

وما لا يكون اذا قال لفلان على الف درهم فهو اقرار بالدين وكذلك
لو قال قبل فان قال هي ودجعة فان وصل بالكلام صدق
وان فصل لم يصدق ولو قال له عندي الف او مائة او مئتي

او في

او في بيتي او صندوقي فهو ودجعة ولو قال له في مالي الف
درهم فهذا اقرار له بذلك وذكر لي بك المرائي ان هذا اقرار
بالشركة وقال بعض اصحابنا ان كان ماله محصوا فهو اقرار
بالشركة وان لم يكن محصوا فهو اقرار بالوجوب في الذمة
ولو قال له من مالي الف درهم فهو هذه هبة لا يجوز عليه الا
ان يدفعها ولو قال له في مالي الف درهم لا حق لي فيها فهذا
اقراره ولو قال له في ذمته الف فهذا اقرار بالشركة
ولو قال له عندي الف درهم ودجعة قرضا او مضاربة قرضا
او بضاعة قرضا او ذكر دينامكان قوله قرضا فهذا اقراضه
ولو قال له عندي الف عارية فهو قرض **فصل**
واذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين ماهو فالقول قوله
في البيان لا اليد من ان يقر بشئ تمامه الناس ويقصد بالغصب
ولم يبين ما يقصده الناس ولا قيمة له قبل قوله نحو ان يقرانه غصب
صياحرا او جلد ميتة وهو اختيار مشايخ الحراق واختيار اهل
ماوراء النهر انه لا بد ان يفتر شيئا له قيمة وكذلك اذا فر
على لا يضمن نحو العقار والخمر ولو ادعى المقر اكثر مما اقر حلف عليه
المقره واذا اقرانه غصب عبدا او ثوبا فالقول قوله في عينه
ووصفه وان كان مستهلكا فالقول في قدر القيمة قوله ولو اقر
انه غصب دارا وقال هي بالبصرة فالقول قوله ولو قال هي هذه
الدار التي في يدي زيد وزيد ينكر فالقول قوله ولا ضمان
عليه في قوله لي حنيئة ولي يوسف الاخر وعند محمد يضمن ولو قال
لفلان على حق او شئ فالقول قوله في البيان ولا بد ان يبين
ماله قيمة ولو قال لفلان على قفني حنطة فهو قفني البلد
وكذلك الاوقار والامنا **فصل** ولو قال لفلان
على الف درهم فهو على ما تتعارفه اهل البلد من الوزن قال
محمد والمدراهم في بلادنا وزن سبعة لا يزيد ولا ينقص الا ان يذكر
موصولا بكلامه نحو ان يقول مائة درهم مثاقيل او قال مائة وزن

في ذمته

خمسة فيكون على ما قال هـ ولو قال على درهم او دسردينين فعليه
دعهم تام ودينار تام وعلمي يوسف اذا قال على شيء من درهم
او شيء من الادرام فعليه ثلثه درهم ولو قال على درهم كثيرة يلزمه
عشرة درهم في قول لي حيفه وقال لي يوسف ومحمد يلزمه مايتا
درهم هـ وقال لي يوسف اذا قال له على مال كثير او عظيم فعليه
مايتا درهم هـ ولو قال اموال عظام فعليه ست ما درهم ولو قال
غصبتة ابلا كثيرا فهذا على خمسة وعشرين هـ ولو قال على حنطة
كثيرة فهذا على خمسة او سق وعند لي حيفه يرجع الي بيان
المقره ولو قال له على الف درهم طبرية والمقالة منه سفار
فعليه الف وزن سبعة من الطبرية وكذلك لو قال سرورية
ولو قال على دينار ساعي الوفي فعليه ان يعطيه دينارا واحدا
فان اعطاه دينارين لم يكن وهذا بخلاف الدرهم **فصل**
وقال لي حيفه اذا قال لفلان على الف قرصا او من شئ يبيع
ثم قال هي زيوفا او بنهرجة وقال ذلك موصولا لم يصدق
وهو جيا دعلي ما يتبايع الناس ويتعارضون وروي في المقرض
انه يقبل ان وصل واله فصل لم يصدق هـ ولو قال غصبتة الف
اوله عندي الف وديعه ثم قال هي زيوفا او بنهرجة صدق
وصل ام فصل ولو قال له على الف ولم ينسب الي بيع او قرض ثم قال
هي زيوفا صدق اذا وصل ولم يصدق اذا قطع قال وهذا الفصل
لا خلاف فيه هـ ولو قال او دعني الف ثم قال هي رصاصا وستوف
فان وصل صدق وان قطع لم يصدق هـ ولو قال ابتعت بالف
ستوقه لم يصدق في قول لي حيفه وهي جيا دعلي يوسف
يصدق والبيع فاسده وعلمي يوسف اذا قال لفلان على
الف بيض زيوفا او سود زيوفا او وضع زيوفا فهو صدق اذا وصل
ولو قال على الف جيا زيوفا لم يصدق هـ ولو قال على عشرة درهم
الادريهان زانقان فانه ثلثه عشرة جيا في قول لي حيفه
وقال لي يوسف يدفع المقر عشرة جيا او ياخذ درهم زانقا هـ

ولو قال

ولو قال له على عشرة درهم الادريهان ستوق فعليه عشرة درهم الاقبة
درهم ستوق وهذا قياس قول لي حيفه ولي يوسف والله اعلم
فصل وعلمي يوسف فيمن قال اقض فلان الف درهم
ثم قال اقض لزمه المال ولم يصدق استحسانا وكذا روي
عن محمد اذا قال اعطيتني الف او اقضتني او او دعنتني او سلفتي
او استلمتني الي ثم قال لم اقض لم يصدق اذا فصل وان وصل
صدق هـ ولو قال بعدتني الف او لم اقض او دفعت الي لم يصدق
في قول لي يوسف وان وصل وقال محمد يصدق هـ ولو قال
دعنتي دارك او اجرنتني ثم قال لم اقض صدق وصل ام فصل
والله اعلم **باب الاقرار بعد رجوع**
اذا قال لفلان على درهم مضاعفة فعليه ستة درهم هـ ولو قال
درهم اضعا فامضاعفة فعليه ثمانية عشرة هـ ولو قال درهم اضعا
فهي تسعة هـ ولو قال عشرة درهم واضعا فها مضاعفة فعليه
ثمانون هـ وعلمي يوسف اذا قال لفلان على الف فعليه درهمان
ولو قال عرو درهمين فعليه اربعة وقال لي حيفه اذا
قال على الف الاشئ او الاقليل او قال له على رهها الف او
عظم الف او جل الف او قريب من الف فعليه خمس مائة وسمى
فالتقول في الزيادة قوله هـ ولو قال على ماس مائة الي مائتي
فعليه في قول لي حيفه مائة وتسعة وتسعون وعندها يلزمه
مائتان هـ ولو قال ماس كثر شعير الي كثر حنطة لزمه في قياس
قول لي حيفه كثر شعير وكثر حنطة الا قفيز وعندها يلزمه
الكران **فصل** اذا قال له على الف ولم يبين فالتقول
قوله بقدر ما شاء هـ ولو قال على مائة وثقب فالتقول قوله في المايه
وكذلك لو قال وثقب باله ولو قال وثلثه اثواب فالتقول ثياب هـ
ولو قال مائة درهم او مائة وشاة او ذكر شيئا يقسم بعضها في بعض
جعل الكل من ذلك النوع هـ وعلمي يوسف اذا قال على عشرة
وعند او صيف فالبيان في العشرة اليه هـ ولو قال على عشرة ونصف

فالقول في السلف ما قال من درهم اقل واكثره ولو قال على بضع
وخمسون فالبضع ثلثة فصاعد الا ينقص منها ه ولو قال على
عشره ودانق او قيراط فالدانق والمقيراط من الغضنة ه ولو قال
على ما يتا مثقال ذهب وفضة او كمر خط و شعير فعليه من كل
واحد منهما النصف وكذلك لو تزوج على ثلثة وكذا لو
سمى اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث ولو قال استودعني
ثلثة اثواب رطى ويهودي فalcول قول المقر ان شا جعل رطى
ويهوديا ه ولو قال استودعني عشرة اثواب هرودي وهرودي
كان من كل واحد النصف والله اعلم **باب الاقرار**
بالاقتضا واذا اقرانه اقتضاه الفأ كانت عليه وانك المقله
ان يكون عليه شيء فانه يجبر على رده اليه وكذلك لو اقرانه
قبض منه الفأ كانت عنده وديعه وقال ابو حنيفة لو قال اسكنت
فلانا بيلق هذا ثم اخبرته او امرته دابتي ثم اخذتها منه وانك المقله
فalcول قول المقر في قول لم حنيفة وعندها القول قول المقره على
هذا الاختلاف اذا اقران فلانا خاط قبضه وقبض منه وادعى
الخياط انه له ه ولو قال خاط لي هذا القبيص ولم يقبل قبضته
منه لم يرد على الخياط في قولهم جميعا ه ولو كان القريب او الدار
معروفا المقر فalcول قول المقر في قولهم ه ولو اقران فلانا كن في هذا
البيت والبيت لي وادعى ذلك الرجل البيت فهو له وعلى المقر البينة
ولو اقران فلانا نزع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا
الكرم وذلك في يد المقر وادعى المقره فalcول قول المقر ه ولو
قال هذه الدابة لفلان ارسل بها الي مع فلان فانه يرد لها على
الذي اقرانها ملكه وهذا قياس قول ابو حنيفة وابي يوسف
وذكر قول لم يوسف في الاصل في موضعين فقال في احد الموضعين
لاصفان عليه للثاني محال وقال في موضع اخر ان سلم بغير قضاء
ضمن للثاني وقال ابو حنيفة لا سفد الاقرار للثاني و فرق بين
العين والدين فانه لو قال لفلان على ما به فضتها من فلان فادعها

كل واحد منهما مائة ه ولو اقران هذا المعبود الذي في يديه وديعه
بمعه لفلان ثم مات المقر لم يجعل ميراثا ويوقف حق كحضر المقله
ولو لم يشم صاحب الودعيه فله ميراث **فصل** ولو قال
يعلني لفلان الف لابل الفان لفلان استخسانا والقياس ان
يكون ثلثة الف ه ولو قال يعلني الفان لابل الف لفلان
ويذكر لفلان لو كان مثل هذا في المصنفه فوان يقول الف بيض لابل
سواء كان يدايا الجيد او لا لم يضره ولا بد ان الردي استدركا
للفلطي في الوضف ه ولو قال لفلان على الف درهم لابل ما به
دينار لك فكلها **فصل** ولو قال دفع الى فلان هذه الف
وهي لفلان وادعى كل واحد منهما انها له فهي للدافع ه ولو قال هي
لفلان دفعها الي فلان فهي للمقر له الاول ولا يكون للدافع شيء
فان دفع الى الاول بقضا فلان صفان عليه للثاني في قول لم يوسف
وان كان بغير قضا صحق وقال **فصل** لو دفعني في الحالين ه
ولو قال بهذه الف لفلان اقرضته فلان وادعى كل واحد منهما
فهي للذي اقرضه لولا المقر من عليه الف ه ولو قال هي لفلان ارسلها
الي مع فلان وقال الاول ليس لي وادعها الرسول فهي للرسول ه
ولو كان المقر له غائبا فاراد الرسول ان ياخذها وادعها لنفسه
لم ياخذها هكدي روي عن لم يوسف ه ولو قال هذه الف لفلان
اخذتها من فلان فهي للمقره ويضمن للذي اقرانه اخذها الفأ له ه
وكذلك لو قال غصبت هذا المعبود من فلان لابل من فلان سلم
الي الاول ويضمن للثاني سواء كان بقضا او بغير قضاء ه ولو قال
الخياط هذا الثوب لفلان سلم الي فلان فهي نظير مسئلة الودعيه
في قول لم حنيفة وعندها نظير مسئلة الغضب ه ولو قال هذا
الثوب اسلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان فهو للذي اسلم اليه
وليس للثاني سواء ه ولو قال كان لي على فلان الف فقصاصه
او دفعه الي لم يصدق والله اعلم **باب اختلاف**
المولي والمعبود فيما اخذه المولي او جنى عليه واذا اعتق

عبدته ثم اقرانه اخذته هذا الشئ في حالة الرق وهو قائم بعينه وقال
العبد اخذته بعد المعتق فالقول قول العبد في قول **ه** وقال التلث
عليك ما لا وانت عبدي وقال العبد اتلفتة وانا حر فالقول
قول المولى في قول **ه** كذا ذكره القندوري وهو خلاف رواية
الاصل فانه ذكر محمد بن الاصل اذا اقرانه اخذ ما لا واستهلكه
ثم تنازعنا في ذلك فالقول قول العبد في قول **ه** حيفه **ه** بن يوسف
وقال محمد بن القول قول المولى وعلى هذا الاختلاف اذا قال قطعت
يديك قبل المعتق وقال العبد لا بل جعده **ه** ولو ادعى المولى المولى قبل
المعتق وادعت الامة بعده او ادعى المولى انه اخذ من العبد
ضربه كل **ه** شهر كذا **ه** وهي ضريبة مثله وقال العبد كان
بعد المعتق فالقول قول المولى في قوله **ه** وعلى هذا اذا سلم
الحزب او استامن او صار دمه فقال له رجل مسلم قطعت
يديك وانت حررتي واخذت الف واستهلكتها فاني نشت حررتي
في دار الحرب وقال المقلد لا بل فعلت **ه** واذا اطمع او دعى في
دار الحرب الاسلام فان ابا حيفه وقال لبعضهم **ه** قال لا القول
قول المقلد ويخفى له ما استهلكه عليه وقال **ه** **ه** محمد
وزنه لا يخفى شيا واجمعوا انه يرد عليه ما كان في يده قايما **ه**

باب الاقرار بالدين في الدين

الصحة والمريض الصحة اذا اقر بدين لانا من مشرق قد نفى
جائز وارثا كان المقلد او غير وارث **ه** ومن قضاة من دينه
هو جائز لا يشرك فيه الباقي الا ان يكون اقر لرجلين بدين
واحد ويقدم الدين على الرضايا والمعاريف ويتعلق حق
الغرماء بدين ظالميت وارث الجنايات الواجبة له بجنايته
خطا او عمدا **ه** ولو كان المقتل عمدا **ه** القصاص او فمادون
النفس فلا حق للغرماء في ذلك ولا يصح عنهم فان عفا بعض
الورثة عن الدم قول نصيب الباقيين ما لا يتعلق به حق الغرماء
ولذلك مهر المأه بنزلة تركتها يقسم بين الغرماء ولو اقر المريض

في مرضه

في مرضه الذي مات فيه لغير الوارث بدين جائز **ه** ولو اقر
بدين ثم بدين فذلك **ه** جائز يستوي فيه المتقدم والمتأخر **ه**
ولو كان على المريض دين في صحته فاقض مرضه فدين غمها
الصحة اولي بالقضاء من التركة فيدبرهم فان فضل من التركة
شئ صرف الي غمها المرض وقال الشافعي يستويان **ه**
ولو اقر المريض بعبد في يده انه لفلان وعليه دين الصحة
لم يجز ذلك **ه** الاقرار على غمها الصحة وكما نواحق يده من المقلد
وكل دين وجب على المريض بدلا غمها مال ملكه او استهلكه
وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة **ه** ولا يجوز للمريض
ان يقضى دين بعض الغرماء دون البعض سوا كان ذلك في
المرض او في الصحة الا ان يكون استعرض في مرضه وقبضه او
اشتري شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم قضى الحق وتقدر ثمن ما اشتري
اشتري فان ذلك **ه** يجوز على الغرماء اذا علم بهينه **ه** ولو اقر
في مرضه بالف وذلك **ه** مهر مثلها فهو جائز وكما في المأه غمها
الصحة بمهرها وان نقدتها المهر لم يسلم لها **ه** ولو اقر في المرض
بدين ثم اقر بوديعة فهما دينان ولا يقدم الوديعة **ه** ولو اقر
بالوديعة او لا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة اولي وكذا البضاعة
والمضاربة حكمها وحكم الوديعة سواء **ه** ولو اقر بوديعة الف ثم مات
ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض والله اعلم بالصواب

باب الاقرار للمريض

باستيفاء الدين فاذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له في حالة
الصحة او باستيفاء بدل الكتابة الواقعة في حالة الصحة فهو مصدق
وبير الغريم والمكاتب سوا كان عليه دين الصحة ام لا ولو كان
هذا الدين في حالة الصحة **ه** ارش جنايته او صلح غريم عمدا فاقتر
باستيفاء ذلك **ه** في حالة المرض فهو مصدق وكذا دين وجب بدلا
غمها هو مال في حالة المرض كقن العبد وبدل الحقض الواجب
في مرض الموت اذا اقر للمريض باستيفاءه لم يصح في حق غريم الصحة

وَجُعِلَ اقْرَارُ الْدِينِ ۝ وَلَوْ اَقْرَعَ رَجُلٌ لِمَرِيضٍ اَنْ يَقْتُلَ عَبْدَهُ اَوْ يَطْعُمَهُ
ثُمَّ اَقْرَعَ الْمَرِيضُ بِالْاِسْتِغْنَاءِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْجَانِي قَتَلَ الْعَبْدَ
عَدَاً لِمَرِيضٍ اَوْ لِمَوْلَى ثُمَّ صَالَحَهُ الْمَوْلَى عَلَى مَالٍ فَاقْرَعَ يَقْبِضُ بِدَلٍّ
الصُّلْحُ جَازٍ ۝ وَلَوْ اَقْرَعَ الْمَاءُ الْمَرِيضُ اَنْهَا اسْتَوْفِيَتْ مِنْ
زَوْجِهَا الْمَرْوُوعِي هَذَا ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ثُمَّ مَاتَتْ فَلَمْ
ذَلِكَ بَيْنَ غَرَمَاتِهَا وَالْأَشْيَاءِ عَلَى الْحَقِّ النُّوْجِ مِنَ الْمَرْوُوعِي ۝
يُضَارِبُ الْغَرَمَاتُ نِصْفَ الْمَرْوُوعِي وَلَوْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَاقْرَعَ بِاسْتِغْنَاءِ
الْمَرْوُوعِي طَلَقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مَعَ الْأَوْرَاقِ
كَانَ النُّوْجُ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ اَوْ الْمَرَضِ وَلَمْ يَقْضِ عِدَّتُهَا حَقٌّ مَاتَتْ
وَقَدْ طَلَقَهَا طَلَاً قَابِلًا وَقَدْ مَاتَتْ بِاسْتِغْنَاءِ الْمَرْوُوعِي فَصَحَابُ
دِينِ الصَّحَّةِ اَوْ لِي حَقٌّ يَسْتَوْفُو أَصْقَوْهُمْ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْبَاقِي فَيَجْعَلُ لِلزَّوْجِ
الْأَقْلَ مَا اقْرَعَ لَهُ بِالْاِسْتِغْنَاءِ وَمَا يَصِيبُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ ۝ وَلَوْ بَاعَ
الْمَرِيضُ عِنْدَهُ عَيْلَ الْغَنَةِ وَاقْرَعَ بِاسْتِغْنَاءِ الثَّانِي لَمْ يُصَدَّقْ فِي حَقِّ غَنِيمِ
الصَّحَّةِ ۝ وَرَوَى عَنِ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ شَاذَهُ بِأَنَّهُ يَبْعُ الْأَقْرَارَ
وَيَبْرُ الْغَنِيمَ ۝ وَرَوَى عَنْ جَدِّهِ فِي الْمَرَضِ إِذَا اقْرَعَ بِأَنَّهُ يَبْعُ عَبْدَهُ مِنْ
فُلَانٍ وَقَبْضُ الثَّانِي وَهُوَ الْفَوَاقِ عَلَيْهِ دِينُ الصَّحَّةِ وَانْكَرَ
فُلَانٌ ذَلِكَ ۝ فَلَهُ أَنْ يَقْبِضَ الْآلِفَ الَّتِي اقْرَعَ الْمَرِيضُ بِبَعْضِهَا
وَيُبَاعَ الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ ۝ فَإِنْ صَدَقَهُ فَالْعَبْدُ عَبْدُهُ فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ مِنَ الثَّانِي ۝ وَإِذَا اقْرَعَ الْمَرِيضُ يَقْبِضُ قِيمَهُ مَا اسْتَهْلَكَ عَلَيْهِ
فِي حَالِ الْمَرَضِ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دِينُ الصَّحَّةِ ۝
وَلَوْ كَانَ الْأَسْتِهْلَاكُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ صَحَّ الْأَقْرَارُ ۝ وَلَوْ اقْرَعَ الْمَرِيضُ
أَنَّهُ كَانَ أِبْرَافِيلًا مِنْ الدِّينِ الَّذِي عَلَيْهِ فِي صَحَّتِهِ بِمَنْحَرٍ وَاللَّهُ اعْلَمُ
بَابُ اقْرَارِ الْعَبْدِ الْمَادُونِ
فِي مَرْضَاهُ وَالْعَبْدُ الْمَادُونُ وَالْحَرُّ سَوَاءٌ فِي حُكْمِ الْأَقْرَارِ فِي
حَالِ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ ۝ وَلَوْ اقْرَعَ يَدَيْنِ فِي الصَّحَّةِ ثُمَّ مَرَضَ فَاقْرَعَ يَدَيْنِ
ثُمَّ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ قَبْضَهُ فَمَاتَ فِي يَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْمَادُونُ وَفِي
يَدِهِ الْفَقْصُ الْآلِفُ بَيْنَ غَرَمَاتِ الصَّحَّةِ وَبَيْنَ الْبَايَعِ فِي الْمَرَضِ
بِالْحَصْصِ

بِالْحَصْصِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْحَقِّ وَكَذَلِكَ الْمَادُونُ إِذَا خَضَعَ بِغَرَمَاتِهِ
الدِّينَ فِي حَالِ الْمَرَضِ لَمْ يَبْعُ إِلَّا إِذَا كَانَ ثَمَنٌ مِيعَ اَوْ يَدْلُ قَرْضٍ ۝
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي تَقْدَرُ أَجْرُهُ أَجِيرًا سَاحِرًا أَوْ مَهْرًا مَرَّةً
تَرَوُّجَهَا لَمْ يَصِحَّ التَّحْصِيصُ وَلَوْ تَصَرَّفَ الْعَبْدُ الْمَادُونُ فِي مَرْضَاهُ جَلْبًا
فَإِنْ مَاتَ بَابَتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ۝ وَلَوْ كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ فِي يَدِهِ وَقَدْ
بَالَغَ فِي اخْتِذَا الْغَرَمَاتِ دِينَهُمْ وَجَازَتْ الْحَابَةُ فَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ ۝
وَأَنْ كَانَ الدِّينُ خَطِيئًا عَلَى يَدِهِ قِيلَ لِلْمَشْتَرِي أَدِ جَمِيعَ الْحَابَاتِ
وَالْأَفَارِدِ ذَالِ الْبَيْعِ إِلَيْهِ ۝ وَإِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ فَإِذَا كَانَ رَجُلًا الْقَانِقَ
بِاسْتِغْنَاءِهَا ثُمَّ اقْرَعَ الْإِنْسَانُ بِالْفَوَاقِ ذَلِكَ ۝ وَلَا مَالٌ لَهُ فَاقْرَعَ
بِالْقَبْضِ جَائِزٍ ۝ وَلَوْ كَانَ الدِّينُ الَّذِي لِحَقِّهِ بَعْدَ الْأَقْرَارِ بِالْاِسْتِغْنَاءِ
سَتِغْنَاءِ مَنْ شَرَاوِي يَبْعُ بِمَعَايِنِهِ الشُّهُورَ بِطُلُ الْأَقْرَارِ بِالْاِسْتِغْنَاءِ
بَابُ الْأَقْرَارِ بِالْوَارِثِ الْكُثْرُ مَسَائِلُ
هَذَا الْبَابِ قَدِمَتْ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى ۝ وَلَوْ اقْرَعَ بُولَدُ فَصَدَّقَ
فِي حَيَوَتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ جَائِزٌ ۝ وَلَوْ اقْرَعَ امْرَأَةً بِالنِّزَاجِ ثُمَّ
مَاتَتْ فَصَدَّقَتْ الْمَاءَ جَازٍ تَصَدِّقُهَا ۝ وَلَوْ اقْرَعَ الْمَاءَ بِذَلِكَ
فَصَدَّقَهَا بَعْدَ مَوْتِهَا لَمْ يَصِحَّ فِي قَوْلِ لِي حَنِيفَةً وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
وَمُحَمَّدُ التَّصَدِّيقُ جَائِزٌ ۝ وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مَوْلَى مَوَالَاةً فَاقْرَعَ
أَوْ ابْنُ ابْنٍ ثُمَّ مَاتَ فَالْمَالُ لِلْمَوْلَى وَالْأَشْيَاءُ لِلْمَقْرَعِ ۝ وَلَوْ اقْرَعَ مَوْلَى
كُلَّهُ لِرَجُلٍ وَاقْرَعَ ثُمَّ مَاتَ فَلِلْمَوْلَى الْمَالُ الْكُلُّ وَبِاقِي فَلَاحُ ۝
وَلَوْ كَانَ ثُمَّ مَوْلَى مَوْلَاهُ أَيْضًا فَلِلْمَوْلَى لَهُ بِالثَّلَاثِ وَبِاقِي لِلْمَوْلَى
وَالْأَشْيَاءُ لِلَاخِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَكَانَ مَوْلَى الْمَوَالَاتِ مَوْلَى عَتَاقَةٍ ۝
وَلَوْ اقْرَعَ مَرَضُهُ وَصَدَّقَهُ الْمَقْرَعُ ثُمَّ انْكَرَ الْمَرِيضُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَالَ
لِيَسَى بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَرَابَةٌ ثُمَّ أَوْصَى بِأَلَهُ كُلَّهُ لِإِنْسَانٍ ثُمَّ مَاتَ
وَلَا وَارِثَ لَهُ فَلِلْمَالِ كُلِّهِ النُّصْرَةُ لِحَقِّهِ جَمِيعُ الْمَالِ وَالْأَشْيَاءُ لِلْمَقْرَعِ ۝
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْصَى بِأَلَهُ لَبِيتَ الْمَالُ وَقَدْ بَطَلَ الْأَقْرَارُ بِالْوَصِي
بَابُ اقْرَارِ الْوَارِثِ الْوَارِثُ آخَرُ إِذَا اقْرَعَ
الْوَارِثُ آخَرُ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَشْيَاءِ نَسَبِهِ وَيُشَارِكُهُ نِيَابَتُهُ فِي يَدِهِ مِنَ الْحَقِّ

وقال لبعض خفيه اذا اقرا احد الابنين باخ ثالث وكذبه اخوة المعرف
فيها اعطاه المقر نصف ما في يده وقال ابن لم يلبي يعطيه ثلث ما
في يده ولواقر باخت اخذت ثلث ما في يده ولواقر بامراة انها
زوجته اسبه اخذت ثمن ما في يده ولواقر بكده هي ام الميت
اخذت سدس ما في يده وهذا اذا لم يكن غده ابن آخره فان
اقرا احد الابنين المعروفين بنزوجة للميت اخذت سعي ما في يده
وقال ابن لم يلبي يدفع اليها من ما في يده **باب**
الوارث يقر بوارث بعد وارث اذا مات وترك
ابنا فاقرا لابن باخ له من ابيه واثمة واعطاه النصف بقضائه
باخ آخر وكذبه المقر به الاول كان للمقر به الاخر ربع المال وسقى
بيده المربع ولو كان دفع النصف الى المقر به الاول بغير قضا دفع
للتلثي ثلث جميع المال وسقى له السدس فان دفع الى التلثي
ثلث المال ايضا بغير قضا ثم اقرا ابن ثالث وكذبه الثالث في
الاولين فان الثالث ياخذ من الابن المحوف ربع جميع المال
ولو مات وترك ابنا والمف درهم فادعى رجل على الميت الفاضلة
الابن او نكل عن الميراث ودفع الى الميراث بغير قضا ثم ادعى رجل آخر
على الميت الفاضلة او نكل عن الميراث وانه دفع نصف المال
للتلثي ولو كان دفع الى الاول بقضائه اقر للتلثي لم يرض له شيئا
ولو مات وترك ابنا والف درهم فاقرا ابن للميت ثم رجع وقال لست
باخ لي وانا اخي هذا الرجل الاخر وصدقه الاخر بذلك وكذبه
في الاقرار الاول فان كان الى الاول النصف بقضائه شاركه فيها
في يده فيقتسمان نصفين وان كان دفع بغير قضا دفع جميع ما في يده
وهو نصف المال الى الآخر وكذلك لو لم يقر باين ولكن ادعى
رجل على الميت الف درهم وصدقه الوارث ودفع اليه بقضائه
بغير قضا ثم ادعى رجل آخر على الميت دينا الف درهم وكذبه الوارث
وصدقه الميراث الاول وانكر التلثي دين الميراث الاول لم يلتفت الي
انكاره ويقتسمان الف نصفين وكذلك لو اقر الميراث التلثي بغير

ثالث فان الميراث الثالث ياخذ نصف ما في يده وكذلك لو مات
وتلك الف في يدي رجل فقال صاحب اليد الاخر مات ابي وهو
ابوك وقال المقر له كان الميت ابي ولم يكن اباك فالمال بينهما نصفان
وكذلك لو قال صاحب اليد انا اخ الميت وانت ابنته وقال
المراة انا ابنته ولست باخ فالقول قول المقر وعلى هذا كل موضع
ادعى صاحب اليد الاستحقاق لنفسه بنسب واقربا ورث
اخر وانكر المقر له فالقول قول المقر له فاذا ادعى صاحب اليد
الاستحقاق لنسب الزوجية واقربا ورث اخر وانكر المقر له الرجعية
فلا شئ للمقر حتى يقيم البينة ولو قال انا اخوة لابي وامه وانت
اخوة لاب وانكر المقر به ان المقر احالة فالقول قول المقر ولو قال
انا وانت اخوة لاسد وامه ولي عليه الف درهم دين وانكر الميت
المقر به الدين فالمال بينهما نصفان ولو مات وترك ابنا والمف درهم
فادعى رجل على الميت الفاضلة وصدقه الوارث ودفع اليه بغير
قضا ثم ادعى رجل اخر انه اوصى بثلث ماله وانه ابنه فصدقه
الابن المحوف وكذبه فيها اقر فلا ضمان على المدافع ولو كان اقر لها
اول مرة ثم اقر للميراث كان للميراث ان يضمنه ما دفع الى الاولين ولو
ثبت الوصية او الميراث بالبينة فدفع اليها بقضا او بغير قضا ثم
اقر للميراث فلا ضمان عليه فيما دفع الى الوارث والموصولة والله اعلم
كتاب السيرة الجهاد فوض على
الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي وان لم يقيم به احد
فهو واجب على الجميع ولحقهم المان بتركه والقتال مشروع على
جميع الاوقات وحرمة للقتال في الاشهر الحرم يستحب بقوله
حقا لي اقتلوا المشركين حيث وجدوهم ولا ينبغي حلى ثغور
من الثغور من يقاوم العدو في والاستطهار عليهم فان ضعف
اهل ثغور من الثغور عن المقاومة مع الكفار وخيف عليهم فعلى من وراءهم
من المسلمين ان يتغنوا اليهم الاقرب فالاقرب من له رفاع
وغنا وان يمددهم بالسلاح والرجال والكراع وتكون للمعبد ان يخرج بغير

اذن المولى اذا وقع النفير عاماً وكذبح النساخرين بغير اذن
ازواجهن وكذلك الولد بغير اذن ابيه وان كان فرض كفاية
لم يخرج ان يخرج الابا ذنهما وقال صها بننا كل سفر لا يؤمن
فيه الهلاك ويشتر فيه الخطر لا يحل ان يخرج الابا ذن والمديده
واما السفر الذي لا خطر فيه فهو ان يخرج بغير اذنهما اذا لم
يضعهما ومن اصحابنا المتأخرين من جوز السفر في طلب العلم
بغير اذنهما **باب كيفية القتال**
اذا خرج الجيش ولحقوا العدو فلا بأس ان يصرروا عليهم ليلاً ونهاراً
اذا بلغتهم الدعوة ولا يقتل صبي ولا امرأة ولا شيخ كبير ولا زنى
ولا اعمى فان فعلوا فقد اساءوا ولا شئ عليهم ولا بأس بحرق
حصونهم وهدمها على اي وجه امكن وان كان فيهم اسير مسلم
او تاجر وقال ابو حنيفة ولو يوسف في الكفار اذا
ترسوا باطفال المسلمين فلا بأس بالزنى اليهم ويتعدون بذلك
المشركين دون الاطفال وما اصابوا من ذلك الاطفال فلا رية
عليهم ولا كفارة وقال الشافعي يجب الدية والكفارة وقال ابو
حنيفة اذا مع المشركين امرأة مقاتلة او مجنون او شيخ كبير او صبي فلا بأس
للمسلمين ان يقتلوه ولو طعن المسلم برمح فلا بأس ان عسى الى من
طعنه بالرمح حتى يقتله ولو كان المسلمون في سفينة فاخرقت السفينة
فان غلب ظنهم انهم القوا انفسهم في البحر فخلصوا بالسباحة يجب عليهم
ان يطرخوا انفسهم واذا استوعب الجانبان ان اقاموا احتراقوا
وان القوا انفسهم في الماء غرقوا فم بالخيار في قول ابو حنيفة وابي يوسف
وقال محمد لا يجوز لهم ان يلتقوا انفسهم في الماء وذكر في السير الكبير
لا ينبغي للمسلمين ان يقتلوا امرأة ولا صبياً ولا شيخاً فانياً ولا راهباً
في صومعته ولا ساحاً في الجبال لا يخاطب الناس ولا قواماً في دير يربوا
وطناً عليهم الباب ولا اعمى ولا مقعد ولا بابس البشق ولا مقطوع اليد
اليمنى ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف فان قتل واحداً من هؤلاء
فلا شئ فيه وعليه الاستغفار ويقتل الذي يخن ويغيب والاخرى

كان

والايم واقطع اليد اليسرى واقطع احدي الرجلين وان لم يقاتل
منهم احد ولا ينبغي للمسلمين اذا كانوا منتبهم قوة على الاسر
والحمل ان يدعوا النساء والصبيان ويخرجوهم الى دار الاسلام
فاما الشيخ الفاني الذي لا قتال عنده فان ساء الاسره
وان ساء اخرجه الى دار الاسلام وان ساء واتركوا ولا يتركوا المعتوه
ولا كف من يكون منه نسل كالاعمى والمقعد ومحمد الى دار الاسلام
والمرأى الى الامام في القتل والاسترقاق فان كان القتل ابر
للعدو واقنع للمسلمين قتلهم وان كان استرقاقهم انفع ففعل ذلك
والشيخ اذا كان ذاراي ومشهوره يكره ان يترك او يفار
بالمال وان كان ملك القوم غلاماً صغيراً وامراً وفي قتله
لرسول لثم فلا بأس بذلك وان قاتلت قاتلت المرأة مع
المشركين فاخذها المسلمون وهم يقدرون على اخرجها فلا بأس
بقتلها وكذلك الشيخ الفاني والاعمى فاما الصبي والمعتوه
الذي لا يعقل فلا بأس بقتلهما مادام ان يقتلانا وكحصان
فاذا اسرا وقد راى المسلمون على اخرجها وسميها لم يخرج قتلها
وان قتل جماعة من المسلمين **فصل** وقال ابو حنيفة
لا بأس اذا خاف المسلمون ان يقتلهم المشركون ان يتجاوزوا حتى
يلحقوا الي بعض امصار المسلمين او الي بعض حيوشهم وليس ذلك
بغفار من الخوف والمعتوه في ذلك غالب الظن وينبغي
ان يؤلى على الجيش الرجل المصروع الحربي الثاني في ذنبيها
وادا امرهم الامير بشئ لا يدرون ان يسمعوا به ام لا فينبغي لهم ان
يطيعوه وان امرهم بما هو معصية لم يخرجوا اتباعاً **باب**
الامان ويجوز امان المسلم الحر رجلاً كان وامراً وسوا من
جماعه قليلة او كثيرة او اهل مصر وقريه فذلك جائز وينبغي
للإمام اذا جاوره بالامان ان يدعوهم الى الاسلام او الى اعطاء
الجزية فان ابوا الامن ردهم الي ما منهم ثم قاتلهم وقال ابو حنيفة
لا يجوز امان العبد الا ان يكون مقاتل مع مولاه فان كان خذله

لم يجز امانه وقال ليعوي سيف ومحمد امانه جاز قاتل اوله مقاتل وذكر
في الاصل قول محمد خاتمه هـ واما الماهق اذا كان يعقل الاسلام
والمختلط العقل ولا يجوز امانه في قول حنيفة وقال محمد خاتمه هـ
ولا يجوز امان التاجر في دار الحرب والا سيؤذيها ولا من
اسلم هناك هـ ويجوز امان المسلم الاعى والزمن والمريض وقال محمد
ابو الاسلام والجزية وابوان يلحقوا بامنهم فان الامام ينزلهم
على ما يري فان لحق ممانته والا صار دمه ولا يترك بعد ذلك
ان يرجع الي ممانته **فصل** واذا حاصر الامام مدينة
فارادوا من المسلمين ان يتركوا على حكم الله قال لا يجوز وعز
لى يوسف انه يجوز والحكم الي الامام فان شاققتهم وسبى درايهم
وان شاقعتهم ذمة يودون الخراج هـ واما الاراضي فيضع عليهم
الخراج فيها فان اسلموا قبل توطيف الخراج كانت ارض عشر وقال
محمد جعلهم ذمة ولا ينبغي ان يسترقم ولا يقتلهم ولو نزلوا على حكم
رجل مسلم جاز هـ ولو نزلوا على حكم عبد او صبي لم يجز هـ ولو نزلوا
على حكم فاسق او محدود في قذف لم يجز في قول لم يوسف وقال محمد
يجوز هـ واما الذمي فان حكمه فقهه بالعقل والسبى والجزية جاز
وقال ليعوي سيف اذا نزلوا على حكم رجل لم يسموه فذلك
الي الامام حكم عا هو افضل للمسلمين هـ ولو نزلوا على حكم رجل
تتارونه فاختراروا رجلا ليس بموضع الحكم لم يقتل منهم حق
تختاروا رجلا هو موضع الحكم فان لم تختاروا ردهم الي ما ضمهم ولا
يردهم الي حصن احص من ذلك ولا الي جند تمنعون
به والله اعلم **باب**

الانفال

قال والانفال قبل الاحراز فاذا حُرزت القسمة وحصلت
في يد الغنائين فلانقل هـ ويجوز التثقيب في سائر الاموال من الذهب
والفضة وغير ذلك وكذلك يجوز في السلب خزان يقول الامام
من قتل قتيل لا فله سلبه او من اصاب شاة فله اوله الربح
اي انصف او ما اشبه ذلك ولا يحسن عليهم فيما سئل هـ وما نقي

عالمهم

عالمهم لم يسم فقهه الحنفي واربعه اخاسه لسائر العسكو وشترك فيه
المتنفلون ايضا ولا ينبغي للامام ان يسفل جميع الماخوذ فان فعل مع
السريه جاز واذا لم يتفعل الامام شيئا فعلى رجل قسلا لم يخص بسلبه
وقال المشافعي تخص به اذا قتله مقتلاه والسلب هو دابة المقتول
وسرجها وملع عليها من الالة وثبات المقتول وسلاحه وما
ملحه على الدابة من مال في حقيقته او على وسطه وملعه
ذلك فليس بسلب هـ والمشتركان في القتل مشتركان في
السلب فان بد احداهما فغصب ثم اجهزه الاخر فان كانت
الضامة من الاول صرته حيث لا يمكنه ان يقاتل ولا يعين
على قتال فالسلب الاول وان لم يصره الي هذه الحال فالسلب
للتاني هـ ولو خرجت سريه بغير اذن الامام او خرجوا في طلب
الغلب ولم يغلبهم الامام شيئا فاصابوا فروع غنيمة ولا تخص
هذه السريه بذلك هـ ومن اعتق من السريه عبدا
ما جاز به لم يعتق وكذلك لو كان ذارم حرم من الذي جا
به لم يعتق قبل الاحراز بل بالاسلام هـ وكذلك لو وطئ جارية
منهم وادعى ولدها لم يثبت النيب وكذلك لو لم يسفل الامام
ووطئ واحد من اهل العسكر جاز به لم يجب الحد ويثبت النيب
واذا وجد المسلمون غنيمة ولم يجز زوها حق عليهم العقد وعليها
ثم جاعسك اخر فاخذها من العقد فهي للاخرين دون الاولين هـ
ولو قال هذا بعد الاحراز بالاسلام وجب الرد على الاولين هـ
واما في المنفل اذا اخذ من السريه في دار الحرب ثم علم المسلمون
عليه فالواجب رده الي السريه وهذا اذا وجد قبل القسمة فان
كان بعد القسمة فقد ذكر في السير الكبير ان الطائفة الاولى اولى
به بالقسمة وقال في الزيادات ان كان بعد القسمة فلا حق للاولين هـ
ولو سفل الامام وقال من اصاب جارية فهي له فاصاب رجل من
المسلمين جارية فاشتراها فحضره وهي في دار الحرب لم يخرجه ان
يطاها في قول حنيفة وقال محمد له ان سعيها ويطاها واساعلم

هذه السريه سان

باب قسم الغنائم قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الاية وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمس الحسنى وهذا اساقط بوقتة واما سهم ذوي القربى فقد نال الفقراء بهم يستحقون بالفقر وكان ليو بكر المازكي يقول انهم سخطوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالضرورة وبجدة بالفقر وقال المشافعي يستحق بالاسم ولا ينبغي ان يقسم الغنائم في دار الحرب وقال المشافعي لو وزع وقال ليو بن يوسف ان قسمت في دار الحرب بجازت فان لم يجد الامام حوله يقسمها في دار الحرب واما اذا ظهر الامام على بلاد المشرك فهو بالخيار ان يشاقق قتل رجالهم وسبي شامهم ودرارهم وان شاقق استرقم وان شاقق جعلهم احراراً دمة واما الاراضي والمتاع فهو بالخيار ان ترك الاراضي في ايديهم وجعلهم دمة ووضع عليهم الجزية وعلى راضيهم الخراج وقال المشافعي يقسم الاراضي ولا يتركها في ايديهم بالخراج ولا خمس في الجزية وكذا القريب اذا ترك في يدها **فصل** ويقسم اربعة اخماس على الجيش فيعطى للفارس سهمان وللراجل سهم واحد في قول كى حنيفة ومحمد بن وهب وقال ليو بن يوسف ليسهم لغرسين ومن او جف على بلاد الخندق بغرس قد دخل فارساً فبقي الفرس او مات حين دخل واخذه العدو فله سهم الفرسان وقال المشافعي اذا انفق فرسه قتل شهيد الرقعة فهو راجل لا يستحق سهم الفرسان ومن دخل راجلاً ثم اشترى فارساً او استعاره او وهب له فلم سهم راجل ومن ولد دخل فارساً ثم باع فرسه او اجره او هبته او اعاره فقاتل وهو راجل فقد روي الحسن بن علي حنيفة انه يضرب له سهم الفارس وقال محمد بن السير الكبير اذا باع فرسه فله سهم راجل وقال الحسن اذا دخل وهو راجل ثم اشترى فارساً او وهب له فرس قبل ان يقاتل معهم ضرب له سهم فارس وكذا لو اشترى فارساً واستعاره ولو غزا المسلمون في السفر فاصابوا غنائم فمهم وغيرهم في البر سوا فمن كان له فرس فله سهم فارس ولا يسهم الصبي ولا المرأة ولا العبد ومن قال

ومن قاتل منهم رزح له من الغنيمة ولا سلاح به سماً وكذا الذي اذا قاتل مع المسلمين ولا يسهم للتجار ولا الاجرافان قاتل التجار مع اهل العسكر استحقوا كما استحق اهل العسكر واما الاجير اذا قاتل فان ترك الخدمة صار كاهل العسكر وان لم يترك الخدمة فلا شئ له من الغنيمة ومن دخل مقاتلاً مع العسكر فقاتل او لم يقاتل لم يرض او لغيره فله سهم الفرسان اذا كان فارساً وان كان راجلاً فله سهم الرجل **فصل** واذا غنم الجيش غنائم ولم يخرجوها الى دار الاسلام حتى لحقهم المدد خرجوا معهم بالغنائم الى دار الاسلام فانهم مشتركون في الغنيمة وقال المشافعي اذا ادركوهم نقض القتال لم يشركوهم وانما ينقطع المشاركة باحد معاني ثلث احدها ان تحرز الغنائم الغنيمة بدار الاسلام والثاني ان يقسم الامام الغنائم في دار الحرب والثالث ان يسبق الامام الغنيمة في دار الحرب فلا يشركهم المدد في ثلثه ولان جيشاً من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام فلقبهم المسلمون فطهر واعلمهم واخذوا ما كان معهم ثم لحقهم قوم اخرون لم يشتركوا الاولين واذا دخل المسلمون دار الحرب وقوا ببلد منها وقهروا اهلها ثم لحقهم مدد لم يشاركهم **باب ما يجوز الانتفاع به من الغنيمة** ولا باس للغنائمين ان يأكلوا ويشربوا ويعلفوا دوابهم قتل الاحرار بدار الاسلام غنياً كان او فقيراً ولا ينبغي ان يبيعوا شيئاً من ذلك بذهب ولا فضة ولا عروض فان باعه رد الثمن الى الغنيمة ولو خرجوا بشئ من ذلك الى دار الاسلام ردوا ما كان في ايديهم الى الغنيمة او كانت لم يقسم وان قسمت تصدقوا ان كانوا اغنياً وان كانوا محتاجين انتفعوا به ولو انتفع بعد الخروج الى دار الاسلام ياكل او يشرب او علف دواب الغنيمة وهو عفي تصدق بقيمته وان كانوا فقرا لم يجب شيئاً ولا باس بان يتناول قتل الاحرار ما كان ماكي لا مثل السم والذبيح

ويدهن به نفسه ودابته وما لا يؤكل من الادهان كدهن النفع
والخبر فاني بني له ان يبيع به وكذلك ما لا يؤكل وما لا يشرب
قل او كثره واذا انتقط فلا باس بان ياخذ سقما من الغنيمة
فيقاتل به فاذا استغنى رده وكذلك ان دعت الحاجة ركوب
فرس لقاتل عليه ولا ينبغي ان يستعمل شيئا من السلاح والدواب
لغير ذلك سلاحه ودوابه ولو اخذ واحد من الجند شيئا
من المباح الذي له قيمة وليس في يده انسان منهم كالمعادن و
الكنوز والخشب والسمك فذلك كله غنيمة وان لم يكن لذلك
الشيء قيمة في دار الحرب والى دار الاسلام فهو له ولو
اخذ شيئا له قيمة في دار الحرب كالحشب فعليه ان يره
رده في الغنيمة ان لم يكن الصنعة متقومة وما استهلك في
دار الحرب فذلك هدر لا ضمان فيه ولا يجوز للتجار
ان ياكلوا من الغنيمة الا من فاما العسكري فلا باس ان يطعموا عسك
ونساهم وصبيانهم واما الاجير لخدمته فلا ياكل منه واذا دخلت
المرأة لمداداة المرحى كان لها ان تاكل وتغلق دابتها وتطعم رقيقها
واذا ذكوا البقر والغنم واكلوا اللحم ردوا الجلود الى الغنيمة والله اعلم
باب قتل الاسرى ويجوز قتل
الاسير وقسمته اذا لم يكن من مشرك الحرب ولا شئ في قتله فان
قسمهم الامام او باعهم حرمت دماؤهم ووجب بقتلهم الديار والكفار
فان اسلم الاسير قبل ان يقسم حرم دمه وقسم بين الغانين ولا يستحب
ان يقتل اسير الاسرى غيره واذا غنم المسلمون على قتل الاساري
فلا ينبغي لهم ان يعذبوهم بالعطش والجوع قال محمد اغناقتل من الاسارى
من بلغ الحلم فان شك في بلوغه لم يقتل ولا ينبغي للامام ان يبيع على
الاسير فيتركه ولا يقتله ولا يقسمه واما مشركوا العرب فلا يقتل
منهم الا الاسلام او السيف ولا يجوز استرقاقهم وقال الشافعي يجوز
ولو اسر المسلمون اساري فم في حكم المصد سواء كان في دار الاسلام
او في دار الحرب فان قسمهم الامام فم عبيد وان تركهم في ارضهم يردون

الحراج فم احرار دمه فاستشهدوا وشهادة قبل ان يعلم الامام دمه لم تجز
شهادتهم ولو اعتق رجل من الجند اسيرا او كانت امه فاستولدها
لم تجز من ذلك شئ استحقاقا ويدر لعنه الحد ويغرم العقر
واذا قسم الامام بين العراقة فاعتق رجل من اهل العراق سعدا وقع
في سهمهم نفذ عتقهم **فصل** واذا دخل الجيش العظيم
دار الحرب واخذوا غنائم قسمه الغنائم سواء كان المدخل باذن
الامام او بغير اذنه فان دخل من لا منعه له باذن الامام فالمراد به
المشهور انه تحس ما اخذوا وان دخل بغير اذن لم تحس وقال الشافعي
تحس واذا اجمع فريقان احدهما دخل باذن والاخر دخل بغير اذن
ولا منعه لهم فالحكم في كل فريق عند الاجتماع ما هو الحكم عند الانفراد واذا اظلمت
المنعة باجتماعهم فانه تحس ويكون الباقي على سهام الغنيمة ولو كان
الذين دخلوا باذن الامام لهم منعة واصابوا غنائم ثم لحقهم لغير اذن
لا منعة لها بغير اذن الامام ثم لقوا قاتلا واصابوا غنائم لم يشاركهم
هذا اللص فيما اصابوا من قبل وشاركهم فيما اصابوا من بعد والله اعلم

باب ما يظهر عليه اهل الشرك

من اموال المسلمين واذا استولوا الكفار على اموالنا وحرزوها
بدار الحرب ملكوها فان ظفروا به الملك قبل القسمة اخذ بغير
شئ وان وجد بعد القسمة اخذ بالقيمة وقال الشافعي لا يملكون
ولو اشتري منهم مشتري اخذ بالثمن ان شاء ولو ان اهل الحرب
وهو لمسلم اخذ المالك الاول بالقيمة ولو ابق عبدا او امه وحف
بدار الحرب لم يملكه اهل الحرب وياخذ ماله في ان قبل القسمة
وبعد هافي قول لم يملكه وقال ابو يوسف ومحمد يملكون وياخذ
المالك بعد القسمة بالقيمة واذا احرار اهل الحرب مدبر او ام ولد
او مكاتب لم يملكو ولو اشتري مسلم من اهل الحرب عبدا او ام ولد
ثم اخذه صاحبه بقيمة العبد ولو كان الماسود خرا فاشتره مسلم فلا شئ
له الا ان يكون الحراما ولو كان الذي استولى عليه الكفار شيئا
من ذوات الامثال فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شئ ولا

ولا ياخذ بعد القسمة الا ان يكون اشتراه منهم بخلاف جنسه او اشتراه
بجنسه باقل منه فله ان ياخذ على ما اشتراه به ولو باع هذا المشتري
من رجل اخر فان المالك القديم ياخذ من الثاني بالتين الذمخ اشتراه
وليس له ان ينتفض هذا البيع وهذا قولهم في الاصول وذكر في النواصر
قول محمد ان له ان ينتفض البيع الثاني وياخذ التين الاول كما في المشقة
وعلى هذا الاصل اذا علم المالك القديم بشرا الماسور لم سطر حقه
وان ترك المطلب زمانا وعلى قول محمد سطل وكذلك هذا الحق
يورث قال وقد روينا عن محمد انه لا يورثه ولو اسير من هذا المشتري
ثانيا فاشتراه رجل اخر فالمسري الاول احمى من المالك وليس
للمالك ان ياخذها ولكن اذا اخذ المسري الاول كان للمالك
ان ياخذ بالتين او يدعها ولو اسلم اهل الحرب وفي ايديهم
متاع المسلمين احرزوه فهو لهم ولا حق للمالك القديم فيه ولو
كره الكفار بدار الحرب حق اسير المسلمين منهم ردت على
اربابها بغير شيء ولا يحكم بزوال ملكهم ولو اعتق الحزبي العبد
الماسور في دار الحرب او دبر او كاتب امة فاستولدها لم يظن
المسلمون عليها فهو جاز وعتقت هي واولادها وكذا المدبر
والكاتبه وبيع الحزبي ثم ظهر المسلمون عليها فان المالك ياخذ
قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة والله اعلم بالصواب
باب المولد واذا احتاجوا الي
ذلك فلا باس به وان اخذوا على ذلك جعلوا فلا باس به
وتجوز المولد مع المرتدين اذا خيف عليهم وكذلك اهل البني
ولا يؤخذ منهم على ذلك مال وان اخذ لم يرد على المرتدين
ويرد على اهل البني اذا انقضى القتال وما اخذ من مائة
اهل الحرب وضع موضع الحراج ولا حش فيه ولو حاصر المسلمين
قلعة في دار الحرب فامتنوا وانفسهم بال فهذا في وفيه الحش
وما بعث برسالة الى الامام المسلمين فلا حش فيه ولا ينقض
اهل الذمة العهد وقتلوا في دارهم وجري حكمهم فيها كانوا

بالعلم في الثوب قدر اربع اصابعه ولا باس بالغرق لها كالسباع وغير ذلك ويكره
الشرب في انية الذهب والفضة والادهان فيها ويكره الانتفاع بها
في كل ما يعود الي الابدان كالادهان والتطيب وقال ابو حنيفة
في انية المفضضة لا باس بالشرب منها اذا وضع فاه على الكوز وكرو
ابو يوسف ذلك وكرو لبو يوسف المداهن والجامس والملاء والسري
المصب بالفضة ان يعقد عليه وكذا السرج والجام والركاب
وكرو تذهيب السقف وباب الدار واما لبو حنيفة كان لا يرى
باسا بتذهيب السقف وهذا قياس قوله في الباب والسرج والجام
والسري المصيب فكانه اعتبر لبو حنيفة اثبات حرمة الاستعمال
فيما يتصل ببذنة صورة ولبو يوسف اعتبر الحلق ورخص لبو يوسف
في الخاتم من الفضة يلبسها الرجال وحلية السيف والمنطقة ولا
باس تقوية السلاح بالذهب والفضة واما النساء فلا باس لهن
ان يلبس الديباج والحري والذهب والفضة واللؤلؤ وفيما سوى
التحلي فهي بمنزلة الرجال من الاكل والشرب في المذهب والفضة
والقفور عليه والادهان فيه ولا يجوز ان يكتمل مكتمل من الذهب
او مثل وكذا الماء فاما حلقه المرأة اذا كان من الفضة فلا باس
بها اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه وقال
لبو يوسف لا ينبغي ان يلبس ثوبا فيه كتابة بذهب او فضة
وعلى قياس قول لبو حنيفة لا يكرهه ورخص لبو حنيفة في سمار ذهب
في قصبه ولو تحرك سنة فياف سقطها فقد ذكر في الجامع الصغير
عن لبو حنيفة انه لا يشتها بالذهب وشدها بالفضة وقال
محمد لا باس بذلك منها وقال لبو حنيفة اذا سقطت ثنية رجل
فانه يكره ان يعيدها وشدها ولكن ياخذ سنن ثنية فيشدها
مكانه وقال لبو يوسف لا باس ان يشد سنة مكانها ولا يشده
سنة سنن ميت استحسن ذلك **فصل** في كراهية لبو حنيفة
طوم الاثني والبانها ولا باس ببيع السرقة وقال الشافعي لا يجوز
ويكره بيع العذرة وعن لبو حنيفة في خزانة الاستعمال روايتان وقال محمد

يمنع الاستعمال الا ان يغلب التراب ٥ ولا لباس بعبادة اليهودي
 والنصراني ٥ ويكره هذه الخرقه التي تحمل ويسمى بها الحرق وقيل
 هذا اذا كان على سبيل كثرقة فاما اذا كان لا ماطة الا اذى
 فلا يكره ٥ ويكره اكل الرسول ويكره ان يدعول فيقول اسألك عن
 الحزم من عرشك وروي عن علي بن يوسف انه لا يكره ويكره ان يقول
 تحق فلان او تحق انبيائك ورسلك ٥ ولا لباس يربط الخيط على
 حائه واصبعه للحاجة ٥ ويكره ان يصلى على جنازة في المسجد ٥
 ويكره اللعب بالشطرنج والنرد والاربعه وكل اللهي حرام ٥ ولو
 كان له دين على مسلم فباع حرا واخذ ثمنها كره لصاحب الدين ان
 يقبض دينه من ذلك او اعلم وان كان المبيع نصرا بيا فلا لباس به ٥
 ولا لباس بان يدخل اهل المذمة المسجد الحرام وسائر المساجد ٥ وكره
 لبو حنيفة استقبال القبلة بالفرج في الخلاء وعنه في الاستدبار
 روايتان ٥ وقال في حرم ذبح سلقه فانه لا شق عليه ويكره اكلها
 وقال في الرجل يكور له الاجير المجوسى او الخادم او البائع فيشتري
 لما فيقول اشتريته من نصراني او مسلم وسعه ان يقبل منه ذلك
 وان رجلا راى جارية في يد رجل علم انها كانت لغيره فذكر الذي
 في يديه انه صاحبها وكلمه ببيعها او انه ملكه اياها بوجه من الوجه
 وسعه ان يقبل ويشتري منه ٥ ولا لباس بالحقة ٥ وعنه في لباس
 للقاضي ان يجيب الدعوة العامة عرسا او لاداه او ختانا او
 ويجوز ان يجيب الدعوة الخاصة في الحرم ويقبل هديته ٥ ولا لباس
 للقاضي ان يقبل المصلة من الوالي في البلدة التي هو قاضي فيها
 ان كان هو قد ولاء القضاء ٥ ولا لباس بان يقبل المصلة من اخوانه وان
 يزرع له الارض اذا كان من اخوانه فيهم المعرفة وقد كان متعاهدا
 قبل ولايته وهذا اذا لم يكن للمهدي خصومه فان كانت له
 خصومه لم يقبل ٥ ويكره ان يكون قبله المسجد في الموقفي او خرج او حرام
 عن علي بن يوسف في رجل حلف ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه امرأة ارادها
 الا تخشع وعنه في رجل امر رجلا ان يشتري له طعاما فاشترى له



بنزلة اهل الحرب ٥ ولا لباس بان يطلبوا المسلمين الصلح ويعطوا
 على ذلك ما لا اذا اضطروا اليه واذا وقعت المواقعة فقد امن
 الموادعون على انفسهم واموالهم ودارهم وكذلك لو وادعهم
 فريق من المسلمين بغير اذن الامام فقد على الكل وللإمام ان ينبد
 اليهم وسعت الي ملكهم ولا ينبغي للمسلمين ان يعبروا عليهم حتى
 يبلغ ملكهم ولحق من الوقت مقدار ما يبعث الملك الي رعاياه ٥
 فان استقر المسلمون ان المقوم لم ياتهم حتى لم يعلموا لم احب ان
 يعبروا عليهم ٥ ولو ارسلوا رسولا ينبدون اليها فلا لباس للمسلمين
 ان يعبروا عليهم الا ان يستعصوا ان اهل ناحيه لم يعلموا بذلك ٥
 ولو دخل هؤلاء الموادعون بلدة اخرى لامر دعه معهم فغير المسلم
 تلك البلدة فهو لا امنون ٥ ولو دخل دار الموادعين رجل
 من غير دارهم بامان ثم خرج الي دار الاسلام بغير امان فهو آمن
 الا اذا عاد الى داره ثم دخل الي دار الاسلام ٥ ولو اسروا احد
 من الموادعين اهل دار اخرى فاستولى عليهم المسلمون فياه ولو
 خرج من دار المحادعه جماعة لا منعه لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام
 فليس هذا انتقض للعهد ٥ وان خرج قوم لهم منعه بغير امن ملكهم
 ولا امر اهل مملكتهم فملكهم واهل مملكتهم على موادعتهم وهو لا دين
 قطعوا الطريق فلا لباس بقتلهم واسترقاقهم ٥ فان كانوا خروبا باذن
 ملكهم فقد انتقض العهد في حق الكل ٥ ولو وادع الامام على جعل
 مدة ثم بدله فلا لباس ان ينقضه وسعت اليهم من العمل كصد
 ما بقي من المدة ٥ واذا مضت المدة بطل العهد بغير نبد ومن
 كان منهم في دار الاسلام فهو آمن حين يرجع الي مامنه وهذا كله
 اذا وقع الصلح على ان يكونا مبقيين على احكام الكفر فان وقع
 الصلح على ان يكرى عليهم احكام الاسلام فقد صاروا دمة ولا يسع
 للمسلمين ان يقتلوا ذلك منهم والله اعلم **باب المفاضة**
 قال ابو حنيفة لا يجوز مفاضة اسارها باسارنا ولا يعبرهم اليها
 وقال ابو يوسف ومحمد كوز المفاضة باساري والابال مال وقال ابو

لا يجوز المفاداة بالاسارى بعد القسوة وقال محمد بن عيسى كل حال ه وقال
محمد لا بأس ان يفا حوا الشيخ الكبير الفاني بالمال اذا كان لا يخرج منه ولده
ولا يجوز مفاداة الشوان والصبيان والكراع والسلاح ولو طلب المشركون
ان ياخذوا واحدا من اسراهم ويخطوا بدله رجلا مشركا او حليين
لم يجز والله اعلم **باب اخذ الجزية**
يجوز اخذ الجزية من اهل الكتاب والجوسى ومشركي الجحيم وامام مشرك
العرب فقد مر انه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف واما المصان
منزل عبده الا وثان ه واما المرتد فلا يقبل منه الا الاسلام ه
واما النساء يجوز استرقاقهن ويجوز على الاسلام الا المرتدات ه
واذا حكم له بالاسلام تنعيا لا بغيره فبلغ كافرا فانه يجزى على الاسلام
ولا يقبل وكذا لو اسلم في حال الصغر ثم ارتد وبلغ كذلك لم يقبل
ويجوز على الاسلام ه ويوضع الجزية على الرجل الصحيح المعتقل ولا يرضخ
على النسوان والصبيان ولا يرضخ على الاعى والزمن والشيخ الكبير
في قول ابو حنيفة ومحمد وروى عن يوسف انه يوضع عليهم ه واما
اصحاب الصوامع فقد قال ابو حنيفة انه يوضع عليهم اذا كانوا
قد رزقوا على العمل ه والغني الذي ليس بمعتقل لاخراج عليه قال
محمد واذا مرض الذي السنة كلها فلم يقدر ان يعمل وهو موسر لم يجز
عليه خراج راسه وكذلك ان مرض نصف السنة او اكثرها ه واذا
مضت على الذي السنة لم يفرح به ما مضى وانما يؤخذ منه خراج راسه
في سنة ما دام فيها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ بجميع
ما مضى ما دام ذميا ه ولو اسلم الذي او مات سقط عنه ما مضى
وقال الشافعي لا سقط وروى عن يوسف انه يؤخذ بالجزية حين يخل
السنة وعضى شهر ان فيقضى ما عليه لشهرين ولو تركه ولا يؤخذ
حق يتم السنة **باب الحكم في المرتدين**
ويستحب عرض الاسلام على المرتد وعرض يوسف اذا طلب الامهال
احل لنا ه ويقبضه ان ياتي الشهادةتين ويترامى الدين الذي
انتقل اليه ه فان تاب المرتد ثم رجع كان حكمه في المدفوعة الثانية

كالاولي

كالاولي وكذلك الثالثة والرابعة وفي الملة الرابعة اذا تاب بضره
وتخلى سبيله وقيل بحسبه حتى يري عليه خشوع التوبة والاخلاق
واما المرتد فلا يجب قتلها ولكنها وكبى وتجرى على الاسلام وقال
الشافعي يقتل قال ابو الحسن واجبارها على الاسلام ان كبى ثم يخرجها
في كل يوم فيعرض عليها الاسلام فان ابته ضربتها اسواط ثم كبىها
هكذا فيبذل ابدا ه وذكر محمد بن المسيب الكبير الجبى ولم يذكر الضرب ه
وقال ابو حنيفة اذا ارتدت الاممة واحتاج المولى الى خدمتها
دفعته اليه وامره ان يجبرها على الاسلام ه واذا لحقت المرتدة
بدار الحرب استترقت **فصل** قال ابو حنيفة
ما صنع المرتد في ماله من عتق او تدبير او مبايعة او هبة فهو موقوف
فان قتل او مات او لحق بدار الحرب بطل جميع ما صنع وقال
ابو يوسف يجزى جميع ما صنع كما يجوز من المسلم وقال محمد يصح منه
كما يصح من المولى ه اذا استولد المرتد امته فادها ولد هاست
النسب وصارت ام ولد له ه واما المرتدة يجوز نكحها في ماله
فصل في ميراث المرتدة ه اذا مات المرتد فلا كسابة
الحاصلة في حاله الاسلام لو رثته المسلمين وقال الشافعي ه في ه
وما اكتسبه في حالة الردة فعندها هو بمنزلة كسب الاسلام
وقال ابو حنيفة هو بمنزلة كسب الحزنى ثم قال من كان وارثا في
حالة الردة وبقي على صفته في استحقاق الميراث الى حين القتل
ورثت والا فلا حق لورثات واخذ بعد الردة قبل موته المرتد
لا يرث وكذلك المرأة اذا انتقضت عدتها قبل موته لم ترث
وروى عنه رواية اخرى انه يقع كونه وارثا حال الردة لا غير فاذا
كان وارثا استحق الميراث وان خرج من اكون وارثا ه فاما ديون
المرتد فقد روى ابو يوسف عن علي حنيفة ان ديونه فيما اكتسب
في حال الردة خاصة فان لم يكن كان الباقي فيما اكتسب في حال الاسلام
وروى الحسن بن علي حنيفة ان ديونه في اكتساب اسلامه فان لم تق
كان في كسابة رثته وقال ابو حنيفة ما لحقه من الدين في حالة

فان لم تق

الاسلام فهو في اكساب الاسلام وديون الردة في كسب الردة واذا
جنى المرتد جنبا لم يعقله العاقله ولو قتل المرتد انسانا او اخذ
مالا او قذف رجلا مسلما ثم لحق بدار الحرب ثم عاد ثانيا اخذ
بجميع ما كان من حقوق العباد وما كان في حقوق الله تعالى لم يحد
الزنا والشرب والسرقة فذلك يسقطه ولو فعل شيئا من ذلك
بعد لحاقه بدار الحرب لم تاب لم يؤخذ بشئ منه واذا لحق
المرتد بدار الحرب وقضى القاضي به قال ابو يوسف يقتل
ميراثه الي من كان وارثا يوم تحكم الحاكم به وقال محمد يقتل الي من
كان وارثا يوم الحاق وعلى هذا الاختلاف المرتدة اذا لحقت بدار
الحرب واذا حكم بالحاق المرتد حكم بعقوبته مدبرية وامهات
اولاده وامامكا تبه فيودي بدل الكفاية الي الورثة ويكون ولاية
للمرتد واذا عاد المرتد مسلما بعد الحكم بالحاق فما وجد من ماله
في يد وارثه حاله فهو حق به وما زال ملك الوارث بالبيع
او المقت فلا رجوع فيه ومن اعتق الحاكم من امهات الاولاد
والمدبرين فلا سبيل عليهم وكذا الكاتب اذا ادرك الي ورثته
فعتق لم يلحق الفسخ ولا سبيل عليه ولو عاد هذا المرتد قبل
ان يقضى القاضي بلحاظه عاد على حكم املاكه في المدبرين وامهات
الاولاد وغير ذلك ولو لحق المرتد بشئ من ماله معه
ثم اسرف ماله الذي معه في ولو عاد الي دار الاسلام بعد لحاقه
فاخذ طائفة من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر عليه
المسلمون فالمرتدة احق به قبل القسمه في ثا وبعد القسمه بالقيمة
ولو عاد قبل الحكم بالحاق ففيه روايتان فيكون فيا لاحق فيبطل ورثته
وفي رواية هو بمنزلة عوده بعد الحكم **فصل** اذا ارتد
الزوجان ولحقا بدار الحرب مع اولادها صغار وولد اولادها ولد
ثم ظهر عليهم فقد من الحكم في المرتد والمرتدة فاما الاولاد الذين خرجوا
بهم مع انفسهم فانهم يجبرون على الاسلام بالحبس ولا يقتلون واما
ولد الولد فلا يجبر على الاسلام وذكر في الجامع الصغير بان المرتدة اذا
وضعت

رواية

اذا وضعت حملها ثم ظهر على ولدها فهو في كسب الردة على الاسلام
واذا ارتد الزوجان فحلت المرأة من زوجها بعد ردتها وولدت
وهما مرتدان على حالهما فهذا الولد بمنزلة ابويه لا يصلى عليهما مات
ولا يرثهما ولو لحق الابوان بهذا الولد فكبر الولد وولد له اولاد
وبلغوا ثم سبوا فانه يجبر هو وولده على الاسلام ولا يقتلون وتشرع
الاناث والمذكور الصغار من ولده واما الكبار فلا يسترقون ولو
ارتدت وهي حامل ولحقت بدار الحرب ثم سببت كان ولدها
فيها معها واذا انقضى العمد ولحق بدار الحرب فميراثه
المرتد التي حصلة واحدة وهو ان الذي سرق والمرد لا يسترق
اسلام المصبي الذي يعقل يصح عند علمائنا الثلثة
وقال زفر المشافعي لا يصح واما ردته فانه يحكم بها حق انه لا يرث
من المسلمين وان مات لم يصلى عليه في قول ابو حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف لا يحكم برده وان كان المصبي لا يعقل لم يحكم برده وكذلك
الجنون واذا ارتد السكران المذهب العقل لم تبين منه امراته
استحسانا وعربي حنيفة في المصبي يكون ابواه مسلمين فيكبر كافرا
ولم يسمع منه الاقرار باللسان بعد الادراك ان هذا لا يقبل لكن تحبس
والاحكام في كبسه مثل اكساب المرتدة ولو اعترف بالاسلام بعد
البلوغ قبل ولما ابتد الزوجان معا في ايات
بولد لا قل من ستة اشهر قتل الاب على ردته فهذا المصبي
يرث مع ورثته المرتد وان وضعت ستة اشهر فصاعد لم يرثه
ولما ابتد الزوج دون المرأة ورثت مع ورثة المسلمين وان جات
لاكثر من ستة اشهر ولومات المسلم غراماته الحامل فارتدت
ولحقت بدار الحرب وولدت هناك فانه لا يسبي وهو مسلم باسلام
ابيه ويرث ولو سببت قبل ان تلد ثم ولدت في دار الاسلام
فهو مسلم وهو مملوك لا يرث اباه ولو تزوج المرتد مسلمة فولدت
له غلاما فهو مسلم تبعا للام ويرث اباه ولو كانت الام كافرة لم يحكم
له بالاسلام ولو ولدوها مسلما ثم ارتد الم تحكم برده مادام

في دار الاسلام

قال لبي حنيفة اذا وقعت الفتنة بين المسلمين فينبغي
ان يلزم بيته ولا يخرج الى الفتنة فان دعاه الامام وعنده عنا
وقدره لم يسعه التخلف ووينبغي للامام ان يبلغه ان الخارج
بيتهما وقت القتال ان ياخذهم ويحبسهم حتى تلعوا غزاة ذلك فان لم يعلم
الامام حتى تقتلوا وتقتلوا القتال بعث اليهم من يدعوهم
الى العدل فان ابوا قاتلهم وان قاتلهم قبل المدعا جاز و لو قاتلهم
وهو منهم والخارج فئة يكون اليها فينبغي للامام العدل ان يقتل مديريهم
وكهولهم على حركتهم ويقتل اسيرهم وان يشا حبسه وان لم يكن لهم فئة
لم يفعل شيئا من ذلك وما ظفر اهل العدل من كراع اهل البغي
وسلاحهم فلا بأس ان يستعينوا به على قتالهم ويجوز للامام ان
ياخذ اسلحة اهل العدل اذا احتاج اليه وما اصاب الامام
من الخارج حبس عنهم فاذا زال عنهم رد اليهم وما اصاب
الخارج من اهل العدل من دم او جراحة او مالي استهلكته فهو موقوف
وما فعلوه قبل التخيير والخروج يؤخذون به وكذلك ما فعلوه
بعد تفرق جمعهم ولو استعان اهل البغي يقوم من اهل الذمة فهو
بمنزلة اهل البغي ولم يكن اعانهم نقضا للعهد ولا يقتل من كان
مع اهل البغي من النساء والصبيان والشيخ والمعيان ويصح امانهم
كالخزني ولو اسر عبد من اهل البغي وهو يقاتل مع مولاة قتل
وان كان يخدم المعوي لم يقتل ولكن يحبس حتى ينزل البغي و لو قاتل
النساء مع اهل البغي قتل وقال محمد في الاسير اذا كان في يد اهل البغي
او التاجر من اذا قتله تاجر من اهل العدل او قطع يده لم يقتض بعضهم
من بعض وقال لبي حنيفة اذا قضى قاضي الخارج
في معسكرهم ثم اختصم الي قاضي اهل العدل لم يجوز ذلك ولو ولي
البغاة رجلا من اهل العدل فقضى بشئ ثم رفع الي قاضي اهل العدل
انقضه ولا ينبغي للقاضي ان يقضى بشهادة الخارج ولو كتب
قاضي اهل البغي الي قاضي اهل العدل بكتاب فان علم انه قضى

بشهادة

بشهادة اهل العدل انقضه وان لم يعلم لا يجوز كتابه ولو قطع رجل في المظالم الذي
غلب اهل البغي يد رجل فترافعوا الامر الي القاضي يقتض بالقصاص
بينهم اذا لم يستقر ولاية اهل البغي واهل العدل **فصل**
ويضغ بقلبي اهل العدل ما يضح بالشهد او اما اهل البغي فلا يصلح عليهم
ويديفون ويكره ان يؤخذ بروسهم ويتبع الى الافاق وان كان
في ذلك وهما فلا بأس به **فصل** ولا يمكن التاجر
ان يحمل الي دار الحرب ما يستعان به في الحرب كالسلاح
والدواب وما سوي ذلك من الطعام والعتاب فلا يمنع عنه
وتركه او لم يه ولا يدخل اليهم رصق من اهل الذمة **فصل**
والصبي على دين ابويه ولا عبرة للدار مع وجود الابوين ولو كان
احدهما مسلما فالولد يتبع للمسلم ولو كان احدهما كتابيا والآخر مجوسيا فالولد
يتبع للكتابي وان لم يكن احدا ابويه فهو يتبع للدار ولو شبي
الصبي او الصبية فادام في دار الحرب فهو على دين ابويه فان
ادخل الى دار الاسلام فان كان معه ابواه او احدهما فهو على دينهم
فان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان وان لم يكن معه واحد
منها حين ادخل دار الاسلام فهو مسلم يتبع للدار ولو اسلم احدا الابوين
في دار الحرب فالصبي مسلم باسلامه وكذلك لو اسلم في دار
الاسلام ثم شبي الصبي بعده وصار في دار الاسلام فهو مسلم واسم
باب **الحزبي يدخل دار الاسلام**

بغير امان اذا دخل الحزبي دار الاسلام بغير امان فاخذه
واحد من المسلمين كان فبالجماعة المسلمين في قول لبي حنيفة وقال
محمد يكون فبالمن اخذه وذكر في السير الصغير قول لبي يوسف مع قول
لبي حنيفة وذكر لبي الحسن قوله مع قول محمد واختلفت الرواية في
وجوب الحبس فيه والصحيح عني حنيفة انه لا حبس فيه والصحيح عن
محمد انه يجب الحبس فيه فان اسلم قبل ان يؤخذ فهو في عند حنيفة
وقال محمد هو حرا سبيلا لاحد عليه ولو ادعى هذا الحزبي
انه دخل بامان لم يقبل قوله على قول لبي حنيفة وكذلك اذا قال

الاخذ انا امنتة وعند محمد يقبل قول الآخذ ولو رجع هذا الحزبي الى دار الحرب خرج من ان يكون فيا ولو دخل هذا الحزبي الحرم قبل ان يعخذ فهو في قول لي حنيفة ودخوله الحرم لا تبطل عنه ذلك وعندهما هو حر فلا يتعرض له ولا يلجم ولا يستقى حين يضطر الى الخروج قال محمد فاما الما العام فلا يمنع عنه ولو دخل قوم من اهل الحرب الحرم للقتال فانهزوا من المسلمين فلا شئ على المسلمين في قتلهم واسرهم وكذلك الواحد اذا دخل الحرم متكبرا مقاتلا وعرض نفسه اذا امنه رجل من المسلمين في الحرم او وجد ما خرج قبل ان يوجد فهو امان له ويرد الي مامنه ولو اُخذ في الحرم واخرج منه فقد اساء وان لم يخرج فينبغي ان يخلى سبيله في الحرم **فصل** ولو نزل المسلم في دار الحرب او سرق او قذف مسلما لم يوجد بشئ وان دخل دار الاسلام واما القتل فانه يضمن في ماله خطأ كان او عمدا ولا يجب القصاص وكذلك لو كان امير علي سريره او امير جيشه فزنا رجل منهم او سرق او قتل لم ناخذه بشئ وضمن الدية في باب القتل ولو عز الخليفة او امير الشام عنده في ذلك واقص منه في العهد وضمنه الخطا في ماله ولو شد رجل من المعسكر ففعل دري عنده القصاص والحد ولو نزل المسلم في دار الحرب ثم هرب الى دار الاسلام لم يقيم عليه الحد ولو فعل في دار الاسلام ثم هرب الى دار الحرب اقيم عليه والله اعلم **فصل** ولا يترك المستامن ان يقيم في دار الاسلام دايمًا ولكن الامام يقدم الميه بالرجوع الى وطنه فيقول له ان اقمت وضعت عليك الجزية فان اقام سنة من يوم تقدم الميه اخذ منه الجزية ولم يتركه ان يرجع الى بلده واذا اشترى المستامن من ارض خراج وضع عليه الخراج وصار ذميًا فان بلغها قبل ان يجب الخراج لم يصير ذميًا ولو استأجر ارض خراج فزرعها لم يكن ذميًا الا اذا كان خراج مقاسمه فاذا اخربت واخذ الامام منه صار ذميًا ولو اشترى المستامن ارض فقاومه واجرها من جبل من المسلمين ناخذ الامام من ذلك لم يصير المستامن ذميًا ولو اشترى ارض خراج وزرعها فاصاب الزرع افة لم يجب عليه

متكبرًا

خراج

خراج ولم يصير ذميًا ولو وجب على المستامن الخراج في اقل من سنة من يوم ملكها صار ذميًا حين وجب الخراج ولو تزوج المستامن في دار الاسلام ذميًا لم يصير ذميًا ولو تزوجت المستامنة ذميًا او مسلمًا صارت ذمية **باب الرجل يسلم في دار الحرب** اذا اسلم رجل من اهل الحرب في دار الحرب فقتله مسلم عمدًا او خطأ فليس عليه قود ولا دية وجب عليه الكفارة في الخطا وقال ابو يوسف يضمن الدية وقال الشافعي يجب بقتله ما يجب بقتل المسلم في دار الاسلام واذا قتل المسلم التاجر مسلمًا تاجرًا في دار الحرب فعليه الدية والكفارة ولو قتل هذا التاجر اسيرًا مسلمًا فلا ضمان عليه ويلزمه الكفارة في الخطا في قول لي حنيفة وقال ابو يوسف محمد عليه الدية **وقال** ابو حنيفة لو اسلم في دار الحرب ولم يعرف ان عليه صلوة ولا صيامًا سنتين ثم خرج الى دار الاسلام فعلم فليس عليه قضا ما مضى وقال ابو يوسف استحسن ان يجب عليه القضا وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة يقول لا عذر لاحد من الخلق في جهله معرفة خالفه والواجب عن جميع الخلق معرفة الزب وتوقيده **فصل** واذا دخل الحزبي المينا وله في دار الحرب امرأة حامل واولاد صغار وكبار وودائع اودع بعضها حربيًا وبعضها ذميًا وبعضها مسلمًا واسلم في دار الاسلام ثم ظفر المسلمون على تلك الدار قال ابو حنيفة جميع ماله واولاده الصغار والكبار وامرأته وما في بطنها كله في ذمة ولو كان اسلم في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام فاولاده الصغار احرار مسلمون لا سبي عليهم واما اولاده الكبار ووزجته وما في بطنها في ذمة واما امه فاما كان في يد مسلم او ذمي فهو له وما سوى ذلك فهو في ذمة فان اسلم هناك ولم يخرج الى دار الاسلام فظهر على الدار فاما كان في يد ذمي او ذمي فهو له ومن قاتل من عبيده فهو في ذمة واما عقاره فهو في ذمة في قول لي حنيفة وعند محمد العقار بمنزلة الاموال التي في يده **فصل** ولو اعتق

الحرابي عبده الحرابي في دار الحرب لم ينفذ اعتاقه في قوله لم ينفذ حيفته ومحمد وقال
لبي يوسف ينفذ ومن اصحابنا من قال لا خلاف في العتق انه ينفذ ولما
اختلف في المولا فعند لي حيفته لا يثبت المولا منه وقال لبي يوسف
يثبت ولودخل الحرابي دارنا ومعه مدبر او مكاتباً كان ينفذ في دار
الحرب جاز بيعه ولو كان معه ام ولد لم يخر بيعها ولا يشتري
الحرابي قريبه ودخل المينا بامان عتق عليه ولو رجع هذا الرجل
الي دار الحرب وخلف ام ولد مدبراً دبره في دار الاسلام
حكم بعتقها اذا مات او قتل على كفره او اسره وامام مكاتبه
فهو مكاتب على حاله وبدل الكتاب به عليه لو رفته اذا مات وكذلك
الرهون والودائع والمديون التي له على الناس وما كان عليه فهو
بحاله ولو اسرا وقتل وظهر على الممارعة مكاتبه ومدبره وام ولده
وتبطل ديونهم وتشتط الديون التي عليه واماً وداية فهو في
لجاعة المسلمين وروي عن علي بن يوسف انه يكون في المصنوع
فصل ولو اشترى الحرابي المستأمن عتقاً مسلماً فدخل
به دار الحرب عتق في قول لي حيفته وقال لبي يوسف ومحمد
لا يعتق وعلى هذا الاختلاف اذا كان المعبود ذمياً ولو اسلم
المعبود الحرابي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم ولو بلغه
الحرابي من مسلم او حرابي عتق في قول لي حيفته وقال لبي يوسف
ومحمد لا يعتق ولو خرج المعبود مراً غلاماً لمولاه عتق بالاتفاق
ولو خرج غير مراً فهو عبده لمولاه مبيعه الامام ويحق ثمنه للمولاه
ولو ان حربياً اسلم في دار الحرب وله رقيق فخرج الي دار الاسلام
مسلياً لم ينعده جود ذلك عبده مسلماً او كافراً فهو عبده لمولاه وسواء علم
باب **من اسلم على شيء في يده غني يوسف**
في قوم من اهل البادية اسلموا على مباحهم وبلادهم فذلك لهم وليس
لهم ان ينعوا الكلا والرجي وليس لهم ان ينعوا المواسي من الماء وان
لم يعلم انهم اسلموا وهو في ايديهم فمن اسنى فيه بنا اخف بيرا فهو له
ولو ان اهل قريه لهم مروج يرعون فيها ويحطبون وقد عرف انها لهم

فهي

فهي لهم على حالها مملوكة وليس لهم ان ينعوا الكلا ولا الماء ولا اصحاب
المواسي ينعوا تلك المروج ويستقوا من تلك المياه وليس
لاحد ان يسوق تلك المياه الي مزرعه او حرث الا برضا اهله
ولو كان الماءي بيرا ونهرا وعين فخرج اربابها لشغفه جاز للممنوع ان
تقاتلهم بالسلاح ولو كان الماء على كاخوان يكون في اناء وهو غزاة الطعام
اذا كان فيه فضل جاز له ان يفسب وتغلب وياخذ منه من
مقدار الفضل قدر ما يدفع به المويست غز نفسه بشرط الضمان
ولا ياخذ ما يزود به وقال ابن سماعه ان ذلك احب المينا
من الميتة وما بقي من حصاد الزرع فلما ملكه ان يمنع من غيره وله
ان يبيعه وليس لاحد ان يحدث في مخرج هو ملك لغيره قربة ولا يقد
فيه نهرا ولا سراً ولا صاحبه ان يحدث ذلك فيه فان احدث ملكه
لم يكن لاحد ان يزرع فيها ولا تحليه ولو كان مخرجاً على حاده فصاحبه
وغيره مشتركون في كلاه وماوه وما يشبه الاجامه المروج وليس
لاحد ان يحطب من اجمه رجل الا باذنه فان فعل ضمنه واماً
صيد السمك والطير من الاجام فهو لمن اصطاده ولو حظر السمك
في حظيرة فان كان يوجد بغير صيد فقد ملكه بالخطين وان كان
لا يكون ان يوق خذ الا بصيدهم يملك صاحب الحظيرة ولو ان
بقاراً رعى بقره في اجمه غيره فليس له ذلك وهو ضامن لما رعى
فافسد قال وليس القصيل كالكلا الا ترى انه يجوز دفع القصيل
ولا يجوز دفع الكلا معاملة ولو ان اهل قريه لهم جبال واديه تشب
الي قريتهم فليس لهم ان ينعوا الكلا فاما الخط في المروج فان كانت
المروج ملكاً لرجل فليس لاحد ان يحطب الا باذنه وان كانت
في يد غير ملك فلا يأس بان يحطب والله اعلم بالصواب
باب ما يكون الكافر به مسلماً اذا
قاله الكفار على ضربين منهم محمد بن الحارثي سبحانه وتعالى
كعبدة الاوثان ومنهم من يقربه ويشرك غيره كالشوثية فلذا
قالوا لا اله الا الله كان ذلك اسلاماً وكذلك اذا قلوا

الكتاب على ضربين

شهد ان محمداً رسول الله ه وهم من يقر بالتحديد وتحذير الرسالة
فاذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلماً واذا قال محمداً رسول الله كان
مسلماً ه واما الكفاي اذا شهد برسالة محمد لم يكن مسلماً حتى
يترا من الدين الذي كان عليه وكذا اذا قال انا مسلم او مؤمن ه
وذكر محمد في السير الكبير اذا حمل على مشرك ليقتله فقال لا اله الا
الله ه وهو عن يقول ذلك هذا مسلم ينبغي ان يكف عنه وكذا
لو شهد برسالة محمد او قال انا على دين الاسلام على الحنفية ه ولو صح
عن ذلك قبل وان قال هذا قبل ان يقهره مسلم فهو حلال سبيل عليه
وان قال بعد ما قهره فهو مسلم وهو في ه ولو ان قوماً من اليهودي
اقتوا بكلمة التحديد لم يكف عنهم ولو شهدوا برسالة الرسل كف عنهم
وحكم باسلامهم وكذا اذا اعترفوا انهم على دينه او قال انا مسلم
فذلك اسلام منه ه وكان لب حنيفة يقول لا يكون هذا اسلاماً
حتى يقر بما جاء به من عند الله ويترا من اليهودية والنصرانية ه
ولو قال اليهودي او النصراني اشهد ان لا اله الا الله وابرام
من النصرانية فليس هذا بمسلم ولو قال مع ذلك وادخل في دين
الاسلام او في دين محمد كان مسلماً ه ولو قال انا مسلم او مؤمن
لم يكن مسلماً وروي الحسن عني حنيفة في اليهودي او النصراني
اذا قال انا مسلم او قد سلمت سنبل اتي بشئ اردت بذلك
فان قال اردت ترك دين النصراني واليهودي والمجوسي في
دين الاسلام كان مسلماً فان رجع بعد ذلك كان مرتداً وان
قال اردت بقولي سلمت اني على الحق لم ارد به رجوعاً عن ديني
لم يكن مسلماً ولو لم يسأل حق صلوات مع المسلمين في مساجدهم او اقر
انه فعل ذلك في جماعة او اذن في بعض المساجد كان مسلماً ه
ولو صلى الكافي او المشرك في جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم
باسلامه وقال الشافعي لا يكون مسلماً ه ولو صلى وحده او قرأ
القران او تلقنه لم يكن مسلماً ه وعمر محمد اذا صلى وحده واستقبل
قبلة كان مسلماً ه واما الحج فقل اذا راوه بها الاحرام ولبي شهد

ان يكف ساء

الناسك مع المسلمين كان مسلماً وان لم يشهد الناسك او شهد
الناسك ولم يلب لم يكن مسلماً ه ولو شهد الشهود انهم راوه
يصل في بيته ولم يقولوا في جماعة وهو يقول صليت صلواتي لم يكف
باسلامه ه ولو شهد شاهداً او قال رايتك يصل في المسجد الاعظم
في جماعة وشهداخر فقال رايتك يصل في مسجد كذا لم يقبل
وتجب على الاسلام ه **فصل** ولا بد لاهل الذمة
ان يقيموا بعلامات يعرفونها وقال ابو حنيفة لا يترك اهل الذمة
ان تشبهوا بالمسلمين في لباسهم ومركبهم ولو جدوا بان يجعلوا في
او ساطهم لسيما مثل الخيط الخيط بعقدة على وسطه ويلبسوا
قلاصاً مصرية ويركبوا بسروج قرد بين السروج مثل الرمانة
ولا يلبسوا طياب السدة المسلمين ولا اريد به مثل اردتهم وهو على
ما يتعارفه اهل كل بلدة وناحية ه ويجب ان يميز شأوم
من شأ المسلمين حالة المشي في الطريق وكذا يجب التميز في الجاهات
فيقال ازارهم ازار المسلمين ويجب ان يكون على دورهم علامة
تميز بها من دور المسلمين ويتروك ان يسكنوا في امصار المسلمين

باب ما يكون لاهل الحرب من احوال الكنائس والسبع

اذا طلب قوم من اهل الحرب منا ان يعفوا ذمة تؤدون الخراج
والجزية وتجري عليهم احكام الاسلام فهذا جائز يجب اجابتهم الي
ذلك ولا ينبغي للمسلمين ان ينزلوا عليهم في منازلهم ولا ياخذوا
شيئاً من دورهم واراضهم الا بتليك من قبلهم ولما اخذ المسلمون في
بعض تلك الاراضى وهي معايت لا يملكها احد مصرافلا باس به ه
ولا يتعرض لكنائسهم وسبعهم ولا يهدم شئ من ذلك فان ارادوا
ان يحدقوا ساء من ذلك بعد ما صار مت مصراف من امصار المسلمين
لم يكتوا من ذلك ولا يكتون ان يظهر وايح الخور والختار يفي ذلك
المصر ولا يدخل ساء من ذلك في المصر وكذلك لو حضر عيد لهم
لم يكتوا من اخراج صليهم وان فعلوا ذلك في كنائسهم وسبعهم ولم

لم تعرضوا لهم وكذلك لو ضربوا الناقوس في جوف كنايسهم القديمة لم تعرض
لهم وان ضربوا خارجاً منها لم يكتفوا وكل قرية او موضع ليس من امصار
المسلمين وان كان فيها عدد لير من اهل الاسلام لم يمنعوا من احداث
البيع والكتايب وبيع الخمر والخنازير طاهرة وانما ذكره هذا في امصار
المسلمين التي يجب فيها الحج ويقام فيها الحدود وادانته
كنيسة من كنايسهم في مصر فلم ان يبنوا كما كان وليس لهم ان يولوا هذا
من موضع الي موضع اخره ولو ظهر الامام على قوم من اهل الحرب
فراي ان يجعلهم ذمة ويضع عليهم جزية وعلى ارضهم الخراج جاز
ولا يمنعوا من بنا الكنيسة وبيع الخمر فان مصر الامام مصر المسلمين
كما مصر عمر رضي الله عنه الكوفة والبصرة فاشترى قوم من اهل
الذمة دوراً وارادوا ان يتحدوا فيها كنيسة لم يكتفوا من ذلك وكذلك
تخلي رجل في صومعة منع ذلك وكل مصر من
امصار المسلمين اذا ظهر الامام عليه غنوة وصالحهم على ان يجعلهم
ذمة وفيها كنايس قديمة منعوا من المصلوة فيها وامروا ان يجعلوها
مساكين ولا ينبغي ان يهدمها وكذلك كل قرية جعلها الامام
مصر ولا يعطل الامام هذا المصرو وتركوا الحج واقامة الحد وكان
لاهل الذمة ان يحدثوا ما شاؤوا وقال محمد ليس ينبغي
ان يترك في ارض الحرب كنيسة ولا بيع ولا يباع فيها الخمر ومصر
كان او قرية او في ما من مياه الحرب وبيع المشركون ان تخذوا
ارض الحرب مسكناً ووطناً وكل قرية من قري اهل الذمة او مصر
او مدينة اظهروا فيها الفسق مثل الزنا واثيان الفواحش التي يحرمها
في دينهم فانهم يمنعون من ذلك وكذلك الخماير والطبول و
والغناوين كسر مشاً من ذلك لم يضر وعمر بن يوسف ان البيع والكتايب
التي تكون في الامصار بخراسان او بالشام قال ما اخطأ على
انه حدث في الرسايق هدمته وما لم اعلم تركته حتى يقيم بينه انه
حدث وامنهم من ادخال الخمر ولا امنهم من ادخال الخنازير
ولا يمنعون في الرسايق والسواد من بيع الخمر واحداث الكنايس

من الخماير والحيدان والمصب بالحمام ونظيرها في السواد والله اعلم
قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار والمراد
بالأ الذي في الانهار والابار فاذا جعل في وعاء فهو حق به حان
بيعه والتصرف فيه واما الكلا فهو الحشيش ينبت من غير ان
ينبت احد فان قطعه واحضره فقد ملكه واما النار فحق اقبات
الشركة الاستفاح بضوها والاصطلابها وليس لمن اضرها ان
يبيع غيره من الاقباس فاما الجمر الذي فيه الذهب فهو ملك
لصاحبه لا يجوز لاحد اخذه الا باذنه وقال محمد والشفة
عندنا لبنى ادم والبهائم دون سقى الزرع والاشجار ولصاحب
النهر ان يبيع من السقى ولا يبيع من الشفة وما لم يكن في ملك
احد مثل الفرات والدجلة فلكل واحد ان يتسقى به بالسقى والشفة
وغيرها وكذلك من احياء ارضاً ميتة باذن الامام فله
ان يشق اليها نهراً من هذه الانهار العظام ليس للامام ولا غيره منه
اذا كان لا يضر بالنهر فان اضر بالنهر فلكل واحد من المسلمين
منعه ولو اطلق صاحب النهر الخاص السقى منه فلا باس به وان
باعه مشرك يوم او اكثر فلا حرج فيه ولو اشترى الارض مع
الشرب او استاجر فهو جائز ولو اشترى ارضاً لم يكن له الشرب
والمسيل الا ان يسمي او يشترى بجميع حقوقها او مرفقها او بكل قليل
وكثير وهو منها واما في الاجارة فيدخل الشرب والمسيل
بدون الشرط اسحساناً ولو اختلف اصحاب النهر في الشرب
ولا يدري كيف كان فهو بينهم على قدر ارضهم وان كان الاعلى
منهم لا يشرب حتى يسكر النهر عن الاسفل لم يكن له ذلك الا ان
يتراضوا به ولو اراد واحد منهم ان يركب منه نهراً لم يكن له ذلك
الا برضا اصحابه ولو اراد ان ينصب عليه رجلاً فان كان لا يضر
بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها فهو جائز وهذا
اذا كان لا يحتاج الي التصرف في المساءة وكذلك اذا اراد ان

مطل
الناس شركاء
في ثلاث

داليه او سانيه وذلك لا يضر بالنهر والشرب وكان ذلك
بنى في ملكه فهو جائز ان اردوا ان يكرها من اعلاه فاد اجاوزوا ارض بل
دفع عنه وكان الكري على من بقي وقال لبي يوسف ومحمد الكري
عليهم جميعاً من اوله الي اخره لخصص الشرب والارضين ه وليس
على اهل الشفة من الكري شئ ه فاما الفرات وما اشبهه ذلك
فعلى السلطان كري هذا النهر اذا احتاج الي ذلك وعليه
ان يصلح مسناته ان خاف منها غرقاً يسبق من بيت المال ه ولو
استاجر نهرًا ليصيد فيه سمكاً لم تجز وكذا الاجرة وكذلك لو استاجر
حوضاً او نهرًا لسقى منها ماء ه ولو كان نهرًا لرجل ملاصق لارض
رجل فاحلف رب الارض والنهر في مسناته قال هي لرب الارض
يغرس فيها وليس له ان يهدمها في قول بي خيفة وقال ^{لبي يوسف}
ومحمد ه لصاحب النهر وهي حريم له يغرس فيها ويلقى فيها طينه
وكتان فيها ه ولو قال لرجل اسقى من نهر كرى على ان اسقيك ^{بسم}
من نهر كركي لم تجز وكذلك لو قال على ان ازرع ارضك او على
ان يسكن بيتي شهرًا ه وكذلك لم يجعله مقابلاً لشرب او عبادة تجز
على الذي اخذ الثوب والعبد ان يرد لها وليس عليه لما استمتع
من الشرب عوض ه وسئل لبي يوسف عن نهر مروي وهو نهر عظيم
اتخذ رجل ارضاً كانت مواتاً وكري لها نهرًا فوق مروي من موضع
ليس بملكه اخذ وساق الماء اليها من ذلك النهر فقال ان
كان على اهل مروي يدخل فيه بيتي في ما يهرم فليس له ذلك وان
كان لا يضرهم فله ذلك وليس لهم ان يمنعوه ه وسئل اذا كان
لرجل منهم كوى محرقه هل له ان يزيد فيها فقال ان زاد في ملكه
وذلك لا يضر باهل النهر فله ذلك ه ولو كان نهر خاص لقوم ياخذ
من هذا النهر فارادوا احد منهم ان يزيد كوة لم يكن له ذلك وان
كان لا يضر باهل النهر وليس لواحد منهم ان يتخذ عليه رجلاً ما يسيل
فيه ماء النهر ثم بعيد اليه وليس له ان يتخذ على هذا النهر حرجاً
او قنطرة الا بضاها ه ولو كان نهر بين رجلين له حضي كوا من هذا النهر

الا عظم

الا عظم ولا احدهما ارض في اعلى النهر ولا اخر ارض في اسفله فاراد صاحب
الاعلى ان يبتدئ شيئا من الكوي لما يدخل من الضر في ارضه لم يكن
له ذلك فان اراد ان تنهاه حتى يسد في حقته ما بدا له لم يكن
له ذلك الا بضا الشريك فان تراضيا على ذلك زماناً
ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقض فله ذلك ه ولو كان نهر بين
رجلين فاصاب رجل جنبى اليها كوة وكري نهرًا منه الي ارضه
ببضا منها ومضى زمان ثم بدا لاحدهما ان ينقض فله ذلك ه وكذلك
لو ملأ تاكان كوربها ان سققوا ه ولو كان نهر واحد ياخذ من هذا النهر
الا عظم بين قوم ولكل رجل نهر من هذا النهر فمنهم من له كوتان ومنهم
من له ثلث فقال صاحب الاسفل لا صواب العلوانكم ناخذون
اكثر من نصيبكم لان دفعه الماء ودرته في اول النهر ولا يتنا الا وهو
قليل فارادوا اليها اياه اياماً معلومة فليس لهم ذلك الا ان يتراضوا ه
ولو كان نهر ياخذ من هذا النهر الا عظم بين قوم خافوا ان يشقق
عليهم فارادوا ان حصوه فامتنع بعضهم فان كان هذا ضرراً عاماً اجتمع
على ان تحصوه بالحصص وان لم يكن فيه ضرر عام لم اجبرهم على ذلك ه
والغداة والدجلة والانهار العظام اذا حوت غرار فليس لمن يليها
ان يقطعها ويضيها الي ارض نفسه فان امن العود او كان ما باراها
من الجانب الاخر موات لا يستضر احد محل الغزاة عليه فهذه ارض
موات فيملكها من احيائها باذن الامام في قول بي جنف وعندها
لا احتاج الي الاذن ه ولو كان لرجل دية خاضق من هذا النهر الخاص
فاراد ان يقنطر عليه فله ذلك ولو اراد ان يوسع فوهه النهر لم يكن
له ذلك ه ولو خفر في اسفل النهر جاز ويؤرمت ويبيع الوصيدة به ولا
يصلح ان يكون هذا صداقاً وجب مهر المثل ه وكذلك لو جعله بدلاً
في الخلع جاز الخلع وعليها رد المهر الذي اخذت ه وكذلك لو جعله
بدلاً لصلح في فضايل جاز العفو وعلى القاتل الدية وارث الخراج ه ولو جعله
بدلاً في صلح من دعوى لم تجز وكذلك لو جعله اجرة ولدب ذلك الثمن
اجر مثله ه ولا يباع الشرب في الدين ه ولو اوصى لرجل ان يسقى ارضه مدة

معلومة من شدة جاز من الثلث وان مات الموصى له بطلت الوصية
وهو بمنزلة الخدمة ولو اوصى ان تصدق بالشرب على المساكين
كان باطلا وما اشترى بالشرب فهو بيع فاسدة بمنزلة الشرب
ولو احتقرتم نهرًا على ان يكون بينهم على مساحة ارضهم ويكون المنفعة
بينهم على قدر الارض فوضعوا على رجل اكثر ما عليه غلطًا او اقل فبالغلط
مردود والله اعلم **كتاب** **الاباحة والحظر**
ويحذر ان ينظر الرجل من ذوات حارمه من شرب او سب الى شربها
وضدورها وتذريها وعصدها وساقها وقدميها وما جاز النظر
اليه منهن جاز منه من غير حيل ولا ينظر الى بطنها وظهورها ولا
ما بين شريتها الى ركبتيها وان كان ينظر الى شئ من ذلك يشتهى
او كان اكثر طمعه انه اذا نظر يشتهى فانه ينبغي بعض بصره ولا باس
ان يسافر بها وان خلوا بها اذا امن على نفسه فان خاف لم يفعل وان
احتاج الى حملها وانزلها فلا باس بذلك وبياخذ سطرها وظهورها من
ود الثوب وان خاف ان يشتهى اذا امتس فليجنب بجهده ويجوز
الحظر من امة الغير ما يجوز من ذوات الحارم ولا باس بان يسترها
جازا للنظر اليه فان خاف على نفسه ان يشتهى فليجنب ولا باس
بان يمس الامة كل شئ من الرجال وينظر اليه ما خلا ما بين السرة
الى الركبة **واما** المرأة الحرة التي لا تكاح بينهما ولا حرمية فينبغي ان
ينظر منها الى شئ مشكوف الا الوجه والكف وهذا قول لم حنيفة
وروي الحسن عنه زاد القدم **ولا** يجوز النظر الى وجهها شهوة
ولو دعى الى شهادة او اراد تزويجها او كان حاكمًا فاراد ان ينظر اليها
لم يراقبها عليها وكان اذا نظر يشتهى او كان اكثر اية ذلك فلا باس
بان ينظر اليها **ولا** ينبغي ان يمس وجه الحرة ولا يدها اذا كانت تشابه
من شتهى وان كانت عجزًا لا تشتهى فلا باس مصافحتها وان كانت
عليها ثياب فلا باس بان يتاملها ويتامل جسدها الا ان يكون ثيابًا
تصفها **ولا** باس بان ينظر المرأة من الرجل الا جنبه الى جميع جسده الا ما
بين السرة الى الركبة الا اذا اشتهت او كان اكثر ايتها ذلك وكذلك

والكلام

الرجل

الرجل ينظر من الرجل الا جنبه الى ذلك **والسرة** ليست بعورة والركبة عورة
وكجزء للمرأة ان ينظر من المرأة ما يجوز من الرجل الى الرجل ويجوز لها ان
ينظر منها الى موضع الفرج عند الولادة وعند المداواة وفي الغنين
اذا ادعى انه وطئها وهي بكر وكذلك المشتري اذا ادعى عيبًا
بالجنابيه وكذلك الرجل ينظر من الرجل الى موضع الختان وقد
ويده عند الحاجة **واذا** لم تجد امانة تداوي الحرة الذي بهما ولا امانة
تتلم وتطاف على المرأة ان يضيها بلبا او وجع لا تحمله ستر كل موضع
منها الا من موضع الحرة ثم تداوي الرجل ويضع بصره ما استطاع
والعبد فيما ينظر من مولاته والحرة الذي لا قرابة بينه وبينها سوا
خصيًا كان او خلاً اذا بلغ الرجال **واما** الزوج فيجوز له النظر الى
سائر بدن زوجته والمرأة من زوجها والمطوف من امته والامة
من مولاها **وقال** ابو حنيفة لا حورا لا استفتاح بالحايض
الا بما فوق الازار وهو قول لم يوسف وقال محمد يجنب ما دون شعار
الدم وسيتمتع بما سواه **واذا** اراد ان يشترك امة فلا باس بالنظر اليها
وان اشتهى **فصل** **وروي** عن محمد بن رجل راي قاتل
ابيه او اقربه في السر ثم ادعى انه قتله بقصاص او بردة فالابن في سعة
قتله **ولو** شهد رجلان عدلان على معاينة القتل او على اقراره لم يح
لابن قتله حتى يقضى القاضي بشهادتهما **ولو** عاين الابن القتل ثم
شهد عنه عدلان ما ادعى انه قتله بقصاص او رده لم ينبغي له ان
يعمل بالقتل حتى يتيقن له **ولو** شهد عنه جود في قذف او نسا
لا رجال معهن جاز له ان تمتنع من القتل ولو توقف فهو أصب الى **ولو**
شهد عنه شاهد واحد عدل فان استعمل في قتله كان في سعة
والا انتظار افضل **ولو** شهد شاهدان عند رجل ان هذا الثوب
الذي في فلان ملك ورثه عزابيك لم يحل له ان ياخذ منه حتى
يقضى القاضي به **ولو** عاين العارث ذلك او اقربه عنده وسعه
اخذه منه وان بقاتله عليه ويسع من عاين ذلك ان يحسنه
فصل **وقال** محمد كل قضا صدر من قاضي تحليل

والحولي سان

العلم بحسب مسائل الفقه ح د لا بد ان كان ح مكت
الاستباط الصالحة في المختار والآفاق
من فقه المسائل من الاستاذ او الكتاب فان كان
من الدلائل فالتفقه والآفاق المقلد نقل عن منبه

او تحريم او اعتاق او اخذ مالي فقد اختلف الفقهاء في ذلك والحكم عليه
فقهاء يري خلاف ما قضى به فانه ينبغي له ان ياخذ بقضا القاضي
ويدع راي نفسه وقال — لبيوسف لا يبيعه ان يترك راي
نفسه ولا يلتفت الي اباحة القاضي فيما يعتقده حراما ومثاله
اذا قال انت طالق البتة وهو يراها بائنا فزاعته الي القاضي
فجعلها تطليقة رجعية وسعد ان يقيم معها في قول محمد وقال لبيوسف
لا يبيعه وكذا المقلد اذا افتاه انسان في حادثة ثم قضى القاضي
بخلاف ذلك — اخذ بقضا القاضي وترك ما افتى به — واذا قضى
القاضي في حادثة ثم رفع الي قاضي آخر قضى بخلافه فان كان الاول
ما يسيخ فيه الاجتهاد نقذا الاول وبطل الثاني — ولو ان فقيها
قال لامرأته انت طالق البتة وهو يراها ثلثا فامضى رايه
فيه وعزم على انها حرمت عليه ثم راي بعد ذلك — انها
تطليقة رجعية امضى رايه الذي كان عزم عليه ولا يريها
الي ان يكون زوجه براي حدث من بعد ذلك — وكذلك
لو قال في الابتداء يري انها تطليقة رجعية فعزم على انها امرأته
ثم راي بعد ذلك — انها ثلث تطليقات لم يحكم عليه — ولو كان
في الابتداء لم يعزم على ذلك — ولم يرض رايه حتى رآها ثلثا لم يبيعه
المقام معها وكذا الرجل اذا لم يكن فقيها واستفتى انسانا
فافتاه بحلال او حرام فان لم يعزم على ذلك — حق في غيره خلاف
فاخذ بقول الثاني وامضاه في منكوحة لم يجز له ان يترك ما امضاه
فيه ويرجع الي ما افتى به الاول والله اعلم بالصواب

باب استعمال الحرير والنبه الذهب
والفضة قال — لبي حنيفة لبي الحرير المصنف حرام على الذكور
في جميع الاحوال وقال لبي يوسف ومحمد لا يكره في حال الحرب
ويكره في غيره — وما كان الحنة غير حرير فهو مباح في جميع الاحوال —
ويكره لباس الحرير للفتيات الذكور — ولا لباس بافتراش الحرير للديباة
والنوم عليه وقال لبيوسف ومحمد يكره — وقال لبي حنيفة لا لباس

بالعلم

بدرهم غلة واخبر بذلك فاعطاه دراهم مباحا فصرفها بدرهم غلة
واستقضا قال الفضل جاز — ولو اشتري المضارب بمال المضاربة
متاعا وهلك المال فانه يرجع عليه وان استغنى لم يطيب
الفضل — وعلم يوسف في رجل قال ان لم يكن وجدت فلان اعل
حرام فامرأته طالق ثم ذكر انه رآه خلا بامرأة قال بطل امرأته —
وعلم يوسف في رجل وضع درهما عند رجل فقال ياخذ منه ماشا
قال اكره ذلك — ولكن يستودعه اياه ثم ياخذ منه ماشا — واذا مضى
الرجل فاشتري له ابنة او ولده بغير امره ما احتاج اليه الميراث جاز
استحسانا ولا يجوز في المتاع — وعلم يوسف انه يكره للمهرتين ان يكن
الدار الموهونة وان كان باذن المالك — وقال — لبيوسف
في دار يبيع منها صوت من امير او معانف وقال ادخل عليهم بغير
اذنهم ولو دفع الي انسان درهما ليشترى له خمسة ارطال من
زيت فاشتري له عشرة ارطال مثل ما وصف قال لبي حنيفة
له خمسة ارطال بنصف درهم وللمشترى خمسة ارطال بنصف درهم
وقال — لبيوسف ومحمد الكل للأمره — واذا كان للرجل من ثلثه
صغار فالترك لهم افضل من الوصية — ولو راي شيئا في يد انسان
وعرف انه له معرفه بالقلب مكث ذلك زمانا وقع في قبله
انه له جازله ان يتهدد بالملك — وعلم يوسف في الشعر فوصل
بالراس انه يكره — ولا لباس بشعر غير بن آدم — وقال — لبيوسف
ولبي يوسف لا لباس بان يلتقط الرجل النوى وما اشبه ذلك
من قشور الزمان اذ سده صاحبه ولصاحب النوى ان ياخذ
من الملتقط وان كان ذلك كثيرا كمن الملتقط ان ياخذ — واخذ
النقط وتعرف فيها اصب من تركها — وعلم يوسف في نشاة
ميتة سدها اهلها فاخذ رجل صوفها فزوله وان جأ صاحبها كان
له ان ياخذ الصوف — ولو اخذ الجلد ودبغه كان له ان ياخذ الجلد
ويربما زاد الدباغ فيه — ولو امره صابعا ان يفتح له خاتما فيه
وزن درهم من عنده وجعل له اجر دانت فصاعده فانه لا يجوز له ان ياخذ

بأكثر من وزن ٥ وقال أبو يوسف لكم ثوب القز يكون بين القز
والظهاره ولا اركب لحو العز وباسا ٥ قال ————— أبو حنيفة لكم
سجدة الشكر وذكر في موضع اخر ليس بشئ معناه ليس بشئ
مسنون ٥ وقال أبو يوسف لا بأس بها ٥ وعز محمد انه لا بأس بخلد كلب
الما والخنازير ولا يؤكل بشئ منها وعز محمد بن جبل ابتلع دره لرجل
فامت المبتلع ولم يترك ما لا قال لا يشق بطنه وعليه القيمة ٥
وقال في امرأة حامل ماتت فاضطربت في بطنها شئ فان كان
أكثر رايه انه حي شق بطنها ٥ وقال في الضاربة تحت السلم لا ينصب
في بيته صليبا ويصلى في بيته حيث سأت ٥ وقال أبو يوسف
أحرق الزق اذا كان فيه خمر لمسلم ولصاني وعند أبي حنيفة لا يجوز
الا اذا امكن الانتفاع به من غير الوجه الحظور والله اعلم بالصواب
كتاب الاشرية قال ————— أبو حنيفة الاشرية
كلها حلال الا ارجعة اشيا الخ والمطبوخ اذا لم يذهب ثلثاه
ونقيع التمر ونقيع الزبيب ٥ فاما الخ فمعه عصير العنب
اذا غلا واشتد وقذف بالذبد وقال أبو يوسف ومحمد
خمر اذا اشتدت وان لم تقذف بالذبد ٥ واما عصير العنب اذا طبخ
حتى ذهب اقل من ثلثه فهو حرام وقال ————— حماد بن سلمة اذا
طبخ حتى ينضج فهو مباح وهو قول سري يوسف الاول ٥ واما العنب
اذا طبخ كما هو فقد حكى أبو يوسف وعز محمد بن حنيفة انه لا حل حتى
لذهب ثلثاه وروى الحسن عنه اذا طبخ ادنى طبخة بمنزلة
الزبيب ٥ والخمر حرام قليلا وكثيرا وكذلك اذا كان مزوجا
والخمر غالبة فالحد واجب بقليده وكثيره وان غلب الماعليها
حق زال طعمها وزكها فشرها حرام ولا حد فيه ٥ وقال محمد
في الاصل في العصير الحلو لا بأس شربه ٥ واذا غلا وقذف
بالذبد لم يكل شربه ولا سعه ٥ واذا طبخ بعد ما غلا وقد فرب الذبد
لم يكل الطبخ وحد شربه ٥ ولو طبخ حتى ذهب نصفه او
اقل منه يكره شربه ولا حد الا في السكر منه ويجوز بيعه في قول

حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه ٥ وقال أبو حنيفة بيع الاشرية
كلها جائز ما خلا الخ وقال أبو يوسف بيع السكر وبيع التمر والزبيب
لا يجوز ٥ واما الاشرية المباحة كعصير التمر والزبيب اذا طبخا
حتى ينضجا فمباح حلال وقال الشافعي الا بنذ من حمة كتحتم الخ وكل
ما اسكر فقليله وكثيره حرام ٥ وما بنذ من غير التمر والعنب فوالق
والعسل والحنطة والشعير والذرة فلا يعتبر فيه الطبخ وهو
حلال ٥ وروى عن أبي يوسف ومحمد ان النبيذ المطبوخ اذا كان
لا يفسد بالمقاعشرة ايام فصاعدا فهو حرام وان كان يفسد فهو
فباح فاسد ٥ وروى محمد ان ابا يوسف رجح الي قول أبي حنيفة
وروى عز محمد انه وقف فيه وقال لا احله ولا احرمه **فصل**
قدمت ان النبيذ التمر اذا انضجت النار فلا بأس به واي في طوخة حد
وانما اعتبره وان يخرج من حكم الا بنذ وكذا الزبيب بمنزلة التمر
يعتبر فيه ادنى طوخة ٥ فاما الزبيب اذا انقع وصنع ماوه ثم طبخ
فقد روى محمد بن محمد عن أبي حنيفة لم يوسف انه لا يكل حتى يذهب
ثلثاه وروى عن أبي يوسف انه يعتبر في ذلك ادنى طوخة والرواية
الاولى اثبت ٥ وروى الحسن عن أبي حنيفة ونقيع الزبيب اذا
اشتد لم يكل في شربة الا ان يسكر وان باع جاز بيعه في قول أبي حنيفة
والصحيح من مذهب أبي يوسف انه لا يجوز بيعه ٥ وروى عن محمد بن
انه قال لا بأس بالخليطين التمر والعنب والزبيب والتمر وذكر المجل
في نوادره في تمر طبخ ثم القى فيه ثم فعلا قال ان كان ما القى فيه لو بنذ
على حده كان منه سدا فلا خير فيه وهذا مطبوخ ونقيع وكذا اذا
القي فيه زبيب ٥ ولو صب قرح نقيع في جانبه مطبوخ افسده والله اعلم

كتاب الكفارات

على وجهين احدهما على الترتيب ككفارة الطهار والمفطر والقتل والاخرى
على التخيير وفلكب كفارة اليمين ٥ واذا اختار المكفر الاطعام جاز في
ذلك التملك والتكفين وقال الشافعي لا يتادي بالاباحه وصفة
التكفين هو ان يقدمهم ويغشهم فيحصل لهم الكلتان اما بعشاش او جذاش

او يغشهم ويخونهم ولو غدي انسانا وعشا اخر لم تجزه وقال لبي حنيفة
ان غداهم وعشاهم خبر او ادا ما او خبرا بغير ادا ما او خبرا لشعير او سويقا
او تمرا جاز ذلك — وعزى يوسف انه لو غدا مسكينا وعشاه اجزاه
وان لم ياكل الارغيف او احدا — ولو ملكه الخبز جاز بطريق التعديل
بالقيمة — وعزى يوسف اذا عثره مساكين واعطاهم مدامدا اجزاه
ولو اعطاهم غيره مدامدا لم تجزه ولو غدا مسكينا واحدا وعشاه حق
فعل ذلك — عشرة ايام جاز وقال الشافعي لا يجوز — ولو اعطى
القيمة جاز وقال الشافعي لا يجوز — ولو اعطى مسكينا واحدا الطعام
عشرة في يوم لم تجزه ولو ادى نصف صاع من ترتيل قيمته قيمة
نصف صاع من بر لم تجزه ولو ادى الدقيق او السويق اجزاه ويعتبر
فيه تمام الكيل **فصل** واذا اختار المكفر الكسوة كسا
عشرة مساكين وذلك ثوب جامع قيص وكسا او ملحفه او زاراى
جبه او قباة وتجري القنسوة والخف — فاما السراويل فالصحيح انه
لا يجوز — وعزى محمد انه يجوز — وقال — لبي يوسف الكسوة غدا الطعام
لا يجوز الا بالنسيه — وسانه اذا اعطى الكسوة فلا حرك في الكسوة — ومن
بدل — ان يكون بدلا عن الطعام لم تجزه واحد منها وقال محمد اذا
بلغت قيمته قيمة الطعام وان لم ينو — وقال — لبي يوسف لو اعطى
مسكينا نصف صاع من حنطة ومسكينا صاعا من شعير ومسكينا
ثوباً لم تجزه حتى يجمع عشرة كما امر في الطعام — فان اعطى مسكينا حنطة
ومسكينا شعيراً جاز **فصل** ويجوز اعتاق العبد
عن العيين صغيرا كان او كبيرا ويجوز اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
والظهار وقال الشافعي لا يجوز — ولو اعتق المكاتب فان كان لم يرد
شيئا من البدل جاز وقال الشافعي لا يجوز — ولو ادى شيئا من
البدل لا يجوز — ولا تجرى الغيا ومقطوع اليدين او الرجلين او اليد
والرجل من جانب واحد — ويجوز العوراء ومقطوعة اليد والرجل من
خلاف وكذا الاصم استحسانا — ولا تجرى الجنون المغلوب ولا
المفلج السابس الشىء — ولو كان عبيد بين رجلين فاعتق احدهما

مسكينا



نصيبه

نصيبه لم تجز وكذا اذا كان مؤسرا فظفنه شريكه في قول لبي حنيفة
وقال — لبي يوسف ومحمد كذا اذا كان مؤسرا — ولو اشترى
اباه بنوكي به العتق عن عينة جاز استحسانا وكذلك لو وهب
او اوصى له فقبل بنوكي به التكفير وقال الشافعي لا يجوز — ولو ورثه
ونوكي به العتق عن عينة لم تجزه — ولو قال لعبد ان اشتريتك فانت
حرم — واشتراه بنوكي به الكفارة لم تجزه — ولو قال عند اليمين غفارة يمين
جاز — ولو اعتق عبدا وفي رقبتة دين غفارة يمينه فله حق الغما
استسعا العبد اجزاه عن الكفارة — وكذا لو اعتق عبدا امرهونا
عن الكفارة وسعى العبد في المدين كوز عن الكفارة — ولو اعتق عبيدين
مشاركين بينه وبين رجل لم تجزه عن الكفارة — ولو ان شاتين بين
رجلين فذبحاهما عرسلها اجزاه — ولو اعتق عبدا احلال الدم
عن عينة اجزاه — ولو قال ان اشتريت فلانا ابني فهو حر عزى
فاشتراه اجزاه — ولو قال ان اشتريت فلانا فهو حر عظمهاري ثم
قال بعد ذلك ان اشتريت فلانا فهو حر عكفارة قتل ثم اشتراه فهو
حر عظمهاري — وكذا اذا قال ان اشتريت فلانا فهو حر تطوعا ثم قال ان
اشتريت فلانا فهو حر عظمهاري ثم اشتراه كان تطوعا ويعتق العتق عن
اليمين التي عينها اولاء ولا يلحقها الضمخ — ولو اعتق عبدا عظمهاري
والهم ثلثين مسكينا لم تجزه **فصل** ويجوز اعطاء الصدقة
الواجبة من الكفارة — والذود اهل الذمة فيها هو المشهور
من قول لبي حنيفة ومحمد وقال لبيوسف لا يجوز الا في الذود
ودما المتعد والمطوع — ولو اعتق عبدا حرييا في دار الحرب —
غفارة يمينه لا يجوز **فصل** وكفارة الظهار يجب
من الفرج يدعى سبيل الترتيب الاول هو الاعتق والحكم فيكالحكم
في كفارة اليمن — ثم صوم شهرين متتابعين — ثم اطعام ستين مسكينا
فاما في كفارة القتل فالواجب تحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين والاطعام غير مشروع فيه ولا مدخل للقيام
في اثبات الابدال — فلا يحد في الزنا طقت فيمن لم يقدر على صوم

فان كان مريضاً او كانت امراً حاملاً او مرضعاً تخلف على ولدها
لم يجز ان تطعم مكان يوم مسكيناً ولكن تؤخر الصيام الى حين القعدة
قال وانما حركي الطعام عن الصيام في وجه واحد وهو الشيخ الكبير
الذي لا يقدر على الصوم ولا مطمع له في ذلك فهذا يوم
ان يطعم مكان كل يوم مسكيناً نصف صاع من بُرٍّ او صاعاً من تير
او شعير ٥ ومن مات وعليه قضا رمضان فاصح به اطعم
عنه لكل يوم نصف صاع من بُرٍّ ولو وجبت عليه كفارة يمين
ولم يجد ما يمتق ولا ما يكسوا ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو
شيخ كبير لا يقدر على الصوم فاراد ان يطعم ثلثة مساكين عشاء
ثلثة ايام لم يجز ولعمرات ولم يؤص فاحتل الورثة ان يكف عنه
لم يجز اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ٥ ولا هو ان يقتل
عنه ولا ان يصوم ٥ واذا لم المتع الهدي ولم يقدر على الصوم لم يجز
ان يطعم مكان الصيام وكذا الحُم اذا اوجبت عليه كفارة الادنى
فلم يجد الهدي وما لا يطعم ستة مساكين فاراد ان يطعم ثلثة مساكين
عشاء ثلثة ايام لم يجز ٥ والتكفين في هذه الكفارات كلها جائز عند
لبي يوسف وعند محمد ما اوجب الله تعالى بلفظ الاطعام فا
التكفين جائز ٥ وما اوجب بلفظ الصدقة لم يجز التكفين ٥ وقال
محمد في رجل اوصى ان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة يمينه
فقد اوصى عشرة ثم ماتوا بالبدن عدي وعشر غيرهم ولا يضمن
الوصي شيئاً ٥ ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين عدا وعشاً
ولم يسم كفارة فعدوا عشرة ثم ماتوا قال بعشر عشرة غيرهم ٥ وغير
لبي يوسف اذا كان للرجل فضل في مسكنه على الكفاف وذلك يبلغ
زاداً وراحلة فعليه الحج وكذلك الفضل في الكسوة وكذلك
عليه كفارة اليمين ٥ ولو كان عنده عبد وليس فيه فضل خرج منه
لم يجز الصوم وغيره لبي يوسف اذا جعل على نفسه ان يطعم عشرة مساكين
ولم يسم فعلية ذلك فان اطعم خمسة لم يجز ٥ ولو قال لله على ان
اتصدق بهذه الدراهم على مسكينين فتصدق على واحد اجزاه ٥
ولو قال

ولو قال لله على ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فعطاه
غيره اجزاه ٥ ولو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً لم يؤص
فلا بد ان يعطيه الذي سماه ٥ ولو قال لله على طعام عشرة مساكين
وهو لا ينوي عشرة وانما ينوي ان يطعم واحداً اما يكن عشرة
اجزاه ٥ ولو قال لله على اطعام العشر لم يجز الا ان يصرف اليه العشرة
ولو قال لله على ان اتصدق بهذه الدراهم يوم تقدم فلان ثم
قال ان كلت فلاناً فعلى ان اتصدق بهذه الدراهم مكم فلاناً
وقدم فلان اجزاه ان اتصدق بثلث الدراهم ولا يلزمه غير ذلك ٥ في
وكذلك لو سمي مكان الصدقة صوم يوم بعينه ٥ ولو قال ان كلت
فلاناً فعلى ان اتصدق بهذه الدراهم فكم فلاناً وجب ان يتصدق
به فان اعطاها من زكاة ماله او من كفارة يمينه فعليه مثلها ما كانها
ولو قال ان فلاناً فله علمت ان اصوم يوم الخميس فصام يوم الخميس قدم
قضا او كفارة او تطوع فقدم فلان بعد ارتقاع النهار فعليه يوم
مكانه ٥ ولو اراد بهذا القول اليمين لم يحث في يمينه ولو كان فلان
قدم بعد الزوال لم يكن عليه قضا ٥ ولو قدم قبل الزوال في يوم
قد اكل فيه فعليه ان يقضيه وكذا المرأة اذا قالت لله على
ان اصوم اليوم المذكي فقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال
وهي حايض فعليها ان يقضى ٥ ولو قال لله على ان اصوم اليوم
المذكي اكل فيه لم يكن عليه قضا ٥ وكذا المرأة اذا قالت
لله على ان اصوم اليوم المذكي اخض فيه ٥ ولو قال لله
على ان اصوم اليوم المذكي فقدم فيه فلان فقدم رمضان فصامه
اجزاه من رمضان ولم يلزمه شيء اخر بالنذر ٥ ولو قال لله على
ان اصوم اليوم المذكي فقدم فيه فلان شكر الله تعالى تطوعاً
لعدومه فصامه عن كفارة يمين ثم قدم فلان في ذلك اليوم بعد
ارتقاع النهار فعليه الخضا والكفارة ٥ ولو قدم في يوم من رمضان
فعليه الكفارة ولا قضا عليه فان صامه بنوي الشكر على قيامه
فلان ولا ينوي رمضان في يمينه واجزاه عن رمضان ٥ وكل صوم



اور اس کا
سم ۱۶

284.

وقف

قال ابو جعفر ر ابو حنيفة ر بيور ر يدكر لا يزول ملكه الواقف عن الوقف واقفكر ملكه اليدور
 شين زائل اولماز يعني وقف واقفكر ملكه اولماز يعني جواز رجوع اليدور معونه وجهله تصرف ايدرس اولور
 واوليجكر ورثه سے قبوله امتز لر بس ميراث اولنور اما قبوله ايدر لر بس لازم اولور الا ان يحكم بالحكم
 ملكه حكم وقف اولناكر وقفينه وملكه واقف اولنور اولدو غنه حكم ايليه و تقديريه زائل اولوب لازم
 اولور او بيعكته بعت فيقول اذا مت فقد وفقت فارى علي كذا وياخو واقف وقفينه كندو بكر موتنه
 تعليق ايليه يعني فبانكه اولم تحقيقا اوم شوكر وقف اولسون ويه كه بويلدو بكر وصيت اولوب قلان
 وصيتي كيه حيوتنه لازم اولماز اولدو كد نصرة لازم اولوب ثلث مال ديم اعتبار اولنور وقال ابو
 امام ابو يوسف ويدكر يزول الملك بخرم القوله وقندن واقفكر ملكه بخرم قوله يعني ياكلوز شون وقف اترم ديكه
 زائل اولوب لازم اولور وقال محمد امام محمد ويدكر لا يزول حق يجعل للوقف وليا وسلمه الله وقندن
 واقفكر ملكه وقفه بركنيه متول قلوب الله تسليم ايدر بخرم كذا زائل اولماز تسليم اتر وكنلين زائل اولوب
 لازم اولور بورايه كلبي قدورس كلاميدر قال صاحب الهداية رجم هدايه صاحبه ويدكر الوقف لفة هو الحسن
 تقول وقف الدابة واوقفها يعني وقف لغتد معك جدر بن داتمي يعني طواري وقف اترم ديك
 جس اترم ديكدر وهو في الشرع عند ابي حنيفة رجم وشرعه وقف امام 2 قتنه جس العين على ملك
 الواقف والتصدق بالمنفعة شيكر عينه يعني كندون واقفكر ملكه اولماز اوزرينه جس ايدو تنفقت
 يعني حاصل اولان فائده سے صدقه ايكدر بر ش عاريت ويدر ملكه مثلا بر ش ملكه عاريت ويدر
 ينم الوب ويدكر كيه تصرف اتمكر نيچ قادر ايسه واقف في ايلجه قادر در غم قيل المنفعة معدوم
 والتصدق بالمعدوم لا يصح بون نصكره بعضه ريمشكره منفعة معدوم در يعني يوق بر ش منم و يوق
 نسنه في خود صدقه ايكدر جائز و كلدر فلا يجوز الوقف عنده اصلا او بيليه امام 2 قتنه وقف اصلا
 جائز و كلدر وهو الموقوف في الاصل والاصح انه جائز الا انه غير لازم بمنزلة العاريت امام محمد مسونده
 في ذكر اولنان بوعد كيه اما صح اولان بوعد كيه امام ابو 2 قتنه وقف جائز در لكن لازم و كلدر
 عاريت لازم اولدو عي كيه وعنده جس العين على حكم ملك الله تعالى امام ابو يوسف ايلد امام محمد
 وقف شرعه بر عين الله تعالى كيه ملكه كنده اولماز اوزرينه جس ايكدر يزول ملكه الواقف عنه الله
 واقفكر ما يعني وقفه الله تعالى زاي اولوب انتقال ايدر على وجه تقوم منفعة الى العباد
 بوجه اوزرينه كيه منفعة قوللرينه عايدو اولور فيلزم ولا يباع ولا يورث اويله وقف لازم اولور
 صاعك كنده ما تليماز اوليجكر ميراثه اولنماز امام اعظمكر امام زفر و امام ابو يوسف و امام محمد كيه
 اصحابند در بر مسئله هاورت لرنه خلاف اوله فقها كد عاده بواو سلوب اوزرينه جائز

کتاب فی الفی

قاضی حکم انکار اید لازم اوله ایلیه امام فرموده قائلند مرا مع و زمانه روک و قفند لزوم ایکی
طریقه منحصر بر بری و صیت انکار بری و فی و صیت اتمز و رشه فکر قبول حکم قاضی اید
لازم اولغه مجال یوقدر وارور دیور عوی اید نه اثبت لازم اید و کما کوند: روکشند رعیت

والناس والقدر مع وصول الخبر
وقد شغلهم ووقفوا على ما
شربوا في دار علي بن أبي طالب
الأنبياء فقالوا لا ينبغي أن
الحبيب علي بن أبي طالب

هفتاد و یک و ده و بیست و پنج
قرص است او شود و در مضطرب
و دلاری بر آب کند که شوره

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اِنِّي اسْأَلُكَ بِعَدَدِ خَلْقِكَ بِهَيْزَةِ عَرْشِكَ بِوَضَاءِ نَفْسِكَ بِنُورِ وَجْهِكَ
 بِتِلْكَ عَلَمِكَ بِعِزَّتِكَ بِتَذَرُّكِكَ بِسَبْطِ قُدْرَتِكَ بِحَقِيقَةِ شُكْرِكَ بِعُسَى رَحْمَتِكَ
 بِأَدْرَاكِكَ بِمَشِيَّتِكَ بِكُلِّيَّةِ ذَاتِكَ بِكُلِّ صِفَاتِكَ بِتَمَامِ وَصْفِكَ بِزَاهِدِ أَسْمَاكَ
 بِمَكْنُونِ سِرِّكَ بِحُلِّ بَرَكَتِكَ بِحَالِ مَشِيَّتِكَ بِقِيَمِ عِبَادِكَ بِشِدْدِ يَدِ قَضَائِكَ بِسَائِرِ
 رَحْمَتِكَ بِمُحَمَّدٍ بِأَعْدَادِ كَلِمَاتِكَ بِعِزَّةِ بَلَوَفِكَ بِتَقَرُّبِ فِرْدَايِيَّتِكَ بِتَبْقَاءِ
 بِسِرِّ دِقَاتِكَ بِفِرْقَةِ رَبِّكَ بِبُيُوتِكَ بِعِزَّتِكَ بِكِبَرِكَ بِجَاهِكَ بِجَلَالِكَ بِكَمَالِكَ
 بِتَبْقَائِكَ بِإِنْعَامِكَ بِسَيَادَتِكَ بِمُلْكِكَ بِمَنَايِيَّتِكَ بِجَبَّارِيَّتِكَ بِأَمْرِكَ
 بِلَطْفِكَ بِسِرِّكَ بِأَحْسَنِكَ بِحَقِّكَ وَبِحَقِّ حَقِّكَ أَنْ تَجْعَلَ لَنَا فَرْجًا وَشِفَاءً وَخُرْجًا
 مِنْ أَلْهَمٍ وَالنُّورَ رَحْمَةً وَأَنْ تَقَاتِلَ الْوَبَاءَ وَالْعِلَّةَ وَالطَّاعُونَ وَيُخَيِّرَ لَنَا رَحْمَةً
 فَتُجِبَ أَعْيُنَنَا بِأَمِينِنَا لِيُفْعَلَ كَمَا أَلَّهِ وَكَفَى أَمْرًا نَقْبُدُ بِهِ أَيْدِيَ تَسْفِيرِ



6837